



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة

الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي

الأساس النظري لأجهزة كشف الكذب

النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة

بالإنجليزية

تعاطي الحشيش في الإقليم الجنوبي

جهود الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين

آراء . كتب . أنباء . جرائم



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد الوزير حسين الشافعي

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد علي حافظ ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور عبد الكريم اليافي ، دكتور علي أحمد راشد ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد زكي موسى ، دكتور السعيد مصطفى السعيد ، اللواء إبراهيم سالم ، الأستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد الفاضل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

الجلة الجنائية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعد رئيس التحرير

دكتور محسن عبد الحميد ، محمد عزت حجازي ، السيد يسر السيد

- النشر ، الصفحات .
- للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ، السنة ، المجلد ، الصفحات .
- للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال [اسم الموسوعة] ، تاريخ النشر .
- وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
- ٥ - أن يرسل المقال إلى رئيس تحرير المجلة منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .
- ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
- ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
- ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لموضوع الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
- ٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث .
- خاتمة .
- ٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي :
- للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، سنة

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العدد
عشرون قرشاً

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

- الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة
١
- الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي
: دكتور أحمد محمد خليفة ٧
- قياس التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للانفعال
: أستاذ سمير نعيم أحمد ٤١
- النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة
: دكتور محسن عبد الحميد ٥٥
- (باللغة الإنجليزية)
- تعاطى الحشيش في الإقليم المصري ج . ع - م .
: دكتور مصطفى سويف ١٤٢
- جهود الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين
: مسيو لوبيز ري ١٢٢
- آراء :
- الاتجاهات الحديثة لبحوث علم الإجرام
: مستر والتر ركلس ٨٣
- كتب :
- تجربة مرشام
: دكتور مصطفى سويف ٨٥
- أنباء :
- دبلومة في علم الإجرام
٩٣
- جرائم :
- قضية : ح . م .
: أستاذ سمير الجنزوري ٩٥

الحلقة الأولى لوطاف المحلل الجرمي للجمهوريين العربية المتحدة

القاهرة

(٢ - ٥ يناير ١٩٦١)

مقدمة

عقد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة من ٢ إلى ٥ يناير ١٩٦١ .

وكان المركز يرمي من عقد هذه الحلقة إلى تحقيق الأغراض الآتية :

١ - عرض نتائج البحوث الميدانية التي قام بها لبعض المشاكل الجنائية والاجتماعية للمناقشة، حتى يتاح للمهتمين بالدراسات الاجتماعية وللأشخاص الذين يناط بهم تنفيذ السياسات الجزائية والاجتماعية سواء العلاجية أو الوقائية فرصة مناقشتها وإبداء الرأي حول نتائجها للتوصل إلى توصيات إيجابية تسهم في معالجة هذه المشاكل .

٢ - عرض تقارير عن بعض موضوعات رؤى أنها ذات أهمية خاصة كلف بإعدادها نفر من المتخصصين في هذه الموضوعات أو المشتغلين بها وذلك بقصد الاستفادة من خبراتهم المتحصلة من الممارسة العملية .

٣ - إثارة الوعي نحو أهمية معالجة مشاكلنا الاجتماعية في ضوء الدراسات العلمية .

جدول أعمال الحلقة :

وقد وزعت أعمال الحلقة بين خمسة أقسام عابجت الموضوعات التالية :

- (أ) البغاء
- (ب) جرائم النأر ومكافحتها .
- (ح) الأسرة وجناح الأحداث .
- (د) توحيد العقوبات السالبة للحرية .
- (هـ) دور الشرطة فى مكافحة الجريمة .

المشركون فى الحلقة :

وقد دعى للاشتراك فى أعمال الحلقة :

- (أ) ممثلون للوزارات والمصالح والهيئات الحكومية المعنية .
- (ب) ممثلون للهيئات شبه الحكومية والأهلية .
- (ح) أعضاء بصفتهم الشخصية .

ودعيت بعض الهيئات إلى إيفاد مندوبين عنها للحضور كمراقبين .
كما سمح لعدد من الأفراد بالحضور كستمعين (لم يكن لهم حق الاشتراك فى المناقشات أو التصويت طبقاً لللائحة تنظيم العمل بالحلقة) .
ورأس الحلقة السيد الوزير حسين الشافعى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى .

واختير نائبين للرئيس السيد الوزير رياض الميدانى الوزير بمجلس اتحاد الدول العربية ، والسيد الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد مدير جامعة القاهرة .

واختير مقررأ عاماً للحلقة السيد الدكتور أحمد محمد خليفة مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالنيابة .

هذا وقد اختير لكل قسم من أقسام الحلقة رئيس ونائب للرئيس ومقرر عام على النحو التالى :

القسم الأول : البغاء : —

الرئيس : الأستاذ الدكتور عدنان الخطيب ، المستشار بمحكمة القضاء الإدارى بدمشق .

نائب الرئيس : الأستاذ الدكتور مصطفى زيور ، رئيس قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

المقرر العام : الأستاذ الدكتور حسن الساعاى ، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

القسم الثانى : جرائم الثأر ومكافحتها : —

الرئيس : الأستاذ الدكتور عثمان خليل عثمان ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

نائب الرئيس : الأستاذ الدكتور محمد أحمد سليمان أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة القاهرة .

المقرر العام : الأستاذ الدكتور عبد الكريم البافى ، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة دمشق . وناب عنه الدكتور أحمد محمد أبو زيد مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية فى عرض التقرير على هيئة المؤتمر .

القسم الثالث : الأسرة وجناح الأحداث : —

الرئيس : السيد الوزير رياض الميدانى ، الوزير بمجلس اتحاد الدول العربية .

نائب الرئيس : السيد المستشار محمود إبراهيم إسماعيل ، نائب رئيس محكمة النقض .

المقرر العام : الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

القسم الرابع : توحيد العقوبات السالبة للحرية : —

الرئيس : السيد المستشار عادل يونس ، المستشار بمحكمة النقض .

نائب الرئيس : السيد الأستاذ إبراهيم الغطريفي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإقليم الجنوى .

المقرر العام : الأستاذ الدكتور رؤوف عبيد ، أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .

القسم الخامس : دور الشرطة في مكافحة الجريمة : —

الرئيس : السيد اللواء إبراهيم سالم ، مدير عام مصلحة السجون .

نائب الرئيس : السيد اللواء عبد العزيز مفرح ،

المقرر العام : السيد اللواء محمود عبد الرحيم ، مدير كلية الشرطة .

سير الأعمال في الحلقة :

عقدت الجلسة الافتتاحية للحلقة في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ٢ يناير ١٩٦١ وحضرها مدعون من كبار رجال الدولة وأعضاء الحلقة .

وقد ألقى السيد الوزير حسين الشافعى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى ورئيس الحلقة كلمة الافتتاح وتلاه السيد الدكتور أحمد محمد خليفة مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالنيابة والمقرر العام للحلقة .

ثم ألقى المقرر العام لكل قسم من أقسام الحلقة الخمسة تقريراً عاماً عن الموضوع المطروح للمناقشة في قسمه .

وأقيم في المساء حفل تعارف لأعضاء الحلقة .

وعقدت جلسات ست وزعت على يومى الثلاثاء والأربعاء ٣ ، ٤ يناير ١٩٦١ ناقش فيها كل قسم من أقسام الحلقة - على حده - الموضوع الخاص به وانتهى فيه إلى توصيات محدده .

وقد رفعت توصيات الأقسام الخمسة إلى اللجنة التوجيهية للحلقة التي أعدت مشروعاً للتوصيات النهائية عرض على أعضاء الحلقة جميعاً في الجلسة النهائية للحلقة التي عقدت مساء الخميس ٤ - ١ - ١٩٦١ لإقرارها .

وقد عرضت توصيات كل قسم على المجتمعين وأخذت الأصوات على كل منها واحدة واحدة ، فأدخلت تعديلات على بعضها .

توصيات الحلقة :

أتاح عقد الحلقة فرصاً طيبة لاجتماع عدد كبير من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والجنائية والعاملين في هذه الميادين ممن يناط بهم وضع السياسات الاجتماعية والجنائية وتنفيذها فالتقت بهذا النظرية مع الخبرة المتحصلة من التطبيق .

وكان لهذا أثر واضح في التوصيات التي انتهت إليها الحلقة .
وكان من أهم ما انتهت إليه إبراز الدور الأساسى الذى ينبغى أن يلعبه البحث العلمى فى فهم مشاكلنا الاجتماعية والجنائية فى ضوء مقومات مجتمعنا العربى ومواجهة هذه المشاكل مواجهة فعالة مجدية .

ومن ثم اعتبرت الحلقة إنشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية « خطوة هامة فى سبيل ترشيد الحياة الاجتماعية فى مجتمعنا » .

وأوصت بأن تهتم الدولة بتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال، وتدعيم الجهات التي تقوم بها بالفنيين والأجهزة والأموال اللازمة لكي تنهض هذه الجهات بمسئوليتها في إجراء بحوث عديدة تتناول مشاكلنا المختلفة في واقعها .

كما أوصت الحلقة بضرورة تقويم الأجهزة المختلفة التي تعمل في ميداني الوقاية والعلاج لتبين مدى كفايتها واقتراح ما يمكن أن يودي إلى رفع مستواها . على أن يتم كل ذلك في ضوء خطة علمية تعدها الدولة بدقة وتمولها بسخاء . هذا عن التوصيات العامة التي صدرت بها الحلقة توصياتها الخاصة في كل من الموضوعات الخمسة التي عرضت للمناقشة .

أما بالنسبة لكل موضوع من هذه الموضوعات فقد خصتها الحلقة بتوصيات مفصلة تتناول النواحي الوقائية والعلاجية وذلك باقتراح تعديلات تشريعية وإجراءات تنفيذية مختلفة .

الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعى
المصاحب للتنمية الاقتصادية فى البلاد الأقل نمواً (*)

دكتور أحمد محمد خليفة

تصديير :

دعت هيئة الأمم المتحدة لعقد المؤتمر الدولى الثانى لمكافحة الجريمة ومعاونة
المذنبين (وكان المؤتمر الأول قد عقد فى جنيف فى الفترة من ٢٣ أغسطس إلى
٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

وعقد المؤتمر فى لندن فى المبنى المعروف باسم Church House فى المدة من
٨-١٩ أغسطس ١٩٦٠ .

واشترك فى هذا المؤتمر :

ممثلان عن هيئة الأمم المتحدة .

ممثلون عن ثمان وستين دولة .

ممثلون عن الوكالات التابعة للأمم المتحدة التى تتصل أعمالها بأعمال المؤتمر .

ممثلون عن المنظمات الدولية الإقليمية .

ممثلون عن بعض الهيئات غير الحكومة .

أعضاء بصفقتهم الشخصية .

وقد مثل الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر وفد رسمى من السادة :

حافظ سابق	النائب العام	رئيسا
عادل يونس	المستشار بمحكمة النقض	
على نور الدين	رئيس نيابة أمن الدولة	

* Prevention of Types of Criminality Resulting from Social Changes and
Accompanying Economic Development in less Developed Countries.

دكتور أحمد محمد خليفة المدير العام بالنيابة للمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجناائية
دكتور محمد الفاضل أستاذ القانون الجنائي بجامعة دمشق
دكتور رائد بدر الدين علي المتدرب خبيراً بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجناائية
عبد العزيز فتح الباب الخبير بإدارة النشاط الأهلي بوزارة
الشئون الاجتماعية والعمل المركزية

واختير رئيساً للمؤتمر شارلز كنتجهام وكيل وزارة العدل في المملكة المتحدة.
واختير رئيساً فخرياً سير ليونيل فوكس رئيس لجنة السجون في المملكة
المتحدة .

واختير نواباً أصليين للرئيس ممثلون للدول الآتية :
المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية وإيطاليا .

واختير نواباً فخريين للرئيس ممثلون للدول الآتية :
سلفادور والجمهورية العربية المتحدة (الأستاذ حافظ سابق) والنرويج
واليابان .

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر الموضوعات الآتية :

- ١ — الصور الجديدة لجناح الأحداث : عواملها ووسائل مكافحتها وعلاجها .
- ٢ — إدارات الشرطة المتخصصة في مكافحة جناح الأحداث .
- ٣ — الوقاية من صور الجريمة الناشئة من التغير الاجتماعي المصاحب للتنمية
الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً .
- ٤ — عقوبة الحبس القصير المدة .
- ٥ — إعداد المسجونين للإفراج عنهم ورعايتهم بعد إطلاق سراحهم ومساعدة
من يعولونهم .

٦ — تحقيق التكامل بين العمل في السجون والاقتصاد القومي وتحديد أجور المسجونين .

وقد قدم في كل من هذه الموضوعات تقريران نوقشا كورقتين رسميتين . قدم أحدهما من اختيار مقررأ عاماً للموضوع وقدمت الثاني سكرتارية هيئة الأمم المتحدة .

وقد قدم وفد الجمهورية العربية المتحدة للمؤتمر خمس أوراق في موضوعاته المختلفة — عدا الثالث منها — وزعت كأوراق غير رسمية على أعضاء المركز .

وأعددت — بصفتي مقررأ عاماً للموضوع الثالث — تقريراً بعنوان: الوقاية من صور الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي المصاحب للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً .

وقد تمثلت أعمال المؤتمر في :

- ١ — محاضرات عامة ألقاها بعض أعلام علم الإجرام على أعضاء المؤتمر .
- ٢ — مناقشات للموضوعات المدرجة في جدول الأعمال .
- ٣ — زيارات للمرافق الهامة العاملة في ميدان مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين في إنجلترا وبعض بلاد أوروبا .

وقد أعد السيد الأستاذ حافظ سابق تقريراً وافياً عن أعمال المؤتمر تناول فيه — فيما تناول — التقارير التي قدمها وفد الجمهورية العربية المتحدة والتوصيات التي انتهى إليها المؤتمر .

ونعرض فيما يلي تقريراً عن التقرير العام الذي قدمته إلى المؤتمر والمناقشات التي دارت حوله والتوصيات التي انتهى إليها المؤتمر فيه .

ويبدأ هذا التقرير بمقدمة تتضمن محاولة للتنبؤ بالتصنيع والتحضر والمقصود بالتخلف وتنتهي بوضع حدود هذه الدراسة التي يتناولها التقرير .

وتشمل الدراسة بعد ذلك قسمين : الأول عن العوامل والثاني عن الوقاية .
ويضم القسم الأول استعراضاً وتقديراً للمادة الموجودة وتحقيقاً للزعم بأن
للتصنيع أثراً في زيادة الجريمة . ثم يتناول العاملين اللذين يعتقد المؤلف أن
لهما أثراً كبيراً وهما الصدمة الحضارية والضيق الاقتصادي .

أما القسم الثاني فيتناول المسائل التي يرى المؤلف أن لها صلة بالوقاية من
الجريمة في هذه الظروف . ويبدأ ببيان الحاجة إلى البحوث العلمية ، ثم يستعرض
الإجراءات الاقتصادية وإجراءات الرعاية الاجتماعية وتنظيم الهجرة وتخطيط
المدن والإسكان والتنمية الاجتماعية والإجراءات المباشرة للوقاية من الجريمة
وأخيراً النظم القانونية والتشريع .

مقدمة

عند ما يقال إن مجتمعاً قد مر بالثورة الصناعية فإننا نعني أنه يتوسع في استخدام الآلات وفي الإنتاج الذي يباع نظير ربح واستخدام العمل نظير أجر .

والتصنيع مرتبط بالتحضر مباشرة أو بصفة غير مباشرة . وارتباط الوضعين ارتباط وثيق إلى حد أن دراسة للتحضر في بلاد العالم لسنة ١٩٥٠ أظهرت أن التحضر مرتبط بالتصنيع في ٨٦٪ من الحالات . وإن لم يكن من الضروري أن يكون نشوء ونمو المدن راجعاً إلى التصنيع أو إلى عوامل وبرامج اقتصادية فإن هذا لا يعني أن التصنيع ليس السبب الرئيسي في التحضر ونشوء المدن ونموها .

والمعتاد أن ينظر إلى الثورة الصناعية على أنها شيء وقع وغير معالم الأشياء ثم ركن إلى الهدوء ، ولكن الواقع أن الكشوف والبحوث العلمية والفنية لم تتوقف ، فقد أصبحت الأوتوماتية مثلاً حقيقة واقعة وأصبحت الآلة تدبر الآلات بدل العمال . والواقع أن الدول الأشد ثراء والتي قادت هذه الثورات العلمية تدخل الآن في ثورتها الصناعية الثانية نتيجة الالكترونات والأوتوماتية واستخدام الطاقة الذرية . ومن ثم فليس دقيقاً أن يستعمل تعبير التخلف الاقتصادي للدلالة على بلاد وجماعات معينة فإن الغالبية الساحقة في المجتمعات تعاني نوعاً من التخلف وإن كان يختلف درجة من دولة إلى أخرى .

وموضوع هذا التقرير هو دراسة مظاهر الاضطراب الاجتماعي الذي يبدو في صورة جريمة في البلاد التي أخذت حديثاً بأسباب التصنيع .

القسم الأول

العوامل

من الأسباب الرئيسية في صعوبة الحصول على احصاءات دقيقة لمعرفة صلة التنمية الاقتصادية بالجريمة غموض الفاصل بين ما هو حضري وما هوريفي، إذ ليس هناك خط صريح واضح بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، وهو ما يلقى ظلاً من الشك على دقة الأرقام المنسوبة إلى كل منهما .

ويشير التقرير المقدم من الجمهورية العربية المتحدة مثلاً إلى أن الأرقام عن الحضر لا تشمل كل المناطق الحضرية في الإقليم المصري ، كما أن الاحصاءات الجنائية لبعض المناطق الحضرية كانت تشمل بعض الإحصاءات الخاصة بمناطق ريفية . وهذا الاعتبار نذكره بطبيعة الحال بالإضافة إلى الاعتبارات المعروفة التي تدعو إلى الشك في الإحصاءات الجنائية عموماً مثل عدم احتوائها على الجرائم الغير المبلغ عنها، ومثل اختلاف القوانين وتعديلها، ومثل تفاوت اهتمام جهات الضبط بضبط الجرائم من وقت إلى آخر ، وهو ما يجعل عملية المقارنة بين الإحصاءات في البلاد المختلفة شيئاً محفوفاً بالمخاطر .

وقد استعرض التقرير التقارير الفرعية المقدمة من يوغوسلافيا والإقليم المصري للجمهورية العربية المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا وتايلاند وجمهورية كوريا .

وخلص التقرير من هذا العرض إلى أن هذه التقارير المقدمة لا تغطي كل مقتضيات البحث وأنها لا تشمل جميعها البيانات والاحصاءات عن جناح الأحداث والبغاء، كما أنها لا تغطي كلها السنوات العشر الأخيرة حتى يمكن إجراء مقارنة . ومن ثم فإن من المستحيل - على أساس المادة المقدمة - أن نقطع بما إذا كان هناك ارتباط بين الجريمة والتصنيع أم لا .

وفي رأى كاتب التقرير أن التصنيع لا يمكن أن يعتبر بذاته عاملاً من عوامل الجريمة إذ ليس صحيحاً أن يقال أن السكنى الرديئة والازدحام والبطالة

والفاقة وسوء الأحوال الصحية هي نتيجة للتصنيع أو مرتبطة به، إذ أن كل هذه الأعراض قد تكون أشد ارتباطاً بالعوامل السياسية والحضارية والفكرية والقانونية التي تصاحب هذا التطور. إلا أنه لا شك في أن التصنيع يثير بعض المشاكل. إذ أن مرحلة التطور إلى مجتمع صناعي تخلق أنواعاً من التوتر الحضاري والاجتماعي إلى أن يتم الحصول على شيء من الاستقرار.

ويلاحظ أن هناك ظاهرة اجتماعية شديدة البروز في حالة التحول إلى الصناعة وهي الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وظاهرة الهجرة الداخلية نفسها هي الأخرى مستعصية على الضبط الإحصائي وإن كان من الواضح أن لها ارتباطاً شديداً بالتحضر والتصنيع.

ويرى كاتب التقرير أن العوامل الحقيقية التي يمكن أن تؤدي إلى الجريمة في مرحلة الانتقال إلى مجتمع صناعي يمكن إيجازها في شيئين: الأول هو الصدمة الحضارية والثاني هو الضيق الاقتصادي.

١ — الصدمة الحضارية

إن الطبيعة الديناميكية للمجتمع تتضمن تعديلاً وتغيراً مستمراً في عناصره المكونة.

والتغير الاجتماعي الناشئ عن هذه التعديلات يؤدي إلى انحلال بعض العلاقات ونماذج السلوك التي كانت تعتبر جزءاً لا ينفصل من الهيكل الاجتماعي لتحل محلها نماذج جديدة. ولكن هذه الحلول لا تقع في يسر وسهولة إذ تظل الأوضاع التقليدية على شيء من القوة آخذة بأسباب المقاومة بإزاء الأوضاع الوافدة. وإذا كان التغير في العناصر المادية للحياة يقبل بشيء من السهولة فإن التغيرات الفكرية تحتاج إلى وقت طويل لقبولها.

وفي البيئة الريفية—حيث تسود العلاقات الشخصية وحيث العناصر الاجتماعية متشابهة ومتقاربة— يشتد التمسك بالأوضاع الاجتماعية السائدة. بينما في المدن—حيث العلاقات ذات صبغة غير شخصية— تضعف سيطرة الأوضاع

التقليدية ومن ثم يحدث صراع بين وجهة النظر الحضرية ووجهة النظر الريفية الوافدة إلى المدينة .

وتحدث تغيرات هامة في العلاقات العائلية في البيئة الحضرية: إذ يضيق نطاق الشعور العائلي وتتجه الفكرة العائلية المعروفة في الريف إلى الانحصار في العائلة المباشرة ، وهكذا تضعف العلاقات بين أفراد العائلة الواحدة .

ويعيب الحياة الاجتماعية في المدن تغير ضخم يرجع إلى تأثير وسائل الاتصال ذات الانتشار الكبير كالإذاعة والتلفزيون والصحافة والتي تحل محل وسائل الاتصال التقليدية .

ولا شك في أن المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يحاولون الالتقاء فيما بينهم والاحتفاء بعلاقاتهم القديمة وقرباتهم وعائلاتهم ولكن هذا إن حدث في الطبقة المهاجرة نفسها يضعف حدوثه في الطبقة التالية لها .

وعلى أية حال فإن حياة المهاجر في الجو الحضري في المدينة لا يمكن أن تكون خالصة لأحد الجانبين : تقاليده الأصيلة أو الأوضاع الجديدة في المدينة ، وينجم عن ذلك صراع أو صدام .

وفي بداية مرحلة التصنيع يغلب أن يكون المهاجرون إلى المناطق الجديدة من أقل الناس كفاية ، وهو ما يعوق بدرجة أكبر قدرة هؤلاء الأشخاص على التكيف مع البيئة الجديدة .

ويمكن أن يعزى إزدياد الظواهر الإجرامية في المدن الناشئة نتيجة للتصنيع بصفة أساسية إلى تمزق النظام العائلي التقليدي وما ينجم عن ذلك من ضعف في الصلات العائلية التي كانت تضبط شئون الأفراد ، في حين لا يكون الوقت قد اتسع لاكتساب الأفراد للضوابط الأخرى التي تسود المناطق الحضرية بصفة غير شخصية كقوة القانون . والواقع أن القانون في هذه المناطق يحمل العبء الذي كان يشاركه فيه في المجتمع الريفي ضوابط اجتماعية أخرى كالدين والعقيدة والأخلاق بل والسحر أحياناً .

ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن القانون الجنائي الذي يسود المناطق

الحضرية قد لا يكون منسجماً مطلقاً مع التقاليد السائدة في المناطق الريفية .
 وإذا كانت الصدمة الحضارية تؤثر في عامة الناس فإن أثرها بلا شك أقوى
 بالنسبة لصغار السن وذلك من ناحية أنهم لا ينظرون باكتراث إلى الكبار منهم
 ويعتبرونهم من الفلاحين وبينما تضعف الصلات الأبوية التقليدية بالنسبة لهم
 لا تكون هناك قوة أو مقدرة لديهم على اكتساب القيم الجديدة في المجتمع الجديد.
 ومن الجائز أن يتوقع في مراحل نشوء المدن شيء من الازدياد في الجرائم
 الجنسية. وقد يرجع هذا إلى أن الهجرة تتناول في معظمها رجالاً وشباناً يتركون
 وراءهم النساء والأطفال مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الجنسين في المناطق
 الجديدة .

وهكذا يمكن القول إنه من الصعب على الشخص إن يحفظ توازنه في مجتمع
 متغير ، ففي مجتمع ثابت يمكن أن يرى المستقبل في ضوء الماضي بينما يصعب
 ذلك في حالة التطور والتغير المستمر حيث أن اتزان الشخصية وثباتها يستدعيان
 هذا القدر من اليقين .

٢ - الضيق الاقتصادي

يترتب على تمزق العائلة انهيار الروابط والمسئوليات والضمانات التي كانت
 تعين أفراد العائلة وقت الحاجة . ومن ناحية أخرى فإن استمرار الهجرة وتدفقها
 إلى المدن يؤدي إلى وجود عدد كبير لا يحصلون على مورد رزق منتظم ، وهو
 ما قد يدفع إلى السلوك الإجرامي .

ومن الملاحظ أن عدداً من الأحداث قد تبهره المدينة فيهاجر إليها ويقيم
 على وجهه بلا عائلة أو مأوى ، أو قد يأتي تشرده نتيجة هجرة رب الأسرة مع أسرته
 إلى المدينة وعجزه عن أن يكتسب ما يكفي لإعالتها .

ويلاحظ أن معظم المهاجرين يكونون من العمال الغير الفنيين وهم معرضون
 للبطالة دائماً فضلاً عن قلة أجورهم .

والواقع أن الصغار الذين يعتبرون في الريف مصدر رزق لأهلهم يغلب في

المدينة أن يكونوا عبثاً عليهم وهو ما يضطر الأسرة إلى حرمان الأولاد من التعليم ودفعهم إلى العمل المبكر وهو في معظم الأحيان عمل ضئيل الجزاء ومحاط بعوامل الفساد والأذى الخلقي، بل قد يصل الأمر إلى دفع هؤلاء الأحداث إلى امتهان التسول . ومن الأعمال الشائعة بالنسبة للصغار وبخاصة الفتيات القيام بأعمال الخدمة في المنازل مع ما يحيط بذلك من مخاطر أخلاقية .

أضف إلى ذلك أن الأم قد تعمل أحياناً خارج المنزل وقد تكون طبيعة هذا العمل ومدته مما يتعارض مع مصلحة الأطفال .

والجريمة في مجتمع صناعي تأتي جزئياً كاحتجاج على المجتمع الذي يميز بين طبقاته تمييزاً ظالماً، ومن الفرق الكبير بين الأغنياء والفقراء . ولذلك تسود بعض الأحياء الفقيرة في المدن مبادئ تتنافى مع ما يقبله المجتمع ويحاول أن ينقله بالتعليم وغيره من الوسائل إلى أفرادها .

ويجب ألا ننسى أن انخفاض الأجور ومن ثم الفاقة التي يعيش فيها عدد كبير من سكان المدن تنعكس على حياتهم المادية وبخاصة من ناحية المسكن الملائم . فالمساكن قد تكون ضيقة إلى حد كبير وغير صحية بل قد يضطر أفراد عدد من العائلات إلى المشاركة في مسكن واحد، وقد يضطر عدد كبير من أفراد العائلة إلى المشاركة في حجرة واحدة . وكل هذا قد يترتب عليه الاحتكاك الشخصي والمنازعات والضيق النفسي بل قد يترتب عليه أنواع من العبث والاعتداء الجنسي . ويبدو أن البغاء مما تختص به المدن إلى حد بعيد . ولا يعني هذا أن البغايا لا يأتين من المناطق الريفية ، ولكن المدينة تكون عادة نهاية المطاف .

ومما تختص به المدن إلى حد كبير أيضاً الجريمة كحرفة حيث تصبح الجريمة مهنة مختارة منظمة يقصد بها إلى الربح . ولا شك في أن الحياة في المدينة — حيث تسود القيم المادية وما ينجم عنها من الرغبة في الحصول على أسباب الرفاهية — مما يقوى النزعة إلى ارتكاب الجرائم بقصد الكسب المادي .

القسم الثانى

الوقاية

١ - البحث العلمى

الحقائق أساس أى سياسة وقائية فعالة. ولهذا فإن الاحصاءات -جناثية وغير جنائية- ضرورة لازمة. ولا بد من إحصاءات تشمل الأوضاع الاجتماعية والشخصية فضلاً عن الإحصاءات الجنائية ذات الصلة بكل العوامل والعناصر المتداخلة كالجنس والسن والحالة المدنية . . . إلخ .

كما يتعين أن تكون هناك إحصاءات عن الهجرة الداخلية . فلا بد للحصول على حقائق تتصل بالصلة بين التصنيع والجريمة من الوصول - عن طريق البحث العلمى - إلى خصائص التصنيع والتحضر فى البلاد المتطورة تلك الخصائص التى تلقى الضوء على العوامل التى تشجع على الجريمة والتى يكون لها اتصال بهذه الخصائص . ومن ناحية أخرى يلزم أن تجمع الإحصاءات لبيان حقيقة مدى الظاهرة الإجرامية وجناح الأحداث . ثم يبحث عن الصلة بين العوامل المشجعة على الجريمة من ناحية ومدى الظاهرة الإجرامية من ناحية أخرى . ولا شك فى أن هذا البحث يستدعى القيام بعمليات ميدانية فى المناطق التى تهتمنا. وللدراسة التتبعية فى هذا المجال أهمية كبرى. وهى تتم عن طريق بحث اجتماعى متعمق لجماعة ما قبل التحضر أو التصنيع ثم ما حدث بها من تغير اجتماعى نتيجة التحضر والتصنيع .

ويلاحظ أن التغير الاجتماعى حتمى فى بعض الأحيان بحيث لا يستطيع التدخل فى عملياته إلا بقدر فهمنا للقوى التى تسببه وكيف تعمل . والمعرفة بما هو ملازم لعمليات التصنيع يوفر الكثير من الجهد والمال الذى ينفق لمقاومة هذه الآثار والمصاحبات اللازمة .

وعلى أى حال فإنه لا يمكن القول بأنه فى هذا المجال لا يصح الاتجاه إلى إعاقه

التنمية الاقتصادية بل بالعكس فإن زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية والتوسع الصناعى هى الأمل الأكبر لتحسين الحياة ورفع مستوى المعيشة فى البلاد الأقل نمواً .

ولكن إذا كانت الحقائق لازمة للقيام برسم سياسة وقائية فإنه لا يمكن انتظار هذه الحقائق والتوقف عن وضع السياسات وتجربتها ولو لم يثبت قطعاً أنها فعالة تماماً .

٢ - الإجراءات الاقتصادية

نظراً لانخفاض مستوى المعيشة فى معظم البلاد التى لم تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية يثار أول ما يثار أن الإجراءات الاقتصادية الصرفة هى الملجأ الأول عن طريق استغلال مصادر الثروة أو التوسع فى استغلالها بما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج . على أنه لا يوجد ما يدل على أن مجرد تحسين الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى نقص فى الجريمة وجناح الأحداث لأن بعض البلاد التى تتمتع بأعلى مستوى اقتصادى تعاني من هذه الأدوات الاجتماعية عناء كبيراً .

٣ - إجراءات الرعاية الاجتماعية

تمس الحاجة فى أوقات التطور الاقتصادى إلى العناية بخدمات المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعى وذلك لملافاة النقص الذى يحدث فى انهيار الصلات الاجتماعية والعائلية أو ضعفها .

والواقع أن هذه المسئولية يجب أن تقع أساساً على عاتق الدولة . وإن كان هذا لا يمنع تشجيع المنظمات الخاصة للرعاية الاجتماعية . وبرامج الرعاية الاجتماعية إذا ما أحسن تخطيطها وتنفيذها قد تسهم فى التقليل من فرص الإجرام والانحراف . إلا أنه من الخطأ القول بأنها فى حد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى محو الجريمة إلى درجة محسوسة . ويشهد على ذلك أنه فى بعض البلاد التى تعرف أرقى نظم

التأمين الاجتماعى - كالسويد وإنجلترا والولايات المتحدة - تبرز مشكلة الجريمة بشكل واضح .

ويبدو لنا - بعد أن أشرنا إلى أفكار الوقاية المتصلة بتنمية الإنتاج أو الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية - أن المنطق يقضى بأن أفعال الوسائل لمقاومة الجريمة التى ترتبط بالتنمية الاقتصادية هو التخطيط الدقيق لعملية التحضر والتصنيع بحيث يمكن تجنب العاملين الرئيسيين اللذين أشرنا إليهما وهما الصدمة الحضارية والضيق الاقتصادى .

ويمكن أن يتم هذا عن طريق رقابة الهجرة الداخلية أو تنظيمها وتخطيط المدن والإسكان والتنمية الاجتماعية والتدخل المباشر بالنسبة للحالات المنذرة بالجريمة والعناية بتطوير النظم القانونية .

٤ - تنظيم الهجرة

الهجرة الغير المنظمة من الريف إلى المدن قد تستدعى شيئاً من التنظيم أو الرقابة لمنع تدفق المهاجرين إلى المدن بغير أن يكون لهم فى المدن مورد رزق منتظم . على أن يراعى فى هذه الرقابة أو التنظيم المحافظة على الحقوق الدستورية للأشخاص .

ويراعى أنه من أفعال الوسائل للحد من هذه الهجرة أن تقدم للريف الخدمات وسبل التنمية التى تحجب للأفراد البقاء فى هذه المناطق .

٥ - تخطيط المدن والإسكان

إن زيادة السكان فى المدن زيادة مطردة - بما يصاحب هذا من اضطراب فى مرافقها وخاصة مرفق الإسكان - يستدعى سياسة بعيدة المدى لتخطيط المدن بما يحقق توافر الخدمات المختلفة للجماعة بما فى ذلك المدارس والساحات إلى غير ذلك .

٦ - التنمية الاجتماعية في المدن

يبدو أن التنمية الاجتماعية في المدن تبشر بأفضل النتائج . فقد كان التقدم الفنى دائماً محل قبول بينما لا يكاد شئ يصنع لمساعدة الناس على أن يتوافقوا مع الأوضاع الجديدة . لهذا يجب أن يعد المهاجر من الريف اجتماعياً واقتصادياً للحياة في المدينة ، وأن تعد الجماعة في المدينة لقبوله .

ولما كان كل تغير اجتماعي يحدث من خلال الفرد فإن كل مجهود يوجه إلى الفرد لتهيئته لهذا التغير الاجتماعي مما يؤدي إلى التآلف بين الفرد والجماعة . وتعتمد عملية التنمية الاجتماعية أساساً على الناس أنفسهم في التفكير والعمل ، وهو أمر صعب في المدينة وخاصة المدن الناشئة .

ويمكن تحقيق هذه التنمية الاجتماعية بكثير من الوسائل ومن أهمها الأسرة والمدرسة والتدريب المهني وقضاء وقت الفراغ تحت إشراف بالنسبة للصغار والشبان . ومن الواضح أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأصلية ويجب أن تكون حجر الزاوية في كل سياسة اجتماعية للوصول إلى تقويتها وحمايتها . والتعليم أيضاً عنصر أساسي في التنمية الاجتماعية . ويجب أن يوجه قدر كبير إلى المرأة في هذه المجتمعات . كما يجب أن يشتمل تعليم الصغار على تلقينهم القيم الاجتماعية التي تساعد على حسن تكيفهم في المجتمع .

٧ - الإجراءات المباشرة في الحالات المنذرة بالجريمة

إن الإجراءات العامة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية يجب ألا تخفى الحاجة إلى إجراءات مباشرة للوقاية من الجريمة تتجه إلى المجموعات والأفراد الذين يخشى انحرافهم .

ومن أهم هذه الوسائل إنشاء نواد للشباب تحت إشراف فني دقيق ، والاعتماد على طريقة بحث الحالة لمعاونة من يخشى انحرافهم في مراحل مبكرة ومساعدتهم على التكيف والبعد عن طريق الانحراف .

٨ - النظم القانونية

تنشأ في المجتمعات الحضرية الحديثة قيم جديدة تجعل عمل القائمين على مرافق البوليس والقضاء والسجون والتشريع مشعباً بتجارب جديدة لم يكن يعرفها النظام القانوني السائد ، ولا بد أن تكون هذه النظم على مرونة تسمح لها بالتمشي مع الأوضاع الحديثة .

موجز المناقشات التي دارت في جلسات القسم

الجلسة الأولى

عقدت الجلسة الأولى للقسم يوم ٨ أغسطس ١٩٦٠ الساعة الثالثة مساء برئاسة مستر أكواش رئيس وفد غانا وجلس معه على المنصة المقرر العام للموضوع الدكتور أحمد محمد خليفة عضو وفد الجمهورية العربية المتحدة ومستر إدوارد جولوى نائب رئيس قسم الدفاع الاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة . ودعا الرئيس المقرر العام لتقديم تقريره إلى القسم فقام بعرض التقرير في إيجاز .

وتبعه جولوى فعرض التقرير الموجز الذى قدمته سكرتارية هيئة الأمم في هذا الموضوع وعبر عن رجائه في أن يتعاون الأعضاء سواء منهم علماء الجريمة أو من كان من الباحثين في شئون البلاد المتخلفة في هذه الدراسة .

وقال المقرر العام إنه يود قبل بدء المناقشة أن ينبه إلى ضرورة الاتفاق على المفاهيم في هذا الموضوع حتى تكون المناقشة مجدية .

وقد بدأ المستر سرزنتك -مندوب يوغوسلافيا- فقال إنه لا يستطيع الموافقة على القول بأن التغير الاجتماعى والنمو الاقتصادى من العوامل الدائمة في ازدياد الجريمة . وضرب مثلاً بالحال في يوغوسلافيا إذ أنه في خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ حيث تظهر الإحصاءات زيادة في معدل الجريمة لم يكن هناك تغير اجتماعى أو نمو اقتصادى . وأنه على العكس كانت أرقام الجريمة منخفضة في الفترة السابقة على سنة ١٩٥٠ حيث كان هناك تغير اجتماعى وتنمية اقتصادية سريعة . ولهذا يجب الحذر عند تفسير الأرقام الإحصائية حتى يمكن ربطها بالعوامل السائدة في الوقت الذى تنتمى إليه .

وقال بيدو - من لجنة التعاون الفنى في أفريقيا جنوب الصحراء - إنه يمكن تعريف الدولة المتخلفة طبقاً لما تشير به هيئة التغذية والزراعة وهي البلاد التي يحصل فيها الفرد في المتوسط على أقل من ١٧٠٠ كالورى يومياً .

وتدخل جولوى قائلاً إن تعريف البلاد المتخلفة ما زال محل جدال ، وإن كان يمكن أن يقال—عموماً—أنها بلاد لم تأخذ بعد إلى درجة ما بالتصنيع لافتقارها إلى رأس المال والمقدرة الفنية لاستغلال ثرواتها مع نسبة ضئيلة من المتعلمين ومن الصحة العامة ومن وسائل المواصلات . وقال إن هذا التعبير يستخدم بالنسبة لمعظم بلاد آسيا وأفريقيا وبعض بلاد الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية .

وعبر المقرر العام عن رأيه في أن تعبير البلاد المتخلفة يجب أن يحل محله تعبير الدول الأقل تصنيعاً حتى لا ينسحب معنى التخلف على النواحي الاجتماعية . وخاصة أن النمو الاجتماعي حتى في أعظم البلاد تقدماً من الناحية الصناعية متخلف دائماً عن التقدم الصناعي .

وقال هاز—من شيلي—إنه في بلاده لم تشمل الإحصاءات الجنائية سنة ١٩٥٩ أى زيادة في الجريمة بالرغم من حدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة من بينها فرض التعليم الإلزامي . وأضاف أنه قد يكون ذا دلالة أن ٥٠٪ من مجموع الأشخاص المحكوم عليهم في هذا العام جاءوا من مناطق ريفية والباقيون من الطبقة العاملة في ضواحي المدن ، وهو ما يدل على أن التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في شيلي قد لا تكون إلا عاملاً ثانوياً في ازدياد الجريمة .

وقال ميلو—من إسرائيل—إنه يرى من الأفضل أن يكون محور الحديث ، الجريمة في مجتمع متغير ، وأضاف أنه بالنسبة إلى إسرائيل لم تكن هناك صدمة حضارية—وهو العامل الذي تحدث عنه المقرر العام في تقريره — بل كان هناك تصادم حضاري نشأ عنه نتائج إيجابية قيمة .

وأكد كوشيارا—من إيطاليا—أهمية إيجاد إحصاءات دقيقة إذا أريد الحصول على نتائج دقيقة . واقترح على المؤتمر أن يضع مبادئ عامة وأسساً عامة لجمع المادة الإحصائية وتوحيد هذا النظام بالنسبة للدول المتخلفة ثم إبلاغ هذه الإحصاءات إلى مكتب يخصص لذلك لجمعها وتنسيقها .

وأشار جولوى إلى ما قرره مندوب يوغوسلافيا ومندوب شيلي عن التجربة الوطنية في هذا المضمار وقال إنه مع ذلك كان هناك كثيرون من الباحثين يربطون بين التغير الاجتماعي السريع وازدياد الجريمة .

وقال بيتان كور- من فنزويلا - إنه في دول أمريكا اللاتينية تنسب الجريمة إلى التحضر ونشوء المدن، وإن معظم الجرائم في هذا المجال متصلة بالاعتداء على الأموال، وإن جانباً كبيراً منها يرجع إلى التغير في الوضع الاجتماعي لمقتري هذه الجرائم. فقد ظهرت أنواع جديدة من الجرائم كجرائم العصابات المسلحة في مدن فنزويلا في الأماكن التي تحتوى على نسبة كبيرة من العمال الذين لا يشعرون بارتباط مع الجماعة التي يعيشون فيها ومعظمهم من سكان الريف النازحين إلى المدن. وأيد كلفيمونتيثز - من بوليفيا - ما ذهب إليه المتحدث السابق من أن كثيراً من المشاكل الإجرامية ترجع إلى أهل الريف النازحين إلى المدن.

وتدخل رئيس الجلسة في المناقشة فقال إنه يرى أن تتضمن المناقشة النواحي المادية للتغير الاجتماعي وما يترتب عليها من خلق فرص جديدة وذلك إلى جوار الحديث عن الآثار ذات الصلة الإجرامية.

وقال هاز- من شيلي - إنه يود أن يوجه النظر إلى أنه في بعض الأحيان لا يكون التغير الاجتماعي هو المشجع على الجريمة بل يكون المشجع عليها هو الركود والتأخر. وأشار إلى أنه في أمريكا اللاتينية يتجمع الأهالي في بعض المدن بشكل لا يناسب مجموع السكان في الدولة. ففي ستياجو مليونان من السكان بينما يبلغ سكان شيلي كلهم سبعة ملايين ونصف. وأضاف أن المجرمين في معظم الأحيان يرتكبون جريمتهم الأولى لا في المدينة بل في المنطقة الريفية التي ترحلوا منها. وأشار إلى أنه من الضروري أن يتضمن البحث تفسيراً لكون التغير الاجتماعي مؤدياً إلى زيادة الجريمة في بعض البلاد بينما في بلاد أمريكا اللاتينية ترجع هذه الزيادة إلى الركود والتخلف الاجتماعي.

وقال ميلو - من إسرائيل - إن ازدياد الجريمة مرجعه سرعة التغير الاجتماعي وعدم إعداد الناس لتحمله.

وختم بيدو الجلسة بقوله إنه مهتم بما سمعه من أن الركود - لا التغير - هو الذي يؤدي إلى زيادة الجريمة كما أشار إلى ذلك مندوب شيلي. وأشار إلى أنه يبدو أن الظروف تختلف بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأوصى بأن تكون هذه المقارنة محل بحث.

الجلسة الثانية

عقدت الجلسة الثانية للقسم يوم ٩ أغسطس ١٩٦٠ الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بنفس الهيئة السابقة .

وبدأ المقرر العام الجلسة بقوله إنه يرى من الضروري أن يكون الموضوع المعروض أمامنا محددًا تحديداً دقيقاً . ووجه النظر إلى أن المناقشات يجب أن تكون في الحدود الآتية :

أولاً : أننا نعالج نوعاً من الاضطراب الاجتماعي الذي يبدو في صورة جريمة أو انحراف أو بغاء .

ثانياً : أننا نتناول نوعاً بذاته من المجتمع وهو مجتمع البلاد التي تمر بمرحلة انتقال تصاحبها ظواهر التغير الاجتماعي الناشئ عن التنمية الاقتصادية الحديثة . وعلى ذلك فإن المؤتمر لا يختص بالجماعات التي تحدث بها التغيرات الاجتماعية بسبب الهجرة من الخارج . ومن ثم فإن الهجرة الداخلية بين أرجاء البلد الواحد هي التي تعد ظاهرة ملازمة للتنمية الاقتصادية والتصنيع ، وهي التي يتعين أن تدور حولها مناقشات هذا المؤتمر . ومن ناحية أخرى فإن المؤتمر لا يعنيه التغيرات الاجتماعية التي تقع نتيجة التنمية الاقتصادية في البلدان التي سبقت في مضمار التنمية .

ثالثاً : أننا ندرس ظاهرة ديناميكية هي ظاهرة التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع في المناطق التي كان يعوزها ذلك في الماضي القريب وما يمكن أن ينشأ عن ذلك من آثار اجتماعية .

وتحدث عقب ذلك سان شيز — من الفلبين — عن بلاده فقال إن الحرب الأخيرة أدت إلى هجرة ضخمة من الريف إلى المدن بحثاً عن مستوى أفضل من المعيشة ، ولكن المدينة لم تستطع أن تهبط لهم ذلك . وأضاف أن تحسن الأحوال متعلق بأن يصل التصنيع إلى المستوى الذي يكفل العمل للجميع .

واعترض تشين — من المملكة المتحدة — على ما رآه المقرر العام من أن الموضوع

قاصر على التنمية الاقتصادية والتصنيع، واستند إلى أنه في أفريقيا — التي يعرفها جيداً — لم يكن الجانب الاقتصادي فحسب هو الذي أدى إلى التغير الاجتماعي بل أيضاً الأثر الضخم للحضارات الوافدة على أفريقيا وضرب مثلاً على ذلك المسيحية ونظم التعليم الغربية التي نقلت إلى أفريقيا . أما السبب في السلوك الاجتماعي في هذه المناطق فمرجهه إلى أن قوة الرابطة العائلية قد انتابها الضعف نتيجة الاتصال بالنماذج الحضارية الغربية والمهجرة إلى المدن وانتشار الاقتصاد النقدي . وأضاف تشين أنه إذ يهنيء السكرتارية العامة للأمم المتحدة والمقرر العام على تقريره يرجو أن يصل المؤتمر إلى حلول تمكن الفرد من التكيف مع الأوضاع الاجتماعية المتغيرة وأنه يود أن يرى البلاد المتقدمة تمد يدها لمعاونة الشعوب الحديثة في هذا المجال .

وأشار جاند سوبراتا — من أندونيسيا — إلى أنه في السنين الأخيرة عرفت بلاده بشكل أوضح صوراً جديدة من الجريمة مثل عصابات الأحداث ، هذه الصور التي يبدو أنها تمضي يداً بيد مع المدنية الحديثة بما تعرفه من سيارات ومراقص وأفلام سينمائية وخاصة أفلام الحرب . وقال إنه مع ذلك يجب أن يذكر أن أندونيسيا — وهي دولة مسلمة — لا تعرف الجريمة الناشئة عن الكحول، وأضاف أن الجريمة منتشرة بين المتشردين الذين لا يصلحون لعمل .

وقال بيدو — مندوب لجنة التعاون الفني لأفريقيا جنوب الصحراء — إنه لا يوافق على أن الموضوع المطروح على المؤتمر لا يتناول غير الهجرة الداخلية وإنه في أفريقيا جنوب الصحراء من المستحيل الفصل بين المشاكل الناشئة عن هجرة داخلية أو خارجية .

وسرد شاتو فاديبي — من الهند — بعض الأرقام عن صلة الجريمة بدخول الأسرة وانتهى إلى أن السبيل الوحيد لمداواة الموقف هو رفع مستوى العائلة من الناحية الاقتصادية وذلك عن طريق التنمية الاجتماعية لزيادة الوعي الاجتماعي وإتاحة الفرص للنساء للعمل للمساهمة في زيادة دخل الأسرة .

وقال لافلاند — من الولايات المتحدة الأميركية — إنه يعتقد أن آثار الهجرة

من البلاد والهجرة الداخلية في داخل البلد الواحد لا تختلف فالأحداث الذين ينتمون إلى أسر نازحة من خارج الولايات المتحدة مثلهم مثل النازحين من الولايات الجنوبية إلى الشمالية أو من الشرق الغرب الأوسط ، وأنه يعتقد أن واحداً من الأسباب هو أن الصغار يميلون إلى ترك أهلهم خجلاً منهم والانتقال إلى أجزاء من المدينة تسودها أسوأ التقاليد الاجتماعية .

وقال القاضي بارى - من استراليا - إن المشكلات موضوع البحث ليست حديثة كما يبدو للبعض . فعند انهيار النظام الإقطاعي في إنجلترا ظهرت طبقة من الشحاذين والعاطلين خلقت مشكلة كبيرة . وكانت الأحوال في ذلك الوقت تشابه الأحوال في البلاد المتخلفة في الوقت الحاضر أو هكذا ما نعتقد أن البحث يمكن أن يتجه إليه . وعلى خلاف التجربة في أمريكا فإن استراليا رغم أن الهجرة إليها قد أدت إلى زيادة السكان بمقدار الخمس منذ سنة ١٩٥٥ يبدو أن الجريمة بين الوافدين إليها أقل منها بين السكان القدماء . وعلى أي حال فإن أصل المشكلة والعلاج هو في مقدرة الفرد على التكيف مع المحيط الاجتماعي وهي مسألة قديمة وعامة في المجتمع الإنساني .

وقال رئيس الجلسة إنه بالإضافة إلى تجربة استراليا في هذا المجال يبدو أن تجربة بعض البلدان الأفريقية تؤدي إلى تفنيد الاعتقاد السائد من أن الهجرة من الريف إلى المدن تصاحبها الجريمة .

وقال هوتن - من هونج كونج - إنه لا يوافق على أن التصنيع يؤدي بذاته إلى زيادة الجريمة . وإنه متأكد من ذلك بالنسبة لهونج كونج على الأقل حيث قامت حركة ضخمة من التصنيع في العشر سنين الأخيرة بينما انخفضت نسبة الجرائم الخطيرة في نفس الوقت ويرجع هذا إلى أن التصنيع قد مكن الكثيرين من الحصول على عمل ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عنصر طبيعية الخلق الصيني حيث يشكل الصينيون الأغلبية الساحقة من سكان هونج كونج .

وقال فلمنج - من جاميكا - إنه يود تأييد القائلين بأن جناح الأحداث ليس مرتبطاً بالضرورة بالهجرة داخل البلد أو من بلد إلى بلد آخر . وأضاف أنه يعتقد

أن زيادة في الجريمة قد تستجد نتيجة نشر التعليم في جاميكا الذي أثار مشكلات جديدة . وقال إن السبب الرئيسي للجنح هو تحول المجتمع من الاوتوقراطية إلى الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وتغير العلاقات بين الجنسين ، وبين العامل وصاحب العمل . وقد أحس الصغار بهذه التحولات فبدأوا يشيرون الاضطراب . ولفتت جين جراهام هول — من اللجنة الدولية لرجال القانون — النظر إلى أننا يجب أن تناقش الجريمة كمشكلة لا كحقيقة قانونية فإن المجتمع كلما تحضر كلما أصبحت القوانين أكثر تعقيداً .

وقال كاربالو — من السلفادور — إنه لا يظن أن التقدم الاقتصادي يؤدي لزماً إلى الجريمة بل أنه يرى على العكس أنه يؤدي إلى الإقلال منها وهو ما يجعله غير راض عن عنوان البحث .

وقال كانا — من موناكو — إنه لا يعتقد أن الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي والتطور الاقتصادي قاصرة على البلاد المتخلفة وإنه يضرب مثلاً بفرنسا إذ يحدث أحياناً أن تنشط صناعة كبيرة في منطقة ريفية فيتدفق إليها عدد كبير من العمال الأجانب عنها منهم نسبة كبيرة من غير المتزوجين وينتج عن هذا عادة ارتفاع في نسبة الجريمة في هذه المنطقة حتى يتم امتصاص الوافدين الجدد في المجتمع الجديد وتستقر به الأمور .

وقالت جودينو — من الولايات المتحدة — إن سبباً من أسباب زيادة الجريمة هو ضعف الصغار في لغة الجماعة التي يعيشون فيها . وأرجعت إلى ذلك السبب في وجود الكثيرين من الشبان في سجون كاليفورنيا حيث يعوقهم العجز اللغوي عن العثور على عمل مناسب .

وقال كالفيمونتي — من بوليفيا — إنه يدعو إلى دراسة هذه المشكلة بالتطبيق على شعوب جنوب أمريكا إذ أنها تعد ذات وضع خاص في هذه المنطقة .

ووافق هاز — من شيلي — على هذا الاقتراح وأضاف أن الهجرة من الخارج إلى أمريكا الجنوبية ضئيلة وأن المشكلة الحقيقية مرتبطة بالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وأن الاحصاءات تشير إلى أن غالبية المسجونين من أهل

الريف . وأشار إلى أنه من المهم منع هذه الهجرة الداخلية عن طريق إقامة صناعات زراعية في المناطق الريفية . وأضاف أنه مع أن أمريكا الجنوبية تواجهها مشاكل تختلف عن مشاكل مناطق العالم الأخرى فليس هناك شك في أن التغيرات الاجتماعية قد تؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة في الجريمة . وقد لوحظ ذلك في الطبقة الغنية في شيلي حيث زادت الجريمة نتيجة وسائل الإعلام الجديدة كالتلفزيون . كما أن هناك زيادة في الجريمة بين الطبقة المتوسطة نتيجة الحياة في مستوى أعلى من الدخل الذي يمكن الحصول عليه .

وقال منصور عنيقله - من تونس - إن بلاده تواجه مشكلات ضخمة خلفها الاستعمار ولكن البرامج التي أعدت في ميادين الإصلاح الإداري والقانوني والتعليم التي تنفذ بخطى واسعة قد ساهمت في تخفيف مشكلات الجريمة إلى حد أن البوليس قد أصبح يؤدي وظيفة وقائية تغلب على وظيفة الردع .

وقال رئيس الجلسة إنه بناء على ما سمعنا من وجهات النظر يرى أن تتجه المناقشة أحياناً إلى بحث ما إذا كان التغير الاجتماعي إنما يعني فتح آفاق جديدة تتيح للناس حياة أفضل .

وقال بيتان كور - من فنزويلا - إن التغير الاجتماعي الناشئ عن التطور الاقتصادي قد لا ينتهي إلى الجريمة . ففي فنزويلا مثلاً عند ما بلغت صناعة استخراج البترول ذروتها - بما صاحب ذلك من هجرة ضخمة من المناطق الريفية إلى مناطق الزيت - لم يكن هناك ازدياد في الجريمة . ومن ناحية أخرى ارتفعت أرقام الجريمة في كركاس العاصمة عام ١٩٥٨ نتيجة هجرة عدد كبير من أهل الريف إلى المدينة لتنفيذ بعض مشروعات الأشغال العامة . ومن ثم يبدو أن ازدياد الجريمة يرجع إلى ظروف الحياة غير الملائمة وأن الهجرة الداخلية لا تؤدي إلى الجريمة إن كانت مصحوبة بوسائل الحياة .

وقال ميلو - من إسرائيل - إنه على خلاف التجربة الأسترالية عانت إسرائيل من ارتفاع أرقام الجريمة بين المهاجرين الجدد وإن كان هذا قد يفسر بأن عدد المهاجرين أعلى بكثير من عدد السكان . وأضاف أن الضغط الاجتماعي الذي

واجه المهاجرين كان ضغطاً شديداً . واقترح أن تتناول البحوث في هذا المضمار دراسة آثار الوسائل التي تتبع لمكافحة هذه الزيادة في الجريمة .
وقال جولوى - مندوب هيئة الأمم المتحدة - إنه يبدو من المناقشات أن المسألة أساساً هي مدى استقرار المهاجرين ومدى استقرار المجتمع الذي يهاجرون إليه .
وقال القاضي بارى - من أستراليا - إن الفرق بين التجربتين الأميركية والأسترالية يمكن تفسيره بأن الهجرة إلى أستراليا كانت منظمة وتحت رقابة بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك بطالة ، كما أن مشكلة الإسكان لم تكن مشكلة خطيرة .

وقال تشا - من الصين - إن بلاده عانت من هجرة ضخمة ، ف منذ سنة ١٩٢٠ والسنوات القليلة التي تلتها حدثت هجرة ملايين عديدة من شمال الصين إلى منشوريا حيث واجهوا صعاباً هائلة ومع ذلك لم ترتفع نسبة الجريمة كما حدث أيضاً في الهجرة الواسعة النطاق أثناء الحرب مع اليابان . وأرجع ذلك إلى أن نظام العائلة الصينية كان عنصراً داعياً إلى الاستقرار .

وختم بيدو مندوب لجنة التعاون الفني لأفريقيا جنوب الصحراء - بقوله إنه يعتقد أن الوضع في أمريكا اللاتينية مشابه للوضع في البلاد التي تعنى بها المنظمة التي ينتمى إليها ، ورتب على ذلك أنه يرى أن كل دراسة للموضوع لا ينبغي أن تحدد تحديد جغرافياً .

الجلسة الثالثة

عقدت الجلسة الثالثة للقسم يوم الأربعاء ١٠ أغسطس الساعة العاشرة صباحاً بنفس الهيئة السابقة .

وبدأت الجلسة بأن أشار الرئيس إلى أنه يحسن أن تتناول المناقشة إلى جوار الصعوبات التي تنجم عن الهجرة الداخلية احتمال كون هؤلاء المهاجرين ممن كانوا يثيرون الصعاب وأنهم لذلك مسئولون عن الصعوبات التي تقابلهم .

وقال المقرر العام أنه من الواضح إنه لا تتوفر لدينا المادة العلمية الكافية

للوصول إلى نتائج على قدر كاف من الوضوح . وفي مقدمة هذا النقص عدم كفاية ودقة الإحصاءات الجنائية المتاحة . ويبدو ذلك جلياً في أن الأرقام عن الحضر والأرقام عن الريف لا يفصل بينها خط واضح، إذ أن ما هو حضري وما هو ريفي في ذاته ليس شيئاً محدداً بل إنه حتى لو كانت الأرقام مما يمكن الاعتماد عليه فأنها لا تفصح عن المضمون الاجتماعي وراء هذه الأرقام وهو مضمون شديد الاختلاف من جماعة إلى جماعة مما يجعل من الصعب الوصول إلى تفسير دقيق لهذه الأرقام أو إمكان اتخاذها أساساً للمقارنة بين جماعة وجماعة .

ونوه بأن على الأمم المتحدة واجباً في هذا السبيل بمعاونة السلطات في كل دولة بطبيعة الحال .

وأضاف أنه لاحظ في التقارير الوطنية ميلاً إلى الربط بين التنمية الاقتصادية والهجرة الداخلية من جانب وزيادة الجريمة وجناح الأحداث من جانب آخر . ولكنه راعى في تقريره العام أن يتجنب أى افتراض نحو اعتبار التصنيع في ذاته عاملاً من عوامل الجريمة ، وإن أمكن إرجاع بعض الآثار السيئة التي قد تصاحبه إلى عوامل أخرى سياسية أو تربوية أو حضارية أو قانونية قد تصاحب هي الأخرى عملية التصنيع .

ومع ذلك فإن هناك شيئاً واضحاً في كل هذا الغموض هو أن هناك ظاهرة قائمة في البلاد النامية هي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وفي رأيه أن هناك عاملين مسئولين عن زيادة الجريمة إن حدثت مصاحبة لهذه الهجرة :

أولهما : الصدمة الحضارية الناشئة عن الانتقال السريع .

وثانيهما : العسر الاقتصادي .

وأشار إلى أنه يود أن يستمع إلى آراء أعضاء المؤتمر فيما ذهب إليه .

وقال ميلو - من إسرائيل - إنه يوجه النظر إلى حقيقة أساسية يتعين دراستها وهي أن التغير الاجتماعي يعنى قيام نظم جديدة وعدم استقرار واختلاط وقلق وصعوبة

فى التكيف . وقال إن التجربة فى إسرائيل تشير إلى أن الجريمة تزيد بالتغير الاجتماعى وإن لم تكن بالضرورة أنواعاً جديدة من الجريمة . وعلى أية حال فإنه حتى لو لم تزد الجريمة بالتغير الاجتماعى فإنه يجب بذل كل مجهود للوقاية من هذه الزيادة . وفى مجال الوقاية يتعين أن تكون هذه السياسة تحت إمرة سلطة مركزية مسئولة عن التخطيط والإعداد والتنسيق بين الوسائل التى تتخذ وأن يكون العمل متخذاً صورة نشاط تبذله الجماعة نفسها . وعلى أية حال فإن خطورة الموقف تعتمد على الظروف التى يقع فيها التغير الاجتماعى وما يترتب عليه ذلك من قوة الأثر ودرجة التوتر الناشئ عنه .

وقال بندر - من روسيا البيضاء - إنه لا يعتقد أن التغيرات الاجتماعية التى حدثت مثلاً فى بلدة بعد الاستقلال قد صاحبها ازدياد فى الجريمة . وأضاف أنه إذا كان الانتقال من المدن إلى الريف منظماً فلا خشية من زيادة الجريمة . ونوه بأهمية التقرير المقدم فى هذا الخصوص من مندوب الجمهورية العربية المتحدة وأضاف أنه منذ ثورة شعوب الاتحاد السوفيتى انخفضت أرقام الجريمة فعلاً وما زالت تنخفض إذ حققت هذه الشعوب تقدماً كبيراً فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى وغيره . وإذا كانت الجريمة قد ارتفعت مؤقتاً بعد الحربين العالميتين فقد كان مرجع ذلك إلى الحرب لا التغير الاجتماعى .

وقال نوح - من هولندا - إن اختلاف مناسيب الجريمة بين المناطق الحضرية والريفية يرجع أساساً إلى صعوبة التكيف مع النظم القانونية الجديدة . وأشار إلى أنه عند جمع الإحصاءات يحسن أن يدرس أكبر عدد من تاريخ الحالات .

وقالت سولاي مانوفا - من الاتحاد السوفيتى - إنها هى الأخرى تنفى أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة فى الجريمة وإنه حدثت تغيرات ضخمة اقتصادية واجتماعية فى بلدها ازبكستان أدت على العكس إلى انخفاض فى منسوب الجريمة ولم تؤد الهجرة الداخلية فى بلدها إلى أى صعوبة إذ ليست هناك فروق بين الشباب فى القرى والمدن حيث يعطى الجميع تعليم واحد . وأشارت إلى أن أهم وسائل الوقاية من الجريمة إيجاد مستوى مناسب من المعيشة . وأضافت أن الأصول الرئيسية

للجريمة كالاستغلال والبطالة والفقر قد قضى عليها وإن الإجراءات المتخذة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ستؤدي في النهاية إلى القضاء على الجريمة .

وقال ناجل - من هولندا - إنه يجب الانتباه إلى التفرقة بين حالتين : الأولى هي الهجرة إلى مناطق مغايرة بما ينجم عن ذلك من احتكاك حضارى ، والثانية : أن تفقد حضارة خارجية على قوم يعيشون حيث هم . وفي هذه الحالة الثانية قد يكون التصنيع أو غيره من العوامل المحدثة للتغير الاجتماعى قادماً مع القادمين أو منبعثاً من المقيمين .

وقال هاز - من شيلي - إن الهجرة من الريف إلى المدن ترجع إلى تخلف المناطق الريفية وأنه يجب بذل ما يمكن من الجهد للتقليل من هذه الهجرة .

وقال مندوزوا ييمتل - من فنزويلا - إن اكتشاف البترول في بلده أدى إلى هجرة الكثيرين من الريفيين إلى كركاس وغيرها من المدن . وإنه قد يحدث أن يتعطل بعضهم بعد أن يجد عملاً مما أدى إلى الأخذ بسياسة التخطيط للموقف ولعل هذا التخطيط هو الذى منع ازدياد نسبة الجرائم بشكل محسوس . وأضاف أنه في السنوات الأخيرة تلقت فنزويلا حوالى مليون من المهاجرين من أوروبا وهى هجرة لم يخطط لها بشكل دقيق مما أدى إلى ظهور مشاكل السكنى والعمل . ولا بد على أى حال أن يندمج المهاجرون في الإطار الاجتماعى والحضارى للبلاد فضلاً عن إطاعة البلد لهم اقتصادياً .

وقال بيدو - من لجنة التعاون الفنى جنوب الصحراء - إن منظمته تعلق أهمية كبرى على البحث العلمى في هذا الميدان حيث أن التخطيط يعتمد على نتائج البحث . وهو يعتقد أن التخطيط هو الوقاية المثلى من النتائج السيئة التى قد تترتب على التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى .

وقال رالسكو - من رومانيا - إن حركتى التحضر والتصنيع وغيرهما من الحركات الاجتماعية تجتاح رومانيا ومع ذلك فقد انخفض منسوب الجريمة بشكل محسوس جداً .

وقال كالفيمونينز - من بوليفيا - إن اقتصاد بلاده يعتمد على التعدين . وإن

العمال المهاجرين من الريف إلى مراكز التعدين يواجهون بحياة مختلفة ، وأنهم عادة يلجأون إلى الإدمان على الخمر أو الكوكايين . وإن كانت الأوقات الأخيرة قد شهدت تخطيطاً منظماً للهجرة الداخلية . وإن كانت هذه الهجرة قد أدت إلى زيادة في بعض أنواع الجريمة فإنه يأمل إذا تحسنت الأوضاع المادية أن تنخفض نسبة الجريمة .

وقال براسوب راتانا كورن — من تايلاند — إنه يقترح تأليف هيئة متنقلة من الخبراء لدراسة مشكلات الجريمة في البلاد المختلفة وأن يتم ذلك تحت إشراف ورعايتها الأمم المتحدة .

وقال منتصر من ليبيا — إن بلاده تمر بمرحلة تغير اجتماعي عظيم نتيجة حصولها على استقلالها واكتشاف البترول . وأضاف أن الإحصاءات لا تسفر عن زيادة في أرقام الجريمة . ومع ذلك فهناك صراع بين القديم والحديث في أساليب الحياة مما أدى أحياناً إلى المساس بالاستقرار العائلي .

وقال ماراني — من إيطاليا — إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تختلف بين شمال إيطاليا وجنوبها . وقد ساد اعتقاد بأن الهجرة من الجنوب إلى الشمال قد أدت إلى زيادة في الجريمة وكان هناك بعض الأسس لهذا الاعتقاد ولكن لا شك أيضاً في أنه قد حدث بعض الزيادة في الجريمة نتيجة الهجرة من الشمال إلى الجنوب . وأرجع ذلك إلى الصراع بين نوعين من العقلية والنظم الاجتماعية والجناثية بالرغم من وجود قانون واحد للدولة ولكن هناك غير القانون المكتوب للدولة قوانين أخرى غير مكتوبة وأهل الجنوب يميلون عادة إلى أن يضيفوا على أنفسهم سلطة القانون .

وقد كانت الهجرة من الجنوب إلى الشمال بسيطة ولكن منذ الحرب أصبحت تجري على نطاق واسع . وأصبح من اللازم توفير المساعدات الاجتماعية الكبيرة للمهاجرين حتى يستطيعوا التكيف في المناطق الشمالية . ويرجى أن يؤدي النجاح في هذا الميدان إلى القضاء على بعض أنواع الجريمة .

ولا بد من الإشارة إلى أثر الهجرة من الشمال إلى الجنوب في حياة الجنوبيين

فقد أدت إلى بعض الاضطراب الخلقى مما ينجم عنه ازدياد فى الجريمة .

وقال بوندو- من المكتب الدولى الكاثولىكى للطفولة- إنه يتفق مع القائلين بأن النمو الاقتصادى يجب أن يمضى قدماً . ولكنه يرى ألا يتجه هذا النمو إلى ظروف تؤدي إلى زيادة نسبة الأحداث الجانحين . وأضاف أن الهجرة الداخلية فى أفريقيا كانت نتيجتها عادة انهيار النظم الخلقشية التقليدية وبنيان الأسرة .

وقال هاى كنودسن- من الدانمرك- إنه لا يوجد فى بلاده هجرة داخلية كبيرة ولكنه يعتقد على أية حال أن من يتركون عائلاتهم فى المناطق الريفية ويتوجهون إلى المدينة قد يترلقون إلى الجريمة إذا لم يستطيعوا حل مشاكلهم الناجمة عن الهجرة .

وقال هوروليامز- من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع- إنه وإن كان على هيئة الأمم أن تبذل الجهود لاستخلاص الحقائق فى الموضوع المطروح للمناقشة فإن العاملين فى الميدان الاجتماعى لا يستطيعون انتظار نتائج البحث . واقترح أن تتجه الأمم المتحدة ومنظماتها إلى الخبراء فى الجامعات وفى غير الجامعات للحصول على بيانات علمية . وقد يكون مفيداً القيام ببحوث استطلاعية فى مناطق حضارية مختلفة للحصول على بيانات عن أثر التغير الاجتماعى والصراع الحضارى .

التوصيات

- ١ - ليس الإجرام نتيجة لازمة للتغيرات الاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادي في الدول الأقل نمواً . فالتغيرات الاجتماعية وكذلك النمو الاقتصادي كلاهما أمر محتم ومقبول وقد يؤديان في ظروف مناسبة إلى نقص الجريمة. وتعبير « الدول الأقل نمواً » إنما يشير فحسب إلى حالة من النمو الاقتصادي.
- ٢ - والمشكلة المتعلقة بصور الإجرام التي تنتج عن التغيرات الاجتماعية وتصاحب النمو الاقتصادي في البلاد الأقل نمواً ، هي واحدة من المشكلات التي لم تحظ باهتمام كاف ، والتي لا يتوافر في شأنها غير قليل من البيانات الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها . ولهذا فمن الضروري أن تؤخذ قرارات المؤتمر وتوصياته في هذا الموضوع على سبيل التجربة مع إجراء ما يلزم من بحوث سليمة للتحقق من سلامتها ووجاهتها .
- ٣ - والإجرام الذي قد ينشأ عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادي في البلاد الأقل نمواً لا يعتبر الآن من صور السلوك التي لم تكن معروفة من قبل . ولذلك ينبغي تركيز الاهتمام على صلة زيادة الإجرام بوجه عام بالتغيرات الاجتماعية ، لا قصره على صور خاصة من الإجرام .
- ٤ - وإن عدم الاستقرار الحضاري ، وضعف الضوابط الاجتماعية التقليدية والتعرض لمستويات السلوك الاجتماعي المتنازعة المتعارضة - وهي ذات صلة بالإجرام - تزداد حدة كلما كان التغير الاجتماعي مضطرباً وبلغاً وكانت الهوة سحيقة بين النظم الاجتماعية القديمة والنظم الاجتماعية الحديثة .
- ٥ - والتغير الاجتماعي قابل للدرجة من التحكم والضبط ويتعين أن يكون محلاً للتخطيط القومي .
- ٦ - وقد ظن خطأ أن الهجرة ، وخاصة الهجرة الداخلية ، التي تقترن عادة بالتغيرات الاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادي في البلاد الأقل نمواً من أسباب الإجرام ، والواقع أن الهجرة في ذاتها ليست سبباً للإجرام . بل إن

عدم الاستقرار الحضارى وضعف الضوابط الاجتماعية التقليدية والتعرض لمستويات متضاربة من السلوك الاجتماعى مما يرتبط بالهجرة ، كل ذلك من شأنه أن يتسبب عنه الإجرام . وهذا النظر ذاته يصدق أيضاً بالنسبة إلى ظاهرتى التحضر والتصنيع .

٧ - إن النتائج غير الطيبة التى قد تصاحب الهجرة السريعة إلى المناطق الحضارية قد يمكن توقيها عن طريق تزويد المناطق الريفية بالمزايا الاجتماعية والاقتصادية التى يهجر ساكن الريف أرضه إلى المدينة فى سبيل الحصول عليها .

٨ - وفيما يتعلق بالهجرة من الريف إلى المدن ، فإن أحد العناصر الهامة فى المحافظة على التكامل الاجتماعى للفرد هو مدى استعداد المهاجر لهذه التجربة ، ومدى استعداد المجتمع الحضري لاستقباله . وفى كلتا الحالتين فإن للتنمية الاجتماعية التى تحتل مكانة كبيرة فى السياسة القومية الاقتصادية والاجتماعية فى معظم البلدان دوراً هاماً يجب أن تقوم به . وفى الحق أن التنمية الاجتماعية الحضارية قد تكون أداة رئيسية للوقاية من الإجرام الذى قد ينجم عن التغيرات الاجتماعية والمصاحب للنمو الاقتصادى فى البلاد الأقل نمواً . واستعداد المجتمع الحضري لاستقبال المهاجر من الريف يتضمن توفير خدمات الاستقبال والتوجيه ، بما فى ذلك إعداد ملجأ مؤقت ، وتخطيط المدن ، بما فى ذلك توفير المساكن ، كما يتضمن تهيئة فرص التعليم والتدريب المهنى للسكان الجدد وتهيئة الخدمات الخاصة برعاية الأسرة والطفولة .

٩ - ويتعين أن تكون برامج مكافحة الجريمة متناسقة تناسقاً وثيقاً ، وليكن ذلك - إذا تيسر - عن طريق هيئة تنشأ لتحقيق هذا الغرض وتشكل من أشخاص ذوى مؤهلات عالية فى هذا الميدان . ويحسن أن تعمل هذه الهيئة كجزء من خطة شاملة منسقة فى مجال التخطيط القومى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية . ذلك أنه - كما أكدت المسوح الاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة - توجد حاجة ماسة إلى التخلص من الانعزالية الفكرية وإلى

تنسيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في البلاد التي تمر بمرحلة من النمو السريع .

١٠ - ويلاحظ أنه عند بحث مشكلة الإجرام وعلاقته بالتغير الاجتماعي ، يتجه النظر بصفة عامة إلى المناطق الحضرية ، وهو أمر وإن كان من الممكن تبريره إلا أن الحكمة تقتضي أيضاً أن يوضع موضع النظر والاعتبار أثر التغير الاجتماعي في المناطق الريفية ذاتها ، إذ أن ذلك قد يكشف عن جذور الجريمة التي تعلن عن نفسها فيما بعد في المجتمع الحضري .

١١ - ويجب أن يساير قانون العقوبات التغيرات الاجتماعية ويتجاوب معها ، كما يجب الأخذ بمبدأ تفريد العقاب الذي يؤدي إلى إصدار أحكام ملائمة يراعى فيها جانب النظام الاجتماعي من ناحية والظروف الخاصة بالفرد محل المحاكمة من ناحية أخرى .

١٢ - والحاجة ماسة إلى البحث العلمي لتقييم مختلف عوامل التغير الاجتماعي ذات الأثر الفعال في إحداث ظاهرة الإجرام . كما أن الحاجة ماسة إلى البحث العلمي لتقويم التدابير المختلفة لمكافحة الجريمة . ولبلوغ هذه الغاية يجب مضاعفة كفاية الأساليب والإجراءات الإحصائية ، وتوجيه العناية إلى ذلك في كل دولة ، وتقديم المعونة الدولية لتحقيقه . كما أنه بالإضافة إلى الوسائل الإحصائية في البحث العلمي ، يجب الاعتماد على أسلوب بحث الحالة ، وعلى الملاحظات الميدانية لهيئات من الخبراء المؤهلين وكذلك على البحوث الاستطلاعية . وينبغي أن يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الأساسية في هذه البحوث بواسطة المعاهد الإقليمية التي تعاون في إقامتها ، أو عن طريق القيام ببحوث استطلاعية في تعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة لهيئة الأمم والمنظمات الغير الحكومية وغيرها من الجهات الصالحة لذلك . ويجب أن تتباين مجالات البحث حتى يمكن توجيه الانتباه المناسب إلى عوامل قد تكون لها صفة عالمية أو إقليمية أو محلية .

الخاتمة

مما يلفت النظر في أول الأمر أن عنوان هذا الموضوع وهو الوقاية من صور الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي المصاحب للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً ، يفترض أن التنمية الاقتصادية في هذه البلاد ينجم عنها ازدياد الجرائم . وقد حرصت في التقرير العام عن هذا الموضوع على أن استعرض التقارير المختلفة التي وردت من بعض الدول في هذا الخصوص ، وعرضت البيانات والإحصاءات التي تدور حول هذا الموضوع مفنداً كل ما يدل على وجود علاقة — يمكن التدليل عليها علمياً — بين التنمية الاقتصادية وزيادة الجريمة . وعند ما عرض هذا التقرير العام للمناقشة حاول بعض أعضاء المؤتمر أن يهزوا إيمان الدول الناهضة بالتنمية الاقتصادية وأن يردوهم عن سبل التطور الاقتصادي والارتقاء بمستوى معيشتهم وذلك عن طريق التلويح — باسم العلم — بأن هذه التنمية الاقتصادية مؤذية للمجتمع ومؤدية إلى انتشار الجريمة ، محذرين من عواقب التنمية الاقتصادية السريعة وما تؤدي إليه من اضطرابات اجتماعية وظواهر إجرامية مروعة .

وقد حدث فعلاً في الجلسة الرابعة التي عقدت لمناقشة مشروع التوصيات أن قلت بصراحة إنه يجب ألا تتضمن التوصيات أى إشارة يفهم منها أى تحذير من عواقب التنمية الاقتصادية السريعة لما في ذلك أولاً من معنى سياسى لا يحق لهذا المؤتمر العلمى الخوض فيه ولأنه ثانياً شيء لا يؤيده أى دليل علمى . كما ثارت في هذه الجلسة مناقشة طويلة حتى لا يرد في التوصيات تعبير « الدول المتخلفة » أو « الأقل نمواً » ، واقترحت أن يكون تعبير « الأقل نمواً » مقروناً دائماً بالصفة الاقتصادية حتى لا يعد هذا التعبير شاملاً للناحية الاجتماعية التي توجد نامية أشد النمو في بلاد أقل نمواً من الناحية الاقتصادية .

وعند ما أريد وضع توصيات المؤتمر في صيغتها النهائية حاول بعض الأعضاء تضمين هذه القرارات ما يدل على اعتراف المؤتمر بأن التنمية الاقتصادية مؤدية

إلى التفتت الاجتماعى وظواهر الإجرام . ولكنتا حرصنا على أن تصدر هذه القرارات وهى تنفى أن هناك صلة ثابتة بين التنمية الاقتصادية والجريمة . بل تضمنت القرارات أن التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية أمران مقبولان ويسعى إليهما وأنه طالما كانت الظروف ملائمة فهما على العكس مؤديان إلى التقليل من الظواهر الإجرامية . كما أشارت التوصيات إلى أن الهجرة الداخلية التى ترتبط عادة بالتنمية الاقتصادية فى البلاد الناهضة لا يمكن أن تعد بذاتها من عوامل الجريمة . وأنه طالما كان هناك تخطيط سليم فإن هذه الهجرة لا تؤدي إلى أى اضطراب اجتماعى .

وفى الجلسة الختامية للمؤتمر عند ما قمت بتقديم التوصيات إلى الجلسة العامة ، مهدت لها بكلمة أوجزها بالعربية فيما يلى :

إن هذا الموضوع يعد أقل الموضوعات فى المؤتمر حظوة لدى أعضاء المؤتمر وكان رواده من أعضاء المؤتمر أقل من رواد الموضوعات الأخرى ، ويرجع ذلك إلى أنه موضوع جديد فى مؤتمراتنا الجنائية وإلى أن رأس الموضوع نفسه كان يتحدى أى وضوح أو تحديد .

ولكنى فخور بأن مناقشاتنا داخل القسم كانت مثمرة عن الخوض فى الاعتبار السياسية التى يسهل إثارتها بصدد مثل هذا الموضوع . وكان القسم ينجح أى اتجاه إلى إثارة المعانى السياسية فى المناقشة . فضلاً عن أن عبارة الدول المتخلفة لم تلق نجاحاً فى مناقشات القسم واستبعدت تماماً . كما أن عبارة « الأقل نمواً » كانت تقرر دائماً بالوصف الاقتصادى .

أما ما خلص إليه القسم من توصيات فقد كان أساساً ذا صفة منهجية ، حيث أن المادة العلمية والإحصائية التى كانت بين أيدينا أوهى من أن تصلح أساساً قوياً لتوصيات موضوعية .

لهذا فإن القسم لم يستطيع أن يشير إلى أن هناك أى رابطة تربط بين التنمية الاقتصادية وزيادة الجريمة .

وقد وافقت الجمعية العامة للمؤتمر على التوصيات كما قدمناها .

الأساس النظرى لأجهزة كشف الكذب قياس التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للأنفعال

سمير نعيم أحمد

باحث مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

تشغل دراسة الانفعالات مكاناً هاماً فى علم النفس ، وذلك أنها متضمنة فى معظم جوانب الحياة . فنحن نعلم كيف تؤثر الانفعالات على توافق الشخص ، وكيف تلعب دوراً كبيراً فى اضطراب الصحة النفسية وفى العلاج النفسى ، كما أنها تحدد اتجاهات الشخص حيث أن الاتجاهات ترتبط بالخوف والميول العدوانية والارتباطات الانفعالية التى تكونت لدى الشخص من خبراته السابقة . كذلك تحدد الاتجاهات الانفعالية التعصبات والصراعات الاجتماعية وتلعب دوراً هاماً فى التوافق المهنى . وفوق هذا كله تؤثر على الصحة الفيزيكية للفرد ، فنحن نعلم أن الأزمات الانفعالية الحادة المزمنة تفصح عن نفسها فى أمراض جسمية المظهر نفسية المنشأ psychosomatic مثل قرحة المعدة والارتكاريا وجلطة الوريد التاجى . والانفعال من أكثر الظواهر التى يدرسها علم النفس تعقيداً . وهو معقد لأنه يعترى كل شىء فى الإنسان ، فهو استجابة فى الكائن بأسره . وقد قال أرسطو عنه « ليس الانفعال فى الجسم ولا هو فى النفس وإنما فى الإنسان » . فالانفعال يعترى تفكير الإنسان وخياله بل يعترى إدراكه الحسى فىرى الأشياء مصطبغة بلون انفعالى وقد يرى ما ليس موجوداً وخاصة فى الانفعالات الباثولوجية ، كذلك يفصح الانفعال عن نفسه فى توترات عضلية كما يفصح عن نفسه أيضاً فى ازدياد نشاط الغدد بأنواعها بل وفى اضطرابات حشوية . ويمكننا أن نقسم مظاهر الانفعال إلى ثلاثة :

١ - السلوك والتعبيرات الظاهرية : فالشخص الغاضب مثلاً يتصرف بشكل

خاص فتكون أعماله عنيفة وشديدة لا تتناسب مع متطلبات الموقف ، كما أن تعبيرات وجهه تتخذ شكلاً يدل على الحالة الانفعالية التي يعانها .

٢ - التغيرات الفسيولوجية : مثل سرعة التنفس ، واحتقان الوجه وازدياد ضربات القلب ، وتوتر العضلات ، وجفاف الحلق ، والعرق . . . إلخ .

٣ - خبرات يشعر بها الشخص ويحسها : كالسعادة والتهيج والغضب . . . إلخ .

ويبرز أمامنا هنا هذا السؤال : كيف نستدل على الإنفعال ، وما هي المظاهر التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الاستدلال ؟

لقد أصبح من المتفق عليه الآن بين علماء النفس أن أفضل طريقة للاستدلال على الإنفعال هي تسجيل التغيرات الفسيولوجية المصاحبة له ، وذلك لأن السلوك والتعبيرات الظاهرية تخضع إلى حد كبير للمؤثرات الثقافية والضبط الإداري ، كما أنه لا يمكن الحكم عليهما حكماً موضوعياً دقيقاً ، بينما لا تخضع التغيرات الفسيولوجية للضبط الإداري ويمكن تسجيلها بكل دقة حتى في أبسط الحالات الانفعالية . وقد اعتمدت بعض الأقوام منذ قديم الزمن على بعض هذه التغيرات الفسيولوجية في الكشف عن الكذب . من ذلك تجربة حفنة الأرز لدى الصينيين القدماء : إذ يطالب المتهم بأن يلوك في فمه حفنة من الأرز أثناء استجوابه ، فإذا أخرجها من فمه جافة (نتيجة لكف إفراز الغدد اللعابية) اعتبر مذنباً . وما زالت طريقة « البشعة » متبعة حتى الآن في بعض القبائل العربية ، وهي تتبع أسلوباً مشابهاً للكشف عن الكذب إذ يطلب من المتهم أن يلحق طاسة من المعدن المحمى بلسانه فإذا احترق لسانه (نتيجة لكف إفراز الغدد اللعابية أيضاً) كان مذنباً . إلا أن هذه الوسائل ، على الرغم من اعتمادها على أساس فسيولوجي سليم ، لا تتصف بالدقة ولا تكشف عن التغيرات الطفيفة . وقد تمكن العلم من اكتشاف أدوات علمية دقيقة تسمح بملاحظة وتسجيل هذه التغيرات الفسيولوجية بكل دقة حتى في أبسط الحالات الانفعالية . فيستخدم الآن جهاز

السفجموجراف sphygmograph لتحديد التغيرات التي تطرأ على ضغط الدم ،
 وجهاز السيكلوجلفانومتر psychogalvanometer لتسجيل التغيرات الدقيقة في المقاومة
 الكهربائية للجلد الناتجة عن نشاط الغدد العرقية ، وجهاز النيوموجراف pneomograph
 لقياس التغير في التنفس .

وقد أمكن جمع كل هذه الأجهزة في جهاز واحد يسجل التغيرات التي
 تطرأ على هذه الوظائف الفسيولوجية جميعاً في وقت واحد ويسمى البوليجراف
 polygraph أى الرسام المتعدد . وهو يستخدم الآن في وحدة الفحص النفسى
 بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حيث تجرى بواسطته تجارب على
 التغيرات الفسيولوجية المصاحبة لمختلف الانفعالات وعن استخدامه في كشف
 الكذب . وقد أصبح من المألوف أن يسمى هذا الجهاز بجهاز كشف
 الكذب lie-detector وخاصة في دوائر التحقيق الجنائى .

فالتغيرات الفسيولوجية إذا تمكنا من الكشف عن الحالات الإثفالية بكل
 دقة وموضوعية ، إذا استخدمنا في قياسها أجهزة دقيقة وحساسة . ولأجهزة قياس
 هذه التغيرات تطبيقات كثيرة ، فهى تستخدم لدراسة تأثير المنبهات ذات الطابع
 الإثفالى على الأفراد واستجاباتهم لها ، وفي دراسة خصائص استجابات المجموعات
 المرضية لمختلف المنبهات ، وفي تجارب التعلم الشرطى ، وفي الكشف عن إدعاء
 الصمم . كما تستخدم في التحقيق الجنائى للتعرف على المذنب وحصر نطاق
 التحقيق في دائرة ضيقة .

وسوف نعرض في هذا المقال الأسس النظرية لهذه الأجهزة ، فتحدث أولاً
 بشكل عام عن طبيعة التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للإثفال ، ثم نتحدث
 بالتفصيل عن إحدى هذه التغيرات — الاستجابة الحلقانية للجلد — ومشكلات
 قياسها .

التغيرات الفسيولوجية في الانفعال :

يمكن الاستدلال على حالة التنشيط أو الاضطراب التي تتصف بها الحالات الانفعالية الشديدة من التغيرات التي تحدث في الأعضاء الداخلية للجسم . ويمكن إيضاح ذلك ببحث مسحي أجرى على ما يزيد على ٤٠٠٠ طياراً اشتركوا في معارك أثناء الحرب العالمية الثانية وتعرضوا لأخطار كبيرة . فقد طلب من هؤلاء الطيارين أن يذكروا ما إذا كانوا يشعرون « غالباً » أو « أحياناً » بأعراض معينة أثناء طيرانهم في المعركة ، على أساس أن هذا الموقف يمثل حالة الحوف . وأتضح من هذه الدراسة أن الطيارين كانوا يشعرون بتغيرات جسمية مختلفة منها خفقان القلب ، وتوتر العضلات ، وجفاف الحلق ، والعرق البارد ، والحاجة إلى التبول ، واضطراب المعدة . هذه التغيرات ما هي إلا بعض من التغيرات الفسيولوجية الكثيرة التي تعترى الإنسان أثناء الانفعال ، ولكن كيف تحدث هذه التغيرات ؟

الجهاز العصبي الذاتي (اللاإرادي) : autonomic nervous system .

إن كثيراً من التغيرات الجسمية التي تحدث أثناء الانفعال يستثيرها جزء من الجهاز العصبي يسمى « الجهاز الذاتي » ، ولهذا السبب تسمى هذه التغيرات بالتغيرات الذاتية . ويتكون الجهاز الذاتي من أعصاب كثيرة تتفرع من المخ والعمود الفقري إلى مختلف أعضاء الجسم وخاصة الأوعية الدموية التي تزود العضلات الداخلية والخارجية . ويتكون الجهاز الذاتي من جزئين يعمل كل منهما في العادة عملاً يتعارض مع عمل الآخر ، ويسمى أحدهما الجهاز السمپتاوى sympathetic n.s. ، وهو يزيد سرعة ضربات القلب وضغط الدم ويوزع الدم على العضلات الخارجية أكثر من توزيعها إلى الجهاز الهضمي . وهذا الجزء هو الذي يكون فعالاً أثناء الانفعال ، أو على الأقل حين نخاف أو نغضب .

ويسمى الجزء الآخر من الجهاز الذاتي « بالجهاز الباراسمپتاوى parasympathetic

n.s. وهو يكون أكثر فعالية في حالة الهدوء والاسترخاء وهو على عكس الجهاز السمبتاوى ينخفض ضربات القلب وضغط الدم ويوزع الدم على الأجهزة الداخلية بالجسم (يجب أن نذكر أن هذا العرض لوظائف الجهازين مبسط جداً ، فهما ليسا دائماً متعارضين في وظائفهما ، إذ توجد حالات معينة يكون فيها الجهاز الباراسمبتاوى فعالاً أثناء حالة الانفعال) .

وحيث ينشط الجزء السمبتاوى من الجهاز الذاتى ، كما يحدث في حالة الانفعال ، ينتج عن ذلك أعراض واضحة مثل التغيرات التي تطرأ على الدورة الدموية ، فتميل الأوعية الدموية التي تمون المعدة والأمعاء والأحشاء الداخلية إلى الانقباض ، بينما تميل الأوعية التي تمون العضلات الخارجية للجذع والأطراف إلى الاتساع ، وبذلك يتحول الدم من الجهاز الهضمي إلى العضلات مما يهيئ الجسم للحركة التي قد تتطلب نشاطاً عضلياً كبيراً . وفي الوقت نفسه تزداد ضربات القلب في الشدة والسرعة نتيجة للدفعات العصبية الذاهبة إليه ، ويعنى ذلك ارتفاع ضغط الدم وسرعة النبض ، وبذلك يندفع مزيد من الدم من الجهاز الدورى إلى العضلات .

وهناك تغيرات جسمية أخرى كثيرة يحدثها الجهاز الذاتى في حالة الإنفعال ، منها التغير الذى يطرأ على التنفس . فالشخص الخائف مثلاً قد يتوقف عن التنفس لفترة قصيرة ، أو يلهث مما يؤثر على انتظام عمليتي الشهيق والزفير ومن هذه التغيرات جفاف الفم الذى يحدث لأن الجهاز السمبتاوى يوقف إفراز الغدد اللعابية ، والتغيرات التي تطرأ على حركات المعدة والأمعاء .

ويتحكم الجهاز العصبي المركزى بشكل غير مباشر في إفراز الغدد العرقية . وفي حالة حدوث الإنفعال يزداد إفراز هذه الغدد ، مما يؤدي إلى انخفاض المقاومة الكهربائية للجلد وهذا ما يسمى بالاستجابة الحلقائية للجلد التي ستحدث عنها وعن قياسها بالتفصيل فيما بعد .

نظرية التنشيط :

أن اسم Activation theory الذى وضعه ليندزلى Lendsley, D.B. سنة ١٩٥١ هو أفضل اسم لنظرية تحقق التكامل بين كثير من الحقائق المتجمعة عن الانفعال .

وسوف نتحدث أولاً عن النظرية بصفة عامة ثم نتناولها بعد ذلك بالتفصيل .
تعنى الكلمة activate أكثر قليلاً من مجرد make active ، ومعناها فى القاموس جعل الموضوع قادراً على الإستجابة ، وهذه تسمية جيدة لما تحدثه حالة الانفعال القوي لدى الشخص . فالشخص الغاضب مثلاً يستجيب بشدة للتنبيه ، إلا أن الانفعال القوي لا يمثل سوى طرفاً واحداً من متصل التنشيط continuum of activation ، أما الطرف الآخر أى أبسط حالة من التنشيط ، فيوجد لدى الشخص النائم الذى لا يستجيب للمنبه (وإن شئنا الدقة وضعنا درجة الصفر فى متصل التنشيط عند الموت ، وليس عند النوم ، ذلك أن الشخص النائم يستجيب فعلاً للمنبهات القوية) .

وقد ظهرت نظرية التنشيط نتيجة لدراسة النشاط الكهربى للمخ ، فقد وجد أن القشرة المحية تنشط نتيجة للتأثير الذى تستقبله من الهيبوثلاموس . ولكنا إذا عمننا كلمة « تنشيط » حتى تشمل الكائن بأسره وكثيراً من العمليات التى تدور فيه أصبح لدينا مفهوم جيد يمكننا من ربط الحقائق الكثيرة المختلفة التى يشملها الانفعال . وبهذا الشكل العام لا تكون نظرية التنشيط جديدة بشكل مطلق ، فهى من عدة نواح شبيهة بنظرية تحريك الطاقة energy mobilization . فقد وضع كانون Canon حراك الطاقة فى الانفعال عند ما بين كيف يستعد الجسم للعمل الطارئ أثناء الخوف والغيظ . كذلك أكدت دفى Duffy, E. حراك الطاقة فيما كتبه عن هذا الموضوع . ولكن ربما كان من الأفضل أن نستخدم التعبير الأكثر عمومية « التنشيط » ما دام لكلمتى « حراك الطاقة » مفهومات كثيرة قد تسبب لبساً فى الأذهان .

ولكى نوضح ما نعنيه بمتصل مستويات التنشيط ، نبدأ بحالة النوم . تكون القشرة المخية للشخص النائم غير نشطة نسبياً ، ولا تظهر سوى ذبذبات بطيئة على جهاز الرسم الكهربائي للمخ electroencephalography ، وتكون العضلات مرتخية وترسل قليلاً من الدفعات المرتدة للجهاز العصبي المركزي . ويكون الجزء السمپتاوى (أو قسم الطوارئ) فى الجهاز العصبي المركزي غير نشط . ونتيجة لذلك كله لا يستجيب النائم للمنبهات العادية فهو لا يكون « فى وعيه » .

أما إذا حدث وتعرض النائم لمنبه قوى (وليكن جرساً عالياً) يصل إلى عتبة التنبيه ، فإنه يستجيب استجابات عضلية من شأنها أن تنبه الجهاز العصبي المركزي وتسبب إفراز بعض الأدرين المنبه . ويبين جهاز الرسم الكهربائي للمخ أن القشرة المخية قد أخذت تعمل فى مستوى عال . وباختصار يصبح الشخص يقظاً ومستجيباً للتنبيه . وعند ما يذهب لآداء مهامه يزداد مستوى تنشيطه ، ويكون فى حالة من الانتباه اليقظ ، وتصبح لديه القدرة على التمييز الدقيق بين المنبهات والاستجابة باستجابات مناسبة .

ولكن مستوى التنشيط فى هذه الحالة ما زال بعيداً عن الطرف الأعلى للمتصل . فلنفرض إن أحداً أخفى كتاباً يحتاجه شخص ما فى عمله ، فسوف يصبح هذا غاضباً ، ويزداد مستوى نشاطه العضلي ، ويزداد نشاط الجهاز الذاتى عنده ، ويرسل الهيپوثلاموس دفعات أكثر للقشرة المخية . وسوف يودى الازدياد المعتدل فى التنشيط إلى جعله أكثر حماساً فى التفتيش عن الكتاب ، ولكنه قد يؤدى إلى تعطيل أوجه نشاطه الأخرى . فقد ينسى مثلاً أن يتحدث فى التليفون لأمر هام . أما إذا ازداد غضبه فى الشدة فسوف يصبح مستوى التنشيط لديه عالياً جداً وينتج عنه سلوك عنيف ، لا يكون مناسباً للمنبه بل يكون سلوكاً « أعمى » غير متآزر ، فازدياد التغيرات الكيميائية من شأنه أن يحدث تنبيهاً كبيراً للهيپوثلاموس يجعله يفقد إلى حد كبير السيطرة على القشرة المخية ، ويستجيب الشخص كما لو لم تكن لديه قشرة مخية ولا خبرة سابقة بروتين العمل أو السلوك المهدب ، ولا

يستعيد الشخص كفاءته السابقة إلا بعد ما ينخفض مستوى التنشيط ويعود إلى المستوى العادى .

هذا العرض يضع الإنفعال فى ضوء آخر . فلم يعد الإنفعال يعتبر « حالة خاصة تملك الكائن » بل هو مجرد طرف واحد من متصل التنشيط . ولا يعنى ذلك أنه يجب ألا نستخدم كلمة « إنفعال » ، مثلما اقترحت دافى وغيرها ، لأنها كلمة نافعة تنطبق على حالات الاستجابة العالية ، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أنه توجد درجة من التنشيط فى جميع حالات اليقظة ، والفرد الذى ينقصه التنشيط بشكل واضح متبلد عديم الاستجابة . وسوف نرى أن التنشيط ينطبق على حالة الدوافع أيضاً . ولن يدهشنا ذلك إذا عرفنا أن كلا من كلمتى انفعال emotion ودافع motive يأتيان من الأصل اللاتينى mat بمعنى move .

قياس التغيرات الفسيولوجية فى الانفعال :

التوصيل الكهربى للجلد :

ربما كانت أكثر الطرق المستخدمة لقياس مستوى التنشيط هى قياس التوصيل الكهربى للجلد (أو المقاومة) ولراحة اليدين بالذات . وقد تعرضت هذه الطريقة لكثير من الجدل حول :

- ١ - أساسها الفسيولوجى
- ٢ - أفضل جهاز للقياس .
- ٣ - أنسب وحدات للقياس .
- ٤ - ما إذا كانت تقيس « الانفعال » أم لا .

ويوجد الآن إتفاق كبير نوعاً بالنسبة للأسئلة الثلاثة الأولى أما السؤال الأخير فيمكن الإجابة عليه بالإثبات إذا استبدلنا كلمة « انفعال » بكلمة « تنشيط » . وسوف نلاحظ أن التوصيل الكهربى للجلد يتراوح بين مستوى منخفض فى النوم ومستوى مرتفع فى حالات التنشيط القوية ، وأنه دقيق بما فيه

الكفاية بحيث يمكنه أن يبين تأثير الاهتمام البسيط الذي يستثيره صوت جديد في غرفة هادئة .

ويتغير التوصيل الكهربى للجلد بشكل مستمر : ويمكن قياس المستوى المطلق absolute level فى وقت ما ، كما يمكن تحديد التغيرات السريعة الناتجة عن التنبيه . ويسمى المستوى المطلق أحياناً بالتوصيل القاعدى basic conductance بصفته نقطة مرجعية للتغيرات السريعة .

وقد لقيت الاستجابة الحلقائية للجلد G.S.R. اهتماماً كبيراً لأنها تتبع التنبيه وتبينه بسرعة وحساسية . فالصوت المرتفع المفاجئ يحدث ازدياد كبيراً ملحوظاً فى التوصيل الكهربى للجلد يظهر فى ثوان قليلة ثم يعود تماماً تقريباً إلى المستوى القاعدى فى حوالى نصف دقيقة ، كما أن الجهاز الذى يستخدم لقياسه بسيط نسبياً ولا يسبب ضيقاً للمفحوص .

وقد استخدمت طريقتان لقياس التوصيل الكهربى للجلد تختلفان فى الوسيلة التى تتبعانها ، ولكنهما تعتمدان على أساس فيسيولوجى واحد . الأولى استخدمها فيريه Féré, G. سنة ١٨٨٨ حيث كان يضع قطبين electrodes على الساعدين ويوصلهما على التوالى بمصدر ضعيف للتيار الكهربى وجلفانومتر . ووجد أن إبرة الجلفانومتر تنحرف انحرافاً سريعاً عند تنبيه المفحوص بواسطة شوكة زناتة أو رائحة نفاذة أو تحريك قطع من البلور الملون أمام عينه . وارجع فيريه ذلك إلى تولد كهرباء استاتيكية نتيجة الاحتكاك بالجلد الجاف ولكن ، دارسونفال D'Arsonval أرجع ذلك إلى إفراز العرق .

وفى عام ١٨٩٠ وجد تارشانوف Tarchanoff, J. أنه يمكن الحصول على نفس الانحراف بدون استخدام تيار خارجى . فإذا وصلنا أى جزءين من الجسم كلاهما بالآخر ووضعنا فى الدائرة جلفانومتراً ، أحدث ذلك فرقاً فى الجهد يحرك إبرة الجلفانومتر عن الصفر ، وإذا أعطينا المفحوص منها بعد ثبات الإبرة تحركت مرة ثانية . ولكن لم يتضح حتى الآن ما إذا كان الانحراف الثانى للإبرة ينتج عن

تغير في فرق الجهد بين منطقتي الجلد ، أو عن تغير في التوصيل . والطريقة الشائعة الآن في استخدام هي طريقة فيريه .

طرق القياس :

إن قياس التغيرات الكهربائية عن طريق قياس المقاومة بوحدات « الأوم » ohm أسهل من قياس التوصيل بوحدات الموس mhos ذلك أنه يسهل تصميم أجهزة قياس المقاومة . وتعتمد النتيجة التي نحصل عليها على نوع القطب electrode المستخدم وحجمه ومنطقة الجلد التي يوضع عليها (راحة اليد أو الساعد مثلاً) ومستوى التنشيط أثناء القياس . فالقطب الذي نصف قطره $\frac{1}{4}$ بوصة إذا وضع على راحة اليد تتراوح مقاومته بين ١,٠٠٠ أوم و ١٠,٠٠٠ أوم ، أما الذي نصف قطره $\frac{1}{8}$ بوصة فتزيد مقاومته على مليون أوم . كما أن الاستجابة الحلقائية للجلد لصدمة قوية تقلل المقاومة إلى نصف قيمتها القاعدية . بينما لا تقلل الاستجابة لمنبه لفظي المقاومة إلا بنسبة ٥ / فقط . ومن قانون أوم :

$$\text{التيار} = \frac{\text{فرق الجهد}}{\text{المقاومة}} \text{ أو } \frac{\text{الأمبيرات}}{\text{الأمومات}} = \frac{\text{الفولتات}}{\text{الأمومات}} , \text{ يمكن حساب التيار الكهربائي}$$

المار بالجلد .

ويمكن حساب ذلك باستخدام جهاز بسيط جداً هو عبارة عن بطارية (١ فولت) توصل بالتوالي مع عداد صغير وقطبين لإكمال الدائرة . ولكن هذا الجهاز لا يمكننا من عمل قياس دقيق لمدى المقاومة الذي يتراوح بين ألف أوم ومليون أوم . ويمكن حل هذه المشكلة باستخدام مقسم للجهد لتخفيض الفولت عند ما تكون المقاومة منخفضة في إدارة مفتاح يستطيع المحرب أن يختار واحداً من عدة مستويات للحساسية وترتبط قراءات العداد ارتباطاً طردياً مع التوصيل الكهربائي . وتمتاز هذه الدائرة بأنها قليلة التكاليف ومناسبة لقياس المقاومة القاعدية إلا أنها ليست كافية لقياس الاستجابة الحلقائية للجلد .

وأكثر الدوائر المستخدمة لقياس الاستجابة الحلقائية للجلد شيوعاً قنطرة هويتستون Wheatstone bridge ، وعند استخدامها يوازن المحرب المقاومة

المجهولة (للمفحوص) بتوفيق مؤشر المقاومة حتى تكون قراءة العداد صفر ، ثم يقرأ مقاومة المفحوص من التقسيم الذى على مؤشر المقاومة وتحرك الاستجابة الحلقانية مؤشر العداد بعيداً عن الصفر نتيجة لانخفاض المقاومة . وهذه طريقة حساسة إلى حد كبير .

الدوائر الالكترونية :

وجد أن الدوائر السابق وصفها تستغرق مجهوداً كبيراً ولا تكون مأمونة عند الاستخدام . وقد ابتكر عدد من الدوائر الأفضل التى تسمح باستخدام تيارات أضعف تمر بالأقطاب ، وجلة انومتر بسيط للتسجيل . كما أصبح من الممكن تسجيل الاستجابة الحلقانية على الورق وذلك ما لم يمكن موجوداً من قبل . وتستخدم بعض الأجهزة محولات مباشرة للتيار ، وتمتاز بأنها تقيس المقاومة الحقيقية للجلد ، ولكن لها صعوبات فنية معينة . أما المحولات المتغيرة ، كالتى توجد فى أجهزة الراديو ، فعملها أسهل وأكثر ثباتاً ولكنها تقيس المقاومة الظاهرية وهى عبارة عن مجموع المقاومة الحقيقية والسعة (التأثير التكتيلى للبطارية) . ولكن السعة ، وبالتالى المقاومة الظاهرة تختلف باختلاف التيار المتغير المار بالجلد . والحقيقة أن هذه الدوائر الجديدة مرضية طالما أن المختبر لا يحاول أن يقارن قيم المقاومة المطلقة التى يحصل عليها من أنواع مختلفة من الدوائر .

الأقطاب electrodes :

غالباً ما تكون الأقطاب أقواس بسيطة مستديرة من معدن غير فعال . وأبسط طريقة لعملها هى لحام أسلاك معزولة بقطعتين صغيرتين من العملة الفضية وتثبيت كل منهما على إحدى راحتي اليدين برباط من الكاوتشوك ، ولو أنه يفضل أن يكون الرباط من البلاستيك مع وضع قطعة من الإسفنج المطاط بين المعدن والرباط لجعل الضغط موحداً وضمان اتصال المعدن بالجلد . ويجب ملاحظة أن حركة اليد تؤدي إلى عدم دقة الاتصال ، ولذا يفضل عند ما يكون على المفحوص أن يحرك إحدى يديه أن يوضع أحد القطبين على راحة إحدى اليدين والآخر على ظهرها .

وهذه طريقة أقل حساسية لأن الاستجابة الجلفانية للجلد تكون أقوى عند راحة اليد ، فاستخدام كلتا الراحتين أفضل من استخدام راحة واحدة مع نقطة أخرى ويجب مراعاة أن تكون منطقة الجلد التي يوضع عليها القطب نظيفة وخالية من الدهن .

ومع أن هذا النوع من الأقطاب شائع الاستعمال إلا أنه معرض للاستقطاب ، ذلك لأن مرور التيار يرسم طبقة رقيقة من الأيونات على الأقطاب مما يزيد مقاومته بدرجة كبيرة . ويستحسن استخدام أقطاب لا تحدث استقطاباً ، تتكون من الفضة وكلوريد الفضة وعجينة زينجر بنسب معينة . وحتى مع استخدام أفضل الأقطاب يحدث الاستقطاب وهو يحدث تغيرات دائمة في المقاومة . ومن مميزات استخدام محولات التيار أنها تخلو من هذه المشكلة . فيمكن تقليل الاستقطاب في دوائر التيار المباشرة بجعل التيار منخفضاً وبوقفه عند عدم تشغيل الجهاز .

بقي أن نقول شيئاً عن حجم القطب ووضعه . فكلما صغر القطب ازدادت الفرصة في الحصول على اتصال موحد والمقاومة تختلف باختلاف منطقة الاتصال ، وأفضل مكان لوضع الأقطاب هو راحتا اليدين ، يليهما أخمص القدمين ثم جلد الجبهة . أما الرسغان وظهر اليدين فهى مناطق أقل حساسية ، ويفضل عند ضرورة تثبيت الأقطاب عليها استخدام أقطاب رقيقة جداً من الفضة وقابلة للانشاء حتى تتلاءم مع انحناء هذه المناطق .

المحددات الموضعية للتوصيل الكهربى :

أصبح من المتفق عليه إن الاستجابة الجلفانية للجلد تنتج عن نشاط الغدد العرقية ، وهناك نظرية تقول بأن هذه الاستجابة إنما تنشأ عن تغير فى فرق الجهد تحت القطبين يحدثه نشاط العضلات ، وتسمى هذه « النظرية العضلية » muscular theory . فانقباض العضلات سواء الموضعية أو العامة هو الذى يحدث الاستجابة الجلفانية . ولكن ثبت أن هذه النظرية ليست صحيحة . بينما

أثبتت التجارب العلمية ارتباط الاستجابة الجلفانية للجلد مع إفراز العرق وليس مع نشاط العضلات أو الدورة الدموية . ويعزى ذلك إلى التغيرات الكهربائية في خلايا الغدد العرقية قبل الإفراز وبعده .

وقد نسأل لماذا لا نقيس العرق مباشرة للاستدلال على التنشيط (الانفعال) ؟
والرد على ذلك أن كمية العرق التي تفرز بسيطة ولا تسمح بذلك كما أنه لا يمكن الاستدلال منها على التغيرات السريعة والضيئلة في مستوى التنشيط .

نواحي القصور في قياس الاستجابة الجلفانية للجلد :

لا بد أن نذكر حقيقتين يحدان من قيمة التوصيل الكهربى كقياس للتنشيط .
الحقيقة الأولى أن إفراز الأدرين من شأنه أن يكف الاستجابة الجلفانية للجلد ،
وعلى ذلك فقد لا تكون الاستجابة الجلفانية للجلد مقياساً كافياً للتغيرات التي
تحدث في مستوى التنشيط أثناء حالة الانفعال القوية . ويرى دارو أن ضغط
الدم قد يكون مقياساً أفضل في حالة المستويات العالية من التنشيط .

أما الحقيقة الأخرى فتتمثل في العلاقة بين إفراز العرق ودرجة الحرارة . ففي
الأيام شديدة الحرارة يزداد إفراز العرق في الجسم — بما في ذلك راحتا اليدين —
ويؤدى إلى توصيل كهربى مرتفع حتى أثناء استرخاء العضلات . وعلى العكس
من ذلك يقلل البرد الشديد من التوصيل . وبناء على ذلك فإن التوصيل الكهربى
للجلد لن يقيس مستوى التنشيط بدقة إلا عند ما يكون المفحوص قد مكث مدة
كافية في غرفة عادية بحيث تتكيف درجة حرارته مع جوها ، على أن يوضع
القطبان على راحتي اليدين أو القدمين نظراً لأنهما لا يتأثران كثيراً بالتغيرات
المعتدلة في درجة حرارة الغرفة .

إلا أن هذين العيبين لا يقللان من فائدة الاستخدامات السيكولوجية الكثيرة
للتوصيل الكهربى للجلد . (وسوف نعرض فيما بعد بالتفصيل لهذه الاستخدامات) .

المراجع

1. Crafts, L.W. & others. *Recent Experiments in Psychology*, London: McGraw-Hill, 1950.
 2. Fisk, C. & Stoddard S.E. A new device for measuring the Galvanic skin response. *Amer J. Pnychol.* 1940, 53, 444-445.
 3. Grant, D.A. A Convenient alternating Current circuit for measuring GSR's. *Amer J. Psychol.* 1946, 59, 149-151.
 4. Stevens, S.S. *Handbook of Experimental Psychology*, London: John Willy, 1958.
 5. Wood worth R.S. & Schlosberg H. *Experimental Psychology*. London: Methuen, 1956.
- ٦ — دكتور أحمد محمد خليفة : مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب :
 المجلة الجنائية القومية المجلد الأول (العدد الأول) مارس ١٩٥٨ ، ٨٩ — ١٠٢ .

النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة

الجزء الثاني

قام بإعداد هذه الدراسة دكتور محسن عبد الحميد أحمد
الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية على ضوء
دراسات وتقارير اللجان المختلفة التى شكلها المركز لدراسة النظم
الإحصائية الجنائية فى الجمهورية العربية المتحدة .
وقد ظهر الجزء الأول من هذه الدراسة فى العدد الثانى من
المجلد الثالث من المجلة الجنائية القومية متضمناً : مقدمة - الأجهزة
الإحصائية بالإقليم المصرى وتشمل الجهاز الإحصائى بمحافظه
القاهرة والجهاز الإحصائى بإدارة مكافحة المخدرات .

د- الجهاز الإحصائى بمصلحة السجون

أولا : نشأة الجهاز الإحصائى وتطوره :

١ - تاريخ إنشاء الجهاز الإحصائى :

يعتبر الجهاز الإحصائى لمصلحة السجون من أحدث أجهزة الإحصاء
الجناائى فى الإقليم المصرى ، إذ بدئ فى رسم خطوط إنشائه فى أول أبريل سنة
١٩٥٧ ، وبدأ عمله الفعلى بطريقة منتظمة منذ أول يناير ١٩٥٨ ، فركز توحيد
وجمع البيانات الإحصائية فى إدارة مركزية سميت بإدارة السجلات والإحصاء
بمصلحة السجون ، تتبعها وحدات إحصائية فرعية فى كل سجن من السجون
التابعة للمصلحة . وهى المصدر الذى تستمد منه الإدارة المركزية البيانات
الإحصائية الأساسية ، وذلك بعد أن كانت إدارة شئون المسجونين هى الإدارة
المسئولة - علاوة على أعمالها الأصلية - عن جمع وتنسيق ونشر بيانات إحصائية
فى كشوف أسبوعية توضح التعداد العام لتزلاء السجون موزعة على السجون المختلفة ،
وغير ذلك من الإحصاءات التى كانت تجمعها من تقارير المصلحة .

٢ - الأغراض التي من أجلها أنشئ الجهاز :

لم يتجه التفكير في بداية الأمر نحو إنشاء جهاز إحصائي مستقل ، وإنما اتجهت النية أولاً نحو إنشاء جهاز تسجيل مركزي يعمل على حفظ صورة مختصرة من بيانات المسجونين في المصلحة للرجوع إليها إذا أريد معرفة بيان عن مسجون أو بيانات من مسجونين دون حاجة إلى الرجوع إلى السجون في كل مرة . ولقد كان التفكير مقصوداً في مبدأ الأمر على الناحية التسجيلية دون الناحية الإحصائية إلا أن اللجنة التي كلفت بتصميم بطاقة التسجيل لاحظت أن المعلومات التي تحتويها البطاقة تصلح كبيانات أولية للعمليات الإحصائية ، فتطورت الفكرة من عمل تسجيلي فحسب إلى عمل تسجيلي إحصائي في الوقت نفسه ، وأضيف لفظ الإحصاء إلى اسم الإدارة المركزية للجهاز ، كما أضيف جمع الإحصاءات إلى اختصاصها .

يتضح مما تقدم أن التسجيل كان أساس الفكرة وأن الإحصاء هو التطور الذي دخل عليها . والغرض الأصلي من التسجيل هو الاحتفاظ بسجل مختصر اتفق على أن يكون في شكل بطاقة لكل مسجون يرجع إليه في حالات الكوارث والحوادث التي يفقد فيها الملف الأصلي ، أما الأغراض الفرعية للتسجيل فهي :

١ - استعمال البطاقة كبطاقة تحقيق شخصية للمسجون للتعرف على شخصيته في حالات الزيارة والإفراج والترحيل . . . إلخ .

ب - وجود صورة ومعلومات شخصية في البطاقة يستدل منها على شخصية المسجون في حالة الهروب .

ج - وجود مرجع لدى المصلحة يمكن عن طريقه معرفة أماكن وجود المسجونين الذين ترد عنهم مكاتبات غير موضح بها مكان وجودهم .

د - وجود مصدر يمكن الحصول منه بطريقة سريعة على البيانات الخاصة بمسجون أو أكثر دون حاجة إلى تبادل مكاتبات بين الرئاسة والفروع في كل حالة .

ولقد تحققت كل الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الجهاز من ناحية التسجيل في عام ١٩٥٨ .

٣ - التطورات التي مر بها الجهاز منذ إنشائه حتى الآن :

عندما صممت بطاقات المسجونين واتضح إمكان الانتفاع بها في جمع بيانات إحصائية أعدت بعض النماذج لتفريغ إحصاءات نوعية من تلك البطاقات بطريقة يدوية ، كما أعدت نماذج أخرى لاستكمال الناحية الإحصائية الغرض منها معرفة التعداد اليومي لنزلاء السجون مقسمة حسب النوع (تحقيق ومحكوم) والجنس (ذكر وأنثى) - فمناذج التفريغ الأولى تستقى بياناتها من السجون عن طريق البطاقات ، أما نماذج التعداد فتستقى معلوماتها مباشرة من السجون .

وكانت جميع الإحصاءات التي تجمع تستهدف جمع بيانات عن المسجونين الواردين فقط ، أى عن مجموع من دخلوا السجن في فترة من الفترات ويتعذر بهذا الوضع إعطاء بيان إحصائي عن الموجودين حالياً في السجون إلا إذا رجع إلى جميع بطاقاتهم ، وهذه عملية شاقة تكاد تكون مستحيلة .

وبعبارة أخرى لو أريد مثلاً معرفة بيانات إحصائية عن مرتكبي جريمة القتل فإنه يسهل بالطريقة اليدوية إعطاء بيان عن الواردين للسجون في شهر ما أو سنة ما لأن كل مرتكب لهذه الجريمة تضاف بياناته إلى من سبق رصد بياناتهم بكشف هذه الجريمة ، ويعمل مجموع لكل فترة يفيد في معرفة بيانات الواردين . أما لو أريد معرفة نزلاء السجون الحاليين من مرتكبي جريمة القتل حسب تقسيم معين فإنه يلزم في كل مرة طبع بعض الكشف وفق التقسيم المطلوب ، ثم فرز بطاقات هذه الجريمة يدوياً ثم رصد البيانات المطلوبة وجمعها للحصول على البيان المطلوب . فإذا علم أن متوسط عدد نزلاء السجون هو ٢٦٠٠٠ مسجون أمكن تصور ضخامة حجم العملية للحصول على البيان المرغوب فيه .

لذلك أدخل نظام الإحصاء الآلى من أول أبريل سنة ١٩٥٩ الذى تطلب الاحتفاظ ببطاقة مثقبة لكل مسجون - علاوة على بطاقته العادية - ترصد بياناتها يوم دخوله السجن في كشف إحصاء الإيراد ، وتحفظ في مجموعة السجن للحصول منها آلياً على إحصاءات التمام وقت طلبها .

ولم يحدث أى تطور في التنظيم الإدارى منذ إنشاء الإدارة سوى أنه كان

معيناً لها مدير عسكري برتبة مقدم نقل إلى وظيفة أخرى في يولييه ١٩٥٨ ، وبقى المنصب شاغراً حتى الآن .

وقد سبق القول إن فكرة إنشاء الإدارة لم تكن تتضمن إسناد أعمال الإحصاء إليها ، ثم رُئي الانتفاع ببطاقات المسجونين في الحصول منها على بيانات إحصائية سليمة ، وقد نفذ قيام الإدارة بعمل السجلات والإحصاء في وقت واحد هو تا يخ بداية عملها .

وقد ظل العمل من الناحية الفنية يدوياً حتى آخر مارس سنة ١٩٥٩ ، ثم أدخل نظام الإحصاء الآلى وسيرد الكلام عن ذلك تفصيلاً .

ثانياً : التنظيم الإدارى للجهاز الإحصائى :

تتبع إدارة السجلات والإحصاء مساعد المدير العام لمصلحة السجون لشئون الإصلاح والتقويم . وتنقسم إدارة السجلات والإحصاء المركزية إلى خمسة أقسام فرعية . ثلاثة منها بديوان مصلحة السجون وهى : قسم السجلات وبه ٧ موظفين ، وقسم الإحصاء وبه ٤ موظفين ، واستوديو التصوير وبه سجان واحد . وقسمان فرعيان بمختلف السجون بالإقليم المصرى أحدهما قسم يمثل استوديوهات التصوير فى ١٧ سجناً ، يعمل فى كل منها لهذا الغرض سجانان أو سجان واحد كل الوقت أو سجان بعض الوقت وذلك على حسب حجم السجن وأهميته ، والقسم الثانى يمثل عملية السجلات فى ٢٣ سجناً ، حيث يعمل فى كل منها - لهذا الغرض - سجانان أو موظف أو سجان كل الوقت أو موظف أو سجان بعض الوقت ، وذلك على حسب حجم السجن وأهميته .

١ - اختصاصات الجهاز الإحصائى :

تختص إدارة السجلات والإحصاء بالأعمال الآتية :

١ - الاحتفاظ ببطاقة لكل مسجون شاملة لبيانات مختصرة عن شخصه والحكم الذى صدر ضده وجريمته وحالته الاجتماعية ويلصق عليها صورة المسجون . وترد هذه البطاقة يومياً من جميع السجون عن مسجونها الجدد ، وتحفظ كعرب البطاقات

بتسلسل أيجدى وتحفظ البطاقات نفسها بتسلسل عددى . ولكل بطاقة نسخة أخرى تحفظ فى السجن بنفس الطريقة . ويرسل السجن مع البطاقات يومياً مجموعة من الكشوف عن الإفراج والانتقال وتعديل الأحكام حيث تتابع الإدارة عن طريقها تحريك البطاقات بحيث تكون الحركة متجانسة مع تحركات المسجونين أنفسهم .

ب - جمع بيانات متنوعة عن جماعات المسجونين بتقسيمات متباينة من زوايا مختلفة وتبويب هذه البيانات فى جداول رقمية وعمل رسوم بيانية عنها أحياناً . ولهذه البيانات مصدران : البطاقات الخاصة بالمسجونين . وكشوف رقمية ترد يومياً من السجن . وتعد الإدارة بطاقة مثقبة من كل بطاقة أصلية فى نفس يوم ورودها لتكوين مجموعة كاملة عن كل سجن يمكن بالآلات الإحصائية استخراج أية بيانات تطلب منها فى أى وقت .

ج - إمداد إدارات المصلحة بكشوف دورية عن تمامات السجن وإمدادها بكل ما تطلبه من إحصاءات أو بيانات فردية عن مسجونين معينين وعن أماكن وجودهم .

د - إمداد مصالح وهيئات حكومية عدة بالبيانات الإحصائية . ومن هذه البيانات ما هو دورى ومنها ما يعد حسب طلبات معينة . ومن هذه المصالح والهيئات : وزارة الداخلية ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومكاتب التخطيط ، ومصلحة الإحصاء والتعداد ، وإدارة التعبئة .

هـ - إصدار الجزء الإحصائى من التقرير السنوى ويشمل جداول رقمية ورسوماً بيانية حسب تقسيمات مختلفة وجداول مقارنة .

٢ - علاقة الجهاز الإحصائى بالإدارات الأخرى :

١ - الإدارة المركزية للجهاز الإحصائى :

تتبع الرئاسة المركزية لإدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجن مساعد المدير العام لشئون الإصلاح والتقويم الذى يتبع بدوره المدير العام لمصلحة

السجون . وهى إدارة مستقلة فى عملها عن باقى الإدارات الأخرى بمصلحة السجون ، إلا أن هذه الإدارات تعتمد عليها فى تغذيتها بالبيانات الإحصائية المختلفة .

وتقوم بعض الإدارات المختلفة بمصلحة السجون (الإدارة الطبية ، وإدارة شئون المسجونين ، والإدارة الزراعية ، والإدارة الصناعية ، وإدارة الخدمة الاجتماعية ، وإدارة الشئون العامة ، وإدارة الميزانية) بإعداد بعض الاحصاءات اليدوية بواسطة بعض موظفيها . فتجمع بيانات معينة فى دفاتر لأغراض خاصة تتصل بأعمال تلك الإدارات ، ويستفاد منها فى الوقت نفسه إحصائيا ، حيث تطلب إدارة السجلات والاحصاء من هذه الإدارات مدها ببيانات عن موضوع معين فى مدة معينة فتقوم تلك الإدارات بتجميعها وإرسالها لإدارة السجلات والاحصاء للاستفادة منها .

وليس هناك علاقة مباشرة بين الرئاسة المركزية لإدارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون والأجهزة الإحصائية الأخرى فى الإقليم المصرى . ولكن هناك علاقة غير مباشرة بين الرئاسة المركزية لإدارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون والوزارات والمصالح والإدارات والهيئات الحكومية والأهلية المختلفة وذلك عن طريق المدير العام لمصلحة السجون الذى قد يطلب من هذه المصالح والهيئات بعض البيانات والاحصاءات التى يهم إدارة السجلات والاحصاء بالسجون الحصول عليها ، كما قد يطلب من إدارة السجلات والاحصاء إعداد بعض البيانات والاحصاءات تلبية لطلب المصالح والإدارات والهيئات الحكومية والأهلية المختلفة .

ب - الوحدات الفرعية للجهاز الإحصائى :

تمثل إدارة السجلات والاحصاء فى السجون المختلفة وحدتان فرعيتان ، الأولى خاصة باستوديوهات التصوير والثانية خاصة بالسجلات . وفى كل سجن يقوم بالعمل فى كل وحدة فرعية موظف أو سجان أو أكثر . ويتبع هذا السجان أو الموظف مدير أو مأمور السجن من الوجهة الإدارية ، أما من الوجهة

الفنية فإن الوحدة الفرعية والموظف المسئول عنها يتبعان الرئاسة المركزية لإدارة السجلات والإحصاء .

وليس للوحدات الفرعية بالسجون علاقة مباشرة بالإدارات الأخرى بمصلحة السجون أو بالسجون الأخرى ، كما أنه ليس لها علاقة مباشرة بالأجهزة الإحصائية الأخرى أو الوزارات والمصالح والإدارات والهيئات الحكومية والأهلية بالدولة .

٣ - تقسيم العمل داخل الجهاز الإحصائي :

١ - الإدارة المركزية :

أولاً : من حيث الأشخاص : يعمل بإدارة السجلات والإحصاء المركزية ثلاثة عشر من الموظفين ، منهم ثمانى أنسات وثلاثة موظفين مدنيين وموظفان عسكريان بدرجة سجان .

ثانياً : من حيث المؤهلات : ومن بين الثلاثة عشر موظفاً بإدارة السجلات والإحصاء المركزية موظف واحد فقط حاصل على مؤهل عال هو رئيس الإدارة ، وموظف واحد حاصل على دبلوم التجارة المتوسطة ، وموظفة حاصلة على دبلوم الخدمة الاجتماعية المتوسطة ، وثلاث أنسات حاصلات على الشهادة التوجيهية ، وثلاثة : موظف وموظفتان حاصلون على الشهادة الإعدادية ، وأربعة : منهم موظفان عسكريان (سجانان) وأنستان ليس لديهم مؤهلات علمية غير إلمامهم بالقراءة والكتابة .

ثالثاً : من حيث توزيع العمل : يقوم رئيس الإدارة بعمليات الإشراف والمراجعة والتحليل الإحصائي ، ويقوم خمس من الموظفين بعمليات حفظ البطاقات الخاصة بجميع السجون وقيد التعداد اليومي وتقسيماته فى سجلات ، ويقوم أربعة من الموظفين والموظفات بعمليات الآلات الإحصائية ، وتقوم موظفة بالتحريرات والأرشفة ، وموظف عسكري (سجان) بشئون التصوير ، وسجان آخر بمراجعة الكود واستخراج الكشوف الدورية .

ب - الوحدات الفرعية :

١ - استوديوهات التصوير بالسجون :

أولاً : من حيث الأشخاص : يقوم بأعمال التصوير سجان مصور أو أكثر في كل سجن وتقوم الإدارة بتدريب السجانين المصورين وتوجيههم وإمداد الاستوديوهات باحتياجاتها من الآلات والكاميرات .

ثانياً : من حيث المؤهلات : جميع السجانين المذكورين أعلاه وعددهم ٢٠ سجناً لا يحملون مؤهلات غير إلمامهم بالقراءة والكتابة .

ثالثاً : من حيث توزيع العمل : ينحصر عمل السجانين الذين يعملون في استوديوهات التصوير بالسجون في القيام بتصوير المسجونين الجدد بمجرد ورودهم إلى السجن أو في اليوم التالي على الأكثر حيث تسلم الصور لموظف السجلات بالسجن ليثبتها ببطاقات المسجونين ، علماً بأن في ستة من السجون (في : دمنهور والمنصورة وبها والفيوم والمنيا وسوهاج) يقوم السجانون المختصون باستوديوهات التصوير بأعمال التصوير بدون تفرغ أى علاوة على أعمال أخرى تقرر لها لهم إدارة السجن .

٢ - وحدات السجلات بالسجون :

أولاً : من حيث الأشخاص : يقوم بعمليات السجلات بالسجون التي تشمل ملء بطاقات المسجونين الجدد سواء كانوا تحت التحقيق أو محكوماً عليهم موظف أو أكثر . وعدد العاملين بسجلات السجون المختلفة (وعددها ٢٣ سجناً) يبلغ ٢٤ موظفاً منهم ١٦ من الموظفين المدنيين و ٨ من الموظفين العسكريين (سجانين) .

ثانياً : من حيث المؤهلات : معظم الموظفين المدنيين الذين يعملون بالسجلات بالسجون حاصلون على الشهادة الإعدادية ، وبعضهم ليس لديهم مؤهلات أكثر من إلمامهم بالقراءة والكتابة . أما السجانون الذين يعملون بسجلات السجون فجميعهم ليس لديهم مؤهلات غير الإلمام بالقراءة والكتابة .

ثالثاً : من حيث توزيع العمل : يقوم موظفو السجلات بالسجون مدنيين كانوا أو عسكريين بملء بطاقات المسجونين الجدد ، ويقوم غير المتفرغين منهم بهذا العمل علاوة على أعمال أخرى تقررها لهم إدارة السجن .

٤ - تحديد اختصاصات كل عمل على حدة :

١ - الإدارة المركزية :

أولاً : رئيس الإدارة : يختص بالإشراف على أعمال الإدارة المركزية بقطاعاتها المختلفة من الناحيتين الإدارية والفنية ، كما يشرف على أعمال الوحدات الفرعية من الناحية الفنية فقط . ولا كان من طبيعة العمل الإحصائي أن يصمم لكل عملية طريقة تنفيذها وعرضها فإن رئيس الإدارة يختص أيضاً بتصميم طرق تنفيذ العمليات المختلفة ، وهو يقوم أيضاً بتقديم التقارير والبيانات الدورية وما يطلب من بيانات للمدير العام للمصلحة أو إداراتها أو المصالح أو الهيئات الأخرى .

ثانياً : قسم السجلات : العمل مقسم على موظفي هذا القسم بحيث يختص كل منهم بعدد من السجون يراجع مستنداتها الواردة ويسجل بياناتها في السجلات ويحفظ بطاقتها بالترتيبين العادي والأبجدي ويتابع الحركة منها يومياً ليكون الموجود من البطاقات مساوياً ومناظراً لعدد المسجونين في كل سجن .

ثالثاً : قسم الإحصاء : عمل هذا القسم هو إعداد بطاقات مثقبة للمسجونين على الآلات الإحصائية المختلفة ، ثم استخراج البيانات الإحصائية الدورية وغير الدورية بواسطة المعدات الإحصائية المختلفة ، ثم رصد النتائج في سجلات معدة لهذا الغرض .

رابعاً : استوديو التصوير :

يتبع الإدارة المركزية استديو تصوير بالمصلحة للأغراض الآتية :

١ - عمل التجارب على عينات الأفلام والورق الحساس المقدمة من الشركات الموردة .

٢ - استعماله في تدريب السجنائين المصورين بالسجون .

٣ - استعماله في طبع وتحميض صور المسجونين الملتقطة لهم بالسجون التي ليس بها استديوهات .

ب - الوحدات الفرعية :

أولاً : وحدات السجلات بالسجون :

يقوم بعمل السجلات في كل سجن سجان أو موظف كل أو بعض الوقت ، أو أكثر من موظف واحد حسب حجم السجن وعدد المسجونين . وهؤلاء الموظفون يتبعون الإدارة المركزية من الناحية الفنية ، أما من الناحية الإدارية فيتبعون إدارة السجن ، وتدريب هؤلاء وتوجيههم مناط بالإدارة المركزية . ويستقبل موظف السجلات بالسجن الإيراد يومياً فيحرر بطاقاته ويحرر النماذج اليومية ويقوم بحفظ بطاقات الإيراد بالترتيب الأبجدي والعددي ، ويستبعد بطاقات الخارجين ويحفظها في أماكن خاصة .

ثانياً : استديوهات التصوير بالسجون :

يتبع كل سجن استديو تصوير بداخله يعمل فيه سجان مدرب يقوم بتصوير الإيراد يومياً ويسلم الصور إلى موظف البطاقات في اليوم التالي فيثبتها هذا الأخير على البطاقات .

ويوجد مثل هذا الاستديو في كل السجون عدا مناطق طرة والمرج وأبوزعبل والواحات ، إذ لا يوجد في هذه الجهات استديوهات تصوير لأنها لا تستقبل مسجونين جددًا وإنما يرد إليها المسجونون محولين من جهات أخرى مع بطاقاتهم المثبت عليها الصور من قبل .

ويتبع السجانون المصورون إدارة السجلات والإحصاء من الناحية الفنية ، أما من الناحية الإدارية فيتبعون إدارة السجن وإدارة المستخدمين العسكريين .

٥ - بيان القوة المشغلة بإنتاج الإحصاءات :

ويقوم بالعمل بإدارة السجلات والإحصاء عدد ثابت تقريباً من الموظفين مع تغيرات طفيفة منذ إنشاء الإدارة حتى الآن . ويبلغ عدد هؤلاء الموظفين

١٣ موظفاً ، منهم ثمانى آنسات تعمل ست منهن فى تسجيل ومراجعة البيانات الواردة من السجون وترميزها ، حيث تختص كل منهن بمجموعة معينة من السجون تكون مسئولة عن تسجيل ومراجعة البيانات الواردة منها ، وتقسم السجون فيما بينهن على أساس عدد النزلاء .

وهناك موظفة تقوم بتثقيب البيانات على البطاقات وموظفة أخرى تقوم بمراجعة تثقيب البطاقات .

والموظفون المذكور بالجهاز الاحصائى لمصلحة السجون خمسة بما فيهم رئيس الإدارة الذى يقوم - فضلاً عن إشرافه العام على سير الأعمال بالإدارة - بتحليل البيانات الاحصائية وعرضها حسب طلبات الرئاسة العليا بمصلحة السجون . ومن بين هؤلاء الموظفين المذكور اثنان من السجنائين يقومون بالاشتراك مع ست من الموظفات بتسجيل ومراجعة البيانات الواردة من السجون وترميزها . ويوجد موظف مختص بفرز البطاقات على الآلة الاحصائية الخاصة بالفرز ، وموظف آخر يقوم بتبويب البطاقات وجدولة البيانات على الماكينات الخاصة بذلك .

٦ - الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

كانت جميع العمليات الاحصائية بإدارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون منذ بدء إنشائها حتى مارس ١٩٥٩ تم بطريقة يدوية ، ثم أدخل الإحصاء الآلى بالإدارة فى أول أبريل سنة ١٩٥٩ .

وتضم إدارة السجلات والإحصاء حالياً عدة أنواع من الآلات الإحصائية بعضها كهربائى والبعض الآخر يدوى . ففيها آلة كهربائية للجمع وآلة كهربائية حاسبة وآلتان يدويتان للتثقيب وآلتان كهربائيتان للمراجعة على التثقيب وآلة لفرز البطاقات وآلة كهربائية للتبويب . وجميع الآلات الإحصائية بالإدارة مؤجرة .

وبالإدارة علاوة على الآلات الاحصائية المذكورة آلات أخرى تقتضيها طبيعة العمل ، وهى آلتان كاتبان وآلة بنداء .

ثالثاً : التنظيم الفنى للجهاز الإحصائى

يقوم العمل فى إدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجون على أساس كشف وبطاقات ترد من السجون يوميا بصفة منتظمة ، فتجرى الإدارة تفريغ بعضها فى سجلات وتنقل بيانات بعضها الآخر على بطاقات التثقيب التى تمرر على الآلات الإحصائية المختلفة ، ويحصل منها فى النهاية على نتائج ترصد بدورها فى كشف خاصة .

وتمر العملية فى خطواتها بعدة مراحل فى الوحدات الفرعية والإدارة المركزية حتى تتوافر للبيانات درجة عالية من الثقة ، وذلك كالتالى :

أ - الوحدات الفرعية :

يلاحظ أن كشف المسجونين قد صممت بحيث تراجع بعد تحريرها فى السجون بواسطة موظف مكلف بذلك فى السجن ، ثم تراجع التمامات النهائية بهذه الكشف على التمامات الواردة لدى جاويش اليافطة بالسجن والتمامات الواردة بدفتر البوابة وذلك من حيث نوع المسجونين وعددهم للتأكد من أن تمامات اليافطة والبوابة تطابق التمامات النهائية بكشف المسجونين . وبذلك لا تترك فرصة لوارد أو خارج من السجن يسقط حصره .

ب - الإدارة المركزية :

فإذا ما وردت الكشف للإدارة فإن أول عمل للموظف المختص أن يراجع الكشف حسابياً ويتأكد من مطابقة البيانات الإجمالية للبيانات التفصيلية كما ونوعاً . ثم يراجع تسلسل أرقام البطاقات ومتابعتها لآخر رقم فى اليوم السابق . ثم توضع الأرقام الرمزية لتلك البيانات بمعرفة الموظفين المكلف كل منهم بعدد معين من السجون . ثم يقوم موظف واحد بعد ذلك بمراجعة جميع الأرقام الرمزية . وفى مرحلة التثقيب تقوم موظفة بالتثقيب وأخرى بمراجعة التثقيب .

حصر ووصف النماذج أو الاستمارات المستخدمة في جمع البيانات :

أولاً - الوحدات الفرعية :

١ - البطاقة :

الوصف : هناك نوعان من البطاقات كل بطاقة ملحق بها كعب ، أحدهما بطاقة المسجون المحكوم عليه ولونها أصفر (نموذج رقم ٣٩٣) ، والنوع الآخر بطاقة النزير تحت التحقيق ولونها أحمر (نموذج رقم ٣١٤) . وتميز بطاقات النزيرات النساء عن بطاقات النزلاء الرجال بلون المداد الذي تملأ به فتدون بطاقة النزلاء الذكور بالمداد الأزرق وبطاقة النزيرات الإناث بالحبر الأحمر . ما تحويه من بيانات : على أحد وجهي البطاقة ، سواء كانت بطاقة محكوم عليه أو محبوس تحت التحقيق ، جدول صغير يبين فيه اسم السجن المودع به النزير ورقم المسجون وتاريخ القيد . وبأسفل هذا الجدول في بطاقة المحكوم عليه بنود خاصة بمجموع الأحكام بالسنة والشهر واليوم وتاريخ استحقاق الإفراج الشرطي ، وتاريخ وفاء المدة بالكامل ، وتاريخ الإفراج الفعلي ، وسبب الإفراج ، والتعديلات التي قد تطرأ على تلك البيانات . وينظر ذلك في بطاقة المحبوس تحت التحقيق البنود الخاصة بتاريخ بدء الحبس الاحتياطي ، وتاريخ انتهائه ، وسبب انتهاء الحبس ، ورقم بطاقة المحكوم عليه .

ويتضمن نفس الوجه أيضاً في بطاقة المحكوم عليه بنود عن اسم المسجون وشهرته وتاريخ صدور الحكم . يناظرها في بطاقة المسجون تحت التحقيق اسم المسجون وشهرته فقط . ويتضمن هذا الوجه كذلك في بطاقة المحكوم عليه أو الذي تحت التحقيق البنود الآتية : الواقعة ، وتاريخها ، ومكانها (المركز والمحافظة) ووصفها القانوني والسن ، والجنس ، والجنسية ، وجهة الميلاد ، والديانة ، والحالة الزوجية ، والمهنة ، والحالة التعليمية ، والدرجة الطبية . يضاف إلى ذلك ببساطة المحكوم عليه البنود الآتية : نوع الحكم ، ومدته موضحة بالسنة والشهر واليوم ، والعقوبات التكميلية ، وعدد السوابق ، وعدد الأشخاص المعولين . علماً بأنه يتوسط كل من بطاقة المحكوم عليه أو الذي تحت التحقيق صورة فوتوغرافية للنزير أو النزيلة .

ويحتوى الوجه الآخر من البطاقة ، سواء كانت بطاقة المحكوم عليه أو المحبوس تحت التحقيق ، على البنود الخاصة بالنواحي الشخصية عن المسجون من حيث الوزن ، والطول ، ولون الشعر ، ولون العينين ، والعلامات المميزة ، ومحل الإقامة ، واسم أقرب الأهل ، ومحل إقامته وقرابته للتزيل . وعلى نفس هذا الوجه من البطاقة جدول تدرج به الأحكام الأخرى التى وقعت على التزيل ، ورقم كل قضية وجهتها ووصفها ، ونوع الحكم ومدته بالسنة والشهر واليوم . ويبين على هذا الوجه أيضاً تاريخ الإرسال ورقم بطاقة التحقيق ، وهناك مكان متروك لكتابة الملاحظات وتوقيع موظف البطاقات والمراجع . أما هذا الوجه الآخر بالنسبة لكعب البطاقة فيحوى بنوداً عن اسم المسجون واسم السجن ورقم المسجون ورقم النوسيه .

المستول عن ملئها : يحرر البطاقة موظف أو سجان تلقى تدريباً نظرياً وعملياً على هذا النوع من العمل . وتتملأ بيانات البطاقة من مصادر ثلاثة هى : أمر التنفيذ الوارد من النيابة ومدرج به الاسم والبيانات القضائية ، وتقدير الطبيب وتنقل منه بيانات الطول والوزن والسن والحالة الصحية ، وأقوال المسجون نفسه حيث تملأ بعض البيانات من ردوده على أسئلة توجه إليه . ويحرر الموظف المستول نسخة أخرى من نفس البطاقة ، ويرسل إحدى النسختين للرئاسة المركزية بإدارة السجلات والإحصاء ويحتفظ بالنسخة الثانية فى السجن حيث يفصل كعبها ويرتبه أبجدياً فى حين يرتب البطاقة مع باقى البطاقات عددياً . ويراجع عمل هذا الموظف أو السجان المستول الكاتب الأول بالسجن أو من ينيبه قبل إرسال البطاقات يومياً إلى الإدارة المركزية .

كيفية الاستفادة منها : إذا ما أريد الحصول على بيانات عن مسجون أو أكثر فيرجع إلى أحد الترتيبين العددي أو الأبجدي ، أى حسب رقم المسجون أو اسمه ، ثم تستخرج البيانات المطلوبة من البطاقة . ومن الناحية الإحصائية تنقل بيانات البطاقات أولاً فأولاً إلى بطاقات التثقيب التى تحل محل الأولى بالإدارة المركزية وتمرر على الآلات المختلفة كلما أريد الحصول على بيان معين .

ب - الكشف اليومية :

وتشمل كشف التمام اليومي (نموذج رقم ٣٨٨ إحصاء سجون) ، وكشف الأحكام الصغيرة ، وكشف الإفراج اليومي عن المحكوم عليهم (نموذج رقم ٣٨٩ سجون) ، وكشف الإفراج اليومي عن المحبوسين تحت التحقيق (نموذج رقم ٣٨٤ سجون) ، وكشف التحويل من فئة التحقيق إلى فئة المحكوم عليهم (نموذج رقم ٣٨٥ ب سجون) ، وكشف الترحيل الوارد (نموذج رقم ٣٩٢ سجون) ، وكشف الترحيل الصادر (نموذج رقم ٣٩١) ، وكشف تعديلات لإجرائها على بطاقات المسجونين (نموذج رقم ٣٨٧ سجون) .

وبيان تفصيلات هذه الكشف اليومية كالآتي :

١ - كشف التمام اليومي (نموذج رقم ٣٨٨ إحصاء سجون) :

يبين هذا الكشف عدد المسجونين في كل سجن يوماً فيوماً مقسمين إلى محكوم عليهم وتحت التحقيق ذكوراً وإناثاً . وقد صمم هذا الكشف بحيث يشمل سطره الأول ما كان موجوداً بالسجن في اليوم السابق ثم يجمع عليه الواردون ويطرح منه الخارجون . ويشمل الإيراد البنود الآتية : إيراد جديد، والمحكوم عليهم ممن كانوا تحت التحقيق ، ووارد الترحيل ، وجملة الإيراد ، ثم يأتي بعد ذلك بند حاصل جمع التمام السابق وجملة الإيراد . ويشمل الخروج البنود الآتية : إفراج لوفاء المدة ، وإفراج شرطي ، ولطلب النيابة أو لسداد مستحقات مالية ، وللبراءة ، وللوفاء ، وللإعدام ، والهروب ، ومحبسون تحت التحقيق حكم عليهم ، مرحلون إلى سجون أخرى ، وجملة الخروج ، ثم يأتي بعد ذلك الباقي حسب التمام الأخير لليوم .

ويبين هذا الكشف أيضاً عدد المحكوم عليهم بالإعدام الموجودين بالسجن ، وعدد المحكوم عليهم ، والأجانب المعتقلين لإبعادهم ، وعدد الموجودين بمستعمرة الجزام . وفي ذيل كشف التمام اليومي مكان لتوقيع الموظف المسئول وتوقيع الكاتب الأول الذي راجع هذا الكشف .

ويرد كشف من هذا النوع عن كل سجن كل يوم إلى الإدارة المركزية

للسجلات والإحصاء فتراجعه وتراجع عليه كشوف الأنواع الأخرى الواردة التي تعتبر كشوفاً تفصيلية لهذا الكشف الإجمالي . وبعد المراجعة ترصد بيانات هذا الكشف في سجل بالإدارة المركزية هو سجل التمام اليومي ثم يحفظ .

٢ - كشف الأحكام الصغيرة :

يشمل هذا الكشف كل من يحكم عليهم بمدة أقل من شهر ، ويرسل يومياً من كل سجن إلى إدارة السجلات والإحصاء ، ويبين فيه اسم السجن والتاريخ واسم المسجون وتاريخ وفاء المدة (بالسنة والشهر واليوم) وتاريخ الإفراج الشرطي والدرجة الطبية والحالة التعليمية والمهنة وعدد الأشخاص المعولين والحالة الزوجية والديانة ومحل الميلاد والجنسية والجنس والسن وعدد السوابق والعقوبات التكميلية ورقم المسجون والواقعة والوصف القانوني والحكم ومدته . ويلاحظ أن بيانات هذا الكشف مشابهة للبيانات التي ترد ببطاقة المحكوم عليهم .

٣ - كشف الإفراج اليومي عن المحكوم عليهم (نموذج رقم ٣٨٩ إحصاء سجون) :

ويقوم كل سجن بإرسال هذا الكشف يومياً إلى الإدارة المركزية ، ويبين به اسم السجن والتاريخ ورقم المسجون واسم المسجون وسبب الإفراج ، كما أن هناك بنداً للملاحظات . في ذيل هذا الكشف ملحوظة بأن هذا الكشف لا يشمل المتوفين والهاريين والمحكوم عليهم بالإعدام والمرحلين ، ويجوز ذلك مكان لإمضاء الموظف المختص بملئه .

٤ - كشف الإفراج اليومي عن المحبوسين تحت التحقيق (نموذج رقم ٣٨٤ سجون) :

ويقوم كل سجن بإرسال هذا الكشف يومياً إلى إدارة السجلات والإحصاء ، ويبين به اسم السجن والتاريخ ورقم المسجون واسم المسجون وسبب الإفراج كما أن هناك بنداً للملاحظات . وفي ذيل هذا الكشف ملحوظة بما يأتي « يدرج هنا المفرج عنهم من التحقيق فقط - يشمل هذا الكشف المتوفين والهاريين من المحبوسين تحت التحقيق ولا يشمل المرشحين » ، ويجوز ذلك مكان لإمضاء الموظف المختص بملئه .

٥ - كشف تحويل من فئة التحقيق إلى فئة المحكوم عليهم (نموذج رقم ٣٨٥ ب سجون) :

وهذا الكشف يبين المحولين من فئة التحقيق إلى فئة المحكوم عليهم ، فيوضح رقم المسجون وهو تحت التحقيق ورقمه بعد الحكم عليه ، واسمه ، وملاحظات إن وجدت ، كما يبين اسم السجن المرسل الكشف واليوم الذى تم فيه هذا التحويل .

٦ - كشف الترحيل الوارد (نموذج رقم ٣٩٢ سجون) :

ويرسل هذا الكشف يومياً إلى الإدارة المركزية ، ويشمل بياناً عن اسم السجن والتاريخ ورقم المسجون بالسجن الوارد منه ، ورقمه بالسجن المرحل إليه ، واسم المسجون والفئة التى ينتمى إليها والجهة الوارد منها .

٧ - كشف الترحيل الصادر (نموذج رقم ٣٩١ سجون) :

ويرسل هذا الكشف يومياً إلى الإدارة المركزية ويبين به اسم السجن والتاريخ ورقم المسجون واسمه والفئة التى ينتمى إليها والجهة المرسل إليها . وهناك بندان بالكشف متروكان لاستعمال الإدارة المركزية ، وهما الرقم الجديد وملاحظات .

٨ - كشف تعديلات لإجرائها على بطاقات المسجون (نموذج رقم ٣٨٦ سجون) :

كلما عدل حكم مسجون أو ورد له حكم جديد أجرى السجن الذى به المسجون تعديل فى بيانات بطاقته ، ويحرر كشف بتلك التعديلات ويرسل للإدارة المركزية . ويشمل هذا الكشف أولاً بيانات عن السجن والتاريخ ، وبه جدولان رئيسيان : جدول تحت عنوان « إضافات » وبه خانات عن رقم البطاقة واسم المسجون والقضية وسننها وجهتها ووصفها القانونى ونوع الحكم ومدته وتاريخ وفاة المدة معدلاً وتاريخ الإفراج الشرطى معدلاً وملاحظات ، والجدول الثانى تحت عنوان « تعديلات أخرى » وبه خانات عن رقم البطاقة واسم المسجون والتعديلات وسببها . وفى ذيل الكشف مكان لتاريخ هذه التعديلات ومكان بجواره لإمضاء الموظف المختص .

ثانياً : الإدارة المركزية :

١ - سجل التمام اليومي (نموذج رقم ٣٨٧ إحصاء سجون) :

الوصف : عبارة عن دفتر مسطر وفق تسطير كشف التمام في السجون ويخصص دفتر لكل سجن ، وتستعمل صفحاته اليمنى لقيد البيانات الخاصة بالمحكوم عليهم وصفحاته اليسرى للمحبوسين تحت التحقيق .

ما يحويه من بيانات : في كل صفحة من صفحات هذا الدفتر جدول كبير تحتوى رؤوسه على البنود الآتية مقسمة إلى ذكور وإناث : تاريخ اليوم ، تمام اليوم السابق ، إيراد جديد ، وارد الترحيل ، جملة الإيراد ، مجموع التمام السابق والإيراد ، كطلب النيابة أو لسداد مستحقات مالية ، براءة ، وفاة ، هروب ، محبوسون تحت التحقيق حكم عليهم ، مرحلون لسجون أخرى ، جملة الخروج ، الباقيون حسب التمام الأخير لليوم . وفي أقصى اليسار خانة للملاحظات وفي أعلى الصفحة من اليمن مكان للشهر وفي الوسط عبارة « محكوم عليهم » في الصفحات اليمنى وعبارة « تحت التحقيق » في الصفحات اليسرى .

المستول عن ملئها : كل موظف بالإدارة المركزية يختص بعمل سجن أو أكثر ، ويمسك لكل سجن دفتر تمام يقيد به يومياً الحركة التي تمت في السجن في اليوم السابق حسب أنواعها .

الغرض منه : الحصول على بيانات دورية عن تعداد المسجونين وفتاتهم وإبلاغ ذلك إلى الجهات المعنية .

كيفية الاستفادة منها : يرسل ملخص لهذه الحركة كل نصف شهر إلى جميع إدارات المصلحة فتستفيد كل منها فيما يختص بعملها ، وعلى سبيل المثال فإن إدارة المخازن تقدر اعتماداتها وتحدد مشترياتها وتراجع المخزون وتمون السجون وفق التعداد الموجود في هذا الكشف .

ب - كشف التمام الحسابي (نصف الشهري) (نموذج رقم ٣٩٥ إحصاء سجون)

الوصف : تقوم الإدارة المركزية بإعداد هذا الكشف من سجل التمام اليومي السابق ، ويبين هذا الكشف عدد المسجونين رجالاً ونساءً ، تحت التحقيق

ومحكوم عليهم في كل من البيانات والسجون في الإقليم المصرى وذلك خلال فترة نصف شهرية أى النصف الأول والنصف الثانى من كل شهر . ويعبر هذا الكشف عن التمام الموجود في كل ليمان أو سجن في اليوم الأخير من نصف الشهر حيث يؤخذ هذا البيان من سجل التمام اليوى من مجموع البيانات بالبند الخاص بالباقيين حسب التمام الأخير لليوم .

ما تحويه من بيانات : يشمل هذا الكشف في أعلاه بندا بتحديد تاريخ نصف الشهر الذى تدل عليه البيانات ، وتحت ذلك جدول كبير تنقسم رؤوسه إلى : الجهة وتحت هذه الحانة قائمة مطبوعة بأسماء جميع السجون والليانات بالإقليم المصرى ، والمقرر : رجالاً أو نساء ، والموجود : محكوم عليهم أو تحت التحقيق رجالاً ونساء ، وملاحظات ، وإعدام ، وفي أسفل هذا الجدول حانة خاصة بمجموع تلك البيانات المختلفة في السجون .

وفي أسفل هذا الكشف جدول صغير عنوانه : جدول مقارنة ، ويشمل بيانات عن ثلاثة بنود : جملة المدة الحالية ، جملة المدة السابقة ، جملة المدة المناظرة من العام الماضى ، مقسمة إلى محكوم وتحقيق وجملة .

المستول عن ملئه : يقوم بهذا العمل موظف واحد بالإدارة المركزية حيث يمسك سجلاً لمجموع التزلاء عن كل سجن .

الغرض منه وكيفية الاستفادة منه : الغرض من هذا الكشف وكيفية الاستفادة منه هو في الواقع نفس الغرض وكيفية الاستفادة من سجل التمام اليوى .

ح - كشف تفريغ بيانات المحكوم عليهم :

الوصف : تفرغ البيانات في هذا الكشف من واقع بطاقات المسجونين التى يرسلها كل سجن إلى الإدارة المركزية ، وهو كشف كبير يشمل بيانات عن سجن معين في جريمة معينة ذات وصف قانونى معين .

ما يحويه من بيانات : في أعلى الكشف وفي أقصى اليمين ثلاثة بنود : السجن والجريمة ووصفها القانونى ، وتحت ذلك جدول كبير تشمل رؤوسه البنود الآتية :

التاريخ ، رقم المسجون ، اسم المسجون ، الحكم ، السوابق ، السن ، الجنسية
جهة الميلاد الديانة ، الحالة الزوجية ، الأشخاص المعولون ، المهنة ، الحالة
التعليمية ، الحالة الصحية .

المسئول عن ملئه : المسئول عن ذلك أحد موظفي الإدارة يتسلم يوميًا بطاقات
الإيراد المثقبة ثم يحرقها على آلات الفرز والتبويب ويحصل من ذلك على كشف
أو أكثر مفرغة بياناته آلياً . ثم يجمع الفئات المتجانسة يدوياً ويدون النتائج
في هذا الكشف .

الغرض وكيفية الاستفادة منه : الغرض من هذا الكشف هو حصر بيانات
الإيراد أولاً فأولاً من كافة النواحي المختلفة ، ويتم ذلك بجمع الكشوف رأسياً
آخر كل شهر ، ثم تنقل المجاميع إلى ورقة مستقلة من هذا النموذج فيعبر كل سطر
عن مجموع جريمة من الجرائم ، ويكون المجموع النهائي هو البيانات الاحصائية للواردين
للمسجون في جميع الجرائم . وفي آخر كل سنة تجمع النماذج الاثنا عشر المعبر كل منها
عن بيانات شهر من الشهور ، فيحصل في النهاية على مجموع سنوى تقدم
البيانات من واقعه لمن يطلبها ، وتنتشر في التقرير الاحصائى السنوى .

٢ - وصف مفصل لكيفية جمع البيانات والمراحل التي تمر بها حتى
عرضها :

تعتمد إدارة السجلات والاحصاء بمصلحة المسجون أساساً على جميع
المسجون بالإقليم المصرى في مدتها بالبيانات الاحصائية اللازمة لقيامها بعملها
وبالتالى لتحقيق الغرض من إنشائها .

وهذه البيانات يقوم كل سجن بملئها في بطاقات وكشوف ويرسلها يومياً
إلى الإدارة . وفي كل سجن موظفون مختصون بالقيام بهذه العملية بعضهم موظفون
مدنيون من الهيئة الكتابية بالسجن ، والبعض الآخر سجانون من الهيئة العسكرية
بالسجن ، وبعضهم يعمل متفرغاً لهذه العملية والبعض الآخر يعمل بها علاوة
على عمله الأصيل بالسجن حيث يتوقف ذلك على حجم إيراد المسجونين بكل
سجن .

أولا : البطاقات :

١ - في الوحدات الفرعية

كل مسجون يدخل السجن أى سجن تحرر له فور دخوله بطاقة من نسختين ، كل نسخة متصل بها كعب ويكون لون بطاقة المحكوم عليه أصفر وبطاقة من تحت التحقيق حمراء . ويحتفظ السجن بإحدى هاتين النسختين ويقوم بإرسال النسخة الأخرى يوميا إلى الإدارة المركزية للسجلات والاحصاء .

ب - في الإدارة المركزية

وحالما تصل هذه البطاقات إلى الإدارة يتسلمها الموظف المختص ويقوم بمراجعة البيانات التي بها .

وبالنسبة لبطاقات المحبوسين تحت التحقيق ، فإنه بعد مراجعتها يقوم بحفظها عددياً ، ويحفظ الكعب الملحق بها بعد فصله أيجدياً . هذا ولا تفرغ بيانات هذه البطاقات في كشوف أو سجلات ، إذ أن أقصى ما يطلب من بيانات بخصوص هذه الفئة هو عدد الدين تحت التحقيق سواء في سجن معين أو في جميع السجون أو المدة التي قضاها مسجون تحت التحقيق ، وفي هذه الحالة يرجع إلى بطاقات المحبوسين تحت التحقيق لاستخراج هذه البيانات . أما بالنسبة لبطاقات المحكوم عليه (وهذه البطاقة تعمل فقط للمحكوم عليهم بمدة تزيد على شهر) فإن الموظف المختص بعد أن يقوم بمراجعة بياناتها يقوم بترميزها حتى يمكن نقل البيانات من البطاقة الأصلية (نموذج رقم ٣٩٣ سجون) إلى بطاقة للثقيب أعدتها الإدارة لذلك .

أما المحكوم عليهم بمدة أقل من شهر فإن السجن يستعيز عن البطاقة بإرسال كشف يوى يضم بيانات عن المسجونين الواردين للسجن في هذا اليوم والذين تقل أحكامهم عن شهر . هذا الكشف يتسلمه الموظف المختص بهذا السجن ويقوم أيضاً بترميزه حتى يمكن نقل بياناته إلى بطاقات الثقيب ، وهذه البطاقة تحتوى على نفس البيانات التي تحويها البطاقة المثقبة للمحكوم عليه

بمدة أكثر من شهر ، وفيما عدا البند الخاص بتاريخ الإفراج الفعلى وسبب الإفراج .

وبعد أن يقوم كل موظف مسئول عن بطاقات سجن معين أو مجموعة من السجون بتسلم هذه البطاقات ومراجعة بياناتها وترميزها وفقاً للكود الموضوع ، تتسلم إحدى الموظفات جميع بطاقات المحكوم عليهم هذه وتقوم بثقيب بياناتها على البطاقات المعدة لذلك بواسطة آلة الثقيب . ثم تسلمها منها موظفة أخرى تقوم بمراجعة عملية ثقيب البيانات بواسطة آلة المراجعة ، فإذا وجدت خطأ في أحد البيانات تعمل بطاقة أخرى من جديد ، وبعد ذلك يتسلم البطاقات موظف يقوم بفرزها بواسطة آلة الفرز وفقاً لكل سجن وكل بند بالبطاقة . وبعد ذلك تنتقل البطاقات إلى الموظف المختص بعملية تبويب وجدولة البيانات ، وذلك بواسطة الآلة المعدة لذلك .

ومن نتائج هذه العمليات الاحصائية تقوم الإدارة المركزية بإعداد ثلاثة سجلات سنوية (يقوم بملئها يدوياً الموظف المختص بتبويب وجدولة البيانات) تحوى بيانات مدرجة فى كشوف عن (١) المحكوم عليهم الواردين لجميع السجون (٢) الواردين لسجن القاهرة العمومى (٣) الواردين لسجن النساء بالقناطر ، باعتبار أحد هذين السجينين للتزلاء الرجال والآخر للتزيلات النساء . ويحتوى السجل على عدة كشوف من كشف تفريغ البيانات المحكوم عليهم ، ويستعاض عند ملء هذا الكشف عن البنود الخاصة بالتاريخ ورقم المسجون واسم المسجون والتاريخ اليومى للإيراد .

ويقسم السجل - سواء الخاص بجميع السجون أو الخاص بسجن القاهرة العمومى أو سجن النساء بالقناطر - إلى مجموعات من الكشف تحتوى كل مجموعة على جريمة معينة بحيث ترتب الجرائم داخل السجل ترتيباً أبجدياً . وفى رأس كل كشف بيان خاص بالجريمة ووصفها القانونى واسم السجين (سواء جميع السجون أو سجن القاهرة أو سجن النساء بالقناطر) ، وتملأ بيانات هذه الكشف يومياً عن طريق الاحصاء الآلى فمثلاً بعد أن ترد بطاقات المحكوم عليهم من جميع السجون وتراجع ، وتعمل لهم بطاقات مثقبة وتراجع

عملية التثقيب ، تفرز هذه البطاقات حسب الجرائم المختلفة ، ثم تؤخذ مجموعة بطاقات كل جريمة ويعاد فرزها حسب بنود البطاقة المختلفة ، وتكرر هذه العملية حتى يتم ملء جميع بيانات هذا الكشف . وفي نهاية كل شهر تجمع هذه البيانات . ويتم نفس هذه العملية بالنسبة للسجل الخاص بسجن والقاهرة والخاص بسجن النساء على أن تفرز بطاقات المحكوم عليهم الواردين إلى هذين السجين فقط .

ويستفاد من السجل الخاص بالمحكوم عليهم الواردين لجميع سجون الإقليم المصري في ملء كشفين سنويين :

- ١ - كشف يطابق تقريباً كشف تفريغ بيانات المحكوم عليهم على أن يحل محل البنود الخاصة بالتاريخ ورقم المسجون واسم المسجون بند « نوع الجريمة » . فتكتب الجرائم من هذا السجل مرتبة ترتيباً أبجدياً ، وأمام كل جريمة تملأ بيانات الكشف بالنسبة لجميع المحكوم عليهم لارتكاب هذه الجريمة والواردين لجميع السجون المصرية خلال هذا العام ، وذلك عن طريق تجميع البيانات الواردة كل شهر (المجموع النهائي) لجميع شهور السنة بالنسبة لكل جريمة .
- ٢ - كشف سنوي آخر يبين توزيع الواردين لجميع سجون الإقليم المصري خلال كل شهر في هذا العام ، ويستعاض عن البند الخاص بالتاريخ ورقم المسجون واسمه باسم الشهرة ، ويتم ملء هذا الكشف أيضاً من السجل الخاص بالمحكوم عليهم الواردين لجميع سجون الإقليم المصري عن طريق تجميع بيانات كل شهر في كل جريمة .

وتقوم الإدارة المركزية بعمل نفس هذين الكشفين السنويين بالنسبة لسجن القاهرة العمومي وسجن النساء بالقناطر .

هذه هي الإحصاءات التي تستخرج يومياً من البطاقات والتي يستفاد منها في الحصول على إحصاءات شهرية وسنوية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن البطاقات المثقبة يمكن الاعتماد عليها في الحصول على بيانات أخرى بأسرع ما يمكن قد تحتاج إليها مصلحة السجون أو أى جهة أخرى ، كمعرفة إحصاءات خاصة بترلاء سجن معين (من المحكوم عليهم) . ففي هذه الحالة تفرز البطاقات

المثقة الموجودة في المكان الخاص بهذا السجن وفقاً للبيانات المطلوبة . . . إلخ .
أما بطاقات المحبوسين تحت التحقيق فحيث إنه لا تعمل لهم بطاقات مثقبة
فلا يتيسر الحصول على بيانات لمجموعة من المحبوسين تحت التحقيق إلا عن
طريق التفريغ اليدوي ، ولكن البيان المطلوب بالنسبة لهذه الفئة يكون عادة هو
عدد المودعين تحت التحقيق .

وبالإضافة إلى ذلك فإن البطاقات سواء بطاقة المحكوم عليه أو المحبوس
تحت التحقيق يستفاد منها في حالة طلب بيانات عن نزيل معين .

هذا ويتم حفظ بطاقات المحبوسين تحت التحقيق عددية ، ويحفظ الكعب
أيجدياً ، أما بطاقات المحكوم عليهم (بمدة تزيد عن شهر) فيستعاض عن
الكعب بالبطاقة المثقبة التي تحفظ عددية ، وتحفظ البطاقة الواردة من السجن
أيجدياً ، أما المحكوم عليهم بمدة تقل عن شهر فتعمل لهم بطاقات مثقبة تحفظ
عددية . ويتم حفظ جميع هذه البطاقات في أدراج بحيث توضع بطاقات كل
سجن في درج وأو أكثر ، على أن توضع بطاقات المحكوم عليهم الأصلية
ثم بطاقاتهم المثقبة في جهة ، وتوضع بطاقات المحبوسين تحت التحقيق في جهة
أخرى ، ويحفظ كعب بطاقة المحبوسين تحت التحقيق في درج صغير منفصل .

ثانياً : الكشف اليومية :

أ - في الوحدات الفرعية :

يقوم باستيفاء الكشف اليومية الموظف المختص بعملية السجلات بكل
سجن ، ويراجع عملية ملء هذه الكشف كاتب أول السجن أو من ينوب عنه ،
ثم يقوم كل سجن بإرسال هذه الكشف إلى الإدارة المركزية للسجلات والإحصاء
بمصلحة السجون .

ب - الإدارة المركزية :

يتسلم الكشف الخاصة بكل سجن الموظف المسئول عن ذلك بالإدارة
المركزية ويقوم بمراجعة هذه الكشف ، ويستعان بها في جعل البطاقات الخاصة
بكل سجن مطابقة تماماً لتزلائه .

فمثلا عن طريق كشف الإفراج اليومي للمحكوم عليهم والمحبوسين تحت التحقيق تقوم الإدارة المركزية باستبعاد بطاقات المفرج عنهم سواء البطاقات الأصلية أو المثقبة أو الكعب وتقوم بحفظها في مكان آخر لمدة شهرين (فقد تطلب أحيانا بيانات عن بعض المفرج عنهم) وبعد ذلك تسلمهم لوزارة الداخلية .

وعن طريق كشف الترحيل الوارد والصادر يمكن أن تتابع الإدارة عملية ترحيل النزلاء من سجن إلى آخر فتعمل على نقل بطاقة التزيل من درج إلى آخر وفقاً للسجن الذى كان به والسجن الذى رحل إليه .

وتستفيد الإدارة المركزية من كشف التحويل من فئة تحت التحقيق إلى فئة المحكوم عليهم فتقوم بحفظ بطاقة التزيل وتعمل بطاقة مثقبة له باعتباره محكوماً عليه .

أما في حالة كشف التعديلات فإن الإدارة المركزية تقوم بإدخال التعديلات الموضحة في هذا الكشف على البطاقات وتعيد عمل بطاقات مثقبة تحل محل البطاقات المثقبة التى استغنى عنها نتيجة لهذه التعديلات .

ويساعد كشف التمام اليومي في ضبط هذه العملية (إذ يوجد به بند خاص بالتمام الأخير لليوم) .

وتحفظ الكشوف اليومية بدوسيات لدى الموظف المسئول عن السجن الواردة منه هذه الكشوف .

هذا ويستعان بكشف التمام اليومي أساساً في إعداد سجل التمام . إذ يوجد لدى الإدارة المركزية سجلات سنوية مجلدة تعرف باسم سجل التمام ، وهى عبارة عن مجلد يحتوى على عدة كشوف تعرف باسم سجل التمام وكل كشف يقع في صفحتين متقابلتين ، إحداهما للمحكوم عليهم والأخرى للمحبوسين تحت التحقيق ، وكل كشف يعطينا بيانات عن مدة شهر لسجن معين ، والمجلد يحتوى على بيانات من جميع البيانات والسجون بالإقليم المصرى خلال مدة سنة عن كل سجن على حدة .

وتملأ بيانات هذا السجل يومياً من كشف التمام اليومي الذى يرسله كل

سجن يوماً فيوماً إلى الإدارة المركزية للسجلات والاحصاء ، وهذا السجل يحتوى على أغلبية البيانات الواردة في هذا الكشف . ومن هذا السجل تقوم الإدارة المركزية بإعداد كشفين أحدهما خاص بكل سجن والآخر شامل جميع السجون .

١ - كشف خاص بكل سجن :

وهو يحتوى على جميع البيانات السابقة إذ تفرع بياناته في نفس الكشف المكون لسجل التمام ، على أن يدرج تحت البند الخاص باليوم البيانات الخاصة بالشهر بدل اليوم ، ثم تملأ بيانات هذا الكشف من البند الخاص بجملة الشهر بسجل التمام ، بحيث يصبح لدينا ثلاثة وعشرون كشفاً يمثل كل كشف أحد البيانات أو السجون بالإقليم المصرى ، ويعطينا بيانات عن كل شهر بجملة الإيراد الجديد وجملة من حكم عليهم ممن كانوا تحت التحقيق وجملة وارد الترحيل ثم جملة الإيراد وجملة المفرج عنهم لوفاء المدة والمفرج عنهم إفراجاً شرطياً ، والخارجين كطلب النيابة أو لسداد مستحقات مالية ، وجملة المفرج عنهم لبراءتهم والذين توفوا والذين أعدموا والذين هاربوا وجملة المرحلين لسجون أخرى ، وأخيراً جملة الخارجين جميعاً . وهذه البيانات كلها موضحة بالنسبة للذكور والإناث والمحكوم عليهم والمحبوسين تحت التحقيق . في نهاية كل كشف الجملة السنوية لجميع هذه البنود .

ب - كشف شامل لجميع السجون :

يستخرج أيضاً من سجل التمام كشف خاص لجميع السجون يحوى البنود الواردة في سجل التمام مع الاستعاضة عن البند الخاص باليوم باسم الشهر على أن يقسم كل شهر إلى فترتين نصفيتين أولاً ثم يجمعها في النهاية . وتملأ بيانات هذا الكشف من سجل التمام عن طريق تجميع البيانات الخاصة بجملة المدة الأولى من كل شهر في كل السجون ، ثم جملة المدة الثانية من كل شهر في كل السجون أيضاً . وأخيراً تجمع جملة الفترتين في كل شهر ، وفي نهاية السنة تجمع الجملة السنوية . فهذا الكشف إذن يعطينا الجملة نصف الشهرية والشهرية

والسنوية لجميع البيانات الواردة في الكشف السابق (١) الخاص بكل سجن بالنسبة لجميع لبيانات وسجون الإقليم المصرى .

٣ - حصر ووصف كيفية عرض البيانات :

تقوم إدارة السجلات والإحصاء بعمل الكشف المختلفة السابق حصرها ووصفها حيث تعرض بياناتها في كشف التمام وفي التقرير السنوى الذى تصدره مصلحة السجون عن سجون الإقليم المصرى .

وقد ظهر أول كشف للتمام بالجهاز الإحصائى بمصلحة السجون فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ ، ويوزع هذا الكشف كل نصف شهر على جميع إدارات مصلحة السجون وعلى جهات خارجية أيضاً (مكاتب التخطيط بوزارة الداخلية) وتستفيد كل إدارة من هذه الإدارات بهذا الكشف فيما يخصها ، وعلى سبيل المثال : تراعى إدارة المخازن أن يكون تموين السجون بالأغذية مناسباً لعدد المسجونين ، وإدارة شئون المسجونين تراقب ازدحام السجون، فتعمل على نقل المسجونين من السجن المزدحم إلى غيره . . وهكذا .

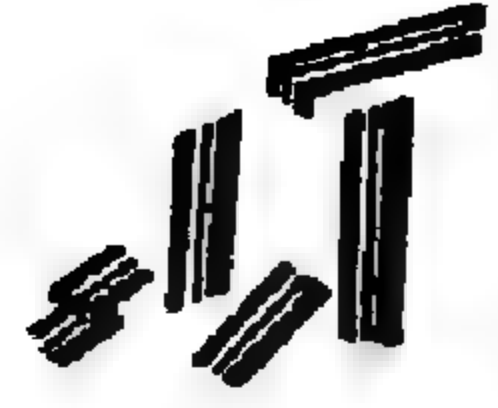
وإدارة السجلات والإحصاء تسهم من الناحية الإحصائية فى التقرير السنوى الذى تصدره مصلحة السجون عن سجون الجمهورية العربية المتحدة - الإقليم المصرى - وقد صدر حتى الآن أربعة تقارير أولها عن سنة ١٩٥٦ والثانى عن سنة ١٩٥٧ والثالث عن سنة ١٩٥٨ والرابع عن سنة ١٩٥٩ .

ويمكن إجمال الجداول والرسوم البيانية التى عرضتها إدارة السجلات والإحصاء فى التقرير السنوى لسنة ١٩٥٧ على سبيل المثال فى التالى :

١ - رسم بيانى يبين متوسط عدد المسجونين فى ست سنوات (١٩٥٧-٥٢) .

٢ - رسم بيانى يبين . أبواب ميزانية مصلحة السجون فى ست سنوات (١٩٥٧ - ٥٢)

- ٣ - رسم يياني يبين المقرج عنهم إفراجاً شرطياً وبمقتضى قوانين العفو في السنوات الخمسة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ .
 - ٤ - رسم يياني يبين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة (مؤبدة ومؤقتة) في جرائم المخدرات في ست سنوات (من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧) .
 - ٥ - رسم يياني يبين المنفذ فيهم حكم الإعدام شنقاً سنة ١٩٥٧ .
 - ٦ - رسم يياني يبين الحاضرين والناجحين في امتحانات مكافحة الأمية عام ١٩٥٧ .
 - ٧ - جدول يبين عدد الرؤساء والمدرسين (المدنيين) .
 - ٨ - جدول يبين عدد المدرسين العسكريين .
 - ٩ - جدول يبين المسجونين المؤهلين الذين يعاونون في التدريس .
 - ١٠ - جدول يبين نسبة النجاح من يولية ١٩٤٩ إلى فبراير سنة ١٩٥٨ .
 - ١١ - جدول يبين نتيجة امتحان وحدة التعليم لمكافحة الإمية بالليانات والسجون وكتائب الحراسة المنعقدة في فبراير سنة ١٩٥٨ .
 - ١٢ - جدول يبين نتيجة امتحان النقل إلى السنة الثانية سنة ١٩٥٧ .
 - ١٣ - جدل يبين عدد الحالات التي قامت جمعية القاهرة لرعاية المسجونين وأسرهم ببحثها خلال عام ١٩٥٧ ونوع وقيمة المساعدات التي قدمت .
 - ١٤ - جدول يبين مجهودات لجنة رعاية المسجونين بالإسكندرية عام ١٩٥٧ .
 - ١٥ - جدول يبين السجون التي تمت زيارة مندوبى الصحف لها .
 - ١٦ - جدول يبين نشاط قسم المباحث بالمصلحة منذ حتى أول يونية سنة ١٩٥٨ .
 - ١٧ - إحصائية مقارنة لفرق مركز التدريب والتأهيل عامى ١٩٥٨/٥٧ .
 - ١٨ - جدول يبين عدد السيارات بالمصلحة وكيفية توزيعها .
 - ١٩ - جدول يبين الأراضي الملحقة بكل سجن .
 - ٢٠ - جدول يبين الإيراد الناتج من الدواجن في سجون المصلحة في المدة من ١٩٥٧/٧/١ إلى ١٩٥٨/٣/٣٠ .
 - ٢١ - جدول يبين مصروفات وإيرادات الصناعات الزراعية لسجن المرج عن المدة من ١٩٥٧ / ٧ / ١ إلى ١٩٥٨ / ٣ / ٣٠ وما يماثلها في العام السابق .
- (البقية في الأعداد القادمة)



الوضع الحال لبسوح علم الإجرام فى الولاياء المئحه

والر ركلس

الأساذ بجامعة ولاية اوهايو

وذلك بمقارنة مجموعتين من الأحداث إحداهما من الجانبين والأخرى من غير الجانبين ، وقد استخدم فى فحص المجموعتين اختبارات نفسية واختبارات الشخصية . إلا أن الفرق بين المجموعتين لم تكن ذات دلالة .

هـ - الدراسات التى تجرى عن مصير المفرج عنهم من المسجونين الأحداث والبالغين .

وقد تبين من نتائج هذه البحوث أن ثمة عوامل اجتماعية فى ماضى الجانب - قبل إيداعه فى المؤسسة - تحدد إمكانية تكيفه أو عدم تكيفه فى المستقبل ومعظم هذه الدراسات قام بها علماء الاجتماع فيما عدا دراسة جلوك وجلوك .

٦ - الدراسات التى تحاول الكشف عن العلاقة بين الخصائص العضوية والجريمة . ولعل أحدث هذه الدراسات هى دراسة الطيب وليام شلدون (١٩٤٩) .

ولقد حقق جلوك وجلوك الفرض الذى وضعه شلدون فى بحثهما الذى أجرياه سنة ١٩٥٧ عن « الخصائص العضوية والجناح » والذى تبين منه أن الجانبين يتمتعون بصفة خاصة إلى الرياضيين (مفتول العضلات) .

الموضوعات الأساسية للبحوث فى الولايات المتحدة من أهم الموضوعات التى تتناولها بحوث علم الإجرام فى الولايات المتحدة ما يلى :

١ - المقارنات التى كانت تجرى بين المعدل السوى للإجرام والنشاط الاقتصادى للكشف عما إذا كان ثمة علاقة سببية بينهما . وقد هجر هذا الاتجاه .

٢ - المقارنات التى تجرى بين معدل الجرائم بين الأحياء المختلفة فى المدينة الواحدة وبين المدن المختلفة وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية . وتهدف هذه الدراسات إلى الوصول إلى علاقة بين الجريمة وعوامل الحلل الاجتماعى وبعض العوامل الثقافية الخاصة .

٣ - النشرات الاحصائية التى تغطى موضوعات خاصة كالجرائم التى لا يبلغ عنها والانتحار وغير ذلك .

٤ - الدراسات التى تجرى للمقارنة بين الجانبين وغير الجانبين ، وبين المجرمين وغير المجرمين . ومن ذلك دراسة جلوك وجلوك « الكشف عن عوامل جناح الأحداث (١٩٥٠) » وقد فتحت هذه الدراسة آفاقاً جديدة فى البحث

(*) قام بعرض هذا المقال عن الفرنسية الأستاذ سمير الجزورى الباحث بالمركز القوى للبحوث الاجتماعية والجناحية ، من النص الذى وزعه المؤلف على أعضاء مؤتمر هيئة الأمم المتحدة الثانى لمكافحة الجريمة ومعاملة الجانبين الذى عقد فى لندن فى المدة من ٨ إلى ٢٠ أغسطس ١٩٦٠ .

إلا أن هذا المنهج لم يلق قبولا من العلماء
٧ - الدراسات الإحصائية التي تجرى لمحاولة
قياس نتائج برامج الوقاية من الجريمة ومعاملة
المنحرفين وآثارها . ومن ذلك أعمال الأستاذ
ريكلس ودراسة أودوين باورز (١٩٥١)
تحت عنوان "The Cambridge-Sumerville Youth Study"
والدراسات التي أجراها مجلس
الشباب بمدينة نيويورك N.Y. City Youth
Board عن الاتصال بالأشخاص الذين يتعذر
الاتصال بهم « *toucher les intouchable* »
ودراسات أخرى غير إحصائية قام بمعظمها
بعض علماء الاجتماع

وثمة دراسات كثيرة اهتمت بدراسة جرائم
بالذات وهي تحاول استخلاص سمات مشتركة
بين الحالات التي يجرى فحصها ووضع فروض
ثم محاولة تحقيق هذه الفروض بالبحث عن
حالات سلبية (أى لا توجد بها هذه السمات)
ومن هذه الدراسات دراسة الفريد لند سميث
(١٩٤٧) عن إدمان الأفيون ودراسة دوقالد
كريسي (١٩٥٣) وعنوانها People's Money
Other وقد أتبع هذا المنهج عدد كبير من الباحثين
منهم ستيفارت لاتيه وسفند رايمرواودين يمرت .
وهناك بالإضافة إلى ما تقدم عدد كبير من
الكتب والمقالات قدمها بعض الأطباء النفسيين
يتناولون نظمها تفسيرات لظواهر دينامية للسلوك .
إلا أن هذه الأعمال لا تستند إلى بحوث منهجية ،
ومن أمثال هؤلاء زيلبورج وألكسندر فرونهايم
ويانافى وغيرهم . وليس ثمة أمل في أن يتجه
هؤلاء الأطباء النفسيون إلى البحوث بدلا من
الناحية العملية إذ هم لا يرتبطون بجامعة حيث يمكنهم
من إجراء بحوثهم وحيث يكون لهم مساعدون
من طلبتهم يتناولون نظرياتهم بالإثبات والتحقيق .

ويمكن القول أن البحوث الميدانية في
الولايات المتحدة يضطلع بها بصفة أساسية

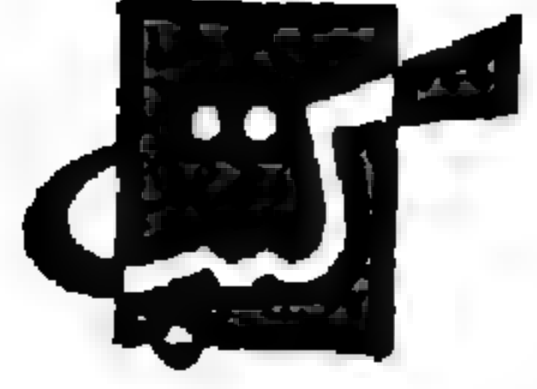
علماء الاجتماع وعلماء النفس باستثناء جلوك
وجلوك (وهما من رجال القانون) أما مناهجهم في
البحث فهي مأخوذة من أنظمة مختلفة .
التسهيلات التي تقدم لإجراء البحوث :
يضطلع أساتذة علم الاجتماع في الجامعات
الأمريكية بمهمة القيام بمعظم البحوث في ميدان
علم الإجرام . ويستعين الأستاذ في إجراء بحوثه ببعض
طلبة الذين يقومون باستخدام جزء من البحث كرسالة .
وإذا قام أحد علماء الاجتماع المهتمين بعلم الإجرام
بعمل علمي له أهمية فإنه لا يجد صعوبة في نشره في
إحدى المجلات الأمريكية أو في صورة كتاب .
وثمة حالات نادرة تقوم فيها مؤسسات كبيرة
بتقديم منح ضخمة لمتابعة بحوث في علم الإجرام .
موضوعات المستقبل القريب :

يعتقد الأستاذ ريكلس أن الاتجاه
البحوث إلى تفسير السلوك الإجرامى بصفة عامة
قد أشهر إفلاسه ، وأنه يجب على الباحثين
دراسة الأحداث الجانبية والجرمين البالغين
من نواحي أخرى . فهو يرى أن تستمر
دراسات التنبؤ والدراسات التي تتناول
آثار الإيداع في المؤسسات على الجانبين ،
وكذلك الدراسات التي تهتم بالأثر الذي تحدثه
الإجراءات الوقائية .

كما يجب الاهتمام بالدراسات التي تتناول جرائم بالذات
أى محاولة تفسير جزء بسيط من السلوك الإجرامى .
المقترحات :

يرى الأستاذ ريكلس ضرورة منح إجازات
دراسية ومنح للأساتذة الأوروبيين المهتمين بدراسة
المظاهر الاجتماعية لعلم الإجرام كما يجب أن
يعينوا في مراكز البحث كراقبين وأن يقوموا
بجولات في الجامعات المختلفة .

كذلك يجب أن تقدم المؤسسات الأمريكية
منحاً للعيادات والمعاهد الأوروبية التي يشرف
عليها أطباء نفسيون على أن يوفد إليها مراقبون
من علماء الاجتماع في أمريكا وذلك لتبادل المعرفة .



الأطفال المحرومون

تجربة مرشام — دراسة اجتماعية إكلينيكية

“Deprived Children”, by H. Lewis, M.D., M.R.C.P.,
London, Oxford Univ. Press, 1954, p. XIII - 163.

بقلم

دكتور مصطفى سويف

المحرومون « يتنمى إلى هذه المجموعة الثانية من الدراسات التي تتناول الطفولة عند ما تحيط بها ظروف اجتماعية غير سوية ، تحرمها من الاستقرار العائلي ، ومن الدفء العاطفي في رعاية أم وأب حائنين ، وتعرضها للمعاملة القاسية الصحية السيئة .

وترجع أهمية هذا البحث إلى الحقائق التالية :

أولاً : أجرى هذا البحث على نطاق ضيق ؛ فوضعه ٥٠٠ طفل وردوا على مركز مرشام (بمقاطعة كنت بإنجلترا) لاستقبال الأطفال ذوي المتاعب العائلية والسلوك المنحرف وذلك فيما بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٥٠ . وقد أتاح هذا النطاق الضيق التعمق في دراسة كثير من مشكلات السلوك المنحرف وعلاقته بالبيئة العائلية .

ثانياً : بفضل هذا التعمق أتيح للبحث أن يلقي ضوءاً جديداً على بعض النتائج الهامة التي توصل إليها باحثون آخرون والتي أوردتها بولبي في بحثه سالف الذكر بخصوص العلاقة بين الطفل والأم .

ثالثاً : يثير هذا البحث عدة مسائل منهجية لا بد للباحث في الدراسات النفسية والاجتماعية من أن يعرض لها ويتدبرها ويتخذ إزاءها موقفاً واضحاً رشيداً . ومن هذا القبيل

يشغل موضوع الارتقاء الاجتماعي للطفل أذهان الكثيرين من الباحثين في هذه الأيام . وهم يتناولونه من عدة زوايا ، كل بحسب اهتمامه . ويمكن القول بأن هذه الزوايا جميعاً تتلخص في محاولتين :

إحداها : دراسة عملية الارتقاء في أشكالها وفي ظروفها السوية . وقد أفرد بعض الباحثين لهذه الدراسة بحوثاً قائمة بذاتها ومن هذا القبيل ما فعلته شارلوت بوهلر G. Buhler وسوزان أيزاكس S. Isaacs وأوردها البعض الآخر ضمن دراسات عامة في علم النفس الاجتماعي . وهذا ما فعله مورفي G. Murphey ومظفر شريف M. Sherif ونيوكوم T. Newcomb وتشايلد I. L. Child

والثانية : دراسة عملية الارتقاء في ظروف غير سوية . ومن هذه الظروف غير السوية التي نالت أكبر قسط من الاهتمام لدى الباحثين ظروف « البيت المهدم » والعلاقات الشاذة بالأبوين . ومن أوضح الأمثلة في هذا الصدد البحث الذي نشره بولبي J. Bowlby بتكليف من منظمة الصحة العالمية عام ١٩٥١ بعنوان « العناية الأمومية والصحة العقلية » وفيه عرض ومناقشة لعشرات البحوث التي تناولت هذا الموضوع في كثير من بلدان أوروبا وأمريكا . والبحث الذي تقدمه هنا ، وهو « الأطفال

مسائل الملاحظة المباشرة والتصنيف والعلاقة العلية ومتى يمكن القول بوجودها بين أية ظاهرتين بينهما ارتباط قوى .

رابعاً : يلتقى هذا البحث ببعض الضوء على عدد من المشكلات العملية التي تواجه المشتغلين بالعيادات السيكولوجية للأطفال .

وقد خصصت الباحثة ، الدكتورة هيلدا لويس ، الفصل الأول للتحدث عن الجانب العملي للموضوع . فتحدثت عن الظروف التي أحاطت بإنشاء المركز . وموقعه وسعته . والمهم أنه يتسع لخمسة وعشرين طفلاً . وهذا مما يجعل في إمكان الهيئة المشرفة عليه القيام بواجبها على نحو دقيق . وتتألف هذه الهيئة من طبيب عقل وعدد من السيكولوجيين ، وإخصائى اجتماعى من ذوى الدراية بالطب العقلى ، ومشرفة ومساعدة لها ، وملاحظة ومساعدة لها واثنتين من المدرسين ، ومجموعة من الخدم . وتقيم هذه الهيئة - عدا الطبيب العقلى والسيكولوجيين - إقامة دائمة بالمركز . ويلاحظ أن المركز يعمل دائماً بالتعاون مع جميع المؤسسات العامة المعنية بالأطفال في المقاطعة .

ويحول الأطفال إلى المركز عن طريق إحدى الجهات الإدارية غالباً وذلك لفحصهم وتشخيص حقيقة متاعبهم والتوصية بما يراه المركز من إجراءات ضرورية لمساعدتهم في أن يحيا حياة سوية . وفي المركز يستقبل الأطفال استقبالا ودياً الهدف منه تقليل مخاوفهم بالنسبة للمستقبل القريب وما عساه أن يتخذ إزاءهم من إجراءات فيشرح لهم المختص - بصدق وبساطة أنهم سيمكثون في المركز حوالى ثلاثة أو أربعة أسابيع سيكونون فيها موضع العناية لمساعدتهم على تحسين ظروف حياتهم . كذلك يتحدث المختص إلى آبائهم بهذا الصدد . ويستوضحهم بعض الأخبار عن حياة الطفل وعلاقاته ثم يقوم الإخصائى الاجتماعى بزيارتهم في المنزل

للحصول على مزيد من الأخبار والملاحظات المباشرة عن ظروف معيشتهم . كذلك تستقى بعض البيانات عن الطفل من الملف الذى سبق أن حرر عنه في الجهة الإدارية المستولة عن تحويله إلى المركز .

ويقضى الأطفال في المركز مدة الثلاثة أو الأربعة أسابيع تحت ملاحظة مستمرة وتوضع عنهم تقارير يومية مفصلة تهتم بوجه خاص بذكر أحوالهم في النوم ، والأكل ، والعادات اليومية ، واللعب والدراسة ، والاستجابات الاجتماعية والوجدانية . وعند ما يبدو على الطفل بعض الاستقرار والطمأنينة يجرى عليه عدد من الاختبارات السيكولوجية ، أهمها : ستانفورد بينيه المعدل ، ومعايير جيزل للأرتقاء ، واختبار الرسم من وضع جودنف ، واختبار التحصيل التربوى (القراءة والحساب) من وضع برت . وهنا تسجل اتجاهات الطفل نحو الاختبارات والاستجابات الصادرة عنه عند ما يواجه بعض الصعوبات ويتولى الطبيب العقلى (وهو في هذه الحالة الدكتورة هيلدا لويس) فحص كل طفل لتحديد سمات شخصيته ، ويستمع إلى قصته ليتبين ما وراءها من سمات عصابية أو أعراض انحرافات نفسية .

ويتيح الطبيب للطفل كل فرصة للتحدث بحرية عن المضكلات التي تواجهه في البيت وفي المدرسة وحيثما كان ، ليتبين من وراء ذلك حقيقة اتجاهه نحو والديه ونحو أية تربيّات يوصى بها المركز فيما بعد . ويستعين الطبيب على إنجاز مهمته هذه بعدة وسائل أهمها : المحادثة والرسم واللعب متخيراً من هذه الوسائل أنسبها لحالة الطفل الذى يواجهه . كذلك يفحص الطفل للتأكد من سلامة صحته البدنية ، وقد يضطر المركز في سبيل ذلك إلى التعاون مع إحدى المستشفيات المجاورة .

وعلى ضوء هذه البيانات جميعاً تعقد هيئة

ثم انتقلت إلى حديث أكثر تفصيلاً عن الوالدين :

(أ) أموات أم أحياء ، منفصلين أم يعيشان معاً .

(ب) والعلاقة القائمة بينهما ، طيبة أم متوسطة أم سيئة .

(ج) والمساواة الاجتماعية التي قد تكون متوفرة في إحداها أو في كليهما ، كالقسوة على الشريك والإدمان والجريمة والانحلال الجنسي .

(د) والتاريخ الطبي لها .
وأوردت بعد ذلك التاريخ الشخصي للأطفال من حيث :

(أ) شرعية الميلاد .
(ب) التبني ، هل سبق لبعضهم أن تبناهم أحد غير والديهم .

(ج) ترتيب الميلاد بالنسبة للإخوة .
(د) حالة الطفل الصحية والتربوية قبل وروده إلى المركز .

وقد أوردت جميع هذه البيانات في جداول إحصائية ، تثير القارئ لاكتشاف كثير من العلاقات التي من شأنها أن تثرى نظرتنا في بحوث أخرى سيكولوجية واجتماعية .

أما في الفصل الثالث فتتحدث عن الأنماط السلوكية الشائعة لدى الأطفال موضوع البحث وعن شخصياتهم وما تتميز به من سمات واتجاهات اجتماعية ، وتبدى في هذا الصدد بعض الملاحظات القيمة . من ذلك ما لاحظته من أن معظم الأطفال كانوا يحصلون على نتائج طيبة إذا ما اختبروا باختبارات غير لفظية بعكس الحال إذا ما استعملت معهم الاختبارات اللفظية . ومن ذلك أيضاً ما لاحظته من أن ثلاثة أرباع الأطفال ذوي الأجسام المريضة كانوا كذلك في حالة نفسية سيئة . إلا أن أهم ملاحظاتها وتعليقاتها في هذا الفصل ما أوردته ذا صبغة منهجية . من هذا القبيل حديثها عن

لمركز برئاسة الطبيب العقلي جلسات من حين لآخر للمناقشة وتبادل الرأي فيما عسى أن يقوم به المركز من إجراءات وتوجيهات بخصوص مستقبل الأطفال المقيمين به . ونظراً للصعوبات العملية التي لا حصر لها والتي لا يستطيع المركز أن يتغلب على معظمها . فقد أعتاد المركز أن يضع توصياته في صورتين : الأولى توضح ما ينبغي اتخاذه نحو الطفل من إجراءات وما ينبغي توفيره من شروط تملئها الاعتبارات العلمية الخالصة ، والثانية تقرر الحد الأدنى من هذه الإجراءات التي يمكن الاكتفاء بها إزاء الضرورات العملية .

وتعرض الباحثة في الفصل الثاني حقائق مفصلة ومبوبة عن مادة البحث ، هؤلاء الأطفال الخمسة ، ما هي السلطات الإدارية التي حولتهم إلى المركز والأسباب المباشرة لتحويلهم وعدد الذكور والإناث فيهم وتوزيع الأعمار بينهم . ثم تعرض بيانات أكثر تفصيلاً عن يثاتهم العائلية من حيث :

(أ) الطبقة الاجتماعية ، محددة حسب مهنة الأب .

(ب) حجم الأسرة ، أي عدد الأطفال فيها .
(ج) دخل الأسرة ، ويشمل دخل الأب وأي شخص آخر يقوم بالإتفاق على الأسرة في شؤون معاشها اليومي .

(د) الاستقرار في عمل العائل ، هل هو

مستقر فعلاً ، أم يعمل أحياناً ويتعطل أحياناً ، أم هو عاطل بالفعل لمدة طويلة . وما هو جدير بالذكر أن ٢١ أسرة من الأسرات الثلاثة والعشرين التي كان العائل فيها متعطلاً كانت تقع ضمن الأسرات المشكلة Problem Families

(هـ) أحوال المعيشة ، وقد صنفها الباحثة في ثلاث درجات : لائقة ومتوسطة وغير لائقة . وحددت مضمون كل من هذه الدرجات بدقة لا بأس بها .

« الملاحظة المباشرة » والحذر الواجب عند استخدامها . فقد لاحظت أن الكثيرين من الأطفال الواردين على المركز كان يبدو على مظهرهم وسلوكهم أنهم أغبياء أو على حدود الضعف العقلي . ولكن باستخدام مقاييس الذكاء - مع مراعاة الشروط الواجبة لحسن استخدامها - تبين أنهم متوسطو الذكاء . وإنما يرجع هذا المظهر الخادع إلى العوامل الانفعالية المحيطة بمقدمهم . فإذا أعنا النظر في هذا الحديث العابر للباحثة ، وتذكرنا حديث كلود برنار Bernard عن أهمية الملاحظة في منهج البحث التجريبي ، وأنها وسيلة الباحث لجمع المعلومات عن موضوع بحثه ، وأن كثيراً من الأخطاء العلمية التي يتورط فيها الباحثون إنما تنشأ عن عدم تحرر الدقة في الملاحظة ، إذا وعينا كل ذلك تبين لنا قيمة هذه اللوحة العابرة التي تذكرها الباحثة مدعمة بنجراتها . ومن هذا القبيل أيضاً حديثها عن عملية التصنيف ؛ ومشكلة التصنيف تعرض لكل باحث في أي علم من العلوم . وهي تتعقد بازدياد تعقد مادة البحث ، ومن ثم فإنها تبدو في الدراسات البيولوجية أعقد منها في الدراسات الطبيعية والكهائية . ولا يزال علماء الحيوان والنبات يتنازعون اليوجلينا والفولفوكس ، فكلاهما يتحرك وبالتالي يدرجه علماء الحيوان ضمن السلسلة الحيوانية ، وكلاهما يحتوي على بلاستيدات خضراء تقوم بالتمثيل الكلوروفيل وبالتالي يدرجه علماء النبات ضمن النباتات . إلا أن تعقد مشكلة التصنيف في الدراسات النفسية والاجتماعية يفوق ذلك بكثير . وليس أدل على ذلك من فشل كثير من المحاولات

التصنيفية التي ظهرت في تاريخ علم النفس ، كتصنيف الفرائز عند مكدوجل ، وتصنيف أنماط الشخصية عند يونج G.G. Young وكرتشمير E. F. Kretschmer وكثير من تصنيفات السلوك المنحرف . ومع ذلك فلا بد من التصنيف في بعض مراحل البحث العلمي ؛ ذلك أن هناك خطوات أخرى في البحث مرتبة على خطوات التصنيف هذه ولا يمكن القيام بها مباشرة دون إنجاز التصنيف . وأمام هذه الضرورة الملحة وتعدد مادة البحث ، يعم الباحثون في تحليل ظواهر السلوك التي يريدون تصنيفها وذلك لمعرفة مكوناتها الأساسية وما بينها من علاقات (**) . ومن هذا القبيل المحاولة التي قام بها هويت I. Hewitt وجنكنز R. Jenkins فقد توليا فحص تقارير عن ٥٠٠ طفل وردوا على معهد « توجيه الطفولة في متشيجان » وبعد تحليل هذه التقارير استخدموا الوسائل الإحصائية المناسبة للكشف عما إذا كان هناك ارتباط بين بعض السمات أو بعض مظاهر النشاط المنحرف بحيث تكون كل مجموعة صنفاً . فتبين لهما وجود ثلاثة أصناف من السلوك المنحرف ، وهي : السلوك العدوانى غير الاجتماعى ، والسلوك الجانح الاجتماعى ، والسلوك العصائى المبالغ فى قمه . ولكن عند تطبيق هذا التصنيف عجز الباحثان عن أن يجدوا طفلاً واحداً تدرج جميع مظاهر سلوكه داخل صنف واحد ، ومن ثم فقد لجأ الباحثان إلى معيار أقل صرامة ، فكانا يدرجان أى طفل فى صنف ما إذا توفر فى سلوكه ثلاثة مظاهر على الأقل من تلك التى تدخل فى مضمون هذا الصنف . ومع ذلك فلم يمكنهما سوى تصنيف ٤٠ ٪ من الخمسمائة طفل فى الأصناف

(*) يبدو ذلك بوضوح فى الوقت الحاضر فى ميدان الطب العقلي الإكلينيكي .

(**) من أكثر المحاولات شيوعاً فى الدراسات السيكولوجية الحديثة لإقامة التصنيف على أسس موضوعية ودقيقة جميع المحاولات التى تستعين بالتحليل العاىلى .

بولوى . كذلك تبين للباحثة أن انفصال الطفل عن أمه انفصالا مستمرا في سن مبكرة من شأنه أن يلحق الأذى بصحته النفسية بصورة أشد خطورة مما لو حدث هذا الانفصال في سن متأخرة . وهي تتفق في ذلك أيضاً مع بولوى . لكنها تختلف معه في قولها بأن هذه النتيجة غير محتمة ، دائماً وفي جميع الحالات . فليس الانفصال عن الأم دائماً (مهما كان نمط سلوكها) مجلباً للاضطرابات السلوكية . كما أن التنشئة في المؤسسات العامة ليست دائماً مهما روعي من شروط في تنظيمها مؤذية للصحة النفسية . وقد تبين بالفحص فعلاً أن ١٧ ٪ من الأطفال الذين فصلوا عن أمهاتهم قبل سن الخامسة لم يبدو أى مظهر من مظاهر السلوك المنحرف في طفولتهم المتأخرة ، وبعضهم نشيء فعلاً في مؤسسات عامة .

ولعل أقيم ما في هذا الفصل توضيحها للأسباب الداعية إلى ظهور أنماط السلوك المنحرف . فليس ثمة سمة واحدة في البيئة الأسرية ، مهما بدت تلك السمة خطيرة الشأن ، يمكن القول بأنها سبب ظهور هذا النمط أو ذاك ، من الأنماط الثلاثة الرئيسية للسلوك المنحرف . ولكن السبب دائماً موقف ملح تتوافر فيه عدة عناصر . وهنا تصنف الباحثة الأنماط الرئيسية لسلوك الأسرة نحو الطفل من حيث إنها مسببة لظهور أنماط السلوك المنحرف لديه على النحو التالي :

الرفض الأبوى من شأنه أن يسبب السلوك العدواني غير الاجتماعي .
الإهمال والصحة السيئة من شأنهما أن يسببا السلوك الجانح الاجتماعي .
التزمّت من شأنه أن يسبب السلوك العصائى المبالغ في قمعه .

ويمكن تشخيص موقف الأسرة على أنه «رفض أبوى» إذا توافر في أسرة الطفل أحد العناصر الثلاثة

الثلاثة المذكورة . وقد اختارت الباحثة هذا التصنيف نفسه بعد أن عرضت للصعوبات التي أساس موضوعي لا بأس به بحيث تفوق قيمته سائر التصنيفات القائمة في الميدان . وهي ترى أن هذا التصنيف ينبغي اعتباره تصنيفاً مؤقتاً مع التسليم بأنه لا يمكن الثبات على تصنيف واحد ، لا سيما في المراحل الأولى من تاريخ علم من العلوم .

وقد حرصت الباحثة على أن تورد المظاهر الجزئية التي يتألف منها مضمون كل صنف من الأصناف الثلاثة سالفة الذكر ، وفي هذا تحقيق لشرط الوضوح والتحدد الذي لا بد من توفره في المفاهيم العلمية . فالسلوك العدواني غير الاجتماعي ينطوي أساساً على الاستخفاف بحقوق الآخرين ومظاهره هي : العنف والقسوة وافتعال الممارك والتمرد الصريح على السلطة والمتاعب الشريرة ، ومشاعر بالخطيئة لا تناسب الفعل المثير لها . وفي السلوك الجانح الاجتماعي يسلك الشخص سلوكاً طيباً مع أفراد جماعته أو عصبته ولكنه يهاجم شرائع المجتمع الكبير . ومظاهر ذلك هي : الاتلاف مع قرناء السوء وأعمال العصابات والتعاون على السرقة والفرار من المدرسة أو البيت وتأخر الطفل خارج بيته ليلاً . وفي السلوك العصائى المبالغ في قمعه يبدى الطفل عجزاً عن الاستجابة الوجدانية الملائمة . ومظاهر ذلك هي : العزلة والحجل والحمول والقلق والحساسية الشديدة والخنوع .

وفي الفصل الرابع نتحدث الباحثة عن الصلة بين الأسرة والبيئة الاجتماعية بوجه عام وبين سلوك الطفل . ومن الجدير بالذكر أن نسبة ضئيلة جداً من الأطفال الواردين على المركز كانوا ينتمون إلى بيئة اجتماعية طيبة . كذلك يجدر بالذكر أنه تبين للباحثة ارتباط قوى بين اضطراب سلوك الطفل وبين الحرمان من حب أمه له . وهذا يؤيد القضية العامة التي يقررها

الأولى مع أحد العناصر من مجموعة العناصر الآتية :

١ - الأم لا تحب الطفل أو تبدى له الكراهية.

٢ - الأب لا يحب الطفل أو يبدى له الكراهية.

٣ - ميلاد الطفل غير مرغوب فيه .

٤ - حرمان الطفل من الوالدين بسبب الموت

أو الانفصال عنهما لمدة طويلة (تبدأ قبل السنة

الخامسة) نتيجة للهجر أو المرض أو تدخل الإدارة.

٥ - حرمان الطفل من الاتصال بالوالدين

منذ انتقاله إلى عناية مؤسسة عامة .

٦ - أن يكون بديل الأبوين غير راغب في

الطفل أو كارها له .

ويمكن تشخيص موقف الأسرة على أنه الإهمال

والصحة السيئة « إذا ما توافر على الأقل الشرط

الأول مع أى شرط آخر من مجموعة الشروط الآتية :

١ - التعرض لتأثير الجانبين سواء أكانوا إخوة

أم من رفاق الصبي في حى يسوده الفقر والانحطاط.

٢ - المعيشة في بيت تسوده القذارة والفوضى

٣ - الحرمان من بعض ضروريات الحياة

والعيش الكريم بسبب الإهمال أو العجز الأبوى .

٤ - التفكك أو النظام في غير موضعه

نتيجة للمبالغة العاطفية من الوالدين أو لقسوتهما

التي تظهر أحياناً وتختفى أحياناً .

ويمكن تشخيص موقف الأسرة على أنه

« التزم » إذا ما توفر شرطان على الأقل من

مجموعة الشروط الآتية :

١ - برنامج يوى متحجر .

٢ - نظام مبالغ فيه .

٣ - سيطرة الأبوين ومبالغتهما في النقد .

٤ - فقدان الدفء العاطفي داخل الأسرة أو الجماعة.

٥ - إجبار الطفل على العزلة .

٦ - المغالاة في حماية الطفل .

تلك هي الأنماط الرئيسية الثلاثة للمواقف

الأسرية المنحرفة إزاء الطفل . وعلى هذا النحو

يمكن تشخيصها . ويلاحظ أن الباحثة تحقق

بذلك رأى ليفين K. Lewin الذي يقرر أنه لكي

تكون المفاهيم ذات قيمة تنبؤية ينبغي أن نشير

إلى أنماط محددة لمواقف معينة .

وتقدم لنا الباحثة بعد ذلك تحقيقاً علمياً

دقيقاً لقيمة التوصيات التي صدرت عن المركز .

وذلك بتتبع الأطفال ودراسة أحوالهم بعد فترة

تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات من عرضهم على المركز.

وقد استطاعت أن تتبع طريقتين في هذا

التحقيق . الأولى هي زيارة بعض الأطفال في

بيئاتهم وفحصهم مباشرة ، والثانية هي جمع

المعلومات عن البعض الآخر بواسطة المكاتبات

البريدية مع بعض السلطات المختصة . وقد

أمكن أتباع الطريقة الأولى مع ١٠٠ طفل .

كما أمكن أتباع الطريقة الثانية مع ٢٤٠

طفلاً يشملون المائة الأولى . وتبين أن

هناك اتفاقاً تاماً بين نتائج الطريقتين في ٦٣

حالة من المائة الطفل الأوائل . كذلك تبين أن

٦٣٪ من مجموع الـ ٢٤٠ طفلاً قد تحسنت

أحوالهم السيكولوجية بدرجات متفاوتة ، بينما بقي

٢٩٪ على حالهم وساءت حال ٨٪ . وتلك نتيجة

مشجعة بوجه عام . كذلك توصلت الباحثة في

هذا التحقيق إلى عدة حقائق هامة لا سبيل إلى

إغفالها فيما يتعلق بالصحة النفسية للأطفال .

وأخيراً ، وعلى ضوء هذه النتائج القيمة ،

تقدمت الباحثة إلى مناقشة فكرة قيام المركز

بوجه عام ، المركز من حيث هو مؤسسة يبق

الطفل فيها تحت الملاحظة والفحص لمدة تتراوح

بين أسبوعين أو ثلاثة وذلك بهدف تشخيص

حالته تشخيصاً دقيقاً والتوصية بما يلزمه من

توجيهات وخدمات ، وفي هذا الصدد عقدت

مقارنة بينه وبين العيادة الخارجية التي يتم

الفحص فيها والتشخيص في بضع جلسات متقطعة .

من هذا العرض لمحتويات الكتاب ، من

مشكلات ، وملاحظات منهجية ، ومقارنات

و نتائج نظرية وعملية يتضح ما لهذا البحث من

قيمة خاصة .

كتب مهداة لمكتبة المركز

أولاً : من الدكتور حسن علام كتابه :

العمل في السجون ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٦٠ ، ٣٠٤ صفحات

ثانياً : من الدكتور محمد عبد المنعم نور كتابه :

أسس الاجتماع الإنساني ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ ، ١٥٩ صفحة

ثالثاً : من الدكتور محمد محمد شلبي :

1. NATIONAL CONFERENCE ON PREVENTION AND CONTROL OF JUVENILE DELINQUENCY. (U.S.A.)

Report On :

Case Work — Group Work
Citizen Participation
Home Responsibility
Housing and Juvenile Delinquency
Institutional Treatment of Delinquent Juveniles
Juvenile Court Administration
Juvenile Court Laws
Juvenile Detention
Mental Health and Child Guidance Clinics
Recreation for Youth
Role of Police
Rural Aspects
School and Teacher Responsibilities.
Statistics

2. NPPA YEARBOOK (U.S.A.)

1943 : Delinquency and the Community In Wartime
1947 : Redirecting the Delinquent
1949 : Current Approaches to Delinquency
1950 : Advances in Understanding the Offender
1951 : The Community and the Correctional Process
1952 : Crime Prevention through Treatment
1953 : Reappraising Crime Treatment

أسس الاجتماع الإنساني

تأليف دكتور محمد عبد المنعم نوره، دار المعرفة
بالقاهرة ، ١٩٦٠

يقع الكتاب في حوالى مائة وستين صفحة من
القطع المتوسط ويتكون من تمهيد وثمانية أبواب.
تحدث في التمهيد عن البحث العلمى
الاجتماعى والاجتماع كعلم .

وخصص الباب الأول للحديث عن الثقافة
فتحدث عن معناها واكتسابها وتشابها ، والثقافة
والتقدم التكنولوجى والسلوك الجمعى والعرف
والقانون والنظام الاجتماعى واللغة .

وفي الباب الثانى تحدث عن التنظيم الاجتماعى
ومعناه والتدرج الاجتماعى والتحرك الاجتماعى .
وفي الباب الثالث تحدث عن الأسر وبنائها
وخصائصها وتماسكها والانحلال الأسرى .

أما الباب الرابع فقد أفرده للنظم الاجتماعية
فتحدث عن الأهمية الوظيفية للنظم ، والنظام
التربوى والسياسى والنظم الاقتصادية والنظام الدينى .
وتحدث في الباب الخامس عن الجماعات
والمجتمعات وتكلم عن المجتمع الريفى والمجتمع
الحضرى وخصائص كل منهما .

وعرض الباب السادس للمشكلات الاجتماعية
واختار منها : الانحراف ومشكلة الإجرام ، ومشكلة
التحيز العنصرى والطائفى ، والمشكلة السكانية .
ثم تحدث في الباب السابع عن العمليات
الاجتماعية : عن الرقابة الاجتماعية ونشأتها
وأهدافها ، والرأى العام والترويج والفن والتغير
الاجتماعى ومصادره وانحلال المجتمع وعوامل
الانحلال .

وفي باب ثامن وأخيراً تحدث عن الدراسات
الاجتماعية فأظهر وجهة نظر العلوم الاجتماعية
والاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع .
وأخيراً تحدث عن الدراسات الاجتماعية
قديماً وحديثاً .

العمل فى السجن

تأليف : دكتور حسن علام ، ١٩٦٠ ،
دار القاهرة للطباعة بالقاهرة .

يقع الكتاب في حوالى ثلثمائة صفحة من
القطع المتوسط .

ويتكون من مقدمة وفصل تمهيدى وأبواب
ثلاثة وخاتمة .

تحدث في المقدمة عن أهمية العمل فى النظم
العقابية . ثم عرض فى الفصل التمهيدى لصور
العمل فى النظم العقابية المختلفة وقد قسمه إلى ثلاثة
مباحث : تحدث فى الأول عن صور العمل
فى تاريخ النظم العقابية ، وفى الثانى عن صور
العمل فى النظم العقابية المعاصرة ، وفى الثالث
عن العمل العقابى والعمل الجبرى .

أما الباب الأول فعنوانه : العمل ونظام
العقوبة السالبة للحرية . وقد قسمه إلى فصلين
تضمن كل منهما عدة مباحث ، تحدث فى
الفصل الأول عن أوضاع العمل فى مرحلة تبلور
نظام العقوبة السالبة للحرية . وتحدث فى الفصل
الثانى عن العمل والتطور الحديث للعقوبة السالبة
للحرية .

وأفرد الباب الثانى للحديث عن الحقوق
والالتزامات المتعلقة بعمل السجين وقسمه إلى
مقدمة وفصلين . تكلم فى المقدمة عن الحالة
القانونية للسجون ، وفى الفصل الأول عن التزام
السجين بالعمل وحقه فيه ، وفى الفصل الثانى
عن الآثار القانونية لعمل السجين .

أما الباب الثالث فقد جعل موضوعه أهداف
العمل وأسس تنظيمه فى السجون . وقسمه إلى
مقدمة وثلاثة فصول . تحدث فى المقدمة عن
العمل السجونى بين العقاب والإنتاج . وتحدث
فى الفصل الأول عن السجون كظاهرة إنتاجية ،
وتحدث فى الفصل الثالث عن تنظيم العمل فى
سبيل تحقيق أهدافه فى سجون الإقليم المصرى .

أنباء

دبلومة في علم الإجرام

فرص الاستفادة من المكتبة الدولية لعلم الإجرام التابعة للمعهد .

وسيقوم بالتدريس مدير المعهد وكبار الأساتذة فيه والأساتذة الزائرون وبعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة كبرج وبعض خبراء وزارة الداخلية ووحدة البحوث التابعة للوزارة ، وآخرون ممن لديهم خبرات خاصة في القضاء الجنائي .

وسيسمح بالالتحاق بالدبلومة للحاصلين على درجات جامعية في أي فرع ، ولا يتحتم أن يكون في القانون .

وسيسمح في حالات استثنائية للمتقدمين من غير الحاصلين على درجات جامعية بالالتحاق بالدبلومة إذا كانوا قد قدموا عن طريق بحوث قاموا بها إسهامات ذات قيمة في علم الإجرام أو كانت لهم خبرة عملية بارزة في المجال التطبيق .

ولن يقبل في الدبلومة إلا عدد محدود من الطلاب كل عام حتى يضمن الوصول بهم إلى أعلى مستوى ممكن .

وسيقيد أولئك الذين يقولون طلاباً في المعهد أعضاء في الجامعة . ويتوقع منهم أن يسعوا لاستكمال دراساتهم العليا في إحدى الكليات .

وتطلب طلبات الالتحاق من :

The Secretary, Institute of Criminology,
4 Scroope Terrace, Cambridge, England.

ينظم معهد علم الإجرام التابع لجامعة كبرج برنامجاً في علم الإجرام لخريجي الجامعات . ويستبدأ الدورة الأولى منه في أول أكتوبر سنة ١٩٦١ وتنتهى في نهاية السنة الجامعية في يولييه ١٩٦٢ .

وتمنح الجامعة دبلومة في علم الإجرام لمن داوم على حضور البرنامج وأجتاز بنجاح في نهاية امتحانات تحريرية خمسة تشمل جميع الموضوعات التي يتضمنها البرنامج .

ويتكون البرنامج من محاضرات وحلقات بحث وتدريب عملي على النحو التالي :
١٠٥ محاضرة و ٩٠ بحثاً . تتناول أبرز جوانب علم الإجرام وبخاصة : تطور النظرية والتطبيق في مجالي علم الإجرام وعلم العقاب ، ومناهج البحث في علم الإجرام ، والإطار السيكلوجي والطلب نفسى للسلوك الإجرامى ، والعوامل الاجتماعية للجريمة ، ومبادئ القانون الجنائي والإجراءات الجنائية ، وعملية الحكم على المتهمين ، وجلوى العقوبة وتدابير العلاج ، وعلاج الأحداث والشبان وبالغين من الجانحين سواء داخل المؤسسات أو خارجها ، وجوانب معينة في مكافحة الجريمة .

وسيكون التدريب العملي أثناء فترة الدراسة وخلال الأجازات في المؤسسات العقابية والعلاجية وفي مراكز الاختبار القضائي والرعاية اللاحقة وفي المؤسسات الأخرى المعنية بمكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين . وسيكلف الطلبة بأعمال فردية في حلقات البحث . وسيتاح للطلبة

مؤتمرات

تعد الجمعية الأمريكية لعلم الإجرام بالاشتراك مع جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس لعقد مؤتمر دولي للدراسة مشكلة الجريمة وأساليب مكافحتها . وسيعقد المؤتمر في مدينة لوس انجليس بـ كاليفورنيا في ربيع ١٩٦٢ . وستتم في كفالة احتياجات المؤتمر وتشارك فيه حكومة ولاية كاليفورنيا والأجهزة الحكومية المعنية بمشكلة الجريمة وأساليب مكافحتها والمجرمين وأساليب معاملتهم .

وستتاح للمندوبين فرص زيارة المؤسسات

الإصلاحية في الولاية . ويمكن إرسال ما يعن من اقتراحات أو الحصول على ما يلزم من بيانات عن الموضوعات التي ستعرض للمناقشة ، أو طلب الاشتراك في المؤتمر من رئيس المؤتمر دكتور مارسيل فريم Marcel Frym والبروفسير جون كني John P. Kenney على العنوان الآتي :
School of Public Administration,
University of Southern California,
University Park, Los Angeles 7,
California, U. S. A.

جرائم

قضية ح.م.*

كانت الساعة قد جاوزت الرابعة من مساء يوم السبت ٢٠/٩/١٩٥٨ عندما صعد محمود إبراهيم أحمد الذي يعمل بواباً بالعمارة رقم ٢٧٥ بشارع رمسيس بالقاهرة إلى الأدوار العليا ليبدأ في تنظيف سلم العمارة . وعندما وصل إلى الدور الثاني شم رائحة كريهة تنبعث من الشقة رقم ٩ وتذكر أنه لم ير السيدة التي تقطن هذه الشقة منذ أربعة أيام بعد عودتها من الإسكندرية . وتوجه البواب إلى قسم شرطة الظاهر حيث أبلغ عن غياب السيدة وانبعث رائحة كريهة من شقتها ، ليكشف بذلك عن جريمة بشعة اهتز لها الرأي العام وشغلت الصحافة مدة من الزمن ، فالقتيل هي وكيلة الاتحاد النسائي ، والجريمة حدثت في قلب العاصمة .

انتقل رجال الشرطة إلى مكان الحادث وهو شقة مكونة من ست غرف وصالة تقيم بها السيدة بمفردها . ووجدت السيدة . . . - وهي في حوالى الستين من عمرها - جثة هامدة في حالة تعفن وهي مسجاة في وسط الصالة وحولها بركة من الدماء الجافة وتدل ملابسها على أنها كانت متأهبة للخروج ، كما لوحظ وجود عبث في محتويات غرفتي النوم بالشقة ووجدت آثار قدم مخنذية ملوثة بالدماء ، وكذلك يد « هون » من النحاس الأصفر داخل حوض الفسيل بها آثار دماء ، كما وجدت أعداد من جريدة الأهرام « أسفل باب الشقة » لأيام الخميس والجمعة والسبت

(١٨ ، ١٩ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٨) بما يرجح أن الجريمة حدثت يوم الأربعاء . ولم يوجد في باب الشقة ما يدل على استخدام العنف في الدخول مما يرجح أن القاتل له صلة بالقتيل وهي التي سمحت له بالدخول . وكشف التحقيق عن أن السيدة . . . عادت إلى القاهرة يوم السبت ١٣/٩/١٩٥٨ بعد أن أمضت شهر الصيف في الإسكندرية عند ابنتها المتزوجة هناك . وقابلها بواب العمارة وحمل حقائبها إلى شقتها وأعطته بعض النقود . كما شاهدها في صبيحة اليوم التالي تغادر العمارة ثم تعود معها خادم في حوالى الخامسة والأربعين من عمرها ولم يشاهدها بعد ذلك . وفي مساء يوم الأحد ١٤-٩-٥٨ زارت القتييل منزل مهندس بالمعاش تربطها بأسرته صداقة عائلية حيث أمضت مع لأسرة وقتاً ثم انصرفت ، وتناولت طعام الغذاء يوم الاثنين والثلاثاء بمنزل ذلك المهندس الذي أوصلها في الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ١٦/٩/٥٨ إلى منزلها بسيارته ولم يشاهدها بعد ذلك . وقد قابلت في منزله يوم الثلاثاء سيدتين من أقارب المهندس واتفقت معهما على زيارة منزل شقيقهما الضابط المقيم بمصر الجديدة مساء اليوم التالي .

وفي صباح يوم الأربعاء توجه ابن القتييل وهو ح.م. لزيارتها بمناسبة عودتها من المصيف ومكث عندها حوالى ربع الساعة تناولت خلالها طعام الإفطار وتحادثا معاً حتى

(*) قام بعرض وقائع هذه القضية من واقع ملفها بالنيابة العامة الأستاذ سمير الجنزورى الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الساعة الثامنة إلا الربع حين انصرف إلى عمله .
وفي مساء يوم الأربعاء ١٧/٩/١٩٥٨
اتصلت القاتل بإحدى السيدتين تليفونياً في
الساعة السادسة مساءً واتفقت معها على أن
تقابلها بعد عشر دقائق أمام محطة المترو
بشارع غمرو ، وتوجهت هذه السيدة إلى محطة
المترو بصحبة شقيقتها حوالى الساعة السادسة
والربع فلم تجدها فتوجهتا إلى منزلها القريب
من المحطة . وصعدت إحدى الشقيقتين بصحبة
البواب إلى شقة القاتل ودقت جرس الباب فلم
تلق جواباً . ولم تكن بالشقة أى إضاءة . فنزلت
وتوجهت مع شقيقتها إلى محطة المترو ومحطة
أتوبيس « ٢٩ » فلم تجدا القاتلة . فعادتا
وصعدت الشقيقة الثانية إلى شقة القاتل
بصحبة البواب ودقت الجرس ولكنها لم تلق
كذلك جواباً . فانصرفتا . وحاولتا بعد ذلك
الاتصال تليفونياً بمنزل القاتل فلم تلقيا جواباً .

وتبين من التحقيق وتحريات رجال الشرطة
أن القاتل سيدة ذات ثقافة عالية وهى وكيلة
الاتحاد النسائى ، حسنة السيرة ، لا تربطها
بجيرانها سوى علاقات سطحية ، نادراً ما تبقى
بالمزى ، لها كثير من الصلات الاجتماعية .
حالتها المالية حسنة ولها رصيد فى بعض البنوك
ولها بعض الأسهم ، كما أن لها معاشاً شهرياً .
وكانت تعاني من مرض عصبي وتتردد على
أخصائى فى الأمراض العصبية . وكانت علاقتها
سيئة بشقيقتها الذى يتولى نظارة وقف للأسرة
ووصل النزاع بينهما أوجه حين اتهمت القاتل
شقيقتها بقتل والدتها وبقتله شقيقتها الآخر
لنزاع على حساب الوقف . كما أن القاتل لم
تكن على علاقة طيبة بابنها ح.م. فقد تقدمت
سنة ١٩٥٠ بشكوى إلى النيابة ضده لنزاع مالى
بينهما . وقد غادر الابن منزل والدته على أثر هذه
الشكوى وأقام وحده وتزوج بفتاة كانت

زميلته فى الجامعة سنة ١٩٥١ وكان هذا
الزواج ضد رغبة والدته . كما كانت القاتل
على خلاف دائم مع ابنها ح.م. لأنه كان
يطلب منها نقوداً ، بينما كانت هى قاسية فى
معاملته ومقترة إزاءه من الناحية المالية .

وقد اتجهت الشبهات إلى ح.م. باعتباره
قاتل أمه وخاصة بعد أن لوحظ وجود
سجلات فى يده اليسرى وبعد أن أجمع
الشهود على وجود خلافات بينهما .

وأُسفرت التحريات عن ح.م. أنه يبلغ
من العمر ثلاثين عاماً . وقد تلقى تعليمه
بالمدارس الفرنسية ثم بالجامعة الأمريكية ثم
التحق بكلية التجارة وتخرج منها . وقد التحق
سنة ١٩٥٠ - قبل تخرجه - بوظيفة كتابية
بشركة أراضى الدلتا بالمعادى ، وحدث أن
اتهم بالاستيلاء على مبلغ مائة جنيه من أحد
عملاء الشركة ، كما أنه اختلس مبلغ
١٦٥ جنيهاً من أموال الشركة وأبلغ الأمر
لنيابة العامة ، ولكن البلاغ حفظ بعد أن
قامت والدته بتسديد المبلغ واكتفى بفصله من
الشركة . ثم التحق بعد ذلك بوظيفته الحالية
ببنك الاتحاد التجارى .

وكان متزوجاً وأباً لطفلين .
ووجه الاتهام إلى ح.م. وأفرج عنه
المحقق بضمان مالى .

ولكن ح.م. أنكر أنه قتل والدته وذكر
أنه فى يوم الأربعاء ١٧/٩/١٩٥٨ - وهو
اليوم الذى وقعت فيه الجريمة - زار والدته
فى الساعة السابعة والنصف صباحاً وأمضى معها
حوالى ربع الساعة فى حديث عادى وحضرت
أثناء وجوده الخادمة وقد توجه إلى عمله فى بنك
الاتحاد التجارى بعد ذلك ، ثم توجه فى الساعة
الثانية ظهراً إلى منزله فى منيل الروضة ، ثم خرج
من منزله فى حوالى الساعة السادسة مساءً حيث

ثم حدثت مفاجأة في التحقيق أبدلت غموضه وضوحاً وبياناً ، ووضعت حداً لكل التساؤلات والشكوك التي دارت بذهن المحقق .

ففي يوم الثلاثاء ١٩٥٨/٩/٣٠ أى بعد عشرة أيام من اكتشاف الحادث تقدمت زوجة المتهم ح.م. إلى المحقق - عن طريق أحد المحررين في جريدة يومية تربطه بأسرة المتهم صداقة عائلية - تطلب الإدلاء بأقوال جديدة ، اعترفت فيها بأن زوجها ح.م. هو الذى قتل والدته وأنها أنكرت في بادئ الأمر خوفاً على زوجها ولكن ضميرها ظل يؤنبها طوال هذه المدة حتى أفضت بمكنون سرها إلى صديق العائلة الذى نصحتها بالإدلاء بالحقيقة كاملة ، ولما ووجه المتهم بأقوال زوجته لم يملك إلا الاعتراف بجريمته فذكر أنه في مساء يوم الأربعاء ١٩٥٨/٩/١٧ غادر منزله في الخامسة وأخير زوجته أنه سيذهب لمقابلة شخص لأمر يتعلق ببيع أرض في المعادى وخرج من منزله وأمام موقف الأتوبيس مر عليه شقيق زوجته بسيارته فدعاها للركوب معه ، وفى ميدان التحرير طلب منه المتهم أن يسمح له بالنزول ، ثم اتجه إلى محل لبيع السجائر فاتصل بوالدته تليفونياً وأخبرها أنه قادم قادم لزيارتها فطلبت منه الإسراع لأنها على موعد للخروج ، وذكر المتهم أنه كان ينوى من الزيارة معاتبها لأنها لم تزره في منزله بمناسبة مولد طفل له حيث لم يتسع الوقت في الصباح لمعاتبتها ، ثم استقل سيارة أجرة من ميدان التحرير ونزل منها عند محطة الأتوبيس ثم سار على قدميه حتى المنزل وصعد إلى شقة والدته ولم يشاهده أحد وكانت الساعة قد بلغت الخامسة والنصف مساء ، واستقبلته والدته بقميص نومها وكانت وحيدة بالشقة حيث أن الخادم تغادر الشقة مساء كل يوم ، ثم

توجه إلى صيدلية « النجاح » القريبة من منزله حيث تعاطى حقنة « بنسلين » لوجود التهاب في حلقه ثم توجه إلى معهد الدراسات المصرفية لأخذ نسخة من المحاضرات ، ولكنه وجد المعهد مقفولاً فتجول قليلاً ثم توجه إلى محل « الأمريكين » حيث اشترى بعض الحلوى ثم توجه إلى منزله في الساعة الثامنة مساء وبقي مع زوجته وأولاده ثم نزل في الساعة التاسعة والنصف مساء ليذهب إلى الحلاق ليقص شعره ، ثم مرت عليه زوجته عند الحلاق ، وتوجهها بعد ذلك سوياً إلى منزل حماته ولكنهما لم يجدا أحداً بالمنزل فعادا إلى منزلهما . وقد علل ح.م. وجود السحجات في يده بأنها من أثر محاولته ركوب الأتوبيس أثناء سيره وذلك لرغبته في الإسراع بالذهاب إلى عمله بعد أن زار والدته صباح يوم الأربعاء وقد أيد المتهم في أقواله كل من زوجته وخادمة القتل وصاحب صيدلية النجاح والعامل بالصيدلة والحلاق . وتكرر سؤال ح.م. وتكرر إنكاره في كل مرة وإصراره على أقواله .

وقد زاد من الغموض في هذه الجريمة أنه عند إجراء عملية استعراف الكلب البوليسى استعرف الكلف على طباخ يعمل في نفس العمارة التي تقيم بها القتل ، فوجه إليه الاتهام ولكنه أنكر . كما استعرف الكلب على المتهم ح.م. ولكنه علل ذلك بأنه كان موجوداً صباح الأربعاء بمنزل أمه ومن المحتمل أن يكون قد لمس الأشياء التي استخدمت في عملية الاستعراف . ولذ فلم يتقدم التحقيق كثيراً نتيجة لاستعراف الكلب البوليسى وظل يتخبط في دياجير الظلام والغموض ، فثمة قرائن تدين ح.م. بقتل أمه ولكنها قرائن لا ترقى إلى مرتبة الدليل كما أن أصابع الاتهام أصبحت تشير إلى اثنين بدلا من واحد .

توجهت إلى غرفتها وارقدت ملابس الخروج . ثم اتصلت في الساعة السادسة بالسيدة التي كانت على موعد معها واتفقت معها على أن تقابلها بعد عشر دقائق أمام محطة المترو . ولما بدأ المتهم في توجيه اللوم إلى والدته لعدم زيارتها له ثارت في وجهه وقالت له « لا أنت ابني ولا أعرفك ، وزى ما أنت بتشنع على في بيوت العيلة إني أنا ما بإساعداكشي ، فأنا حاروح لمدير البنك واشتكيك وأخليه يرفلك » ثم قامت منفعة نائرة إلى المطبخ وعادت وفي إحدى يديها سكين وفي الأخرى « يد الهون » وقالت « أنا حاموتك . . واستريح منك » ثم هوت بيد « الهون » على رأس المتهم فتفادها فأصابته كتفه اليمنى وتناول المتهم يد الهون منها وهجم عليها فضربها على مؤخر رأسها ضربتين أو ثلاث ضربات ، ويبدو أنها قاومت المتهم عند اعتدائه عليها ، فركت في يديه سحبات ولما سقطت على الأرض دون أن تطلق صيحة استغاثت ، انحنى عليها المتهم وجس نبضها فتأكد من وفاتها ، فأطلق نور المنزل ، وجلس يفكر فيما عساه أن يفعل ، وفي هذه الأثناء صعدت السيدة التي كانت على موعد مع القاتل ومعها البواب وطرقت الباب وعرف المتهم صوتها وهي تقول « دى مش أصول دى . . دى ست كبيرة » ولكنه لم يجب عليها فنزلت ثم عادت أختها بعد مدة قصيرة ومعها البواب كذلك وأعادت طرق الباب ثم انصرفت ، ووجد المتهم نفسه ملوثاً بآثار جريمته البشعة من أعلى رأسه إلى أخمص قدمه ، فاتصل بزوجته تليفونياً وأمرها بإحضار ملابس داخلية وخارجية وحذاء له إلى منزل والدته ، ثم قام فخلع ملابس الجريمة واغتسل ودخل في الظلام إلى غرف النوم يبحث عن شئ يجفف به نفسه فبعثر محتويات الفرقتين ، كما عثر على حقيبة حمراء لشركة

طيران فأخذها ليضع فيها ملابسه الملوثة بالدماء ثم قام بجمع آثار جريمته فوضع السكين مكاتها بالمطبخ ووضع يد « الهون » في حوض الغسيل وفتح صنوبر المياه عليها ، وجلس ينتظر مقدم زوجته ، ولم يطل انتظاره فقد جاءت على الفور ودقت جرس الباب مرتين كما أمرها في التليفون ، وذكرت له اسمها فلما اطمأن فتح الباب ولم يسمح لها بالدخول ، وكان واقفاً خلف الباب ومد يده فأخذ منها الحقيبة فأفرغ محتوياتها ثم وضع فيها ملابسه الملوثة بالدماء ثم أعطاها لها وأمرها بأن تنزل إلى الشارع وسيلحق بها هو بعد قليل . ولم تتمكن الزوجة من رؤية شئ داخل الشقة حيث كان الظلام يسودها . ولبس المتهم الملابس النظيفة ثم لحق بزوجته في الشارع واستقلا سيارة أجرة إلى منزلها . ولكن زوجة المتهم ظلت تلح عليه أن يخبرها عما حدث فاضطر في نهاية الأمر أن يوقف السيارة في شارع القصر العيني . ثم نزلوا سارا على أقدامهما إلى منزلها وقص عليها ما حدث وطلب منها كتمان الأمر . وفي المنزل دخل المتهم إلى حجراته فأخرج محتويات الحقيبة وألقى ببعضها في المرحاض ووضع حذاءه في ربطة وسرواله في ربطة أخرى وأخذها وتوجه إلى الحلاق ليقص شعره ، وعندما أوشك على الانتهاء مرت زوجته أمام « صالون الحلاقة » فطلب منها أن تنتظره حتى ينتهى ثم سار معها إلى شاطئ النيل حتى وصلا إلى كوبرى عباس فالتق بالربطتين في النيل ، ثم عرجا على منزل أم الزوجة ولكنهما لم يجداها فانصرفا إلى منزلها .

وبرر المتهم فعلته بأنه كان في حالة دفاع عن نفسه أمام اعتداء والدته عليه . كما ذكر أن والدته كانت شديدة القسوة عليه كما كانت مقرة في الإنفاق عليه فلم تكن تشتري له حلا

عندما هاجمته المجنى عليها بيد « الهون » والسكين وقر في ذهنه أنها كانت بسبيل الاعتداء عليه اعتداء جسيماً وأنها قد تقتله ، وأنه كان في حالة من الذعر والفرع أصابته بحالة من الشلل العقلي المؤقت تحل فيها عقله من روابط المجتمع ونواحيه . وأنه لم يعد يدرى على وجه التحقيق ما الذي فعله بعد ذلك إلا أنه اختطف منها يد الهون وضربها دفاعاً عن نفسه . وأن الحالة العصبية والعقلية لها كانت قد بلغت حداً من السوء لا يستبعد معه أن تقدم على قتله بهذه الطريقة . وطلب الدفاع من المحكمة سماع شهادة الطبيب النفسى الذى كان يعالجها في اجدة الأخيرة . كما طلب الدفاع ندب أحد الخبراء في علم النفس الجنائى لإبداء الرأى في حالة المتهم النفسية وقت الحادث وعمّا إذا كان قد أصيب بعاهة عقلية ، واستند الدفاع في تأكيده لإصابة المتهم بشلل عقلى مؤقت إلى أنه عندما سئل في التحقيق عما إذا كان قد خنق والدته أم لا ، ذكر أنه لا يدرى إذا كان قد فعل أم لا . وقد رفضت محكمة الجنايات ندب خبير نفسى حيث أنها رأت - في تقديرها للوقائع المعروضة عليها - أن المتهم كان مهالِكاً لقواه العقلية وقت ارتكاب الحادث ، فإن تصرفاته قبل الحادث وأثناءه وبعده كلها تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل ، ولم يثبت إنه كان في حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته شعوره واختياره بل كان تفكيره الإرادى والشعورى قائماً كما بدا من كيفية تنفيذه للجريمة وما تلا ذلك من إجراءات اتخذها لينبئ عن نفسه الشبهات . وأن ذلك كله يقطع بأنه كان قادراً على التمييز بين الخطأ والصواب وأنه كان يعرف طبيعة العمل الذى يقارفه والجرم الذى يرتكبه . أما رفض المحكمة لسماع شهادة الطبيب الذى كان يعالج المجنى عليها فقد كان بسبب أن الدفاع لم يلجأ في

جديدة . وكانت تستأثر لنفسها بطعام طيب وتعطيه طعاماً من نوع ردى . كما أنها تركته في إحدى المرات بغير نقود وسافرت إلى الإسكندرية . هذا بالإضافة إلى إصابتها بأمراض عصبية كانت تعالج منها عند أخصائيين بما كان يجعلها تثور عليه دائماً .

وجاء في تقرير الصفة التشريحية ليؤيد اعترافات المتهم في جملتها ويخالفها في بعض التفاصيل ، فقد جاء بالتقرير أن بالمجنى عليها عشرة جروح رضية في الرأس تنتج من تسع ضربات على الأقل ، ويكون جرح السقوط هو العاشر كما أن النضروف الدرقى به كسور متفتته عديدة ، وذكر التقرير أن مثل هذه الإصابات يمكن حدوثها من الضرب بيد « الهون » المضبوطة ، وقد نشأت الوفاة عن الإصابات الرضية بالرأس وما صاحبها من ارتجاج دماغى وكذا من الإصابة الرضية بالعنق وما صاحبها من صدمة عصبية وانسداد في المسالك الهوائية بسبب تفتت النضروف الدرقى وما نشأ عن ذلك من اسفكسيا ، كما ذكر التقرير أن إصابات العنق يصعب حدوثها والمجنى عليها واقفة وإنما يجب أن تكون رقبته مستقرة على شيء كالأرض مثلاً .

ويكذب هذا التقرير تصوير المتهم للحادث في نقطتين ، فلا يتصور حدوث عشر إصابات في الرأس نتيجة لضربتين أو ثلاث كما ادعى المتهم ، كما أن المتهم نى أنه ضرب أمه بعد سقوطها على الأرض .

وقدمت النيابة المتهم ح.م. بتهمة قتل والدته عبيدة عوضين طه عمداً ومع سبق الإصرار إلى غرفة الاتهام التى حالته إلى محكمة الجنايات .

وأمام هذه المحكمة ذكر الدفاع عن المتهم - من بين ما أبداه ظن أوجه الدفاع - أن المتهم

طلبه إلى الطريق الذي رسمه القانون . كما رفضت المحكمة ما أثاره الدفاع من اعتبار المتهمة في حالة دفاع شرعى وذلك نتيجة لما استخلصته المحكمة من توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمة ، وقضت محكمة الجنايات بإعدام المتهمة ح.م. شتقاً لقتله أمه السيدة ... عمداً ومع سبق الإصرار . على أن هذا الحكم كان بداية لإثارة مشاكل قانونية طريفة كانت موضع اهتمام رجال القانون .

فقد طعن الدفاع عن المحكوم عليه في الحكم الصادر من محكمة الجنايات بالنقض ، وساق الدفاع ثمانية أوجه تبرر الطعن لعل أهمها الوجه السادس للطعن الذي نعى فيه الدفاع على الحكم فساداً في الاستدلال على توافر سبق الإصرار لدى المحكوم عليه إذ استفاد الحكم ظرف سبق الإصرار من العناصر الآتية :

١ - حاجة المتهمة الملحة إلى المال واعتقاده في يسار أمه .

٢ - رفض المجنى عليها إعطاء المتهمة ما طلبه منها من نقود صباح يوم الحادث .

٣ - إخفاؤه خبر ذهابه إلى والدته عن زوجته وأخيه وسلوكه سبيل التخفى في ذهابه إليها

٤ - إعداده الشهود وتدبير أمر إخفاء آثار الجريمة قبل ارتكابها .

ورد الدفاع على هذه العناصر بأن حاجة المحكوم عليه إلى المال وضيقه المالى واعتقاده في يسار والدته كلها وقائع لا تؤدي في حد ذاتها إلى توافر سبق الإصرار ، وبالنسبة لرفض المجنى عليها إعطاء المتهمة ما طلبه منها من نقود في صباح يوم الحادث فهذه واقعة لم يقيم عليها دليل ولم يشهد بها أحد ونفت الخادمة التي كانت موجودة بالمنزل أن ثمة مشادة حدثت بينهما ، كما لم يقيم دليل على أن المحكوم عليه

قد أعد شهوده ودبر أمر إخفاء آثار جريمته قبل ارتكابها ، بل أن الثابت من أقوال عامل الصيدلية أنه لم يتصل به ليشهد لصالحه إلا بعد وقوع الحادث ، ومن المحتمل إنه لم يفكر في إخفاء خبر جريمته إلا بعد ارتكابها ، أما إخفاء خبر ذهابه إلى والدته عن زوجته وشقيقها فرجعه إلى خشيته من أن تمنعه زوجته من الذهاب إلى والدته فقد سبق أن نصحته بعدم الذهاب إليها وطلب النقود ، كما أنه لم يخبر شقيق زوجته لاعتقاده أنه سيخبرها بالأمر .

وبما هو أن النيابة العامة طلبت في مذكرتها التي قسمتها إلى محكمة النقض نقض الحكم فيما يتعلق بتوافر ظرف سبق الإصرار ، ورأت أن العناصر التي استند إليها الحكم لا تكفي بذاتها للاستدلال على توافر ظرف سبق الإصرار . إلا أن محكمة النقض رفضت الطعن المقدم ، وقضت بتأييد الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات .

ولم يكتف الدفاع عن المحكوم عليه برفض الطعن الذي قسمه ، وإنما لجأ إلى رفع دعوى أصلية بطلب انعدام الحكم الصادر من محكمة الجنايات بالإعدام لصدوره من هيئة غير مشككة تشكيلا يتفق ونصوص القانون إذ كان عضو اليسار في الدائرة رئيس محكمة ابتدائية بينما ينص قانون السلطة القضائية (رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩) في مادته السادسة على وجوب تشكيل محكمة الجنايات من ثلاثة مستشارين . وذكر أن أحكام قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز ندب رئيس محكمة ابتدائية للجلوس في محاكم الجنايات قد ألغيت بنص المادة الأولى من قانون إصدار قانون السلطة القضائية التي نصت على أنه يلغى كل نص في القوانين الأخرى يخالف أحكامه . ولعل هذه هي المرة الأولى - فيما نعلم - في تاريخ القضاء الجنائي المصري التي ترفع فيها دعوى أصلية بطلب تقرير

على أساس أن محكمة الجنايات خالفت القانون إذ أجازت رفع دعوى أصلية بطلب انعدام الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه وخولت نفسها البحث في صحة تشكيل المحكمة التي أصدرته ، رغم أن القانون رسم طرقاً للطعن أصلية بطلب انعدام الحكم ، وأن الحكم يجوز قوة الشيء المحكوم فيه متى استنفذت طرق الطعن أو سكنت صاحب الشأن عن مباشرتها ، مهما كان البطلان الذي لحقه ، وطلبت النيابة العامة نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المحكوم عليه بطلب انعدام الحكم الصادر بإعدامه .

كما أن الدفاع عن المحكوم عليه طعن في الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة لرفضها الدعوى الأصلية بطلب تقرير انعدام الحكم الصادر بإعدامه واستند في طعنه إلى ما سبق الاستناد إليه أمام محكمة جنايات القاهرة من أن قانون إصدار قانون السلطة القضائية ، قد ألغى النص الخاص بجواز انتداب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية للجلوس في محكمة الجنايات إذا حدث مانع لأحد مستشاريها .

ثم كان فصل الختام في الحكم الذي أصدرته محكمة النقض في الطعنين المقدمين من النيابة العامة ومن المحكوم عليه وقضت فيه « بقبول الطعنين شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وعدم جواز ممانع دعوى البطلان » .

وفي شهر نوفمبر ١٩٦٠ أسدل الستار على الفصل الأخير من هذه القضية التي شغلت الرأي العام فترة من الزمن ، عندما اقتيد ح.م. قاتل والدته إلى غرفة الإعدام حيث نفذ فيه حكم الإعدام شنقاً .

انعدام حكم لفقدانه ركناً من أركانه الأساسية وهو صحة تشكيل الهيئة التي أصدرته . فقانون الإجراءات الجنائية قد نظم أحكام البطلان ، ورسم طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر ورسم أحوال وإجراءات كل منها وليس فيه طريق مرسوم للطعن في الأحكام بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية .

وبرغم هذا فقد قضت محكمة جنايات القاهرة بقبول الدعوى شكلاً ، وفي الموضوع برفضها وصحة الحكم الصادر بالإعدام . واستندت في ذلك إلى أن المادة الأولى من قانون إصدار قانون السلطة القضائية والتي أشار إليها الدفاع نصت على الآتي : « يلغى من قانون نظام القضاء ومن قانون استقلال القضاء ومن قانون السلطة القضائية في الإقليم السوري ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » وأن الواضح أن الفقرة الأخيرة من المادة إنما تعني القوانين المتعلقة بالقضاء ، كما أن المشرع قد كشف عن قصده بما لا يدع مجالاً للشك عندما أورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ما يفيد صراحة أن الإلغاء لا يتناول أحكام المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث حصول مانع لأحد المستشارين المعيّنين بمحكمة الجنايات وجواز ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية للجلوس بها . وأنه ليس ثمة تعارض بين قانون السلطة القضائية في شأن تشكيل محاكم الجنايات وبين قانون الإجراءات الجنائية ، بل كلاهما مكمل للآخر .

إلا أن هذا الحكم لم يسلم كذلك من الطعن . فقد طعنت النيابة العامة فيه بالنقض

صدر حديثاً

في

منشورات

المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية

كتاب

تعاطى الحشيش

٤٢٥ صفحة من القطع المتوسط

ثمان النسخة ٥٠ قرشاً

يطلب من جميع المكتبات في القاهرة والأقاليم

(مقالات باللغة الإنجليزية)

prevention of crime and the treatment of offenders is concerned, it may be said that this progress is significant in the majority of the European countries, and although not evenly distributed, in the United States. In Latin America the progress is limited to certain countries only. More interest and efforts are visible in some of the Asian and Far East countries. To a certain extent, the same applies to countries in the Middle East. Briefly, in a general way, it may be stated that things are improving everywhere. This improvement might be far more rapid and real if imitation, transplantation and some misconceptions of contemporary criminology were avoided. For all practical and scientific purposes, criminology, in order to be effective, has to have mostly, although not exclusively, national roots. Another aspect that very often blurs national progress is the persistence in building huge closed prisons in highly as well as less developed countries. For reasons which have little if anything to do with penological progress, some countries are still in favour of maintaining or building closed prisons for 1,000, 2,000 and even 3,000 prisoners. Whatever is said in favour of this policy, which is clearly against the United Nations Standard Minimum Rules for the treatment of prisoners, such institutions cannot be considered as places of social rehabilitation. The failure of this rehabilitation is very often camouflaged by the existence in some of these large prisons of psychological or psychiatric services. Usually these can do very little in such an environment. In most cases, the administration of these prisons are unable to provide enough work for all prisoners. In the best of cases, when all prisoners work, these huge institutions are little more than well run prison factories. Fortunately, this trend is being compensated by the growing use of open and semi-open institutions in other countries. By doing this, these countries stress the important fact that custody, security and control are not anymore the main purposes of contemporary penology. At present these purposes are expected to be achieved as part of a process of social re-adaptation and not as an inevitable consequence of the principle of maximum security still prevailing in too many a country.

According to the foregoing considerations, the *actus reus* as well as the *mens rea* are of particular importance in the consideration of the personality of the offender, and in the evaluation of his behaviour. Actually, personality as a concept has no value unless it is connected with social and moral values. A pure psychological or psychiatric concept of personality does not exist. Personality is neither something isolated which develops in a vacuum or test-tube nor an entity by itself independent from acts of the person whose personality is under consideration. In point of fact, personality is something closely related to a particular environment which is partly reflected in the behaviour of the person concerned. As a structure, it would seem that personality is mainly the result of two variables, one having a biopsychological character and the other an external one constituted by the environment. Both variables are not only related, but are at the same time and to a certain extent inter-dependent; briefly both variables shape the personality and the latter in turn and in very different ways, acts on these two variables. Accordingly, in order to understand the personality the *actus reus* as well as the *mens rea* are important. Furthermore, what has to be treated and eventually rehabilitated is not a personality, but a person, a distinction at present often overlooked. The aim of treatment is not to "adjust" a personality, but to enable a person to live in society without further conflicts with the law. This does not necessarily mean that the person concerned should be considered as "adjusted" to every aspect of life. Many good and law-abiding citizens are more or less maladjusted and more often than not, offenders are well adjusted persons. In fact a certain amount of maladjustment may well be considered as a good sign of mental health. In sum, personality is an empty concept unless it is related to that of person, and the latter in turn to that of society in which the person lives. It would be highly desirable that instead of operating with "personalities" contemporary criminology operate with persons. No doubt the task would be facilitated if modern Psychology and Psychiatry based their assumptions and postulates on the concept of the person rather than on that of the personality. In order to achieve this psychologists and psychiatrists should rebuild some of their theories and concepts on some philosophical and sociological foundations which are lacking at present.

Finally, as far as geographical distribution of progress in the

individuals within a particular group may be abstracted and transposed to any other individual.

Space and time prevent us from a detailed consideration of these three erroneous assumptions. Suffice it to say : (a) that as far as human behaviour is concerned, the same causes do not necessarily always produce the same effects; (b) that frequency of certain causes does not necessarily mean that these are the most important and even less the only ones to be considered, and (c) that transposition of abstracted causality rests on the belief that what happens in a particular group will also happen in any other individual.

With respect to what the writer calls the criminological cult of personality, this is usually represented by the repeated standard phrase that it is not the crime committed, but the personality of the author that matters in the treatment of offenders. Such an assertion is at present a criminological slogan widely accepted. Without denying that the personality of the offender is a vital aspect which should receive due attention, this does not mean that everything should be subordinated to that end. In the writer's opinion, such a subordination by neglecting the concept of person has weakened the individual as well as the collective sense of social responsibility. No doubt that Psychology and Psychiatry are essential auxiliaries of contemporary Criminology, but on the other hand, it would be difficult to admit that everything can be explained from a medico-psychological point of view. Furthermore, to explain a particular form of behaviour does not necessarily mean that this behaviour is justified. Although they are closely related, explanation and justification of human behaviour are two different things. Crime and delinquency may be explained according to a variety of theories, but only the prevailing system of fundamental values, protected by criminal law may in certain cases justify, as an exception, what apparently is a criminal act. What is happening is that in the present naturalistic transformation of sociological knowledge, more often than not, an identification is made between what is psychologically abnormal and what is sociologically abnormal. A similar identification is made between conflict within the individual and conflict between individuals. Such identifications are erroneous and are the result of an abstracted empiricism which unfortunately is invading and distorting modern criminological research and concepts.

empirical and naturalistic methods in the study of crime and delinquency.

Perhaps the most characteristic feature of this imitation, transplantation and empirical process is the role played by prediction methods in contemporary criminology. The basic element of these methods is the concept of the "potential delinquent". Actually, this and similar terms, have very little meaning, especially when, as it happens in many a country, the concept of delinquency embraces practically every minor form of maladjustment and is for all practical purposes identified with this term. Therefore, it is not surprising that by using such a broad concept of delinquency, its prediction is so well validated by methods and tables which actually consider as delinquent or potential delinquency forms of behaviour which, in fact, are not delinquent at all.

The prediction of human behaviour has always been one of the main aims of human knowledge. Furthermore, to a great extent daily life is based on some kind of "prediction" i.e. on an anticipated knowledge of individual as well as collective forms of reaction or behaviour. Therefore, prediction methods have an evident value provided they take into account other elements, more particularly the unpredictable aspect or "portion" of human behaviour.

Accordingly, we recognize that the work undertaken by the Gluecks, Mannheim and Frym, to mention only three different schools of thought, deserves praise. Evidently, their research has been extremely useful in many respects and has opened new criminological avenues. On the other hand, there is no doubt either that the results claimed, especially by the Gluecks, are open to serious criticism. In the writer's opinion, before continuing the present "prediction road", some evaluation of methods and results seems to be called for. This, in no way, implies that prediction should be abandoned, but simply revised in order to avoid past errors of which the rapid career of criminology as a branch of knowledge offers far too many examples.

In the writer's opinion, the present prediction or prognosis methods are based with variations : (a) on a rigid determinism, on the erroneous belief that as far as human behaviour is concerned, the same causes produce always the same effects; (b) on a set of causes which are selected because of the frequency of their appearance; and (c) on the idea that what happens to certain

a universal validity. This is particularly noticeable with respect to prediction theories and tables which much too often are presented as something which, with minor modifications, may "operate" anywhere. This disregard for national criminology in favour of imported or exported criminology seriously jeopardizes the development of national criminological research and programmes and policies for the prevention of crime and the treatment of the offender. In certain highly as well as less developed countries, the fact is that in many cases, these "modern" theories, which are offered as total explanations or solutions of crime and delinquency, are not more than passing scientific fashions or the overgeneralization of clinical or individual cases.

Actually, under certain historical pressures and propaganda, it would seem that Criminology is being engulfed more and more by the technical-scientific current constituted by mass-education, mass-communication, mass-welfare, mass-persuasion, mass-benefit and mass-conformism. In fact, the thesis that maladjustment is equivalent to delinquency and viceversa, is not more than an expression of this mass-something so widely accepted by agencies as well as by groups and specialists. Apparently, what is considered important is not to solve adequately a social problem, but to "dispose of it" as quickly and as "technically" as possible. This explains, among other things, the growing acceptance of a "standardized criminology" in some highly as well as less developed countries. By it is understood a criminology based on mass-methods and purposes, i.e., a criminology having a "mass-individualistic" conception of the offender. He is conceived not as a person, but as a unit, the characteristics of which are supposed to correspond to those already abstracted from a group or mass of individuals. Among other expressions of this standardized criminology is the trend in favour of more or less uniform upper age limits in order to separate juvenile from adult offenders.³

All things considered, this standardized criminology is a sort of "deviated" criminology, the origin of which may be found in a rather underspread lack of imagination in present sociological knowledge and research. This has already led to a growing use of

(3) This question has been studied by the writer in his paper "Juvenile Delinquency, Maladjustment and Maturity", in *"The Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science"* Vol. 51, 1, May-June 1960.

are fully justified and probably have a general preventive effect, but the fact remains that economic and social progress, if not properly co-ordinated, usually bring in new forms of crime and delinquency; (c) the easy acceptance of research methods which, in view of current experience, should be evaluated, and in all probability revised, before they can be called valid and be used; (d) the insufficiency of effort directed to the prevention of crime and delinquency as compared to those directed to the treatment of offenders.

Another factor which should not be overlooked is the rapid growth of population in countries which are not equipped to meet the fundamental needs of this population. There is little doubt that the non-satisfaction of the vital needs of a population will be reflected in an increase in crime and delinquency to an extent which cannot be foreseen.

There is no doubt that in the last twenty years the prevention of crime and the treatment of offenders have evidently made progress in many a country. Much too often, however, this progress has been more apparent than real. Two main reasons may explain this phenomenon, one is the growing trend to imitation and transplantation of criminological theories, programmes and policies in too many a country, the second is the ready acceptance of what we have called the criminological cult of the personality of the offender.²

The imitation and transplantation here considered imply a disregard for national reality and needs. Particularly in the less developed countries, experts and specialists are more often than it would be desirable far more interested in what criminologically is going on in other countries than in a study of the criminological problems of their own country. Another aspect of this imitation process is that their interest in outside Criminology is mostly nourished by the reading of articles and of other essays and not by direct participation in experimental studies or research. This imitative process is further facilitated or encouraged by some experts, usually from highly developed countries, who are particularly interested in presenting their theories and the results obtained by their implementation, as something unique or having

(2) A more detailed study of these two matters may be found in the writer's paper "Some misconceptions in Contemporary Criminology" to be published in English and French in October 1960.

III. -- SOME ANALYTICAL CONSIDERATIONS

Although modest if compared with larger social and economic activities the fourteen years of United Nations activities in the field of social defence would seem in spite of some limitations and shortcomings to have contributed at the international and national levels to a better understanding of activities concerning the prevention of crime and the treatment of offenders. As already stated, the implementation of United Nations findings, recommendations and advice on social defence matters, as in other fields, is exclusively within the competence of Governments.

The interest of Governments in social defence matters is evidenced among other things by the greater and more effective attendance of their representatives at the different Seminars and Congresses organized by the United Nations; by their requests for technical assistance; by the increasing governmental support for the system of national correspondents; and by the rather frequent references to the importance of the problems and programme of social defence made before the different policy making bodies of the United Nations.

The future activities of the United Nations in the field of social defence will largely depend on (a) the interest of Governments in the matter; (b) the extent and gravity of crime and delinquency, and (c) the relationships and priorities between different social programmes entrusted to the Secretariat and the part played by the Secretariat as one of the principal organs of the United Nations in interpreting these relationships.

In a general way it may be said that the importance of crime and delinquency is still underestimated. The main obstacles to a proper development of programmes and policies seem to be :

(a) the belief that crime and delinquency affect only certain groups such as criminals, delinquents and prisoners, while in reality they affect society as a whole; a result of identifying these policies with these groups has been the neglect of the fact that the most urgent problem today is not one of treatment but of prevention; (b) a further belief that the best deterrent to crime and delinquency is the acceleration of economic development and the general improvement in living conditions. No doubt such improvements

II. — PROGRAMME OF WORK

The present programme of work as adopted by the Social Commission in 1959 includes the continuing and technical administrative activities already described, and the following projects :

(a) study of methods used for the prevention of juvenile delinquency, particularly with regard to the provision of social, health and guidance service and their relation to diagnostic services; (b) study of programmes for the prevention of crime by young adult offenders and the development of suitable forms of treatment, and (c) study of the regime for adults and juveniles detained for sentence or commitment. The first of these projects was recommended by the first United Nations Congress in 1955.

The future of the programme of social defence will depend to a great extent upon the interest of Governments and the resources available. The intensification of technical assistance will depend on the number of requests received and existing financial resources.

The setting-up of the regional institutes intended for training and research purposes depends ultimately upon the willingness of a particular country to act as host to an Institute. The United Nations Technical Assistance is willing to contribute to their functioning by providing certain qualified staff, fellowships and equipment. The preliminary negotiations for the establishment of an Institute for Asia and the Far East have already started with the Government of Japan. As regards Latin America, the agreement with Brazil for the creation of the Institute in San Paulo was signed in January 1959. For reasons outside United Nations' control the Institute is not as yet functioning.

The creation of these institutes constitutes one of the most encouraging projects undertaken by the United Nations. These institutes will concentrate on leadership and co-ordination, and even guidance in social defence matters in the region and though their activities will be within the general framework of the programme of work set up by the United Nations, they will be autonomous enough to be able to adapt this programme to regional needs and characteristics.

mittee is to act as an adviser to the Secretary-General and the Social Commission in social defence matters.

Another important feature is the organization of a system of national correspondents in social defence which provides the Secretariat with much of the information used in the implementation of its programme of work. Generally speaking, these honorary correspondents are professors, high officials, judges and specialists in the different aspects of the field of social defence. Up to now, the United Nations has 124 national correspondents in 50 countries.

The organization by the United Nations of quinquennial Congresses on social defence matters is perhaps the most important continuing function. Although inherited from the old International Penal and Penitentiary Commission, these Congresses represent an activity with greater content and purpose. One of their main characteristics is that of being far more universal in character. Thus the first United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Geneva 1955, was attended by representatives of 51 Governments. A total of 61 countries and territories were represented and over 500 persons were present. The Second United Nations Congress was organised with the co-operation of the United Kingdom Government and was convened in London, in August 1960. The Congress was attended by more than 900 participants and 84 countries and territories were represented. For the first time U.S.R.R., Byelorussian S.S.R., Bulgaria, Hungary, Rabout, Romania and Ukranian S.S.R. participated.

Finally, it is important to mention that the World Health Organization, the International Labour Office and UNESCO have always participated in the seminars, meetings and Congresses mentioned and actively co-operated by submitting studies on problems of social defence related to their respective activities. This also holds true of a great number of non-governmental organizations interested in the field of social defence, particularly those which devote their activities exclusively to the prevention of crime, the treatment of offenders, including juvenile delinquency, and the suppression of prostitution.

by the Section of Social Defence, which is part of this Bureau. This Section consists of a comparatively small number of professional officers with knowledge and practical experience of social defence matters. Occasionally special consultants are engaged to undertake certain studies or research. The data needed for the preparation of its programme of work is partly provided by a system of national correspondents in social defence, who at present number 124 from 50 different countries. Non-Governmental Organizations also co-operate in this task by providing information when requested. Selected parts of the information gathered are published in the *International Review of Criminal Policy*, edited by the Section and published twice a year. Upon request, and within its resources, the Section also provides information in social defence matters to universities, institutions, associations and individuals.

By publishing articles prepared by leading specialists or studies undertaken by the Section, the *Review* also contributes to a better fulfilment of the responsibilities concerning initiative and co-ordination. Up to now, 16 issues of the *Review* have been published. The number of articles exceeds 80, among which 19 are devoted to questions concerning the medico-psychological and social examination of offenders, 16 to juvenile delinquency and young offenders, and 12 to prostitution and related matters. Others have dealt with matters such as prison labour, training subjects, parole and after-care, sex offenders and criminal statistics. The articles were prepared by very well known specialists. Furthermore, in every alternate issue the *Review* publishes a selected bibliography of social defence matters. Up to now the *Review* has listed well over 10,000 selected and classified items. From testimonies received and statements made, it appears that the *Review* has been considered as performing a useful service.

Another important part of the continuing functions in social defence is the *ad hoc* Committee of Experts on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, which meets every second or third year. Up to July 1960 six meetings have been held. The number of experts varies between five and seven and its selection is always made with due regard to high professional qualifications and geographical representation. The main function of the Com-

which meets in Geneva every other year. Its meetings are not organized with the help of the United Nations Technical Administration. The United Nations has also sent experts to Belgium, Brazil, Burma, Costa Rica, Ecuador, India, Israel, Lebanon, Pakistan, Philippines, Turkey and Venezuela, at the request of the respective Governments, to study various aspects of juvenile delinquency and the treatment of offenders and to offer advice.

Scholarships and fellowships are granted to individuals for study or for advanced studies in social defence matters. Governments nominate several candidates and the United Nations selects from them. The recipients are granted a monthly allowance in addition to having certain expenses defrayed. Two hundred and seventy one fellowships were granted between 1947 and January 1960 to candidates from more than thirty countries. The subjects studied were : the prevention and treatment of juvenile delinquency, the organization of juvenile courts, legislation affecting juveniles, institutions for juvenile delinquents, probation, correctional measures for adult offenders, and similar topics. The recipients were sent to eighteen countries, principally to the United States of America, the United Kingdom and France. In most cases, the recipients carried on studies in two or more countries and were thus enabled, *inter alia*, to compare different systems. The countries of study are chosen with due regard to various regional factors and to the consideration that, on his return home, the student's services may be of use to his Government. In spite of certain shortcomings, the fellowship system set up by the United Nations has been considered as one rendering a useful service.

d) *Establishment and operation of a technical administrative organization.*

From a policy making point of view, the functions of leadership and co-ordination are exercised by the Social Commission, the Economic and Social Council and, in some instances, by the General Assembly itself. It is up to the Social Commission to examine the progress made in the implementation of the programme of work and to adopt the programme for the next two years. This and whatever other recommendations are made on social defence are submitted to the Council for its endorsement of the programme of social defence.

From an executive point of view, initiative and co-ordination is carried out by the Bureau of Social Affairs, and more specifically

penological field and if they were to be adopted and applied by all prison administrations it might be said that not only would a humanitarian and progressive system be put into effect but also that many of the present penological problems would be automatically solved.

In the matter of prostitution, the recent Secretariat report, also approved by the Economic and Social Council, in July 1959, has put forward a programme of action to combat the traffic in persons and the exploitation of the prostitution of others. This programme has apparently met with the appreciation and interest of all those concerned with these questions.

c) Provision of technical assistance in order to make international co-operation in social defence more effective.

United Nations technical assistance to Governments in the field of social defence is one of the most distinctive features of this international co-operation. It can be provided through a combination of the programme drawn up by the United Nations Technical Assistance Administration and the Department of Economic and Social Affairs. The aim is to assist Governments in improving the existing conditions in the field of social defence and to co-operate with them in setting up efficient national programmes for the prevention of crime and the treatment of offenders. The three main types of assistance are : (a) organization of seminars; (b) missions of experts; (c) grants of fellowships.

Regional conferences on the prevention of crime and the treatment of offenders, when organized with some financial assistance from the United Nations, are known as seminars. In these gatherings the problems are discussed by specialists and the findings submitted to Governments for their consideration. So far one Latin American, two Arab and two Far Eastern Seminars have been held. In addition, seminars were organized to discuss specific subjects. These were the Seminar on the Medico-Psychological and Social Examination of Offenders in Brussels in 1951, and the Seminar on Probation in London in 1952. Also the Vienna Seminar of 1954 in which the Institutional Treatment of Juvenile Offenders was discussed. The majority of the European countries are organized into a European Consultative Group

crime. Accordingly, the question has been discussed on several occasions in different United Nations regional meetings and three studies on different aspects of probation have been published.

With respect to juvenile delinquency there is a considerable number of studies on different aspects of prevention and treatment. Most of these have been published in printed form, but further study of the problem is still being given high priority by the Secretariat. These studies permit the following conclusions : (a) it is advisable to have at the national level a clear definition of juvenile delinquency. Such a definition is still lacking in some countries and in others it has been obscured by the widespread belief that all delinquents are maladjusted or by the identification of delinquency with maladjustment; (b) caution should be exercised in the acceptance of prediction tables of juvenile delinquency. Whatever their scientific value they do not provide a complete answer to the questions whether a particular person may become a delinquent and whether or not he can be rehabilitated or may prove responsive to a particular measure such as probation; (c) from a social as well as a scientific point of view, terms such as "pre-delinquent", "para-delinquent", "potential delinquent" and the like should be avoided; and (d) preventive policies and programmes should aim at enabling the minor to behave in accordance with an accepted system of values, and not only in accordance with the satisfaction of his own needs or his own system of values.*

As far as the treatment of offenders is concerned, one of the most important achievements has been the adoption by the United Nations of the *Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners*. These rules, the preparation of which was originally undertaken by the International Penal and Penitentiary Commission in 1929, were adopted by the First United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders in 1955, and endorsed in 1957 by the Economic and Social Council, which invited Governments to adopt and apply them. These rules constitute a landmark in the international

(1) See, The Prevention of juvenile delinquency, by the Secretariat in: *International Review of Criminal Policy*, Nos. 7-8 United Nations Publication, Sales No.: 1955 IV. 10, especially Part V. With respect to probation, Max Grünhut in *Practical Results and Financial Aspects of Probation*, United Nations Publication, Sales No.: 1954. IV. 14, pp. 91-98 and pp. 7-8 of his study cited in previous footnote.

crime. For obvious reasons juvenile delinquency is included in such prevention.

In carrying out its programme, the Section of Social Defence has always tried to stress this autonomy of social defence programmes and, at the same time, the interdependence between these programmes and general social policies.

b) *Leadership in and co-ordination of the activities called for by an international criminal policy.*

The United Nations leadership in the field of social defence has been explicitly stated by resolution 155 C (VII) of the Economic and Social Council of 1948 according to which the United Nations "should assume leadership in promoting this activity, having regard to international and national organizations which have interests and competence in the field" (the prevention of crime and the treatment of offenders).

According to this resolution, the United Nations is expected to promote international action in the field of social defence and to co-ordinate this action. What this mandate actually means is the formulation of an international criminal policy in which initiative, guidance and co-ordination are particularly significant. These activities however, are subordinated to certain considerations : firstly, that a universal criminal policy does not mean uniformity or standardization but the opposite, i.e. due regard is paid to regional or national characteristics; secondly, that the United Nations is expected to take into account similar or related activities carried on by other international and national organizations having interests and competence in the prevention of crime and the treatment of offenders; and thirdly, that in the last analysis it is up to the Government to accept or reject the international criminal policy suggested by the United Nations.

As far as initiative and guidance are concerned, both may be found in varying degrees in the way in which the United Nations programme of work of social defence is carried out. The activities already undertaken in the fields of probation, juvenile delinquency, and some aspects of the treatment of offenders and prostitution may be cited as examples. For instance the introduction or extension of probation has been constantly advocated by the United Nations as one of the most effective means for the rehabilitation of offenders and to a certain extent for the prevention of

purpose and a work programme; (b) international leadership in the co-ordination of the activities called for by that policy; (c) the provision of technical assistance in order to make criminal policy more effective; (d) the dissemination of information on social defence; (r) the establishment and operation of a technical administrative organization.

a) *The establishment of an international criminal policy with a social purpose and a work programme.*

The United Nations has always viewed the prevention of crime and the treatment of offenders as a social problem. This view has prevailed internationally and may be regarded as generally accepted today. The fact that it has developed and prevailed is to be explained largely by the advances in penal and criminological thinking which have increasingly ascribed a social function to penalties. It is now held that what matters mainly is the social readaptation of the offenders and the prevention of crime.

Accordingly, the trend of the co-operation organized by the United Nations is towards the improvement of national policies and practices for the prevention of crime and the treatment of offenders. In its activities along these lines, the United Nations pays due regard to scientific and technical advances, but both are to be regarded not *per se*, but as serving the social aim of recovering human capital so far as may be possible and preventing the loss of such capital. The fairly common opinion that takes into account only certain social groups, mainly offenders, as the beneficiaries of a social defence policy is to be regarded as only partly correct. In fact, an adequate social defence policy should deal with prevention, and so embrace all social groups or persons. The reason is that any person may become either an offender or a victim at any time, there being no such thing as immunity to crime. The division of the United Nations work programme into two broad and closely linked sections, the prevention of crime and the treatment of offenders, corresponds to the distinction between prevention and recovery. Indeed, experience teaches us that preventive policies are always preferable and in the long run are less costly than treatment policies. While these latter have made considerable progress, those concerning the prevention of crime are still, for a variety of reasons, in their early development. This situation explains the prominence recently given by the United Nations to the investigation of, and projects for, the prevention of

CHARACTERISTICS OF THE UNITED NATIONS
ACTIVITIES IN THE PREVENTION OF CRIME
AND THE TREATMENT OF OFFENDERS

by

MANUEL LOPEZ-RAY

Chief, Section of Social Defence, United Nations

The writer has already published several papers on the same subject which have been published in different languages and countries. The present paper reproduces the lecture delivered by him at the Second United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of offenders, London August, 1960. As in the previous papers the opinions here expressed are the author's and do not necessarily represent those of the Secretariat of the United Nations.

I. — UNITED NATIONS ACTIVITIES

Since 1946, the prevention of crime and the treatment of offenders have been entrusted, as part of the policy of the Economic and Social Council, to the Social Commission. The programme dealing with these specific policies has been named : the Programme of Social Defence. This term should not be identified with the social defence school of thought or for that matter with any other penal or criminological school. For the Secretariat of the United Nations, the term means the administrative existence of a special service constituted by the Section of Social Defence which, as part of the Bureau of Social Affairs, is in charge at the international level of the following programme of work : (a) prevention of crime; (b) treatment of offenders; (c) juvenile delinquency; (d) the suppression of illicit traffic in person and of the exploitation of the prostitution of others; and (e) permanent administrative action in connexion with the first three activities.

Although the international activities of the United Nations in the field of social defence have some features similar to those of past organizations in the same field, its activities differ in essence from all of them. These features are, in brief the following : (a) the establishment of an international criminal policy with a social

REFERENCES

1. Ames, F. A Clinical and Metabolic Study of Acute Intoxication with Cannabis Sativa and Its Role in The Model Psychoses, *J. ment. Sci.*, 1958, 104, 972-999.
2. Anslinger, H.J. Marihuana, *The Union Signal*, 1940, 66.
3. Chopra, I.C. and Chopra, R.N. The Use of The Cannabis Drugs in India, *Bulletin on Narcotics*, 1957, 9, 4-29.
4. Dexter, L.A. Role Relationships and Conceptions of Neutrality in Interviewing; *Amer. J. Sociol.*, 1956, 62, 153-157.
5. Eysenck, H.J. *The Psychology of Politics*, London: Routledge, 1954.
6. Furst, E.J. and Fricke, B.G. Development and Applications of Structured Tests of Personality, *Rev. Educ. Res.*, 1956, 26, 26-55.
7. Inkles, A. and Bauer, R.A. *The Soviet Citizen*, Cambridge : Harvard University Press, 1959.
8. Kinsey, A.C., Pomeroy, W.B. and Martin, C.E. *Sexual Behavior in The Human Male*, Philadelphia : W.B. Saunders, 1948.
9. Maccoby, E.E. and Maccoby, N. The Interview : A Tool of Social Science, *Handbook of Social Psychology*, G. Lindzey ed. Cambridge : Addison-Wesley, 1954, 449-487.
10. Mayer-Gross, W., Slater, E. and Roth, M. *Clinical Psychiatry*, London : Cassell, 1954.
11. Nyswander, M. Drug Addiction, *American Handbook of Psychiatry*, New York : Basic Books, 1959, 614-622.
12. W.H.O. Expert Committee on Addiction-Producing Drugs : Seventh Report, *Bulletin on Narcotics*, 1957, 9, 45-47.

would say its efficiency decreased. On the contrary, the majority held that their thinking activity remained as efficient as usual, and that the solutions they arrived at when tackling any problem then were quite reasonable.

In view of these instances, and of all the other instances cited above it would be very difficult to assume anything like systematic and/or conscious distortion in the data collected through our interviewing schedule.

SUMMARY AND CONCLUSION

This paper reports on the construction of a standardized interviewing schedule comprising about 240 items intended to be administered on a large scale to accumulate data about hashish habit among Egyptian males. A standardized schedule for controls comprising about 140 items was constructed as well. To estimate reliability of both schedules, re-take method was followed and most item reliabilities were found to be quite satisfactory. As to validity of the experimental schedule a number of methods were utilized, viz. agreement with external criterion, internal consistency, and agreement with reasonable expectation all of which indicated that the information gathered through the interview was not subject to anything like systematic distortion.

In subsequent papers further steps in the investigation will be reported. These will mainly concern interviewing about 500 experimentals and 500 controls.

M. I. Soueif

with the time of the day hashish was usually taken or preferred to be taken. Almost all users maintained that it was in the evening. This added an element in harmony still with the above mentioned picture since 43 out of the 45 experimentals had to start their work in the morning and stay working till the afternoon.

Another example can be found by examining the answers to two other questions about space and time perception. A majority of the users stated that when under the drug effect they felt that time passed more slowly than usual. They also stated that distances appeared longer than usual. A coefficient of contingency between both answers came out to be .78. Had the subjects maintained that distances appeared shorter after stating that time passed more slowly it would have been really absurd.

A third example is the consistency found to exist between answers given to two other questions touching on fluency of ideas and speed of changing the subject of conversation. Asked whether their ideational fluency increased or decreased or stayed as usual when under hashish influence 33 users held that it increased. A coefficient of contingency of .80 was found between this answer and their information about the speed at which they changed the subject in a conversation then.

As a matter of fact there are many other examples that can be cited in the same way, all of which indicating internal consistency.

We made use of another method still to validate our findings, viz. the method of agreement with reasonable expectation (5, p. 103; 7, pp. 41-52) Looking into the answers given to two questions dealing with the user's efficiency at work when under drug effect and when free and finding that the majority said that their efficiency decreased when under drug effect we assumed that they were indirectly flattering us. Thus by showing that they were victims of a harmful drug, they would make us feel that we were doing a useful work carrying out this investigation. Now if this was true about their attitude a series of other bits of information would be expected to follow the same direction. For instance when asked whether they desired to drop their hashish habit they would say yes. Actually half of them said yes and the other half said no. When asked about their way of thinking when under narcotic effect they

induce experimentals to give false information.

When asked about the size of the group 42 experimentals said that it usually comprised from 2 to 7 members and six controls gave the same figures. Incidentally the estimated reliability of the criterion was .98. When asked about whether or not the group included members of different jobs, 41 experimentals and 6 controls gave the same answer, denoting variability of jobs. Also 42 experimentals and all the nine controls described the atmosphere of the "session" as merry and pleasant. It might be interesting to note that when asked about whether or not, during hashish session, a member of the group comes out as a prominent figure or as a "star", to use a sociometric term, 21 experimentals said yes whereas 23 said no, and 5 controls said yes while 4 said no. More interesting still was the amount of agreement among experimentals and controls about the characteristics that distinguished the star member, (controls who said that he existed.) Both groups enlisted modesty, generosity, verbal fluency, care for arranging for the session and jolliness, and as a matter of fact in almost the same order of importance.

Internal consistency of the answers, however, is known to be one of the principal methods which can be utilized in the absence of external criteria. By internal consistency we mean that the interviewee's total responses to the various items or to every group of items tapping one area should provide a reasonably well integrated picture. Thus we found that 4 questions seeking information about the atmosphere surrounding hashish use unearthed a fairly well integrated picture that can be unfolded as follows. Most hashish users took the drug within a group atmosphere. Those of them who were married used to take it in this sort of atmosphere before marriage too. As to the nature of the situation in which they took the drug for the first time it almost always involved a group of friends. As to their impressions about the motives which first induced them to take the drug almost all experimentals held them to be conforming to their friends' expectations. Now it is quite obvious that these four statements are in good harmony with each other concentrating around one main theme, viz. something like an overevaluation of group belongingness. Moreover, there were two other questions dealing

- c) The interviewee's *preferences* with respect to the atmosphere surrounding the drug use.
- d) The interviewee's *perception* of time, space, colours and sounds when under the drug effect and when free of that effect.

There were other kinds of questions, to be sure, which elicited answers for which external criteria exist. Nevertheless, for one reason or another, it was practically impossible in many cases to validate the responses against these criteria. For instance, some of the data dealt with the interviewee's sexual behaviour in relation to hashish. The external criterion in most cases would have been the wives. Leaving aside the problem of the reliability of the criterion, it was practically impossible to reach the wives since we were not supposed to possess any information that would lead to the identification of the drug user. The same thing could be said about the interviewee's conduct towards his friends and at his work. It might help appraising the problems we were faced with to know that many interviewees were so scared that they refused to cooperate when faced with the interviewing situation and had to be discharged. Others kept hesitating and changing their answers and we had to reject them totally. In fact one person who volunteered as a control was also so scared, that when left alone to wait for a couple of minutes, he simply disappeared. Common people in this country are not used to the atmosphere of interviews and questionnaires. When it comes to interview them about something like hashish use which is considered a seriously illegal behaviour one can imagine how disturbing the situation can be. For these reasons it was deemed unadvisable to plan for any approach that would be thought to lead directly or indirectly to the identification of the drug user.

This, however, did not rule out all possibility of the utilization of an external criterion. For example some questions invited information about the structure of the group that gathered to take hashish. These questions were applied to experimentals and to those of the controls who happened to have joined such groups for one reason or another. Nine controls said they had such an opportunity. The answers given by those controls were thought to provide some sort of external criterion against which to validate the information given by the experimentals. It was argued that the controls would be less exposed to those variables which might

V. VALIDITY

To determine how valid the interview was in unearthing relevant data several methods had to be adopted. This plan of action was mainly necessitated by the fact that the interview comprised various types of questions for all of which no one single method could be found suitable.

A very crude method for estimating internal validity was first utilized. Following Buechley and Ball (6) a sort of internal Tr (test-retest) scale was devised which used 20 questions in the experimental schedule and 10 in the control. These questions were exact repetitions, selected in a stratified way, i.e. to represent the various areas tapped by the interview. The number of times an interviewee contradicted himself was his score. Forty per cent was the uppermost limit of self-contradiction to be tolerated, otherwise, the whole material gathered from that particular individual was to be rejected and the individual was not to be re-interviewed. Whether answer disparities amounted to self contradiction or not was almost always obvious owing to the nature of the answer categories. Doubtful answers we tended to classify as contradictory. Six persons were rejected in this way. The rest stood this test, and other methods of validation were then applied to the material gathered through their first interviews.

Inkles and Bauer (7. p. 41) rightly maintain that, "The myth of the true answer is one that is fairly well discarded by all sophisticated researchers", since "there is a multiplicity of determinants for what a person says in any situation." This statement is all the more reasonable when it comes to answers for which no external criterion can be found. Such answers were elicited by many questions in the schedule, examples of which are interrogations seeking information about the following Points.

- a) The interviewee's *opinion* concerning the distribution of hashish and opium addiction among different sections of the society.
- b) The interviewee's *impression* regarding the reasons why he took hashish the very first time, why he left off once (if any) and why he resumed using it.

TABLE III. *Reliability of the interview administered to controls*

	Hashish habit items		Personal data	
	Frequency of Correlations	Frequency of percentages of agreement	Frequency of Correlations	Frequency of percentages of agreement
90 - 100	35	40	37	6
80 - 89	9	34	12	—
70 - 79	10	16	5	1
60 - 69	10	11	1	—
50 - 59	4	3	2	—
40 - 49	2	1	—	—
30 - 39	3	—	—	—
20 - 29	1	—	—	—
10 - 19	—	1	—	—
0 - 9	—	—	—	—
Total ...	73	106	57	7

Corresponding median percentages of agreement, however, were almost identical reaching about 84.

As to the control schedule 130 coefficients of stability were computed, 126 of which ranged from .40 to 1.00 Median correlation was .90. Also 113 agreement percentages were computed. Only 5 of these percentages did not reach 60 or above. The personal data items were, on the whole, more reliable than the items relating to hashish use. Median correlations were .92 and .87 respectively. The same was true with regard to agreement percentages. Corresponding medians were approximately 93 and 85.

By and large, the controls seem to be more reliable than hashish users. This might be tempting to theorize about psychological effects of hashish consumption. There are, however, some reservations which had to be taken into consideration. The difference between the corresponding median correlations or percentages is not very sizable. Moreover, the medians under comparison are based on somewhat different sets of responses elicited by somewhat different sets of questions. Even if comparison was limited to those items common in both schedules the difference would not seem big enough to justify any theorizing at this stage, concerning personality differences between hashish users and non-users.

of the committee to help identifying the same person when he was to come for re-interviewing. Incidentally neither interviewees nor contact men were told on the first interviewing that a re-interviewing would be held in a week or two.

Tables II and III procure information about re-take reliabilities for experimentals and controls in terms of coefficients of correlation or percentages of agreement. Inspection of the tables indicates that on the whole the two interviewing schedules were satisfactory. In the experimental schedule out of 258 coefficients of stability 251 ranged between .40 and 1.00. Median correlation reached about .74. This is far beyond the .001 level of significance. In fact about 236 correlations go beyond that level. Out of 140 percentages of agreement, 133 percentages ranged between 60 and 100, with the main bulk (86 percentages) reaching 80 and above. It will be noted that on the whole the personal data items proved to be more stable than the rest of the schedule. The median for the personal data items came out to be .90 corresponding to .67 for the phenomenon items.

TABLE II. *Reliability of the interview administered to hashish users.*

	Hashish habit items		Personal data items	
	Frequency of Correlations	Frequency of percentages of agreement	Frequency of Correlations	Frequency of percentages of agreement
90—100	30	29	44	2
80 - 89	17	50	14	5
70 - 79	30	29	21	1
60 - 69	41	16	4	1
50 - 59	34	5	1	—
40 - 49	15	1	—	—
30 - 39	3	—	1	—
20 - 29	1	1	—	—
10 - 19	1	—	—	—
0 - 9	1	—	—	—
Total	173	131	85	9

dents who did not seem to have grasped the main point in any item ... etc.

- e) When the training programme was completed, each interviewer was allowed to start securing data for the present investigation. The first few interviews, however, were carried out under supervision. It is only when the supervisor felt satisfied that the trainee was considered full interviewer.
- f) The Committee held regular meetings for the interviewers allthrough the period of interviewing to settle any cropping-up problems.

IV. RELIABILITY

The decision on standardizing the wording of the questions was made with an eye to estimating reliability of the interview. A re-take reliability was considered most adequate to our purposes. We were mainly concerned with the consistency of responses on different occasions.

Re-takes have been made on 45 adult male hashish users and 45 controls over a period ranging from 7 to 15 days. Hashish users were defined as those who were habituated to use hashish regularly at least once per month up to the time they were interviewed. Controls were defined as those persons who have never taken hashish or any other narcotic substance.

The experimental group ranged in age from 19 to 55 with a modal age of 30 years. As to other relevant variables such as level of formal education, marital status, socioeconomic status and religion the sample was made as representative as possible of the general population in this country. The control group ranged in age from 19 to 55 with a modal age of 25 years. Except for the experimental variable and for education which shows a better standing for the controls, the two groups could be considered equivalent. All interviewees were volunteers who were paid 50 piastres each (approximately 8 shillings) for every sitting. Members of the experimental group were contacted through key men. Since no personal data was collected which could be utilized to identify hashish users, a code was kept by every source member

sense for psychological and psychometric problems involved in interviewing.

- b) Desirable personality characteristics such as adaptability, interest, intelligence, temperament, availability, dependability, manner and other qualifications listed by Sheatsley (9) were taken into consideration. No psychometric tools were used for the selection of interviewers since almost all of them were personally known throughout their academic career, to at least two members of the committee.

Kinsey and his colleagues, commenting on their extensive experience, maintained that "the development of an interviewer is a long and slow process" (8, p. 61). In the present study it has involved three months of training for each interviewer before he was ready to start the job. The main steps involved in the training programme were the following.

- a) A few lectures were delivered by members of the committee. These lectures dealt with the main aim of the study, practical difficulties which were sure to be confronted in the field, methodological problems involved in the construction and administration of the schedule and the method to be followed in recording different types of answers to different types of questions.
- b) Trainees were made to observe some members of the committee interviewing a number of hashish users. Following each case a discussion was held in which an effort was made to settle all cropping up problems.
- c) Each trainee was made to interview hashish users who were not interviewed before. This was done under the observation of trainees and members of the committee. Faulty administration was pointed out, discussed and corrected.
- d) A guide including written instructions was prepared and trainees were required to know it thoroughly. These instructions were mainly concerned with the specification of the methods to be followed in reading various types of questions, in eliciting meaningful answers from interviewees when the latter came to choose evasive answers, in coping with respon-

trying to be scrupulous themselves. To help the interviewees sharpen their wits and allow the whole interview to proceed smoothly some parts of the schedule, viz. those which required a real change of focus of attention, were commenced with some sort of signal phrases.

As to the sequence of the parts, except for the beginning and the end of the schedule, no strictly defined pattern was followed. Only a few points were taken into consideration. For example it was decided not to lump together all parts tapping areas very close to the ego such as part 5 directed towards temperamental traits and aptitudes, part 7 directed towards sexual behaviour of the interviewee and part 10 tapping his level of general activity and appetite. These and other ego-oriented parts were interspersed with situation oriented parts. This sort of alternation was thought to lessen the amount of anxiety usually aroused by ego-oriented questions. Another point was to arrange for optimum accuracy in items seeking information about most intricate and elusive functions. Parts including such items were kept about the middle range of the interview, where the interviewee was supposed to have had enough training for the sort of cooperation required, and did not yet feel tired or bored.

As to the construction of a control schedule it did not cost us much effort. Only those items of the experimental schedule which dealt with first hand experience with the drug were excluded. The rest constituted the schedule designed for the controls.

III. TRAINING OF THE INTERVIEWERS

It is a well known fact that any study involving large-scale interviewing necessitates the recruitment, training and supervision of an interviewing staff. Seven interviewers were recruited for the part of the study reported in this paper. Following are the criteria which were used in their selection.

- a) B.A. degree in psychology was considered a minimum requirement, the main aim being to have interviewers already equipped with enough information to sharpen their

This proved to be perfectly comprehensible to all subjects coming from all walks of life.

This part of the work seems to warrant a comment on cultural influences on science. It is the feeling of the committee now that this problem can be seen in retrospect, that it was mainly a reflection of how some cultural patterns may influence scientific research. The whole problem stemmed out of the fact that it is not the custom in this country to use colloquial Arabic as a written language. It cost the committee a good deal of effort to realize that to use colloquial wording is the minimum requirement to achieve rapport to be comprehensible to the interviewee and at the same time to utilize questions standardized in form.

With regard to the sequence of questions two main points were taken into consideration.

- a) Interviewing, as viewed by the interviewee, should not acquire the characteristics of an investigation carried out by one of the law-enforcement officials. The bearing of this rule on choosing the appropriate sequence for questions is shown in the fact that all items about personal data had to be put at the end of the schedule. By the time the interviewer reached this point the interviewee would normally be expected to have been enlightened as to the nature of the whole work and convinced that it had nothing to do with law enforcement.
- b) Kinsey and his colleagues (8, p. 48) pointed out that it would often be necessary to build up rapport after an interview has actually started and that it would be advisable, therefore, to begin a conference with the items that were least likely to disturb the subject. In conformity with this rule the interview was made to commence with 14 questions seeking information about the interviewee's opinion concerning the range in which hashish and opium use is wide spread. It is only with the fifteenth item that the interviewer begins to ask about personal aspects of the drug habit.

It will be noted that the schedule comprises 18 parts the items of every part converging towards one main topic. By and large, the intrinsic cohesion of each part is so watertight that had we thought of randomly scattering the items all over the

- ١٦. Recreative activities.
- ١٧. Description of the group gathered for the purpose of hashish Use.
Structure,
Dynamics.
- ١٨. Personal data.

Being aware of the requirements necessitated by the logic of research least of which are reliability of the tool and comparability of information from case to case the committee decided on standardizing the interview with respect to wording and sequence of items.

As to the problem of wording, apart from those considerations usually cited in articles dealing with question phrasing (9) the committee had to pay attention to the fact that the language in which the interview should be conducted constituted a problem to be solved on its own. First the committee, influenced by deeply rooted cultural influences decided to use classical Arabic. This, on trial, proved a failure for the following reasons.

- a) It was mostly incomprehensible to illiterate subjects. Since a representative sample of the population in this country would normally be expected to include a sizable number of illiterates, classical Arabic as a medium for interviewing could not be of much use.
- b) It sounded highly artificial as a medium for communication in a face to face situation even to literate subjects.
- c) It seemed to handicap the interviewee's appreciation of the interviewer's neutrality as defined by Dexter (4). This author stated clearly that in order to gain the interviewee's cooperation the interviewer, as perceived by the interviewee, should prove neutral. One of the means which may help to achieve this aim is to talk in the same way as the interviewee.

A series of trials, therefore, marking different degrees of compromise, were carried out. Five successive forms of the interview were thus constructed and on administration to pretesting groups presented different levels of failure. The Committee then decided to word the whole interview in colloquial Arabic.

- Kind,
Age at first time,
Situation at first time,
Motivation at first time as perceived by interviewee,
Interruption of use at any time,
Time of the day considered suitable.
- 3. General appearance. Specified observations to be carried out by the interviewer.
- 4. Perception and thought processes.

Space and time perception,
Memory,
Quality of ideas,
Fuency of ideas,
Efficiency of problem solving processes.
- 5. Temperament and aptitudes.

Emotional fluctuation,
Submissiveness or ascendancy,
Hesitancy or decisiveness.
Suggestibility,
Introversion,
Productivity.
- 6. Interviewee within social context.

Relations in the family,
Business,
Friendships.
- 7. Sexual behaviour.
- 8. Self image and related points.
- 9. Interviewee's opinion regarding the increasing severity of the successive laws prohibiting hashish use and traffic.
- 10. Hashish effect on appetite for food and drink, and general energy output.
- 11. Cumulative effects of hashish habit.
- 12. Pattern of family relations surrounding interviewee during childhood.
- 13. Hashish habit among relatives.
- 14. Pattern of relations within the conjugal family of the interviewee.
- 15. Work conditions.

In designing this enquiry it was deemed desirable to start by constructing an interviewing schedule to be utilized as a tool for a fact-finding survey.

This paper reports on the construction, reliability and validity of the schedule.

II. CONSTRUCTION OF THE SCHEDULE

The method used by the committee took account of available previous work to discover in its broadest outline the total universe of hashish use questions as defined by psychiatrists, psychologists and other workers in related fields (1, 2, 3, 10 p. 356; 11, 12). A total of approximately 100 items was collected in this way. When pruned of duplications these came down to about 20 items only. These were considered a starting point for the committee to conduct free interviews with some 20 representative hashish users who volunteered through "contact men" (7). Interviewees were then encouraged to give any sort of information about their own experiences and opinions relating to hashish habit no matter how detailed, trivial or tedious these seemed to their minds. About 60 main items were identified through these interviews. Few more suggestions were solicited from experts in psychology, sociology and medicine. Being mostly double-barreled or even triple and quadruple-barreled the items thus collected had to be reduced to their elemental points. These points exceeded 200 apart from questions about personal data relating to age, religion, education, monthly income, marital status ... etc.

A number of considerations hinder us from publishing a complete English version of the schedule. The main topics covered, however, were the following.

1. Personal opinion about the distribution of hashish and opium use in different sections of the society.
2. Hashish and opium use as experienced by the interviewee.
Ways,
Regularity,
Quantity,

TABLE I. *Quantities of hashish, opium, cocaine and heroin seized in the Egyptian region (U.A.R.) from 1946 to 1958.*

Yrs.	Hashish			Opium			Cocaine			Heroin		
	Kg.	Gr.	Cgr.	Kg.	Gr.	Cgr.	Kg.	Gr.	Cgr.	Kg.	Gr.	Cgr.
1946	2108	331	47	2439	237	27	1	124	50	1	267	84
1947	8843	639	61	4331	415	86	1	181	50	1	605	72
1948	9655	453	75	4605	590	5	—	405	35.5	—	220	15
1949	14983	99	36	6118	420	45	—	361	5	4	18	78
1950	17734	919	49.5	3680	617	83.5	—	347	15	—	636	79
1951	13509	995	62.1	1406	20	2.5	—	8	80	—	402	19
1952	11953	517	41	2694	196	84	—	—	—	—	315	90
1953	2931	655	25	1475	380	72	—	—	—	—	12	1
1954	4933	159	76	1892	252	88	—	358	28	—	23	66
1955	9332	334	58	5800	213	20	—	3	—	—	—	—
1956	10028	885	26	3151	878	66	—	8	20	—	—	—
1957	11406	—	—	1648	—	—	—	578	50	1	156	5
1958	18658	221	15	1382	203	97	—	21	50	—	—	25

Since the publication of the first Annual Report by C.N.I.B. in 1929 the need for a careful study of the problem has been expressed by several writers. The first report itself suggested a number of "subjects for the most serious discussion by experts in law, medicine and psychology." (1st. report by C.N.I.B., 1929, p. 98).

Examples of subjects suggested for study were the following :

- a) Why has Egypt fallen a victim so suddenly and so largely to drug addiction ?
- b) Is the present legislation based on correct theories and suited to the particular needs of this country ?

The establishment of the National Centre for Sociological and Criminological Research in 1955 provided an opportunity for the social scientist to carry out the long craved for investigation. In 1957 the Board of Experts set up for planning future research in the Centre submitted a memorandum recommending a thorough scientific study of the problem as a serious social pathology (Memorandum by the Board of Experts submitted in Feb. 1957). A committee was set up in November 1957 to carry out the enquiry.

I. INTRODUCTION*

The present paper constitutes the first progress report from the study of hashish consumption among Egyptian Males which has been under way at the National Centre for Sociological and Criminological Research (Cairo, U.A.R.) for the last three years.

Nearly eighty years ago the Egyptian government first embarked upon a definite policy of national prohibition of the cultivation, sale, transportation and possession of hashish. The evidence that this policy was but slightly effective could however, be gathered from two main facts.

1st. — A quick survey of the successive laws on record since 1879 shows a consistent tendency towards enforcing still severer penalties on users as well as traffickers. This tendency is assumed to reveal that the problem has been getting more serious, in terms of size and persistence.

2nd. — There is some indication that the absolute amount of hashish consumed in this country has increased steadily during the last fifteen years in spite of all measures of prohibition. At the same time other narcotics, including opium, heroin and cocaine seem to be decreasing substantially. This conjecture is based partly on opinions formulated by personnel of the Central Narcotic Information Bureau, Cairo (C.N.I.B.), as a result of their first hand experience and partly on the actual amounts of drugs seized during the years 1946 through 1958 (Table I).

* The detailed version of this report was published in Arabic as *Taati-el-Hashish...*, Publications of N.C.S.C.R., Cairo, Al-Maaref-Press, 1960, XII-425.

MEMBERS OF THE COMMITTEE *

M. ZEIWAR,

Professor of Psychology, Psychology Department, Heliopolis University.

M. MOURSI,

Lecturer of Psychology, Psychology Department, Heliopolis University.

M.I. SOUEIF,

Lecturer of Psychology, Philosophy Department, Cairo University.

M. KHAIRY,

Senior researcher, National Centre for Sociological and Crimiological Research.

S. MAGHRABI,

Lecturer of Psychology, Institute of Physical Training.

E.Y. ELSAYED,

Research assistant, National Centre for Sociological and Criminological Research.

F.A. FARAG,

Research assistant, National Centre for Sociological and Criminological Research.

S. NAEEM,

Research assistant, National Centre for Sociological and Criminological Research.

* **E. S. SHALABY, M.D.** and **H. GHALI, D. P. M.** & **N** collaborated in the work from january to Decembre 1959 at a special invitation from the committee.

COMMITTEE FOR THE INVESTIGATION
OF
HASHISH CONSUMPTION IN THE EGYPTIAN
REGION, U.A.R.

RESEARCH IN PROGRESS, REPORT I.

*The Interviewing Schedule,
Construction, Reliability & Validity*

THE NATIONAL CENTRE OF
SOCIAL & CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CAIRO, 1960.

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr. Hussein El Shafei

Central Minister of Social Welfare & Labour

Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar

General Abdel Azim Fahmy

Mr. Moh. Ali Hafez

Mr. Moh. Zaki Sharaf

Dr. Abdel Karim El-Yah

Dr. Ali Ahmad Rashed

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Zaki Mousa

Dr. El-Said Moustafa El-Said

General Ibrahim Salem

Mr. Hafez Sabek

Dr. Moh. El Fadel

Mr. Moh. Abou Zahra

Mr. Moh. Fathi

Dr. Ahmad M. Khalifa

The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkal City, Guezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant editor

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

M. Ezzat Hegazy

El-Sayed Yassin El-Sayed

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.

U.N. Activities in the Prevention of Crime and
Treatment of Offenders.

Hashish Consumption in Egyptian, Region, U.A.R.

In Arabic

U.A.R. 1st Conference on the Prevention of Crime,
Prevention of Types of Criminality Resulting from
Social Changes and Accompanying
Economic Development.

Measurement of Physiolo. Changes (G.S.R.) in Emotions.

Crime Statistical Systems in U.A.R.

BOOK REVIEWS - NEWS - CRIME



المجلة الجنائية القانونية

منه رعا
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

أعمال

المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام

لأماى

٥ - ١٢ سبتمبر ١٩٦٠

عدد خاص



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد الوزير حسين الشافعي

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد علي حافظ ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور عبد الكريم الياني ، دكتور علي أحمد راشد ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد زكي موسى ، دكتور السيد مصطفى السيد ، اللواء إبراهيم سالم ، الأستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد الفاضل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

سكرتير التحرير

دكتور محسن عبد الحميد أحمد

السيد يعن السيد

محمد عزت حجازي

تُرجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لموضوع الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث .
- خاتمة .

٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،
بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة

النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ،
السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال [اسم الموسوعة] ،
تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال
مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين
وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في
صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل
للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة
منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل
وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة
ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة
مزدوجة بين السطور .

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العدد
عشرون قرشاً

المجلة الجنائية القوسية

أعمال المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام

لاهاي

٥ - ١٢ سبتمبر ١٩٦٠

4^{me}. CONGRES INTERNATIONAL DE CRIMINOLOGIE

LA HAGUE

5-12 Septembre, 1960

عدد خاص

المجلد الرابع

يوليو ١٩٦١

الثاني

محتويات العدد

أعمال المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام
لاهاي (٥ - ١٢ سبتمبر ١٩٦٠)

أولاً

تعريف بالمؤتمر

ثانياً

التقارير التي درست في المؤتمر

١ - القسم الأول : طرق الفحص والعلاج

١٥١	تطبيق المناهج الطبية النفسية في علم الإجرام	: بيير دينيكر
١٥٩	الاتجاه الاجتماعي في التنبؤ والعلاج	: ن . كريستيانسن
١٨٣	الطب الشرعي والبوليس الفني	: م . تيللا
٢٠٧	علم العقاب	: جونا مارنل

٢ - القسم الثاني : جناح الشاذ

٢٢١	إجرام مرضى الصرع	: إيميليو بونيه
٢٣٧	الجرائم الجنسية	: پول تاپان
٢٤٩	سرقة المتاجر	: ف . س . جيبنز
٢٥٧	السن والشذوذ العقلي	: كارلو إيراي

٣ - القسم الثالث : البحث العلمي

٢٨١	شخصية الجانح الشاذ والبحث المعاصر	: نويل ميو
٢٩٧	إعادة تربية الجانحين الشواذ	: سيثيرين فيرسيلي

ثالثاً

التوصيات

٣٢٧	التوصيات
-----	--------------------

أولا

تعريف بالمؤتمر

المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام*

4^{me}. CONGRES INTERNATIONAL DE CRIMINOLOGIE

LA HAGUE

5-12 Septembre, 1960

دعت الجمعية الدولية لعلم الإجرام لعقد المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام في مدينة لاهاي في المدة ما بين ٥ ، ١٢ سبتمبر ١٩٦٠ ، وتولت الإعداد له والإشراف عليه .

وتضمن جدول أعمال المؤتمر الموضوعات الآتية :

القسم الأول : طرق الفحص والعلاج :

ويتفرع من هذا الموضوع أربع مسائل فرعية :

(أ) تطبيق المناهج الطبية النفسية في علم الإجرام ، وقدم فيه تقريراً

دكتور بيير دينيكر الطبيب بمستشفى الطب العقلي بباريس .

(ب) الاتجاه الاجتماعي في التشخيص والتنبؤ بالنسبة للجانحين المنحرفين

والشواذ، وقدم فيه تقريراً دكتور ك . كريستيانسن أستاذ علم

الإجرام بجامعة كوبنهاجن .

(ج) الطب الشرعي والبوليس الفني ، وقدم فيه تقريراً دكتور م . نيللا

أستاذ الطب الشرعي وعلم الإجرام بجامعة لوزان .

(د) علم العقاب ، وقدم فيه تقريراً دكتور جونار مارنل مدير مؤسسة

هال التقويمية بالسويد .

(*) أعدت هذه المقدمة من تقرير عن المؤتمر للدكتور بدر الدين علي الحجير المنتدب بالمركز

القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية .

القسم الثاني : جناح الشاذ

ويتفرع من هذا الموضوع أربع مسائل فرعية :

- (أ) إجرام مرضى الصرع ، وقدم فيه تقريراً دكتور إيميليو بونتيه أستاذ الطب الشرعى بجامعة بوينس إيرس .
- (ب) الجرائم الجنسية ، وقدم فيه تقريراً دكتور پول تاپان أستاذ علم الاجتماع والقانون بجامعة نيويورك .
- (ح) سرقة المتاجر ، وقدم فيه تقريراً ت . جيبينز أستاذ الطب الشرعى العقلى بمعهد الطب العقلى بلندن .
- (د) العمر والشذوذ العقلى ، وقدم فيه تقريراً دكتور كارلو إيرا المستشار بمحكمة النقض بروما .

القسم الثالث : البحث العلمى :

ويتفرع من هذا الموضوع مسألتان :

- (أ) الوضع الراهن للبحوث فيما يتعلق بشخصية الجانح الشاذ، وقدم فيه تقريراً نويل ميسو أستاذ علم النفس بجامعة مونتريال .
- (ب) إعادة تربية الجانحين الشواذ ، وقدم فيه تقريراً القاضى سيفرين فيرسل القاضى بمحكمة بروكسل الابتدائية .

القسم الرابع :

وقد ترك مفتوحاً للموضوعات والمسائل المتنوعة . وقد نوقش فيه :

- (أ) علاقة علم الإجرام بالعلوم الأخرى .
- (ب) مدى أهمية البحوث العلمية فى مكافحة الجريمة وعلاج الجانحين .
- (ح) الاتصال بين مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية المختصة بشئون الجريمة والعقاب .

وقد اشترك في هذا المؤتمر ممثلون لتسعين دولة وكانوا خليطاً من العلماء والباحثين والأطباء وأساتذة الجامعات والقضاة والمحامين وموظفي السجون ورجال الشرطة وضباط الاختبار القضائي والإحصائيين الاجتماعيين وغيرهم ممن يرتبط عملهم بالجريمة والجناحين .
وكانوا ممثلين رسميين أو أعضاء بصفتهم الشخصية .

وقد اختير رئيساً للمؤتمر الدكتور ثورستين سلين Thorsten Sellin رئيس الجمعية الدولية لعلم الإجرام وأستاذ علم الاجتماع بجامعة بنسلفانيا .
واختير رئيساً للقسم الأول الدكتور پول كورنى أستاذ القانون الجنائي بجامعة بروكسل الحرة . (كما اختير نائباً للرئيس الدكتور أحمد محمد خليفة مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية بالقاهرة) .

واختير رئيساً للقسم الثانى ا . لوديت أستاذ علم الإجرام بجامعة الأرجنتين .

واختير رئيساً للقسم الثالث الدكتور و . بومبي أستاذ القانون الجنائي بجامعة أوترشت بهولندا .

واختير رئيساً للقسم الرابع الدكتور ش . ا . تشيلدى أستاذ القانون الجنائي بجامعة امستردام بهولندا .

* * *

وقد مثل الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر وفد رسمي يضم السيدين :
دكتور أحمد محمد خليفة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
دكتور رائد بدر الدين علي عن وزارة الداخلية المركزية .

وحضره كأعضاء بصفتهما الشخصية :
دكتور محمد الفاضل أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة دمشق .
دكتور حسن علام وكيل النائب العام بالإقليم الجنوبي .
السيد عبد الأحد جمال الدين المعيد بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .

ثانياً

التقارير التي قدمت للمؤتمر .

تطبيقات المناهج الطبية النفسية في علم الإجرام*

بيير دينيكر

الطبيب بمستشفى الطب العقلي بباريس

يجب أن نميز في كل من المناهج الطبية النفسية بين :

١ - التطبيقات الطبية القانونية .

٢ - التطبيقات التي تعين في بحوث علم الإجرام .

وفي الحالة الأولى يجب أن تتلاءم المناهج - ما أمكن - مع مقتضيات القانون . أما في الحالة الثانية فإن القانون هو الذي يجب أن يضع في اعتباره احتياجات البحث :

الملاحظة المباشرة :

يعتبر الفحص الإكلينيكي المباشر في علم الإجرام - وفي الطب - الطريقة الوحيدة في الوقت الحاضر التي تساعد في تصوير الحالة ككل .

وعلى أية حالة يلزم :

١ - أن يتمشى الفحص الإكلينيكي المباشر مع الغرض منه ، فإن الفحص الطبي النفسي للجوانح يختلف عن كل من الفحص الطبي العقلي وفحص الحالات السوية ، فهو يتطلب تدريباً خاصاً .

٢ - أن توفر كافة ضمانات الموضوعية في الفحص (تعدد الملاحظين ، وتكرار الفحص إلى غير ذلك) مع محاولة الوصول إلى تركيب من مختلف النتائج التي تكشف عنها الفحوص المختلفة .

(*) الموضوع الأول من القسم الأول

Deniker, P.

Application des methodes medico-psychologique a la criminologie

ترجم التقرير عن النص الإنجليزي ولخصه دكتور محسن عبد الحميد أحمد الخبير بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٣- أن يسمح باستخدام البيانات التي جمعت في إطار البحث لتطبيق القواعد العلمية للفحص .

على أن تتاح القرص - ما أمكن - لإجراء الفحوص البعدية كإحدى وسائل اختبار صحة الفحوص التي تم إجراؤها ودقتها .

الفحوص المعملية :

يتميز الطب الحديث - وكذلك علم النفس - بظهور الفحوص الإكلينيكية غير المباشرة ، ولهذا ينبغي أن توجه لها عناية خاصة .

(١) المناهج البيولوجية :

يجب أن نأخذ في الاعتبار - من وجهة نظر البحث - العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية ولا تقتصر على دراسة الجهاز العصبي . فمن ميادين المعرفة المهمة نسبياً علم التكوينات . وقد استرعى دور الوراثة في الطب والطب العقلي وعلم الإجرام الاهتمام . إلا أن الصعوبات التي تعترض محاولة الكشف عن عوامل يمكن إخضاعها لقانون علمي تقف حجرة عثرة في سبيل أي تقدم في هذا الاتجاه .

ومع أن البيانات المتوافرة عن العلاقات بين الجنسين لم تلق إلا قليلاً من الضوء على الانحرافات الجنسية العديدة إلا أننا لا يمكن أن نتوقف عن محاولة تفهمها ، فإن ما كشف عنه حديثاً من التمييز بين المظاهر الخارجية للجنس والخصائص التكوينية له يوحى بأن ثمة تطورات هامة ستحدث في هذا المجال .

ويجب أن نسلم بأن المناهج البيولوجية التي تسمح بالتطبيق العملي في ميدان علم الإجرام تتمثل بصورة رئيسية في الوسائل الفنية الحديثة لدراسة الجهاز العصبي ، هذا إذا لم نأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة للفحص بالأشعة ، وبخاصة رسام المخ الكهربائي E. E. G. . ففي خلال السنوات العشرين الأخيرة تحدد مجال الإمكانيات التي يوفرها تسجيل النشاط الكهربائي للمخ وأصبحت معالمها أكثر دقة .

ومع أنه ليس ثمة شك في إمكان الاعتماد على هذا المنهج في الكشف عن العوامل الإجرامية الكامنة فإنه يعد من أنواع الفحوص التي لا غنى عنها في تشخيص الإصابات العضوية والحلل الوظيفي .

ويمكن القول — إلا في حالات استثنائية — أنه خلافاً لما كان سائداً قبل ذلك من وجود علاقة مباشرة بين نتيجة القياس لرسم المنح الكهربائي E.E.G والفعل الإجرامي يسود الاعتقاد الآن بأن هذه العلاقة غير مباشرة وأنها تعتبر دالة للاضطرابات المخية التي يكشف عنها الفحص .

وفي حين تأكد ما يشيع من « أن نتيجة الرسم الكهربائي للمنح للسجين سوى سوية » فإن التسجيلات الدقيقة في هذا الصدد تكشف عن وجود نسبة عالية من الانحرافات (في نتيجة القياس) بين الجانحين ، بل تسمح بتوزيعهم في فئات حسب النسب المئوية للانحرافات .

(ب) المناهج النفسية :

إن من مستلزمات القيام باختبارات من هذا النوع وجود أساليب مقننة مثل : بطاريات من الاختبارات واستخبارات ومقاييس للسلوك يمثل استخدامها تخصصاً حقيقياً . وبصرف النظر عن قيمة هذه الأساليب في القياس الدقيق ، فإن قيمة النتائج المتحصلة من تطبيقها تتوقف إلى حد كبير على مدى تداولها وذيوعها .

وفي هذا المجال نجد أن اختبارات الذكاء تستخدم الآن بكثرة لاختبار المتقدمين لأي عمل من الأعمال مما يبرر الأخذ بها في علم الإجرام وكذلك في علم الطب .

وقد كشف تطبيق هذه الاختبارات — أحياناً — عن مفاجآت . فقد أبرز وجود فوارق خطيرة بين نتائجه ونتائج الفحوص الإكلينيكية .

وفي هذا الميدان الخاص بتقويم الكفاية العقلية نجد أحياناً أننا نولي اختبارات علم النفس العملية الأولوية على معلومات الفحص المباشر التي هي بالضرورة

ليست موضوعية بل ذاتية .

وهناك اختبارات معينة صممت خصيصاً لدراسة المجرمين وخطورتهم، كاختبار MIRA الذى يعتمد على الانحرافات اللاشعورية التى تكشف عنها الرسوم .

(ح) المناهج المركبة :

يمكن أن نضع تحت هذا العنوان الأساليب التى تستخدم بيانات بيولوجية للكشف عن الحالة العقلية . وقد أثارت اثنتان منها مناقشات حية فى ميدان علم الإجرام وهما :

١ - الفحص الفارماكولوجى الذى انتقد بشدة فى تطبيقاته الطبية القانونية وإن كان استخدامه فى الطب العقلى شائعاً . ولا شك فى أنه قد تم الوصول إلى اعترافات هامة بوساطة وسائل كيمياوية، ولكن توجد أيضاً - بكثرة - أكاذيب تم الحصول عليها تحت تأثير المخدر. للدرجة أنه يمكن القول أنه ليس هناك ما يسمى بحقيقة ولكن هناك وسائل لجعل « الحقيقة السيكلولوجية » موضوعية .

٢ - البوليجراف ، الذى يعتبر جهاز كشف الكذب صورة مبسطة منه . ويقوم أساساً على التسجيل التلقائى للمتغيرات البيولوجية التى تختلف تحت تأثير الانفعال (والمجهود) وكذلك للظواهر التى لم تتضح بصورة كاملة مثل الاستجابة الجلفانية ومثل توقف رد الفعل على ال E.E.G .

وبصورة عامة يمكن القول أن كل الطرق من هذا النوع يثار الجدل حول قدرتها فى الكشف عن الحقيقة وفى الوصول إلى أدلة الجريمة . إلا أن هذه الطرق يمكن أن تستخدم فى بلورة الحقائق السيكلولوجية ما يكشف عن العناصر التى تحددها وتكون أبعد من الملاحظة المباشرة العادية .

ارتباط المناهج بعضها ببعض وقياس بعضها لدقة البعض الآخر :

إن الأمر الهام — الذى ينطوى على صعوبة — فى المناهج الحديثة للفحص الطبى النفسى يكمن فى إمكانية القيام بمقارنات وإيجاد علاقات ذات دلالة بين نتائج الأساليب المختلفة . ولا شك فى أن أحدث — إن لم يكن أبسط — السبل لذلك هو مقارنة نتائج الملاحظة المباشرة بنتائج الطرق الإكلينيكية غير المباشرة المختلفة ، حيث إن التعاون والمناقشة الجدية بين الإحصائيين المختلفين من الأمور الضرورية ، وإن كانت الكلمة الأخيرة للإحصائى الإكلينيكى ما دام أنه المسئول عن القرار النهائى .

وبالنسبة للفحص فإن المقارنة بين المناهج بعضها وبعض أمر مقبول . ولكن يشترط أن تحدد خطة للفحص وأن يكون لدى كل إحصائى فهم كاف لإمكانات المناهج المستخدمة الأخرى .

ومن الأمور الهامة أيضاً — وإن كان لا يزال صعباً — القيام بربط الفحوص فى الميادين المختلفة بعضها ببعض ، وبالتالى إيجاد تعاون متبادل بين الأطباء النفسيين والإحصائيين الآخرين فى العلوم الجنائية، فهو ضرورى فى تقدير كفاية نظم العلاج بصفة خاصة .

الطرق العلاجية :

لم يعد الطبيب العقلى يغفل الإمكانيات الضخمة التى توفرها له مختلف الإجراءات العقابية والعلاجية — والتى يمكن أن يتناقش فيها مع الإحصائيين الآخرين فى العقاب — ولكن وسائل العلاج التى يمارسها فعلاً هى :

العلاج البيولوجى ، والعلاج النفسى ، والعلاج الاجتماعى .

(١) نظم العلاج البيولوجى :

توجد وسائل علاج كيميائية جديدة أعدت للاستخدام فى الطب العقلى ، وخاصة الوسائل الخاصة بالمركبات المهدئة (المنسكنات) التى تعتبر أحسن

الوسائل الفعالة في تهدئة التهيج والعدوان والانتفاعلات الطبيعية والمرضية . وإن كانت أقل من العلاج بالصدمات الذي لم يحقق نتائج طيبة في تطبيقه على المجرمين . ومع أن استخدام هذه الأنواع من العلاج قد انتشر فعلا في المؤسسات العقابية المتخصصة وغير المتخصصة ، فلم يكتب عنها ما فيه الكفاية . وقد يؤدي الأمر إلى استبعاد الإجراءات المتطرفة مثل الإخضاع الذي يمارس في بعض الدول .

(ب) العلاج النفسي والعلاج الاجتماعي :

ترجع معظم صور العلاج النفسي التي تستخدم اليوم في الطب العقلي - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - إلى التحليل النفسي . وهذا العلاج الذي جرب أصلا في علاج الاضطرابات العصبية أمكن استخدامه حالياً في علاج الحالات الذهانية الخطيرة والانحرافات التي يرى المحللون النفسيون ضرورة تعديل أساليب التحليل النفسي المعروفة حالياً .

ويستحق العلاج النفسي الجمعي الذكر هنا لأنه سواء كان اهتمامنا منصّباً على التحليل النفسي الجمعي أو الطرق التي تستخدم دينامية الجماعة فإنه يقوم بمحاولات جدية في ميدان إعادة تربية الجانحين .

أما العلاج الاجتماعي في ميدان الطب فلا يعتمد فقط على النشاط الجمعي العلاجي أو العمل العلاجي ، بل يعتمد على دراسات للبيئة وعلى إيجاد بيئات صالحة للعلاج أو مؤسسات عمل خاصة لمن يعالجون خارج المستشفيات .

(ج) الجمع بين الوسائل العلاجية :

نظراً لضعف وسائل العلاج أصبح الطب العقلي الحديث أكثر تفهماً عن ذي قبل لمحدودية كفاية المناهج المختلفة التي سبق ذكرها ، وهو لهذا يحاول الجمع بينها على أمل تقليل نسبة الحالات التي لا تتحسن بدرجة كافية أو التي لا تتحسن على الإطلاق .

ولكن لا تزال هـاك صعوبة فى تحديد المجهود الذى يجب أن يوجه فى كل نوع من أنواع العلاج حتى يمكن الحصول على أحسن النتائج .

مشكلة عدم الاتزان النفسى فى الطب العقلى وعلم الإجرام :

على علم الإجرام والطب العقلى الاهتمام بالحالات التى تعد من حالات عدم الاتزان أو الانحراف السيکوپاتى التى تشمل الحالات ذات الاضطرابات العقلية المؤدية إلى الإجرام والتى لا تجد مكانها المناسب فى المصحات العقلية أو المؤسسات العقابية .

والاتجاه النظرى الذى يضع اللوم على الوراثة أو العلل التى تصاحب تشكيل الأنا أصبح الآن يتميز عنه اتجاه أدق يسمى « الاتجاه الإجرائى » .

وبالنسبة إلى حدوث العلل النفسية البيولوجية التى تكشفها الطرق المناسبة وأثر كل نوع من أنواع العلاج نجد أن الطريقة السابقة الخاصة بتقسيم المجموعة السيکوپاتية إلى عناصر وصفية بحثة قد استبدلت بتصنيف يحدد بواسطة العوامل ذات التأثير الموضوعى .

الخاتمة :

١ - يصلح تطبيق الطرق الحديثة للتشخيص فى ميدان الطب العقلى فى الكشف عن الاضطرابات العصبية والنفسية بين الجانبين وذلك لتحديد مسئولية الجانب ولتقدير النواحى المرضية للشخصية وكذلك أيضاً لتقدير الإجراءات التى يجب تطبيقها معه .

٢ - فى حدود هذا ، فإن الظروف التى تحدد اختيار الحالات التى ستفحص وكذلك التسهيلات العملية للفحص يجب أن تضعها الهيئة القضائية موضع الاعتبار كأحد المقنضيات الأساسية للاستقصاء العلمى .

٣ - يمكن أن يستفاد في علم الإجرام من بعض الأساليب الفنية المأخوذة من علم الأحياء ومن الطب أو من علم النفس بعد تعديلها بما يناسب البحث الجنائي . مع ملاحظة عدم الخلط بين الأساليب المجربة والإجراءات الأخرى التي تتبع في البحوث الفرضية .

٤ - بالنسبة للبحوث التي تجرى على الطرق الحديثة لعلاج الجانحين وإصلاحهم يمكن الاستعانة بالوسائل المتعددة التي يؤخذ بها في نظم العلاج البيولوجي والعلاج النفسي والعلاج الاجتماعي التي تستخدم في الطب العقلي . مع هذا فمن الضروري أن تتلاءم هذه الطرق مع الغرضين من استخدامها وتبين الحدود التي يمكن أن تستخدم فيها .

٥ - إن التقدم الذي أحرز في ميادين الطب وعلم النفس فيما يختص بالتشخيص والعلاج يمدنا بمصدر للمعلومات والمناهج وفروض يمكن أن يستفاد منها في علم الإجرام .

الاتجاه الاجتماعي في التنبؤ والعلاج *

بالنسبة للمجرمين المنحرفين والشواذ

ك . كرسثيانسن

أستاذ علم الإجرام بجامعة كوبنهاجن

المشكلة :

تشير نتائج البحوث إلى أن الجريمة ترجع إلى مجموعتين من العوامل أو الظروف وبتعبير أدق إلى مجموعتين من الأسباب المتداخلة : المجرم من ناحية والبيئة التي يعيش فيها من ناحية أخرى.

ويعرف هورفيتز Hurwitz, S. وراذينو فيتش Radzinowicz علم الإجرام بأنه : ذلك الفرع من علوم الجريمة الذي يكشف عن عوامل الجريمة أي العوامل الذاتية والاجتماعية التي يرجع إليها السلوك الإجرامي وذلك من بحث تجريبي . وهو تعريف مقبول يمكن أن ينظر إليه على أنه تعبير عن النتائج التي توافرت من البحوث التي أجريت خلال قرن . وهو يتمشى مع مبدأ هام في البحث ، هو أننا إذا أردنا أن نكشف عن عوامل الإجرام كان علينا أن نبحث عنها في مجالين : المجرم نفسه ، والبيئة التي يعيش فيها . وتأتي قيمة هذا المبدأ من أنه يساير مبدأً أساسياً في العلوم التي تعرض لدراسة السلوك هو أن كل رد فعل إنساني يمكن تصوره على أنه نتيجة تفاعل أو تأثير متبادل بين الكائن الحي ومجموعة من المنبهات أو موقف .

ولا يسمح المجال هنا بمناقشة مفهوم المجرم الشاذ ولكن يجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم سيستخدم هنا بمعنى واسع يشمل إلى جانب الذهانيين وضعاف

(*) الموضوع الثاني من القسم الأول

Christiansen, K.O. The Social Approach to Prognosis and Treatment of Abnormal and Deviant Offenders.

ترجم التقرير ولخصه حسن محمد كاشف الباحث المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية،
وراجع الترجمة محمد عزت حجازي الباحث بالمركز .

العقول والمتأخرين عقلياً السيكوپاتيين والذين يعانون من نقص خلقى والعصابيين والمتأخرين فى النمو النفسى ومن إليهم .

وقد استفاد علم الإجرام من دراسة هذه الفئات الهامشية ، وبخاصة فى المشاكل المنهجية المتصلة بموضوع الأسباب . وفى هذه الفئات بالذات فرص طيبة للمعالجين وعلماء العقاب للتجريب فى العلاج والرعاية اللاحقة .

ويمكن القول بأن فئة الجانحين الشواذ تماثل - إلى حد بعيد - فئة معتادى الإجرام وإن كان اعتياد الإجرام قد يرد إلى عوامل أخرى . وليس بغريب أن يركز فى دراسة أسباب الجريمة على شخصية المجرم حين يهتم بدراسة فئة الجانحين الشواذ . ولكن ثمة شكاً فى سلامة مثل هذا التركيز . فإن نتائج عديد من الدراسات تشير إلى أهمية العوامل الاجتماعية ليس فقط فى حالة الجانحين الأسوياء بل وأيضاً فى حالة الجانحين الذين يمكن أن يعدوا منحرفين أو مرضى من الناحية النفسية .

وليس من الممكن أن نكشف عن طبيعة جناح المنحرفين أو الشواذ دون أن نتناول المشكلة من حيث تفاعل العوامل الشخصية مع العوامل البيئية .

الجوانب الأربعة للموضوع الرئيسى :

إن تقسيم الموضوع الرئيسى إلى أجزاء أربعة كما حدث فى هذا المؤتمر يجب أن يقوم - ككل التصنيفات - على أسس تجريدية . وهنا تثار مشكلة ما إذا كان هذا التصنيف يبعدنا عن واقع المشكلة برغم ما قد يكون فيه من فائدة علمية . فلتأمل مثلاً شخصاً شاذاً أو منحرفاً يعيش فى بيئة معينة تحت تأثير مجموعة من المنبهات يحياها بشكل قد يختلف عن نظرة الطبيب العقلى أو

الإحصائي النفسي أو عالم الاجتماع أو الإحصائي الاجتماعي لها .

ونقطة البدء لدراسات متعمقة عند عالم الإجرام هي أن يكون الشخص قد ارتكب مرة أو أكثر من مرة جرماً . وقد ينظر إلى هذا الأمر على أنه غير ذي دلالة وقد ينظر إليه على أنه ذو أهمية بالغة . ويتوقف الأمر على علاقته بالشخص الذي يعيش وينمو تحت تأثير مجموعة من المواقف المتغيرة تتحدد طبيعتها تبعاً للتفاعل بين الشخص ومن يعاشرهم والبيئة الطبيعية . وقد يحدث أن تكون الجرائم التي يرتكبها أشخاص شواذ ذات ارتباط وثيق بحياتهم ولكن ليس من النادر أن تكون هذه الجرائم ليست بذى دلالة أو ارتباط بهم . فإذا عرفنا جريمة الشاذ أو المنحرف على أنها جريمة تنشأ من دوافع أو حاجات منحرفة أو شاذة فإن من الممكن أن نقصر اصطلاح الجانح المنحرف أو الشاذ على الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة أو أكثر بدوافع شاذة أو منحرفة .

وعلى هذا فإن من الممكن أن ندخل في هذه المجموعة بعضاً من أولئك الذين يعتبرون جانحين أسوياء .

١ - إذا قصد بالدراسة الاجتماعية للجانح الملاحظة والوصف والتحليل والتصنيف للعوامل البيئية بالمعنى الضيق للفظ ، وأغفل تأثير العوامل الشخصية فإننا سننتهي إلى تجريد يفسد كل محاولة لوضع برنامج لعلاج مجلد للمجرم . وكذلك الحال لو اقتصر الأمر في دراسة المجرم على العوامل الشخصية . فما دمننا بصدد دراسة الجانح فإننا لا يمكن أن نفصل بين الدراسة الاجتماعية والدراسة النفسية له .

ب - ومن الممكن أن نميز بين الأساليب الاجتماعية والأساليب النفسية على أساس الغرض الذي يرمى العلاج إلى تحقيقه . فالأساليب الاجتماعية في العلاج هي تلك التي ترمى إلى معالجة جوانب النقص الاجتماعي وجوانب القصور في البيئة . أما الأساليب النفسية فهي تلك التي ترمى إلى إحداث تغيير في شخصية المجرم . وعلى أساس هذه التفرقة يمكن أن نميز بين أسلوبين أو منهجين للدراسة .

وقد يصدق هذا التحديد في حالات معينة كأن يحدى في إعادة تربية

المجرم السيكوپاتى العلاج الطبى . ولكن الأمر لا يسير على هذا النحو فى حالات كثيرة إذ يتطلب الأمر فيها تعديلا فى الشخصية وتعديلا فى البيئة . وذلك لأن الجريمة مفهوم اجتماعى والجانحين بشر يلزم لفهمهم أن ينظر إليهم من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية النفسية . ولا يمكن أن تقام سياسة علاجية ما لم تعتمد على فهم متكامل لشخصية الجانح .

إلا أن هذا لا يعنى أنه يلزم أن نميز بين اتجاهين فى النظرية فى علم الإجرام : الاتجاه الاجتماعى والاتجاه النفسى .

فعلماء الاجتماع يردون الظواهر الاجتماعية ومنها الجريمة إلى عوامل اجتماعية . فى حين أن الأطباء العقلين يردون السلوك الإنسانى إلى عوامل بيولوجية . والاتجاه الأمثل هو أن نجمع بين الأسلوبين فى أسلوب واحد . ولكن هذا غير ممكن حتى الآن . ولكى يمكن الاستفادة من الحقائق التى يكشف عنها علم الإجرام فى معاملة الجانحين فإن من الضرورى أن يتم ذلك على أساس فهم الشخصية باعتبارها وحدة بيولوجية نفسية اجتماعية .

ح - ويلزم أن تعرف الأساليب المختلفة على أساس أن ثمة مجموعات مختلفة من المتخصصين تعرض لمشاكل معينة من زوايا مختلفة . فإذا كانوا يعملون فى استقلال كل فريق عن الآخر فإن من الممكن أن نطلق على اتجاه الإخصائين النفسيين والأطباء العقلين الاتجاه النفسى العقلى . وعلى اتجاه الإخصائين الاجتماعيين الاتجاه الاجتماعى . ولا يمكن أن ننكر أن هذه التفرقة المفتعلة قائمة فى بعض المؤسسات التى يؤثر متخصصون فى كلا المجالين للعمل فيها . ولكن إذا كان للجهود المختلفة لإعادة تربية الجانحين أن تكون ذات جدوى فإن من الضرورى أن تقوم على أساس تعاون مستمر وثيق بين المتخصصين من مختلف المجالات ولا يعنى هذا إطلاقاً إلغاء تخصص الأفراد .

وإن من الأيسر أن نقيم هذه التفرقة فى مرحلة الدراسة من أن نقيمها فى مرحلة العلاج .

ولهذا السبب فإننا نؤكد أهمية تكامل الاتجاهات المختلفة إن فى مرحلة الدراسة أو فى مرحلة العلاج .

التنبؤ

تعريف :

يمكن أن نعرف التنبؤ بأنه محاولة لتحديد تطور جانح يقصد وضع برنامج لعلاج ذلك على أساس فحص حالته . وأهمية الاتجاه الاجتماعي في عملية التنبؤ بهذا المعنى واضحة حتى في الحالات التي نكون فيها بصدد جانحين شواذ أو منحرفين . والجريمة ترجع إلى عدة عوامل متفاعلة ومن ثم فإن من الخطأ أن نرد إجرام الجانحين الأسوياء إلى عوامل بيئية أساساً وأن نرد إجرام الجانحين الشواذ إلى عوامل شخصية .

العلاقة بين البيئة والشخصية :

من المؤسف أن التفاعل بين العوامل المختلفة في السلوك الإجرامي – وبخاصة بين العوامل البيئية والعوامل الشخصية – لم يبحث بشكل مستفيض إلا نادراً . وقد قدم هانز لوكسنبرجر Luxenburger, Hans نظرية عامة في العلاقة بين البيئة والوراثة طبقها هورفتر في مجال الإجرام . كما يذهب هيلفيج Helweg إلى أن السلوك الإجرامي يرجع إلى تفاعل العوامل البيئية مع إمكانيات الشخص على الاستجابة وهي إمكانيات تتحدد بعوامل وراثية وعوامل مكتسبة . ومن الظروف البيئية يذكر هيلفيج بعض العوامل التي لا تدفع إلى الإجرام وفي مثل هذه الظروف لا يندفع إلى الإجرام إلا الأشخاص ذوو الميول الإجرامية القوية ، كما يذكر بعض العوامل البيئية التي تدفع إلى الإجرام وفي مثل هذه الظروف قد يندفع ذوو المقاومة الضعيفة إلى ارتكاب جرائم ، وأخيراً يذكر العوامل البيئية الدافعة إلى الإجرام التي تنطوي على قوة تأثير وإغراء يعجز الفرد العادي عن مقاومتها .

وقد حاول كل من كانيبرج Kineberg, Olof واكسندر Exner, Franz أن

يقدم تفسيراً مماثلاً للعلاقة بين العوامل البيئية والعوامل الوراثية .

ومن الواضح أن كلا من هذه النظريات ترد السلوك الإجرامي إلى مجموعتين من العوامل على نحو ما أشرنا قبلاً : العوامل الوراثية من جهة والعوامل البيئية من جهة أخرى . وكلها تؤكد ضرورة توافر عوامل الإجرام في حياة الشخص لكي يندفع إلى الإجرام . وهذه العوامل قد تكون مزيجاً من المجموعتين من العوامل وإن كان من الممكن أن تدفع إلى الإجرام عوامل من مجموعة واحدة .

ولكن ثمة حالات يكون من الصعب فيها تبين أثر نقائص واضحة في البيئة أو في شخصية المجرم وفي مثل هذه الحالات يبدو أن التأثير يرجع إلى طبيعة الموقف الدافع للإجرام .

وأن اختبار مثل هذا الفرض تجريبياً ينطوي على الاعتماد على المزايم الآتية :

أولاً : أن يكون من الممكن تعريف أو إعطاء وصف عام لشخصية الفرد وللاستجابة المحتملة منه بحيث يمكن تحديد العوامل التي تعين استجابة فرد ما في موقف معين .

ثانياً : أن تكون هذه المعينات مما يمكن أن يخضع لملاحظة موضوعية عن طريق مناهج علمية معتمدة .

ثالثاً : أن يكون من الممكن تعريف أو إعطاء وصف عام للظروف البيئية التي تعين سلوك شخص ما .

رابعاً : أن يكون من الممكن ملاحظة هذه العوامل البيئية عن طريق المناهج العلمية المعتمدة .

خامساً : أن يكون من الممكن تقدير هذه الملاحظات تقديرًا كميًا . كما أن من الضروري أن يقيس - بصورة أو بآخر - قياس أو تقدير قيمة كل من العوامل الشخصية والعوامل البيئية .

وإننا نشك في أن من الممكن في دراسة في علم الإجرام اليوم أن تصاغ المشكلة وتعرف المفاهيم الأساسية فيها بدرجة من الدقة تكفي لحل المشكلة . ومن

ثم يلزم أن نكتفى باختبار الفروض البسيطة نسبياً عن البيئة والشخصية .
وإن سمات الشخصية لا يمكن أن تحدد في استقلال عن العوامل البيئية
الدافعة للإجرام . كما أنه ليس من الممكن أن تلاحظ السمات الشخصية الدافعة
للإجرام في استقلال عن النزعة الإجرامية . ومن ثم فإن نتائج مثل هذه الدراسة
يمكن أن تلقي ضوءاً على العلاقة بين الشخصية والبيئة مع ملاحظة أن المشكلات
التي ينطوي عليها هذا الأمر هي من التعقد بحيث لا يمكن أن تحل بالإمكانات
المبسرة حالياً وعلى أية حالة فإن فهما تقريبيّاً في هذا الموضوع له أهميته .

دراسة في الدائمك عن التفاعل بين البيئة والشخصية :
وعلى أية حالة أود أن أجلو بعضاً من المشاكل التي عرضنا لها في ضوء
تقرير غير منشور عن دراسة وتتبع لها على نزلاء السجون في الدائمك
أجريتها مع شتيروب تحت إشراف مكتب السجون .

ولنشر أولاً لبعض المفاهيم التي قامت عليها الدراسة :
شملت الدراسة ٣٣٥ مجرماً ذكراً تتراوح عدد الأحكام بالسجن المحكوم
عليهم بها بين خمسة شهور ومدى الحياة . وفي ٥٥٪ من مجموع الحالات كانت
أحكام السجن سنة أو ما يزيد عليها . وقد صنف النزلاء إلى مجموعات ثلاث :
١ - المجرمون الكبار للمرة الأولى .

٢ - المجرمون العائدون .

٣ - معتادو الإجرام .

وتنضم المجموعة الأولى أولئك الذين ليس لهم سجل إجرامي سابق وقد كانوا
جميعاً فوق الخامسة والعشرين من أعمارهم (وهو أمر اقتضته ظروف الإيداع) .
وتمثل المجموعة الثانية العائدين الذين انقضت فترات من ٣ : ٥ سنوات على
الأقل لم يرتكبوا فيها جرائم . وتنضم المجموعة الثالثة العائدين الذين لم تمر مدة من
٣ : ٥ سنوات لم يرتكبوا فيها جرائم .

ونود أن نين أن هذا التصنيف قائم على معايير تعسفية ولم يرجع فيه لعوامل
الإجرام ولا للظروف الاجتماعية والشخصية .

وتتوزع العوامل الدافعة للإجرام بين هذه المجموعات الثلاث على النحو التالي :

المجموعة الأولى	الثانية	الثالثة	
٧٨	٩٤	١٦٣	عدد المجرمين
%٥٣	%٧٥	%٨٥	بعض جوانب القصور في التنشئة
% ٥	%١٩	%٣٧	قصور في الشخصية

ويجب أن نقر بأن إمكانيات التوصل إلى نتائج فيما يتعلق بالعوامل الدافعة للإجرام من البيانات المتوافرة هي إمكانيات محدودة فإن وجود جوانب قصور في التنشئة لا يدلنا في حد ذاته على الكثير وإن كانت مثل هذه الظروف قد لوحظت في ٣٥٪ من المجموعة الأولى و ٨٥٪ من المجموعة الثالثة . أما عن جوانب القصور في الشخصية فإنها تمدنا بمعلومات أكثر قليلاً . فقد كشف عن وجود هذه العوامل في ٥٪ من المجموعة الأولى و ٣٧٪ من المجموعة الثالثة .

وحتى بالنسبة للمجرمين الذين لم يصنفوا في الفئات الثلاث فإن ثمة ميلاً قوياً لأن يكون سلوكهم الإجرامي من طبيعة الاعتياد .

ولما كانت أغلب العوامل الدافعة للإجرام تتوزع بشكل متماثل فإن من المناسب أن نسأل : أليس من الممكن أن نتوصل إلى نتائج عن نمط الاتجاه الإجرامي على أساس تحليل التفاعل بين كل العوامل الدافعة للإجرام ؟

وقد اعتمدنا في حل هذه المشكلة على منهج إحصائي يعرف باسم التحليل الفارقي . والصعوبة في هذه المشكلة أن ثمة عدداً كبيراً من المظاهر المختلفة للعوامل الإجرامية . ولما كان البحث قد قام على أساس أن تتضمن مشكلة العود ١٣ متغيراً على النحو التالي : ٥ للعوامل الشخصية و ٤ للعوامل البيئية و ٢ لفئات العمر وواحد لعامل الزمن . وبالنسبة للعائد عرف عامل الزمن على أنه الفترة التي لم يرتكب فيها جرائم منذ الإفراج عنه حتى إدانته للمرة التالية ، وهي بالنسبة لغير

العائد مدة الملاحظة أى الوقت الذى مضى بين الإفراج عنه وبدء التتبع فى ١ يناير سنة ١٩٥٨ ، مقيسة بالشهور . ويضاف إلى هذه المتغيرات الاثنى عشر متغيراً أخيراً هو نمط الإجرام .

ولن أمعن فى الاعتماد على المنهج الإحصائى فبرغم ما قد يكون فى ذلك من فائدة إلا أن الأمر أيضاً يتطلب أن نهتم أساساً بالنتائج . ويمكن أن تقدم ما كشف عنه التحليل الإحصائى فى عدد من الجداول . وإذا أردنا أن نميز بين المجموعات الثلاث فإن القيم الواردة فيما بعد تبين القيمة المرجحة لكل متغير من المتغيرات التى درست .

أولاً : العوامل البيئية :

١ - ظروف التنشئة :

- (أ) الإيداع فى مؤسسة : ٤ .
- (ب) نقائص أخرى فى البيئة خلال الطفولة : ٢ .
- (ح) عدم وجود نقائص فى البيئة خلال الطفولة : صفر .

٢ - العوامل المهنية :

- (أ) عدم الإعداد المهني : ٨ .
- (ب) متاعب العمل : ٤ .
- (ح) عدم وجود متاعب فى العمل : صفر .

٣ - الحالة الزوجية :

- (أ) أعزب : ٤
- (ب) خاطب : ٣
- (ح) مطلق : ٢
- (د) متزوج : صفر

٤ - المركز الاجتماعي :

- (أ) الطبقة الدنيا : ٨
 (ب) الطبقة الوسطى الدنيا : ٥
 (ج) الطبقة الوسطى العليا : ٢
 (د) الطبقة العليا : صفر

ثانيا : عوامل الشخصية :

١ - الذكاء :

- (أ) قصور في الذكاء : ١
 (ب) عدم وجود قصور في الذكاء : صفر

٢ - النمو النفسي :

- (أ) الطفلية النفسية : ٢
 (ب) عدم وجود نقائص واضحة : صفر.

٣ - سمات الخلق :

- (أ) النقص الخلقى : ٤
 (ب) انحرافات خلقية : ٢
 (ج) عدم وجود نقائص واضحة : صفر

وبوضح الجدول الآتى التنظيم لحساب قيم m-p والأسس التى قامت عليها التوافقات بين قيم البيئة وقيم الشخصية .

معامل m-p	P	(m)
صفر	١ - ٠	١٢ ١١
٢٤,	٣ - ٢	» »
٣٦,	٤ ١١	» »
٢٤,	١ - ٠	١٣ - ١٦.
٤٨,	٣ - ٢	» »
٦٠,	٤ ١١	» »

٥١,	١ - ٠	٢٠ - ١٧
٧٥,	٣ - ٢	» »
٨٧,	٤ ١١٨	» »
٦٤,	١ - ٠	٢١ ١١٨
٨٨,	٣ - ٢	» »
١,٠٠	٤ ١١٨	» »

هذا جدول يوضح توزيع أنماط المجرمين على أساس دليل قيم m-p . ويمكن أن نرى من هذا الجدول أن ٧٠٪ من المسجونين مع قيم m-p صفر كانوا مجرمين للمرة الأولى و ٩٠ ٪ منهم مع m-p ١,٠٠ كانوا مجرمين معتادين ويتوافق قيم m-p في معامل عادى m-p يمكن أن نحصل على تمييز قاطع لنماذج مهن المجرمين .

المجموع	مجرمين معتادين	مجرمين عائدین	مجرمين لأول مرة	m - p
٪ ١٢	٪ ١	٪ ١١	٪ ٣٧	١ صفر
٪ ١٣	٪ ٤	٪ ١٥	٪ ٣٠	٢ ٢٤,
٪ ٢٠	٪ ١٦	٪ ٢٥	٪ ٢٤	٣ ٤٨,
٪ ١٠	٪ ١٢	٪ ١٦	٪ ١٠	٤ ٦٢,
٪ ٣٣	٪ ٤٦	٪ ٣٢	٪ ٨	٥ ٨٣,
٪ ١١	٪ ٢١	٪ ٢	٪ ١	٦ ١,٠٠
٣٣٥	١٦٣	٩٤	٧٨	العدد

وقد يفيد في توضيح كيفية الاستفادة من العلاقة بين السن ومجموع قيم في تحليل أبعد أن نذكر المئين التاليين .

فقد كشف التحليل عن أنه بالنسبة لمعتادى الإجرام هناك علاقة واضحة بين السن عند ارتكاب أول جريمة أو السن عند الحكم بالإدانة في آخر تهمة وبين دليل m-p فإن الأرقام في دليل m-p تتناقص منع تزايد

السن بالنسبة لكلتا فتى العمر .

ولما كان السن عند ارتكاب أول جريمة والسن عند الإدانة في آخر تهمة لا يرتبط أيهما بالآخر فقد حاولنا أن نتبين ما إذا كانت إحداهما فقط ترتبط بشكل واضح كلما زاد السن عند الحكم بالإدانة في آخر تهمة وعن انخفاض في دليل m-p كلما زاد السن عند ارتكاب أول جريمة وبعبارة أخرى فإنه بالإضافة إلى ارتباط كل من فتى العمر عند معتادى الإجرام فإنهما ترتبطان مباشرة بدليل m-p ومن الممكن تفسير هذه النتائج بأكثر من صورة .

فثمة فرض أراه مع شتيروب معقولاً - وبخاصة أن ثمة ما يدعمه من الخبرة الإكلينيكية - وهو يقوم على أساس ديناميكي . وتفسر النتائج التي أشرنا إليها في ضوء هذا الفرض على النحو التالي :

بالنسبة لمعتادى الإجرام - وهم غالباً من الشواذ الذين بدأوا حياتهم الإجرامية في سن مبكرة (٢٥ سنة) - يكون مجموع m-p أكبر في الأعمار الصغيرة ويقل مع تقدم العمر .

وفي هذا ما يشير إلى أنه حتى بالنسبة لمعتادى الإجرام يحدث نوع من التكيف الاجتماعى مع تقدم العمر .

وقد توافر من هذه الدراسة مادة غير كافية لتأكيد هذا الزعم ولكن ثمة اتجاه إلى أن الإجرام بين معتادى الإجرام يقل أو ينمحي كلية كلما اقتربوا من نهاية أعمارهم . ويختلف السن التي يحدث عندها هذا الأمر باختلاف نمط الإجرام . فاللصوص مثلاً يتوقف نشاطهم الإجرامى مبكراً عن المختلسين .

أما بالنسبة لمعتادى الإجرام المتقدمين في السن (أى أكبر من ٣٠ سنة) الذين يعد عدد كبير منهم منحرفين عقلياً فإن مجموع m-p أكبر عند أولئك الذين بدأوا نشاطهم الإجرامى في سن مبكرة . ونحن نتفق في هذا مع نتائج دراسات كثيرة أخرى فإن المجرمين الذين باشرُوا نشاطاً إجرامياً لمدة طويلة منذ سن مبكرة يعتبرون ممن يتسمون بسمات غير سوية من السمات الدافعة

للإجرام التي عرضنا لها وذلك أكثر من المجرمين الذين بدأوا نشاطهم الإجرامي في سن متقدمة أو أولئك الذين يصدر منهم نشاطاً إجرامياً لفترات متقطعة .

وقد أمكن تبين أن البيئة هي العامل الوحيد الذي يرتبط بدرجة واضحة بمعدل العود وبعبارة أخرى فإن معدل العود يعتمد على العوامل البيئية فقط كما تبين من دراسات أجريت على الظروف الاجتماعية للمجرمين قبل إيداعهم السجن . ومن الغريب أنه لم يكشف عن ارتباط بين العوامل الشخصية التي أشرنا إليها في هذا البحث ومعدل العود ، مع أن المفترض أن العوامل الشخصية تميل إلى أن تكون أكثر استقراراً من العوامل البيئية . وبعبارة أخرى فإن ما إذا كان السجين سيرتكب جرائم أخرى ومتى يرتكب هذه الجرائم من الأمور التي تبدو مشروطة بعوامل في ظروفه الاجتماعية ، بغض النظر عما إذا كان ذكاً أو عاديّاً أو كان غريباً ، وما إذا كان ناضجاً أو غير ناضج وما إذا كان يتسم بنقص في الخلق أو كان سويّاً . وقد أفضت في شرح بعض نتائج هذه الدراسة لأجلو نقطتين هامتين :

- ١ - الحاجة لدراسات ذات اتجاه اجتماعي للجانحين المنحرفين والشواذ تبدو من تكرار وجود صور مختلفة من النقص الاجتماعي من هذه المجموعة من المجرمين .
- ٢ - الحاجة إلى العمل في صورة فريق : ليس فقط في الدراسة العلمية بل وفي التنبؤ الذي يهدف إلى تقسيم برامج معاملة الجانحين الشواذ والمنحرفين . ولا يسعى في تأكيد هذه النقطة الأخيرة إلا أن أورد فقرة عن دكتور دنيس كارول يقول فيها : « إن أفضل النتائج تتحقق حين يعتمد على فريق من الباحثين في إجراء مختلف جوانب الفحص الإكلينيكي الذي نغني به الفحوص التي يجريها الطبيب العقلي والطبيب العضوي والاختصاصي النفسي والإخصائي الاجتماعي النفسي . فالاعتماد على مثل هذا الفريق يوفر كثيراً من الوقت والتكاليف ويوكل مثل هذه الفحوص إلى أفضل من أعدوا لها بالمران وسمات الشخصية وإن قيمة النتائج التي يصلون إليها عالية حتى ولو كانوا من ذوي الإمكانيات المتوسطة .

ومن الممكن أن تختبر صحة وثبات المعلومات التي يحصلون عليها والاستنتاجات التي يستخلصونها منها عن طريق مقارنة النتائج التي يحصل عليها كل منهم بتلك التي يحصل عليها الآخرون .

العلاج

المقصود بالعلاج والغرض منه :

من الممكن أن يقال عما يرى إليه أى علاج للجانحين إنه إعادة تربيتهم بمعنى إعادة تكيفهم مع أسلوب من الحياة يتمشى مع القانون . ومن ثم يمكن أن يعرف العلاج بأنه ممارسة تأثير موجه بقصد إعادة تربية الجانح . ومن الواضح أن العامل الحاسم فى كل سياسة جنائية هو أن يحال بين الجانح والعود . إلا أن الخبرة تشير إلى أنه من النادر تحقيق هذه النتيجة ما لم تتضمن ترتيبات الرعاية اللاحقة خطوات إيجابية لإشاعة الاستقرار فى حياة الجانح . وإن كان من الصعب تحديد ما إذا كان العلاج قد أدى إلى إعادة تربية الجانح فعلا .

العلاقة بين الفحص والعلاج :

يبدأ العلاج وإعادة التربية منذ الاتصال الأول بالجانح بغض النظر عما إذا كان المقصود من الاتصال هو الفحص أو أى نوع من العلاج . وإن محاولة المعالج أو الفريق المعالج تبين معالم حياة الجانح السابقة وإلقاء الضوء على العوامل التى دفعته إلى الإجرام تمثل فى بعض الحالات إثارة لبدء اتباع أسلوب فى الحياة مقبول لدى المجتمع . وإن مناقشة المشاكل التى تواجهه تكفى فى بعض الأحيان للحفز على تفادى ارتكاب الجرائم فى المستقبل وتندفع للبدء فى عملية إعادة تربية ناجحة .

وحيث يحدث إخفاق فى عملية التربية فإنه يرجع إلى أن المشاكل والصعوبات لم تتبين بوضوح ولم تواجه بصورة واقعية .

وفى حالات أخرى يكون الحديث مع الإخصائى الاجتماعى أو الإخصائى

النفسي ضرورياً لإثارة الحاجة لإعادة التربية وهي أساس التعاون في مرحلة الرعاية اللاحقة .

وبصورة عامة فإن من أهم جوانب محاولات إعادة التربية أن يجد الجانح في السجن أو خارجه أشخاصاً لهم من المؤهلات والوقت ما يسمح لهم بالاهتمام بمشاكله أيضاً كانت .

عوامل إعادة التربية :

سنعتمد في هذا الجزء على آراء وردت في بحث عن إعادة تربية الجانحين المحكوم عليهم بمدد قصيرة أعدته مع كارن بيرنتسين , Karen Berntsen ، وقد ورد معظمها في تقارير دكتور كاتجا فودوبيتش Katga Vodpivec ودكتور فان درفلدن Van der Velden

إن السلوك الجانح — الذي يجب أن ينظر إليه في حد ذاته على أنه دليل على سوء التكيف الاجتماعي — هو في أغلب الأحيان عرض لمتاعب عميقة في التكيف . ومن ثم فمن الممكن أن يكون السلوك الجانح نتيجة مباشرة لمتاعب في التكيف في مرحلة الطفولة أو مرحلة الشباب أو في العمل أو في العلاقات الزوجية . كما قد يكون مصاحباً لحالات الخلل الاجتماعي والمرض العقلي والنقص العقلي . وقد يعقد المسألة في بعض الحالات الإدمان على المشروبات الكحولية والعقاقير . وفي مثل هذه الحالات يصعب تبيين السبب من النتيجة .

ويجب أن يكون واضحاً أن السجن يزيد من تعقد بعض الحالات ومن ثم يجعل عملية إعادة التربية عملية صعبة .

وثمة حالات يكون فيها السلوك الجانح ظاهرة منعزلة نسبياً في كيان متكيف تكيفاً سوياً . ولكنها حالات قليلة بين الشواذ عقلياً والمنحرفين من الجانحين . وفي بعض هذه الحالات يمكن أن تسير الأمور بصورة طيبة بحيث يمكن استعادة السير السوي في الحياة بعد قضاء مدة الحكم .

ومن ثم يمكن القول إن ثمة بعض الجانحين يمكن أن تحقق إعادة تربيتهم من خلال الإدانة والسجن :

ولكن ثمة حالات يكون فيها الإدانة أو السجن من عوائق عملية إعادة التكيف. لأن التعطل وانفصام العرى الزوجية وغيرها قد يكون من نتائج الإدانة والسجن وقد يترتب عليه فقدان الشخص لمركزه في المجتمع مما يؤدي إلى مزيد من السلوك الجانح .

ويمكن القول بصفة عامة إن كل عقوبة بالسجن - يترتب عليها إبعاد الجانح عن الأسلوب العادي في الحياة لمدة طويلة - تنطوي على إمكان ظهور متاعب جديدة في التكيف وعلى تعقيد المتاعب الموجودة فعلاً .

وينطبق ذلك أيضاً على الذهانيين الجانحين من ذوى الذكاء المنخفض الذين يوجدون في مصحات عقلية أو في مؤسسات لضعاف العقول لمدة طويلة . إلا أن مثل هذه المصحات أو المؤسسات هي بالنسبة لمثل هؤلاء المرضى مكان أفضل من وجودهم في أسرهم أو مع أقارب أو مع غرباء . وبالنسبة لمثل هؤلاء الأشخاص الذين يعانون من نقائص خلقية حادة أو من تخلف في النمو النفسى فإن نتائج الإيداع في السجن لا يمكن التنبؤ بها ، ولكن العامل الأهم فيها هو نوع من المؤسسة وطبيعة الجو السائد فيها . وقد يحدث أن يستفيد بعض الجانحين من الإيداع في السجن وفي حالات أخرى لا يؤدي الإيداع في السجن إلى ضرر . إلا أنه يؤدي في بعض الحالات إلى ضرر .

ومن ثم يلزم أن يكون لعملية إعادة التربية ثلاثة أهداف :
أولاً : أن تبذل محاولة لمنع - أو مواجهة أو إزالة - العوامل البيئية الشخصية التي يحتمل أن يكون لها تأثير فعلى في السلوك الجانح السابق .
ثانياً : أن تدعم الآثار الطيبة التي قد تترتب على الإدانة والسجن .
ثالثاً : أن تتفادى النتائج الضارة المباشرة للإدانة والإيداع في السجن التي قد تزيد من خطر ارتكاب جرائم أخرى .

وليس من الممكن أن نميز بين هذه الأهداف في ممارسة عملية إعادة التربية ولكن ليس ثمة شك في أن الهدف الأول هو أكثرها صعوبة .

ومن ثم فإن تقويم ما ترمى إليه عملية إعادة التربية يعتمد على الطريقة التي

تواجه بها العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة والآثار الضارة لعملية الإيداع في السجن .

وما دام برنامج إعادة التربية يوضع أساساً لتيسير عملية التكيف الاجتماعي التي قد تقلل إن قليلاً أو كثيراً من احتمال الاستمرار في الجناح فإن نجاح عملية إعادة التربية يعتمد على احتمال العود الذي يحدده عدد من العوامل بعضها معروف جيداً من دراسات التنبؤ مثل : العمر والنشاط الجانح السابق والسلوك في العمل والظروف العائلية ومهات الشخصية . وإن أخذ مثل هذه العوامل في الاعتبار — ربما بالاستفادة من قوائم الاحتمال — ليس إلا خطوة متواضعة نحو تقدير نجاح عملية إعادة التربية . وإن تصنيف الاحتمالات على أنها قوية أو متوسطة أو ضعيفة على أساس أرقام لا يفيد في نجاح برامج العلاج . وعلى أية حالة فقد يحدث في تقدير نجاح عملية إعادة التربية أن يتأثر الأطباء العقليون أو الإخصائيون النفسيون أو الإخصائيون الاجتماعيون بمشاعر غامضة .

وإذا كان احتمال العود ضعيفاً فإن نجاح إعادة التربية يكون قوياً حتى في الحالات التي تكون فيها الظروف الشخصية والاجتماعية غير ملائمة في بعض جوانبها . فقد لا تؤثر ظروف زواجية غير طيبة مثلاً في احتمال العود ، وقد يحدث أيضاً أن يحقق الجانح تكيفاً اجتماعياً مقبولاً برغم مرضه العصبي وفي مثل هذه الحالات ربما تعتمد فرص استعادة الجانح لحياته السوية على تحسين الموقف الزواجي أو على البرء من العصاب .

ومن جهة أخرى فليس ثمة ما يبرر الزعم بأن نجاح عملية إعادة التربية يكون ضعيفاً لأن احتمال العود قوي . فقد يحدث أن يكفي قدر صغير نسبياً من العون لكي يقلل من الاحتمال القوي للعود . ومن ثم فإن نجاح عملية إعادة التربية يجب أن يقدر في ضوء مدى الإمكانيات المتوافرة للعون التي لا تقتصر على الموظفين اللازمين أو الإخصائيين المتوافرين أو فرص العمل مع الأطباء العقليين ولا على المصادر المالية أو المعاونات المحتمل الحصول عليها ، وإنما

يتعداها إلى ما إذا كان يمكن حث أفراد الأسرة على التعاون ، وما إذا كان يمكن توفير فرصة العمل المناسبة ، وما إذا كانت الحالة العصابية تبدو ممكنة العلاج في حدود الإمكانيات المتوافرة ، وما إذا كانت جوانب القصور في الشخصية تتطلب علاجاً في نوع خاص من المؤسسات غير متوافر فعلاً .

وعلى أية حالة فإن ثمة عاملاً ذا أهمية واضحة بل قد يكون هو الأكثر أهمية في بعض الحالات في تقدير نجاح عملية إعادة التربية ونقصه به رغبة السجين الحرة في أن يحقق لنفسه أسلوباً في الحياة مقبولا اجتماعياً ويمثل للقانون . وقد لا ترتبط هذه الحاجة للعلاج باحتمال العود ولا بالإمكانيات الميسرة للعلاج . وقد تكون الرغبة في العلاج قوية إلى حد يستلزم أن تباشر عملية إعادة التربية حتى في الحالات التي تتطلب مجهوداً شاقاً . ويصدق هذا الأمر أيضاً على الحالات التي قد يكون احتمال العود فيها قليلاً جداً وإن كان ثمة إمكانيات زيادة فرصة إعادة التكيف ولو بدرجة بسيطة .

ومن جهة أخرى فإن ثمة حالات يكون احتمال نجاح عملية إعادة التربية فيها ضعيفاً لأن السجين لا يحس برغبة في أن يقلع عن أسلوبه اللا اجتماعي والجائح في الحياة . وينطبق هذا على مدمني الحمر والمخدرات الذين يصعب علاجهم . كما يصدق على السجناء الذين تكون متاعب التكيف التي يعانون منها أقل وضوحاً والذين يكون احتمال نجاح عملية إعادة تربيتهم قوياً إذا هم أحسوا برغبة حرة في العلاج . وليس صحيحاً أن يقال إن نجاح عملية إعادة التربية يتوقف على رغبة السجين في العلاج ولكن من الصحيح أن تؤكد أهمية إحساس الجائح بحاجة إلى العلاج حتى يمكن قيام تعاون إيجابي بينه وبين المشرفين على العلاج .

ويمكن أن يقوم نجاح عملية إعادة التربية في ضوء :

- (أ) عوامل الجريمة .
- (ب) الأعباء التي يفرضها الإيداع في السجن .
- (ح) احتمال العود .

(د) الإمكانيات المتوافرة للعلاج .

(هـ) الرغبة التي يحسها الفرد في العلاج .

وعلى أية حالة يجب أن يلاحظ أن هذه العوامل لا يمكن أن تقوم كلاً في استقلال عن الأخرى ، وأنها تختلف فيما بينها من حيث وزن كل عامل في الحالة الواحدة أو في الحالات المختلفة .

٤ - تجربة لإعادة تربية النزلاء في سجن دانمركي :

قام فريق مكون من إحصائي نفسي واثنين من الإحصائيين الاجتماعيين بفحص ١٢٦ نزيراً في سجون الدانمرك ممن يقضون أحكاماً قصيرة المدة ، ووضع برنامجاً لإعادة تربيتهم ، وقام بتنفيذ الإجراءات التي يتطلبها هذا البرنامج .

وقد صنف حوالي نصف هؤلاء المجرمين على أنهم منحرفون عقلياً ، ولم يكن من بينهم سيكوباتي ولا ناقص العقل ، وكان من بينهم ٢٧٪ ممن يعانون من نقائص خطيرة في الشخصية ليس منها نقص الذكاء ولا العصاب .

وقد صنف نزلاء السجون تبعاً لاحتمالات نجاح عملية إعادة التربية على الأسس التي أشير إليها قبلاً . وقد تحدد تقويم كل حالة على أساس أن صاحبها قد حكم عليه بعقوبة حبس قصيرة المدة يقضيها في مؤسسة في كopenhagen . كما أخذ في الاعتبار الإمكانيات المتوافرة للعلاج .

وعلى أية حالة فقد قام التقويم على الأساس التالي : كيف يمكن أن تحدد احتمالات نجاح عملية إعادة التربية في حالة ما إذا حكم على صاحبها بالسجن لمدة قصيرة وأودع السجن لقضاء مدة العقوبة في أحد سجون كopenhagen ؟

وقد وزعت المجموعة على هذه الأسس إلى الفئات الأربع الآتية :

١ - الفئة الأولى : وتتكون من ١٨ شخصاً لا يبدو لديهم حاجة واضحة إلى

عملية إعادة التربية .

٢ - الفئة الثانية : تتكون من ٥١ شخصاً تعتبر عملية إعادة التربية بالنسبة لهم ضرورية وممكنة .

٣ - الفئة الثالثة : وتتكون من ٣٥ شخصاً تعتبر عملية إعادة التربية بالنسبة لهم ضرورية ولكنها تبدو غير سهلة .

٤ - الفئة الرابعة : تتكون من ٢٢ شخصاً لا يمكن أن يوزعوا إلى أى من الفئات الثلاث السابقة .

الفئة الأولى :

تتكون هذه المجموعة من أشخاص تبدو عليهم علامات سوء تكيف عميق كما يبدو أن ظروفهم الاجتماعية والشخصية لم تتأثر بالإدانة والإيداع في السجن إلى الحد الذي يقلل من احتمالات سلوك سبيل سوى في الحياة .

ويمكن أن يقال إنه ليس ثمة ، بالنسبة لهذه المجموعة ، حاجة موضوعية ولا ذاتية لإعادة التربية ، لأن السلوك الجانح لم يكن يعبر عن أى سوء تكيف أكثر مما ينطوي عليه الجرم الذي ارتكب نفسه ، وقد كان في أغلب الحالات غير خطير وقائماً بذاته .

الفئة الثانية :

تتكون هذه الفئة من أشخاص عدت عملية إعادة تربيتهم ضرورية وممكنة خلال إيداعهم السجن وبعد الإفراج عنهم . والسلوك الجانح بالنسبة لأفراد هذه المجموعة في الغالب تعبير عن سوء تكيف عميق .

ومع أن الانتكاس ممكن بالنسبة لهم إلا أنهم يحسون برغبة في أن يسلكوا

سبيلاً مقبولا في الحياة ويبدو منهم استعداد لتقبل العون والمساعدة مما يقلل من احتمالات العود .

الفئة الثالثة :

تتكون هذه المجموعة من الأشخاص الذين قد تكون عملية تربيتهم ضرورية ولكنها غير ميسرة في الظروف الراهنة للسجن للأسباب الآتية :

(أ) عدم توافر الإمكانيات اللازمة .

(ب) أن السجين لا يحس بحاجة إلى أن يغير طريقه في الجناح إلى طريق شريف مقبول اجتماعياً .

(ح) أنه ليس من الممكن أن يحدد أى نوع من العون والعلاج يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النتائج التي يرمى إليها المجتمع من عملية إعادة التربية . وفي أغلب هذه الحالات يكون سوء التكيف ذا أصول عميقة وممتدة .

وتضم هذه المجموعة أيضاً عدداً من مدمني المورفين والخمر الذين امتد إدمانهم لمدة طويلة واشتد حتى لم يعد ثمة أمل في علاجهم ، ولهذا فإن مصير بعضهم هو أن يقضوا بقية حياتهم في سجن أو مؤسسة عامة .

الفئة الرابعة :

وهذه أقل المجموعات الأربع تجانساً وتضم كما أشرنا الأشخاص الذين لا يمكن أن يصنفوا في أى من الفئات الثلاث السابقة .

ولا يمكن تبين أى رغبة حرة في أفرادها في العلاج . وبرغم أن العلاج في صورة أو أخرى هو أمر يوصى به بالنسبة لهذه المجموعة إلا أنه لا يكون من حيث إعادة التربية ضرورياً ما دام احتمال العود يبدو ضعيفاً جداً .

وتضم هذه المجموعة أيضاً أشخاصاً يحسون برغبة في الهروب من أسلوب في الحياة غير جذاب اجتماعياً . وهم أفراد يبدو علاجهم بصورة أو أخرى أمراً

مرغوباً فيه من المجتمع وليس يمكن أن تحدد الصورة الملائمة لهم للعلاج كما أن احتمالات العود بالنسبة لهم لا تبدو خطيرة .

وقد تم تصنيف المجموعة إلى الفئات الأربع تبعاً لاحتمال نجاح عملية إعادة التربية بواسطة ثلاثة من المتخصصين - الإخصائي الاجتماعي والإخصائي النفسي وأنا - وقد أعد كل واحد منا تصنيفاً مستقلاً . ثم درست وجهات النظر الثلاث وتبين اتفاقها في ثلاثة أرباع الحالات ليس فقط في التصنيف بل في الأسباب التي استند إليها التصنيف أيضاً . أما الحالات التي اختلف عليها فقد أعيد دراسة وجهات النظر بشأنها حتى تم الاتفاق .

وقد أدت المناقشات إلى إضافة الفئة الرابعة تبعاً للأسس التي قام عليها توزيع أفراد المجموعة إلى الفئات الأربع .

وكان المتوقع أن يكون ثمة ارتباط بين الفئات الأربع وعوامل الجناح التي درست في البحث وقد أكد تحليل النتائج التي توافرت لنا هذا الزعم وسنكتفي بإيراد بعض الأمثلة .

فقد كانت العوامل المتصلة بالتكيف المهني ذات أهمية حاسمة . وقد كانت عوامل التعطل لمدد طويلة وتكرار تغير المهنة وانقطاع عمليات الإعداد المهني وتشغيل العمال الفنيين في أعمال غير فنية تشيع أكثر في الحالات التي تتناقص فيها احتمالات نجاح عملية إعادة التربية . وتظهر هذه العوامل في ٣٣٪ من الحالات في الفئة الأولى و ٧٦٪ من الحالات في الفئة الثانية و ٩٧٪ من الحالات في الفئة الثالثة و ٥٩٪ من الحالات في الفئة الرابعة . وذلك لأن الإعداد المهني والمهارة في العمل من العوامل ذات الأهمية في عملية إعادة التربية فإن العمال الفنيين أقدر على كسب مال أوفر من العمال غير الفنيين .

أما بالنسبة لسمات الشخصية فإن أفراد الفئة الثالثة هم في الوضع الأسوأ فإن نصفهم يعانون من تقائص خطيرة في شخصياتهم . أما في الفئة الأولى فليس ثمة مثل هذه الحالات . أما عن توزيع الأشخاص الذين يعانون من حالات عصابية في الفئات الأربع فهو لا يكشف عن أمور ذات دلالة . وبالنسبة

لعامل الذكاء. وتركيب الشخصية لدى أفراد المجموعات فإن النتائج التي كشف عنها البحث تماثل تلك التي كشف عنها فيما يتعلق بالعوامل البيئية أي أن احتمالات نجاح الجهود في عملية إعادة التربية تتوقف على وجود نقص في الذكاء أو في الخلق. أما الإسراف في تعاطي الخمر فإنه يبدو أقوى العوامل الدافعة إلى الجناح فاعلية وأكثرها أهمية في عملية إعادة التربية. ويتناقص عدد مدمني الخمر من الفئة الأولى (٦٧٪)، للفئة الثانية (٣٥٪) ثم الفئة الثالثة (٢٣٪) أما في الفئة الرابعة فهو يقترب منه في الثانية (٣٦٪). وقد ترتب على إدمان الخمرين أفراد هذه الفئات آثار شخصية واجتماعية هامة بالنسبة لهم ولذويهم.

وقد كانت أعباء عمليات إعادة التربية بالنسبة للأفراد في الفئات الأربع كبيرة.

فقد أمكن تدبير عمل في ٥٤ حالة، وأمكن الضم إلى عضوية نقابات العمال في ٣٢ حالة، وأمكن توفير سكن في ٢٤ حالة، وأمكن تقديم مساعدات محدودة في شكل مال أو ملابس في ٤٢ حالة، كما أمكن تحقيق التأمين الصحي في ١٥ حالة، وقد لزم الاتصال بالأسرة في ٥٨ حالة. وتطلب الأمر اتصال فريق الإخصائيين المعالجين بمهمات عامة أو أهلية أو بأشخاص في ١١٢ حالة. كما أمكن توفير علاج ضد إدمان الخمر في ١٢ حالة.

وقد وفر لأكثر من تصنيف عدد أفراد هذه الفئات الأربع العلاج الاجتماعي النفسي الذي كان يرمى إلى أن يعان الجناح في محاولة فهم موقفه وتقويم إمكانياته بشكل واقعي، وأن يساعد في الاستفادة من قدراته والفرص المتاحة له بشكل مقبول، وأن يعاون في تبني نمط للسلوك يتلاءم مع حاجاته والظروف التي يعيش فيها وهو يرمى في النهاية إلى أن يتعلم الجناح كيف يصدر قرارات وينقد ذاته ويحتمل مسؤولية نفسه.

ونود أن نختم حديثنا بكلمة عن فريق الإحصائيين. لم يكن التخصص هو المعيار الوحيد لتقسيم العمل فقد كان كل من أفرادهم مسئولاً عن الحالات التي كلف بها ولكن الأفراد كانوا يعملون معاً ويعاون بعضهم الآخرين .

ويمكن أن يختم هذا التقرير بإشارة إلى بعض المبادئ التي يمكن أن تتمشى مع النتائج التي انتهينا إليها فيما يتعلق بالفحص للتنبؤ :

أولاً : إن الحاجة إلى علاج موجه اجتماعياً للجانحين الشواذ والمنحرفين هي حقيقة تتكشف من كثرة تردد عوامل النقص الاجتماعية والشخصية في الجماعات التي نحتاج إعادة تربية شاملة وعميقة .

ثانياً : إن ثمة حاجة ماسة إلى التعاون في صورة فريق ما أمكن ذلك على أن يتحمل أعضاء الفريق بالتشاور فيما بينهم مسئولية الحالات التي يشرفون عليها لا مسئولية جانب واحد من برنامج علاجي فردي .

ثالثاً : إن التمييز بين الفحص والعلاج هو أمر بالغ الأهمية من الناحية النظرية لا يمكن أن يتحقق إذا كنا بصدد فحص للتنبؤ .

الطب الشرعى والبوليس الفنى *

مارك هـ . تيللا

أستاذ الطب الشرعى بجامعة لوزان

مقدمة :

أدت الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات العالمية إلى تحقيق الاتصال بين عدد كبير من الباحثين الذين يهتمهم مصير الجانحين .

ولكن عدم وجود تقارير محلية يشير إلى عجز القائمين على الأبحاث النظرية أمام الواقع العملى وعدم إمكانهم الخروج من حيز الموضوعات التقليدية . إننا نتساءل كيف نأمل فى الوصول إلى حل جدى طالما أن هؤلاء الذين نعتمد عليهم غير معدين؟ وما فائدة الأبحاث الطبية الشرعية أو الفنية المختلفة إذا كان استخدامها والاستفادة منها متروكاً لرأى قضاة وموظفين غير ملمين بأسس هذا العلم ولا يعرفون عنه إلا القليل ؟

من المؤكد أن تطور نمو فروع الخبرة المختلفة لم يتضح بعد . ولذلك يجب علينا فى بادئ الأمر تفسير معنى الطب الشرعى والبوليس الفنى ، ثم تحديد أسس الاتصال بين خبراء الطب الشرعى والبوليس الفنى والذين يستشيرونهم وتحديد كيفية إطلاع العاملين فى هذا الميدان على مبادئ العلوم المختلفة لاستنباط واستخلاص النتائج العملية لكل حالة على حدة ومتابعة تطور النظريات العلمية . ويتعين عند قراءة هذا التقرير أن نتذكر أن مؤلفه وجد نفسه فى موقف خاص هو سرد نتائج خبرته الشخصية . فإن عدم وجود تقارير محلية يزيد من صعوبة الموقف حيث إن الافتقار إلى تبادل الآراء أو المناقشات أو مقارنة الآراء المختلفة يحرم المؤلف من النتائج المثمرة المفيدة لهذه المناقشات .

(*) الموضوع الثالث من القسم الأول

Thellin, M.H. Medecine legale et police technique.

ترجم التقرير وخلصه سيد حافظ . وراجع الترجمة سيمير الجنزورى الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية .

الجزء الأول

١ - خير الطب الشرعى وكيفية انتدابه

(١) الطب الشرعى يعتبر تخصصاً

بدأ الأطباء - خلال القرن السادس عشر وبوجه التحديد فى البلاد الخاضعة لتاج شارل الخامس - التدريب على الحياة القضائية فعملوا كمستشارين للجلادين إذ كانوا يوقفون أعمال التعذيب التى تعرض حياة المتهم أثناء سؤاله للخطر ، كما كانوا يقومون ببعض المعاينات . ثم أصبحوا - بالتدريج وطبقاً لمقتضيات القانون وخاصة القانون الكنسى - يستشارون فى كثير من المسائل الفنية التى كان حلها يتوقف على قرار الطبيب الشرعى هذه الأيام . ونجد اليوم كما كنا نجد بالأمس القريب كثيراً من الأطباء الشرعيين ولكن قليلاً من أمثال زاكياس . ولا يكفى تحديد ساعات معينة لتعليم برامج الطب الشرعى ، بل يجب أيضاً تخطيط هذه البرامج تخطيطاً مجدياً . والغريب أن الوضع فى هذا الشأن لم يتغير منذ قرون عدة .

ومثال ذلك أننا نجد فى ملخص قواعد الطب والجراحة (تأليف بيجراى ، ليون ١٦٨٢) نماذج لنتائج فجة عن معاينة تمت . فيتكلم المؤلف عند سرده لظروف الاختناق فى فصل السموم ، عن طبقات الأبخرة وتفاعلها حسب المادة والنوع ، كما يذكر عند الحديث عن أبخرة الكربون أنها تسد قنوات المخ وتملاً أذينات القلب فتسبب السكتة القلبية .

وإننا لنقدر هؤلاء المثقفين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى الحلول مستعينين بالإمكانات التى كانت تحت تصرفهم حينئذ ، والذين توصلوا إلى النتائج ، ولو بوسائل استنتاجية .

قد نضحك من ضعف المعلومات العلمية فى ذلك الوقت ولكن ماذا نقول بعد استعراض الأمثلة الثلاثة الآتية :

(١) عثر في قرية صغيرة على جثة سيدة تبلغ الستين من العمر ملقاة في مستنقع من متحصلات الأسباخ وفي ظروف غير طبيعية . فالجثة ليست غارقة بل هي في وضع القرفصاء وتعلو سطح الماء الذي لا يزيد عمقه على ٣٠ أو ٤٠ سم . قرر الطبيب الفاحص في بادئ الأمر — بعد إلقاء نظرة سطحية على الجثة أن سبب الوفاة هو الغرق . ثم صحح هذا الخطأ بخطأ أكبر إذ شخص الوفاة بأنها نتجت عن تسمم بأكسيد الكربون .

(٢) استدعى طبيب لتشخيص سبب وفاة عامل في مكان العمل . وكان قراره أن سبب الوفاة هو ضعف القلب طبقاً لشهادة العمال الذين حضروا المتوفى أثناء الوفاة . إلا أن تشريح الجثة بناء على طلب بعض الأشخاص أثبت أن هناك كسوراً في الصدر نتيجة الارتطام بأجسام صلبة ، وكان المتوفى قد صدمته سيارة .

(٣) اختفت سيدة في منتصف الليل لتوجد في الصباح التالي غارقة في بركة . وكانت هي وزوجها يعالجان عند طبيب لإصابتهما ببرد شديد . ولم تكن ظروفهما المالية حسنة . كان الاعتقاد السائد هو أن الأمر لا يعدو أن يكون حادث انتحار بالغرق ، إلا أن القاضي رفض هذا الوضع لأنه يميل إلى اتباع الروتين وأمر بتشريح الجثة . فأثبت التشريح أن السيدة خنقت بيد زوجها ثم ألقيت في البركة للإيهام بالانتحار . ولو لم يتم التشريح لظل هذا الحادث مجهولاً إلى الآن .

إن هذه الأمثلة لا تحتاج إلى المزيد للدلالة على أن تعليم الطب الشرعي لا يكفي لخلق إخصائي الطب الشرعي . وما يحدث يومياً هو أن الأطباء الذين يمارسون الطب الشرعي يضعون تقاريرهم النهائية بناء على معلوماتهم عن الطب الشرعي وعلى ما اكتسبوه من خبرة واستناداً إلى تحريات غير كاملة .

ومن من الأطباء الشرعيين من لم يجد نفسه في وقت من الأوقات أمام حالات دفنت بدون علاج أو أمام مجرمين لم تسنح له الفرصة لفحص قواهم العقلية فحسباً دقيقتاً مشمراً في الوقت المناسب ؟

وفي الواقع أن المعاينات التي غالباً ما تتركز على أسس غير سليمة — خاصة

في الأماكن التي لا يوجد بها معاهد للطب الشرعي جديدة يحمل هذا الاسم - تظل بدون فائدة لأنها صادرة عن أشخاص غير أكفاء . ويوجد مثل هذا الوضع في مجال آخر من مجالات الطب هو تقدير حالات التسمم الكحولي بين سائقي السيارات . وقد تطور الموضوع رويداً حتى بدأت المعاينات الطبية الأولية تتخذ شكلاً جدياً ذا فائدة بينما يكون الأطباء - كل على حدة - فكرته الخاصة في المشكلة ولم يكن يضيرهم وجود تناقض بين آرائهم والحقائق العلمية الثابتة . (فقد قرر أحد أطباء القرى في شهادة أرسلها للقاضي أن ارتجاج المخ يسبب زيادة في نسبة الكحول) .

لذلك فلن يتسنى لنا في هذا النطاق إسباغ صفة الخير في الطب الشرعي إلا على الأشخاص الذين نالوا إعداداً شاملاً وقانونياً .

ويلاحظ أنه بينما يتلقى إخصائيو الطب الباطني والجراحة إعداداً فنياً متطوراً مع تطور العلم في مجالات تخصصهم بغرض تكوين جهاز حقيقي فعال من الإخصائيين فلا يتبع أي إجراء من هذا القبيل في مجال الطب الشرعي .

إن العنصر المشترك الوحيد الذي يمكنه أن يبقى ربما كانت تحديد مهمة الطبيب الشرعي ، وهي تحليل لموقف بيولوجي بالنسبة إلى قاعدة قانونية أو نص تشريعي . وهذا يقتضي في نفس الوقت وجود ثقافة قانونية وطبية . إذ يجب على الطبيب الشرعي أن يتعرف المعنى القانوني للمواقف التي يدعى للمساهمة في إيجاد حلول لها .

ولكن إذا كان من الممكن أن نصل إلى أساس مشترك فيما يتعلق بمهمتنا فإن الأمر يختلف بالنسبة للوسائل ؛ إذ أن الطبيب الشرعي في الماضي كان يتمكن من متابعة واستيعاب العلوم اللازمة لممارسته للطب الشرعي بسهولة نسبية . أما الآن فإن الوضع مختلف تماماً . ويكفي أن نفكر قليلاً في عملية التشريح ومظهر الخلايا البشرية في حالة الوفاة من البرد أو الإنهاك في الجبال والتقدير النسبي للجروح أو الرضوض التي تبدو تافهة في حد ذاتها بينما قد تساعد على إثبات قرائن . ثم لنفكر أيضاً في مدى ما بلغته العلوم الفسيولوجية والكيمياء الفسيولوجية

من تطور مدهش . فماذا يمكننا أن نفعل حيال أى جثة ؟ إننا نرى تضيق اختصاص الطبيب الشرعى التقليدى نظراً للتقدم العظيم الذى أحرزته العلوم البيولوجية الحديثة . وذلك يؤدى بنا إلى تأكيد أهمية العمل الجماعى فيشارك فى نفس البحث خبراء لم ينظر فى القرن الماضى إلى إشراكهم فيها لا لشيء إلا لعدم التفكير فى مثل هذه الميادين ذاتها .

إن الاعتبارات العملية فى الوقت الحالى توجب إسناد المهام التى تحتاج إلى الخبرة إلى الإخصائى دون الطبيب العادى ؛ إذ أن هذا الأخير ليس معداً فضلاً عن أن دائرة اختصاصه تدور حول المريض وعلاجه .

(ب) معاينات إخصائى الطب الشرعى

لا معنى لمعاينات إخصائى الطب الشرعى إلا إذا أدت — عند تقديمها إلى السلطات المختصة (القضائية أو الإدارية) — إلى حل مباشر أو إلى توجيه سير التحريات فى اتجاه معين .

وتظهر لنا الممارسة مدى ما نعانى من تعقد بعض الاجراءات الروتينية ومن نتائج التخلف الفنى . فكم من مرة وجدنا أنفسنا أمام استحالات مادية بسبب نقص وسائل المواصلات أو الافتقار إلى المعدات اللازمة أو لضيق الوقت . ولما كان القاضى ورجل الشرطة القضائى يتعجلان الانتهاء من المعاينة فهما يصلان إلى نتيجة لأول وهلة بدون فحص سريع ودقيق وشامل . وبعد ذلك تخرج علينا الصحافة تعدد أخطاء الطب الشرعى دون أن تعنى بذكر المصاعب والعقبات المتعددة التى تواجه الإخصائى .

ويجب على الإخصائى ألا يصل بسرعة إلى نتيجة بل عليه أن يراعى صعوبة التفسيرات الفنية السابقة لأوانها وأن يراعى أن الموضوع قد يصعب تفسيره بسبب تدخل دليل ذى طبيعة بيوانثروبولوجية . وقد لا تفيد أية قرينة بيولوجية فى حد ذاتها إلا لتقوية مجموعة من القرائن الأخرى الغريبة عنها .

الجزء الثاني

تكييف تدخل الطبيب الشرعى

قواعد عامة :

من الجائز أن الطبيب الذى يندب لإجراء معاينات مبدئية بناء على طلب قاضى التحقيق قد يكلف فيما بعد بمهمة جديدة فى نفس الموضوع . وإزاء ذلك فمن يكون إذاً الخبير الجديد إذا ما أبدت أية اعتراضات على نتائج تقرير الخبير الأول ؟

لقد جرت العادة - وفى بعض القوانين فى سويسرا - على أن يعطى الخصوم حق طلب إعادة الخبرة (فى المسائل المدنية مثلاً) فإذا سيحدث ؟ سنجد جراحاً يندب خبيراً فى قضية تسمم ، وصيدلياً أو كيمائياً سيندب لإبداء الرأى فى أبحاث فى فصائل الدم أو تقدير نسبة الكحول فى الدم . وهنا يجب توثيق العلاقات بين فئات المتخصصين ، حتى يمكنهم تبادل الرقابة دون الوقوع فى فوضى التنافس . والواقع أن أساس هذه المشكلة نفسى قبل أن يكون علمياً . ويجب أن يخضع تعيين الخبير ومزاولته لهذه المهنة على عاملين : مميزاته الشخصية ومستواه المهنى .

قواعد خاصة :

تضم قوانين الإجراءات الجنائية والمدنية نصوصاً تنظيمية تحدد إجراءات الخبرة وقد تكون هذه النصوص مفصلة تفصيلاً دقيقاً وقد تكون عامة جداً . وفى الحالة الأخيرة يحدد العرف شكل تقرير الخبير وخطته . ويندب القاضى الخبير بصفة عامة بناء على طلب الخصوم فى المسائل المدنية ، أما فى المسائل الجنائية فيكون الندب بناء على السلطات المخولة للقاضى نفسه .

وتعترف بعض البلاد بنظام قيد الخبراء أمام المحاكم فى جدول عام ، بينما لا يوجد هذا النظام فى بلاد أخرى - خصوصاً بعض ولايات الاتحاد السويسرى -

مما يؤدي إلى أن يعتبر أى طبيب يمارس المهنة طبيباً شرعياً اسماً أى أنه يمكن أن يتم ندبه نتيجة لشهرته حتى ولو كان ذلك بعيداً عن ميدان تخصصه . ويحدث في بعض الأحيان أن تقوم معامل التحاليل الطبية والكيمائية بأعمال الخبرة الشرعية . وبصفة عامة فإن القاضي يطلب إجراء الخبرة عندما يصبح تدخل الخبير أمراً لا مفر منه .

ومن الأمثلة على ذلك نص المادة ٢١٤ من قانون ولاية Vaud السويسرية « يجوز إجراء الخبرة القضائية لإثبات ظروف أو حالة واقعية لا يمكن التحقق منها أو تقديرها إلا بخبرة خاصة أو علمية أو فنية أو مهنية وبشرط أن يكون موضوع الخبرة محدداً ومتعلقاً بالدعوى بالمعنى الذى تحدده المادة ١٣٦ المذكورة أعلاه » .

وتنص الفقرة الثانية على أن : « يأمر القاضي بإجراء الخبرة بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء نفسه في الأحوال التى يحددها القانون » . ولهذا النصين ما يماثلهما في المسائل الجنائية فالقاضي إما أن يجد نفسه مجبراً على طلب الخبرة لأن القانون ينص على ذلك أو أنه يأمر بها إذا رأى ضرورة لذلك طبقاً لتقديره .

ويستطيع القاضي في الأحوال غير الواضحة أن يطلب إيضاحاً من الإخصائي كما يمكنه الاستغناء عن الخبرة بالرغم من أن المشكلة المعروضة عليه غامضة في جوهرها ما دام لا يوجد نص قانوني يلزمه بذلك .

وفيما يلي بعض الأمثلة لما ينتج عن هذين الموقفين من غموض أو التباس ، مقتبسة من القانون المدنى والقانون الجنائى والقانون الإدارى :

أولاً : أمثلة من القانون المدنى

(١) الحالة المدنية :

تنص المادة ٤٥ من القانون المدنى السويسرى المتعلقة بالحالة المدنية على أنه : « لا يمكن إجراء أى تعديل في سجل الحالة المدنية بدون أمر من القاضي ،

إلا أنه يجوز لسلطة المراقبة أن توافق على التصحيح في حالات الأخطاء الناتجة عن السهو أو الأخطاء الواضحة .

والمشكلة من ناحية الطب الشرعى هى حالة تغيير الحالة المدنية أو على وجه التحديد عملية تغيير الجنس . وقد ظهرت هذه المشكلة منذ أن صدر المؤلف العظيم للبروفسور مندور Mondor عن العلاج الجراحى لمزدوج الجنس (الخنثى) وتضمن إشارات عامة إلى تدخل جراحة التجميل على نحو فى مدهش . وقد زاد تعقيد الموقف ظهور المشاكل النفسية والمرضية النفسية المتعلقة بهذه المسألة . ثم جاءت الصحافة لتجعل من هذا الأمر موضوعاً للإثارة . ونتيجة لهذه الجراحات يتعرض المرء لأخطار تغيرات بشعة غير كاملة لا يمكن للقضاء من التعرف عليها .

إن من البديهي أن طلب تغيير الحالة المدنية خطأ فى الجنس تستلزم حتماً استطلاعاً لرأى خبير فى الموضوع وإلا فالقاضى غير ملزم بالا عتراف بنتائج جراحات ليست لها صفة قاطعة ، ولا يجوز مواجهة القاضى بالأمر الواقع الذى تم خطأ ، بل تقع عليه مسئولية الأمر بإجراء الخبرة التمهيدية أى الأبحاث العلمية والبيولوجية الكاملة .

إذا نظرنا إلى هذه المسألة — مسألة تغيير الجنس — يتضح لنا جلياً أنه لن ينسنى — حالياً — لخبير واحد أن يحيط بجوانب المشكلة التى لا تقتصر على الشكل الخارجى فقط ، بل إن لها جوانب نفسية وطبية نفسية ونفسية مرضية . والقاضى قد يواجه أحد موقفين :

١ — إما أن يكون أساس عملية تغيير الجنس غامضاً ، فيعتبر عمل الطبيب خطأ ويكون جريمة لإجرائه الجراحة بغير أمر من القاضى .

٢ — أو أن يكون طلب تغيير الجنس سابقاً على أى إجراء . وفى هذه الحالة يتعين على القاضى أن يعين مجموعة من الخبراء (من خبيرين أو ثلاثة على الأقل) ويعهد إليهم بفحص الطالب من الناحية البيولوجية والفسولوجية والنفسية ، وكذلك من حيث الشكل الخارجى والصفات الوراثية .

ويجب ألا تنسى أن القاضي يمكنه أن يمتنع عن طلب الخبرة إذا كان الخطأ ظاهراً وبيناً . كما يجب علينا أن نتحاشى البيانات التي تثبت بشهادة الشهود حتى الأطباء منهم .

(ب) الزواج :

تنص المادة ٩٧ من القانون المدني السويسرى على أنه : « لا يجوز عقد الزواج إلا بين الأشخاص القادرين على التمييز ، ولا يجوز إطلاقاً عقد زواج الأشخاص المصابين بأمراض عقلية » .

ومن المعلوم أن النصوص القانونية التي تتضمن افتراضات قانونية غالباً ما لا يكون لها نصيب من التطبيق في الواقع . فمثلاً ، فيما يتعلق بإثارة الدفع بوجود عقبة تحول دون الزواج (لعدم التمييز أو الإصابة بمرض عقلي) فلا بد لهذا الدفع من توافر شروط خاصة وإن كان هذا الدفع ليس له تطبيقات عملية كثيرة .

(ج) البحث عن الأبوة :

إن الدعاوى التي تقيمها الأمهات وأولادهن الطبيعيات ضد الآباء الطبيعيات منتشرة جداً في سويسرا . كما أن الوسائل البيولوجية التي يمكن استخدامها حالياً في حسم المشاكل في هذا الصدد متعددة . ولكن من الغريب ألا يلجأ إلى رأى الطبيب الشرعى إلا بناء على طلب يقدم بذلك . فإن استخدام وسيلة تحديد فصيلة الدم لا يكون في جميع الحالات ، بل إن الأمر متروك للمدعى عليه .

ومن الغريب أن نرى كثيراً من قضايا الأبوة تسير بدون إجراء أى نوع من الخبرة الطبية .

(د) الوصاية :

إن أسباب طلب الحجر والوصاية متعددة ومتنوعة : فمن الإسراف إلى إدمان الخمر إلى الأمراض العقلية والسفه . وجميع هذه الأوضاع يمكن أن تكون محلاً لإجراء الخبرة التي قد يأمر بها القاضي أو لا حسبما يراه من أوراق الدعوى .

إلا أن المادة ٣٧٤ من القانون المدني السويسرى تنص فى فقرتها الثانية على أنه لا يجوز الحجر بسبب الأمراض العقلية أو الضعف العقلى إلا بناء على تقرير الخبير .

الطلاق :

تعتبر الأمراض العقلية من أسباب الطلاق ، ولكن يتعين إثبات ذلك عن طريق خبير الطب الشرعى .

ويلاحظ أيضاً أن المعايينات الطبية الشرعية تجرى بمناسبة المشاجرات المنزلية ، وتلدور حول البحث عن آثار الإصابات والجروح والاضطرابات العقلية . وليست هذه الأشياء إلا أمثلة إذ يجوز أن يتعرض الشخص لإجراءات الخبرة الطبية الشرعية فى ظروف أخرى عند تطبيق نصوص القانون المدنى .

ثانياً — أمثلة من القانون الجنائى :

(١) عدم المسؤولية أو المسؤولية الجزئية :

يطلب قاضى التحقيق إجراء الخبرة عند ما يداخله الشك بالنسبة لمسؤولية المتهم ، وبالرغم من أن هذه الخبرات كثيراً ما تطلب ، إلا أنها ما زالت — فى نظرنا — قليلة . فكل منهم يجب أن يفحص من الناحيتين النفسية والطبية العقلية حتى يمكن تقدير مسؤولية المتهم وتحديد مدى جرمه أيضاً .

ويمكننا القول بأننا نرى فى هذه الأيام أن الدوافع اللاشعورية تسبب جرائم تبدو فى ظاهرها كأنها أرتكبت بدوافع نفعية . ومثل هذه المواقف تحتم علينا الاستعانة بفرق عديدة من ذوى الخبرة ، كما يحدث فى ميدان الأحداث الجنائين .

وقد جاء بالفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون السويسرى أنه « يجب دائماً الالتجاء إلى الخبرة فى حالة ما إذا كان المتهم أصم أبكم أو تظاهر بالإصابة بالصرع » .

وعلى الخبراء الذين يندبون فى قضايا عدم المسؤولية أو المسؤولية الجزئية

أن يفصلوا في مدى إمكان علاج المتهم أو إيداعه في إحدى المستشفيات .
وعليهم أيضاً أن يبدوا رأيهم في درجة خطورة هذا المتهم على الأمن العام .
ويمكن لهم أن يصفوا إجراءات علاجية يكون من شأنها أحياناً وقف تنفيذ العقوبة .

(ب) المادة ١٨ من قانون العقوبات السويسرى :

تتعلق المادة ١٨ « بالجريمة العمدية والجريمة الغير العمدية أى الناتجة عن الإهمال » وعلى ضوء القواعد الحديثة في علم النفس يجب علينا أن نعرف بأن هذه المسائل يجب ألا تحل بمعرفة القاضي إلا إذا كان تحت يده مستندات كافية أعدت بمعرفة الخبراء . وليس القصد من هذه التحريات تبرئة الجاني ، ولكن القصد هو تحليل أسباب سلوكه حتى يتسنى إصدار العقوبة أو التدبير الوقائى المناسب لظروفه .

(ج) تنفيذ العقوبات :

تنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات السويسرى على :
« تنفذ عقوبات الحبس أو السجن الصادرة على المتهم بالطريقة التى تؤدى إلى تربيته وتؤهله للعودة إلى حياة الحرية الطبيعية » .

إن هذا النص هو تعبير القانون السويسرى عن الاتجاهات الحديثة التى ظهرت فى البحوث التى أعدها الخبراء تحت رعاية الأمم المتحدة فى مشكلة إعادة التكيف النفسى للنزير ، تلك المشكلة التى تأتى فى نفس المرتبة مع عملية الردع التى لا يمكننا التنازل عنها فى وقتنا هذا . وفى جميع الإصلاحات السويسرية ، كما هو الحال فى سائر البلاد الأخرى ، تقوم خدمات نفسية بصفة منتظمة ، ويجب الاهتمام بها حتى تكون ذات أثر فعال .

(د) الإفراج المشروط :

من المقرر فى كثير من الأنظمة العقابية أن المذنب الذى يقضى $\frac{2}{3}$ مدة

العقوبة - سواء كانت بالحبس أو السجن - يمكنه الحصول على أمر بالإفراج المشروط . وينص القانون السويسرى فى مادته ٣٨ على أن المحكوم عليه الذى يقضى $\frac{2}{3}$ مدة الحبس أو السجن يمكنه أن يتمتع بالإفراج المشروط مع بعض التحفظات : حسن سيره وسلوكه أثناء وجوده فى السجن ، وأن يبدى ما يدل على أنه سيحسن التصرف عند استعادته حريته وأن يصلح بقدر الإمكان ما أحدثه من إضرار .

ولما كانت اللجنة الإدارية التى تشكل لهذا الغرض تضم أحد الأطباء فلا يعنينا اختصاص هذا الطبيب أو ميدان خبرته ما دام المبدأ معترفاً به ويدل فى حد ذاته على التطور . وتتداول اللجنة بعد الاطلاع على تقرير الطبيب النفسى أو الباحث فى علم الإجرام الذى يبدى رأيه فى جميع الأحوال تقريباً .

(هـ) الإيداع فى الإصلاحات الخاصة بالتأهيل المهنى :
يعتبر هذا الإجراء إجراء تحفظياً بالمعنى الحديث للكلمة . ونورد فيما يلى النص الوارد عن هذا الإجراء لأنه الوحيد من نوعه :
« يجب على القاضى أن يأمر بفحص الحالة البدنية والعقلية للمتهم ، وكذلك استعداداته ولياقته للعمل . وله فى ذلك أن يستقى المعلومات الحقيقية الدقيقة عن تعليمه وسوابقه » .

(و) علاج مدمنى الخمر :
يأمر القاضى بإيداع مدمنى المخدرات فى المؤسسات المتخصصة . أما بالنسبة لمدمنى الخمر فالمسألة أدق . إذا ثبت أن المدمن أثناء ارتكابه للجريمة كان فى حالة سكر بين لدرجة تعدم مسؤوليته ، فإنه - نتيجة لذلك - تطبق عليه الإجراءات الطبية المناسبة التى قد تشمل حبسه لمدة طويلة .
أما فى حالة المادة ٤٤ التى نعالج نصوصها هنا ، فإنه يجوز للقاضى أن يأمر بإيداع المتهم بجرم قليل الخطورة - إذا كان هذا الجرم بسبب الخمر - فى إحدى مؤسسات مدمنى الخمر لمدة أقصاها سنتان .

وبالرغم من وجود مجموعة كبيرة من المؤسسات الحكومية التي تعمل بكل جهد ونشاط في مكافحة إدمان الكحول ، فإن كثيراً من المدمنين يهربون من الأبحاث التي تجرى ، مما يسبب عرقلة هذا النص وعدم إجراء أى اتصال بين تلك المؤسسات الحكومية وقضاة التحقيق أو قضاة الحكم .

(ز) جرائم الأحداث :

تنص المادة ٨٣ من قانون العقوبات على وجوب استشارة الخبراء ومراعاة تقاريرهم عن الحالة البدنية والعقلية للحدث حتى سن ١٤ سنة . كما أن القانون يصف له علاجاً خاصاً إذا ما اقتضت حالته ذلك .

أما المادة ٩٠ فهي تقضى بوجوب عرض الشاب من سن ١٤ إلى سن ١٨ سنة الذي يرتكب أى عمل إجرامى على الخبير المختص .

ولعله من الغريب عدم فرض مثل هذا الإجراء إذا كان القاصر ما بين ١٨ و ٢٠ سنة . ونلاحظ هنا هذه التفرقة المصطنعة وفترة الانتقال الحاطة التي تعسفت في الفصل بين القاصر والبالغ . وإذا نظرنا إلى التشريع بصفة عامة فلن يدهشنا أن يكون إجراء الخبرة الطبية مقصوراً على القاصر الذي يقل سنه عن ١٨ سنة فقط بالرغم من أن قاعدة مساواة المواطنين أمام القانون هي إحدى القواعد الواردة في « إعلان حقوق الإنسان » . وهي تحرم مثل هذه التفرقة بين الطفل والشاب وتجعلنا نأمل في مستقبل يعرض فيه كل متهم للكشف الطبى اللازم .

(ح) الإجهاض المعاقب عليه :

إن هذا الإجراء الحديث الذي نجده حالياً في غالبية التشريعات يختلف كثيراً بين بلد وآخر بالرغم من الاتفاق السائد من ضرورة تدخل الطبيب الشرعى في كافة القوانين .

إن القانون السويسرى موضوع للعمل به في كافة دويلات الاتحاد والمادة ١٢٠ منه تطبق بصفة عامة على أراضي الاتحاد . ولكن لما كانت القرارات

التنظيمية تعتبر من المسائل الداخلية لكل منطقة على حدة فإن تنوع هذه الأنظمة ظاهر جداً بالرغم من الاحتفاظ بالقاعدة الأساسية في كافة المناطق : لا يمكن إجراء مثل هذا العمل بدون تقرير من الطبيب الشرعي .

ولن ندخل في تفاصيل بعض المواضيع التي يتعين - بل ويجب - على الطبيب الشرعي أن يبدى رأيه فيها ، ولكن نذكر فقط حالات سوء معاملة الأطفال والجرائم الأخلاقية . . . إلخ .

ونحن نعتقد أن ندب أى طبيب غير متخصص للقيام بأعمال الخبرة يعتبر عملاً غير سليم .

ثالثاً - تشريعات أخرى :

لن نذكر في هذا المصمار إلا بعض الأمثلة التي تدلل على تنوع الأحوال التي يلجأ فيها لخبرة الطبيب بأمر القاضى أو بناء على طلب الحصوم ، وهذه الأمثلة :

(أ) تطبيق قانون التأمين ضد الشيخوخة والعجز :

يشير هذا القانون في سويسرا - كما في غيرها من البلاد - مشكلة الفحص الطبي للمتفعين بالقانون ، كما أن الخبرة الطبية الشرعية لازمة لإسباغ الشرعية على إجراءات علاج مدمنى الخمر .

(ب) الحجز الوقائى للأشخاص الخطرين :

بحسب الأمر بالحجز الوقائى للأشخاص الخطرين إلى تدخل الطبيب الشرعى ، وفي ولاية « فو » يعتبر الطبيب عضواً فى اللجنة المختصة بالحجز .

(ج) قانون ولاية « فو Vaud » للمساعدات الاجتماعية :

ينص القانون الخاص بالتأمين والرعاية الاجتماعية المعدل فى سنة ١٩٥٦ على أنه يجوز للسلطة الإدارية أن تأمر بقطع الإعانات عن كل شخص يرفض القيام بعمل يلائم قدرته واستعداداته .

كما أن لمجلس الدولة - وهو السلطة التنفيذية في الولاية - الحق في الأمر بإيداع الشخص الذي يتناول إعاقة في مستعمرة للعمل لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على ثلاث سنوات إذا رفض القيام بعمل يتناسب وقدرته أو إذا أفرط في تناول المسكرات.

وهنا أيضاً يدعونا الحال إلى استشارة الأخصائي الطبي الذي عليه أن يفحص المريض لا من الناحية الطبية النفسية أو النفسية فحسب بل يتعين عليه كذلك تقدير إمكانياته البدنية .

(د) قانون تنظيم المرور في الطرق :

ينص القانون الذي ينظم المرور في الطرق - المعمول به من أول يناير سنة ١٩٦٠ بدلا من قانون سنة ١٩٣٢ - على تدخل الأطباء الشرعيين في الظروف التالية :

- ١ - تقدير الاستعداد النفسي والبدني لطالب رخصة القيادة .
- ٢ - تأثير تعاطي المسكرات أو المخدرات الأخرى .
- ٣ - جواز رفض منح رخصة القيادة للأشخاص الذين لا يبعثون على الثقة في احترامهم لقواعد المرور أثناء قيادتهم السيارات ، وذلك بسبب ما سبق أن ارتكبوه من حوادث .
- ٤ - يعاقب القانون على قيادة السيارات « إذا قبض على السائق في حالة سكر » ويجوز أن تؤخذ عينات من دم القائد أو جميع المشتركين في الحادث . وفي هذا المكان نرى أيضاً أن لإخصائي الطب الشرعي دوراً هاماً يجب عليه القيام به سواء عند وضع القانون أو عند استعمال الوسائل المناسبة .

النتيجة :

نرى من هذا العرض التشريعي أن دور أخصائي الطب الشرعي يزداد تنوعاً حسب تنوع التشريع الذي يعمل في ظله وأن اختصاصاته أيضاً يجب هي الأخرى أن تتنوع ، ونؤكد هنا ضرورة تطبيق نظام العمل الجماعي المشترك .

الجزء الثالث

إحصائي البوليس الفني

قام بيسكوف وريس ولوكار Bischoff, Reiss et Locard وغيرهم بتحديد وإيضاح كافة أدوار إحصائي البوليس الفني . وتوصلوا إلى إقامة دعائم علم جديد ، إلا أن الظروف التي يعمل فيها البوليس الفني ونتيجة أعماله تدعو إلى إبداء بعض التحفظات .

إن الخطورة الأساسية في استعمال وسائل البوليس الفني تنشأ من السهولة الظاهرية في تطبيقها مما ينتج عنه استخدام بعض الوسائل الفنية بمعرفة أشخاص لا يتوافر لديهم الخبرة والمران الكافيين . ولكن من هم الأشخاص الذين يمكننا أن نسميهم بإحصائي البوليس الفني ؟

تستلزم أعمال المعامل ليس فقط إعداداً فنياً عملياً بل إعداداً جامعياً علمياً . وهذا شرط أساسي للقيام بالتحريات والأبحاث التي لا يكتفي فيها بالاستعانة بالوسائل الفنية البسيطة ، بل تستدعي زيادة على ذلك مقدرة لمواجهة موقف جديد . مما يوضح لنا ضرورة إعداد القائمين بهذه الأعمال إعداداً قائماً على أسس علمية تمكنهم من تطبيق القواعد العلمية .

لذلك يجب أن يكون على رأس إدارة هذه العمليات رجل ذو خبرة واسعة حيث إن الأعمال اليومية العادية خاصة في السنين الأخيرة تضعنا أمام مشكلة جديدة يحكمها أمران :

١ - تنوع الوسائل الفنية وكثرة استخدامها .

٢ - ظهور المعدات شبه الأتوماتيكية السهلة الاستعمال في الظاهر .

ويبدو ذلك في :

١ - حوادث المرور ٢ - وجناح الأحداث .

في الحالة الأولى : نرى أن ثمة فرقاً بوليسية متخصصة تقوم بالتحريات

والأبحاث الفنية الكاملة بطريقة منتظمة ولا يعيها سوى الميل إلى تحديد المسئولية .
 وجدير بالذكر أن هذه الفرق تقوم بأعمال رائعة ، ولكن هل أفرادها من الإخصائيين ؟ وهنا نميل إلى القول بأنهم أداة لازمة للعمل تحت إشراف الإخصائيين بشرط أن يكون تصميم الأبحاث من اختصاص رئيس له خبرة جامعية تمكنه من تحديد الفاصل بين الخبرة الفنية من جهة وطريقة إدماجها ضمن سائر القرائن المعروضة على القاضي من جهة أخرى .

ثم ننتقل من هذا إلى الأمر الثاني في هذا الميدان : وهو ما ينتج عن وجود أجهزة مركبة معقدة - بعضها أوتوماتيكي - بين أيدي بعض الموظفين المتحمسين ولكن ينقصهم الإعداد والخبرة .

ولنبحث الآن كيف تقودنا هذه الظروف إلى الرغبة في زيادة الاختصاصات أو تجاوزها أو تضاربها . وليس هذا بغريب علينا لأنه نتيجة للحماس والرغبة الفنية في التوصل إلى بواطن الأمور ، لذلك لن نتوسع فيه وسنكتفي بثلاثة أمثلة :

أولاً : المثل الأول يأتي من تاريخ الطب الشرعي ذاته . فتحليل السموم الذي لا يرجع إلى وقت بعيد في التاريخ ، كان يقوم على المعجزات والشكوك . ولكننا لا نسمح في هذه الأيام بالقيام بمثل هذه العمليات إلا للكيميائي المتخصص المعد إعداداً خاصاً . كما أنه لا يحق للطبيب أن يقوم بنفسه بمثل هذه التحاليل ما لم يكن قد نال دراسات كاملة في الكيمياء التحليلية ، كما أنه ليس من اختصاص الكيميائي أن يستنتج أو يبدى رأيه في نتائج تحاليله .

ثانياً : والمثل الثاني هو استعمال « جهاز كشف الكذب » . وهذا الجهاز يتطلب فيمن يشغله إعداداً فنياً خاصاً يمكنه من تفسير النتائج الفنية المستخلصة . ولا يجوز أن يعهد به إلى فرد من أفراد الشرطة .

ثالثاً : أما المثل الثالث فنأخذه من استعمال « الاتيلوميتر » L'éthylomètre بمعرفة رجال الشرطة . إن التجارب التي شاهدها عند إدخال هذا الجهاز في التحقيقات البوليسية قاطعة : إن رجال الشرطة قوم ذوو ثقة وأمانة ولكن ليس

لديهم أى إعداد مهنى يتيح لهم تشغيل هذا الجهاز تشغيلاً مفيداً ،
ثم نجد أن نتائج تحليل الدم كيمياوياً قلما تطابق النتائج التى يحصل عليها رجل
الشرطة . فلا يتمكن القضاة أو المحصوم أو رجال الشرطة أنفسهم من فهم معانى
هذا الفارق . لذلك فإن استعمال « الأثيلوميتر » قد أدخل الفوضى والارتباك بدلا
من إنارة الموقف وإيضاحه .

والواقع أن تزايد عدد التحقيقات والدقة الواجب مراعاتها لحل المشاكل
القضائية المعروضة للفحص يحتم علينا إدخال الوسائل الفنية . كما أن ظهور عدد
متزايد من الأجهزة يستلزم إعداد جماعة من الإخصائيين لتشغيلها .

ومعنى هذا أن رجال الشرطة قد أثبتوا نشاطاً وحماساً ، ولكن
تنقصهم القدرة على المبادأة فى الأمور التى تسند إليهم . ولهذا كان لازماً
علينا أن نعهد بمراجعة معاينات واستنتاجات البوليس الفنى لإخصائى
حقيقى معد إعداداً جامعياً لا تدريبياً فقط .

وهنا أيضاً نحس أكثر مما نحسه فى مجال الأبحاث الطبية بضرورة تكوين
أجهزة منتظمة تعمل متناسقة وتحت إدارة فنية مدربة المعنى الحقيقى للكلمة .

الجزء الرابع

علاقة الخبير بالقضاء وسلطة التنفيذ

كيف تكون العلاقة بين خبير الطب الشرعى من ناحية وبين السلطات القضائية والتنفيذية من ناحية أخرى ؟ .

حاولنا حتى الآن أن نبين الظروف الفنية التي تمكنا من استغلال التشريع بالرغم من أننا لم ننته بعد من دراسة التشريعات التي تستدعى الالتجاء إلى الخبراء . كل ما أمكننا التوصل إليه هو إبراز هذه التشريعات التي تستدعى الالتجاء إلى الخبراء . وهذا هو المهم في الأمر .

في بعض الأحوال يبدو لنا أن القاضي يكون أمام أحد أمرين :

- ١ - أن ينص في القانون على ضرورة الاستعانة بالخبراء .
- ٢ - أن يترك القانون هذا الأمر لتقدير القاضي أو يسكت عنه .

إننا نعتبر أن جميع المكاسب التي قد نجنينا من البحوث البيولوجية تذهب سدى إذا كان القاضي أو السلطة التنفيذية لم ينالا الإعداد الفني الذي يمكنهما من تفهم نتائج هذه الأبحاث واستيعابها . إذ ليس الأمر مجرد قراءة التقارير في الجلسات العامة ، ولكن المهم هو استنباط الحقيقة من نتائج الملاحظات التي أبديت .

إلا أن الواقع يثبت لنا أن هناك عدم فهم بل وعدم معرفة من جانب القضاة في هذه المرحلة ، مرحلة عرض نتائج أبحاث الخبراء على القاضي ، الذي يتعين عليه حينئذ أن يستخرج الحلول المادية العملية الفعالة .

ولما كانت القوانين واجبة التطبيق كما هي بحرفيتها ، فإن القضاة ملزمون بتطبيقها على حالتها . ونحن نؤكد أن لدى القضاة رغبة صادقة في فهم تقارير الخبراء والعمل بها ، ولكننا نرى منهم من يبدى بعض المخاوف إزاء الاقتراحات الطبية أو التفسيرات البيولوجية الصعبة الاستيعاب .

ويرجع ذلك إلى أن القضاة يترددون—بالرغم من حسن نواياهم— في الأخذ بالآراء المتناقضة التي يبدونها هؤلاء الخبراء . ونتيجة لذلك فإن القاضي يجد نفسه مضطراً إلى إصدار حكم أو اتخاذ قرار يستند إلى تقرير الخبرة المطابقة للنص القانوني عند ما تكون التقارير متناقضة :

وهذه حالة مؤسفة للغاية إذا كان لا يترتب عليها فقد الثقة في العلوم البيولوجية ، إلا أنها تؤدي بالقاضي إلى إغفال توصياتها واقتراحاتها والأخذ بالحلول المنطقية . ومن ثم فإن تضارب آراء الخبراء يسبب حالة اضطراب بدلا من كشف الغموض . ولو أن هذه الحالة لم تعترضني شخصياً إلا في القليل إلا أن هذا القدر كان كافياً لاستخلص منه بعض النتائج العملية . كيف يمكننا أن نحل هذه المتناقضات ؟

نجد في بعض الدعاوى أن تقرير الخبير متناقض ويثير المناقشة بين الخصوم أمام القاضي ، إلا أن الخبراء قد يتمكنون في مثل هذه الظروف من إبراز أسانيدهم العلمية . وربما أمكنهم الوصول إلى حلول بناءة نتيجة لمقارنة نظرياتهم وتقويم افتراضاتهم . كما أن تقارير الخبراء المتناقضة تفيد في حل الغموض الناتج عن التعريفات المتنوعة أو عن اختلاف في المفاهيم الأساسية . أما في حالة عدم مناقشة تقرير الخبير في الجلسات فإنه يكتفى بقراءته سواء بمعرفة رئيس الجلسة أو سكرتيرها . ولكنه يتلى بسرعة لا تتناسب مع عدد صفحاته ، وبذلك نجد أن كثيراً من التقارير الوافية تغفل ولا يقرأ منها سوى النتيجة النهائية فقط وذلك بدون حضور الخبير الذي أعده في الجلسة .

إننا نرى — فيما عدا القضايا البسيطة — ضرورة وجود الخبير في الجلسة لا لشرح وجهة نظره أو تفسير آرائه فحسب بل وليتمكن من الإجابة على الاعتراضات التي قد تنشأ عند إدخال شهادة جديدة أو ظهور خبير استشاري خاص تكون له ميزة إبداء الرأي كتابياً في تقريره ثم شفويًا أمام المحكمة .

وقد يحدث — نتيجة لما سلف ذكره — أن يناقض أحد الخبراء تقرير الآخر مما يفتح المجال أمام المحكمة أو أمام أحد الخصوم من انتهاز فرصة غياب الخبير عن الجلسة لإبداء الآراء أو الاستنتاجات الشخصية المخالفة للحقائق .

وأمامنا هذان المثالان :

١ - حادث عند مزلقان خط حديدى : دهم قطار آت بسرعة فائقة سيارة كانت تعبر المزلقان وهو مفتوح . بدئ فى التحقيق فوراً . وبأخذ عينة من دم حارس المزلقان للبحث عن نسبة الكحول ، دل الفحص على أن هذه النسبة مرتفعة بدرجة تثير الشبهة . ولما كان الحارس من الموظفين المؤقتين ويبلغ من العمر أكثر من ٦٠ سنة فقد قرر أنه لم يتناول إلا كمية بسيطة من الكحول لا تتمشى والنسبة التى قررها التحليل الكيماوى.

إزاء هذا طلب الالتجاء إلى الخبير لمقارنة كمية الكحول المكتشفة فى الدم بالنسبة إلى كمية المشروبات التى اعترف المتهم أنه تناولها . وجاء التقرير قاطعاً ودل على أن الحارس تمكن بطريقة غير مشروعة من تناول كمية من المشروبات الروحية سرّاً تزيد على الكمية التى اعترف بها . وبإعادة بحث الموضوع جاء التقرير ليبدل على أن المتهم كذب عند ما اعترف بأنه لم يتناول إلا بعض الكئوس من النبيذ خلال الساعات السابقة لوقوع الحادث الذى تسبب فى وقوعه .

ولما كان الخبير غائباً عند انعقاد الجلسة فقد انتهز الدفاع هذا الأمر وأثار الشكوك حول تقرير الخبير مما دعا المحكمة إلى استبعاد تقرير الخبرة وبالتالي الحكم بعيداً عن الحقائق المادية الثابتة .

٢ - فى الحالة الثانية كان الأمر يدور حول جريمة قتل بشعة دبرت ونفذت فى ظروف غريبة . وقد طلب الدفاع إجراء الخبرة ، وكان تقديره أن الظروف العائلية ومسلك الزوجة أديا إلى الجريمة التى ارتكبها الزوج . وكان يرى فى ظروف تتابع تدبيره للجريمة وتنفيذه لها ما يدل على أنها جريمة عاطفية .

لم ينحز الخبير لرأى الدفاع . فالقاتل رجل ذكى قوى التكوين فظ له صلات غرامية متعددة خارج نطاق الحياة الزوجية . ارتكب جريمته بعد تفكير عميق وبطريقة أدت إلى صعوبة البحث والتحقيق .

وفي الجلسة لم يدع الخبير لإبداء وجهة نظره . وأحضر الدفاع طبيباً استشارياً آخر ليسند نظريته المقترحة . وبالرغم من أن المحكمة لم تأخذ برأى الخبير الثاني إلا أن الصحفيين لم يحجموا عن إبراز عاطفية وإنسانية هذا الخبير مع لومهم لوحشية المحكمة وتعسفها لأنها أدانت المتهم .

وتظهر في بعض الأحيان مدى أهمية وجود الخبير أثناء المحاكمة ، حيث إن بعض النقاط الظاهرة البارزة له ، تكون أقل وضوحاً بالنسبة للقاضي ومعاونه . هذا علاوة على أنه يحق للطرف الذي يوضع التقرير في غير صالحه أن يوجه لواضع هذا التقرير أية أسئلة تروق له .

إزاء هذه الأوضاع يجب على أن أقول إنى أجد فائدة كبيرة من المناقشات وتبادل الآراء في الجلسات حيث يتسنى للخبير أن يوجه النظر إلى بعض النقاط فضلاً عن تمكينه من إزالة ما يبدو من تناقض بين الشهادات التي تؤدي . ومن المستحسن للمحكمة عند تنفيذ أنواع معينة من العقوبات والتدابير الوقائية أن تستجلى معاني بعض المصطلحات الطبية .

ويلاحظ أن ثمة اتجاهاً حديثاً إلى التقليل - بقدر الإمكان - من الأحكام السالبة للحرية واستبدالها ببعض العقوبات الأخرى . وقد نجحت فكرة الاختبار القضائي ، وانتشر إيقاف التنفيذ بالنسبة للأحكام ، وازداد الميل إلى العلاج خارج المؤسسات .

ولكن إذا نظرنا للأمر من الوجهة الطبيعية فإنى أتساءل عن معنى « العلاج » في نظر الأشخاص الذين يصفونه والذين يقترحونه .

ونحن على يقين من أن إمكانيات العلاج الطبي غير كافية . فبالرغم من تقدم الجراحة وعلاج الأمراض الباطنية والنفسية . . إلخ فإننا ما زلنا بعيدين عن الطب العلاجي ، وهذا يجعلنا نواجه بشدة الآراء المتطرفة التي قد تهاجم « الطب العلاجي » .

لذلك غالباً ما نرى أن الأحكام السالبة للحرية تقرر بإيقاف التنفيذ بشرط

أن يقبل المحكوم عليه العلاج الطبي من الإدمان « desintoxication » .

إن الأمر بالعلاج من الإدمان يخلى القاضى من مسئولية كبيرة ويبرز للجميع مدى تفهمه لوسائل العلاج الحديثة . ولكن هذا القاضى يجهل تماماً الصعوبات التى يواجهها الأشخاص الذين سيقومون بتنفيذ الحكم .

فما هى الإجراءات اللازمة وما هو معنى « العلاج » ؟

فى ولاية فو مثلاً يتسلم فريق علاج المدمنين الحالة من المحكمة وتطبق عليها الإجراءات المعمول بها . ولكن هل يؤدى منع المدمن المحكوم عليه من ارتياد محلات بيع الخمر وإحالة بانتظام إلى الطبيب إلى النتيجة المرجوة ونحن نعلم أن محلات بيع الخمر لم تعد وحدها الأماكن الوحيدة لتعاطى المسكرات؟ وأن الأطباء ليست لديهم الأجهزة الفنية اللازمة ؟ .

إنها إجراءات غير مجدية يعود بعدها المحكوم عليه إلى نفس الجرم مما يعرضه - فى هذه المرة - إلى الأحكام المشددة الصارمة .

أما فى حالة السيكوپاتية ومرض العقل أى الأشخاص غير المسئولين أو المسئولين نسبياً فى تصرفاتهم فإن العلاج الطبي خارج المؤسسات قد يفيد بعض الشئ ولكن هل نحن فعلاً بصدد « علاج » ؟

يجب ألا نخدع فى معنى هذه الكلمة لأن « العلاج » فى ميدان الجريمة لا صلة بينه وبين سمية فى قاموس الطب . فالعلاج الطبي يهدف إلى تحسين الحالة الصحية أو إزالة الاضطرابات التى يشعر بها الشخص وقد تولت هيئة الصحة العالمية تفسير لفظ « الصحة » بقولها إنها حالة توازن جسمانى أو نفسى أو اجتماعى تام . أما فى علم الإجرام فإن « الصحة » لا تبدو أن تكون حالة توازن اجتماعى تشارك فيه الجوانب البدنية والنفسية . ومن الواضح أن كثيراً من الأشخاص لا يتسمون بالتوازن النفسى أو البدنى ويكونون فى حالة توازن اجتماعى تام أو على الأقل مرض .

إذاً فالمريض طبيئاً لا يكون بالضرورة جانحاً إذ لا يعنى علم الإجرام إلا

بالاضطرابات ذات الطابع الاجتماعى ، ونبدأ منذ حدوثها فى البحث عن وسيلة لإعادة التوازن وتطبيق بعض وسائل علاجية كإعادة تربية الفرد على نحو يناسب شخصيته .

لعله من المعروف أنه لدى الطبيب بعض الوسائل العلاجية التى تساهم فى إعادة التوازن البدنى والنفسى إلى درجة تساعد المذنب على التكيف الاجتماعى . إن هناك علاجاً واحداً هو العمل . ولكن العمل ليس تركيباً سحرياً أو وسيلة آلية تغير من اتجاهات الفرد فى الحياة . إن العمل هو المعبر عن القوة الخالقة التى يملكها كل شخص واتى تمكنه من تقويم مقدراته إزاء نفسه والآخرين . لذلك فإننا نجد أنه لا توجد فى العالم وسيلة تربوية أصلح من العمل . ثم إذا نظرنا إلى العمل باعتباره علاجاً لزم أن يتم فى ظروف تكون أكثر ملائمة من الظروف التى يعمل فيها الشخص العادى . ولكن العمل فى المؤسسات العقابية والإصلاحيات يتم مع الأسف فى ظروف تحط من قيمة الشخص (إذا استثنينا التعليم المهنى فى إصلاحيات الأحداث أو الأعمال الزراعية للمذنبين من المزارعين الفلاحين) .

وثمة قاعدة عامة نعرفها جميعاً نقول أن كل عمل يجب أن يقابله أجر معين . ولكن يجب علينا أن نعرف أن الأعمال فى السجون والإصلاحيات تعتبر إجراء عقابياً أكثر منه تعبيراً للفرد عن قيمته الاجتماعية .

لذلك يتعين إعادة تنظيم العمل الذى يتم فى السجون والإصلاحيات فى جميع بلدان العالم وتطبيق نظام الأجر الحقيقى للسجين بدلاً من أن يكون مجرد أجر صورى .

إن الوسيلة الوحيدة للتأهيل والتربية من الناحية النفسية والطبية العلاجية هى العمل ولكن بشرط أن تتمشى والمعنى الحقيقى لكلمة « العمل » .

علم العقاب

جونار مارنل

مدير مؤسسة هال التقييمية بالسويد

مقدمة :

يستخدم سلب الحرية كرد فعل ضد الجريمة وذلك بقصد الدفاع عن مصالح المجتمع . وسلب المذنب حريته هو صورة من صور العقاب ، ولا ينبغي أن يستهدف نظام السجن تشديد الألم المصاحب لمثل هذا الموقف بل يجب - في حدود فكرة الحبس - أن يكفل للمذنب من المعاملة ما يجعله قادراً على أن يتكيف اجتماعياً وألا يبتكس إلى أحضان الجريمة .

ولقد ترددت كثير من التعبيرات المختلفة حول تلك الفكرة في أعمال وقرارات مؤتمرات علم الجريمة وعلم العقاب . ولقد اعتمدت الأمم المتحدة تلك الفكرة كما اعتمدتها الكثير من البلاد الغربية . ويمكننا في هذا المجال أن نورد بعض النصوص مما أقرته الأمم المتحدة في مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

« إن السجن والإجراءات الأخرى التي تؤدي إلى عزل المذنب عن العالم الخارجي أمر مؤلم من حيث إن فيها حرمان الشخص من حق التصرف الحر وذلك بسلب حريته . ومن ثم ينبغي ألا يزيد نظام السجن من الألم المصاحب لمثل هذا الموقف إلا ما كان من الحجز الطارئ الذي يبرره وجوب إقرار النظام » .

(القاعدة ٥٧) .

« إن الهدف والمبرر لعقوبة السجن أو أى إجراء مماثل سالب للحرية هو أصلاً حماية المجتمع من الجريمة . ويمكن تحقيق هذه الغاية فقط إذا استغلت

Marnel, G. Penology

(*) الموضوع الرابع من القسم الأول

ترجم التقرير ولخصه صلاح عبد المتعال الباحث المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وراجع الترجمة على حسن فهمى الباحث بالمركز .

فترة السجن للعمل بقدر الإمكان على أن يكون المذنب عند استرداد حريته ليس فقط راغباً في أن يكون مواطناً يمثل للقانون ويعتمد على مجهوده في حياته بل ويكون قادراً على ذلك أيضاً (القاعدة ٢٥٨) .

وينبغي أن تستفيد المؤسسة لتحقيق هذه الغاية بمختلف الأساليب العلاجية والتربوية والخلقية والروحية وصور المساعدات الممكنة والمناسبة لهذا الغرض ، كما ينبغي أن تسعى إلى تطبيق هذه الأساليب طبقاً لاحتياجات تفريد المعاملة للمسجونين » . (القاعدة ٢٥٩) .

١ - « يجب أن يتجه نظام المؤسسة إلى التقليل من الفروق بين الحياة في السجن والحياة خارج السجن تلك الفروق التي تقوم على الخدمن المسئوليات المنوطة بالمسجونين واحترام كرامتهم كآدميين .

٢ - من المستحب أن تتخذ الخطوات اللازمة قبل انقضاء فترة العقوبة للتأكد من قدرة المسجون على العودة تدريجياً إلى الحياة في المجتمع ويمكن تحقيق هذا الغرض بأن يوضع لكل حالة برنامج لفترة قبل الإفراج وذلك في نفس المؤسسة أو في مؤسسة أخرى مناسبة لذلك أو بالإفراج عنه رهن المحاكمة تحت نوع معين من الإشراف لا يعهد به إلى الشرطة كما يجب أن يصحبه نوع من المساعدة الاجتماعية الفعالة » . (القاعدة ٦٠)

« يجب أن تكون معاملة المسجون بحيث لا تحرمه من الارتباط بالمجتمع بل أن تحفظ انتماءه إليه . . . » . (القاعدة ٦١)

فإذا كان العمل في مؤسسة عقابية ما يسترشد بهذه الآراء لزم أن يوفر حد أدنى من بعض المتطلبات الضرورية . فيلزم أن تكون مباني المؤسسة مناسبة ويلزم أن يكون الطعام جيداً وعلى أسس صحية . ويجب ألا تكون المؤسسة ضخمة جداً . وأن يؤخذ في الإيداع بنظام الجماعات الصغيرة . ومن الضروري أن ينظم عمل النزلاء بدقة . وأن تتخذ من الإجراءات ما تهيئ النزلاء للإفراج عنهم . كما أن ثمة حاجة إلى موظفين مدربين أكفاء . ولا تتوقف المعاملة على الإمكانيات المادية والبشرية الميسرة فقط بل تتوقف على أسلوب المعاملة نفسه أيضاً .

وتشتمل نظم السجون في أغلب البلاد على أنواع مختلفة من المؤسسات. فهناك المؤسسات المفتوحة والمغلقة والمؤسسات شديدة الحراسة ومؤسسات خاصة للأحداث الجانحين ، أو البالغين ، أو العائدين ، وضعاف العقول ومن إليهم . وتلحق ببعض هذه المؤسسات عيادات عقلية ومستشفيات . وثمة هيئة مركزية في كل بلد تقوم بإدارة هذه المجموعة من المؤسسات المختلفة . وبرغم ما يوجد بين أساليب المعاملة من اختلافات ترجع لأسباب مختلفة فإن من المتوقع أن يكون ثمة اتفاق في الاتجاه العام للمعاملة والأهداف التي يرمى إليها على الأقل بالنسبة للمؤسسات المختلفة في البلد الواحد .

والواقع أن سلب الحرية ما زال يمارس في صور يعتبرها المسجونون عقابية أكثر منها علاجية هذا باستثناء الحال في بعض المؤسسات الخاصة مثل المؤسسات البورستالية والمؤسسات الخاصة بضعاف العقول .

ولم يتغير الحال في ١٩٦٠ عما ورد في تقرير سنة ١٩٥٥ عن النظم العقابية من أنها مازالت تخطط - أو تسعى للجمع - بين عنصرى العقاب والتأهيل . ومهما قيل من آراء في هذه المشكلة فإنه يمكن أن نلاحظ أن النظم العقابية تمر الآن بمرحلة انتقال . وقد يثور تساؤل عما إذا كان الموقف اليوم حتى في ضوء تلك الأفكار التقدمية يختلف عن الموقف منذ سنين قلائل . فالحق أن ثمة من الدلائل ما يشير إلى أن ما كان يسمى بمرحلة الانتقال من فكرة العقاب إلى العلاج أصبح الآن محاولة للتوفيق بين الفكرتين ، بل وإن هذا الاتجاه التوفيقى يظهر أيضاً في المؤسسات الأكثر تقدماً . فقد أدخلت الكثير من التحسينات ومنحت الكثير من الامتيازات كما استحدثت أوجه جديدة للنشاط مثل الإرشاد الجمعى ... إلخ . وطبيعى أن مثل تلك العناصر الإنسانية أمر محمود إلا أن ثمة تساؤل حول جدوى آثارها الإيجابية إذا انحصرت في مجرد تحسين مستوى المعيشة في السجن دون أن تكون ذات أثر علاجي . فإذا كان الأمر كذلك فربما كانت الأسباب في عدم تكامل خطوات العمل ككل وأن الأمور لا تسير بطريقة علاجية تقوم على دراسة موضوعية لكل حالة بل تقوم على تعميمات

تطبيقها لإدارة السجن . فكثيراً ما ينسب الفشل الذي يمتنع به إلى الآلية التي يقوم عليها نظام المؤسسة . وفي الحقيقة أن كثيراً من المؤسسات العقابية يوجد بها أوجه النشاط العلاجي جنباً إلى جنب مع إجراءات الردع المختلفة . ومن ثم فليس من المتوقع الوصول إلى نظام متسق . وقد يرجع هذا إلى تغلب النزعة التقليدية أو إلى خشية الرأي العام أو إلى كليهما معاً . وعلى العموم فإن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من المناقشة . وقطعاً يؤدي ذلك إلى إيجاد حالة من الحيرة عند المسجونين وإدارة السجن على السواء . وقد عبر عن هذه الحالة الطبيب النفسي السويدي تورفكويست K.E. Torviquist في دراسة له بقوله « إن عمل الأطباء في المؤسسات العقابية لأكثر صعوبة من عمل غيرهم من الأطباء ، فداًئماً يحدث صدام بين كثير من القواعد والأنظمة وبين عملنا كأطباء ولا نستطيع ولا يسمح لنا دائماً — كأطباء — أن نتبع قواعدنا الراسخة وغالباً نحار ماذا نفعل سواء أمام الحالة المعروضة أو من حيث المبدأ » . ويحاول علم العقاب اليوم أن يضع نهاية لهذه المشكلة وأن يتحول إلى حقيقة فعالة . وقد أعد دكتور وردروب Dr. K.R.H. Wardrop دراسة حول موضوع الاختيار بين الأساليب العقابية والأسلوب العلاجي وقد جاء في تلك الدراسة : « غالباً ما تكون ثمة هوة بين الاتجاه الطبي النفسي في جانب والمعاملة العقابية العادية في جانب آخر . . إن المهمة العسيرة للطب النفسي وعلم العقاب هي إيجاد وسائل لاجتياز هذه الهوة ومن ثم يمكن لنظريات العلاج النفسي أن تتكامل مع النظام العقابي » .

٢ — الاتجاه العلاجي :

غالباً ما يبرر القصور في عمل السجن بقلة الإمكانيات وعدم صلاحية بناء المؤسسة وعدم كفاءة الموظفين ونقص تدريبهم . ولكن يفوتنا أن نعلق أهمية كبيرة في هذا الصدد على العملية العلاجية داخل المؤسسة . وتقوم فكرة العلاج هذه على حقيقة مؤداها أن كل نزيل ما هو إلا إنسان له ذاتيته وله ماضيه الخاص وخبراته الخاصة ومشاكله الشخصية . . . إلخ .

فلا يمكن النظر إليه بمعزل عن المجتمع فهو فرد له علاقاته وتفاعلاته مع موظفي المؤسسة وزملائه النزلاء وأسرتهم وأصدقائه خارج السجن . بل إن من الواجب الاستفادة من هذه العلاقات من أجل تحقيق أهداف العلاج . ومؤدى الأخذ بهذا أن تعمل المؤسسة ذاتها بطريقة ديمقراطية . وقد أوضح ذلك شتوروب Stürup في تقرير قدمه إلى مؤتمر علم الإجرام السكندنافي الرابع بقوله « إن إدارة مؤسسة عقابية عن طريق التسلط والشدة مع وجود فواصل منيعة بين المسئولين بالمؤسسة والنزلاء أمر لا يلائم فكرة تعويد النزلاء على السلوك الاجتماعي . بل إن مثل تلك المؤسسة يمكن أن تعد مؤسسة تدريبية منظمة للمجرمين » .

وتتبعاً في المؤسسة التي تدار بأسلوب ديمقراطي الضروريات اللازمة للجو الملائم للعملية العلاجية . ولعل من المهم ونحن بصدد الكلام عن الجو الملائم أو غير الملائم للعملية العلاجية أن نتذكر أن هذا الجو لا يمكن أن يتصف بالاستاتيكية ، ذلك أن الثقافات في ميدان الإصلاح يعلمون جيداً أنه حتى في مؤسسة تدار على خير وجه فإن الأحوال بها تتسم بعدم الاستقرار إلى حد كبير . وفي الواقع أن استجابة النزلاء لسيادة النظام وخضوعهم لأنواع القهر المختلفة لا يعنى تلاؤمهم مع هذه الأوضاع ، فالأمر لا يعدو خضوعاً ظاهرياً وهم في الواقع تمتلئ نفوسهم بأفكار واتجاهات عدائية . ويعتمد بعض النزلاء إلى الثورة مما يؤدي بالمؤسسة إلى زيادة الضغوط المفروضة وعزلهم أحياناً عن باقي النزلاء .

ولا تعد الاتصالات التي يسمح بها للنزلاء بالخارج من قبيل المزايا بل إنها تعد من قبيل الوسائل العلاجية . كما يجب النظر إلى أية اضطرابات تخل بالنظام في السجن على أنها أعراض لصراعات داخلية أو خارجية ومن ثم يمكن مواجهتها بالعلاج . وثمة اعتقاد في إمكان التأثير في سلوك الفرد عن طريق التعليم والتدريب والوعظ ، وأن السلوك السوي يمكن أن يكتسب عن هذا الطريق ولكن من يؤمنون به يغفلون العامل الأساسي في هذا الصدد وهو اقتناع الفرد وجدانياً بذلك . وقد يثور التساؤل عن الفروق بين محاولة التأثير في سلوك الفرد عن طريق التدريب والتعليم ومحاولة استخدام الأساليب العلاجية في

ذلك. وطبيعي أن الأمرين مرتبطان إلا أن الطريق الأول يمكن أن يستخدم بشكل مباين لفكرة العلاج . وبصفة عامة يمكن القول إن ثمة فروقاً بين الأمرين من حيث اتجاه كل منهما فالعلاج أن نذهب بالفرد من الداخل نحو الخارج مع إتاحة الفرصة له للتعبير عن بواعثه الداخلية ، أما التدريب فأن نذهب بالفرد من الخارج نحو الداخل مع محاولة التأثير عليه بنمط سلوكي يفرض عليه ، وبالطبع يمكن أن ينجح التدريب بشكل أو بآخر بصفة مؤقتة ولكنه لا يتحول إلى نجاح في المدى الطويل ما لم يتقبله الفرد نفسه عن اقتناع ورضى .

٣ - هيئة الموظفين :

نتكلم هنا عن ثلاث فئات من موظفي المؤسسات العقابية : مدير السجن ، والحراس ، والطبيب النفسي .

١ - مدير السجن :

على خلاف المتوقع يتحدد النظام المعمول به في السجن على اتجاه المدير أكثر مما يتحدد بالقوانين واللوائح ، وبالطبع فإن حرية مدير المؤسسة في العمل هنا تنقيد إلى حد ما بالقوانين واللوائح وربما أيضاً باللجان الاستشارية . ولكن مهما كان الأمر فإن التطبيق العملي للقوانين واللوائح وكذلك أسلوب اللجان الاستشارية في العمل كل هذا يتحدد إلى درجة كبيرة باتجاهات مدير المؤسسة . ويمكن لمؤسستين مختلفتين ولهما نفس التكوين القانوني أن تعملتا بطريقتين مختلفتين تماماً فتسير إحداها بأسلوب ديمقراطي بينما تسير الأخرى وفق أسلوب تحكمي محدد . وفي هذا النوع الأخير من المؤسسات توجد علاقة بين اتجاهات المدير التحكمية وجمود المؤسسة في المحافظة على القوانين واللوائح التقليدية والأوضاع الراهنة والدفاع عنها في مواجهة أي اتجاه إصلاحي تقدمي . إن وظيفة مدير السجن تعتمد - إلى حد بعيد - على شخصيته إلى الدرجة التي لا يستطيع أي شخص أن يؤثر على أسلوبه في العمل حتى الهيئة المركزية للنظام الإصلاحي التي تتبع لها المؤسسة . وتسير هيئة العاملين في السجن على نظام

التدرج الرئاسى العسكرى وينتج عن ذلك أن يتسم تنفيذ التعليمات والأوامر فى هذه السلسلة القيادية بالطاعة العمياء . ويمكن بهذا التسلط أن يوفر المدير نوعاً من الهدوء الظاهرى الذى يسود المؤسسة ونوعاً من الأمن للعاملين فيها وللنزلاء . وعلى هذا تسير الاتصالات بين مدير المؤسسة والآخرين فى اتجاه واحد فقط . ومن ثم يصبح معزولاً ومنفصلاً عن المصادر الضرورية التى توفر له صورة واقعية للحياة فى المؤسسة مما يعوق القيام بأى نوع من العلاج المشر .

إن اندماج المدير مع المؤسسة بشكل مبالغ فيه يجعله يفسر أى خروج على القواعد بأنه موجه ضده شخصياً فى الوقت الذى لا تستطيع هيئة العمل بالمؤسسة أن تندمج معها بنفس درجة اندماج المدير مما يؤدي إلى انتزاع البواعث القوية من نفوسهم نحو الاستمتاع بالعمل أو الإخلاص فيه . ومن هنا تظهر أهمية إشراكهم فى العمل وتحميلهم بعض المسئوليات التى يثقل بها المدير . وهكذا تنشط فيهم بعض الاهتمامات التى تؤدي إلى النجاح فى العمل .

وتؤدي الحاجات التى تتطلبها العملية العلاجية إلى مضايقة مديري المؤسسات العقابية وذلك لتوهمهم أنها ستعمل على تقويض أركان الأمن فيها ومن ثم فإن الأطباء النفسين والإخصائيين النفسين والمتخصصين فى خدمة الفرد لا يلاقون ترحيباً كبيراً فى هذا النوع من المؤسسات فضلاً عن إظهار الشعور بعدم الثقة نحوهم .

ولا يقصد طبقاً للاتجاه العلاجى أن يكون مدير المؤسسة طبيباً نفسياً أو إخصائياً نفسياً بل يقتضى الأمر أن يكون مطلعاً على جوانب الحياة المتعددة فى المؤسسة ، فما يحتاجه إذاً هو الخبرة المستندة على أساس من التدريب المناسب أثناء خدمته . . . وقد ذكر شتوروب فى تقريره :

« مما لا شك فيه أنه فى المؤسسات العقابية فى المستقبل سوف يكون من الضرورى لمدير المؤسسة أن يكون قد حظى بنصيب من الدراسة النفسية حتى يستطيع بمعلوماته المهنية أن يبحث — بيسر أكثر — العلاج المقترح للجلالات مع الطبيب النفسى وربما أخذ على عاتقه توجيه العلاج الجمعى أو ما شابه ذلك .

ب - الحراس :

لا ينفي ما سبق أن ذكرناه بالنسبة لمسئوليات المدير المسئوليات المنوطة بالحراس . غاية ما في الأمر أن مسئولياتهم من نوع خاص إذ تقوم تلك المسئولية على تنفيذ قرارات المدير وتطبيق القواعد والتعليمات بطريقة فنية وصحيحة ، فموقفهم من حيث تحمل المسئوليات أقرب إلى الجانب السلبي منه إلى الإيجابي وتكمن خطورة هذا الموقف في احتمال اندواء شخصياتهم . يضاف إلى ذلك اتجاه المسجونين نحوهم فهم ينظرون إلى الحراس على أن مركزهم الاجتماعي منخفض لانحصار مسئولياتهم في نطاق ضيق جداً مما يدعو في نظر المسجونين لازدراءهم . وعمل الحراس لا يعتبر من قبيل الأعمال التي يمكن أن يكون لها نظير خارج جدران السجن فهو ليس كالمرض مثلاً الذي يتمتع بنفس المركز الاجتماعي سواء داخل السجن أو خارجه مما يتيح له فرصة لتقبله من جانب المسجونين ومن ثم الاستفادة منه في العملية العلاجية .

فوظيفة السجن في نظر المسجونين هي من الوظائف الدنيا التي يتحكمون عليها ، فيطلقون عليه في سجون الولايات المتحدة (محرك المفتاح Turnkey) باعتبار أن وظيفته لا تتعدى استعمال المفتاح في غلق الأبواب وفتحها .

ولا بد لكي يسهم الحراس في العملية العلاجية من أن يتقبلهم المسجونون ، وهذا يتطلب أن يرفع مستواهم ، وأن يسند إليهم القيام ببعض الأدوار التي تتطلب منهم المزيد من المسئوليات مع تدريب مهني مناسب .

ورغبة في تغيير النمط السائد لحراس المؤسسات بذلت محاولات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لاستخدام الحراس في مهمة الإرشاد الجمعي ، وكانت النتائج مشجعة . ولعل من الضروري أيضاً إشراك الحراس في عضوية بعض اللجان حتى يسهموا في إصدار القرارات المتعلقة بالمسجونين . وليس من المنطقي إبعادهم عن هذا الشأن فالحارس وحده هو الذي يملك القدرة على التأثير المباشر على سلوك النزلاء في الوحدة التي يعمل بها .

ومنذ بضع سنين أشرك الحراس في عضوية اللجان بجميع المؤسسات العقابية بالسويد وأسفرت الخبرات العملية عن نجاح . وهنا يجب التنبيه إلى عدم الاكتفاء بإشراك رئيس الحراس فقط في عضوية مثل تلك اللجان حيث إنه ليس على اتصال مباشر بالمسجونين كما هو الحال بالنسبة للحراس . كما أن المعلومات التي يمكن أن تستقيها هذه اللجان من الحراس لها أهمية في الوصول إلى تقويم سليم للنزلاء .

ويجب أن يكون تدريب الحراس بصفة دورية وأن يعتبر في مخطط العمل نفسه وأن تقوم به هيئة فنية متخصصة . وقد يعتبر إشراك الحراس في عضوية اللجان نوعاً من التدريب ، ولكن هذا لا يكفي إذ يجب أن تكون ثمة برامج تدريبية أساسية لجميع موظفي المؤسسة .

وقد أقر المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين المنعقد بلندن عام ١٩٥٥ أهمية هذا الاتجاه فنص على أنه « لا يجب أن يقتصر في تدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية على المبادئ النظرية وحدها بل يجب أن تتاح الفرصة لهم للتطبيق العملي تحت إشراف المتخصصين » .

كما قرر النرويجي أوديجارد Odegard أن أي وسيلة علاجية مثل العلاج الجمعي يجب أن يلازمها قيام موظفي المؤسسة بنوع من الدراسة الجماعية (المؤتمر الاسكندنافي الثالث لعلم الإجرام سنة ١٩٥٢) .

ونرى من القصور أن يسير تدريب موظفي المؤسسات العقابية بتقسيمهم إلى فئات حسب مستوياتهم الوظيفية المختلفة ، فمن الضروري أن تنظم برامج قصيرة يشارك فيها جميع موظفي المؤسسة من المستويات والفئات المختلفة . ومثل تلك الاجتماعات التدريبية تعقد بالدنمارك منذ بضع سنين وقد أسفرت عن نتائج طيبة . ففضلاً عن المهارات الفنية التي يمكن أن تكتسب من هذه الاجتماعات فإنها ذات فاعلية في رفع معنويات المشتركين فيها .

ج - الطبيب النفسى :

١. حظى الطبيب النفسى - منذ زمن بعيد - بمكانة محترمة فى ميدان الطب الشرعى ، أما فى المؤسسات العقابية فما زال دوره فى العملية العلاجية أقل استقراراً .

٢. وفى معظم الدول تستخدم قلة من الأطباء النفسيين فى المؤسسات العقابية لكل الوقت ، أما الغالبية فإنهم يستخدمون بصفة استشارية لبعض الوقت فقط .

ويواجه الطبيب النفسى كثيراً من الصعوبات فى تلك المؤسسات . فإن العلاقة بينه وبين مدير السجن لم تتحدد منذ البداية على أساس واضح فالطبيب النفسى - كخبير مهنى - يتمتع بنفوذ كبير ، ولكن حينما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات تعرض الأمن داخل المؤسسة للخطر فإن صراعاً يثور بين مدير المؤسسة والطبيب النفسى . وهناك بعض الظروف الأخرى التى تجعل الطبيب النفسى يعتبر العمل فى المؤسسات العقابية أكثر صعوبة من العمل فى المستشفيات والعيادات ويقلل من رغبته فى العمل مع تلك المؤسسات . ويعبر عن ذلك جينز Gibbens بقوله : « من الضرورى أن تنشأ مؤسسات علاجية منفصلة عن السجون حيث إن العلاج النفسى الفردى أو الجمعى يؤدى إلى ردود أفعال من الصعب توجيهها داخل إطار العمل النظامى فى السجن العادى » .

وهناك عقبة أخرى تقابل الطبيب النفسى أثناء مهمته فى المؤسسة العقابية ، وهى تقيده بمدة محدودة يقتضى أن يتم علاجه للسجين فى أثنائها ، وهى مدة العقوبة التى سيقضها التزىل فى المؤسسة ، وهذا على عكس الوضع الطبيعى للعلاج الذى يجب أن يخصص له المدد التى يتطلبها . ومن هنا يثور السؤال الآتى : هل توجد الإمكانيات اللازمة للعلاج الطبى النفسى داخل إطار العمل النظامى فى السجن ؟

ويختلف شتوروب عن جينز فى هذا الخصوص فيقول : « سيكون هذا مناسباً دون شك فى كثير من الحالات إذا أمكن تقديم أنواع خاصة من العلاج فى المؤسسة التى يتزل فيها المسجون . . . » .

وقد أيد رد روب ذلك بقوله : « يمكن أن يستخدم كل من العلاج النفسى الفردى والجمعى فى المؤسسة العقابية على الرغم من الصعوبات الخاصة التى قد تواجهه . وعلى العموم فما يحدد قيمة هذين النوعين من العلاج أنه من الممكن استخدام العلاج الجمعى بالنسبة للأعداد الصغيرة نسبياً دون الحاجة إلى عدد كثير من المعالجين ، كما أن من الضرورى أيضاً للنجاح فى هذا الأمر أن يتم التعاون وأحياناً الإسهام الفعال من مختلف أعضاء الهيئة العاملة . » وقد أدلى دكتور جان ساش Dr. Jan Sachs من الدانمرك برأيه فى وقوف تحديد مدد الأحكام عقبة فى سبيل إتمام العلاج النفسى فيقول :

« حتى إذا كان من الضرورى أن يتوفر فى كثير من الأحيان وقت غير محدود للعلاج فإن الخبرة المكتسبة على مر السنين تجعلنى أرتاب فى أن الوقت غير المحدود يكون دائماً ضرورياً للعلاج . بل قد توصلت إلى عكس ذلك ، إذ كثيراً ما يضيق سدى ما يبذل من جهد فى هذه الحالة حيث ينصرف المريض بتفكيره - إلى حد كبير - إلى موضوع استعادة حريته والوضع الذى سيكون عليه بعد الإفراج عنه كما أن شعوره بأن للطبيب المعالج أثراً فيما يتعلق بمسألة الإفراج عنه يسبب نوعاً من العداء بينه وبين الطبيب . »

وقد أوضح البرفيسور بان Baan كيفية حل مشكلة عمل الطبيب النفسى فى المؤسسة العقابية بقوله : « ومهما كان الأمر فإننا لو تقبلنا المذنب كإنسان له ذاتيته فلن نفشل فى الاستفادة من جهوده وستجعله نقتنا فيه قابلاً للعملية العلاجية التى ينبغى الأخذ بها فى السجون مثلما هى مطبقة فى المؤسسات العلاجية ، فلا تهديد ولا عداوة بل يتقبل التزير كإنسان له احترامه سواء خلال فترة انتظار المحاكمة أو أثناء فترة تنفيذ العقوبة . »

٤ - العلاج :

يشمل العلاج فى معناه الواسع جميع المؤثرات التى يتعرض لها التزير يوماً بعد يوم أثناء فترة بقاءه فى السجن بواسطة الإجراءات الصادرة عن مدير السجن

وهيئة العاملين فيه . وتعد جميع العمليات الروتينية التفصيلية كطريقة المعاملة التي يلقاها النزلاء أثناء تناول وجبات الطعام بالسجن والطريقة التي يحيط بها موظفو السجن النزلاء . . . إلخ من قبيل العملية العلاجية . ومن ثم كان من الصعب إبعاد سائر المؤثرات العلاجية عن أى من النزلاء . ومن وجهة النظر هذه فإن التساؤل عما إذا كان يجوز إجبار المحكوم عليهم على التعرض للعملية العلاجية هو أمر غير مقبول . إلا أن هذا التساؤل تبقى له أهمية إذا تعلق الأمر باتخاذ تدابير علاجية مباشرة مثل الرعاية الطبية النفسية والعلاج النفسى .

وما من شك فى أن بعض النزلاء يعتقدون أن بعض التدابير العلاجية ليست ضرورية بالنسبة لهم فى بداية الأمر على الأقل ، كما يعتقد البعض أن المذنبين لأول مرة قد لا يحتاجون لأى نوع من العلاج على الإطلاق . وقد ذكر وردروب فى تقريره فيما يتعلق بهذه المسألة : « إنه حتى بين أكثر الجانحين سوء فإن ثمة تصدعاً يشوب علاقاتهم الاجتماعية من ثم يمكن إعادة تكوين علاقاتهم الاجتماعية وهذا يعد من قبيل العلاج » . وعلى هذا فإن سلب الحرية سيثير فى حد ذاته الحاجة إلى العلاج ، فمن بين الآثار المختلفة لعملية السجن يكفى أن تشير إلى أن أكثر المسجونين سواء عرضة للنكوص بالمعنى النفسى للكلمة .

ويجب أن يفرد العلاج الخاص بكل مسجون على أساس تعرف مواطن ضعفه أكثر من نواحي قوته ، وفى ضوء إمكانياته وحاجاته المختلفة توضع خطة العلاج التي يجب أن يشترك فيها التزليل ، كما يفضل أن يشارك فى ذلك أقاربه أيضاً سواء لفترة حبسه أو للفترة التي تلى الإفراج عنه . ويجب أن تختبر هذه الخطة بصفة دورية منتظمة وأن يعاد النظر فيها كلما كان ذلك ضرورياً .

وتعد كيفية تعيين نوع المؤسسة التي يلحق بها التزليل وفى أى قسم منها سيعيش وبأى عمل سيقوم من أهم نواحي خطة العلاج . هو ما يطلق عليه التصنيف .

ومهما يكن من أمر فإن للتصنيف أيضاً مساوئ معينة من أبرزها أن

المجموعات التي تقوم حسب الذكاء والسن والمهنة والسلوك داخل المؤسسة .. إلخ تكون على درجة كبيرة من التجانس ، وعلى هذا تغدو الحياة داخل المؤسسة غير طبيعية حيث تكون منفصلة عن المجتمع حيث يعيش الناس معاً في خليط غير متجانس .

ويؤدي تطبيق فكرة التصنيف بشكل دقيق إلى إجهاد الموظفين عند تصنيف كل مسجون ووضعه في الفئة المناسبة . فوضع المسجون في المكان الملائم وتقرير العلاج الملائم له أمران يقابلان صعوبة واضحة في عملية الإعداد والترتيب . وبالنسبة لهذه المسألة فقد ذكر شتوروب في تقرير له في مؤتمر لندن سنة ١٩٥٥ أن الفحوص الطبية النفسية والاجتماعية ضرورية لعملية التصنيف إلا أنه ليس من المؤكد أن تكون مجموعة المسجونين في غاية التجانس إن وضع بعض النزلاء في مجموعة يطلق عليها المجموعة الغير القابلة للعلاج - وهم من تعتبر حالاتهم ميثوسا منها - يمكن أن يؤدي إلى التعرف على حالات أخرى في الميثوس منهم ، كما يثير عدواناً ظاهرياً . ويحتاج كل من المذنب الصغير والمذنب الكبير إلى العلاج ، ولكن يجب إيداعهم منفصلين .

ومن جهة أخرى ، يرى غالباً أنه يمكن أن يكون لعدد قليل من الكبار الأكثر اتزاناً تأثير طيب على مجموعة العائدين الصغار الذين يتصفون بعدم النضج والميل إلى العدوان .

ويتطلب العلاج الطبي النفسي والعلاج النفسي منذ البداية أن يكسب المعالج تعاون وثقة المريض . وعنصر القهر في العملية العلاجية أقل أهمية من المسألة الخاصة بعنصر الوقت ، إذ أن خطة العلاج تصبح معلقة إذا لم يمكن تنظيمها في إطار زمني معين . وأن الخبرات لتدل على أنه يصعب على المذنب الذي سلبت حريته لفترة غير محدودة أن يتقبل هذا الوضع ، فهو يعلم أن الشرطة لم تقبض عليه إلا لأنه ارتكب جريمة معينة ، لأنه يحتاج إلى رعاية نفسية خاصة . ونرى أنه من الأفضل - من وجهة النظر العلاجية - أن يكون الحكم لفترة محدودة . وهذه الفكرة على عكس السائد بين المعالجين ، إلا أنها - في ضوء

خبرنى - هى الأكثر انتشاراً بين المسجونين أنفسهم . وإذا فضلنا فكرة الأحكام لفترة محدودة فإنه ثمة أصولاً يجب أن توضع فى الاعتبار :

أولاً : يمكن إعداد مناهج مختلفة للعلاج تلائم فترات زمنية مختلفة فى الطول .
ثانياً : أهمية وجود أشكال مناسبة لعلاج المجرمين الذين يرى أنهم فى حاجة إلى ذلك بعد خروجهم من السجن .

ثالثاً : أهمية وجود إمكانيات داخل المؤسسة تسمح ببقاء النزلاء بها - بعد الإفراج عنهم وتمتعهم بحريتهم - بقصد العلاج .

ملاحظات نهائية :

لا يقصد مما سبق أن السجن يجب أن تتحول إلى مستشفيات عقلية بها أكبر هيئة من الأطباء النفسيين والأخصائيين النفسيين والمتخصصين فى خدمة الفرد أو التمرىض ، ولكن يمكن إدخال الاتجاه العلاجى فى المؤسسات العقابية . ويمكن أن يتم هذا إذا استرشد فى تدريب موظفى هذه المؤسسات بمبادئ النظرة العلاجية ، كما يجب - لتلقين وإثارة تلك الأفكار والعمل على تطبيقها بنوع من التعمق - أن نزيد عدد الأطباء النفسيين والإخصائيين النفسيين والمتخصصين فى خدمة الفرد ، ويجب أن يكون موظفو المؤسسة العقابية فريقاً متعاوناً يتحمل مسؤولية المحافظة على الأمن تماماً كما يتحمل مسؤولية تطبيق مناهج العلاج :

إجرام مرضى الصرع *

أميليو فرديريكو بابلوبونيه

أستاذ الطب الشرعى بجامعة بولينا آيرس

يتكون التقرير من أربعة أقسام رئيسية : القسم الأول دراسة تحليلية من الناحيتين الطبية والقانونية لمرضى الصرع المذنبين ، ويتناول القسم الثانى عرضاً للتطور. التاريخى للجزاء العقابى لمرضى الصرع المذنبين ، أما القسم الثالث فيتناول وجهات النظر المختلفة حول إيفاء مريض الصرع المذنب للعقوبة ، وخصص بونيه القسم الرابع لمقترحاته عن أساليب الدراسة المباشرة للإجرام المرضى السيكولوجى بوجه عام والإجرام الصرعى بوجه خاص .

ويتفرع عن كل قسم من الأقسام الأربعة عدة فصول ، فالقسم الأول يتفرع عنه تسعة فصول والقسم الثانى يتفرع عنه أربعة فصول ، أما القسمين الثالث والرابع فيتفرع عن كل منهما فصلان فقط .

ويهدف إلى البحث عن إجابات للأسئلة الأربعة الآتية :

- أولاً : ما هو دور الصرع فى الإجرام ضد الأشخاص ؟
- ثانياً : ما هو الوضع القانونى لمريض الصرع الذى يرتكب جريمة ضد الأشخاص ؟
- ثالثاً : ما هو المنهج الإصلاحي الذى يمكن أن يستخدم مع مريض الصرع الذى يرتكب جريمة ضد الأشخاص ؟
- رابعاً : ما هى الإصلاحات الكافية التى يمكن أن تقوم بها منظمة للرعاية الطبية لإصلاح المذنبين ؟

(*) الموضوع الأول من القسم الثانى Bonnet, E. F. P. Criminalité des Epileptiques.

عرض التقرير دكتور محمد طلعت عيسى مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

وقد أفرد بونيه للإجابة عن كل سؤال من هذه الأسئلة قسماً خاصاً من أقسام البحث . ففي القسم الأول الذى يتناول دراسة مريض الصرع المذنب من الناحيتين الطبية والقانونية ، يستعرض فى الفصل الأول منه وجهات النظر بشأن المذنب المريض بالصرع منذ لجران دوسول Legrand du saulle حتى ماير جروس وسلاتر Mayer Gross et Slater

تضم هذه المرحلة ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول ، يعنى بالبحث عن العلاقة بين المرض والإجرام ظهر هذا الاتجاه بشكل عالمى فى أعقاب أبحاث لمبروزو Lombroso التى كشف فيها عن العلاقة الوثيقة بين الصرع والاتجاه نحو الجريمة من جانب والجريمة كعامل مساعد فى ظهور الصرع من جانب آخر .

الاتجاه الثانى ، يعنى بدراسة الاجرام إكلينيكية : يرجع فضل ظهور هذا الاتجاه إلى مارك Marc ثم دعمته بعد ذلك أبحاث لجران دوسول وكل من فالدوف Valdoff ورجيس Regis ورويث مايا Ruiz Maya

لفت مارك الأنظار إلى حالة التهيج المصاحب للصرع والذى قد يصل أحياناً إلى درجة من الوحشية يستحيل السيطرة عليه . وأوضح لجران دوسول أن القاتل المريض بالصرع يتميز فى تصرفاته بالقسوة البالغة وفقدان تأنيب الضمير . أما فالدوف فقد أظهر أن التصرفات الهذيانة لمرضى الصرع مفرعة بدرجة أشد بكثير من تصرفات الخمورين . ويقول رجيس - بحق - إن أكثر حالات القتل والحريق يقتربها المجانين والصرعى . وفى النهاية يؤكد رويث مايا القول بأن تصرفات مرضى الصرع تتصف بالفظاعة والوحشية والبدائية العمياء .

ومن أهم ما توصل إليه لجران دوسول هو التجانس والتقارب الواضح فى التصرفات الصرعية كما لو كانت تنتشر من بؤرة واحدة .

(٣) الاتجاه الثالث ، هو الاتجاه الإحصائى فى دراسة الإجرام :

ظهر هذا الاتجاه كنتيجة منطقية للاتجاهين السابقين بقصد الوقوف على :

(أ) عدد حالات مرضى الصرع المذنبين .

(ب) تحديد الشكل الذى يتخذه المذنب فى مجموع حالات الخروج على القانون .

وبالرغم من إن الإحصائيات الأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع محدودة—إذ تقتصر على الإحصائيات التى أوردتها كل من : بلران دوسول (١٨٧٥) وكلاارك (١٨٨٠) سومركنيتك Sommer Kneitk (١٨٨٤) وكل من باروك Baruk H. وباشيه Bachet H. وإيم أميل Ayme-Amtel — فإنه على العكس من ذلك ظهر اهتمام واضح فى الأرجنتين! منذ زمن طويل بإعداد إحصائيات وافية عن هذه المسائل . ومن أهمها الإحصائيات التى وردت فى أعمال لوبث أنو Lopez Anaut (١٩٠٠) ولوجونس Lugones (١٩٠٤ — ١٩١٨) وجوتيرث Gutierrez (١٩٠٤ — ١٩١٥) وفرناندث وروچاس Fernandez et Rojas (١٩١٥ — ١٩٢٥) Bonhour et Ciafarde (١٩٢٥) و ١٩٣٩ وكلها متعلقة بالمرضى المذنبين من الرجال . أما الإحصائيات الوحيدة التى تتناول النساء فهى إحصائيات روچدس وسبيرونى Rojas et Speroni (١٩١٤ — ١٩٣٤) .

وتتراوح نسبة مرضى الصرع المذنبين بين ١١٪ (لدى كلاارك) و ٢,٠٢٪ (لدى فرناندث وروچاس) بمتوسط عام قدره ٤,٦٧٪ للذكور (فى الإحصائيات الأرجنتينية) و ٦,٨٪ (فى الإحصائيات الأجنبية) .

وتنخفض هذه النسبة لدى النساء فتصل بحسب تقرير روچاس وسبيرونى إلى حوالى ٢,٢٦٪ وهى الإحصائيات الوحيدة التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا الشأن .

وأما عن النمط الذى يتخذه المذنب فإن الدراسات التى أجريت فى هذا

الشأن محدودة وتنقصها الدقة . ففي عام ١٩٣٩ قام ستودر Stauder بتقسيم حالات الصرع إلى مجموعتين إحداهما لحالات الصرع الحقيقي والأخرى للحالات التي يبدو عليها بعض أعراض الصرع فقط . ولكن يعاب على بحث ستودر أنه لم يتبع فيه منهجاً واحداً فبينما يقوم أحياناً بدراسة مقارنة للحالات بحسب النوع (ذكور وإناث) نجده يقوم في أحيان أخرى بدراسة الذكور فقط أو الإناث فقط .

ومع ذلك فيمكن الاستفادة ببعض ما توصل إليه ستودر من نتائج وهي :

- يوجد بين الرجال : ٩١,٦٦ ٪ لديهم نزعات عدوانية .
- ٧٥ ٪ يتخلون عن أسرهم .
- يوجد بين النساء : ٨٠ ٪ يتصرفون بقسوة بالغه إزاء أبنائهن .
- ١٠٠ ٪ يتصفن بالعنف .
- وبوجه عام فان : ٨١,٨١ ٪ من مرضى الصرع ينتهكون النظام العام .
- ٧٢,٧٢ ٪ يتسولون .

ويرجع إلى لمبروزو فضل إعداد أول إحصاء علمي (١٨٨٥) عن الجرائم التي يرتكبها مرضى الصرع . ومن أهم ما أوضحه لمبروزو أن ٤٠ ٪ من النساء المرضى بالصرع يرتكبن جرائم قتل بالإضافة إلى ٢٠ ٪ آخريين يرتكبن جرائم قتل الأطفال . بينما لا يرتكب الصرعى من الرجال جرائم القتل وهذا أمر يبدو غريباً . وأن أهم الجرائم التي يرتكبها الرجال هي السرقة والتشرد وإصابة الآخرين بجروح إذ تصل إلى ٤١,٥٣ ٪ في جرائم السرقة و ٢٩,٦٦ ٪ تشرد و ١٢,٧١ ٪ جروح .

أما الفصل الثاني من القسم الأول ففيه عرض للنتائج التي وصل إليها باراند Barande في دراسته عن المجرم المريض بالصرع .

أتيح لروبير باراند أن يقوم بدراسة تحليلية على ٣٤٦ مريضاً بالصرع لإعداد رسالته للدكتوراه التي ظهرت سنة ١٩٥٦ . وكان من بين هذا العدد ١٥٩

مريضاً مذنباً موزعين على الوجه الآتى :

٩٤ مريضاً بالصرع مودعين بالسجون .

٦٥ مريضاً بالصرع مودعين بالأقسام الداخلية لمستشفيات الأمراض العقلية .

ومن أهم ما قام به باراند هو تصنيف حالات الصرع بحسب درجة العلاقة بين المرض والإجرام فصنفها فى درجات ثلاث :

(أ) علاقة مباشرة بين الصرع والإجرام ، وأطلق عليها اسم « مجموعة العلاقة المباشرة » .

(ب) علاقة غير مباشرة أو محتمل وجودها وأطلق عليها اسم « مجموعة العلاقة المحتملة » .

(ح) عدم وجود أى علاقة بين الصرع والإجرام وأطلق عليها اسم « مجموعة العلاقة المنعدمة » .

ظهر من دراسته على ١٩٥ مريضاً مذنباً أنهم موزعون كالاتى :

٧٦,٥٩٪ لا يوجد فيها علاقة بين الصرع والإجرام .

٥٠,٧٦٪ من حالات الصرع المصحوب بالجنون ، توجد فيها علاقة مباشرة بين المرض والإجرام .

أما أنماط الجرائم المرتكبة فقد صنفها باراند على الوجه الآتى :

١ - ندرة الجرائم المرتكبة فى حالة الهياج ، وهذا عكس ما كان معروفاً من قبل .

٢ - أكثر الجرائم وضوحاً فى حالة الصرع غير المصحوب بالجنون هى :

السرقه وتمثل ٤٢,٥٪

الحريق ويمثل ٧,٥٥٪

الجرائم الجنسية وتمثل ٨,٤٦٪

٣ - أكثر الجرائم وضوحاً فى حالة الصرع المصحوب بالجنون هى :

القتل ومحاولة القتل وإصابة الآخرين بجروح (تمثل ٥٧,٠٧ في كل من الحالات الثلاث) .

التشرد يمثل ٥,٠٣٪

جرائم الحريق تتراوح بين ٧,٥٥٪ ، ١٠,٦٣٪

وفي الفصل الثالث عرض للأعمال التي نشرت منذ لجران دوسول حتى باراند (١٨٧٥ - ١٩٥٨) .

ويعتبر هذا العرض بمثابة موجز لما جاء بالفصلين السابقين . وقد أعده بونيه - كما يقول - لكي يكون بمثابة عجالة سريعة تخدم في عرض الموضوع أمام المؤتمر ، وهو في الوقت ذاته تقييم للجهود التي بذلت في دراسة علاقة الصرع بالإجرام .

ومن أهم ما أورده بونيه في هذا الفصل تحليله لأعمال باراند على الوجه التالي :

١ - يرجع إلى باراند فضل التمييز بين الصرع المصحوب بالجنون والصرع غير المصحوب بالجنون .

٢ - كما يرجع إليه فضل التمييز بين ثلاثة متغيرات :

(أ) الحالات ذات العلاقة المباشرة .

(ب) الحالات ذات العلاقة المحتملة .

(ج) الحالات التي تنعدم فيها العلاقة .

٣ - يتمثل مرضى الصرع ٦,٢٦٪ من مجموع المذنبين غير المصابين بالجنون .

٤ - يزاو ٨٢,٨٢٪ من غير المصابين بالجنون عملاً ما ، بينما تنخفض هذه النسبة إلى حوالي ٤٧,٦٨٪ لدى المصابين بالجنون .

٥ - ظهر الصرع قبل الإجرام لدى ٨٤,٠٣٪ من غير المصابين بالجنون ، ولدى ٦٥,٥٥٪ من المصابين بالجنون .

٦ - تعتبر الفترة ما بين ٣٥,٢١ سنة من العمر الفترة التي يقترف فيها أول جرم :

ولدى ٦٨,٠٦٪ من غير المصابين بالجنون ولدى ٥٥,٣٨٪ من المصابين بجنون .

٧ - في حالة المرضى غير المصابين بجنون لم توجد علاقة بين الصرع والإجرام لدى ٧٦,٥٩٪ منهم . بينما في حالة المرضى المصابين بالجنون توجد علاقة مباشرة بين الصرع والإجرام لدى ٥٠,٧٦٪ منهم .

٨ - في حالة جرائم القتل يظهر تفوق طفيف في نسبة الجرائم التي يرتكبها مرضى الصرع المصابين بالجنون (٢٠٪) عن نسبتها لدى غير المصابين بجنون (١٨,٠٤٪) .

٩ - في حالة الجرائم ضد الأشخاص تحدث إصابات بجروح في ٢٠٪ من الحالات التي يرتكبها مرضى الصرع المصابين بالجنون، وصفر٪ في الحالات التي يرتكبها مرضى الصرع غير المصابين بالجنون .

١٠ - في حالة الجرائم المتعلقة بخيانة الأمانة يظهر تفوق واضح للجرائم التي استخدم فيها العنف من جانب مرضى الصرع غير المصابين بالجنون (٨,٤٦٪) ، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١,٥٣٪ من جانب مرضى الصرع المصابين بجنون .

١١ - في حالة الجرائم ضد الممتلكات تظهر بنسبة ٤٢,١٥٪ لدى غير المصابين بجنون ، وبنسبة ١٨,٤٥٪ لدى المصابين بجنون .

أما مسافه من الرابع إلى التاسع . فقد ضمننت نتائج دراسة قام بها المؤلف شخصياً عن المجرم المريض بالصرع .

استهل بونيه عرضه لدراسته بتوضيح الطريقة التي اتبعها في الحصول على المادة الخام ، ففي بوينس أيرس إذا ظهرت أعراض الجنون على أى مذنب ، سواء في فترة التحقيق أو بعد صدور الحكم ، يوضع المذنب تحت الملاحظة

فى جناح خاص ملحق بمستشفى الرجال للأمراض العصبية والعقلية ، حيث يفحص طبيباً وتشخص حالته بدقة .

وفى الفترة من سنة ١٨٩٨ حتى سنة ١٩٥٧ استطاع بونيه أن يحصر ١٣٩,٣١٦ حالة يعانى أصحابها من المرض العقلى بوجه عام ، ٤,٢٢٩ مريضاً عقلياً غير مذب ومصاب بالصرع ، ٣,٣٧٢ مريضاً عقلياً مذباً ، ٥٤٢ مذباً غير مريض .

وقد قصر بونيه دراسته على ١١٧ فرداً شخصت حالتهم على الوجه الآتى :

٧٠ مذباً مريضاً بالصرع والجنون .

٤٧ مذباً مريضاً بالصرع دون إصابة بالجنون
وقد أظهر البحث أن :

١ - تسعة أعشار الحالات جنسيهم أرجنتينية (٨٩,٣٦٪) والباقي يحمون جنسيات أجنبية متعددة (١٠,٦٤٪) .

٢ - الإدمان على الخمور - لدى الآباء والأجداد من فرع الأب - يظهر فى جميع الحالات بدون استثناء .

٣ - بوجه عام ظهر أن الجانب الأكبر من الحالات يتركز فى الفترة ما بين ١٠ ، ١٩ سنة من العمر (٥٣,١٨٪) .

٤ - أن العمال هم أكثر فئات المهن التى تتجمع فيها الغالبية العظمى من الحالات (٨٩,٩٨٪) .

٥ - أن العزاب يمثلون غالبية ساحقة (٩١,٤٧٪) .

٦ - أن ٨٠,٨٥٪ من الحالات فى درجة من التعليم لا تتجاوز المستوى الابتدائى .

٧ - تراوح السن التى ارتكب فيها أول جرم بين ١٥ و ٣٧ سنة . وظهر أن أول ارتكاب للجرم فى أغلبية الحالات (٦٠٪) حدث فى الفترة ما بين ٢٩ و ٢٠ سنة .

اتبع بونتيه نفس منهج باراند في تصنيف الحالات بحسب درجة العلاقة بين الصرع والإجرام ففرق بين الحالات التي توجد فيها علاقة مباشرة والحالات التي يحتمل فيها قيام علاقة والحالات التي تنعدم فيها العلاقة - وتتلخص أهم النتائج التي توصل إليها بونت فيما يلي :

١ - الإدمان المزمن على الخمور هو العامل السائد والظاهر دائماً بين الأسلاف والأعقاب والأقرباء المباشرين .

٢ - يظهر الصرع بين الإخوة والأخوات بنسبة تكاد تكون متقاربة .

٣ - يتراوح السن الذي تظهر فيه الأزمة الأولى ما بين سنتين و ٢٧ سنة لدى غير المصابين بالجنون وتمتد هذه الفترة من ٧ شهور إلى ٥٣ سنة لدى المصابين بالجنون . وبوجه عام تتركز أغلب الحالات في الفترة ما بين ١٩، ١٠ سنة من العمر .

٤ - يظهر الصرع بصورة واضحة لدى الذين يزاولون عملاً محدداً أكثر مما يظهر لدى الذين يعملون عملاً غير محدد أو غير مستقر . ويأخذ عمال المياومة مكان الصدارة على غيرهم من العمال الآخرين . أما الذين بدون عمل فإن نسبة المصابين منهم بالجنون تكاد تتعادل مع نسبة غير المصابين . ويلاحظ أن النشاط الذي يمارس يتصف بقدر طفيف من الذكاء والمهارة اليدوية والحدق .

٥ - تتفوق نسبة العزاب على المتزوجين . ولكن نسبة العزاب تقل لدى المصابين بالجنون منها لدى غير المصابين .

٦ - يمثل الأميون نسبة عالية جداً . ويلاحظ أن نسبة الأمية أعلى لدى المصابين بالجنون منها لدى غير المصابين .

٧ - بالنسبة للسن الذي يحدث فيه أول عدوان ظهر أن :

(أ) الغالبية العظمى من الحالات تتركز في السن ما بين ٢٠ و ٢٩ سنة

(ب) يندرج غير المصابين بالجنون في السن ما بين ١٥ و ٣٧ سنة .

(ج) يندرج المصابون بالجنون في السن ما بين ١٢ و ٧٥ سنة .

(د) يبكر المصابون بالجنون عن غير المصابين في ارتكاب أول عدوان (١٢ سنة) . بينما يكون (١٥ سنة) لدى غير المصابين .

٨ - تتفق أبحاث بونيه مع أبحاث باراند فيما يلي :

(أ) لدى مرضى الصرع غير المصابين بالجنون تشغل المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة المركز الأول .

(ب) لدى مرضى الصرع المصابين بالجنون تشغل المجموعة ذات العلاقة المباشرة المركز الأول .

٩ - أظهرت أبحاث بونيه ما يلي :

(أ) لدى غير المصابين بالجنون . كان الصرع معروفاً قبل اقتراف الجرم في ١٠٠٪

(ب) لدى المصابين بالجنون كان الصرع معروفاً قبل اقتراف الجرم لدى ١٠٠٪ من الحالات أيضاً . وكان الجنون غير معروف في ٨٤,٢٦٪ من الحالات ، وكان معروفاً لدى أسرة المريض في ١٥,٦٩٪ من الحالات .

١٠ - من حيث العلاقة بين الصرع ونمط الجرم ظهر أن :

(أ) لدى غير المصابين بالجنون : تحتل الجروح البسيطة الصف الأول في المجموعات ذات العلاقة المباشرة والمحتملة بينما يحتل القتل المكان الأول في المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة بين الصرع والإجرام وتأتي السرقة في المكان الثاني بالمجموعات ذات العلاقة المباشرة ، والتي تنعدم فيها العلاقة أما خيانة الأمانة فتظهر فقط في المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة .

(ب) لدى المصابين بالجنون ، تحتل الجروح البسيطة المكان الأول في المجموعات ذات العلاقة المباشرة والمحتملة . أما الجروح الجسيمة والجروح بالغة الخطورة فتظهر بصورة كلية في المجموعة ذات العلاقة المباشرة .

ويلاحظ أن القتل يظهر في الصف الأول بالمجموعة التي تنعدم فيها العلاقة (كما هو الحال لدى غير المصايين بالجنون) أما في المجموعة ذات العلاقة المباشرة فيظهر القتل في الصف الثاني .

١١ - فيما يتعلق بدرجة حدة النوبة الصرعية ونمط الجرم المقترف ظهر أن :
(أ) لدى غير المصايين بالجنون :

٧٦,٤٦٪ من الجرائم التي تنحصر في القتل والسرقة والجروح حدثت بالمجموعة ذات العلاقة المباشرة عندما كانت النوبة في أشد حالاتها .

٢٣,٥٢٪ من الجرائم التي تنحصر في السرقة والجروح حدثت بالمجموعة ذات العلاقة المباشرة بعد انقضاء النوبة . ١٠٠٪ من الجرائم التي حدثت في المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة حدثت دون ارتباط بوقت حدوث النوبة .
(ب) لدى المصايين بالجنون :

٥٩,٣٦٪ من الجرائم التي تنحصر في الجروح البسيطة والشديدة والخطيرة جداً ، وفي القتل والسرقة والاعتداء على المسكن وسوء استخدام الأسلحة ، حدثت بالمجموعة ذات العلاقة المباشرة في الوقت الذي تصل فيه النوبة إلى أقصى درجات شدتها .

٢٥,٦٪ من الجرائم التي تنحصر في الجروح البسيطة والخطيرة والقتل والسرقة والنصب حدثت بالمجموعة المباشرة بعد انقضاء النوبة .
٨,٤٦٪ من الجرائم التي تنحصر في الجروح البسيطة والقتل ، حدثت بالمجموعة المباشرة في أوقات بعيدة عن حدوث النوبة . أما المجموعة ذات العلاقة المحتملة بين الصرع والإجرام والمجموعة التي تنعدم فيها العلاقة يتم تنفيذ الجرم في أوقات لا ترتبط فيها بوقت حدوث النوبة .
١٢ - أظهرت أبحاث بونيه أن :

(أ) أكبر عدد من حالات القتل يرتكبها المصابون بالجنون في المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة وفي أوقات لا ترتبط بوقت حدوث النوبة .
(ب) أكبر عدد من حالات محاولة القتل يرتكبها غير المصايين بالجنون في المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة وفي أوقات لا ترتبط بحدوث النوبة .

- ج) تمثل الجروح البسيطة الصف الأول في المجموعة المباشرة سواء بالنسبة للمصابين أو غير المصابين بجنون وتحدث في أوج حدة النوبة .
- هـ) خيانة الأمانة تظهر فقط في المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة بالنسبة لغير المصابين بالجنون في أوقات لا ترتبط بحدوث النوبة .
- د) تظهر الجروح الشديدة والخطيرة جداً بصفة أساسية في مجموعة العلاقة المباشرة بالنسبة للمصابين أو غير المصابين بالجنون في كل وقت من اشتداد النوبة وبعد حدوث النوبة .
- و) تظهر أكثر حالات السرقة بالنسبة للمصابين بالجنون في المجموعة ذات العلاقة المحتملة ودون ارتباط بوقت حدوث النوبة .
- كما تظهر أكثر هذه الحالات بالنسبة لغير المصابين بالجنون في المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة ، وفي أوقات لا ترتبط بحدوث النوبة أيضاً .

* * *

وفي القسم الثاني من التقرير استعرض الأصول التاريخية للجزاء العقابي لمرضى الصرع المذنب . فتناول في الفصل الأول الوضع القضائي له ، فقال إن ثمة عاملين رئيسيين يتدخلان في تحديد وضع مريض الصرع المذنب ، فعلى عاتق القاضي يقع تحديد درجة المسؤولية وإصدار الحكم وعلى عاتق المريض يقع تنفيذ هذا الحكم .

وتختلف درجة المسؤولية الأخلاقية لمرضى الصرع المذنب بحسب إذا ما كان الجرم قد نفذ بتدخل تام أو جزئي أو دون تدخل البتة من جانب القوى الفيزيائية والروحية للمريض وإن كان هذا التحديد من أشد الأمور صعوبة .

ويقول بونيه إن الأمر الذي استرعى الاهتمام هو مدى خطورة الجرم الذي يرتكبه مريض الصرع ، فعلى ضوء هذه الخطورة يتحدد وضعه القضائي .

ولا يتفق بونيه مع باراند في مسألة خطورة مريض الصرع بالنسبة لذاته . فهو يرى أن الخطر لا يمكن أن يتعلق بالفاعل نفسه ، وإنما ينصرف على أثره بالنسبة للآخرين . كما أنه لا يوافق على الرأي القائل بوجود علاقة بين خطورة المريض واحتمال اقترافه لجرم جديد إذ وجد أن أعلا رقم لجرائم العود في حالة

العلاقة المباشرة تصل فقط إلى ٦,٣٨٪ لدى مرضى الصرع غير المصابين بالجنون ، وترتفع هذه النسبة إلى ١٠٪ فقط لدى مرضى الصرع المصابين بالجنون .

وعلى هذا يقول بونتيه إنه لا يمكن الاعتماد على هذه النسبة الضئيلة (٦,٣٨٪) لدى كل من المصابين وغير المصابين بالجنون في المجموعة ذات العلاقة المباشرة لتشخيص خطورة مريض الصرع تبعاً للجرائم التي يرتكبها .

ويهتم بونتيه بالتفرقة بين النوبات الصرعية الحقيقية والنوبات الشبيهة بها فلدى مرضى الصرع غير المصابين بالجنون وجد أن ٦,٣٨٪ من الجرائم تتم في حالة نوبات شبيهة بالصرعية ولا ترتبط بمرض الصرع .

ولدى مرضى الصرع المصابين بالجنون وجد أن ١٢,٨٥٪ من الجرائم تتم في حالة نوبات شبيهة بالصرعية ولكنها مرتبطة بصورة مباشرة مع الصرع . وبين مجموع الجرائم التي اقترفها مرضى الصرع المصابين بالجنون يوجد ٣٠٪ منها حدثت في حالة نوبات صرعية حقيقية ومرتبطة بالمرض ارتباطاً مباشراً .

وقد وجد أن الجروح الطفيفة تحتل المكان الأول سواء في حالة النوبات الصرعية أو النوبات الشبيهة بها إذ تبلغ نسبتها ٢١,٤٢٪ ويليهما القتل بمتوسط صافي قدره ١٢,٨٤٪ وذلك جميعه في حالة العلاقة المباشرة .

ويقول بونتيه مؤيداً باراند أنه لم يظهر لدى مرضى الصرع الجرائم الوحشية والمروعة التي كان يرددتها الكلاسيكيون . ومن أهم ما توصل إليه بونتيه :

١ - أن نسبة مرضى الصرع المذنبين غير المصابين بالجنون إلى مجموع المذنبين السيكوپاتيين يصل إلى ٨,٦٧٪ .

٢ - نسبة مرضى الصرع غير المذنبين المصابين بالجنون إلى مجموع مرضى العقول يقدر بحوالى ٨٢,٠٧٪ .

* * *

ويتناول بونتيه في القسم الثالث الوضع العقابي لمرضى الصرع المذنب فيأخذ بوجهة نظر باراند الذي يرى أن هناك ثلاثة احتمالات :

(أ) بالنسبة لمن يظهر التشخيص لإصابته بالجنون يودع مستشفى الأمراض العقلية .

(ب) بالنسبة لمن يظهر التشخيص عدم إصابته بالجنون يودع السجن .

(ح) بالنسبة لمن يظهر التشخيص تخفيف مسئوليته ، تبرأ ساحته .

ويستعرض بوثيقه الوضع العقابي لمريض الصرع المذنب في البلاد المختلفة ،

ويسجل عليها الملاحظات الآتية :

١ - قد لا يهدف إيداع المريض المذنب في مستشفيات الأمراض العقلية إلى تحقيق الأمان له وإنما كعقوبة لتقييد حريته .

٢ - وقد يكون الإيداع كإجراء طبي عقابي .

٣ - كما قد تتخذ العقوبة أساليب متعددة .

٤ - وقد تستخدم العقوبة المخففة .

٥ - وقد يوجه للمريض المذنب علاجاً خاصاً بدلاً من العقوبة .

٦ - وقد يأخذ بعضها الآخر بالعقوبة ثم بإجراء وقائي . وتتبع هذه الإجراءات العقوبة بمجرد تنفيذها ، وينفذ هذا الإجراء في إحدى الدور الخاصة بالتربية أو العمل أو العلاج . ويوضح بوثيقه الإجراءات التي تتبعها المحاكم الأرجنتينية بوجه خاص .

أولاً : بشأن مرضى الصرع المذنبين غير المجانين ، وتتلخص فيما يلي :

(أ) المجموعة ذات العلاقة المباشرة :

١ - في أقل من نصف الحالات اعتبر المريض غير مسئول وافرغ عنه .

٢ - بعض المذنبين - بالرغم من الاعتراف بعدم مسئوليتهم الأخلاقية وبالرغم من أنهم لم يصلوا إلى درجة الجنون - أودعوا في مستشفيات الأمراض العقلية أو في السجن حتى تزول خطورتهم .

٣ - وأخيراً توجد حالة الذين صدر الحكم ببراءتهم نهائياً أو بصفة مؤقتة .

(ب) المجموعة ذات العلاقة المحتملة :

١ - في أكثر من نصف الحالات صدر قرار بالإفراج المؤقت .

٢ - في ٢٢٪ من الحالات أودع المذنب السجن .

٣ - في باقي الحالات صدر قرار إدانة بصفة مؤقتة .

(ح) المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة :

١ - تتقاسم الحالات التي صدر فيها قرار بالإفراج النهائي ، والحالات التي صدر فيها قرار بالسجن المكان الأول .

٢ - في بعض الحالات صدر قرار بالإفراج النهائي وفي بعضها الآخر صدر قرار بالإيداع في مستشفى بالرغم من أن هذه الحالات لم تعتبر ضمن فئة المصابين بالجنون . وهذه تمثل المكان الثاني .

٣ - وأخيراً تتقاسم المكان الأخير الحالات التي صدر فيها قرار بإخلاء سبيل المذنب بصفة مؤقتة والحالات التي صدر فيها قرار بادانته بصفة مؤقتة أيضاً .

ثانياً : بشأن مرضى الصرع المذنبين المصابين بالجنون ، وتتلخص فيما يلي :

(أ) المجموعة ذات العلاقة المباشرة :

١ - الغالبية العظمى من الحالات صدر فيها قرار بالإفراج النهائي ثم الإيداع في مستشفى كإجراء وقائي بعد الإفراج .

٢ - في عدد قليل من الحالات اعتبر المذنب غير مسئول أخلاقياً ، وأودع في مستشفى للأمراض العقلية .

٣ - أودع عدد من الحالات في السجون بسبب خطورة المريض المذنب .

(ب) المجموعة ذات العلاقة المحتملة :

أودع الجميع في مستشفيات الأمراض العقلية ، وتظهر اختلافات طفيفة في القرار الصادر بعد الإيداع . ففي الغالبية العظمى صدر قرار بالإيداع بعد البراءة ، وفي حالات أخرى صدر القرار بعد البراءة المؤقتة ، أو الإعفاء من المسؤولية الأخلاقية .

(ج) المجموعة التي تنعدم فيها العلاقة :

جميع الحالات صدر فيها قرار إما بالإيداع في مستشفى أو بالإيداع في السجن .

* * *

وفي القسم الرابع - والآخر - أورد بونيه مقترحاته بشأن أي دراسة منتظرة للإجرام المرضى بوجه عام والصرعى بوجه خاص ، فأوصى بأن تتبع الدول

المتحضرة منهجاً موحداً ودقيقاً يقوم على الأسس الآتية :

١ - تنظيم الإحصاءات المتعلقة بالأمراض العقلية بمختلف أنواعها والمرتبطة منها بالإجرام بوجه خاص ، وتوحيد مصطلحاتها دولياً بواسطة لجنة دولية دائمة من إحصائيين في علم الإجرام والصحة العقلية والقضاء والطب الشرعى يعملون كوحدة متكاملة .

٢ - أن ينفذ الجزاء العقابى على مرضى الصرع المذنبين غير المصابين بالجنون على الوجه الآتى :

(أ) تخصيص قسم خاص فى السجون العامة - منفصل تماماً عن باقى أقسام السجن - يخصص لمرضى الصرع ولجميع المرضى السيكوپاتيين بوجه عام ويتضمن النظام العقابى هؤلاء المرضى تهيئة العمل المثمر الذى يساعدهم على التكيف للمجتمع الخارجى بعد شفائهم .

(ب) إنشاء مستعمرات عقابية فى صورة مزارع أو ورش صناعية ، تتفق مع احتياجات المنطقة التى يوجد بها المرضى المذنبين .

٣ - يقضى مرضى الصرع المذنبون المصابون بالجنون فترة العقوبة بإحدى الطرق الآتية :

(أ) يتلقون خدمات فى الصحة العقلية موجهة لهم بالذات ، أو يحالون إلى وحدات صحيحة ملحقة بمستشفى عام للأمراض العقلية أو ملحقة بالسجن ويعملون وفقاً لطبيعة المرض من جانب ولدرجة خطورتهم من جانب آخر .

(ب) مرضى الصرع غير المذنبين - الذين يتصفون بأنهم متعبون ويصعب بقاؤهم مع أسرهم أو الذين يعيشون بمفردهم ، يرسلون إلى :

١ - مستعمرات زراعية .

٢ - ورش صناعية .

٣ - مكاتب للاستشارات الخارجية فى الصحة العقلية أو الطب الشرعى .

وينخضع هؤلاء جميعاً لفحص إكلينيكى شامل ولدراسة واعية للوقوف على أساليب وقايتهم من أى جرم يحتمل أن يقوموا باقترافه .

٤ - وأخيراً بعد انقضاء فترة العلاج أو العقوبة تبرز أهمية رعاية

المرضى السيكوپاتيين بتوفير فرص العمل السوى لهم وتقديم العون الأخلاقى لهم بصفة مستمرة .

الجرائم الجنسية*

بول تاپان

أستاذ علم الاجتماع والقانون بجامعة نيويورك

إن الإطار العام لموضوعنا (الجرائم الجنسية) متسع للدرجة أنه قد يقودنا إلى اعتبارات متشعبة متعددة . ومع ذلك فقد انصرف اهتمام المقرررين إلى جوانب خاصة محددة من الجريمة الجنسية ، مثل « ما الدور الذى تلعبه الظروف الاجتماعية الحضارية socio - cultural في تجريم وقمع الجريمة الجنسية ؟ » « وإلى أى مدى يمكن - فى هذا المجال - الاعتماد على الآراء فى تيسير إعادة التكيف الاجتماعى لمرتكبى الجرائم الجنسية ؟ » . وحتى مع هذا التحديد للموضوع ، فإنه يقدم بالرغم من ذلك مجالا واسعا للتحليل طالما أن الاختلافات الاجتماعية الحضارية فى السلوك الجنسى ، وكذلك الآراء السائدة حول هذا السلوك جد متشعبة . فالأمور التى تعتبر إجرامية ، وكذلك المقاييس التى على أساسها يقدر مدى الانحراف عن المعايير الجنسية sexual norms يختلف الأمر بشأنها للدرجة كبيرة .

ولقد كان مفيداً لو أمكن الوصول - من التقارير الفرعية - على أسس يمكن بالاعتماد عليها القيام بمسح حضارى مقارنة Cross - cultural survey عن القانون وتطبيقه فيما يتعلق بالجرائم الجنسية . غير أن المرء يستطيع - لسوء الحظ - أن يفترض من واقع التقارير إما أن الجنس لم يصبح ماثراً اهتمام وإما - ويبدو أن هذا هو التفسير بالتأكيد - أنه مهما يكن من أمر الاهتمام فإنه لم يرق إلى مستوى

* الموضوع الثانى من القسم الثانى

Tappan, P. W. Sexual Offences.

ترجم التقرير ولخصه السيد يس السيد الباحث المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية .

علمى بين المؤتمرين . وهناك خمسة تقارير فرعية تمثل اربعة أقطار . وبالرغم من مميزاتها فإنها تقدم منظوراً محدوداً سواء بالنسبة للاختلافات الحضارية فى الإجرام الجنسى ، أو بالنسبة للآراء المتعلقة بأوجه علاج مرتكب الجريمة الجنسية .

العوامل غير الحضارية فى الجريمة الجنسية :

لا يمكن أن يكون هناك شك حول الدور الهام الذى تلعبه المؤثرات الاجتماعية والحضارية سواء بالنسبة لأنماط التعبير الجنسى sexual expression التى يمارسها الناس فى مختلف المجتمعات أو بالنسبة لردود أفعال هذه المجتمعات لأوجه الإفصاح المختلفة عن الجنس . ومن الواضح - أبعد من ذلك - أن صور السلوك الجنسى المحبذة اجتماعياً هى أيضاً الطرق المعتاد للسلوك بين الناس .

فالانحراف يعتبر خطأ وبصفة عامة يعد غير مشروع، ومع ذلك فإن النشاط الجنسى - مثله فى ذلك مثل صور السلوك الإنسانى الأخرى - يتأثر بدرجة كبيرة أو صغيرة بعوامل أخرى غير العوامل الاجتماعية الحضارية على وجه التحديد . فهناك أمور لها علاقة بالتغاير فى السلوك الجنسى مثل المؤثرات الجبلية التى تتضمن العمر ، والاعتبارات الفيسيولوجية (إفراز الغدد على وجه الخصوص) والعوامل المادية التى تتضمن الجو وفصول السنة ، والجوانب الإيكولوجية ، وكذلك المتغيرات الفردية العقلية التى تتضمن النمو النفسى الجنسى والعصائية Psycho-neuroticism والانحراف الجنسى Paraphilias وبالمثل فإن الاختلافات الجبلية الطفيفة قد تنتج ردود أفعال سواء فى الفرد نفسه أو فى الآخرين أبعد كثيراً من أسبابها الظاهرة .

ومن الأمور المعروفة جيداً أيضاً أهمية الظروف العقلية Psychiatric conditions وبعض أنماط مرتكبي الجرائم الجنسية يظهرون ضروباً من الانحرافات النفسية أكثر مما يبدو عند باقى المجرمين . ونجد أبعد من ذلك - تعدد الصور التى يتشكل فيها السلوك الجنسى الإنسانى والناجم عن كلا من الحالة البيولوجية للإنسان وعن

التباين في نمو الليدى lebidinal يعيل به نحو الاختلاف في سلوكه الجنسي .
 وأنه لأمر حقيقى بالتأكد ذلك الذى يذهب إليه بعض الثقافات من أن هذا
 التعدد الجنسي الكامن مسئول إلى حد ما عن رد الفعل العدوانى للإنسان ضد
 أولئك الذين يعبرون عن دوافعهم الجنسية بالطرق الممنوعة. أو أنه - بعبارة أخرى -
 هناك حاجة سيكلوجية عميقة يشعر بها أولئك الذين كفوا inhibited عن
 طريق المحرمات السائدة في مجتمعهم لكي يعاقبوا بشدة أولئك الذين ينحرفون.
 وبينما نجد أن هذا يعد رد فعل متميز ضد خارقى القواعد بصفة عامة ، إلا أنه
 يعنف بالتأكيد في تعامل الإنسان مع أولئك الذين تجاسروا على خرق القانون
 الجنسي .

إذن فعلينا - حين ننظر إلى وقع الظروف الاجتماعية الحضارية على تحريم
 وقمع الجريمة الجنسية - أن نضع في الاعتبار بعض المؤثرات المختلفة الأخرى
 غير الحضارية .

النسبية الحضارية للأعراف الجنسية : sexual mores

إن البواعث الجنسية وما يحوطها من ضغوط الضبط الاجتماعى التى تركز
 على صور محدودة من التعبير ، ينجم عنها تشكيلة واسعة من المنافذ outlets
 السلوكية يقتصر الإفصاح عن الجنس فيها على قلة منها . ونجد أنه فى أى
 مجتمع محدد تقبل منافذ معينة فى حين يتسامح فى منافذ أخرى ، ويضبط
 بعضها بواسطة الضغوط الجمعية غير الرسمية وهناك طائفة أخرى تجرم
 ممارستها .

ولا شك أنه من الأمور التى تبده الإنسان تلك الحقيقة التى كشف عنها
 للأنثروپولوجيون فيما يتعلق بالحياة الجنسية عند الشعوب المختلفة . إذ وجدوا أنه
 ليس هناك مستويات عامة أو محرمات taboos متفق عليها . وهذه تتضمن ما يمكن
 أن نطلق عليه تعدد الزوجات أو تعدد الأزواج bigamy والزنا adultery وهى
 صور من السلوك كانت مقبولة فى مجتمعات سابقة وما زالت مقبولة فى مجتمعات

معاصرة . ونجد مثلاً أن الجنسية المثلية التي تعد جنائية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الكومنولث البريطاني لا يعاقب عليها في عدد من الأقطار . والبغاء الذي يعد أمراً غير مشروع في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من الأقطار الأخرى مسموح به في كثير من الأقطار .

وليست كل صور السلوك الجنسي المستنكرة يقابلها جزاء جنائي . وقد قرر بلوسكاو Ploscowe أنه « كان على المجتمع المنظم دائماً أن يحسم أمره فيما يتعلق بأي مدى عليه أن ينظم النشاط الجنسي عن طريق الدعاية والتعليم والدين والاستهجان العام للسلوك Public disapprobation ، وإلى أي مدى كذلك عليه أن ينظم هذا النشاط عن طريق القانون » .

وهكذا فالسلوك المستهجن ليس ضرورياً أن توضع له عقوبة جنائية جزاء على ممارسته . ونجد — أكثر من ذلك — أنه بينما قد يعاقب جنائياً على سلوك مستهجن في فترة من الفترات ، قد يترك هذا السلوك فيما بعد ليخضع لأدوات الضبط الرسمية منها وغير الرسمية .

القوى الاجتماعية والحضارية المتصلة بالسلوك الجنسي وضبطه :

بعدما أشرنا إلى تغاير السلوك الجنسي ، إذا ما نظرنا إليه نظرة مقارنة واسعة نشير إلى أنه كانت هناك تقاليد موحدة تماماً فيما يتعلق بالمحرمات الجنسية والعقوبات القانونية الجسيمة التي توقع جزاء على خرقها في العالم الغربي . ويمكن القول أن كثيراً من هذه المحرمات ، انحدرت من الفلسفة القديمة ومن المذاهب الدينية . ولقد انتقلت أعراف اليهود — التي سادت بين الإغريق والرومان — إلى العقيدة اليهودية المسيحية Judeo- christian theology والتي ظهرت في التلمود وفي العهد القديم والجديد . وقد ذاعت هذه العقائد عن طريق القديس بول والقديس الأكويني اللذين صدرا — بصفة أساسية — عن المبدأ الذي مؤداه أن وظيفة الجنس أساساً هي التناسل ، وأنه ينبغي أن يقصر على علاقة زوجية مفردة . وقد ظلت هذه العقائد مطبقة خلال قرون عن طريق الكنيسة والمحاكم الكنسية ، وبعد ذلك عن طريق

القانون العام Common law والتشريع الحديث .

ولقد كان للأعراف الدينية والقانون أثر قوى أدى إلى صبغ السلوك الإنسانى بصبغة مترتبة . ومع ذلك فالعادات والقيم الاجتماعية تتغير ، وهى تتغير بصورة جذرية فى المجتمع الحديث . فالأعراف تنمو ببطء ، والقيم المطلقة تتحول إلى قيم حضارية نسبية .

ولقد تأثرت التغيرات فى السلوك والاتجاهات بالتصنيع والمادية والتحضر . ولقد ذهب الدكتور ريتى Ritey فى تقريره إلى أن الحرية الجنسية وعدم الشعور بالمسئولية قد ساعدت بدرجة كبيرة على كثرة ممارسة السلوك الجنسى غير الناضج . وهو يؤمن أن حل هذه المشكلة قد يتحقق على الأقل فى الأقطار الصغيرة الدينامية عن طريق تركيز نشاط الشبان على أهداف إنشائية غير الجنس كمنافذ لطاقتهم وعدوانهم وحاجتهم إلى القوة .

ولاشك أن المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية الطبقية تكون جانباً هاماً من جوانب التباين الحادث فى السلوك الجنسى وفى الاتجاهات المعيارية normative attitudes عند الناس فى المجتمع الغربى .

وقد وجد كينزى Kinsey أن الأفراد المهنيين Professional men الذين يلتحقون بالجامعة تقل نسبة ممارستهم للجنسية المثلية والعلاقات الجنسية قبل الزواج والعلاقات الجنسية غير المشروعة أثناء زواجهم ، وكذلك لعلاقاتهم مع البغايا عن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا . وهو يعتقد أن هناك اختلافات فى النظرة الأخلاقية لرجال الشرطة وضباط الإصلاح Correctional officers من جانب وبين القضاة وأعضاء لجان البارول من جانب آخر مما كان له تأثير قوى على ردود أفعالهم ضد الأفعال التى تخرق القواعد الجنسية التقليدية .

ولقد أشير أيضاً إلى الاختلافات بين الريف والحضر وأثرها فى السلوك الجنسى إذ يشير الدكتور جلای Dr. Glay إلى أنه فى المركز القومى للملاحظة ببلدة فرسن The national Observation Centre of Fresnes حيث السكان ريفيين

تبين أن ٨٢٪ من عينة من المذنبين ارتكبوا جرائم تتضمن أفعالاً مخلة بالحياء .
acts of indecency ارتكبت ضد أشخاص صغار السن من الفتيات
والأولاد . وهو يعتقد أن الأفعال المخلة بالحياء جريمة ريفية على وجه
التحديد ، وهو يرجع الجرائم الجنسية الريفية إلى العزلة الاجتماعية والإفراط
في شرب الخمر وكبر حجم الأسر وضيق أماكن الإقامة .

ومع ذلك فلم يجد كينزى في دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية إلا
فروقات مادية طفيفة بين تواريخ أولاد المدن وأولاد الريف . وتبين له أن الأفراد
الذين يقطنون في الريف كشفوا عن نسبة صغيرة من الاتصالات الجنسية بوجه
عام سواء كانت سوية أو شاذة ولكن تبين أن نسبة اتصالاتهم الجنسية
بالحيوانات عديدة .

وانتهى كينزى إلى أن الفروق مرجعها أساساً إلى الفرص التي قد تسنح لبعض
الأفراد ولا تسنح لغيرهم .

التغيرات في القانون الجنائي المعاصر وفي السياسات المتبعة :

إن تاريخ القانون الإسكنديناوي يقدم شاهداً رائعاً على تطور السياسة المتصلة
بضبط السلوك الجنسي . ذلك لأنه منذ العصور الوسطى حتى العصور الحديثة
كانت الأعراف هناك تعكس مدى قسوة وصرامة التقاليد في النظر إلى الجريمة
الجنسية . فقد كان مثلاً يعاقب على جريمة الاغتصاب بالإعدام — وإن كان
للملك حق العفو عن الجاني إذا ما وافق على أن يتزوج الجني عليها — وكان
يعاقب على السحاق buggery بحرق الجاني حياً .

فإذا ما نظرنا إلى القانون الجنائي المعاصر في الأقطار الإسكنديناوية لوجدنا
تطوراً كبيراً قد حدث فيما يتعلق بعصرية الآراء التي تضمنها فيما يتعلق بجرائم
الجنسية المثلية والاتصال الجنسي بالحيوانات ، وخففت العقوبات على جرائم
جنسية أخرى كثيرة ، ولم يعد البغاء جريمة .

ويظهر أن التغيرات التي حدثت في الأقطار الإسكنديناوية تعكس رأياً
آخذاً في النمو في أقطار أخرى . فالجنسية المثلية ليس معاقباً عليها في هولندا

وبلجيكا . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فما زال القانون الجنائي يجرم كثيراً من أنماط السلوك الجنسي التي يعدها أنماطاً شاذة تستحق العقاب .

ولكن ينبغي أن يكون واضحاً أن قانون العقوبات ليس مقياساً صحيحاً لمدى خطورة الجرائم الجنسية أو لنوع النظرة لها لأن التشريع لا يعكس إلا الآراء التقليدية . وإنما الذي يكشف حقاً عن الشعور السائد بالنسبة للجرائم الجنسية هو اتجاهات الشرطة في القبض ، والاتهام ، والأحكام الصادرة . فحينما تتغير القواعد الأخلاقية فإن ذلك لا يظهر أثره حالاً في التشريع ، ولكن تطبيق القانون هو الذي يكشف — إلى حد ما — عن نقص الإجماع الأخلاقي بالنسبة للجريمة أو أخرى .

وتثور صعوبات خاصة في فترات الانتقال حيث تتذبذب القيم الدينية والحلقية عند أولئك المكلفين بتطبيق القانون مما يكون له أثر في معاملة مرتكبو الجرائم الجنسية .

تصنيف الجرائم الجنسية ونمو نهج إكلينيكي :

تقسم الجرائم — بطريقة تقليدية — إلى تصنيفين أو أكثر وفقاً لجسامتها كما تقدر ذلك الدولة . فهناك الجرائم البسيطة minor offences والتي لمحاكم الدرجة الأولى ولاية نظرها ، وعقوباتها في الغالب هي الغرامات والسجن لمدة بسيطة . وهناك الجرائم الخطيرة major crimes التي قد يعاقب عليها بالسجن لفترات طويلة . وفي أغلب الجرائم نجد علاقة بين جسامتها والعقوبات التي تقرر لها . غير أننا نجد بالنسبة لبعض أنماط الجرائم الجنسية علاقة موضوعية ضئيلة بين الأذى الناجم من الجريمة والعقوبة الجسيمة التي توقع جزاء على ارتكابها . فمن الواضح مثلاً أن إنجاب الأطفال غير الشرعيين ، أو أن الانتشار السريع للأمراض السرية venereal diseases — الذي يحدث نتيجة للاتصالات الجنسية الشاذة أو نتيجة للعلاقات الجنسية خارج محيط الزواج — كل ذلك يحدث ضرراً بالمجتمع أكثر من الاتصال الجنسي المثلي بين البالغين أو بين الإنسان والحيوان .

والجرائم الأولى ، قلما تضبط ، وإذا ضبطت لا يعاقب عليها بعقوبة السجن لمدة طويلة ، أما الجرائم الثانية فيعاقب عليها بعقوبة السجن لمدة طويلة .
إن الإصرار على فرض عقوبات السجن البربرية هذه يكشف عن الأثر الضخم الذى تحدثه الانحرافات عن القواعد الجنسية المتعارف عليها أكثر مما يلاحظ فى أنماط خرق القانون الأخرى .

ويبدو مما سبق أنه كان هناك ميل - وما يزال - إلى جمع مرتكبي الجرائم الجنسية معاً وكأنهم يمثلون مشكلة مفردة . ولقد وضع عدد من الثقات - فى السنين الأخيرة - تفرقة بين فئتين من الجريمة الجنسية . الفئة الأولى تتكون من الجرائم المقلقة nuisance offences التى لا ينجم عنها إلا ضرر اجتماعى طفيف ، وإن كانت تحدث شعوراً بالضيق العام . وهذه الفئة تتضمن جرائم الفعل الفاضح indecent exposure والإغراء solicitation والأفعال المخلة voyeuristic . وطالما أن الأذى الناجم من مثل هذه الجرائم طفيف فينبغى أن تكون العقوبات التى توقع جزاء على ارتكابها طفيفة وهذا ما يحدث فى العادة .

وهناك - فى مقابل هذه الفئة - فئة أخرى وهى الجرائم الخلقية التى تهدد الأفراد ، وهى الجرائم التى تتضمن ارتكاب أفعال القوة والعنف وتحريض الصغار . هنا نجد أن الأذى الناجم من هذه الجرائم كبير ونجد - تبعاً لذلك - أن العقوبات عليها جسيمة . وهناك فئة ثالثة من الجرائم الجنسية ، وهى الجرائم التى لا تتعلق بغير الأخلاق الخاصة Private morality للشخص والتى يرى أنه لا داعى لتوقيع عقوبات جنائية جزاء على ارتكابها . ويندرج تحت هذه الفئة الجرائم التى ترتكب خلافاً لما تقتضيه السنن الطبيعية acts against nature حيث لا يستخدم العنف ولا القهر ، مثل الجنسية المثلية التى تتم برضاء الطرفين . وهذا التقسيم الثلاثى يبدو مناسباً من وجهة نظر السياسة القانونية ، ويبدو أن هناك ميلاً لقبوله . غير أنه نأ فى السنين الأخيرة اتجاه يرمى إلى هجر النظرة التقليدية القديمة للجرائم الجنسية باعتبارها فئة واحدة لا تميز بينها . وقد نجم

هذا الاتجاه من ازدياد الاهتمام الإكلينيكي بالانحراف الجنسي . وقد لاحظ إخصائيو الطب النفسي أن الاختلالات النفسية الجنسية Psycho-sexual aberrations — سواء منها الصغرى والكبرى — لها علاقة هامة بالسلوك الجنسي المنحرف . ومن الواضح أن الانحرافات العقلية الكبرى قد تتصل بسلوك ليس له أهمية من الناحية الاجتماعية وأن الجرائم الجنسية الخطيرة قد يرتكبها أفراد أسوياء من وجهة النظر الطب نفسية أو ينحرفون قليلاً عن السواء .

وقد اعتاد الإخصائيون — بحكم تدريبهم وخبرتهم — على أن يهتموا بالاختلالات الفسيولوجية وعلاجها أكثر من اهتمامهم بالسلوك الذى تبرز فيه أعراض هذه الاختلالات . ومن هنا كانوا يهملون فى بعض الأحيان اعتبارات تتعلق بالخطورة النسبية للانحرافات الجنسية المختلفة . وصنفوا المذنبين الخطرين وغير الخطرين سوياً . وهناك فكرة ذاعت مؤداها أن خارقى القانون — بصفة عامة ومرتكبوا الجرائم الجنسية بصفة خاصة — جديرون بأن ينصلحوا لو أبيع لهم أن يمضوا الوقت فى مصحة عقلية تابعة للدولة وهم متخفون فى ملابسهم ، فيرتدون الملابس المنزلية المريحة بدلا من أن يشاركوا فى تنفيذ برنامج إصلاحى فى مؤسسة إصلاحية .

ولكن هذه الفكرة لم تؤيدها الخبرة بأى دليل . وقد نجم عن الاتجاه الإكلينيكي آثار شاذة فى التشريع المعاصر الخاص بالمجرمين الجنسين السيكوپاتيين sexual psychopaths كما سنرى فيما يلى .

التشريع الخاص بالمجرم السيكوپاتى الجنسي :

وقد أضيف فى ربيع القرن الأخير جديد إلى المشاكل المتعلقة بمعاملة مرتكبى الجرائم الجنسية بصدد تشريعات خاصة بمعاملة المجرمين الجنسين السيكوپاتيين .

وبرغم أن أهداف هذه التشريعات كانت إنشائية إلا أن نتائجها لم تكن مرضية . ولقد كان من الأهداف الواضحة لهذا التشريع أن يعامل مرتكبوا الجرائم

الجنسية الذين تبدو فيهم انحرافات عقلية— وإن لم يكونوا مجانين أو ناقصي العقل من الناحية القانونية — كمرضى أكثر منهم مجرمين .

وقد سنت تشريعات خاصة بمعاملة المجرمين المنحرفين جنسياً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من الدول الأوروبية وكندا وأستراليا . وقد نص في التشريع في الولايات المتحدة الأمريكية على أن الأشخاص الذين يعانون من حالات عقلية تنسم بسلوك قهري وبنقص في القدرة على الحكم الصائب ، وبعدم الاتزان الانفعالي والعجز عن ضبط الاندفاعات كل هؤلاء يمكن أن يعدوا سيكوباتيين ، وأن يودعوا لمدة غير محدودة في مصح عقلي حتى يشفوا أو حتى يصبحوا غير خطرين .

ولقد كان الهدف الرئيسي للتشريعات الخاصة بمعاملة السيکوباتيين حماية الجمهور من المنحرفين جنسياً الذين تصدر عنهم أفعال عدوانية خطيرة وأولئك الذين يجرسون الصغار على الفسق . ولقد كان من دواعي صدور مثل هذه التشريعات ما سجل في التقارير من حالات الاغتصاب الوحشية وغير ذلك من الأفعال السادية . إلا أن التشريعات الخاصة بالسيکوباتيين في أغلب الولايات لا تقتصر على المجرمين الخطرين . فقد تبين لكيتزى أن الخطرين من بين مرتكبي الجرائم الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتعدون خمسة في المائة من مرتكبي هذه الجرائم . كما تبين أن الأشخاص الذين قبض عليهم بمقتضى القوانين الخاصة بالسيکوباتيين الجنسيين كانوا في الأغلب الأعم يمارسون سلوكاً جنسياً مثلياً سلبياً وبعض الانحرافات الجنسية البسيطة . ونتيجة لهذا فإن كثيرين من الأشخاص الذين ليسوا ذوى خطورة حقيقية على المجتمع قد يتعرضون لفترات من السجن طويلة وغير مجدية .

ويرجع إخفاق التشريعات المعاصرة في التمييز بين المجرمين الخطرين حقيقة وغير الخطرين إلى دور الأطباء العقلين في إعداد هذه التشريعات فقد تشيعوا للرأى الذين يذهب إلى أن كثيراً من المجرمين الذين لا يبدو سلوكهم الجنسى مرضياً قد يكونون يعانون من انحرافات عقلية عميقة . ومن هنا أيدوا التشريعات

التي لا تميز بين المجرمين على أساس درجة خطورة تصرفاتهم الظاهرة . ولقد ترتب على هذا خلط بين المجرمين الجنسين الخطرين وغير الخطرين مما أدى إلى خلط في علاجهم . وقد بذلت جهود تجريبية محدودة بغرض التوصل إلى علاجات مجدية لهذه الفئة من المجرمين إلا أن الأطباء لم يحققوا بعد نجاحاً واضحاً في استخدام أساليب العلاج الموجودة حالياً .

وإذا كانت تقديرات كيتري صحيحة فإن ثمة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ستة ملايين شخص يمارسون الجنسية المثلية كأسلوب وحيد ودائم للأشباع الجنسي . وأن خمسين مليوناً من الأشخاص لديهم خبرات في الجنسية المثلية . ومن الواضح أنه حتى لو كان ثمة وسائل طبية لإعادة توجيهه من يمارسون الجنسية المثلية فليس من الممكن أن يوجه منهم إلا عدد ضئيل . وما يزيد الأمر صعوبة أن من يعتبرون سيكوباتيين جنسيين ليسوا متجانسين فيما يتعلق بالظروف العقلية . ولا في ما يرتكبون من جرائم . وقد أدت التشريعات التي صدرت لمعاملة السيكوباتيين إلى خلط في الأذهان سواء فيما يتعلق بتصنيف الانحرافات الجنسية أو تصنيف الجرائم الجنسية . وهكذا لم يؤد التشريع ولا الطب إلى إسهام ذي دلالة فيما يتعلق بحل المشاكل الطبية العقلية للسيكوباتيين الجنسيين الذين يرتكبون جرائم .

خاتمة :

ومن ثم يمكن أن نخلص إلى أن العوامل الاجتماعية الحضارية قد لعبت دوراً بارزاً في خلق الاتجاهات نحو السلوك الجنسي وفي تعديلها . فإن تدابير الضبط بوجه خاص سواء منها الرسمية التي تمارسها الدولة ، وغير الرسمية التي يمارسها المجتمع تتحد بظروف حضارية . وما زالت هذه التدابير تحمل تأثيراً قوياً من التقاليد الأخلاقية الصارمة . ومع هذا فإن الضبط الاجتماعي للسلوك الجنسي قد تعرض حديثاً لبعض التعديل نتيجة لمؤثرات اجتماعية واقتصادية . ولقد أشرنا من قبل إلى أنه قد حدث تحرر في النظرة العامة للمجتمع إلى السلوك

الجنسى وميل إلى التمييز بين الانحرافات تبعاً لدلالاتها الاجتماعية .

وقد اتجهت الشريعات والإجراءات التنفيذية في الغالب إلى التخفيف من العقوبات الصارمة التي توقع على مرتكبي الجرائم الجنسية البسيطة . ولم يعد عدد من الانحرافات الجنسية مجزماً في بعض البلدان . وقد ساعدت الدراسات العقلية في هذا الصدد على توجيه الانتباه إلى ما يعانيه المجرمون الجنسيون من اضطرابات انفعالية بدلا من التركيز على ما ينطوون عليه من خطورة . إلا أنه من غير المحتمل أن تتغير نظرة غير المتخصصين إلى هؤلاء المجرمين ما لم يتضح لهم تماماً أن قلة منهم خطرون وأن غالبيتهم لا يعودون إلى ارتكاب جرائمهم . وقد يكون من الأفضل لمرتكبي الجرائم الجنسية البسيطة-- سواء من حيث حرياتهم الشخصية أو من حيث نظرة الرأي العام إليهم-- ألا يحكم عليهم بالإيداع مدداً طويلة في المستشفيات أو في السجون . وعلى الأطباء أن يهتموا بشكل خاص بالمجرمين الخطرين وأن يسهموا في حركة إباحة مثل هذه الانحرافات التي لا تنطوي على خطورة كبيرة على المجتمع .

ويبدو من واقع الخبرات التي توافرت في عديد من الدول أنه يمكن تعديل الاتجاهات نحو الانحرافات الجنسية مما يساعد في تيسير عملية التكيف الاجتماعي لمرتكبي الجرائم الجنسية .

سرقة المتاجر*

ت . س . ن . جيبتر

أستاذ الطب الشرعى العقلى بمعهد الطب العقلى بلندن

تواصل سرقة المتاجر إثارة الاهتمام من وجهتى النظر السيكولوجية وتلك المتعلقة بعلم الإجرام . ومن الواضح - من وجهة النظر الجنائية - أن الأساليب التى تكشف هذه السرقات عن طريقها ، والتى تتضمن استخدام المخبرين الخصوصيين أو ملاحظين من عمال المحل ، وكذلك السياسات المختلفة التى تنتهجها المتاجر المختلفة فيما إذا كان من الأنسب اتهام الحالات التى تكتشف بالسرقة أولاً - كل ذلك يلقى ظلاً من الشك حول ما إذا كانت البيانات التى تجمع عن المتهمين ممثلة أولاً ، وعلاقة ذلك بالأرقام غير المعروفة "dark numbers"، عن الذين لم يوجه إليهم الاتهام . أما من الناحية السيكولوجية فإننا نجد أن كثيراً من المذنبين سيدات يظهر أنهن يتسمن بخلق حميد ومن الواضح أنهن انسقن للسرقة بطرق غير معتادة .

ولعل أكثر الموضوعات إثارة للجدل هو ما إذا كانت سرقة المتاجر - فى حقيقة الأمر - هى الجرائم الوحيدة التى تثار بشأنها هذه النقاط . فالمذنبين القصر الذين أدينوا فى جرائم جنسية - على سبيل المثال - قد يكونون جماعة مختارة أيضاً وذلك طبقاً لمبررات التماس الأعدار أو لأساليب الكشف عن هذه الجرائم .

ولقد نوقشت الخصائص التى تميز سرقات المتاجر منذ حوالى مائة وخمسين عاماً ، بيد أن عدد المذنبين لم يلفت الأنظار إلا منذ إنشاء المخازن التجارية

* الموضوع الثالث من القسم الثانى

Gibbens, .T.G.N. Thefts from Department Stores.

ترجم التقرير وخلصه السيد يس السيد الباحث المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية .

الكبيرة من عام ١٨٩٠ . إذ نجد أنه في إنجلترا — على سبيل المثال — تضاعف عدد المتهمين في هذه الجرائم عما كان عليه قبل الحرب ، برغم أن هذه الزيادة أقل من تلك التي لوحظت في باقي أنماط الجرائم . ونجد أن عدد الذكور المتهمين يفوق عدد الإناث . ولكن مرد ذلك في الواقع إلى أنه — بين الأحداث — عدد الأولاد يفوق عدد البنات بنسبة (٣) إلى (١) أو نجدهم تحت سن ١٤ سنة بنسبة (٤) إلى (١) . وفي فترة العمر بين ١٧ ، ٢١ سنة يتساوى عدد المتهمين الذكور والإناث ، أما بين البالغين الذين تعدوا سن الواحدة والعشرين فتفوق النساء الرجال .

ومع ذلك فسرقة المتاجر تعتبر أشيع الجرائم ارتكاباً بين الرجال الذين يزيد عمرهم على الستين . وليس معروفاً ما إذا كانت هذه النسب تنطبق على أقطار أخرى .

وقد قدر سللين Sellin — في بحث يعد من بين البحوث الكلاسيكية — أنه في حوالي ربع السرقات التي عرفت في فيلادلفيا قبض على المتهمين ، وأن سدس هؤلاء الذين قبض عليهم وجه إليهم الاتهام وأدينوا . وعلى ذلك فيكون أولئك الذين أدينوا يمثلون نسبة ٤,٦٪ من مجموع السرقات التي كشف أمرها .

وليس من المتيسر معرفة تقديرات عن هذه النسب في أقطار أخرى ، حيث المتاجر لا تستطيع ألا أن تحسب العدد الإجمالي للبضائع المفقودة والتي يرد فقدانها إلى أسباب متعددة مثل أخطاء في القياس أو فقد بعض البضائع أثناء تسلمها من المنتجين ، أو أخطاء في إمساك الدفاتر ، وكذلك السرقات التي يرتكبها عمال المتاجر ومعاونوهم . . . إلخ ، وكذلك السرقة من المتاجر .

ويقال إن الذكور يسرقون — أكثر ما يسرقون — الكتب .

ونجد أنه — بين البالغين — يفوق عدد النساء الرجال ، وربما يرجع ذلك إلى أنهم يستبضعن من المتاجر أكثر من الرجال ، وهن أيضاً الجزء الأكبر من العملاء الذين يغشون المتاجر الكبرى التي تستخدم مخبرين خصوصيين وتتخذ

احتياطات منظمة لمنع السرقة . وليس معروفاً مدى سرقات الرجال من المحلات الصغيرة . ونجد أنه في الحالات التي تتخذ فيها تنظيمات لتعليم الجمهور وسائل جديدة في الشراء مثل المحلات الصغيرة التي تقوم الخدمة فيها على أساس « اخدم نفسك بنفسك » تشيع سرقة النساء للطعام . ونجد في إنجلترا أن هذا النمط من السرقة آخذ في التقصان . وربما يكون النقص في عدد سرقات المتاجر مجرد انعكاس للاتجاه الاقتصادي الذي يميل إلى تجميع المتاجر الصغيرة في متاجر كبيرة .

العوامل الاجتماعية :

ورد ذكر عدد من المؤثرات الاجتماعية والبيئية في البحوث المقدمة وكذلك في التراث، وذلك فيما يتعلق بسرقة المتاجر. فالمذنبون البالغون ليسوا بين أشد الطبقات فقراً أو احتياجاً بل إنهم من بين الطبقات الوسطى .

وغالباً ما يذكر بين هذه المؤثرات الجو الذي يحيط المتجر الكبير حيث يوجد الدفء والراحة والأضواء اللامعة والطريقة الجذابة التي تعرض بها السلع . وكل هذه الأشياء مرتبطة قد تساعد في خلق جو خيالي يساعد على تفكك الشعور الذي ينقل الشخص من عالم المحظورات والقلق . وتعرض المتاجر سلعاً ليست هناك حراسة عليها ، والغرض من ذلك زيادة درجة الإغراء إلى أكبر قدر ممكن الأمر الذي يدفع العملاء للشراء لامتلاكها . ونجد كذلك أن الغرض من النظام الجديد « اخدم نفسك بنفسك » هو صيد العميلة لكي لا تخرج من المتجر بغير أن تشتري شيئاً .

وغالباً ما نجد أن تأثير سارق من سارقي المتاجر على آخر أمر في منتهى الأهمية . فقد قرر كثيرون منهم أنهم شاهدوا أشخاصاً يسرقون ولا يقبض عليهم .

ولعل الاختلافات الاجتماعية فيما يتعلق بالأفكار الأخلاقية تكون ذات

أهمية فقد أشار بعض الباحثين إلى أن النساء عندهن قيم أخلاقية شخصية أكثر من الرجال ، ويبدو ذلك في أنهم قد لا يسرقن من صديق ، في حين أنهم يؤمن أنه لن يؤذى أحد إذا ما سرقن من متجركبير ، إذ أن المتجر بوسعه أن يتحمل هذه الخسارة ، تماماً كما يعتبر البعض أن عدم دفع أجرة السفر بالسكك الحديدية أمر تافه من وجهة النظر الأخلاقية .

ونجد في لندن نسبة تثير الدهشة من سارقي المتاجر من الفتيات الأجنبية اللاتي يسرقن الهدايا قبيل عودتهن لأوطانهم ، وربما يرد ذلك إلى نقص التوحد والتعاطف مع قواعد المجتمع المحلي ، ولا شك في أن نقص التكامل مع المجتمع يلعب دوراً طالما أنهم كن أمينات تماماً في الأوقات الأخرى .

وتلعب المناقشات والتعليقات حول المغامرات الناجحة للسرقة من المتاجر دوراً في السرقات التي يرتكبها التلاميذ الصغار، وربما في تلك التي يرتكبها المراهقون. فقد يجد الأولاد أنفسهم مدفوعين إلى السرقة لكي يثبتوا جسارتهم ومهارتهم كالأخرين .

ونجد في أمريكا أن صغار البالغين بين ١٦ سنة ، ٢٣ سنة هي الفئة الغالبة بين سارقي المتاجر ولكن هذه النسبة ليست كذلك في إنجلترا .

العوامل النفسية :

يمكن — وفقاً لما قرره آريeff ونيوستاتر Neustater وغيرهما — أن نميز بين أربعة أنماط من سارقي المتاجر :

١ — المحترفون :

وهم أولئك الذين يسرقون بغرض بيع السلع المسروقة . وهم يخططون للسرقة بعناية ، وأحياناً يتعاون كل اثنين منهم أو أكثر في تنفيذ سرقاتهم . وهذه الفئة تركز عليها أنظار الخبراء ، وقد يكونون من بين المشبوهين المعروفين ولكنهم يتميزون بمهارة كبيرة تجعل من القبض عليهم أشق الأمور . وهذه الفئة أقل فئات سارقي المتاجر عدداً .

٢ - الجانحون العاديون : General delinquents

وهؤلاء هم الذين يكونون في حاجة للسلع ، ومنهم من يكونون ارتكبوا جرائم أخرى ، ومن لديهم مستويات أخلاقية مرنة تجعلهم ينظرون لمثل هذه السرقات باعتبارها أشياء تافهة ، أو قد يكونون خضعوا بصورة معينة للإغراء .

٢ - الأشخاص الذين ينوءون تحت وطأة موقف انعصاب انفعالي أو يرهقهم القلق والانهاط :

يبدو أن هذه الفئة كبيرة العدد وخاصة بين النساء البالغات وهن نساء يتسمن بخلق حميد مما يجعل ارتكابهن لمثل هذه الجرائم أمراً مثيراً للدهشة . وهن لا يأبهن بقيمة السلع التي يسرقنها ، فليست قيمتها هي الدافع الذي يسوقهن إلى السرقة وتحمل مخاطرها . وقد يكون للشئ المسروق قيمة رمزية بالنسبة لهن .

ويبدى كثير من هؤلاء النسوة رد فعل انفعالي عنيف لعملية القبض عليهن ويتحلن أعذاراً وتبريرات شتى تتضمن غالباً الزعم بأنهن تحت المعالجة الطبية . ويتضح أحياناً من البحث أن القبض غير المتوقع عليهن هو الذى يثير ارتباكهن كثر من إحساسهن بالذنب لارتكاب الجريمة . ولكن حتى مع استبعاد مثل هذه الحالات فهناك جماعة كبيرة منهن يكن تحت وطأة موقف انعصاب انفعالي لا شك فيه (مثلاً تلك التى يكون زوجها مريضاً بمرض خطير) . وهناك أخريات قد يكون موقف الانعصاب الانفعالي أقل وضوحاً بالنسبة لهن ولكنه مع ذلك يكون له سند من الحقيقة .

وتشيع بين أفراد هذه الفئة نسبة من حالات تفكك الشعور dissociation أو الوعي الناقص بما يحوطهم ، ونجد أنه فى الحالات الهستيرية الواضحة لا يستطيع المذنب أن يعي كيف ارتكبت الجريمة .

وليس هناك احتمال لكى يعود نفس الشخص لا ارتكاب الجريمة ، ولكن

ارتكابها يؤدي إلى التخفف من التوتر Tension الأمر الذي قد يجعله يلجأ لارتكابها كلما مرت به حالات مشابهة من التوتر.

٤ - المصابين بالكليبتومانيا « السرقة المرضية » :

إذا كان هذا المصطلح (الكليبتومانيا) ما زال مستعملاً ، فإنه يحسن قصره - وفقاً لما يقرره هيلي Healy - على أولئك الذين يسرقون من أجل السرقة . ويكرر أفراد هذه الفئة سرقاتهم التي غالباً ما تكون قهرية. ومع أن الأشياء المسروقة قد يكون لها قيمة رمزية للسارق إلا أنه قد لا يحفل بقيمتها المادية وقد يلقي بها بعيداً أو يحفظها ولا يهتم بها . وليس من شك في أن هناك حالات موجودة من هذا القبيل ولكنها نادرة نسبياً . وقد وجد آرييف أن نسبة ٤,٥٪ من الحالات التي فحصها من المصابين بالكليبتومانيا وهم أقل من الذين تبين أنهم ذهانيون .

العوامل الفيزيائية :

قد تلعب العوامل الفيزيائية دوراً في تسهيل تشكيل غيام الشعور أو تفككه المصاحب لحالات التوتر والقلق ، ومن هذه العوامل التعب والجوع والمشروبات الكحولية بالنسبة للذين لم يتعودوا عليها . . . إلخ .

وليست حالات الصرع سائدة . وقد بحثت علاقة سرقة المتاجر بالطمث كثيراً وأحياناً لم يكن لا يلقى إليها بالا .

ومع ذلك فنجد أن حوادث الانتحار تقع بنسبة أكبر في الفترة السابقة على الطمث ، وقد تحدد ردود الأفعال الانفعالية في هذا الوقت زمان ارتكاب الجريمة إن لم تحدد أيضاً الدافع إليها . وغالباً ما يشار أيضاً إلى علاقة سرقات المتاجر بعدم الاتزان الانفعالي في فترات انقطاع الطمث . ويذهب فالكير Valkis إلى أن النسوة اللاتي يصبن بنوبات قلق وانسياط قد يسرقن أثناءها أشياء وذلك لكي يزدن من جاذبيتهن الجنسية . وهناك أقاويل شائعة حول الاضطرابات التي

تصحب الحمل . وما زال بعض المخبرين يعتبرون السارقات الحوامل فئة مستقلة .

الأمراض النفسية :

هناك جوانب عديدة من جريمة السرقة من المتاجر ينبغي النظر إليها من وجهة نظر الأمراض النفسية . فينظر مثلاً إلى الحالة العقلية قبل ارتكاب الجريمة ، وما إذا كان لدى المتهم تصميم واع على ارتكاب الجريمة ، وما إذا كانت هناك دوافع شبه قهرية semi compulsive ، وحالته وقت ارتكاب الجريمة ومدى الراحة أو النشوة euphoria التي أعقبت ارتكاب الجريمة . وقد لاقت جوانب أخرى الاهتمام مثل العوامل النفسية الكامنة وراء لمس المسروقات ، وكذلك الحاجة الذائعة بين الأطفال والشائعة بين النسوة إلى لمس وتحسس الأشياء المرغوبة ، وكذلك الميل إلى إخفاء الأشياء الذي يظهر عند بعض سارق المتاجر في تجميعهم للأشياء المتشابهة . وكذلك الاستثارة المتعلقة بالتخفي وجو السرية الذي يحوط السرقة .

ويستدعي البحث عن أصل التوتر أو القلق - الذي كثيراً ما يكون عند السارقين - مزيداً من الشرح . فقد أشار البعض أن ذلك الأصل ذو طبيعة جنسية في الغالب ، وأشاروا كذلك إلى أنه أحياناً يكون للأشياء المسروقة قيمة رمزية .

ومن المعروف أن السرقة القهرية تماماً جد نادرة ، ورغم أن قوة الدافع عند سارق المتاجر المريض وعدم تقبله للجريمة قد يشبه القهر . وقد يرد الشعور بالراحة الذي يعقب السرقة إلى نهاية فترة الخوف والقلق ، بينما نجد أن القهر يمثل آلية ناجحة ضد الجريمة .

وبرغم أن الأشياء المسروقة قد لا يكون لها قيمة مادية إلا أنها قد تكون ذات قيمة سيكلوجية عظمى بالنسبة للسارق .

ومن الضروري التمييز بين سرقة الأشياء الغريبة لأغراض تيمية fetichistic

جنسية أصيلة ، فالحقيقة أن مثل هذه السرقة التيمية من السهولة
بمكان التعرف عليها عند الرجال عنها عند النساء . وأن الاتجاهات الانحرافية
التي هي أكثر وضوحاً عندهم قد تفسر قلة الصبغة الرمزية في الأشياء التي
تسرقها النساء .

ويقال إن سارق المتاجر من الذكور تشيع بينهم الجنسية المثلية. ويصف
فالكيز كثيراً من ضروب القلق والتوترات عند كلا الذكور والإناث ويمكن
القول أن تفكك الشعور المستيري والقابلية للاستهواء شائعة نسبياً .
منع جريمة سرقة المتاجر والوقاية منها :

لعله مما يثير التساؤل ما إذا كانت هناك رغبة جماعية تهدف لمنع سرقات
المتاجر . ذلك أن الخسائر التي تلحق المتاجر ليست جسيمة. وأكثر الأدلة وضوحاً
هي أن الجمهور يغري بدرجة كافية لكي يشتري السلع بدرجة أن نسبة منهم
تزيد درجة الإغراء بالنسبة لهم وقد يسرقون ، ويبدو أن اتخاذ أى وسيلة لمنع
هذه السرقات قد يؤثر على تيار الشراء وقد يصبح أمراً غير اقتصادي وغير مبرر .
وإذا تركنا جانباً فئة المحترفين والمرضى من سارق المتاجر الذين — بطريقة
أو أخرى — يصممون على السرقة وينبغي كشفهم ، فإننا نجد أن الأغلبية الكبيرة
الباقية من السارقين يسرقون لعدم كفاءة عمال المتاجر في النهوض بأعباء عملهم ،
وهم الذين ينبغي عليهم أن يلاحظوا اهتمامات العملاء ويدعونهم للشراء قبلما
تتولد دوافع السرقة عندهم . وعند ما يقبض على بعض الحالات فإن المسؤولين
عن المتاجر يشعرون كما لو أن المحاكم ينبغي عليها أن تصدر عليهم عقوبات
مخففة . ولكن المحاكم اطردت — ولسبب غير مفهوم — على إصدار عقوبات
قاسية على أقلية ضئيلة من السارقين الذين وقعوا فريسة الإغراء الشديد للسلع
المعرضة .

ولعله من المهم — بصدد علاج مثل هؤلاء المذنبين — بحث ما إذا كان
هناك اتفاق بين المحاكم في إصدار أحكامها ، وما إذا كان من الممكن أن تساعد
المحاكم وذلك لانتقاء الحالات التي يرى أنه من الأنسب إخضاعها للبحث
السيكولوجي .

السن والشذوذ العقلي*

كارلو إيرا

المستشار بمحكمة النقض بربما

هل نستطيع تحديد أثر السن في السلوك الجانح الشاذ من خلال الخبرة العقابية ؟ وما هي الإجراءات التي يجب أن تتم تبعاً لذلك ؟
لقد توافر لي في هذا الموضوع تقريران أعدت الأول مدام مارجاريت أوريول واتكين Mme Margaret Auriol Watkin وأعد الثاني الدكتور ستيفن شيفر Dr. Stephen Schafer .

وترى مدام أوريول واتكين أن هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة جناح الأحداث ونقص القدرة على التعلم . فقد وجدت على ضوء المعلومات التي استقتها من وزارة التربية في بلادها أنه يوجد طفل بين كل عشرة أطفال يشكو من نقص القدرة على التعلم ومعظم هؤلاء الأطفال يتعلمون في مدارس عادية ومن هنا كان على السلطات التربوية أن تحرص على وضع واتباع علاج تربوي منذ المراحل الدراسية الأولى ويجب أن تعدل البرامج الدراسية من أساسها . وذلك إذا ما أردنا توجيه نشاط هؤلاء الصغار في الطرق الاجتماعية السوية . ومن الضروري تبعاً لذلك القيام بترتيبات خاصة لإيواء الصغار الذين يعانون من مشاكل خاصة وذلك في السن الذي يقربون فيه من ترك المدرسة . كما يجب أن تقدم نوادي الشباب برامج جذابة لهؤلاء الشباب الذين يعانون من النقص في القدرة على التعلم على أن يقوم بالإشراف على هذه النوادي أشخاص أكفاء ، وأن ترتبط هذه النوادي ارتباطاً وثيقاً بمدارس هؤلاء الشباب . كما أن المساهمة التي يسهم بها بعض من ضباط الشرطة تلعب دورها

* الموضوع الرابع من القسم الثاني . Erra, Carlo Age et Anormalité Mentale.

ترجمت التقرير ونخصته نهي السيد حامد فهمي الباحثة المساعدة بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

كإجراء من الإجراءات الوقائية المتخذة للقضاء على ظاهرة جناح الأحداث .
ويهتم الدكتور شيفر بالجناحين المتقدمين في العمر . ومن رأيه أن التشريع الجنائي عند ما يضع قواعد لضبط العلاقة بين السلوك من جهة والعمر من جهة أخرى لا يهتم إلا بصغار الجناحين . وكذلك بالنسبة لعلم الإجرام فهو لا يهتم إلا بالجناح الصغير أما الجناح المتقدم في السن فيهمله .

ولا تعطينا الإحصاءات الجنائية سوى معلومات ضئيلة عن جناح الشيوخ المسنين . كما أن البيانات المتوافرة لدينا لا تعطي الصورة الحقيقية الكاملة للجرائم التي يقترفها الشيوخ والمسنون ليس فقط لأن هناك نفوراً شائعاً من تعقب المسنين — مما يؤدي إلى أن يكون العدد الحقيقي لجرائمهم أكثر من الحالات المسجلة فعلاً — ولكن لأن حدود الشيخوخة مبهمة وغير واضحة سواء من الناحية الطبية أو من الناحية القانونية أيضاً .

ويمكننا أن نقرر بصفة عامة أنه في الفترة التي تلي فترة الشباب يختلف طابع الجريمة كلية عن طابع الجريمة التي تتم في سن أقل تأخراً .
فبالنسبة للجرائم التي يقترفها المسنون هناك اتجاه إلى النظر إلى هذه الفئة على أنها تنقسم إلى قسمين :

- ١ — الأفراد المسئولون مسئولية كاملة عن أفعالهم .
- ٢ — والأفراد الذين يعاونون من هرم عقلي senelite mentale نتيجة تغير مرضي .

إلا أن السلوك الجناح للمسنين يجب أن يفهم على أساس فهم الجهاز العصبي وعمله الموجه لجميع مظاهر نشاط الكائن الحي . فعندما يتقدم العمر بالإنسان ويهرم تبدأ التغيرات أول ما تبدأ في الجهاز العصبي لأنه عامل التكامل بين جميع أعضاء جسم الإنسان ويأخذ هذا الجهاز في إحداث آثاره على مدى طويل على جميع وظائف جسم الكائن الحي .

إن حيوية الجهاز العصبي وقدرته على تحقيق التكامل يضعف في السن المتقدم كلما يقل الانسجام الموجود بين جميع أعضاء الجسم .

إلا أن فقدان بعض السمات التي اتسم بها شخص معين خلال فترة طويلة من حياته لا يشترط أن تنم عن عوارض مرضية لأن فقدانها هو نتيجة طبيعية لتقدم العمر. إن الشيخوخة في حد ذاتها ليست نتيجة لمرض عصبي أو عقلي فإن الأمراض العقلية تتميز بخصائص أخرى. لذلك ينبغي علينا أن نميز تمييزاً واضحاً بين المسنين الأسوياء والمسنين الشواذ. إذ أن المسن السوي والمسن الذي يعاني من هرم الشيخوخة يختلفان تمام الاختلاف باعتبار أن الزمن هو الذي يحدد السن المتقدم أما هرم الشيخوخة فينتج عن تغير مرضي أصاب بعض الأنسجة. وإن الاضمحلال الوظيفي الناتج عن تقدم السن يؤثر تأثيراً كبيراً على مسئولية الشخص. ولكن التأثير الناتج عن هذا الاضمحلال يختلف تمام الاختلاف عن التأثير الناتج عن المرض العقلي وبالتالي فإننا نكون إزاء اعتبارات تختلف تمام الاختلاف من الوجهة العقابية. والذي يجب أن نبحث عنه هو ما إذا كان من الأوفق اتخاذ إجراءات جنائية خاصة لحماية المسنين وأخرى لحماية الشباب من مخاطر ضعفهم؟

فكما تتسم الأعراض الفسيولوجية التي تؤدي إلى الجناح عند الشيوخ المسنين بطابع خاص فإن طريقة إدانتهم كذلك لها طابع خاص مما يحتم أن يكون عقابهم متميزاً بطابع خاص أيضاً.

إن موضوع حماية المسنين من مخاطر ضعفهم يجب أن يناقش من ناحيتين الإيجابية والسلبية. فإن حاجة الشيوخ للحماية باعتبارهم ضحايا يؤدي إلى تشديد العقوبة على الجانحين الذين يرتكبون جرائم ضد أفراد متقدمين في السن. إلا أن الشيوخ يحتاجون أيضاً إلى الحماية كجانحين فلا يتلاءم معهم عقوبة مخففة ولكنهم في حاجة إلى عقوبة مختلفة من نوع آخر.

فعند محاكمة المسن وعند الحكم عليه بعقوبة وعند تنفيذ تلك العقوبة يجب أن نميز بين الجانح الذي يعاني من مرض عقلي والجانح الذي يعاني من شذوذ طبيعي يرجع إلى تقدمه في السن.

(٢)

يجب أن نحدد المقصود بالسواء والشذوذ العقلي ؟ يبدو أن الذى يقوم بملاحظة الإنسان ودراسته عبر حياته من مولده إلى مماته يظل يعتبر نفسه أنه دائماً إزاء نفس الشخص بمعنى أنه يعتبر أن الطفل الحديث الولادة وأن الفتى الذى يلحق بالمدرسة فيما بعد وأن الشاب الذى يبدأ حياته العملية ويكون له أسرة وأن البالغ الذى يكون فى عتفوان قوته وحيويته وأن الكهل الذى بخطو رويداً رويداً حتى يتزوى فى ثنانياً قبره كل هؤلاء شخص واحد .

غير أن هناك من ينادون بعكس ذلك . ويؤكدون أننا نكون إزاء شخصيات مختلفة تبعاً للتغيرات التى تطرأ على الفرد وتحل شخصية محل أخرى تبعاً حتى مماته . وإن الشخص يموت فى حياته عديداً من المرات ليحيا من جديد فى مظهر شخص جديد . وبعبارة أخرى فإن لكل سن شخصيته المميزة . ولكن يجب أن نؤكد — وهذه نقطة التلاقى بين وجهتى النظر السابقتين — أنه وإن كان الجسد والروح يتغيران فى كل فرد بمرور الزمن فإن الأساس يظل دائماً واحداً لا يتغير بمعنى أن اختلافات السلوك التى ترتبط بجميع مراحل الحياة هى دائماً فى علاقة وثيقة باستعدادات الإنسان وتكوينه الفطرى .

ويجب إضافة التغيرات البيئية المحيطة إلى التغيرات البيولوجية حيث لا تقل عن الثانية فى أهميتها . فالفرد يتنقل فى حياته ويعيش فى بيئات مختلفة تختلف تبعاً لمراحل حياته : الأسره — المدرسه — مكان العمل — منزل خاص — أماكن الترويح — وهذه البيئات المختلفة تسهم بدورها فى إحداث بعض التغيرات فى الفرد .

ونخلص من ذلك إلى أن الاستعدادات الفطرية للفرد والتغيرات المختلفة سواء كانت بيولوجية فسيولوجية أو نفسية أو بيئية تؤدي على مر الزمن إلى تغيرات متوالية سواء فى جسم أو عقل أو سلوك الفرد بمعنى أن الفرد يبدو وكأنه يتجراً فى حياته إلى عدة رجال مختلفين .

(٣)

يلاحظ أن أطباء الغدد والإخصائيين النفسيين قد جزأوا حياة الإنسان إلى مراحل عدة تتميز بظواهر مورفولوجية خاصة وعصبية - كيميائية ونفسية .

ويمكن أن ندرج هذه المراحل في فئات ثلاث :

(١) سن التطور *âge évolutif* ويشمل الطفولة الأولى والطفولة الثانية الطفولة المتأخرة المراهقة والشباب المتقدم (من ١٩ إلى ٢١ سنة) . الشباب المتأخر (من ٢١ إلى ٣٠ سنة) .

(٢) سن النضوج *âge de la maturité croissante* ويشمل النضوج الكامل - وتدخل النضوج إلى سن ٦٠ .

(٣) سن الجمود *âge involutif* ويشمل الشيخوخة (من ٦١ إلى ٧٠ سنة) الهرم أو الإقعاد (من ٧٠ إلى ٨٠ سنة) غاية الهرم (من ٨٠ سنة إلى الممات) . على أننا إذا وضعنا في الاعتبار أن الفرد يصل - عادة - لمرحلة النضوج العقلي في سن يتراوح ما بين ١٨ و ٢١ سنة ، وأن هذا النضوج يظل كما هو إلى حوالي سن السبعين فإننا نستطيع أن نقرر أنه إذا كانت القدرات العقلية للفرد سليمة فيما بين ١٨ و ٧٠ سنة فإنه يتبع ذلك أن القدرات العقلية تكون غير سليمة في مراحل الطفولة الأولى والثانية والثالثة والمراهقة وأحياناً الشباب الأول ، كما أنها تكون غير سليمة من سن الهرم إلى الممات .

يمكن أن يؤدي القلق العاطفي في فترة البلوغ إلى استجابات شاذة غير اجتماعية لأن القدرة على الكف تكون ضعيفة لعدم نضوج الفرد من الناحية النفسية . ويلاحظ أن النشاط الجانح يبدأ عادة فيما بين ١٢ و ١٦ سنة تلك السن التي يبدى فيها الفرد التمرد ويتأثر ببعض المواقف المحيطة به والتي من شأنها أن تساعد على جنوحه بصفة عامة وذلك لأن الصبي في هذا السن يميل إلى الخيال وعدم التبصر ويتميز بحساسية مرهقة وبذا لا يستطيع أن يتحكم في دوافعه الداخلية وخاصة عند ما تكون شديدة وملحة .

إن الهرم الذى يؤدى إلى الضعف العقلى ويقلل من حساسية الفرد ويزيد من قوة الدوافع الغريزية الأنانية قد يؤدى فى ظروف معينة إلى استجابات إجرامية .

ومن الأهمية أن نبحث ما إذا كان من الممكن تحديد أثر هذا الشذوذ فى ارتكاب الجرائم . إلا أن عدم توافر إحصائيات حديثة للبلاد الأخرى يجعل دراستنا هذه مبنية فقط على الإحصائيات الإيطالية لسنة ١٩٥٦ . ومن هنا يمكننا أن نعتبر نتائج تلك الإحصائيات إن هى عمت تقريبية وقاصرة على بعض فئات الجانحين .

ولدينا فيما يتعلق بعدد المحكوم عليهم خلال سنة ١٩٥٦ فى جرائم القتل العمد والقتل الخطأ والإصابات العمدية والإصابات الخطأ والجرائم الجنسية والسرقه والاختلاس والسطو والنصب البيانات التالية :

١ - القتل العمد (٤٠٨ جريمة) :

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
٤,١١ %	١٧	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
١٣,٠٢ %	٥٣	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
٣٦,٠٥ %	١٤٧	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
٢٤,٠٣ %	٩٨	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
١٣,٠٢ %	٥٣	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
٥,٣٦ %	٢٢	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
٣,٦٩ %	١٥	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
٠,٧٢ %	٣	(ح) ما فوق السبعين

٢ - القتل الخطأ (٢٠٠١ جريمة) :

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
% ٠,٣٠	٦	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
% ٢٩,٧٠	١٩٤	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
% ٣٧,٢٣	٧٤٥	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
% ٢٦,٦٣	٥٣٣	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
% ١٦,٤٥	٣٢٩	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
% ٦,٩٤	١٣٩	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
% ٢,٢٥	٤٥	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
% ٠,٥٠	١٠	(ح) ما فوق السبعين

٣ - الإصابات العمدية (٨١٥٣ جريمة) :

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
% ٠,٩٤	٧٩	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
% ٩,١٤	٧٤٨	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
% ٣٤,٧٠	٢٨٣١	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
% ٢٣,٥٠	١٩١٧	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
% ١٧,٩٧	١٤٦٥	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
% ٩,٠٥	٧٢٧	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
% ٣,٦٩	٣٠٢	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
% ١,٠١	٨٤	(ح) ما فوق السبعين

٤ - الإصابات الخطأ (٥٥١٧ جريمة) :

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
% ٠,٨٦	٤٨	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
% ١٢,١٦	٦٧١	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
% ٣٨,١٠	٢١٠٢	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
% ٢١,٧١	١١٩٨	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
% ١٦,٣٢	٩٠١	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
% ٧,٣٧	٤٠٧	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
% ٢,٧٠	١٤٩	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
% ٠,٧٨	٤١	(ح) ما فوق السبعين

٥ - الجرائم الجنسية (١٩٥٧ جريمة) :

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
% ٣,٦٨	٧٢	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
% ١٤,٠٥	٢٧٥	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
% ٣١,٥٣	٦١٧	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
% ١٩,١٦	٣٧٥	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
% ١٦,٥١	٣٢٣	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
% ٨,٨٤	١٧٣	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
% ٤,٩٦	٩٧	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
% ١,٢٧	٢٥	(ح) ما فوق السبعين

٦ - السرقة (١٦٨٤٢ جريمة) :

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
% ٤,٨٢	٨١١	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
% ١٩,٧٧	٣٣٣٠	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
% ٣٤,٩٠	٥٨٨٠	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
% ١٦,٨٣	٢٨٣٢	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
% ١٢,٨٧	٢١٦٧	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
% ٧,٤٧	١٢٥٩	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
% ٢,٥٩	٤٣٦	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
% ٠,٧٥	١٢٧	(ح) ما فوق السبعين

٧ - الاختلاس والسطو (٧٨٨ جريمة) :

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
% ٦,٦٠	٥٢	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
% ٢٢,٨٥	١٨٠	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
% ٤٤,٦٧	٣٥٢	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
% ١٤,٩٨	١١٨	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
% ٧,٧٤	٦١	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
% ١,٥٢	١٢	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
% ١,٥٢	١٢	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
% ٠,١٢	١	(ح) من ما فوق السبعين

٨ - النصب (٢٦٩٩ جريمة)

النسبة المئوية	العدد	فئات السن
% ٠,٣٣	٩	(أ) من ١٤ إلى ١٨ سنة
% ٤,١٥	١١٢	(ب) من ١٨ إلى ٢١ سنة
% ٣٠,٧٨	٨٣١	(ج) من ٢١ إلى ٣٠ سنة
% ٢٩,٧١	٨٠١	(د) من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
% ٢٢,٦٧	٦١٢	(هـ) من ٤٠ إلى ٥٠ سنة
% ٩,٢٩	٢٥١	(و) من ٥٠ إلى ٦٠ سنة
% ٢,٧٤	٧٤	(ز) من ٦٠ إلى ٧٠ سنة
% ٠,٣٣	٩	(ح) ما فوق السبعين

وإذا أردنا أن نحدد منحى لمستوى الإجرام خلال سنى الحياة نجد أن البيانات المتوافرة لدينا غير كافية لأنه يجب أن نضع في الاعتبار عدد الجرائم لمجموع السكان وخاصة بالنسبة لمن هم في سن واحدة إلا أن هذه البيانات تسمح لنا - في حدود ما ترمى إليه هذه الدراسة - بالوصول إلى بعض النتائج وهى أن متوسط نسب الإجرام فى مراحل العمر التى تعد القدرات العقلية فيها فى حالة غير سليمة من ١٨ - ٢١ سنة وسن ما فوق السبعين وذلك بالنسبة للجرائم الثمانية التى أوردناها هى :

٢,٦٧ % بالنسبة للفتيان من ١٤ إلى ١٨ سنة .

١٢,٨١ % بالنسبة للشبان من ١٨ إلى ٢١ سنة .

٠,٧٥ % بالنسبة للأفراد الذين تزيد أعمارهم على ٧٠ سنة .

٣,٠٤ % بالنسبة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٧٠ سنة .

ويمكن أن نصل من ذلك إلى أن نسبة الجرائم التى يرتكبها المجرمون الذين يعانون من شذوذ عقلى نتيجة للسن فقط تمثل نسبة منخفضة . فإذا ما دخلنا فى التفاصيل أمكننا التأكد من أن عدم النضوج العقلى يؤدى بالفتيان

من ١٤ إلى ١٨ سنة إلى ارتكاب جرائم الاختلاس والسرقه والقتل والجرائم الجنسية بنسبة تتعدى المتوسط ، ويؤدي أيضاً بالشبان فيما بين ١٨-٢١ سنة إلى ارتكاب جرائم الاختلاس والسرقه والجرائم الجنسية والقتل بنسبة أعلى من المتوسط . والملاحظ أننا إزاء نفس الجرائم بالنسبة لهاتين المجموعتين من الأعمار (إلا بالنسبة لترتيب الجريمتين الأخيرتين) .

ونستطيع أن نعزو انتشار هذه الجرائم بين الشباب والفتيان إلى عدم النضوج العقلي الذي إذا ما اقترن بنقص في الروادع الكافة أدى إلى تغلب الغرائز الأولية مثل حب التملك والغريزة الجنسية والرغبة في الانتقام .

هذه النتائج لا تتغير إذا ما أخذنا في الاعتبار أحكام البراءة التي تنطق بها المحكمة نتيجة لعدم أهلية الإرادة والتمييز أو نتيجة للعفو تلك التي وصلت إلى ٥٨ حالة بالنسبة للاختلاس و ٥٨٩٠ حالة بالنسبة للسرقه و ٤٥ حالة بالنسبة للجرائم الجنسية و ٤ حالات لجرائم القتل .

أما بالنسبة للبالغين فإن الجرائم الجنسية تحتل المركز الأول في الترتيب سواء بالنسبة للمجموعة بين ٦٠ و ٧٠ سنة أو المجموعة التي تتعدى سن السبعين وهذه النتيجة لها أهميتها لأنها تدل على أن الأفراد المتقدمين في السن يحاولون — بالعنف — إشباع رغبتهم الجنسية التي لا يسمح لهم شبابهم الذي ولى بأن يشبعوها بالطرق الطبيعية .

ويلى ذلك في الترتيب الإصابات العمدية والإصابات الخطأ التي تتجاوز نسبتها المتوسط بقدر يسير بالنسبة للشيوخ الذين تعدوا سن السبعين ثم القتل والإصابات العمدية بالنسبة للشيوخ الذين تراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٧٠ سنة .

(٤)

لم نتناول بالبحث - إلى الآن - سوى فئتين من الأعمار : الشباب المتقدم والشيخوخة . وعليه فإننا نكون في كلتا الحالتين إزاء أفراد لا نستطيع اعتبارهم أسوياء من الناحية العقلية فهي غير ناضجة بالنسبة للفئة الأولى وتبدأ في الاضمحلال بالنسبة للفئة الثانية وذلك إذا ما قارنا هؤلاء بغيرهم من فئات الأعمار الأخرى . ومع ذلك فإن الحالة العقلية لهاتين الفئتين التي تعتبر شاذة بالنسبة لمجموعات العمر الأخرى وسوية بالنسبة للأفراد الذين ينتمون لنفس المجموعة يمكن أن تتعرض للاضمحلال لأسباب أخرى غير التي ترجع إلى العمر كما أن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٧٠ سنة والذين نعتبرهم ناضجين من الناحية العقلية يمكن أن يبدو مظاهراً من الشذوذ نتيجة لعوامل مختلفة متعددة .

والمهم عندنا أن نبحث مدى إمكان تحديد أثر العمر على السلوك الجانح الشاذ وذلك على أساس الخبرات العقابية .

وبالنسبة للشباب فإننا نعتبر السوى عادة ذلك الذي تتوافر فيه - في جميع مراحل عمره - السمات المميزة لكل مرحلة تطورية : هو ذلك الذي يتقبل الواقع ويحب الناس ويستطيع أن يحصل على حب الآخرين ويتجهج للأشياء السارة ويستجيب بطريقة طبيعية للمنبهات الخارجية . وعلى عكس ذلك يعد شاذاً وسيئ التكيف ذلك الشاب الذي يعوزه التكيف الناجح مع مطالب الحياة العائلية والاجتماعية ومواقفها ولا تتناسب استجابته مع المنبهات الخارجية . وفي رأينا أنه يجب أن نستبعد من فئة منحرفي السلوك أولئك الذين يرجع سوء تكيفهم إلى أزمات النمو أي إلى عوامل فسيولوجية .

وتدل الإحصاءات التي جمعت في إيطاليا سنة ١٩٥٨ على أن الأحداث - فيما دون الثامنة عشرة - الذين قدموا للمحاكمة وعددهم ١٩٧٤٣ يتوزعون على النحو الآتي :

- (أ) ٦٦٤ حدثاً أى ٣,٣٦٪ مصابون بالدرن . والزهرى .
- (ب) ٩٠ حدثاً أى ٠,٤٦٪ مصابون برواسب مرضية . *reliquats morbides* .
- (ج) ١٢٢ حدثاً أى ٠,٦٢٪ مصابون باضطرابات عقلية .
- (د) ١٩٧٢ حدثاً أى ٩,٩٩٪ مصابون بأمراض أخرى أو نقائص جسمانية .
- (هـ) ١٦٨٩٥ حدثاً أى ٨٥,٥٧٪ غير مصابين بأمراض أو نقائص جسمانية .
- وهناك من بين ١٩٧٤٣٢ حدثاً الذين سبق ذكرهم :
- ١ - ٦٨٣٠ حدثاً أفرج عنهم لأن سنهم أقل من ١٤ سنة وهم بحسب القانون الإيطالى معدومو الإرادة والتمييز .
- ٢ - ٥٤٧ حدثاً أفرج عنهم بالرغم من أن سنهم أكبر من ١٤ سنة إلا أن القاضى اعتبرهم مع ذلك معدومى الإرادة والتمييز .
- ٣ - ٥٣٤٨ حدثاً أفرج عنهم لأسباب مختلفة أخرى .
- ٤ - ٦٩٩١ حدثاً أدينوا منهم ١١٠٩ حدثاً منحوا العفو القضائى .
- فإذا أردنا أن نميز بين الفئات الأربع من الأحداث التى سبق الكلام عنها ، فإننا نصل إلى أن :
- ١ - من الأحداث تحت سن ١٤ : عديموا أهلية الإرادة والتمييز ٦٨٣٠ :
- (أ) ٢٠٨ حدثاً أى ٣,٠٤٪ مصابون بأمراض (الدرن مثلاً) .
- (ب) ٢٤ حدثاً أى ٠,٣٥٪ مصابون برواسب مرضية .
- (ج) ٢٧ حدثاً أى ٠,٣٩٪ مصابون باضطرابات عقلية .
- (د) ٦٤٠ حدثاً أى ٩,٣٧٪ مصابون بأمراض أخرى ونقائص .
- (هـ) ٥٩٣١ حدثاً أى ٨٦,٨٥٪ غير مصابين بأمراض أو نقائص جسمانية .
- ٢ - من الأحداث بين سن ١٤-١٨ سنة عديموا أهلية الإرادة والتمييز (٥٤٧) :
- (أ) ١١ حدثاً أى ١,٩٢٪ مصابون بأمراض (كالدرن) .
- (ب) ٣ أحداثاً أى ٠,٥٣٪ مصابون برواسب مرضية .
- (ج) ٥ أحداثاً أى ٠,٥٣٪ مصابون باضطرابات عقلية .
- (د) ٣٤ حدثاً أى ٥,٩٠٪ مصابون بأمراض أخرى أو نقائص جسمانية .
- (هـ) ٥٢٦ حدثاً أى ٩١,٦٥٪ غير مصابين بأمراض أو نقائص جسمانية .

٣ - من الأحداث بين سن ١٤-١٨ سنة الذين أفرج عنهم (٥٣٤٨) :

- (أ) ٢٠١ حدثاً أى ٣,٧٦٪ مصابون بأمراض (كالدرن مثلاً) .
- (ب) ٢٢ حدثاً أى ١,٤١٪ مصابون برواسب مرضية .
- (ج) ٥٥ حدثاً أى ١,٠٣٪ مصابون باضطرابات عقلية .
- (د) ٤٨٥ حدثاً أى ٩,٠٧٪ مصابون بأمراض أخرى أو نقائص جسمانية .
- (هـ) ٤٥٨٥ حدثاً أى ٨٥,٧٣٪ غير مصابين بأمراض أو نقائص جسمانية .

٤ - من الأحداث بين سن ١٤ - ١٨ سنة الذين أدينوا (٦٩٩١) :

- (أ) ٢٤٤ حدثاً أى ٣,٤٩٪ مصابون بأمراض (كالدرن) .
- (ب) ٤١ حدثاً أى ٠,٥٨٪ مصابون برواسب مرضية .
- (ج) ٣٠ حدثاً أى ٠,٥٧٪ مصابون باضطرابات عقلية .
- (د) ٨١٣ حدثاً أى ١١,٦٣٪ مصابون بأمراض أو نقائص جسمانية .
- (هـ) ٥٨٣٣ حدثاً أى ٨٣,٧٣٪ غير مصابين بأمراض أو نقائص جسمانية .

ويمكننا أن نخرج من هذه الأرقام بأنه من بين ١٩٧٣٢ شاباً الذين قدموا إلى المحاكمة يوجد ٦٨٣٠ حدثاً يقل عمرهم عن الرابعة عشرة (ويعتبرون قصراً في نظر القانون) غير مصابين بأي نوع من الأمراض ويمثلون ٤,٥٩٪ . أما الأحداث من ١٤ - ١٨ سنة فإن ٥٧٤ حدثاً الذين يعتبرون عديموا أهلية التمييز والإرادة فيمثلون ٤,٥٢٪ .

فإذا أخذنا في الاعتبار - إلى جانب هؤلاء - أولئك الأحداث المصابين باضطرابات عقلية فإننا نستخلص أن هناك نسبة محدودة جداً من المصابين بالشذوذ العقلي من بين الأحداث الذين يتراوح عمرهم بين ١٤ و ١٨ سنة . ومع أنه ليس لدينا - على الأقل بالنسبة لإيطاليا - ما يعين في تحديد عدد الصبية الذين يرتكبون الجرائم نتيجة لاجتماع سلوكهم وأخلاقهم فإننا نستطيع

أن تؤكد أن بعض الأمراض الخطرة المزمنة وبعض الرواسب المرضية والنقائص الجسدية لها أثر ملحوظ على عقلية الفرد تظهر في اضطراباته السلوكية والأخلاقية .

وعند ما نضع في الاعتبار أنه بالإضافة إلى ٥٧٤ حدثا الذين أفرج عنهم لعدم أهلية التمييز والإرادة هناك ١٩٠١ حدثا آخرون مصابون باضطرابات عقلية وأمراض عضوية مزمنة فإننا نصل إلى نتيجة وهي أن الفتيان من سن ١٤ - ١٨ سنة الذين قدموا للمحاكمة كانت نسبة الشواذ بينهم ١٩,٢٦ ٪ . فإذا نظرنا بعد ذلك إلى الأحداث حتى سن ١٨ في مجموعهم لوجدنا أن النسبة المئوية للشواذ منهم بالنسبة لمجموع الأحداث الذين قدموا للمحاكمة وعددهم ١٩٧٤٣ يصل إلى ٤٧,١٣ ٪ وهي نسبة تقل كثيراً عن النسبة التي يوردها بعض الكتاب عن المجتمع الأمريكي وهي ٨٠ ٪ ومع ذلك فإن نتيجة بحثنا هذا تظل لها أهميتها وقيمتها مع عدم إغفال أننا إزاء أرقام تقريبية .

ويمكننا أن نخرج من الإحصائيات الإيطالية الخاصة بالأحداث المقدمين للمحاكمة والذين لا تزيد أعمارهم على سن ١٨ بتتبع أخرى وهي أنه بالنسبة ٢٣٠٩ حدثاً يعانون من الشذوذ العقلي يمكن توزيع جرائم القتل العمدية والقتل الخطأ والإصابات العمدية والإصابات الخطأ والجرائم الجنسية والاختلاس والسرقة التي يرتكبونها على النحو الآتي : ٢٢,٢٢ ٪ جرائم القتل و ٢٠,٧٥ ٪ إصابات عمدية و ١٩,٧٠ ٪ جرائم جنسية و ١٧,٣٧ ٪ اختلاس و ١٦,٧٤ ٪ سرقة و ١٥,٠٦ ٪ قتل خطأ و ١١,٠٥ ٪ إصابات خطأ .

(٥)

فإذا كان من غير اليسير - بأى حال - تحديد أثر العمر على السلوك الجانح الشاذ للأحداث فإن الأمر يكون أصعب بالنسبة للبالغين خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن اضطرابات الذكاء والحلق والانحراف لا تدخل تحت مدلول الأمراض العقلية بمعناها الدقيق .

ومن الواضح كما ذكرنا من قبل أننا عند ما نتكلم عن الشذوذ العقلى لا نستطيع أن تقتصر على ذكر الأمراض العقلية بل يجب أن ندرج ضمن هذه الأمراض الحالات الشاذة وبخاصة حالات الضعف العقلى والسيكوباتية والانحراف التى لا يمكن إدراجها تحت مفهوم المرض .

يزخر التراث فى علم الإجرام بالمعلومات القيمة سواء عن الأمراض العقلية بمعناها الدقيق مثل الفصام ، وذهان الهوس والاكتئاب أو الذهان الدورى ، والصرع . والتسمم المزمن ، وجنون الشيخوخة والإصابات الصدمية فى المخ ، والتهاب الدماغ السبائى ، أو عن حالات الشذوذ العقلى البسيط : كالعصاب ، النقص العقلى والسيكوباتية والانحرافات الجنسية .

ولكن يجب الإشارة إلى وجوب تناول هذه المعلومات بحذر لأنها غالباً ما تكون نتيجة لبحوث فردية تختلف فى البلد الواحد من باحث لآخر حسب عدد المسجونين الذين يجرى عليهم البحث وحسب المنهج الذى يتبع فى الدراسة وحسب تصنيف أنواع الشذوذ .

وتحتوى كل المؤلفات والإحصائيات التى أمكننى الرجوع إليها على معلومات تتعلق بالمسجونين فى مجموعهم دون الإشارة إلى أعمارهم المختلفة . والمعلومات التى حصلت عليها لا ترتبط مباشرة بالموضوع ولكنها تتعلق به ويمكنها أن تساعد فى حل المشكلة .

الدائمرك :

لقد لاحظ ح . ا . شرودر Schroder G.E. أن ٢٧٪ من نزلاء المؤسسات الإصلاحية (ويبلغ عددهم ٦٧٧ نزيلاً) ونزلاء السجون (ويبلغ عددهم ٣٠٠ نزيل) مصابون بالشذوذ النفسى كما أن ١٨٪ كانوا من مدمنى المواد الكحولية . ويتوزع الذين يعانون من الشذوذ النفسى على النحو التالى : ١٠٪ منهم مصابون بالضعف العقلى و ١٦٪ منهم سيكوباتيون و ١٪ منهم مصابون بأمراض عقلية بالمعنى الدقيق .

ويقول ك . أ . كريستيانسين Christiansen K.O. أنه من بين ١٢٦ نزيلاً فى السجون يوجد : ٣٧٪ تقريباً مصابون بنقائص عقلية منهم ٢٪ من ضعاف العقول و ٥٪ متأخرون عقلياً و ٣٠٪ منهم سيكوباتيون .

وقد فحص ج . ك . شتوروب Stürup G.K. ٣٣٥ نزيلاً من نزلاء السجون فوجد أن ٨٠٪ منهم من الشواذ النفسيين منهم ٢٥٪ سيكوباتيون و ١١٪ مصابون بمرض الطغمية النفسية و ١٤٪ منهم من ضعاف العقول أو متأخرين عقلياً و ٢٠٪ عصائيون و ٣٪ منهم من مدمنى المواد الكحولية و ١٪ منهم مصابون بالصرع و ٢٪ منهم مصابون بجنون الشيخوخة . ووجد س . كليمسن Glemmesen C. من بين ٧٤٥ سجيناً قام بفحصهم أن : ١٣٪ منهم متأخرين عقلياً وأن ٥٪ منهم من ضعاف العقول و ٢١٪ منهم سيكوباتيين و ٣٪ منهم شواذ .

فى السويد :

ولاحظ ج . انج Inghe G. أن الشذوذ العقلى يوجد عند الجانحين البالغين أكثر منه عند الأحداث والشبان . وأن العدد الأكبر من الشواذ عقلياً يكون من مرتكبي الجرائم الجنسية وجرائم العنف .

في الولايات المتحدة :

وقد وجد سذرلند E. Sutherland في الولايات المتحدة بعد فحص المحكوم عليهم بالسجن أن ٥٪ منهم مصابون بأمراض عقلية . وهذا يدلنا على أن الغالبية العظمى من ذوى العاهات لا ترتكب الجرائم . وكذا ضعاف العقول . أما السيکوباتيون فإنهم يمثلون ١٠٪ من نزلاء السجون في ولايتي نيويورك وماساشوتس وأكثر من ٧٥٪ في ولاية إلينوى .

وعلى العكس من ذلك يرى جودارد W. Goddard أن ٥٠٪ من نزلاء السجون من ضعاف العقول

وقد وجد شلدون واليانور جلوك Glueck, S.E أنه من بين ٥٠٠ جانح يوجد ٥١٪ مصابون ببعض نواحي الشذوذ النفسى وأن ٧,٣٪ منهم سيکوباتيون وأن ٣,٢٪ عصاةيون . ولكن يجدر بالذكر أنهما وجدوا لدى عدد مماثل من الأحداث غير الجانحين - فحصاهما كمجموعة ضابطة - أن نسبة الذين يعانون من الشذوذ النفسى تصل إلى ٤٤٪ ونسبة السيکوباتيين ٠,٤٪ والعصاةيين ٥,١٪ .

في ألمانيا :

أما راتنهوير Rattenhuber فقد وجد في ألمانيا أن نسبة السيکوباتيين من بين ٨١٨ ممن يرتكبون الجرائم الجنسية تصل إلى ١١٪ .
وأما شتمفل Stumphl فقد وجد أن هذه النسبة تصل إلى ١٤,٥٪ من بين ١٦٦ جانحاً لأول مرة ، وتصل إلى ٩٩٪ من بين ١٩٥ عائداً .

بلجيكا :

وفي بلجيكا أكد فريفك Vervaeck L أن النسبة المثوية للجرائم المرتكبة بواسطة شواذ العقول مرتفعة جداً وأن ٢٩٪ منها كانت جرائم ضد الأشخاص و ٣١٪ منها كانت جرائم ضد الأخلاق و ٤٠٪ كانت جرائم ضد الملكية .

(٦)

إن أحدث الإحصائيات الجنائية في إيطاليا تعطي لنا بعض الأسس لتوزيع العاهات العقلية بالنسبة للسنة .

فقد دخل في سنة ١٩٥٨ حوالي ٨٥ سجيناً و ٥٩٥ محجوراً عليهم في المؤسسات العلاجية الخاصة بالأطفال وفي ملاجئ الأمراض العقلية التابعة للقضاء كان توزيعهم كالتالي :

السن	عدد المصابين بمناقص عضوية أو نفسية	عدد المصابين بأمراض عقلية
من ١٤ - ١٨ سنة	—	٧ أي ١,٢٠ %
من ١٨ - ٢١ سنة	٥ أي ٥,٨٨ %	٣٣ أي ٥,٥٧ %
من ٢١ - ٢٥ سنة	٩ أي ١٠,٥٨ %	٩٠ أي ١٥,١٥ %
من ٢٥ - ٣٥ سنة	٣٠ أي ٣٥,٣٠ %	٢٠٤ أي ٣٥,٣١ %
من ٣٥ - ٥٠ سنة	٢٣ أي ٢٧,٠٦ %	١٦٢ أي ٢٧,٢٥ %
من ٥٠ - ٦٥ سنة	١٢ أي ١٤,١٢ %	٧١ أي ١١,٧٩ %
بعد ٦٥ سنة	٦ أي ٧,٠٦ %	٢٨ أي ٤,٧٣ %
المجموع	٨٥	٥٩٥

نتبين من هذه الأرقام أن الغالبية العظمى من المصابين بعاهات عقلية تكون بين الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٥ سنة يليهم من هم بين ٣٥ و ٥٠ سنة ثم من هم بين ٥٠ و ٦٥ سنة ، بالنسبة للمصابين بمناقص عضوية أو نفسية ومن هم بين ٢١ و ٢٥ سنة بالنسبة للمصابين بأمراض عقلية ثم من هم بين ٢١ - ٢٥ سنة بالنسبة للمصابين بمناقص عضوية أو نفسية ومن ٥٠ - ٦٥ سنة بالنسبة للمصابين بالأمراض العقلية . وفي المرتبة الخامسة أولئك الذين جاوزوا ٦٥ سنة بالنسبة للأحداث ومن ١٨ إلى ٢١ بالنسبة للمصابين بأمراض عقلية ثم من هم بين ١٨ و ٢١ سنة بالنسبة للأحداث والذين جاوزوا ٦٥ سنة بالنسبة للمصابين بالأمراض العقلية

ويأتى فى المرتبة الأخيرة كل من هم أقل من ١٨ سنة .
ومن الواضح أن هذه النسب المئوية تعكس توزيع الشواذ على مختلف
الأعمار ولكنها لا تشير إلى النسبة المئوية لنوى العاهات العقلية بالنسبة لمجموع
المحكوم عليهم .

فإذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد الذين أودعوا فى مؤسسات عقابية فى نفس
السنة كان ١٥٩٦ نزيلا غير المصابين بمناقص عضوية أو نفسية نجد أن نسبة
الشواذ بالنسبة لمجموع المحكوم عليهم تبلغ ٥,٣٣٪ وأن هذه النسبة تنخفض
إذا أخذنا فى الاعتبار أن الإحصائيات الإيطالية تجمع بين المصابين بالشذوذ
النفسى وبين المصابين بعاهات جسمية ولكنها ترتفع إذا أخذنا فى الاعتبار المصابين
بأمراض عقلية .

فإذا قابلنا بين عدد المحكوم عليهم من الشواذ وعدد المحكوم عليهم من
الأسوياء بالنسبة لمرحلة العمر المختلفة لوجدنا أن أكبر نسبة من المصابين بالشذوذ
تقع بين الجانحين الذين تعدوا سن ٦٥ (٣٠٪) ثم الجانحين الذين تتراوح
أعمارهم بين ٥٠ و ٦٥ (١٠,٧٪) ثم الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ - ٢٥
سنة (٥٪) ثم من هم بين ٣٥ - ٥٠ سنة (٤,٨٣٪) ثم من هم بين ٢٥
و ٣٥ سنة (٤,٥٤٪) ثم من هم بين ١٨ و ٢١ سنة (٤٪) والباقي
ممن هم أقل من ١٨ سنة .

ومع ذلك فإن البيانات السابقة تعطى فكرة غير كاملة وغير دقيقة عن
الظاهرة لأنها تتعلق لا بالمصابين بمناقص نفسية ولكن بالمصابين بمناقص
عضوية أيضاً كما أنها لا تأخذ فى اعتبارها سوى الأمراض العقلية بالمعنى الدقيق
التي تفقد أو تقلل من أهلية الإرادة والتمييز عند الجانح ولا تهتم بقصور الذكاء
والخلق الذى قد يؤثر فى عدم مسألته جنائياً .

(٧)

ونخلص من ذلك كله إلى أننا لا نستطيع — على أساس الخبرات العقابية الحالية — تحديد أثر العمر على السلوك الجانح الشاذ .

ولكننا مع ذلك يمكن أن نبين بطريقة تقريبية وبالاستناد إلى الإحصائيات الإيطالية الحالية أثر الشذوذ الطبيعي *anormalité normale* أى ذلك الشذوذ الناتج عن عدم التمييز عند الشباب وعن الضعف العقلي عند الشيوخ على السلوك الجانح الشاذ . كما يمكننا أن نبين أثر العمر على الشذوذ الذى يختلف عن الشذوذ الذى يلزم السن .

ولكننا إذا أردنا تحديد أثر العمر على العاهات وأنواع الشذوذ فيما يتعلق البالغين فإن الإجابة تختلف تمام الاختلاف .

إن كثيراً من الكتاب والمؤلفين قد اهتموا فقط بتحديد النسبة المئوية للجانحين المصابين بشذوذ عقلي بمقارنتهم بالجانحين الأسوياء دون أن يميزوا بينهم فيما يتعلق بالعمر . ورغم إغفال عامل العمر فإن لهذه المعلومات قيمة نسبية لأنها بنيت أساساً على بعض البحوث التى طبقت على مجموعات صغيرة من نزلاء السجون ومن ثم فإن نتائجها تبقى محدودة فى النطاق الذى أجرى فيه البحث . ولا يمكن أن نصل منها إلى تعميمات . ومن جهة أخرى فإن الباحثين لا يتبعون عادة نفس الطرق والقواعد عند تصنيف نزلاء السجون المصابين بالشذوذ العقلي . وأخيراً فإن نزلاء السجون لا يعطون صورة دقيقة للظاهرة ذلك لأن مرتكبي الجرائم المصابين بالشذوذ لا يدخلون جميعاً السجون .

ولذلك يمكننا أن نقرر أنه حتى هذه اللحظة — ودون أن ندخل فى الاعتبار ما قد يقدم من وثائق ، وباستثناء الحجج التى يمكن أن تثار خلال المناقشات — لا نستطيع أن نجيب بالإيجاب على السؤال الأول .

وكل ما يمكننا أن نقوله — على الأقل فى حدود ما تشير إليه الإحصائيات

الإيطالية وبالنسبة لعدم نضوج القوى العقلية التي ترجع إلى السن عند الأحداث وضعف هذه القوى عند الشيوخ — هو أن نسبة الجرائم الأكثر شيوعاً وخطورة تصل إلى ٢,٦٧٪ بالنسبة للأحداث حتى سن ١٨ ، ١٢,٨١٪ بالنسبة للشباب من ١٨ إلى ٢١ سنة ، (مع ميل خاص من الفئتين نحو الاختلاس والسرقة والجرائم الجنسية والقتل) . وتصل إلى ٣,٠٤٪ بالنسبة للبالغين من ٦٠ إلى ٧٠ سنة و ٠,٧٥٪ بالنسبة للشيوخ الذين تجاوزوا سن السبعين (مع ميل خاص من الفئتين نحو الجرائم ضد الأشخاص) .

هذه النسب يجب أن تفسر على اعتبار أنها بيانات تقريبية للجانحين لا كبيانات قائمة على تجارب أكيدة وغير قابلة للمناقشة والتشكك .

كما نستطيع أن نؤكد — مسترشدين بالإحصائيات الإيطالية — أن نسبة الشذوذ — الذي يختلف عن الشذوذ الناتج عن السن — تصل إلى ٤٧ أى ١٣٪ بالنسبة للأحداث . وأن هذا الشذوذ يهيئ ارتكاب الجرائم ضد الأشخاص والجرائم الجنسية والجرائم ضد الملكية بالترتيب .

ولكن يجب علينا أن نقف عند هذا الحد مادام ليس لدينا أرقام وبيانات عن أثر السن على الأمراض والشذوذ العقلي بالنسبة للبالغين ذلك الشذوذ الذي يختلف تمام الاختلاف عن الشذوذ الذي يلزم السن الصغير أو السن المتقدم .

لذلك فإننا لا نستطيع أن نصل إلى نتائج دقيقة في هذا المضمار لأن البحوث التي أجريت اهتمت فقط يبحث حالة نزلاء السجون وأهملت غير المساجين وبذلك لم تصل إلى فهم شامل للظاهرة كما وأن هؤلاء الباحثين قد اهتموا باعطاء صورة إجمالية لنسب الشواذ ولكنهم أهملوا في التفرقة بينهم من حيث السن . كما أن البلاد التي اهتمت بالتفرقة بين الشواذ من حيث السن كإيطاليا مثلاً ركزت اهتمامها على المصابين بالأمراض العقلية التي تبعد مسئولية الشخص أو تقلل منها واستثنت منهم الذين يعانون من اضطرابات في الذكاء أو اضطرابات مزاجية لا تدخل في إطار الأمراض العقلية .

(٨)

إن الصعوبة في إعطاء إجابة نهائية وكاملة على السؤال الأول تمنع من الإجابة على السؤال الثاني فهما مرتبطان . ولكن هناك مع ذلك بعض المبادئ العامة التي يجب عرضها .

فلكى تكون المساعدة التي تمنح للأحداث فعالة فلا بد أن تقدم في :

- ١ - مراكز الطب النفسية والتعليمية للإصلاح .
- ٢ - منظمات طبية سيكلوجية .
- ٣ - مدارس مختلفة للأحداث الذين يعانون من الشذوذ السلوكي .
- ٤ - مراكز الخدمة الاجتماعية .
- ٥ - نوادي للشباب .

— إن هدف المراكز الطبية هو إصلاح الأطفال الذين تبدو عليهم اضطرابات سلوكية في الأسرة أو في المدرسة وإجراء البحوث الضرورية التي تكشف عن أسباب هذه الاضطرابات حتى يمكن تحديد نوع العلاج الصالح .

— أما المنظمات الطبية السيكلوجية فهدفها تدعيم عمل المراكز السابق ذكرها . فإن الطفل يقبل في هذه المنظمات إما لأنه يحتاج الى بحث حالته وتشخيص نوع الشذوذ الذي يعاني منه أو لأن البيئة التي يعيش فيها هي التي تؤدي به إلى هذا السلوك الشاذ . وبفضل هذه المنظمات ينال الطفل كل ما يحتاجه من علاج تربوي وإصلاحي يتفق وظروفه الخاصة .

— أما المدارس الخاصة فتصبح ضرورية لجميع الأحداث الذين يحتاجون إلى علاج خاص بسبب اضطراباتهم السلوكية وشذوذهم الأخلاقي .

— أما نوادي الشباب فهدفها استقبال الأحداث في أوقات الفراغ حتى تستطيع إصلاحهم بفضل البرامج الجذابة التي تقدمها .

أما بالنسبة للبالغين فمن الواضح أنه كلما كان السجين مصاباً بمرض عقلي (اضطرابات نفسية - ذهان حاد أو مدمن) فإن علاجه لا يتعدى علاج المصابين بالأمراض العقلية كإدخاله في مصحة أو مستشفى أمراض عقلية .

أما المساجين المصابون بشذوذ عقلي بسيط وخاصة السيكوباتيين فإن أمرهم يختلف كلية . إذ أن هذه الفئة تحتاج إلى علاج خاص لا يمكن توافره في السجون . كما أنه يكون من التعسف إدخالهم مستشفى للأمراض العقلية ، لذلك يجب إنشاء منظمات مناسبة خاصة بهم .

أما بالنسبة للشيخوخة فإذا ما تركنا جانباً المناقشات الخاصة بعدم مسئوليتهم جنائياً فإن الهرم يؤدي - دون شك - إلى ضعف بعض الوظائف الكافة . وهذا يفسر - كما ذكرنا - ارتكاب بعض أنواع الجرائم وخاصة الجرائم الجنسية . وبناء عليه فإن حالة الشيخوخة تتطلب إنشاء مؤسسات خاصة بهم يمكن أن يعالجوا فيها بالطرق الخاصة التي تناسب حالتهم وظروفهم .

شخصية الجانح الشاذ والبحث المعاصر *

نويل ميّو

أستاذ علم النفس بجامعة مونتريال

لا نريد بهذا التقرير أن يكون سجلاً شاملاً يعكس في جملة مجموع البحوث التي نشرت حديثاً في موضوعه . إن كثيراً من التيارات الفكرية قد تناولت هذا الموضوع بالبحث غير أن ألوان الفروض المتقدمة كانت ذات طابع مؤقت حتى إننا نتردد كثيراً عند محاولة تحديد بدء البحث والتحقيق العلمي الدقيق في هذا المجال .

ففي ميدان حديث كميّان علم الإجرام لا يستطيع المرء أن يتنبأ بالمراحل التي سوف يقطعها هذا العلم . ويتوقف نمو هذا العلم إلى حد بعيد على كثير من الاعتبارات منها طبيعة كل بيئة تقوم بهذا النوع من البحوث ، والإمكانيات المتوافرة لديها والتي على أساسها تكثر المحاولات وتشعب إلى حد بعيد حتى إنه ليتعذر علينا تنظيمها في عرض منظم .

ويجدر بنا إزاء هذا – وبدلاً من الاهتمام بالنقاط موضع الاختلاف – أن نبرز بعضاً من مواضع الاتفاق بينها وأن نحدد بعد ذلك بعض الاتجاهات الواضحة التي من شأنها أن تثير فضول الباحثين وتدفعهم إلى البحث في اتجاهات تختلف تمام الاختلاف عن تلك المحاولات التقليدية التي لم تؤد إلى نتائج مشجعة.

* الموضوع الأول من القسم الثالث

Mailloux, Noel

La Personnalité du delinquant anormal et la recherche contemporaine.

ترجم التقرير ولخصه محمد خيرى محمد على الباحث الأول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية .

الاتجاهات الحديثة :

لقد ظل الإنسان يشعر دائماً بنفور من الاعتراف بضعف الطبيعة البشرية، كما ظل يرفض بإصرار الاعتراف بأن اتزان العقل والإرادة الحرة يمكن أن يتعرضا لضعف أو خلل نتيجة لبعض الاضطرابات الغريزية .

فالإنسان يثق - إلى حد بعيد - في سلامة منطقته وفي قدرة إرادته الحرة. وبالرغم من أن التجارب اليومية ترزعزع إيمانه هذا إلا أنه يفضل دائماً إذا ما تدهورت موازنه الداخلي أن يرجع ذلك إلى تفسيرات خرافية بدلا من البحث عما يكون قد ألقى ضرراً بنموه . فإذا كشف العلم عن العمليات غير المنطقية التي يصدر عنها الإنسان في تصرفاته فإن الإنسان يتهم العلم بأنه يرجع سلوكه إلى حتميات لا شعورية . فإذا كان الإنسان يميل بطبيعته إلى الاعتقاد في مناعة جسمه فكيف لا يثق بالتالي في رجاحة عقله وفي أنه معصوم من الخطأ ؟

ومن الأمور التي سببت للإنسان الحيرة أنه لاحظ أن سلوك الغالبية العظمى من بني جنسه يسير في اتجاهات غير منطقية تحت تأثير الخيال والهوى . ومن هنا كان من المستحيل عليه من الناحية العملية أن يميز بوضوح بين الانحراف أو الخطأ الذي يمكن تقويمه من جهة والشذوذ والاندفاع الذي ينتج عن ضعف أو انعدام الضبط من جهة أخرى .

وأمام هذه الحيرة ونظراً لعدم استطاعته التنكر لطبيعته يؤثر الإنسان أن يدان بالجرم على أن يوصف بالجنون. فإذا ما شعر الإنسان بأنه في موقف ميؤس منه وأنه لا يمكن أن ينكر اضطرابه الداخلي أرجعه إلى عوامل خارجة عن ذاته . وبهذا يبدى الإنسان احتراماً للحقائق أكثر مما يبدى أولئك العلماء المحدثون الذين يذهبون دون تردد - وبناء على السلوك المشاهد - إلى أن اعتبار الإنسان مخلوقاً عاقلاً هو نوع من الهرطقة العلمية . وقد أثارت هذه الاتجاهات المتطرفة كما كان متوقفاً كثيراً من الجدل العقيم الذي كان - بالإضافة إلى الخلط الناتج من الملاحظات التجريبية السطحية - سبباً في زيادة تعثرنا ونحن ما زلنا في مستهل

دراستنا لتصرفات الجانح وشخصيته . ومن حسن الحظ أن العلم يوشك أن يتخطى هذه المرحلة .

وثمة تفسير تتفق فيه كلمة الكثيرين من الباحثين وتفتح أمام البحث العلمي آفاقاً واضحة . فلم يعد هناك مجال للشك في أنه يمكن اعتبار السلوك الجانح التعودى تعبيراً خارجياً عن حالة باثولوجية كامنة . كما يمكن اعتبار هذا الفرض نقطة بدء للملاحظة والتفسير المهجى للظاهرة الإجرامية .

إلا أن هناك اتجاهاً حديثاً إلى اعتبار الظاهرة الإجرامية غير مؤدية إلى الإضرار بعقلية المجرم .

ومنذ أن أصبح هناك اتفاق تام على هذا الرأي الأخير حل التفاؤل المترن محل التشاؤم الذي طبع علم الإجرام بطابع قائم في بدايته ودفع فريقاً من الباحثين إلى ابتكار أساليب علاجية جديدة وبذل محاولات جادة لإعادة تربية الجانحين وإعادة تكيفهم .

ولا شك في أن هذا الموقف يمثل مرحلة حاسمة من مراحل تطور العلم . وإننا نشعر بذلك كلما أدت بنا الجهود التي تبذل للتحليل والتصنيف إلى تكوين فرض آخر للبحث ينطوى على تناقضات لا تقل في أهميتها عن تلك التي ينطوى عليها الفرض الذي سبق الإشارة إليه . وتعتبر المقارنة — في هذا الصدد — بين دراستنا هذه وبين الدراسة التقليدية للعصاب والذهان ذات فائدة وأهمية ، وتسمح لنا بإلقاء الضوء على النقاط ذات الأهمية .

وقد شاعت منذ عشرات السنين نظرة إلى الإجرام المرضى على أنه تعبير عن انحطاط يرجع إلى حالة ارتداد . وهي نفس النظرة التي كان ينظر بها إلى العصابين والذهانيين ولكن هذا الزعم لم يستطع الصمود طويلاً أمام الملاحظة الدقيقة . وإزاء هذا — وبدلاً من إرجاع الإجرام إلى تأثير قوى شريرة — فسرت ظاهرة الجانح بأنها جنون خلقى أو فساد في الحاسة الأخلاقية أو ضعف الأنا الأعلى . مع إغفال أن ذلك كله لن يؤدي إلى إيجاد معيار دقيق للتفرقة بين الانحرافات في إصدار الأحكام الأخلاقية عند كل من المريض بالحصر أو بالبارانويا أو بالهوس الخفيف .

ولكن دراسات التحليل النفسى ما لبثت أن كشفت عن أن الجانح ليس دون الذهاني والعصابى من حيث وجود الحاسة الأخلاقية والإحساس بالذنب لديه . ونتيجة لمجموعة من الملاحظات الدقيقة وبناء على ما يعزى إلى شخصية الجانح من ميل إلى الانحراف صار هناك أمل فى تحديد اتجاه جديد ذى طابع اكلينيكى بحث يفسر السلوك الإجرامى المرضى ذلك هو اتجاه علم النفس المرضى . ولكن هذا الاتجاه لم يحظ بالاهتمام أمداً طويلاً .

وقد حاول علماء التحليل النفسى أن يفسروا الجانح فى ضوء نظريتهم عن العصاب . ولكن التحليل الدقيق لعدد من الحالات أدى إلى نتائج غير مرضية . وبرغم هذا فقد كان له الفضل فى الكشف عن حقائق هامة دفعت بنا للدراسة الموضوع على نطاق واسع .

وقد ساعدت أساليب البحث والتفسيرات التقليدية للجانح على اختراق الدرع الدفاعى الذى تختبئ وراءه شخصية الجانح . ويتعرض الجانح ، كأي شخص آخر ، لأن يصاب بالعصاب أو بالذهان أو بالانحراف . وهى ما يمكن علاجه بأساليب العلاج العادية . ولكن من الممكن أن يبدو الجانح سويًا . ون ثم فلماذا لا نسلم بأن الجانح — علاوة على أنه عرض مثير للقلق لا يؤخذ فى الاعتبار فيه طبيعته المرضية — يعكس حالة باثولوجية ليست لها علاقة بشخصية الإنسان .

إن هذا الاتجاه الذى يجتمع حوله كلمة الباحثون يوماً بعد آخر هو علامة لمرحلة حاسمة من مراحل البحث العلمى . ولقد حان الوقت لأن يتخلص علم الإجرام من تبعيته لعلم النفس المرضى التعليمى ويسلك طريقاً مستقلاً ، وإن كان عليه أن يستفيد من تجارب هذا العلم ونتائجه . فطالما كنا نعتبر علم الإجرام فصلاً من فصول علم النفس المرضى فسوف يعوقنا ذلك عن النظر إلى الجانح النظرة الصحيحة . ولكن إذا اتجه علم الإجرام إلى أن يستقل بمجال خاص به فسوف يعين هذا فى الوصول إلى تفسير للسلوك الجانح يتمشى مع التدابير الوقائية وعمليات إعادة التربية التى يجرى صقلها — عن طريق التجريب — يوماً بعد آخر .

وثمة نقطة أخرى تسترعى الاهتمام وهي الاستعصاء على الإصلاح أو العود التي عرف عنها طويلاً أنها سمة ملازمة للسلوك الجانح .

ويحاول علم النفس المرضى أن يصل إلى معيار للتفرقة بين السوى وغير السوى ولكن هذا الأمر عسير المثال . فإن كثيراً من الأعراض التي تظهر على غير الأسوياء مثل القلق والذعر والحصر والشك يمكن أن تلاحظ عند الأسوياء تحت تأثير توتر حاد أو ما إليه .

وما يقال عن صعوبة التفرقة بين السوى وغير السوى يقال أيضاً عن التفرقة بين الجانح وغير الجانح . فإن كثيراً من الجرائم التي تصدر عن الجانحين قد تصدر أحياناً من أشخاص لا يعدون كذلك في نظر القانون . فهل يتحتم أن يكون الإنسان عصائياً أو جانحاً خالصاً أو أن المسألة هنا ليست مسألة درجات ؟ إن مثل هذا الاتجاه الساذج لا يجسر على الأخذ به سوى بعض الأخصائيين السذج . ومع أننا لم نصل حتى الآن إلى معيار دقيق للتفرقة بين من يعاني من أزمة حادة أو الذي يقع فريسة لإغراء فاسد وبين الذي يصاب بالعصاب أو يندفع في طريق الجناح فإن لدينا مع ذلك معياراً دقيقاً للدرجة تكفي للتوصل إلى تشخيص فارق . فكما أن التكرار القهري عند العصائين يمكن أن يعد من أعراض المرض فإن العود (أو الاستعصاء على العلاج) في حالة الجناح يمكن أن يعتبر من أعراض الجريمة المرضية .

وجملة القول علينا ألا نتسرع في الحكم على الجانح العائد بأنه شخص فاسد فظ يجب أن نوقع عليه أقسى العقوبات وذلك لأن هذا الجانح العائد ليس في الواقع سوى شخص تعس مذعور يشعر شعوراً غامضاً بأنه فقد السيطرة على أفعاله وأنه ضحية لقدر ظالم .

ويميل البعض إلى الأخذ بوجهة النظر هذه ولكن بعضهم يرون فيها — في تسرع — معياراً مطلقاً يقررون على أساسها مسئولية الجانح عرضاً .

ومن المناسب هنا أن نذكر أن الجريمة الأولى يمكن أن تحدد النقطة الحاسمة التي يبدأ منها الاتجاه الإجرامي الذي لا يمكن معالجته إلا بالاستعانة بوسائل

علاجية خاصة . وحتى عند ما يبدو أن الشخص قد استرد اتزانه العقلي وسيطرته الكاملة على تصرفاته فلا يمكن أن نرتب على ذلك أنه كان يتمتع بهذا الاتزان عند ما ارتكب الجريمة — تحت تأثير انفعال — إلا بعد دراسة واسعة . إن هذه الفروض الثلاثة كانت المسلمات الأساسية التي قامت عليها المحاولات الحديثة للبحث في علم الإجرام . ومن ثم يجب علينا أن نحدد معالمها بدقة وأن نوضح كيف يرتبط بعضها ببعض الآخر .

ولكن هناك فرضاً آخر — ناتجاً عن الفروض الثلاثة السابقة — جديراً بالاهتمام لأنه نتيجة للدراسة الطويلة لتصرفات الجانحين من جهة ولأنه يفتح المجال أمام تصنيف أكثر دينامية من جميع التصنيفات المقترحة من جهة أخرى . وقد نجح علم النفس المرضى أخيراً بعد تخطّيات كثيرة في أن يميز تمييزاً واضحاً معقولاً بين العصابين والذهانيين وهم يمثلون الفئتين الكبيرتين من المضطربين عقلياً . حتى أصبح من الممكن أن نحدد في كل فئة منهما مجموعات نوعية من الأعراض . وهي وإن كانت لم تتخط مرحلة التحديد العام إلا أنها تكفي — مع ذلك — للوصول إلى تشخيص وتفتح المجال أمام تفسيرات أكثر ثراء .

وقد أدى علم النفس المرضى خدمة جليلة للعلم إذ فرق بين العصابين الذين يتناسك لديهم الأنا ويحتفظون بالاتزان والقوة الضرورتين لمواجهة مطالب الحياة اليومية والذهانيين الذين ينهار لديهم الأنا ويفقدون تبعاً لذلك السيطرة على سلوكهم وينكصون إلى حالة نركسية يقضى فيها على إمكان وجود علاقة بالآخرين وتؤدي بهم إلى التحريف في إدراك العالم الخارجى .

إن علم الإجرام المرضى قد استطاع من دراسته للسلوك الجانح أن يضع تصنيفاً ثنائياً له على غرار التصنيف السابق . فثمة من جهة عدد كبير من الأشخاص لديهم حالة تقابل العصاب وهؤلاء ولو أنهم يرتكبون — بصفة منتظمة أو غير منتظمة — أفعالا إجرامية إلا أنهم ينجحون في إخفائها كي يبقوا على صلاتهم بالجماعة التي تربطهم بها روابط قوية ولا يستطيعون أن يتحملوا الانعزال عنها . فبالرغم من وجود بعض الصعوبات التي يجابهونها وبالرغم مما يعانونه من عدم

الاستقرار فإنهم ينجحون في معظم الأحيان في الدخول في زمرة العمل وثمة من جهة أخرى معتادو الإجرام الذين يمكن أن نضعهم — من وجهة نظر علم الإجرام — بين الذهانيين وهم هؤلاء المحررون الذين تمتلئ بهم السجون والذين يتميز لديهم الأنا بطابع جانح أما سلوكهم فيتميز بطابع ضد الجميع حتى إننا لا نجسر على التفكير في إدماجهم في زمرة العمل وتتردد في إطلاق سراحهم .

التطور النفسى الاجتماعى والاتجاهات الجانحة :

يكاد الباحثون في علم النفس المرضى يجمعون على أن المرحلة الأوديبية هي المرحلة الحاسمة في تبلور الاضطرابات العقلية كالعصاب والذهان . كما اتفق الباحثون في دراسة نمو الضمير الدينى على أن « سن التميز » هي مرحلة بزوغ الشعور الدينى والحكم الأخلاقى .

ومجمل القول أننا توصلنا تدريجياً إلى نتيجة بالغة الأهمية يلزم إبرازها بوضوح . فبرغم أن الدراسة التكوينية النفسية تدرس كل جوانب النشاط الإنسانى إلا أن الأصول التى ترجع إليها صور النشاط هذه ، كالمحافظة على الذات والحاجة الجنسية والروح الجمعية والإحساس الدينى تتبع فى تطورها اتجاهات موازياً يحتم علينا أن نتناول كلا منها على حدة . ولكن هذا لا ينفى أن الاضطراب الذى تتعرض له إحداها يؤثر على تطور الأخرى .

لقد استرعت اكتشافات سيجموند فرويد عن النمو النفسى الجنسى اهتمام الباحثين أمداً طويلاً حتى استحال عليهم أن يتبينوا التفاعلات المستمرة فى هذا الصدد بوضوح يكفى للحيلولة دون تفسيرها تفسيراً من جانب واحد . وقد أدى ذلك بكثير من الباحثين إلى أن يروا فى عقدة أوديب نقطة التحول الوحيدة بين مرحلتى الطفولة والكمون .

ومع هذا فقد كان يكفى أن نتبع الاضطرابات فى الجوانب المختلفة التى أشرنا إليها والتى تظهر فى مرحلة المراهقة لكى نكشف عن مظاهرها .

ويشعر الفرد في هذه المرحلة بأنه يتأرجح بين ألوان من الطموح الخيالى غير الواضح الذى تشعله حيوية دافقة والدوار الذى لا يمكن الخلاص منه أمام غموض الوجود والذى قد يدفع أحياناً إلى الانتحار . ويبدو أن الحاجة الجنسية الملحة تنمى وتوجه الرغبة فى البحث عن موضوع للإشباع . كما أنها تطلق شهوة تحيط الفرد بجو من الإحساس بالتهديد والقلق . وإن رغبة المراهق فى تأكيد ذاته النامية يصبح - بالنسبة له - مصدر وهم دائم وصراع عنيف . ولما كان المراهق يرغب فى الاندماج فى المجتمع فإنه يحرص على أن يشغل مكانة فى هذا المجتمع وأن ويلعب دوراً فيه بما يحقق له احترام الآخرين ذوى الأهمية فى نظره . ولكى يصل إلى هذا يحاول تارة التوحد بشكل نكوصى ويحاول تارة أخرى التمرد على القواعد التى يراد فرضها عليه . وأخيراً فإن رغبته الملحة فى الاستقلال تمنعه - غالباً - من قبول التبعية التى تفرضها عليه طبيعة وجوده . ولذلك نرى أن فترات الإيمان الدينى العميق المبكرة تتبعها فترات من الشك القاتل يحاول المراهق أن يتغافل عنه بإخفائه تحت ستار من الإنكار واللامبالاة .

ويحدث فى كل نقطة تحول حاسمة فى تطور الفرد اضطراب يعترى كل جوانب حياته فى نفس الآن ، يصل إلى حد الأزمة عند بعض الأفراد مما يؤدى إلى فقدان الشخص لاتزانه بصورة أو بأخرى؛ فبينما يضع فى نظر البعض كل معنى للحياة مما يدفعهم إلى رفض تحمل المسؤوليات التى يفرضها عليهم منهم ، يتزلق آخرون فى مساوئ الانحرافات الجنسية، وبينما يقاوم البعض بصعوبة بالغه الدوافع إلى الإجرام يشغل آخرون أنفسهم بأمور دينية . إن هذه الأزمة مؤقتة مهما بلغت شدتها ولكنها قد تكون فى بعض الأحيان بداية لفقدان اتزان عميق ودائم لم نستطع حتى الآن تبين طبيعته .

وأياً كانت طبيعة الصراع الذى يستثير هذه الأزمات ويعطى لكل منها دلالة واضحة متميزة فإن أساليب الدفاع تكون فى جميع الحالات واحدة . وهى الأساليب التى كشف عن تأثيرها إلهام علم النفس المرضى عن طريق دراسة بعض المظاهر العصائية والذهانية مثل الخوف والحجل والشعور بالذنب والتقرز

وغيرها . ويبدو أن المظاهر المميزة للإجرام المرضى تنتظم هي الأخرى حول أساليب الدفاع هذه مع اختلاف في المستويات .

وبرغم أنه ليس لدينا البيانات اللازمة للاستطراد في هذا التحليل الدقيق إلا أنه يجب أن نشير إلى معيار للتفرقة لا يمكن إغفال قيمته برغم ما قد يكون فيه من قصور .

ففي الحالة التي يبدو فيها الجناح صنواً للعصاب نكون إزاء أفراد سلوكهم الغير الاجتماعي غير متناغم مع الأنا حتى إنه يظل بالنسبة له مصدراً دائماً للقلق والدهشة . ونظراً لأن هؤلاء الأفراد يعجزون عن إخفاء الخوف والحجل الذي لا يسمح لهم بالتوحد مع المجرمين الحقيقيين فهم يعتقدون أن جرائمهم ليست إلا نتيجة لتروات عارضة لا يستطيعون تفسيرها تدفع بهم إلى الجريمة قبل أن تحول إرادتهم دون وقوعها .

أما في الحالات التي يكون فيها الجناح صنواً للذهان فإننا نكون هذه المرة إزاء أفراد يتميز الأنا عندهم باتجاهات ضد المجتمع تسيطر على السلوك بأكمله . ويكون هؤلاء الأفراد نهياً لضعف الإرادة الذي يؤدي بهم إلى يأس مرير وإلى الانزلاق أكثر فأكثر تجاه أسلوب في الحياة يثقل عليهم كقدر مشثوم يبدو وكأنه لا فكاك لهم منه . وتكون جرائمهم المتكررة اعترافاً بالانحراف الذي يعتقدون أنهم مصابون به أو بالشعور بالذنب الذي يعانون منه .

وكلما استرسلنا في ملاحظتنا لهاتين الفئتين من المجرمين أمكننا أن نبين تأثيرات ضارة لحالة تركسية تبدو في اضطرابات النمو النفسي الاجتماعي . وتترأى لنا المظاهر المميزة لهذا الاضطراب في النمو بجلاء يوماً بعد يوم . وكذلك ما تنطوى عليه من مقومات دينامية . ومن ثم فليس غريباً أن تشغل هذه المظاهر مكاناً ذا أهمية بارزة في تفسيراتنا كذلك الأهمية التي توليها للمظاهر المماثلة عند ما نريد أن نصل إلى معيار حاسم للتفرقة بين العصاب والذهان . كما أننا لا يمكن أن نغفل الأهمية البالغة لهذه المظاهر عند ما نكون بصدد التنبؤ أو تقدير احتمالات نجاح برنامج لإعادة التربية .

وعلى هذا النحو تبدو لنا هاتان الفئتان ومدى إدراكهما للواقع الاجتماعي . فإذا نظرنا إلى الفئة الأولى لاحظنا أنها مكونة من أفراد على درجة كبيرة من النضج الاجتماعي ولكن هذا النضج صادفه — للأسف — عقبات كثيرة وتعرض في سيره لسلسلة من الخبرات القاسية في كل من مراحله الهامة . ففي كل مرة كان الاتصال بالواقع الاجتماعي يؤدي إلى نتائج حاسمة ويوجه إلى المساهمة في أعمال إيجابية مشتركة يحدث إحباط غير متوقع أو فشل مهين مما يقلل من الأمل في أن يصل الفرد إلى تحقيق الدور الذي يريد أن يقوم به . مما أدى إلى أن يلاقى كثيرون منهم — في المنزل أو المدرسة أو العمل — عدم التقدير والاحتقار برغم ما قد يبذلون من استعداد طيب للعمل والتعاون . فكيف ندهش إذا رأيناهم ينزلون عن المجتمع بشكل يهدد ترقيتهم النفسي الاجتماعي بعد أن لفظتهم كل هذه الجماعات التي كانوا يحرصون على الارتباط بها أو المشاركة في نشاطها . وهذا الاتجاه الارتدادى — وإن كان جزئياً ومؤقتاً — يؤدي بهم إلى حالة من الركسية تجاه المجتمع الذي لفظهم . ويتخذ مثل هذا الاتجاه شكلاً دفاعياً يظهر في صورة انحراف في المزاج وعدم الثقة ، والكف حين يمتك الفرد بالآخرين الذين يمثلون المجتمع بمثله العليا ومطالبه . ويصبح الصراع في هذه المرحلة حاداً ومقلقاً وإن كان في حالة كمون . ويؤدي بالفرد إلى حالة من التوتر وعدم الاستقرار وضعف أساليب الضبط والخوف والشك ، وهى مظاهر شبيهة بتلك التى تعتبر من أعراض العصاب . ويستطيع هؤلاء الأشخاص تكوين علاقات موضوعية مع الآخرين ويبدلون ما في وسعهم للإبقاء على علاقاتهم الودية بأصدقاء الطفولة . أما من الناحية الجنسية فهم يستطيعون — في كثير من الأحيان — الارتباط بعلاقة دائمة كان من المفروض أن تؤدي بهم إلى هذا الاستقرار الذى كانوا ينشدونه والذي يوفره الزواج الموفق . ويتزايد قلقهم عند ما يكتشفون إخفاقهم في الوصول إلى مركز يسمح لهم بتحمل مسئوليات الزواج . ويكون لهذا الفشل صداه في علاقاتهم الاجتماعية . وتؤدي بعض النقائص التى تغاضوا عنها عمداً ولم يحاولوا التخلص منها إلى زيادة الهوة التى تفصلهم عن المجتمع وتفصلهم عن الأفراد الذين

يخطون بتقديرهم نظراً لما حققوا لأنفسهم من مركز ممتاز . ومن ثم يشعرون بأنهم غرباء عن المجتمع الذى كانوا يحرصون على الارتباط به والذى لفظهم لأنه لا يقدر إلا أولئك الذين يشقون طريقهم فيه بنجاح . ويحاول هؤلاء الأشخاص أن يبدوا فى مظهر شريف فإذا ما اضطروا للكلام عن أنفسهم فهم يعمدون إلى المراوغة أو يحيطون نشاطهم العادى بسياج من الكتمان ويتباهون دوماً بأنهم يتوقعون كسباً أو ترقية تساعدهم فى أن يحيا حياة رغدة . ولكى يصلوا إلى هذا فإنهم يسلكون سبلاً غير مستقيمة — وإن كانوا لا يرونها كذلك — مثل العمل فى مشاريع تافهة غير مضمونة النتائج والاتجار فى السوق السوداء والاقتراض المستمر لمبالغ صغيرة لا يهتمون بسدادها . وهم وإن كانوا لا يلجأون أبداً إلى سرقة الغير إلا أنهم لا يجدون غضاضة فى تبديد أموال صاحب عمل يعتبرونه فاحش الثراء أو أموال مؤسسة كبيرة . فهم — بإيجاز — لا يرغبون فى أن يكونوا كأولئك الأفراد الذين يرون أنهم فى مكانة مرذولة — وإن كانوا يحسدونهم عليها — والذين يسرون تدريجياً فى طريقهم إلى الجناح . وقد حاولوا الابتعاد عن هذه الصعابيات — التى تربطهم بها روابط وثيقة لا يمكن تفسيرها — بمجرد أن شعروا بتأثيرها السيئ عليهم . وإذا اختلطوا بها شعروا بالانزعاج والحجل إلا أنهم يجدون أنفسهم مفتونين بها لدرجة لا يستطيعون مقاومتها . ويؤدى بهم الانحدار فى هذه الهاوية إلى الابتعاد عن أصدقائهم الذين يقدرونهم وعن فتيات أحلامهم وعن العمل الذى أصبح غير ذى قيمة بالنسبة لهم ويجدون أنفسهم قد أصبحوا فى حال ما كانوا يريدون الوصول إليه . ويتخلصون من الصراع الذى يعانون منه منذ الطفولة بالانضمام إلى العصاة . ولكنهم يشعرون فى بعض فترات الصفاء أن هذا حل اليأس وأنهم بذلك يدفعون بأنفسهم فى عالم يشبه فى غرابته عالم الذهانى . ولكن مهما بلغت درجة عدم السواء فى نموهم النفسى الاجتماعى إلا أنه من الممكن أن تقوم حالة النكوص التى يكونون عليها عن طريق إعادة التربية التى يمكن أن تباشر بأفضل صورة بالاستعانة بنظام المراقبة أو بالإيداع فى مؤسسات المدد قصيرة .

بقى أن نعرض الآن للحالات تعانى من اضطرابات أعمق من تلك المجموعة

التي فرغنا من الحديث عنها ونعني بهم أولئك الجانحين الذين أفسد نموهم النفسي الاجتماعي تثبيت على مرحلة التركسية . والمشكلة في هذه الحالة ليست في مجرد حل الكف الذي ترتب على نوبات الخوف والحجل غير المنطقي ، ولكن المشكلة هي في العجز عن إقامة علاقات سوية بالآخرين . أن هؤلاء الجانحين الذين كانوا في طفولتهم غير قابلين للإصلاح والذين أصبحوا جانحين عائدين يتفرون من أولئك الذين يدعون احترام المثل العليا وما يتطلبه المجتمع منهم ويعيشون في يأس مرير ويحسون بأنهم صعاليك منبوذين وإن سوء سلوكهم لا يبرر ما يلاقونه من عقوبة واحتكار . ولما كانوا مضطرين أن يعيشوا هامشين فإنهم لا يخاطبون إلا من كانوا على شاكلتهم .

وهنا يلزم أن نشير إلى ملاحظة على جانب كبير من الأهمية وهي أننا عند ما ندعى أننا تبينا أن هذا الجانح شخص لا أخلاق له أو سيئ الأخلاق لا اجتماعي أو ضد المجتمع فإنما نحكم عليه من وجهة نظرنا الخاصة . أما هو فلا يرى نفسه على هذا النحو . فإذا عاش على هامش المجتمع فإن المجتمع هو الذي يفرض عليه هذه العزلة : فليس ثمة فتاة محترمة تقبله كزوج ، وما من صاحب عمل يقبل أن يستخدمه ، ولا يوجد جار يجد حرجاً في أن يعبر له عن احتقاره وازدراؤه فكيف ندهش بعد ذلك إذا خالط الساقطات ، وإذا لم يعمل وإذا حاول أن يعتمد على السرقة في إرضاء الحاجات التي يرضيها غيره بطريق شريف . إن ملاذه الوحيد في المطعم والسينما والبار وعلب الليل . وحتى في هذه الأماكن فإنه لا يشعر بالأمن : فقد يدخل رجال الشرطة في أي لحظة فيشعر أنه مطارذ وقد يقبض عليه ويساق للسجن لاستجوابه . فكيف يستطيع الآن إزاء هذه الحياة أن يشغل مكاناً في الهيئة الاجتماعية وأن ينمي في نفسه شعوراً عن ذاته يسمح له بأن يرى فيها مواطناً صالحاً ؟ فهو على العكس يشعر أنه مهدد بالانحلال ويكون عليه أن يختار بين أمرين أن يعيد بناء نفسه أو أن يفقدها كلية . وهو يختار الأول منها دون تردد فإنه — على الأقل — يتيح له فرصاً تنمي عنده آملاً في أن يسترد اعتباره . ولما كان المجتمع قد لفظه فإن عليه أن يجد الوسيلة التي

يستطيع أن يقاوم بها تفكك ذاته . وكما أن الفصامى يحاول أن يخلق لنفسه عالماً آخر غير العالم الواقعى فإن الجانح من هذا النوع يحاول هو الآخر أن يشيد عالماً يتفق وآماله واحتياجاته . وهو لا يكتفى بأن يقوم بدور هامشى فى العصابة فهى تمثل فى نظره نوعاً من التنظيم الاجتماعى أو وسطاً طبيعياً يبرز أهميته فيه بأى ثمن فيكون رئيسها ومحور التنظيم فيها فهو يدافع عنها بكل الوسائل ضد كل من يحاول أن يعرضها للخطر سواء كان من خارجها أو من داخلها . وباختصار فهو لا يعترف بأنه لا أخلاق له أو بأنه سىء الأخلاق بل يركز كل جهوده فى بناء مجتمع يسود فيه بعكس ما يحدث فى المجتمع الكبير النظام والوفاء بالعهد والاخلاص وإنكار الذات — الذى يذهب به إلى حد الاستهانة بجميع المخاطر — والأمانة فى توزيع الغنائم والتعاون الصادق فى المحن . ولكن مصير هذا الجهد هو الفشل . وإن انهيار هذا الأمل يلعب دوراً حاسماً فى أن يندفع مختاراً فى طريق الإجرام . وما يجدر الإشارة إليه ما يظهر فى العصابة من قيم أخلاقية وأساليب التنظيم التى يمكن أن تكون أساساً تقوم عليه عملية إعادة التربية . فالجانح الحدث يعيش فترة من الوقت على الأقل كمواطن صالح وإن كان فى مجتمع يختلف عن المجتمع الكبير يلعب فيه دوراً مهماً ويشغل فيه مكانة خاصة إلا أن هذا الحلم يتبدد عند ما يقبض عليه ويحاكم ويحبس : هو مذنب فى نظر المجتمع الكبير ولكنه يبدو فى نظر العصابة وكأنه لم يحنق مهنته بعد مما جعله يعرض أمن العصابة كلها للخطر وهذه ضربة قاضية له تدفعه إلى أن يلوذ باليات دفاعية تسمح له بإنكار الحقيقة أو الواقع . إن فكرة الاعتراف بأنه مذنب لا تخطر على ذهنه بل إنه يرى أن سوء الحظ قد أوقعه فى خطأ فقبض عليه والأمران مختلفان ولكى ينكر هذه الإدانة فإنه يلجأ إلى الإسقاط فىرى أن ما اتهم به إنما يصدر عن كثيرين من الناس الذين يزعمون أنهم شرفاء يشغلون مراكز تسمح لهم بالتستر على جرائمهم . وإن ما صدر عنه هو ليس إلا تفاهات بالنسبة لما يصدر عنهم . أما الجهاز القضائى فلا يرى فى رجاله إلا دمية تخدم أولئك الذين يملكون السلطة والمال . فكل ما يختلف فيه عن الآخرين هو أنه قبض عليه وحكم عليه

بعقوبة يفلت منها دائماً المجرمون الحقيقيون . ومن ثم فلا يجب أن ندهش إذا رأيناه يلوذ في أيام إيداعه الأولى بالخيال ويحاول أن يداوى الجرح الذى أصاب كبرياءه ويبدأ بناء على نصائح أصدقائه الأكثر خبرة ونتيجة لتأثير رفاقه فى السجن من المجرمين العتاة فى الإعداد لجرائمه المستقبلية بشكل أكثر دقة ومهارة . وهذه خيالات محموم قد توضع موضع التنفيذ إن لم يخلص منها بمختلف الأساليب العلاجية الملائمة . ولكن هذا الأمر لم يكن حتى اللحظة - للأسف - موضع دراسة منهجية جادة .

بعض الاعتبارات التى تتصل بإعادة التربية :

إن الذين يقوون الآن بإجراء تجارب للتعرف على طرق جديدة فى إعادة التربية قليلون . وهناك محاولات جريئة تنبع هنا وهناك ولكنها قائمة على أساس تجريبي بحت . وعلى أساس ما سبق أن ذكرناه يبدو أنه من الممكن ضبط الأساليب الفنية القائمة على أساس مزاعم دقيقة والتى تتضمن مراحل واضحة والتى توفر لنا أساساً لتجريب المنهجى .

وثمة نقطتان يلزم أن نهتم بهما :

أولاً : إذا نظرنا إلى الجناح على أنه اضطراب فى النمو النفسى الاجتماعى فإننا لا نستطيع علاجه بأساليب أعدت قبلاً لمعالجة أنواع الصراع التى تنتج عن العلاقات البسيطة بين الأفراد مثل التنافس مع أخ أكبر أو عندما تتأزم مشكلة أوديب فينتج عنها التعلق بالأب مما يقف فى سبيل التفكير فى الزواج .

فكيف لنا أن نتخيل أن اتخاذ هذه الاتجاهات حيال الجماعة سوف يظهر فى الشعور وذلك فى العلاقة الشخصية التى تتكون بين الفرد ومعالجه ؟ إن هذا يبدو غير محتمل ويفسر لنا لماذا أخفقت المحاولات العلاجية للجانحين . فتى عزل الجانح الصغير عن أصدقائه فهو يتصرف فى أغلب الأحيان كالمرهق

العادى الذى اكتشف أمره ويستطيع أن يعطينا الأساس والمحركات التى تدفع به إلى السلوك الجانح . وعلى عكس من ذلك فقد دلت التجارب على أن الجانح الصغير يسلك سلوكاً مختلفاً عند ما يكون مع «أفراد شلته» . فيتصرف بطريقة تلقائية وكأنه داخل العصابة ولا يرى فى المعالج غير ممثل لخصومه . وحتى إذا نظر إلى المعالج على أنه صديق « من مقابلة خاصة » فبمجرد أن يراه مع أصدقائه فإن ثمة عوامل تمنعه فى أن يرى فيه شيئاً آخر غير رمز لقيم ومطالب غريبة عنه . فإذا أردنا أن يكون لنا عليه تأثير عميق فعلى أن نوجه علاجنا إلى الجماعة التى ينتمى إليها أى أن محاولة إعادة التربية تكون أكثر نجاحاً لو أنها قامت على العلاج الجمعى .

ثانياً : ويؤدى بنا هذا إلى الاهتمام بمبدأ على جانب كبير من الأهمية : فإذا أردنا العمل مع مجموعة من الجانحين فإن أساليب التفسير تختلف تمام الاختلاف عن التى نستعملها عادة فى علاج العصبيين فإن الأعراض وميكانيزمات الدفاع التى يجب أن نهتم بها هى أعراض وميكانيزمات التى تتكيف لدينامية الجماعة مثلاً معرفة السبب الذى يدعو الجماعة إلى الاستخفاف بمعلمهم والتهكم عليه أو إلى اختيار أحد أعضائها لتصدى له بالقول أو انتهاز أقل مضايقة أو معارضة للشوشرة وأن يحتجوا على الاضطهاد إذا ما عوقبوا عقاباً بسيطاً ومستحقاً إلى اتخاذ مظهر البراءة المهانة على أثر القيام بعمل مشين . وإننا نلاحظ أنه بمجرد أن تتفكك هذه الأساليب الدفاعية الجماعية فإن الأفراد يترددون أكثر فأكثر إلى إنشاء نزواتهم ومحركاتهم الشخصية وأن بعضهم يتحللون نهائياً وصراحة من القيم التى تفرضها الجماعة بانضمامهم إلى وجه النظر التى تفرض اتجاه جديد وتفترض إعادة توجيه الحياة . لا يشعر الفرد منهم أنه جبان أو خائن ولكنه يشعر بأنه يعطى دليلاً على إخلاصه وشجاعته . إنهم ينهزون فرصة مقابلتهم للمربين لكنى يشرحوا لهم العقبات التى تواجههم والمتاعب التى يقاسون منها . ويرضهم كثيراً أن يجدوا فى هؤلاء المربين لا مراقبين عليهم بل أصدقاء يريدون أن يرتبطوا معهم بعلاقات ودية قائمة على الثقة ويتزعمون إلى انتشبه بهم .

ومن هنا نرى أن عملية إعادة التربية تقوم على أساليب تختلف تمام الاختلاف عن الأساليب المتبعة في العلاج النفسى فإن أساليب إعادة التربية تستلزم علاوة على الإعداد الخاص لمن يقومون بها التطوع الكلى ولا يمكن أن تباشر إلا بواسطة من يقبلون مشاركة الجانحين حياتهم ويرغبون فعلا في معالجتهم ولكي يؤثر المربي في من يعالجهم تأثيراً طيباً فإن من الضروري أن يكون بالنسبة لكلا منهم المثل الذى يحتذى ويوجه ويلهم .

خلاصة :

ليست الفروض التى أوردناها إلا محاولة أولية قد يرى البعض أنها سابقة لأوانها وأنها قطعية . إلا أنها تأتى على الأقل من ملاحظات دقيقة وتجارب عدة أجريت على ستين من الجانحين الذين عاونوا في البحث معاونة صادقة . وقد حال ضيق المجال دون إيراد الحقائق التى تحصلنا عليها من البحث ولكن في نيتنا أن ننشرها على الباحثين قريباً .

إعادة تربية الجانحين الشواذ*

سفيرين كارلوس فيرسيلي

القاضي بمحكمة بروكسل الابتدائية

أولاً

الوضع العام للمشكلة

يلزم أن تواجه مشكلة إعادة تربية الجانحين الشواذ في ضوء ما تملّيه العدالة الجنائية ما تكشف عنه بحوث علم الإجرام من حقائق وما يقدمه الطب العقلي من عون .

تطور القانون الجنائي :

أصبح القانون الجنائي يعتمد على الحقائق الموضوعية التي يكشف عنها علم الإجرام كما أصبح يولي مسألة درجة خطورة الجانح اهتماماً واضحاً ، وذلك بعد أن أخذ يتخلى شيئاً فشيئاً عن التجريدات والأوهام التي ينطوي عليها مفهوم القانونية . ومن ثم أصبح يميل إلى أن يستبدل - تدريجياً - مجرد القمع بالمسألة وإعادة التربية . وهو يرى إلى حماية المجتمع والجانح نفسه عن طريق توقيع جزاءات في حدود ما تقتضيه الضرورة وفي ضوء الفحص الطبي النفسي والاجتماعي للجانحين يتجه تنفيذها إلى إعداد الجانح بحيث يكون قادراً على - وراعياً في - استعادة مكانته في المجتمع .

(*) الموضوع الثاني من القسم الرابع

Versele, Severin Carlos. La Resocialization des Délinquants Anormaux.

ترجم التقرير ولخصه محمد عزت حجازي الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

تطور علم الإجرام :

وقد استطاع علم الإجرام أن يكشف عن دقائق مشكلة الجانحين الشواذ واستعان بعدد من فروع العلم لمواجهتها وذلك بعد أن اتجه اتجاهًا تكامليًا (تركيبيًا) وضع حدًا لتطرفات علماء البيولوجيا وعلماء النفس في أول مراحل نشأة العلوم الجنائية .

وقد حل محل الاتجاه العاملي (الاستاتيكي) لعلم الإجرام اتجاه انثروبولوجي (ديناميكي) هو أكثر نضجًا في حتميته وأقل إغفالا لطابع التكامل في الإنسان .

فقد اطرحت الدراسة العاملية للجانح ، وبدأت محاولات دراسته كإنسان يتطلع إلى المستقبل ويسعى لتحقيق اتزان داخلي ويحاول التوفيق بين مطالبه وإمكانياته .

وقد أصبح علم الإجرام هو الآخر ذا طابع إنساني ، فقد أقلع عن النظر إلى الجانح كشيء وأصبح ينظر إليه كإنسان يحرص على الحفاظ على كبريائه . ولما كان المشرع قد تخلى عن الاتجاه التقويمي الجامد — وهو موقف غير علمي في أكثر جوانبه — فقد أقلع علماء الإجرام عن الموقف العدواني الذي كانوا يقفونه من القانون ولم يعودوا يغفلون ما يوجد في القانون من أفكار قد تتفق مع حقائق الواقع وهي أفكار أثرت نظرة علماء الإجرام إلى المجرم والظروف التي يعيش فيها .

تطور الطب العقلي :

أصبح الطب يعامل المنحرف عقليًا كريض ويعاونه على الإحساس بإمكان الشفاء ويساعده على إدراك حقه في أن يعالج وذلك بعد فترة كان ينظر إليه فيها نظرة مشوبة بالفرع أو محاطة بنوع من القداسة .

وقد أصبح الطب العقلي — كسائر فروع الطب — يضع الظروف الاجتماعية

للجانح في الاعتبار ، سواء فيما يتعلق بالتفسير العلمي أو فيما يصطنعه من إجراءات خاصة بالعلاج ، كما أنه أصبح يهتم بالأساس العضوى للاضطرابات النفسية فيما يعرف باسم الطب السيکوسوماتى أو الطب النفسى الجسمى .
ولما كان الطب العقلى لا ينظر للمنحرف عقلياً على أنه يختلف عن الأسوياء بدرجة كبيرة ويرى أن مشكلته تنحصر في المتاعب التى يلاقها في علاقاته بالآخرين فإنه يبقى المرضى من هذا النوع - بقدر الإمكان - في بيئاتهم الطبيعية سواء في محيط الأسرة أو في محيط العمل ، حيث تتاح لهم فرص أكثر وأفضل لتنمية إحساسهم بالمسئولية وهو ما ينبغى أن يكون هدف العلاج ومعيار الشفاء في نفس الوقت .

موقف الرأى العام من المشكلة :

يسير القانون وعلم الإجرام والطب العقلى - بشكل يدعو إلى الغبطة البالغة - نحو الاتفاق على أفكار أكثر علمية وإنسانية . فهى تحت على معاملة الجانحين الشواذ بالاعتماد على إمكانياتهم في الارتباط بالآخرين ويمنحهم من الحرية ما يتيح لهم فرص تنمية قدراتهم .

ولكن الجهود في هذا السبيل تصطدم - مع الأسف - بالاتجاهات البدائية التى ما زال أغلب المواطنين يعتقدونها في نظرهم إلى المرض العقلى أو إلى الجانح الشاذ ، فاستجابات أغلب الناس في هذا الصدد قائمة على الخوف متسمة بالعدوان . وعلى العلم أن يبذل جهوداً لمواجهة هذا الأمر .

ولن يكون العلاج في هذا الشأن ذا جدوى ما لم يبذل بجهد لتنوير الرأى العام حتى يأخذ بنظرة تقدمية نحوه وبموقف إيجابى منه يتمثل في إحساس بدوره في العلاج .

ثانياً

جناح الشاذ

ليس من الممكن أن يحدد بدقة الوضع القانوني للجناح الشاذ دون تبين طبيعة الشذوذ النفسى والدلالة الحقيقية لجناح الشاذ .

الشذوذ النفسى :

أيّاً كان سبب الشذوذ النفسى فإن من الممكن أن نعرفه بأنه « انقصاص الشخص عن البيئة مما يترتب عليه اضطراب علاقاته مع الآخرين » .

ولم كان الشاذ عاجزاً عن الارتباط بعلاقات إنسانية أو هو يرفض الارتباط بها فإنه يكون عاجزاً عن تكييف ميوله وحاجاته مع ظروف الواقع الذى يعيش فيه ومقتضياته ، ومن ثم فهو لا يتمثل المعايير التى تدفع إلى التعايش ، ولا يمكنه أن يتعامل مع الجماعة بصورة مترنة مرنة .

ويرجع الشذوذ إلى عدد من العوامل البيولوجية والاجتماعية تتفاعل فيما بينها على نحو يجعل الفرد يدرك الواقع الخارجى — أو بعض جوانبه — بصورة مشوهة مما يؤدى إلى الشذوذ فى نمو الأنا الذى يصدر عنه كل سلوك للفرد .

وإن كل شخص ليدرك التناقض العميق القائم بينه وبين الواقع الخارجى ، والتعارض بين حاجته إلى تحقيق ذاته وضرورة التزام الحدود التى يضعها له الآخرون ، وأن حياتنا النفسية هى — وهذا سر شقاء الإنسان وسعادته — محاولة لا تتوقف لتحقيق الاتزان ومجهود لا ينقطع لحفض التوترات الناشئة عن تعارض الأنا مع الواقع .

إن الاتزان الذى تحقق به اجتماعيتنا يعتمد على آليات تنظيم يرجع وجودها وأداؤها لوظائفها ونموها إلى الخبرات الانفعالية الأولى التى لفت فرويد أنظارنا إليها . وكما يحتاج الشخص إلى غذاء كاف ومنظم لكى ينمو

عضوياً فهو كذلك في حاجة إلى التجارب الانفعالية لكي يترقى نفسياً. فإذا ما شابت عملية الترقى هذه بعض الأخطار ، فإن ذلك يؤدي إلى تشويه بنائه النفسي ، ويصل به الأمر إلى أن يعيش بطريقة خاطئة وهو بسبيل تحقيق الاتزان الذي يحققه الآخرون : فهو يرفض الآخرين والعالم الخارجي ويرتد إلى اتجاهات غير ناضجة ، ويحمل الآخرين مسؤولية ما أخفق هو في تحمل مسؤوليته ، ويفعل ما يعرف أنه ليس حلاً سليماً لأنه عاجز عن إتيان حل سليم .

وتتغير حالة الشذوذ في كل لحظة ، كما يتغير الشخص كله ، نتيجة لمحاولات إعادة التكيف مع الضغوط القوية خارجية كانت أو داخلية .

وفي أغلب الحالات يكون الشاذ ممن يمكن تقويمهم وإعادة توجيههم عن طريق إجراءات مباشرة ، وإجراءات غير مباشرة .

وقد يكون هذا عملاً شاقاً مريراً. ولكن النتائج التي حصل عليها م. بان. Baan B. في النمسا وم. شتوروب. Stürup. M. في هرستدشتر Herstduters تشير إلى أن العلاج الحقيقي أمر ممكن وفعال وأن من الممكن أن يشفى أولئك الشواذ الذين كان ينظر إليهم على أنهم يستعصون على الشفاء .

جناح الشاذ :

يبدو لنا أن الشاذ حين يرتكب جرماً يخضع لاندفاعات بيولوجية ويتأثر بقيم زائفة ويطرح جانباً القيم التي تؤمن بها ويصدر في تصرفاته عن اتجاهات متطرفة أو معارضة لمصالح الآخرين . إلا أن بعض السيکوباتين الحقيقيين يأتون أفعالا هي من الناحية الاجتماعية لا تنطوي على كثير من الخطورة إن لم تكن مفيدة فعلا .

ومن ثم فإن السيکوباتية وحدها لا تكفي لتفسير الجناح . فالجناح لا يظهر إلا في حالات الصراع التي يعجز فيها الشاذ عن التوصل إلى حل مقبول اجتماعياً

وحيث يعجز عن تقدير الحلول المقبولة أو عن اللجوء إليها .

وليست الجريمة التي يرتكبها الشاذ إلا استجابته للمشاكل الصراعية التي يواجهها الحياة والناس بكل كيانه وبآلياته الدفاعية وبمشاعر الدونية وبضروب الإحباط التي لم تعوض والقلق وعدم الرضا .

إن هذه الاستجابة تبدو لنا خاطئة إلا أنها في نظر صاحبها (الشاذ) استجابة توافقية تماماً . فجناح الشاذ الذي ننظر إليه على أنه رفض التزام القواعد القانونية المؤسسة على ما تقتضيه المتطلبات الاجتماعية ينظر إليه الشاذ على أنه أفضل تكيف في اللحظة التي يخرق فيها القانون ؛ فهو - كما يبدو له - أفضل استجابة ممكنة للمشكلة التي تواجهه ، بل هو الاستجابة الوحيدة التي يمكنه أن يصدرها .

ومن ثم فلا بد أن تضع سياستنا الجنائية - فيما يتعلق بالجانحين الشواذ - في الاعتبار ما أشار إليه دوجريف De Greef, E. مراراً من أن الفرد الذي ينطوي بناؤه النفسي على انحرافات وقصور إنما يصدر في تصرفاته وفق مقتضيات الانحرافات وجوانب القصور .

الشاذ في نظر القانون :

هل يمكن أن يميز القانون الجنائي تمييزاً قاطعاً بين الجانحين الأسوياء والجانحين الشواذ ؟

إن السلوك الجانح الذي يمارسه الشاذ إنما يصدر عن آليات نفسية توجد لدى كل الناس بصورة دائمة أو عرضية وبالصور نفسها التي تتشكل فيها أو بصور جد مشابهة . ومن منا يستطيع أن يقطع ، دون أن يجاوز الحقيقة ، أنه كان سوياً دائماً وفي كل لحظات حياته وأنه استجاب بصورة مقبولة لكل المشاكل التي واجهته بها . ففي المحاولات المستمرة لتحقيق التوازن الذي يتطلبه الابقاء على الحياة يقع كل شخص في أخطاء ، إلا أن بعضها يكون ذا نتائج

أقل خطورة من وجهة النظر الاجتماعية ويكون أقل ظهوراً .

ومن ثم فإن عدداً غير قليل من الجانحين الذين ينظر إليهم على أنهم أسوياء ويدانون على هذا الأساس هم في حاجة حقيقية لعلاج نفسي . ولهذا كان ضروريا أن تغير الإجراءات العقابية من الأساس تغييراً شاملاً وأن يعاد النظر كذلك في الإجراءات الوقائية .

فهل ثمة — إذن — من مبرر لما ذهب إليه القانون من تصنيفه للشواذ — بصورة قبلية — في فئات وتخصيصه جزاءات مختلفة لكل فئة ؟

ليس يمكن — إلا في حالات نادرة — أن ندرج الجانحين الشواذ في فئات محددة من حيث المرض النفسي . والحالات التي تعرض للقاضي غالباً ما تكون من الحالات الهامشية التي لا يمكن إدراجها بدقة في فئات عقلية محددة ، وهي حالات يختلف اتجاه المرض فيها وشدته تبعاً لاختلاف الزاوية التي ينظر منها للشاذ .

فليس من الممكن في كل الأحيان أن نميز المنحرف من الشاذ ولا العصابي من الذهاني وذلك لأن الجانحين أياً كانوا يمثلون حالات معقدة ومتغيرة .

وهل من الممكن أو المجدي أن نميز في المحاكمة ذا القصور من المختل ؟ إن دراسة الجانحين الشواذ تدفع إلى الاعتقاد بأن الحلل يؤدي إلى زيادة حدة القصور .

ومن ثم تكون مهمتنا فيما يتعلق بمعاملة الجانح الشاذ أن نساعد في مضاعفة ارتباطاته بالآخرين وتنويعها وتقويتها وفي تحقيق إمكانياته من خلال هذا الارتباط ، مما يؤدي إلى توسيع آفاقه الإنسانية والاجتماعية وأثره إمكانياته في الاستجابة .

وإن أولئك العاملين في علاج الجانحين الشواذ — وهم ليسوا كثيرين على أية حالة — ليذهبون إلى أن الأمر يتطلب عملاً طويلاً ودؤوباً حتى يمكن اكتشاف طاقات الفرد وانعاشها . ولكنهم يؤكدون أيضاً وجود هذه الطاقات حتى في الحالات التي تعد مستعصية على العلاج ، والتي يكشف تناولها بصبر وفهم موضوعي عن إمكان علاجها .

ثالثاً

مسئولية الجانح الشاذ

برغم ما يوصى به بعض علماء الإجرام من إغفال موضوع المسؤولية ، فليس من الممكن إنكار أن الشعور بالمسئولية حقيقة نفسية أولية .

المعنى الميتافيزيقي والقانوني للمسئولية :

إن النظرة القانونية الأخلاقية للمسئولية التي نقيمها على أساس الإرادة الحرة تكشف عما تقوم عليه من معتقدات ميتافيزيقية ، وقد يكون من الممكن إثبات وجود مثل هذه الإرادة ولكن ليس ثمة ما يوحى بأنها يمكن أن تخضع للدراسة موضوعية .

وليس ثمة حد فاصل حاسم بين إجرام أشخاص أسوياء مسئولين وأجرام أشخاص شواذ غير مسئولين ، وعلى العكس من ذلك توحى الخبرة بأن ثمة تقدير متصلاً للظروف الإنسانية المعقدة يمتد من الأمور العقلية حتى الأمور العضوية . ولم يقدم أحد بعد مقياساً معقولاً للسواء أو للمسئولية .

وقد أدى تحديد الجزاءات على أساس معيار المسؤولية الميتافيزيقي إلى تحديد كمى للجزاءات أغفلت فيه الفروق الكيفية — وهو تحديد لا يعتد إلا بالواقعة المجردة وبزمن حدوثها مغفلاً وحدة الإنسان — ينتهى إلى تقسيمات عجيبية للإنسان تؤدي إلى اعتباره مسئولاً عن بعض الأفعال وغير مسئول عن أفعال أخرى .

وإن التجريدات والحيل القانونية التي يزخر بها القانون الجنائي التقليدي لا تنطبق إلا على إنسان لم يوجد أبداً ، إنسان خيالي يتصور أن إمكاناته

العضوية كاملة وقدراته على التكيف كاملة في كل حين وإزاء كل مشكلة تواجهه.

المعنى الوضعي والمادى للمسئولية :

أما النظرة المادية الشائعة للسلوك الجانح فهي « تختل » الإنسان الجانح بإنكار الإمكانات الحقيقية للنوع الإنساني ، فإن تعقد مخ الإنسان وثراء إمكانياته لا يسمح لنا بقبول فكرة الحتمية الساذجة ، بل يدفعنا إلى الإيمان بعدد من الحتميات. يسمح تفاعلها بعدد لا محدود من الاستجابات الممكنة .

ثم إن الاعتماد على مجرد المسئولية القانونية أو الاجتماعية يؤدي بنا إلى القول بانعدام مسئولية الإنسان . فما دمنا نعتقد بأن شخصاً ما لم يسلك سلوكاً معيناً لأنه غير قادر عليه من الناحية التكوينية فإن علينا أن نعينه على تحقيق أهم أمر في حياته كإنسان وهو أن يعي ما يوجهه في سلوكه ويحاول أن يتحكم فيه . وأخيراً فإن رغبة الفرد في أن يحيا كإنسان تحمل في كل جوانبها معنى المسئولية . وإن الشعور بإمكان الاختيار والإرادة يوجد لدى كل البشر حتى المجانين الذين يكونون قادرين على أن يعوا بعض الحقائق الخارجية وأن يتخذوا منها موقفاً محدداً . وعلى هذا النحو يشعر كل شخص بأنه مسئول ويمارس مسئوليته ولكن وفقاً لصور تختلف على نحو كيني باختلاف التركيب الداخلي للفرد .

وعلى أساس رفض الأوهام التي تنطوي عليها فكرة المسئولية الأخلاقية في القوانين الجنائية التقليدية قامت سياسات جنائية تكتفي بفكرة الدفاع المادى عن المجتمع — وهي سياسة عارضها مذهب الدفاع الاجتماعى الجديد — وتغفل حقيقة الشعور الذاتى بالمسئولية والالتزامات التي يفرضها تماسك الجماعة .

المعنى الوجودى والجنائى للمسئولية :

إن المعنى الوحيد للمسئولية الذى يمكن أن يتمشى مع الحقائق الأنثروبولوجية وللطموح الإنسانى هو معنى المسئولية المعاشة ^(١) ، المسئولية كما هى مستقرة فى ضمير الجانح نفسه . فإن الشعور بكون الشخص حراً ومسئولاً يوجد — فعلاً — لدى كل الشواذ الذين يقدمون للمحاكمة .

إن الشعور بالمسئولية يشيع فى كل جوانب الحياة ويصاحب كل فرد فى مراحل تطوره منذ أن يولد حتى يموت ، حتى ليتمكن القول بأن هذا الشعور لصيق بالوجود الإنسانى لمجرد أن الفرد يوجد ويعيش فى جماعة .

والشعور بالمسئولية لا يمكن أن يبرر الإبقاء على المعيار الأخلاقى القانونى للمسئولية فإنه يوجد لدى الشواذ وكثير من المجانين دون أن يدفعهم إلى أن يسلكوا على نحو مقبول اجتماعياً ، وذلك لأنهم يجهلون أخطاءهم والقصور الذى يعوق تحقيق إمكانياتهم .

ويحدد الشعور بالمسئولية الشعور بالإثم فإنه يعين الجانح على أن يدرك أن سلوكه انحرف به عن الجماعة وأن يعى الخطأ وأن يعمل على إصلاح شأنه باحترام المعايير السائدة .

أليس لزاماً علينا أن نعيد النظر فى وجهات نظرنا؟ وأن نعى الشواذ من الخضوع للقانون العادى؟ ألن يكون حلاً سليماً أن نعيد النظر فى الأسس التى تقوم عليها السياسة الجنائية ، وأن نخلصها من كل نظرة إلى المسئولية لا تقوم على أساس الشعور بالمسئولية باعتباره حقيقة نفسية ؟

وحين نعارض الجانح بالأشخاص الأسوياء على أساس عجزه عن ضبط تصرفاته أو عجزه عن تقدير طابع اللامشروعية فى سلوكه ، فإننا نغفل حقيقة هامة هى أن الجانح الشاذ يكشف — أو يكون قادراً على أن يكشف — عن شعور بالمسئولية . ونحن حين نصم جانحاً شاذاً بأنه غير مسئول فإننا ننكر عليه جوهر وجوده الذى يجعله يشعر بأنه يصدر قراراته وأنه حر فى تحقيقها .

رابعاً

محاكمة الجانح الشاذ نفسياً

إن من الخطأ أن نصر على ضرورة محاكمة الجانح الشاذ كما يحاكم غيره من الجانحين ، فهو كما يثير مشاكل في أساليب معاملته فإنه يثير مشاكل في أسس محاكمته وإجراءاتها . وإذا نحن أخذنا بما تتطلبه أسس فكرة الدفاع الاجتماعي الحديثة وغاياتها من الأجزية الجنائية فإن من الممكن - بل من اللازم - أن يحاكم الجانح الشاذ على أساس القواعد العامة لهذا القانون الجنائي المعدل .

الغرض من إعادة التربية :

إن إجراءات حماية المجتمع ضد الجريمة - تبعاً لآخر ما تطورت إليه نظرية الدفاع الاجتماعي - يجب ألا تعتمد على الضبط من الخارج بقدر ما تحرص على أن يقبل الجانح الضبط ويشارك فيه .

وليس من الممكن أن يتم هذا الإجراء الإصلاحي دون فهم للسلوك الجانح ، لا من حيث إنه إقلاق للمجتمع بل من حيث هو تجربة يعانيها الجانح في حدود عالمه الخاص ووفق تصوراته . وليس في وجهة النظر هذه ما يعنى قبول السلوك الجانح أو تلمس الأعذار له ، ولكنها تعين على تقبل الآخر حتى في حالة جناحه ، وعلى الإيمان بالإنسان والجوانب الطيبة فيه .

فليس الإجراء إذن أن نعاقب أو أن نسجن تبعاً لمعايير خارجية ، وإنما يلزم أن نختار إجراءً يتناسب مع حال الجانح على أن يؤخذ في الاعتبار الأخطار المترتبة على جوانب القصور في الجانح ، ويراعى فيه أيضاً إمكان الاستفادة من أساليب الإصلاح وإعادة التربية التي ثبتت كفايتها عند تطبيقها .

فليس الأمر إذن أن نستبدل العقوبة بتدبير أمان ، ولا أن نجمع بين الاثنين ، فالجائح الشاذ يحتاج إلى تدبير منفرد يتلاءم مع حالته ، ويكون كفيلاً بتحقيق الشفاء له .

يجب على القاضي إذن ألا يرى الجائح الشاذ على أساس أنه فاقد العقل أو غير مالك لإرادته ، بل يلزم أن ينظر إلى الجائح على أنه مسئول . ومن ثم ليس من الضروري أن نستبعد فكرة الجزاء – بالمعنى الذى يعطيه للكلمة مذهب الدفاع الاجتماعى الحديث – فى حالة مثول الجائح الشاذ أمام المحكمة ، على ألا ينطوى هذا الجزاء فى شكله ، أو فى أساسه على أى احتقار للجائح أو لا مبالاة به أو إشفاق عليه يزيد من حدة احتقاره لنفسه ، وهو شعور يحس به أغلب الشواذ . ويجب أن يصدر الجزاء على أساس أن الرغبة فى حماية المجتمع تقترن بالرغبة فى مساعدة الشاذ فى البرء من حالة مرضية يلزمه أن يكون على وعى بها ، وأن يرغب فى الشفاء منها .

روح العلاج :

إن مشاعر العطف والإشفاق فى معاملة الجانحين لا تفضل كثيراً أساليب الازدراء والقسوة . فليس يكفى فى معاملة الجانحين أن يمتلك الإنسان قلباً طيباً كبيراً . بل إن الفهم وحده لا يكفى . فإن وضع ما يكشف عنه علم الإجرام فى خدمة عدالة ميثافيزيقية كالتى حددها كانت Kant, E. ليس من شأنه أداء الواجب . وإن علاج الشاذ يتطلب مواجهة واعية لما تمليه طبيعة الإنسان التى يشارك فيها القاضي المهتم نحو الجائح الشاذ حتى يعيش فى عالمه ويتبين المتاعب التى يعانى منها والحاجات التى تلح عليه والأساليب التى يشق بها طريقه .

ومن ثم فإن الطابع الذى يلزم أن يغلب على التعامل مع الجائح الشاذ – وبخاصة فى محاكمته – هو التعاطف معه لا كما يتعاطف المرء مع مسكين أو

ضعيف خطر على المجتمع ولكن ينبغي أن يكون التعاطف واعياً يرمى إلى سبرغور الجانح بحيث يمكن تبين طبيعة عالمه الخاص الذي يعيش فيه ، وإمكانياته والضغط التي يعاني منها .

ومن ثم فإن الإجراءات التقليدية في محاكمة الشاذ يجب أن تغير ، فإن ما فيها من شكليات وما يستعمل فيها من ألفاظ قد يرفض من جانب الشاذ على أساس أنه مضايقات لا مبرر لها . وقد يكون ضعف الكثيرين من الشواذ وحساسيتهم الزائدة — برغم أنهم قد يبدوون غير ذلك — مدعاة للهروب من الواقع والارتداد إلى مراحل بدائية .

ومن ثم لزم أن يمارس تطبيق القانون في هدوء حازم ، وبصورة تقلل من الإجراءات التي تفتقر إلى التعاطف .

الاعتبارات الإنسانية :

يتطلب العلاج الفعال للجانح الشاذ أن يكون أولئك الذين يقومون بعلاجه — ويقتضى الأمر منهم أن يكونوا على ارتباط مباشر وثيق به — على درجة كافية من الاتزان . وهذا أمر لا يتحقق بالوراثة ولا بالاحتراف ولا بالعلم ولا بمجرد النية الطيبة . فربما كان القاضي — أو من يعتمد عليه من الخبراء — يعاني من اضطرابات تدفعه إلى إصدار أحكام عدوانية كتعويض يغطي فيها الجدل القانوني ما تقوم عليه من دوافع . ومن هنا ينبغي أن يكون كل من القاضي والخبير والمدعى والمحامي إنساناً حقاً قادراً على التعاطف والفهم . ولا بد أن يقترن الإعداد العلمي والتخصص المهني بإعداد إنساني يعين الشخص على أن يعيش بتعاطف ويسر مع الآخرين . وإلا فلن يحس الجانح الشاذ المعالج بالتجاوب مع من يتعاملون معه حتى ولو أظهر غير ذلك في بعض الأحيان .

كما يلزم أن يسعى القضاة والأطباء إلى تحقيق الاتفاق بين وجهات نظرهم لكي يكون ذلك أساساً لوضع برنامج العلاج .

تعديل الإجراءات :

يلزم أن تحسم ملاحظة الجانح الشاذ الجدل العقيم بين إحصائي الأعصاب والأطباء العقلين حول المسؤولية . ويجب أن تتجه لتغطي الشخصية من كل جوانبها وكوحدة في ضوء ما كشفت عنه الدراسات العلاجية النفسية الاجتماعية ، وأن ترمى إلى وضع برنامج دقيق للعلاج تكون هي أساسه .

وقد تنطوي شخصية الجانح على جوانب قد يؤذي كثيرا أن يعرفها بل قد يؤدي علمه بها إلى تعويق عملية علاجه ، ومن ثم فإن الأفضل ألا يحاط علماً بمثل هذه الجوانب .

ومن الضروري أن تتلاءم إجراءات المحاكمة مع متطلبات علاج الجانحين الشواذ . وعلى ذلك ينبغي التخلي عن الشكل التقليدي للمحاكمة — الذي يجعلها أشبه بمبارزة — وذلك بتخليصها من النقاش الحاد العقيم . كما ينبغي الإقلال من علنية الجلسات ما أمكن .

ويجب أن تجري المحاكمة بحيث لا يحس الجانح الشاذ بأن حماية الجماعة تقتضي التضحية به ، بل بحيث يحس بأن ليس ثمة تعارض بين مصلحته ومصلحة الجماعة ، وأن القرار الذي سيصدر في شأنه من طبيعته أن يحمي كليهما . وذلك لأن علاج الجانحين الشواذ يتطلب منهم أن يقبلوه وأن يشاركوا فيه .

خامساً

علاج الجانحين الشواذ

إن المشكلة في علاج الجانحين الشواذ هي أن يحدد العلاج في ضوء معايير تنطوي على إمكانيات واقعية للتطبيق . وسنحاول أن نبين الحدود القانونية في هذا الشأن قبل أن نتعرض لموضوع العلاج في المؤسسات أو في البيئة الطبيعية .

١ - الجزء العلاجي :

ينطوى علاج الجانحين الشواذ على إشكالات غير هينة لأنه يتطلب التزام النص التشريعي ومراعاة المرونة الواجبة في العلاج والتوفيق بين رغبة المجتمع في القمع ورغبة الفرد في العلاج . وإذا كان من المرغوب فيه أن يتم شفاء الشاذ بأسرع ما يمكن وأن يستعيد مكانه في الجماعة في أقصر وقت مستطاع فلا بد من أن يؤخذ في الاعتبار احتمال إخلال سلوك الشاذ بالنظام أو إبدائه لشعور الجماعة واحتمال أن يؤدي هذا السلوك إلى اتجاه عدواني أو استجابة دفاعية من الجماعة .

ومن هنا فإن علاج الجانح الشاذ يتطلب عملاً شاقاً وصبراً طويلاً ومثابرة . إذ يلزم أن تنمى فيه إعادة التربية الإحساس بالمسئولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، وأن تنمى فيه إمكانياته، وأن تساعد على أن يشق طريقاً وسط ركام من الخبرات العديدة المؤلة والاضطرابات الوجدانية . وهذا أمر لا يتحقق إلا من علاج ملائم متعدد الجوانب : جسمي ونفسي واجتماعي . بل يلزم أن يمتد العلاج إلى البيئة التي يعيش فيها الجانح ويتعامل معها .

(١) وسائل العلاج :

إن إعادة تربية الجانحين الشواذ تتطلب أن يغطي العلاج عديداً من الجوانب فهي تقوم على الطب الجسمي والطب النفسي والاجتماعي . وهي وسائل يلزم أن تتكامل في برامج تختلف تبعاً لاختلاف حاجات كل فرد وإمكانياته وتبعاً لاختلاف مراحل تطور كل حالة .

العلاج الجسمي :

تشير الكشوف العلمية الجديدة - وبخاصة في مجالات التشريح والغدد الصماء والكيمياء الحيوية والطب النفسي الجسمي - بشكل متزايد مؤكداً إلى أن النشاط النفسي يرد إلى ظواهر تنتج من أساس عضوي . ومن ثم فإن

ما يعترينا من تغييرات فسيولوجية تؤثر - بشكل مباشر وحاسم غالباً - في سير العمليات النفسية فينا . ومن ثم فقد يفيد العلاج الجسمي في تهيئة الفرد للعلاج النفسي . وقد حقق استخدام بعض المركبات الكيميائية في العلاج خلال السنوات الأخيرة نتائج طيبة ، وكشف عن وسائل التأثير في الحالة النفسية الفسيولوجية للجانحين الشواذ . كما أثبت العلاج بالصدمات كفاية في علاج الاضطرابات العضوية . قد حقق استعمال الصدمات الكهربائية والصدمات بالأنسولين نتائج طيبة وإن كانت غير مؤكدة في بعض الأحيان . وتفيد الجراحة في بعض الحالات كالإخصاء وجراحة الأعصاب ، وإن كان لا يرى الاعتماد عليها في وضع سياسة جنائية رشيدة .

العلاج النفسي :

يتجه العلاج النفسي الفردي إلى تبصير الشاذ بمشاكله العميقة ومساعدته على أن يكون مبادئاً معها وأن يكون قادراً على التغلب عليها ، ويتجه بالفرد إلى أن يستجيب للأحداث بما يساير اهتماماته ويحقق مصالحه في ضبط لانتفاعاته ، ويحرص على أن ينمي في الشخص التجاوب مع الآخرين ، وذلك عن طريق مساعدته على تقبل معاييرهم والرغبة في التوافق معها .

ولما كان هذا الأسلوب من العلاج يقوم على اتصال المعالج بالمريض فإنه يتطلب مناقشات متكررة في جو يلزم أن تشبع فيه الثقة . وهو يتطلب من جانب المعالج الرغبة في الفهم والاستعداد للتعاون ويتطلب من جانب المريض حداً من القدرة على الفهم والرغبة في تقبل عون الآخرين والمشاركة إيجابياً في العلاج .

أما العلاج النفسي الجمعي فيقوم على أساس روح الجمعية عند الشاذ ويستند إلى العلاج النفسي الفردي في مساعدة الشاذ على أن يعي صراعاته من خلال تعامله مع الآخرين . وعن طريق تبين أخطائه الحقيقية وتبين أخطاء مماثلة لها عند الآخرين ومن تفحص الاستجابات المختلفة التي تستثيرها

هذه الأخطاء يستطيع الشاذ أن يكشف مسالك جديدة وأن يتحلل من عقده وأن يتوصل إلى حلول مقبولة تتلاءم مع مقتضيات الواقع الخارجى .

وتأخذ نتائج هذا العلاج أشكالاً عدة تتحدد تبعاً لاتجاهات المعالج وشخصيته وطبيعة تركيب الجماعة وعدد الأشخاص فيها وقلقاتهم العقلية . وقد يستعان فيه بالأفلام أو التسجيلات الصوتية واللوحات الفنية لتلطيف المناقشات وجعل الجماعة أكثر مرونة والمساعدة على التخلص من الصراعات الكامنة .

ألا أن هذا الأسلوب فى العلاج له بعض مضار ، فقد تواجه المريض متاعب نتيجة لاختلاف المناخ الاجتماعى فى الجماعة العلاجية عنه فى الجماعة التى يعيش فيها ، وقد يسىء فرد من الجماعة إلى آخر .

العلاج الاجتماعى :

قد يقال أن ليس ثمة علاج للبيئة يمكن أن يباشر فى استقلال فعلى عن علاج المريض ، ولكن تخصيص فقرة للحديث عنه يقصد منه إبراز أهميته .

إن من الممكن أن يؤثر فى الجناح الشاذ بشكل غير مباشر من خلال البيئة التى يعيش فيها كما يحدث فى حالات العلاج الجمعى . ولكن هذه ليست صورة العلاج الجمعى الوحيدة فإن من الممكن أن تكون الجماعة أفراداً عاديين كالأُسرة والزملاء فى العمل والأصدقاء لا مرضى يعالجون .

وقد تستطيع مثل هذه الجماعات أن توفر للفرد فرص التنبج والتخلص من الصراعات والإحساس بإمكان تحقيق الانسجام بين رغباته ورغبات الجماعة وإرضاء حاجاته بصورة مقبولة لدى الآخرين .

إلا أن ميزة هذا الأسلوب من العلاج أنه يقوم أساساً على مبدأ الحياة فى الجماعة وهو نفس الأمر الذى تقوم عليه الحياة الطبيعية للمريض .

(ب) التدابير القانونية :

إن ظروف الجانح الشاذ والأخطار الكامنة فيه والآمال التي ترجى من الجوانب الطبية عنده تثير اعتبارات لا تحلها العقوبات التقليدية ولا إجراءات الأمان التي تقوم على أساس نظرة مادية نفعية خاصة . ومن ثم فإن مسألة إعادة التربية بالنسبة للجانحين الشواذ لا يمكن حلها بالجمع بين العقوبات التقليدية وتدابير الأمان .

ب - طبيعة العلاج :

إن الاتجاهات الحديثة في الإجراءات العقابية تقلل من حدة الفروق بين المعاملة العلاجية للجانحين الشواذ والمعاملة الإصلاحية للجانحين المعتبرين أسوياء . وإذا لم يكن من الممكن اعتبار معاملة الشاذ عقوبة بالمعنى التقليدي للكلمة فإن من الممكن اعتبارها جزاء على أساس ما تعنيه نظرية الدفاع الاجتماعي الحديثة . ولا يمكن أن يعد مثل هذا العلاج مجرد تدبير أمن ، ولا إجراء يمليه الإشفاق لأنه إن كان كذلك يرفضه المريض فتزيد عزلته عن الجماعة وانحرافه عنها مما يكون أساس السلوك الشاذ . وبعبارة أخرى فإن مثل هذا الاتجاه في أسلوب العلاج ، يدفع المريض إلى رفضه .

هناك - دون شك - حالات من الخطورة بحيث تتطلب تدابير أمان عن طريق حجز فعلي ، ولكن في الغالبية العظمى من حالات الجانحين الشواذ يمكن أن يتم العلاج عن طريق إعادة التربية بأساليب طبية نفسية واجتماعية . وإذا كان هدف العلاج أن يخلص المريض من اضطرابات تظهر منه في سلوك لا تراعى فيه التزامات الفرد نحو الآخرين لا تقبله الجماعة فإنه - أي العلاج - يلزم أن يتجه بحيث يعيد المريض بأسرع ما يمكن إلى رعاية جماعته التي تبدو طبيعية له .

ج - مدة العلاج :

وليس من الممكن أن تحدد مقدماً مدة العلاج نظراً لاختلاف المشاكل بعضها عن بعض ، واختلاف الأفراد بعضهم عن بعض .

وعلى أية حالة فليس من المعقول إطلاقاً أن تتحدد مدة العلاج على أساس جسامته الجرم الذي ارتكبه المريض ما دامت جسامته — وهي أمر خارجي — لا ترتبط بالضرورة بمحنة الاضطراب الذي يعاني منه الجانح ولا بدرجة خطورته .

إلا أن المعيار الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في هذا الصدد هو أن تكون فترة العلاج من الطول بحيث يكون العلاج ذا جدوى وأن ينتهي الحجز في الوقت الذي يرى مناسباً من الناحية العلاجية . ولا يفيد أن تكون مدة الحجز قصيرة . فإن تفهم المريض للموقف وتقبله للمعالج واستعداده للتجاوب معه ومشاركته في العلاج أمور تتطلب وقتاً طويلاً . وليس يفيد أن يخصص للعلاج مدة طويلة فقد يكون الحجز عبئاً مرهقاً على المريض بعد أن يتم شفاؤه مما قد يسبب متاعب جديدة ويعجزه عن تقبل حياته بعد الإفراج عنه برضا وارتياح . وإذا كان إرضاء الشعور الاجتماعي يتطلب أن يكون للحجز حد أدنى فإن من الضروري ألا يطول هذا الحد الأدنى إلى درجة يكون فيها مرهقاً ومعوقاً للشفاء الحق . وإذا كان من حق الفرد أن يوضع حد أقصى لاحتجازه فإن من الضروري ألا تتضاءل مدة الحجز حتى لا تكفى لعلاج حقيقى .

وفي هذه الحدود يمكن أن يحل العلاج في البيئة الطبيعية محل العلاج في مؤسسة في الوقت الذي يظهر فيه ما يوحى بأن ممارسة سلوك جانح من جانب الشخص أمر غير محتمل وتشير الشواهد فيه إلى قدرة الفرد على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين والاستفادة مما يقدم له من عون .

د — شكل العلاج :

يبدو أنه ليس من الممكن — في الوقت الحاضر على الأقل — أن نحدد بدقة برنامجاً لعلاج فئة أو أخرى من الشواذ . فإن ما كشف عنه علم النفس المرضى من الحقائق لا يسمح بتصنيف الجانحين بشكل حاسم إلى فئات على أساس ما تعاني منه كل فئة . ثم إن علاج كل شاذ يتطلب في العادة الاعتماد على أكثر من أسلوب

وأكثر من منهج . ولكن من الممكن أن يوضع في هذا الصدد بعض مبادئ عامة . ففي بعض الحالات الذهانية الخطيرة مثلاً يلجأ إلى احتجاز الشاذ مما يجعل من المستحيل عليه ممارسة سلوك يخرج على النظام . إلا أن الاحتجاز قد يحدث آثاراً ضارة للغاية بالمريض إذ يستثير استجابات عنيفة ويعوق العلاج ، وبخاصة أن الحكم يسمح بمدّة فترة الحجز حتى يسمح تقدم العلاج بإطلاق سراح الشخص .

أما العلاج في البيئة الطبيعية فهو أفضل بصورة عامة لأنه يتيح للمريض فرصاً عديدة وحقيقية للتغلب على صراعاته وحل مشاكله في ظروف عادية . كما أنه يتيح فرص تعديل البيئة والتأثير بشكل غير مباشر على الفرد من خلال الوسط الذي يعيش فيه .

أما أسلوب العلاج فإنه يخضع للتشخيص والتنبؤ وهذه مهمة أولئك الذين تعتمد على خبرتهم المحكمة ومن يوكل إليهم أمر تنفيذ الحكم . ويجب أن يكون واضحاً أن قيمة التشخيص والتنبؤ نسبية غالباً ، فليس يمكن أن نكشف عن طبيعة الجانح الشاذ إلا من تفحص علمي لشخصيته والظروف التي يعيش فيها . أما تطبيق برنامج العلاج فلا بد له أن يتم بمنتهى المرونة بشكل يسمح دائماً بتكييفه المتجدد مع الظروف على أساس إعادة تقويم المشكلة وعلى أساس ما يؤدي إليه العلاج من نتائج وما يترتب عليه من آمال أو ما قد ينجم من أخطار، على أن تكون هذه المرونة مما يسمح بنقل المريض من مؤسسة إلى أخرى وتحويل الحجز الإصلاحي إلى علاج حقيقي يتدرج في مراحل ، وتعديل المقومات الأساسية لخطة العلاج حسبما يتطلب الأمر .

وقد يستلزم سير العلاج اتخاذ إجراء ما قد لا يتفق مع الحكم الذي أصدرته المحكمة . ومثل هذا الأمر إن حدث يبرر تدخل القاضي في سير العلاج بما يصون الحرية الشخصية ويحفظ حقوق الآخرين . ويمكن تحقيق هذا الإشراف من جانب المحكمة بوسائل عدة منها : تشكيل لجنة مشتركة من قضاة وخبراء تشرف على العلاج أو الأخذ بنظام قاضي التنفيذ .

ولكن يجب ألا نغفل أن فكرة تفريد المعاملة فيها بعض جوانب القصور فقد يشيع في نفوس بعض الأفراد إحساساً بأنهم مظلومون وضيقاً يعوق العلاج .

٢ - العلاج السالب للحرية :

لا يختلف علاج المسجونين الشواذ - باعتباره مشكلة نفسية وتربوية - اختلافاً جوهرياً عن علاج المسجونين الذين يعدون أسوياء . فإن الأسس الحالية للمعاملة لا تختلف كثيراً في الحالين .

(١) نظام معاملة المسجون الشاذ :

تفيد بعض العقاقير المهدئة في التخفيف من حالات الاضطراب والاستثارة الحادة عند الجانحين الذهانيين . ولكن مثل هذه الحالات لا تعرض إلا لعدد محدود من الجانحين وفي المراحل الأولى للسجن .

وتجدي إعادة التربية حين يتوافر للجانح حالة هدوء ويصبح متعاوناً وعلى استعداد للتعامل مع المعالج ومعاونته . ولا يتيسر للمعالج أن يفهم - بصدق - شخصية الجانح الشاذ إلا بعد تفحص عميق لها بعد إزاحة كل ما يعترض تجاوب الجانح معه من عقبات .

ويتطلب هذا أن يعان الجانح على أن يفهم ويقتنع بأنه مقبول كإنسان كما هو ، وأن الآخرين - ومنهم المعالج - يهتمون أمره ومصيره ، وأنهم يسعون بصدق لمعاونته في الخلاص .

وبمجرد أن يبدو من المريض استعداد للتجاوب يبدأ المعالج في مساعدته على أن يدلي بحقيقة مشكلته ويعد معه خطة حلها . وتساعد العلاقة الشخصية بين المريض والمعالج في خلق روح الثقة والأمل .

ويلزم أن يعرض المريض لمواقف تتطلب جهداً إيجابياً فإن ما يتحقق له فيها من انتصارات بسيطة تنمي عنده الثقة في نفسه وفي الآخرين ، وتساعد

على تبنى اتجاهات قبول نحو العلاج والمعالج والمجتمع . ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من أسلوب الثواب والعقاب في حدود إمكانياتهما التربوية .
وكما يلزم أن يكون العلاج عطوفاً وحانياً يلزم أن يكون جاداً وصارماً .
ولما كان الانحراف يأتي أساساً من وهن علاقة الشخص بالآخرين فإن من الضروري أن يقوم العلاج على خلق مواقف يرتبط فيها الشخص بالآخرين ويقبلهم .

ويجب أن يستفاد من القيمة العلاجية للعمل بالنسبة للمريض الذى يلزم أن يعدّ له ويوجه فيه . وأن يستفاد من النشاط الجمعى الذى يلزم أن تهيأ له ظروف تتفق ما أمكن مع ظروف العمل خارج السجن حتى يواجه الشاذ المشاكل التى سيواجهها في الحياة العادية ويكتسب مهارات فى حلها .
أما وقت الفراغ فيمكن استغلاله فى تنمية الشخصية وارتباطاتها بالآخرين وتعلقها بولاءات مختلفة إلى جانب ما يمنحه من المتعة .

ومن الضروري أن تعد فرص للاتصال الموجه بين المرضى — أفراداً وجماعات — وأشخاص خارجين أو جماعات من غير الأهل والأصدقاء ، مع مراعاة ألا يحس أفراد هذه الجماعات باتجاهات غير سليمة نحو المرضى حتى لا يعوق العلاج .

(ب) المشرفون على العلاج :

إن حالة الجانحين الشواذ والأهداف التى يربح تحقيقها من برامج علاجهم تقتضى أن يشرف على العلاج فريق من المتخصصين فى المسائل الطبية والاجتماعية يشرف كل منهم على جانب من العلاج فى خطة موحدة مرتبة ، تتفاعل فيها جهودهم وتتكامل فيها وجهات نظرهم .

ويلزم أن يضم الفريق — على الأقل — طبيب أمراض عقلية وإخصائى نفسى وإخصائى اجتماعى ، على أن يستشار دائماً طبيب أمراض باطنية على علم خاص بالجهاز الغددى ، ولا شك فى أن المريض نفسه يعد عضواً فى الفريق

ما دام سير العلاج ونجاحه يتطلبان مشاركته فيه . ويحسن — في نظر البعض — أن يكون بين أعضاء الفريق امرأة ومن الضروري أن يكون أعضاء الفريق ذوى ثقافة عامة عالية مع خبرات خاصة بالمسائل الجنائية التى لا تتوافر إلا من العمل فعلا مع الجانحين الشواذ . ويكون رئيس الفريق متخصصاً فى الطب العقلي العصبي مع إعداد خاص فى دراسة العصاب وعلم النفس العام وعلم النفس المرضى . ولكن لا يكفى أن يعد أعضاء الفريق للعلاج من الناحية العلمية فلا بد من أن يكون تكوينهم الشخصى وخصائص شخصياتهم مما يتيح لهم فرص النجاح فى العلاج . أما الأشخاص الذين يوكل إليهم أمر المعاونة فى عملية العلاج فإن من الضروري أن يختاروا بدقة بحيث يستبعد منهم من يعانون من خصائص أو ظروف غير مواتية لعملهم كمساعدين وأن يؤهلوا لممارسة مسئولياتهم حتى يطمأن إلى أنهم على درجة مقبولة من الكفاية .

(ح) المؤسسات العلاجية :

ليس حتماً أن يتم علاج الجانحين الشواذ فى مصحات للأمراض العقلية — وذلك باستثناء الحالات التى يتطلب الأمر فيها رعاية طبية خاصة أو تحفظاً شديداً—فإن تطور النظم القضائية يسمح بمباشرة مثل هذا العلاج فى مؤسسات خاصة أو فى أجنحة خاصة فى مؤسسات عادية .

ويقتضى علاج الجانحين الشواذ أن يكون عدد من تضمهم المؤسسة — أو الجناح الخاص بهم فى المؤسسة — محدوداً ، وأن يكونوا تحت إشراف الطبيب بمساعدة من توكل إليه الشؤون الإدارية .

ومن الضروري أن يكون تنظيم المؤسسة فى تأثيرها بحيث يسمح بتطبيق أساليب العلاج النفسى ومباشرة النشاط الجمعى اللازم لإتمام العلاج .

على أن تكون روح العمل بها مواتية لعملية العلاج مما يتطلب أن تخلص تماماً من أى أثر للطابع العسكرى الشائع فى أغلب المؤسسات العقابية والإصلاحية .

ومن المفيد جداً أن تحتفظ المؤسسة العلاجية بصلات وثيقة مع سائر المؤسسات العلاجية والجماعات الأخرى التي قد يتعامل معها المريض في المنطقة .
ويلزم أن تصدر تقارير دورية عن سير العمل في المؤسسة .

(٤) الإفراج وما بعد الشفاء :

من الأفضل أن يتم الإفراج عن الجانح بمجرد أن يسمح تطور علاجه والظروف الخارجية التي يحتمل أن يعيش فيها بذلك .
ويجب أن يعرض الجانح بأسرع ما يمكن لمواقف واقعية وظروف طبيعية مما سيواجهه في حياته العادية .

والمعيار الذي يتقرر على أساسه الإفراج الشرطي ليس هو الشفاء التام — فإن هذا أمر لا يحدث إلا نادراً ولا يحدث في مثل الظروف التي يتم فيها العلاج في مؤسسات — وإنما الشفاء النسبي الذي يسمح للشخص بأن يعيش حياة عادية في جماعته .

ويتوقف الإفراج على :

(١) أن يحقق العلاج للفرد توازناً داخلياً يسمح له بأن يسلك على نحو مقبول اجتماعياً .

(٢) أن تتوافر ظروف أسرية ومهنية مواتية .

(٣) أن تنظم عملية إشراف طبي ونفسي واجتماعي كامتداد للعلاج .

ويحسن أن يسبق الإفراج الفعلي فترة إطلاق محدود للحرية يسمح للشخص خلالها بالعمل خارج المؤسسة مع التزام المبيت فيها .

كما يمكن تطبيق نظام العطلات بأن يسمح للشخص بقضاء مدة محدودة خارج المؤسسة كإجازة يستطيع خلالها الاتصال بأهله ومعارفه ورفاقه الذين سيتعامل معهم بعد الإفراج عنه .

وإلى هذا وذاك يلزم إعداد البيئة لتقبل الشخص بعد علاجه إعداداً يتناول اتجاهات الآخرين فيها نحوه وأساليب تعاملهم معه .

٣ — العلاج دون سلب الحرية :

يتجه الطب العقلي إلى معالجة المرضى العقليين في غير مؤسسات خاصة

على اعتبار أن مثل هذا العلاج يتيح فرص العمل في ظروف الحياة الواقعية ، كما يسمح بتفريد المعاملة وبالمرونة في العمل والجمع بين أساليب مختلفة للعلاج . ومن ثم فلا بد من إعادة النظر في حيز الجانحين الشواذ في مؤسسات خاصة إن كانت حالتهم تسمح بمعالجتهم في ظروف الحياة العادية .

(١) طرائق العلاج :

نود أن نشير أولاً إلى أن العلاج دون سلب للحرية ينطوي غالباً وبالضرورة على تقييد للحرية . وبأخذ شكلين :

(١) العلاج في مصحات عقلية غير عقابية .

(٢) العلاج دون إيداع في أية مؤسسات .

العلاج في مصحات عقلية غير عقابية :

المرجح أن العلاج في مؤسسات عقابية خاصة يؤثر تأثيراً ضاراً على الجانحين الشواذ ويزيد من حدة مشاكلهم ويعقد عملية علاجهم . وبخاصة أن العلاج في مثل حالاتهم يتطلب إمكانيات مادية وفنية وإمكانيات جو خاصة لا يمكن أن تتوفر في المستشفيات العقابية لأسباب مادية .

ومن هنا أجاز المشرع للقاضي الحكم على بعض الجانحين الشواذ بالإيداع في مصحات عقلية حيث يعالجون . ويفضل أن تكون هذه المصحات قريبة من المنطقة التي يعيش فيها الجانح الشاذ حتى يحتفظ بعلاقاته ببيئته وأهله . ويفرج عن الشخص بمجرد أن تسمح حالته بذلك . على أن يستمر العلاج في البيئة الطبيعية حتى يتم الشفاء . إلا أن الأمر قد يتطلب في بعض الحالات التحفظ على الشخص في مؤسسات عقابية بمجرد أن ينتهي علاجه في المصحة .

العلاج في غير مؤسسات :

ويمكن أن يعد العلاج في غير مؤسسات نوعاً من الاختبار القضائي

سمته الأساسية أن يوكل إلى فريق من المتخصصين في الطب والخدمة النفسية والاجتماعية أمر الإشراف على المريض وتوجيهه في بيئته الطبيعية ، على أن يكون من الممكن إيداعه في مؤسسه إذا اقتضى أمر علاجه ذلك .

وقد يحتاج الأمر في بعض الظروف مساعدة ، وبخاصة في الحالات التي لا يكون فيها للمريض أهل أو يكون الجو في الأسرة غير موات . وقد يودع المريض لدى بدائل للأهل يقضون له حاجاته الضرورية . وقد يودع في مؤسسات خيرية ترعاه .

وفي أية من الحالات يلزم أن يرتبط المريض بمشرف ارتباطاً شخصياً ، فإن العلاقات الشخصية تفيد كثيراً في تحقيق نتائج طبية من العلاج ، ولا يكفي أن يكون المشرف عطوفاً أو طيب القلب بل لا بد أن يكون على وعى كاف بما يتطلب الموقف منه .

(ب) تنظيم الخدمات :

الإخصائيون :

من الشروط الضرورية للتقدم بمستوى الخدمة العقلية والنفسية إعداد مجموعة ضخمة من المعالجين المتخصصين ذوي ثقافة اجتماعية وإنسانية واسعة . على أن يكمل هذا رفع وعى كل الأطباء بالمسائل الأساسية في الطب العقلي والنفسى فإن في مقدورهم — دون أن يكونوا متخصصين — أن يحولوا دون تعقيد المرض في بعض الحالات أو أن يساعدوا على تخفيفه في الحالات التي لا يتوافر فيها إخصائيون .

ويبدو من الضروري إتاحة فرص الخدمة العامة في الجوانب الطبية العقلية تلحق أجهزتها بالجامعات .

الخدمات في غير المستشفيات :

من الضروري أن يبذل جهد لتنظيم خدمات عامة تكون مكملة للخدمة

الطبية في المؤسسات . ويمكن أن يتم ذلك بتنظيم الخدمات التي تعلق على مجرد الاستشارات البسيطة بشكل يجعل أجهزتها أجهزة علاج تزود بالإخصائيين اللازمين . ويجب أن تنشأ مراكز للخدمة الطبية العقلية المجانية تحت إشراف مراكز الصحة العقلية وبخاصة في الجامعات .

كما يلزم أن تنشأ مراكز لإعادة التربية نفسياً واجتماعياً تسمح باستقبال من يترددون عليها للاستشارة أو للإقامة مدة قصيرة .

ومن المفيد كذلك إنشاء مراكز للتدريب والإعداد المهني بشكل علاجي . أما الشواذ الذين يتعذر عليهم مباشرة نشاط مهني عادي فإن من الممكن استقبالهم في مراكز مهنية خاصة يتقاضون فيها - نظير عمل مناسب - أجراً معقولاً يسمح لهم بقضاء احتياجاتهم والإحساس بقيمتهم .

كما أن من المهم إنشاء نواد خاصة يقضى فيها الشواذ أوقات فراغهم بشكل موجه توجيهاً فنياً يساعد على إعادة تكييفهم مع المجتمع .

القوانين واللوائح :

تتسم القوانين واللوائح فيما يتعلق بالخدمة الطبية العقلية - لأسباب تاريخية - بالحمود إلى درجة تجعلها متخلفة عن التطورات الدائمة في الطب العقلي . ومن ثم يلزم أن تعدل القوانين واللوائح فيما يتعلق بالإيداع في المؤسسات العلاجية والإفراج منها بحيث تصير من المرونة إلى درجة أن يرتبط الإيداع والإفراج بظروف المريض لا بمجرد الظروف الخارجية .

ومن اللازم إعادة النظر في إجراءات حرمان الجانح الشاذ من حقوقه نتيجة جناحه ، على أساس عدم التماهي في سلبه حريته دون إغفال لحق المجتمع قبله .

(ح) تعديل البيئة :

إن المشكلة الاجتماعية في حالة الجانح الشاذ هي بالنسبة له انفصاله عن البيئة ، وهي بالنسبة للجماعة مشاعر العداء التي استثارتها الجانح فيها ، ومن ثم فإن إعادة الجانح إلى البيئة بعد علاجه هو أمر بالغ الدقة . وقد يحدث انعكاس في

الحالة إذا لم تقبل البيئة الجانح الشاذ بعد علاجه أو أظهرت نحوه مشاعر عدوان أو احتقار أو حتى عطف زائد عن الحد . ويزيد من تعقيد مثل هنا الموقف إن يساء فهم حساسية الشاذ مما يترتب عليه متاعب في تعامل الآخرين معه .

ومن ثم فلا بد من أن يتضمن برنامج علاج الجانح الشاذ محاولة لفهم طبيعة بيئته ومحاولة تعديلها . فإن رد الجانح للبيئة بعد علاجه لا يمكن أن يتوافر له النجاح ما لم تبد البيئة للجانح روح فهم وعون واع . وهذا التعديل في البيئة يمكن أن يتم عن طريق المعالج في مقابلات مع الأشخاص الذين تربطهم به صلة وثيقة . وإن كان من الممكن أن يتم عن طريق إخصائى اجتماعى بتوجيه من المعالج .

(د) تأثير البيئة :

إن اتجاهات المجتمع نحو الاضطرابات العقلية تعد - بكل أسف - متخلفة عن النظرة العلمية لهذه الاضطرابات . فمن الشائع أن يرفض الناس المرضى العقليين وخاصة إذا ارتكبوا جرائم . ومن هنا فلا نتيجة ترجى من علاج جانح شاذ إذا لم يكن من الممكن إعادته إلى البيئة وتقبل البيئة له وتعاطف الناس فيها معه .

ومن هنا كان من الضروري أن تعدل اتجاهات الرأى العام في هذا الصدد بحيث يفهم الناس حقيقة المرض العقلى ومدى خطورة من يعانون منه وعدم جدوى الإجراءات العقابية التقليدية في مواجهته ونتيجة الإجراءات العلاجية ، على أن يكون هذا أساساً لوضع سياسة جنائية رشيدة .

فلا قيمة في أن تستبدل زنانات المنحرفين بمصحات عقلية وفي تحويل المساعدات العامة إلى عون اجتماعى ما لم تعدل اتجاهات الناس نحو المرض العقلى ونحو المرضى به .

ومن الضروري أن يخلص التنظيم الاجتماعى من العناصر الدافعة إلى عدم الاتزان والإجرام فإن المجتمع مسئول عن وجود جانحين فيه ما دام يسمح بالظلم يقع على البعض فيه وباستغلال فئة منه لآخرين وبالفساد .

فلن يصلح الجانح ما لم يصلح المجتمع .

ثالثاً التوصيات

التوصيات *

أقرت الجمعية العامة للمؤتمر في جلسته الختامية التوصيات التالية التي اقترحتها
أقسام المؤتمر المختلفة :

القسم الأول :

١ - إن مفهوم الشذوذ العقلي هو من الغموض بحيث لا يمكن أن يتخذ
أساساً تقوم عليه الأحكام القضائية والتنبؤ والعلاج ، ما لم يحدد بدقة .

٢ - يجب أن تفحص وتشخص كل حالة هامة على حدة بواسطة فريق
من المتخصصين في مختلف الميادين ، على أن يؤخذ في الاعتبار الحكم القضائي
وما يستتبعه من علاج .

٣ - يجب أن يدعم البحث العلمي وبخاصة الدراسات التتبعية حتى يمكن
تقديم فاعلية مختلف أساليب العلاج الممكنة .

٤ - للسياسات العقابية أهداف عديدة نجد من بينها - بنسب متفاوتة :
إعادة التكيف الاجتماعي ، والقصاص ، والردع ، والحفاظ على المعايير الأخلاقية
التي تنطوي على عناصر التكفير والإصلاح ومسايرة المجتمع .

وليس تعدد هذه الأهداف نتيجة للإيديولوجيات المتصارعة فقط وإنما هو
- بالإضافة إلى هذا - نتيجة للمعايير المختلفة التي يؤخذ بها في مختلف المجالات
المتصلة بأساليب معاملة المجرمين .

(*) ترجمها عن الإنجليزية محمد عزت حجازي الباحث بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية
والجنائية .

ويبدو هذا الصراع في مختلف مراحل تطبيق العدالة وبخاصة في عملية إصدار الحكم وتنفيذه . ومن ثم فإن على السياسة العقابية أن تحاول تطبيق هذه الأهداف في أساليب بناء متماسكة وأن تطرح الأهداف التي تبدو غير ملائمة . ومن أساليب تحقيق هذا أن تدخل علوم الجريمة ضمن برامج تدريس القانون وفروع العلم الأخرى ، وأن يزود الأطباء والمتخصصون في المجالات المتصلة بمعاملة الجانحين بالمبادئ الرئيسية للقانون الجنائي وعلم الإجرام . وعلاوة على ذلك يجب أن يشجع القضاة وغيرهم ممن يعملون بالقانون الجنائي على أن يلموا بمبادئ علم الإجرام .

- ٥ - يؤكد المؤتمر أهمية البناء الاجتماعي للمؤسسات العقابية . وهو لا يتمثل في العلاقات بين النزلاء بعضهم البعض الآخر فقط بل بين النزلاء وموظفي المؤسسة ، وبين النزلاء وأسرهم ، وبين موظفي المؤسسة بعضهم البعض الآخر . ومن الضروري أن تدرس هذه المسائل والضغط الاجتماعي الذي يتولد داخل المؤسسة .
- ٦ - بعد مناقشة تكامل الاتجاهين القانوني والإصلاحي بالنسبة لمشاكل الجريمة يعبر القسم عن الرغبة في أن يكون هذا الأمر موضوعاً رئيسياً من موضوعات البحوث في علم الإجرام مستقبلاً .
- ويجب أن يوجه اهتمام أكبر للبحوث التحليلية والتجريبية عن السياسة الجنائية .

القسم الثاني : الشذوذ والجناح

الموضوع الأول : الصرع والإجرام :

- ١ - يجب أن تقوم دراسة الصرع المجرم على أساس تشخيص شامل من مختلف الجوانب ذي جوانب عصبية (وبخاصة تكرار قياس النشاط الكهربائي للمخ (E.E.G.) وطبية قانونية ، واجتماعية . ويجب أن يشجع البحث في العلاقة بين الصرعية وغير الصرعية والخبرات التي يمكن أن تستفاد منها في معاملة الجانحين .
- ٢ - يبدو أن نسبة الصرعيين من الجانحين ضئيلة بالقياس إلى مجموع عدد الصرعيين أو إلى السيكوپاتيين والذهانيين من الجانحين .

الموضوع الثاني : الجرائم الجنسية :

- ١ - يجب أن يفرق في إصدار الحكم وفي تدابير الإصلاح بين الجرائم الجنسية التي تهدد المجتمع بالخطر وتلك التي لا تعدو كونها مضايقات له .
- ٢ - يجب ألا يجرم السلوك الجنسي حين لا ينطوي على أذى للمجنى عليه (بالمعنى القانوني للكلمة) بل يكون مجرد مسألة أخلاقية .
- ٣ - يمكن أن يتخذ تصنيف الانحرافات الجنسية الذي أشرنا إليه أساساً يقوم عليه معيار أكثر ملائمة لتصنيف الجرائم الجنسية .
- ٤ - وكلما زاد فهمنا للسلوك الجنسي فإن من الواجب أن نعطي اهتماماً أكبر للاتجاهات الاجتماعية التي تؤثر فيه وذلك عن طريقة التعليم العام . ومن ثم يمكن إحداث تعديلات تشريعية .

الموضوع الثالث : سرقة المتاجر :

- ١ - تسترعى سرقة المتاجر اهتماماً متزايداً . وربما كان ذلك راجعاً إلى تغير أساليب البيع . وثمة حاجة ضرورية لمزيد من الدراسة للموضوع وبخاصة فيما يتعلق بمدى انتشار الاحتراف بين سارقى المتاجر . كما أن ثمة حاجة إلى تعاون دولي وثيق لتبادل نتائج البحث .
- ٢ - يغلب الذكور عادة بين سارقى المتاجر الأحداث وثمة من بينهم نسبة صغيرة من سيئى التكيف . ولا يبدو على الأغلبية أى اضطراب خطير . وعلى أى حال لا يمكن حسم هذا الأمر إلا بدراسة دقيقة .
- ٣ - وتختلف جريمة سرقة المتاجر عن غيرها في أن النسبة الغالبة من سارقى المتاجر البالغين الذين يقبض عليهم في المتاجر الكبيرة هم من الإناث . ومن بينهم عدد قليل من الحالات المرضية وعدد أكبر ممن يعانون من متاعب انفعالية ويحتاجون فحصاً دقيقاً كما يحتاجون في بعض الأحيان إلى خدمات الاختبار القضائي أو العلاج الطبي . ولكن الغالبية يندفعون في ارتكاب الجريمة بدوافع أقل

- تعتقداً . ولا يبدو - في كثير من الأحيان - أثر للعوامل العضوية .
- ٤ - من المرغوب فيه أن تحول كل الحالات التي يكشف أمرها للبوليس . فإن صدمة التسليم للبوليس وللأجهزة القضائية هي في كثير من الأحيان ذات قيمة ولكن العود يحتاج إلى دراسة أعمق .
- ٥ - ليس من الممكن منع مثل هذه الجرائم طالما أن أساليب البيع الحديث لا تسير في أساسها إجراءات المنع المجدي فمن وجهة النظر الوقائية تفضل المراقبة الدقيقة للمتاجر الاحكام القاسية .
- ويلزم أن ينور الجمهور وبخاصة الآباء في اتجاهاتهم نحو ممتلكات الآخرين .

الموضوع الرابع : العمر والشذوذ العقلي :

- ١ - تزداد أهمية موضوع العمر والشذوذ العقلي يوماً بعد يوم نظراً لأن ازدياد متوسط عمر الفرد وتقدم الفهم لمرحلتى الطفولة والمراهقة يؤديان إلى مشاكل جديدة لم تفهم بعد بدرجة كافية .
- ٢ - من المشاكل الرئيسية في هذا الصدد صعوبة تحديد تطور الشذوذ الموجود فعلاً في الفرد في مراحل العمر المختلفة ، هذا من جهة وصعوبة تحديد صور الشذوذ الخاصة بكل مرحلة من مراحل العمر من جهة أخرى .
- ٣ - من الضروري أن تجرى دراسات واسعة في علم الإجرام فيما يتعلق بمختلف جوانب المشكلة بقصد :

- (أ) تحديد العوامل الدافعة إلى الإجرام المترتبة على العمر .
- (ب) التوصل إلى أساليب للتشخيص والتصنيف .
- (ج) الوصول إلى أساليب للعلاج مع تحديد صور التطبيقات الفردية لها .

القسم الثالث :

الموضوع الأول : الوضع الراهن للبحوث فيما يتعلق بشخصية الجانح الشاذ عقلياً :

إن الاتجاه الغالب لمنهج البحث الآن هو أن ينظر إلى الفروض العملية الآتية على أنها أساس سليم للدراسة :

١ - يمكن أن يعد السلوك الجانح التعودى على أنه عرض ، أى أنه مظهر خارجى لحالة مرضية كامنة .

٢ - يلزم أن ينظر إلى العود على أنه من أعراض الجناح المرضى ما دام ثمة تسليم بأن التكرار القهرى هو أحد أعراض الاضطراب العصبي .

٣ - كى يؤخذ بشخصية الجانح الشاذ فى الاعتبار فإن من الضرورى أن تجرى دراسات خاصة لتبين الدوافع التى تؤدى بالشخص إلى ارتكاب الجريمة أو الامتناع عن ارتكابها .

الموضوع الثانى : الوضع الراهن للبحوث فيما يتعلق بمساعدة الجانحين الشواذ دون تجريدهم من الإحساس بالمسئولية :

١ - أدى تطور السياسة الجنائية والاتجاه الراهن نحو المساعدة الطبية العقلية إلى تغيير فعل المجتمع على الجانح الشاذ من مجرد الحجز أو العزل إلى العلاج الذى يتضمن العلاج النفسى اللازم وإعادة التأهيل لاستئناف الحياة فى المجتمع .

٢ - يتركز البحث الجنائى - الآن - فيما يتعلق بالدرجات المختلفة للمسئولية على دراسة مسألة الإحساس بالمسئولية .

وإن وجود هذا الإحساس بالمسئولية وقيمه العلاجية من الأمور التى تدفع إلى محاولة التوصل إلى نظام قانونى لا يتجه إلى تحديد درجة مسئولية الجانح الشاذ وإنما يحاول أن يتوصل إلى علاج من المحتمل أن ينمى فى المستقبل إحساساً بالمسئولية لدى هؤلاء الجانحين .

٣ - يتجه فهم الدوافع التى يتأثر بها الجانحون الشواذ إلى أن يتغير من الاعتماد على دراسة عصبية عقلية عن درجة المسئولية عن العمل إلى الاعتماد على دراسة طبية نفسية واجتماعية للشخصية .

٤ - ثمة اتجاه الآن إلى أن يوكل أمر علاج الجانحين لفريق من

المتخصصين في النواحي الطبية النفسية والاجتماعية على أن يضمن تعاون الفرد التام معهم .

٥ - لكي يمكن تحقيق علاج مجد للجانحين الشواذ فإن من الضروري أن تعد المؤسسات التي يودعون فيها بحيث يمكن ممارسة كل أساليب العلاج وبخاصة العلاج النفسى والعلاج الاجتماعى ، على أن تشكل جماعات علاجية .

٦ - ومن الأفضل في نفس الوقت تبين قيمة صور علاج الجانحين الشواذ خارج المستشفيات وبخاصة في شكل الاختبار القضائى الذى يلزم أن يتوافر فيه الرعاية الطبية والنفسية - الاجتماعية بالإضافة إلى العون .

٧ - تتطلب كل البرامج التى يعتمد عليها تقوية الرابطة بين البحث العلمى والتطبيق العملى . ومن الضرورى أن يزداد فهم الجمهور بالمشاكل التى تترتب على جناح الشاذ .

القسم الرابع :

إن المؤتمر الدولى الرابع لعلم الإجرام إذ يلاحظ برضى الصور الحديثة للتعاون العلمى فى البحث فى علم الإجرام ، وإذ يرغب فى أن يأخذ البحث فى علم الإجرام أكثر فأكثر بمنهج البحث العلمى ، وفى أن يظهر علم الإجرام المقارن ، يقترح ما يلى :

١ - أن ينشأ فى نطاق المعهد الدولى لعلم الإجرام مركز لتنسيق البحث فى علم الإجرام ولتوفير المعلومات فيما يتعلق بالبحوث السابقة والحالية بإشراف لجنة تمثل مختلف فروع العلم المتصلة .

٢ - تشجيع التعاون المنظم بين الجمعية الدولية لعلم الإجرام والمنظمات الأخرى المعنية بفروع من العلم أو أساليب للبحث مشابهة لتلك التى ينطوى عليها البحث فى علم الإجرام .

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr. Hussein El Shafei

Central Minister of Social Welfare & Labour

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar	General Abdel Azim Fahmy
Mr. Moh. Ali Hafez	Mr. Moh. Zaki Sharaf
Dr. Abdel Karim El-Yafi	Dr. Ali Ahmad Rashed
Dr. Gaber Abdel-Rahman	Mr. Moh. Zaki Mousa
Dr. El-Saïd Moustafa El-Saïd	General Ibrahim Salem
Mr. Hafez Sabek	Dr. Moh. El Fadel
Mr. Moh. Abou Zahra	Mr. Moh. Fathi
Dr. Ahmad M. Khalifa	

The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkaf City, Guezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

Assistant Officers

M. Ezzat Hegazy

El-Sayed Yassin El-Sayed

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.

Fourth

International Criminological

Congress Proceedings

The Hague, 1960

Special Issue



No. 2

July 1961

Vol. IV.

المجلة الجنائية القومية

بمبادرة
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

مسئولة النواة جنائياً
المسبة في الشريعة الإسلامية
إسهام في دراسة الجناح الجنسى
مذكرات في الوقاية من الجريمة - بالإنجليزية

آراء - أتياء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد حسين الشافعي

نائب رئيس الجمهورية

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم قهني ، الأستاذ محمد علي حنا ، الأستاذ محمد زكي شرف ، الدكتور علي أحمد راشد ، الدكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ غنم زكي موسى ، الدكتور السيد مصطفى السيد ، اللواء إبراهيم سالم ، الأستاذ حنا علي ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فحي ، الدكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأوقاف - بريده الجريد

سكرتير التحرير
دكتور حسن عبد الحيد أحمد

رئيس التحرير
دكتور أحمد محمد خليفة

السيد السيد

مساعد التحرير : محمد عزت حماد

النشر ، الصفحات :
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) .
السطر ، المجلد ، الصفحات .
للمقالات من المصنوعات : اسم المؤلف :
عنوان المقال [اسم المصنوعة] .
تاريخ النشر .
وتثبت المصادر في نهاية المقال .
مالية حسب الترتيب المحال لأسماء المؤلفين .
وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في
صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل
للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
- أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة
متمنياً على الآلة الكاتبة من أصل
وموثرين على ورق فوليكلاب ، مع مراعاة
تلك هامشيين جافيين غريزيين ومماقة
مزودة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل إليها من مقالات الاختيارات الآتية :
١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويشع
باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية ونشرواته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرموز الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة لتعريف بالمشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الفرضية .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث
- خاتمة .
٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي :
للكتاب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،
بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، سنة

الإشهاد على صحة (لائحة أبحاث)
مسودة قرشاً

تصدر فترات : مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

نمن العدد
نشر وقراً

المجلة الجنائية التونسية

محتويات العدد

صفحة

٣٣٣	دكتور حسن المصفاوي	مستولية الشواذ جنائياً
٣٧٧	الأستاذ علي حسن فهمي	الحسبة في الشريعة الإسلامية
٤١١	دينيس زابو	إسهام في دراسة الجناح الجنسي
٤٨٩	دكتور أحمد محمد خليفة	مذكرات في الوقاية من الجريمة (بالإنجليزية)

آراء :

٤٧٩	دكتور بدر الدين علي	مشكلة ازدحام السجون
-----	---------------------	---------------------

أنباء :

٤٨٣	إيدار موجلستو	الاتجاهات الجنائية الراحنة في النرويج
-----	---------------	---------------------------------------

مسئولية الشواذ جنائياً

دكتور حسن المرصفاوى

أستاذ القانون الجنائى المساعد بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية

١

يقضى المنطق والمعقول أن يتحمل الإنسان نتائج تصرفاته الضارة سواء ما تعلق منها بمعاملاته أو بما يحرمه القانون ويوصف بأنه جريمة . ومن قديم الزمان تناول الفلاسفة والفقهاء دراسة الأساس الذى تنبنى عليه مسئولية الفرد جنائياً ، وانقسموا إلى فريقين : الأول منهما رأى أن الإنسان متى اكتملت مداركه العقلية أصبح حراً فى تصرفاته يوجه إرادته حيث يشاء ويكون مسئولاً عن كل أفعاله ، فأمامه طريق الخير والشر وحسبما يوجه إرادته يتحمل مسئولية تصرفه . وعلى هذا فالجريمة وليدة إرادة الفرد الحرة وحيث تنعدم الإرادة والاختيار تنتفى مسئوليته ، أى أن أساس المسئولية الجنائية هو المسئولية الأدبية . أما الفريق الآخر الآخر فقد نظر إلى المسألة من وجهة مغايرة ، مقررأ أن تصرفات الإنسان مقدرة عليه ليس لإرادته فيها دخل كبير ، وإنما هى نتيجة لعوامل وظروف مختلفة طبيعية وشخصية وعائلية تضافرت جميعاً فدفعت به إلى طريق الجريمة ، ومن ثم فلم يكن له قبلها أى قوة أو مقاومة .

وكان من نتيجة الرأى الأول أن أصبحت العقوبة جزاء لتصرفات الشخص ضد المجتمع ويتوافر لها معنى تحقيق العدالة بين أفرادها . أما الرأى الآخر – ويعتبر الجريمة لا إرادة للفرد فيها – فإن أساس العقوبة عنده دفاع المجتمع عن نفسه قبل الأفعال الضارة التى تؤثر فى كيانه .

ولما بدئ فى تقنين التشريعات الحديثة فى أعقاب ظلام العصور الوسطى

سادت النظرية الأولى وأصبح أساس المسؤولية الجنائية هو المسؤولية الأدبية أي توافر الإدراك والإرادة ، فكل شخص عادي متى بلغ سنّاً معينة تتوافر له ملكة التمييز بين الخير والشر وإرادة يوجهها للقيام بالعمل أو للإمتناع عنه ، وهذا الشخص هو الذي يوجه المشرع إليه أوامره ونواهيه فإن خالفها عد ما وقع منه جريمة واستوجبت مسؤوليته جنائياً . وكان من نتيجة هذا المذهب تحديد الجرائم – أي أوامر المشرع ونواهيه – ومن ثم تقييد سلطة القاضي في خلقها وتوقيع العقاب على أفعال لا يعلم الأفراد شيئاً عن إباحتها أو تحريمها ، وهو الكسب الذي تحقق للجماعة في تلك الأوقات .

ولقد تدارس فقهاء الشريعة الإسلامية الأساس في تحمل التبعة وانقسموا في هذا إلى ثلاثة مذاهب : مذهب الجبرية ومذهب المعتزلة والمذهب المتوسط .

فالأول – أي مذهب الجبرية – يبنى رأيه على أن أفعال الإنسان مقدرة عليه حتى قبل ولادته لأن إرادة الله تعالى شاملة لكل شيء وعلمه محيط بكل شيء ، ومن ثم فلا إرادة للإنسان فيما يفعل وكل ما في الحياة بإرادة الله وقدره .

أما الفريق الثاني – وهم المعتزلة – فقد قرروا أن الله خالق لكل شيء وقد خلق في الإنسان قوة تمكنه من سلوك الطريق الذي يريد ، ومن ثم فإن أتى معصية فهي مسندة إلى إرادته ، فالله سبحانه وتعالى لا يعاقب الإنسان على أمور ليست من أفعاله ، ولا يقبل أن يقدر عليه أمراً ثم يفرض عليه عقوبة لإرتكابه ، فللإنسان إرادة حرة مطلقة في كل ما يرتكب من أفعال .

وأخيراً فإن المذهب المتوسط يرى أن لكل إنسان إرادة يوجهها إلى الطريق الذي يريده على أنها ليست إرادة مطلقة فإن الأفعال جميعاً لله سبحانه وتعالى ، وللإنسان فيها نوع من الاختيار يكون به مسئولاً عما يفعل ، وإلا لتعذر إعمال أحكام الشرائع .

فالتشريعات الجنائية الراهنة حين توجه الأوامر والنواهي تجعل في اعتبارها الشخص العادي normal ، وهو الذي يتمتع بالإدراك والإرادة ، ومن ثم حيث ينتفى الإدراك أو تنعدم الإرادة ترتفع أحكام المسؤولية الجنائية . وعلى هذا لا يمكن

محاسبة المجنون على تصرفاته . فهمها كانت أفعاله ضارة بالمجتمع وأفراده ، إلا أنه – لانتفاء عنصر الإدراك لديه – لا يمكن مؤاخذته عليها . وتطبيقاً لهذا نصت المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠ على أنه لا جريمة إذا كان الفاعل وقت ارتكابه للفعل مجنوناً أو مكرهاً بقوة لم يستطع مقاومتها . وعلى هدى هذه القاعدة تقررت أحكام في كثير من التشريعات التي وضعت في تلك الآونة . وكل ما للجماعة قبل المجنون هو اتخاذ إجراء تخفّضى بإيداعه إحدى المستشفيات العقلية . ففي فرنسا يجوز بموجب القانون الصادر في ٣٠ يولية سنة ١٨٣٨ إدخال المجنون في ملجأ لمختل العقل وهو إجراء إدارى صرف . وفي مصر صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ لينظم التدابير التي ينبغي اتخاذها نحو المجنون للوقاية منه . وفي إنجلترا حيث يطبق القانون العام Common Law تقررت القاعدة السالفة البيان ، فقد حدث في عام ١٨٤٣ أن أتهم شخص يدعى دانييل ماكناتن Daniel McNaghten بقتل سكرتير رئيس الوزراء حينذاك ، في حين أن مراده كان قتل الأخير . وقد دفع أثناء نظر الدعوى بجنون المتهم وقت ارتكاب الفعل ، وانتهى القضاء إلى الحكم ببراءته ، وعلى الأثر ثارت المناقشات والدراسات حول الحالات التي يعتبر فيها الشخص مذنباً ولكنه غير عاقل ، وتقررت القواعد الخاصة بهذا الشأن وعرفت باسم المتهم McNaghten Rules .

ولم تكن القوانين التي وضعت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تهتم بالمجرمين الشواذ ، لأن أساسها فكرة موضوعية عن الجزء الذي يرتبط بخطورة الفعل المرتكب على المجتمع لا بشخص الفاعل ، فضلاً عن أن أمر أولئك المجرمين الشواذ لم يستلقت نظر الأطباء أو رجال القانون .

ولكن التطبيق العملي للأحكام المقررة في التشريعات التي أخذت بالقواعد التقليدية كشف عن عيوب عديدة . فالقانون وإن رفع المسؤولية الجنائية إذا كان مرتكب بالفعل مجنوناً ، إلا أنه لم يحدد معنى الجنون ، لا سيما وأن تقسيم الأفراد إلى عاديين ومجانين تقسيم تحكّمي ، فلا يمكن وضع ضوابط محددة للفصل بين الاثنين . وبتقدم الطب العقلي والنفسى وجدت حالات مرضية عديدة لا يعتبر

المصاب بها مجنوناً وإن كانت تؤثر في إدراكه وإرادته ، وأثارت البحث عما إذا كانت تنطوي تحت حكم الجنون من عدمه ، وأطلق عليها الحالات القريبة من الجنون ، وخاصة الصرع والهستيريا واليقظة النومية . كما وجدت طائفة أخرى سميت بطائفة أنصاف المجانين ، فإذا كان هناك الإنسان الكامل الإدراك والإرادة والإنسان المجنون الفاقد للإدراك والإرادة ، فهناك نوع ثالث بين الفريقين مدرك لأفعاله ولكن حريته في الاختيار لتوجيه إرادته غير مطلقة ، فهو عادي في تصرفاته ولكنه بإزاء الجريمة يكون مدفوعاً لها نتيجة لنقص عقلي . وهذا الفريق هو الذي شغل الباحثين من رجال القانون والطب العقلي والإجرام وعلوم الإنسان .

ورأى القضاء إزاء تلك الحالات ، وعملاً على تحقيق العدالة فيما يوقعه من جزاء ، أن يعمل بالنسبة إلى أولئك المتهمين الرخصة المنصوص عليها قانوناً وهي تطبيق الظروف المخففة والتزول بالعقوبة أحياناً إلى حدها الأدنى . وكان هذا المخرج نتيجة لتطبيق القواعد التقليدية في المسئولية الجنائية ، لأنه ما دام لأولئك المتهمين إدراك لمنافاة أفعالهم للقانون فقد حق توقيع العقاب عليهم ، على أنه لما كانت حريتهم في الاختيار غير مطلقة تعين التزول بالعقوبة عند توقيعها إلى القدر الذي يتناسب مع تلك الحرية . وكان هذا أمراً ميسوراً بالنسبة للتشريعات التي ترك للقاضي حرية تقدير ظروف الرأفة والعقوبة المقررة عند توافرها ، أما حيث يحدد القانون تلك الظروف والعقاب فيفقد الأمر صعباً يدعو إلى تدخل المشرع .

وهذا الموقف من بجانب القضاء وإن كان يحمي له إلا أنه لم يحقق مصلحة الجماعة ، فلم تكن العقوبات المخففة لتحمي المجتمع من أن يعود أولئك المجرمون إلى مقارفة جرائمهم من جديد ، أي أنه إذا كانت العقوبة تؤدي أثرها في الردع بالنسبة إلى المجرم العادي فإنها ما كانت تحقق الغاية منها بالنسبة للمجرم الشاذ ، ومن ثم تفقد أهم أغراضها لا سيما وأنها لم تصبح مجرد جزاء يتمثل في رد فعل المجتمع ، وإنما الغاية منها كذلك تهذيب الجاني والعمل على إصلاحه حتى يعود عضواً نافعاً فيه . وعلى هذا لم يرض هذا الحل من بجانب القضاء علماء

الإجرام ، كما لم يلق قبولا من رجال الطب العقلي ، لأن السجن لن يؤدي إلى علاج الميل الإجرامي عند الشخص الشاذ ، بل قد يزيد حالته سوءا وتبعاً خطورته على الجماعة حيث لا توجد في السجون وسائل علاج أو تقويم . أما رجال القانون فقد ردوا أن تلك النتيجة لا تتناسب مع الجريمة المرتكبة والغاية من العقاب فضلا عن الأضرار المختلفة للحبس القصير المدة .

وقد كان من أثر هذا أن درج القضاء - مع الاحتفاظ بالقواعد التقليدية - على التوسع في تفسير معنى الجنون لتدخل تحته حالات من الاضطراب العقلي الخطير وتنعدم تبعاً لذلك المسؤولية الجنائية ، فيودع المتهم مصحة بدلا من السجن . وظهر أثر هذا واضحا في كثير من التشريعات التي وضعت في ذاك الوقت . بيد أن التوسع في التفسير لم يرض رجال الطب العقلي لما فيه من إهدار للمبادئ العلمية ، وأنكروا إدراج تلك الحالات المستحدثة تحت معنى الجنون . وفي تلك الآونة التي شغل القضاء فيها بالتوفيق بين النصوص التشريعية ومقتضى ما كشفت عنه التطبيقات العملية ظهرت المدرسة الوضعية في المسؤولية الجنائية التي تؤسسها على مختلف الظروف والأسباب المحيطة بالجاني ، وأصبحت تناقض المذهب التقليدي الذي يجعل المسؤولية الأدبية أساساً للمسؤولية الجنائية ، وكان هذا بفضل الدراسات التي أجراها علماء الإجرام لومبروزو وفري وجاروفالو ، ثم زادت قوة المدرسة الوضعية بالتقدم العلمي في دراسة الإنسان وطبائعه مما أدى إلى زعزعة النظرية التقليدية سواء في التشريعات الأوروبية أو في إنجلترا وأمريكا . ولم يكن تحديد مسؤولية الشواذ بالمسألة السهلة بل هي معقدة إلى حد كبير لإرباطها في كثير من التشريعات بأساس المسؤولية الجنائية . فضلا عما تثيره من أبحاث عديدة لا زالت موضع الدراسة كالعقوبات غير المحددة المدة ، والعلاقة بين العقوبة وإجراء الأمن ، وحالة المجرم الخطرة ، والدفاع الاجتماعي ضد الشواذ . فكانت الصعوبة تتمثل في إمكان مساءلة المجرم الشاذ عن أفعاله من عدمه ومدى هذه المسؤولية إن تقررت . فهل يعتبر المجرم الشاذ في حكم المجنون تنعدم مسؤوليته عما يأتيه من أفعال توصف بأنها جرائم وتتبع بالنسبة إليه وسائل

العلاج وإجراءات الأمن ؟ لو قيل بهذا فلن يرضى المجتمع الذى لا يستريح إلى اعتبار المجرم الشاذ - وهو يبدو فى نظر الجميع إنساناً عادياً - مريضاً أجدر بالعلاج منه بتوقيع العقوبة عليه . على أنه من ناحية أخرى لا يستريح ضمير الجماعة لأن يعامل مثل هذا الفرد معاملة المجرم العادى ، بل يجب أن يتميز عنه فيعامل بنوع من العقاب يتناسب والحالة التى فيها .

وبفضل الجهود المشتركة بين رجال الطب العقلى ورجال القانون - بالنسبة إلى المجرمين الشواذ بعد أن كان الخلاف دائماً بينهما بسبب التمسك بالمذهب التقليدى فى المسئولية الجنائية والتقدم المستمر فى العلوم الطبية - رؤى أن يطبق بالنسبة إلى أولئك المجرمين إجراءات تتمثل فى نظم تؤدي إلى علاجهم وتحمل معنى العقوبة ، وذلك توفيقاً بين ما يتطلبه الدفاع الاجتماعى وبين ما توجهه قواعد العدالة .

وكان القاضى - حينما يثبت لديه جنون المتهم وقت ارتكابه للفعل يقتصر على النطق بالبراءة وتنقطع صلته به . ثم تطور الأمر وأصبح على القاضى أن يأمر بإيداع المتهم فى مصحة سميت manicome إلى حين شفائه . وهو ما أخذ به القانون الإيطالى الصادر سنة ١٨٨٩ . وكان هذا الإجراء بمثابة رد فعل من جانب المجتمع قبل الشخص الخطر عايه . ومن هنا بدأت فكرة الدفاع الاجتماعى ومنذ نهاية القرن الماضى اتجهت التشريعات إلى الاهتمام بإجراءات الأمن قبل المجرمين ذوى الحالة الخطرة ، وبدأ هذا أكثر وضوحاً فى القرن الحالى وفى تشريعات ما بين الحربين . ومن أشهر القوانين القانون النرويجى الصادر سنة ١٩٠٢ الذى عنى بإجراءات الأمن التى تطبق بالنسبة إلى الشواذ والمجرمين العائدين ، والقانون البلجيكي الخاص بالدفاع الاجتماعى بالنسبة للشواذ والمجرمين العائدين الصادر فى ٩ - ٤ - ١٩٣٠ .

وقد كان لنجاح تطبيق القانون الأخير والنتائج التى أوصل إليها وما اكتشف فيه من نقص أن فكر فى تعديله ، فشكلت لجنة لهذا الغرض سنة ١٩٣٥ وأخرى سنة ١٩٥٣ وثالثة سنة ١٩٥٦ . وأخيراً طرح مشروع التعديل على البرلمان سنة ١٩٦٠ .

وفي فرنسا مع نشاط حركة الدفاع الاجتماعي تقدمت حركة الوقاية الاجتماعية . على أن مشروع تعديل قانون العقوبات لسنة ١٩٣٤ لم يعتد بالانتقادات الموجهة إلى العقوبات المخففة القصيرة المدة التي توقع على الشواذ ، ونص في المادتين ٧٢ و ٧٣ منه على أنه بانقضاء العقوبة التي تطبق عليهم يجوز إلحاقهم بمصحة خاصة بقيود معينة . وفي سنة ١٩٣٦ أنشئ في وزارة العدل مجلس أعلى للوقاية الجنائية ، كما أنشئت ثلاثة مكاتب ملاحظة للأمراض العقلية ألحقت بسجون باريس ، ثم وضع *Lisbonne et Ramboulives* عام ١٩٣٧ مشروعاً لتنظيم وسائل الحماية الاجتماعية بالنسبة للمجرمين الشواذ ، كما وضع مشروع *Rollin* سنة ١٩٣٩ ولم يقلد لهما الظهور بسبب الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٤٦ أنشئت في كثير من المدن الفرنسية الكبيرة لجان لدراسة الدفاع الاجتماعي وكان أكثرها نشاطاً لجنة ليل تحت رئاسة فيين *Vienne* التي وضعت مشروعاً على ضوء مشروع كورنيل البلجيكي ، مع انفراده بإيجاد نظام قاضي التنفيذ بدلا من لجان الدفاع الاجتماعي في القانون البلجيكي . وفي عام ١٩٥٩ وضع مشروع ليقاسير .

وفي هذه المناسبة نورد أحكام بعض القوانين الأوروبية فيما يتعلق بمعاملة المجرمين الشواذ ، فبمقتضى المادتين ٤٢ و ٥١ من القانون الألماني الصادر سنة ١٨٧١ إذا نقصت قوة الإدراك والتمييز عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بدويرة لا تعدل مسؤوليته تطبق عليه العقوبات المخففة المقررة للشروع فضلا عن إيداعه في مؤسسة صحية . ويعني القانون الأسباني الصادر سنة ١٩٤٤ المجانين والمصابين باضطراب عقلي عارض من المسؤولية ويودعون في مستشفى خاصة ، فإن لم تتكامل شروط الإعفاء التي تعدل المسؤولية طبقت الظروف المخففة . ويطبق القانون التقليدي الصادر سنة ١٨٨٩ العقوبات العادية في حدود العقوبات الخاصة بالأحداث على من لا تتوافر له الشروط العامة المعدلة للمسؤولية . وبموجب القانون اليوناني الصادر سنة ١٩٥٠ إذا كانت الاضطرابات العقلية للمتهم لا تعدل مسؤوليته طبقت عليه عقوبة مخففة ، فإذا دعت حالته لعناية

خاصة نفذت العقوبات المقيدة للحرية في مؤسسة للطب العقلي أو ملاحق خاصة بالسجون ، وتخصم مدة الإيداع من مدة العقوبة . ويأخذ القانون الهنغاري الصادر سنة ١٩٥٠ بتطبيق العقوبة المخففة لمن كان له وقت ارتكاب الفعل اختيار محدود بسبب أى عارض للقوى العقلية . أما قانون أيسلندة لسنة ١٩٤٠ فبموجبه متى كانت حالة الشخص العقلية أقل من العادى بما لا يعدم مسئوليته لا تنفذ عليه العقوبة إذا كانت لن تؤدي إلى إصلاحه ، وإنما تنفذ في أماكن خاصة لذلك الغرض . والقانون الإيطالى الصادر سنة ١٩٣٠ يطبق العقوبة المخففة على من يرتكب الفعل وهو مصاب بعاة عقلية تقلل بدرجة كبيرة من إدراكه وإرادته دون أن تعدم مسئوليته . وتقتصر القوانين النمساوى لسنة ١٨٥٢ والبلغارى لسنة ١٩٥١ والدانمركى لسنة ١٩٣٠ على تقرير إنعدام المسئولية عند ارتكاب الفعل في حالة الجنون أو ما يشابهه بما يعدم الإدراك والإرادة .

ونعرض فيما يلى لتحديد المراد بالجرم الشاذ وبالإجراء الذى يباشر بالنسبة له إذا ما قارف جريمة .

لما وضعت تقنيات العقوبات الأوروبية في القرن التاسع عشر متأثرة بالنظرية التقليدية في المسئولية الجنائية اقتصر النص فيها على انعدام مسئولية من يرتكب الجريمة في حالة جنون . وقد رأينا كيف أن مضمون هذا اللفظ لم لم يسعف التقدم العلمى والطبى في نطاق الأمراض العقلية والنفسية ، مما اضطر القضاء والفقه إلى التوسع في تفسيره بصورة متقدمة من رجال الطب العقلي . وإن كانت بعض تلك النصوص قد تناولت حالات أخرى تعدم المسئولية إلا أنها لم تتناول حالة المجرمين الشواذ .

وما دمنا في نطاق تحديد المسئولية الجنائية للشواذ فإن هذا يدعو للدراسة هل من الأوفق وضع تعريف محدد للمجرمين الشواذ أم تركه مرنا لإحتمالات التطور المستقبل للعلوم ؟ إن لكل من الوجهين فائده . فتحديد من هو المجرم الشاذ على وجه دقيق من شأنه أن يؤدي إلى حماية الحريات الشخصية فيطمئن

المجتمع إلى أن كل فرد فيه إنما يؤخذ بالإجراء الذى يتفق وحالته ، فلا تطبق العقوبات العادية على مجرم شاذ ولا تباشر الإجراءات الخاصة بالمجرمين الشواذ قبل مجرم عادى . ولكن يقابل هذا من ناحية أخرى خطورة ضيق التعريف من أن يشمل صورا جديدة من المجرمين الشواذ يكشف عنها الطب العقلى والنفسى فيقع الحرج الذى واجهه القضاء قديماً حينما قصر التشريع النص على حالة الجنون . ففى رأينا أن من الأوفق وضع حدود وضوابط للشذوذ مرنة بحيث يمكن أن تتمشى مع التقدم العلمى .

ولتحديد المحرم الشاذ أهمية بالغة ، لأن قانون الدفاع الاجتماعى هو قانون جنائى ومعنى هذا أنه يطبق بالنسبة إلى أشخاص يسند إليهم ارتكاب جريمة وتوقع عليهم عقوبة أو نوع من الجزاء يقرره القانون ، ومن ثم كان من اللازم تحديد الأشخاص الذين يخضعون لإحكامه احتراماً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات . وصعوبة التحديد ودقته تأتیان من أن بين الإنسان المجنون والإنسان العادى تقوم درجات غير محسوسة يوجد فيها الإنسان الشاذ ، فكيف توضع فواصل صناعية تفرق الإنسان العادى عن الشاذ عن المجنون .

وحتى نصل إلى تحديد المجرم الشاذ نعرض بداءة لتعريف المجنون فى ظل تطبيق النظرية التقليدية والحالات الأخرى التى عرضت فى العمل .

الجنون هو اضطراب القوى العقلية بعد تمام نموها ، وقد يكون عاماً أى يشمل الاضطراب القوى العقلية فى جميع نواحيها سواء فى هذا أكان مستمراً أى دائماً أم متقطعاً يحدث فى فترات معينة . وقد يكون الجنون جزئياً خاصاً بناحية معينة من نواحي تفكير الشخص وفيما عداها يكون تفكيره سليماً . والعته هو عدم تكامل نمو القوى العقلية سواء لنقص خلقى أى ملازم للشخص من يوم ولادته أم لوقوف نمو المدارك ، أى تبدأ مدارك الشخص فى النمو ولكنها تقف عند سن معينة . والصرع نوبات يفقد فيها المصاب رشده وقد يكون كامناً لا يصطحب بأعراض خارجية فيمحو الذاكرة ويضعفها إلى درجة شديدة كأنه فى حالة إغماء . والهستيريا اختلال فى توازن الجهاز النفسى بما

يؤثر في الشعور والإحساس فيذكبه إلى درجة شديدة وإن كانت لاتعدم الإدراك والتمييز . والنورستانيا هي خمود في القوى العقلية والجهانية نتيجة إنهاك القوى العصبية وقد اختلف في شأن هذه الصور جميعاً ، هل تعدم المسؤولية أم تقتصر على تخفيفها أم لا أثر لها مطلقاً في قيام المسؤولية . ويتسع نطاق الخلاف في التشريعات التي تقصر إنعدام المسؤولية على حالة الجنون . أما بالنسبة إلى بعضها الآخر فإن الإعفاء من المسؤولية يكون إما لجنون أو لعاهة في العقل وفيها سهل إدراج بعض تلك الصور تحت عاهة العقل .

ولا مجال هنا لبحث الآراء المختلفة حول قيام المسؤولية أو إنعدامها في الأحوال السابقة حيث تتجه الأفكار والتشريعات الحديثة إلى التفرقة بين الجنون من ناحية والشذوذ من ناحية أخرى والمسألة مرجعها المقياس الذي يوضع لتحديد ما ينطوي تحت النوعين .

سوى المشرع البلجيكي بموجب القانون الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ بين المجانين والشواذ ووضع بالنسبة لهم حكماً واحداً هو إخضاعهم لنظام علاجي مرتب علمياً ، وعرف الشواذ بأنهم من يوجدون بحالة خطيرة من الاضطراب أو الضعف العقلي يجعلهم غير قادرين على التحكم في تصرفاتهم :

“un état grave de desequilibre mental ou de debilité mentale les rendant incapables du controle de leurs actions”.

وقد نظر إليهم على أنهم مرضى ومرضى فقط . وكان هذا هو عيب القانون إذ ظاهر نصوصه تجعل محل تطبيقه المجانين والشواذ بدرجة خطيره مع أن هؤلاء الآخرين يعتبرون من المجانين . وكان المقصود بالتشريع معالجة الشواذ الجزئيين الذين كانت تطبق عليهم العقوبات المخففة . وإذا قيل بالتسوية بين جميع الشواذ كان هذا أيضاً محل نقد ، لأن النظام العلاجي المرتب علمياً لم يكن هو المقصود ولا يتصور أن تكون فيه الكفاية لحماية المجتمع ، فإذا كان في المجتمع من الشواذ من تقارب حالتهم حالة الجنون ، فإن هناك منهم من يستطيع التحكم في تصرفاته وتطبيق النظام المشار إليه بالنسبة إليهم غير مقبول إذ أنهم في تصرفاتهم

يعتبرون في حكم الأشخاص العاديين ويطبق عليهم القانون العادى.

وبعد تطبيق قانون الدفاع الاجتماعى مدة خمس سنوات رأى مراجعته على ضوء التجربة العملية لتفادى ما وجه إليه من نقد . ففى عام ١٩٣٥ شكلت لجنة برئاسة ليون كورنيل المحامى العام لدى محكمة النقض وأستاذ القانون الجنائى بجامعة بروكسل لمراجعة القانون . وقد باشرت عملها ونبهت أن وضع نظام خاص بالمجرمين الشواذ يتناسب مع شذوذهم أدى إلى نتائج مشجعة ، إذ قل عدد العائدين إلى الإجرام من الشواذ بأقل مما كان عند تطبيق العقوبات العادية . وتفاديا للنقد الموجه للقانون السابق فى شأن تعريف المجرم الشاذ قسمت اللجنة المتهمين إلى قسمين : المجانين والشواذ . فتتص المادة الثالثة على أن :

“L'aliene est l'individu en état d'alienation mentale ou d'incapacite equivalante de controle mental. L'anormal est l'individu incapable du controle des ses actes en raison d'un état psycho - physique durable contenu ou discontinu”.

فالذى يميز المجرم الشاذ هو انتفاء قدرته الطبيعية للتحكم فى تصرفاته ، وتكشف الخبرة السبب الطبى الذى أدى إلى حالة وتصرفات ذلك الشخص . وعلى هذا عني المشروع برسم سبيل الاختبار العقلى ليضع بين يدى القاضى جميع العناصر اللازمة لتكوين رأيه ولضمان حريات الأفراد بشكل كاف ، فيستطيع القاضى أن يتعرف ما إذا كان أمامه شخص غير مسئول أم مجرد شخص شاذ تطبق بالنسبة له عقوبات خاصة تتناسب مع حالته العقلية . وبقيام الحرب العالمية الثانية أهمل المشروع السالف ، ثم أثير من جديد باهتمام الأوساط العلمية والطبية بالشواذ ، وبنشيط المؤتمرات الدولية فى صدد الدفاع الاجتماعى ومناقشتها العامة ، فشكلت لجنة سنة ١٩٥٣ وأخرى سنة ١٩٥٦ لدراسة قانون سنة ١٩٣٠ على ضوء تقرير ومشروع كورنيل . وقد طرح مشروع سنة ١٩٦٠ على البرلمان وأبقى على التعريف القائم فى القانون الراهن .

ولما نشطت حركة الدفاع الاجتماعى فى بداية القرن العشرين كان لها أثرها فى فرنسا . فوضع قانون للدفاع الاجتماعى من لجنة مشكلة برئاسة فيين فى ليل ،

وكان أساساً لمشروع القانون من لجنة يرأسها ليفاسين تابعة لمركز دراسات الدفاع الاجتماعي لمعهد القانون المقارن .

وقد عرف مشروع ليل المجنون بأنه :

Tout individu qui par suite d'un état psycho - pathologique du a une maladie mentale ou a un developpement mental incomplet, est totalement incapable d'entendre le caractère délictueux de ses actes ou de se déterminer conformément à cet entendement".

والشاذ هو :

Tout individu qui, par suite d'un etat psycho - pathologique durable dû a des troubles mentaux ou a un developpement mental incomplet, est partiellement incapable d'entendre le caractère delictieux de ses actes ou de se déterminer conformément à cet entendement".

أما مشروع ليفاسير فإنه يعرف المجنون بأنه :

Tout individu qui, par suite d'un etat psycho - pathologique dû a une maladie mentale ou a un developpement mental incomplet, est totalement incapable d'apprécier le caractère delictieux de ses actes ou de se déterminer s'apres cette appréciation.

والشاذ هو :

Tout individu qui, par suite de trouble psychiques ou de defeciences mentales durables alterant ses fonctions superieure de controle n'est pas pleinement capable d'apprécier le caractère delictieux de ses actes ou de se déterminer d'apres cette appréciation.

فالعنصر المميز للمجرم الشاذ في التعريفات السابقة هو المقدرة على التحكم في التصرفات، فإن استطاع الشخص التحكم في تصرفاته مدركاً لها فهو شخص عادي، وإن انتفت لديه كلية مقدرة التحكم في إرادته وإدراكه للأمور فهو شخص مجنون وإن ضعفت لديه تلك المقدرة بقدر معتبر عد شاذاً . والمرجع في هذا كله لما يقرره الطب العقلي، فالشخص الشاذ من الناحية الطبية يجب أن يكون مريضاً عقلياً، ومن الناحية القانونية غير قادر جزئياً على تقدير الفعل الخاطئ، ومن الناحية الاجتماعية تتمثل خطورته على المجتمع .

ونخلص مما تقدم إلى أنه قد بدا بجلاء أن في المجتمع أشخاص - كشف عنهم تقدم العلوم العقلية والنفسية - لا يمكن اعتبارهم من المجانين وهم في ذات الوقت ليسوا من الأفراد العاديين ويرتكبون بعض الأفعال التي تضر بالمجتمع فإن العدالة من ناحية ومصلحة الجماعة من ناحية أخرى تقضيان بأن تفرد لهؤلاء الأشخاص نظم خاصة تؤدي إلى عودتهم لحظيرة المجتمع أشخاصاً صالحين . وكما أنه في ظل المذهب التقليدي كشف قصر إنعدام المسؤولية على حالة الجنون عن نقص التشريع نتيجة للتطور العلمي وظهور أعراض طبية لا توصف بالجنون ، فإنه عند تعريف الشواذ يجب أن تراعى مرونة لتتمشى مع التقدم السريع للعلوم . ولما كان أساس المسؤولية في رأينا هو توافر الإدراك والإرادة الحرة - أى تعرف حقيقة الفعل المرتكب وما فيه من مخالفة للقانون ثم توجيه الإرادة وإتيان ذلك الفعل - فإنه متى انتفى الإدراك لمرض عقلي أصاب الفاعل انتفت مسؤوليته ، وهو الحال بالنسبة إلى المجنون . ومتى ضعفت الإرادة عن توجيه التصرفات نتيجة لمرض عقلي أو نفسي أو عصبي كان صاحبها شاذاً يخضع لأحكام الدفاع الاجتماعي . وبهذا يكون عدم تحديد المرض الذي يؤثر في الإرادة من شأنه أن يترك الباب مفتوحاً للاكتشافات العلمية الخاصة بتلك الأمراض ، وهذه مسألة يستعان فيها برأى رجال الطب العقلي والنفسى كخبراء .

والقاعدة في الإجراءات الجنائية أنه إذا عرضت للقاضى أثناء نظره للدعوى مسائل فنية يحتاج تعرف الرأى فيها إلى معلومات خبير كان له أن يستعين بخبرته في هذا السبيل ، ورأيه استشارى يخضع لتقدير المحكمة . ولما كان الأساس في تعرف الإجراء الذى يتخذ قبل المجرم الشاذ هو ثبوت شذوذه ابتداءً اقتضى هذا الاستعانة بالخبير . ولما للخبرة في هذا الصدد من طابع خاص ومعلومات فنية ودراسات متميزة لبنائها على معلومات جديدة ومتطورة في الطب العقلي والنفسى تعين أن يكون تعرف وجود حالة الشذوذ من عدمه خاضعاً لقواعد

خاصة يعنى التشريع بتنظومها .

ويبين هذا جلياً من مراجعة قانون الدفاع الاجتماعى البلجيكى لعام ١٩٣٠ ،
والمشروعات المعدلة له وكذلك المشروعات التى قدمت فى فرنسا فى هذا الصدد .
وأنة وإن كان المجال هنا لا يتسع لذكر التفاصيل عن اجراءات الملاحظة والخبرة
إلا أنه يتعين إيضاح عدة مسائل عامة لما لها من أهمية خاصة بالنسبة للحريات
الفردية وللغرض من التشريع .

وأول تلك المسائل هو أن يكون الاختصاص فى وضع المتهم تحت الملاحظة
بلجهة قضائية ، إذ القانون يطبق بالنسبة إلى شخص أسند إليه ارتكاب جريمة
وقد يترتب على نتيجة الملاحظة والفحص تقرير وتحديد مسئوليته جنائياً .
ويستوى فى الاختصاص جهات التحقيق والحكم فيصدر من أيهما الأمر بوضع
المتهم تحت الملاحظة ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم النيابة
العامة أو المتهم والمدافع عنه .

ويستتبع هذا أن القاضى متى رأى وضع المتهم تحت الملاحظة والفحص
تعين عليه تحديد الجهة التى يتم فيها ذلك ، والمفروض أن يتكامل لها من
الوسائل ما لا يؤدى إلى تسوئ حالة المتهم المرضية فتتوافر بها الأجهزة العلمية وهى
نفس الوقت ذات صفة جنائية إذ تقيّد حرية المتهم ، ولذا غالباً ما تلحق بالسجون
عيادات أو معامل عقلية ونفسية .

ولما كانت ملاحظة المتهم وفحصه يقتضيان بقاءه تحت يد الإخصائى ، وكان
هذا الإجراء بصدد جريمة أسند إليه ارتكابها اقتضى هذا أن تكون الجريمة على
شئ من الخطورة ويصح فيها حبس المتهم احتياطياً ، ومن ثم لا تجوز مباشرة
تلك الإجراءات فى مخالفة أو جنحة لا تستوجب عقوبة الحبس وفقاً لقواعد
الحبس الاحتياطى الخاصة بكل تشريع . وحتى لا يكون حجز المتهم لملاحظته
وفحصه سبيلاً للتقييد من حريته بغير مبرر - إذ هو بمثابة الحبس الاحتياطى -
وجب أن تكون هناك رقابة قضائية على تحديد المدة التى يتم خلالها الفحص .

وأخيراً فإنه لما كان هناك شك فى حالة المتهم العقلية اقتضت فحصه وقد

لا يحسن الدفاع عن نفسه فيمكنه محافظة على حقوقه الاستعانة بمحاميه إن وجد ، وإلا كان على الجهة القضائية أن تقيم له من المحامين من يسانده في الدفاع عن نفسه .

رأينا أن الفرد الشاذ هو درجة متوسطة بين العادى والمجنون ، أى أنه يتمتع بقدر من الإرادة لتوجيه تصرفاته . فالشذوذ لا يعد سبباً معدماً للمسئولية الجنائية ولا تنتفى عن الفعل صفة الجريمة إنما يقتضى تعديلاً في طبيعة العقوبة دون رفعها كلية . فالقاضي بعد أن يتحقق من شذوذ الجانى على ما سلف تعريفه يقضى بالإدانة ، وبدلاً من توقيع العقوبات العادية يوقع إجراء مناسباً لشذوذ المحكوم عليه ذلك أنه من غير المعقول أن يباشر بالنسبة إليه إجراء علاجياً فقط بوصفه مريضاً لأن هذا يفترض بالضرورة إنعدام مسئولية مع أنه وفقاً لحالته يعتبر مسئولاً جزئياً عن أفعاله نظراً للقدر الذى يتمتع به من إرادة .

ومتى تقرر هذا فإن البحث يثور حول نوع اجراء الدفاع الاجتماعى قبل الشخص الشاذ ، هل توقع عليه عقوبة مخففة أو يباشر بالنسبة إليه أحد اجراءات الأمن أو توقع عليه عقوبة ويباشر اجراء الأمن معاً ؟

لقد انعقد اجماع رجال القانون والطب العقلى والنفسى على أن توقيع العقوبة العادية على المجرم الشاذ لن يفيد المجتمع بل يؤدي إلى تسوئ حالة المحكوم عليه حتى ولو كانت العقوبة فى أقصى درجات التخفيف . كما أن مباشرة إجراء علاجى فقط ليس من شأنه وإن يرضى المجتمع ، وإن كان قد قيل فى معرض الدفاع عن هذا الإجراء أنه يترتب على تنفيذه داخل مصحات خاصة تقييد حرية المحكوم عليه بما يساوى معنى العقوبة المقيدة للحرية بل إنه فى بعض الأحوال قد تمتد مدته إلى أكثر من مدة العقوبة العادية وأن قضى بها . ولكن أخذ على هذا أن فيه إغفالا لمعنى العقاب بالنسبة لشخص يعد مسئولاً جزئياً عن أفعاله .

وكان أفضل الآراء أن تطبق بالنسبة للمجرم الشاذ عقوبة مناسبة لحالته

وإجراء دفاع اجتماعي يهدف إلى إصلاحه . ولكن بأى الأثنين يبدأ التنفيذ ، بالعقوبة أم بالنظام العلاجي ، أو هل من الممكن الجمع بين الاثنين؟
كان الرأى الأول هو البدء بتطبيق العقوبة المخففة على المجرم الشاذ فإذا ما انتهى تنفيذها بوشرت بالإجراءات العلاجية قبله ، وبهذا أخذت المادة ٧٣ من مشروع تعديل قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٩٣٤ . وقد أخذ على هذا الرأى الرأى مجافاته للمنطق حيث لا معنى لتنفيذ العقوبة على شخص شاذ - سوف يعالج فيما بعد - لا يدرك معناها ولا يحقق الغرض منها فضلاً عن أن وضعه في السجن سوف يؤدي إلى ضرره من ناحيتين : الأولى ازدياد حالته المرضية سوءاً بوجوده في السجن ، والأخرى فساد به باختلاطه بغيره من المجرمين .

والرأى الآخر عكسى يرى البدء بالنظام العلاجي ثم تنفيذ العقوبة بعد الشفاء ، وقد أريد بهذا أن يتفادى النقد الذى وجه للرأى الأول ، ولكنه كان بدوره غير منطقي إذ لا محل لوضع الشخص في السجن بعد أن عولج فقد تعود إليه حالة الشذوذ من جديد بعد شفاؤه .

وفي نظر ثالث رؤى جعل الإفراج رمزياً لا يخرج عن قاعة المحكمة ، فالقاضى ينطق بالعقوبة وبالإجراء العلاجي ، وبتنفيذ الإجراء الأخير يكون المهم قد استوفى من تقييد الحرية ما يجعل تطبيق العقوبة بالنسبة إليه غير مجد ، وبتقرير الأمرين نكون قد حفظنا للعقوبة أثرها التقليدى في زجر الغير . على أن النقد الذى وجه إلى هذا الرأى هو أن الجانى ليست له - مع شذوذه - المقدرة على إدراك معنى الزجر في العقوبة ، لاسيما وأنه لم يدرك الصفة العدوانية في أفعاله .

أما الرأى الأخير فهو الذى اقترحه جرسينج في المؤتمر الدولى الثالث لقانون العقوبات الذى عقد في روما سنة ١٩٥٣ ، والذى أخذت به الدول الأوروبية في الأمم المتحدة في المؤتمر الذى عقد في جنيف سنة ١٩٥٦ والذى أخذ به المشروع المقدم من اللجنة التى يرأسها ليفاسير . ومقتضى هذا الرأى هو مباشرة إجراء موحد لا مزدوج ، إذ الأخير يفترض ازدواجاً في شخصية الجانى وهو

أمر غير حقيقى . والإجراء الموحد هو نظام عقابى علاجى يتناسب مع النقص العضوى والنفسى للمتهم ، يودى إلى التقييد من حريته وفى ذات الوقت يهدف إلى علاجه وإعادة تاه شخصاً عادياً للمجتمع . ويكون هذا الإجراء الموحد من المرونة أو السعة التى يجعله صالحاً للتطبيق بالنسبة إلى الشواذ فى مختلف أنواعهم بما يمكن أن يوصل تطبيقه إلى تفريده - كالأشأن فى العقاب - لما يؤثر فى كل حالة على حدة .

وقد أطلق مشروع ليفاسير على الإجراء الموحد حبس الدفاع الاجتماعى : *la detention de defence sociale* هو إجراء يقضى وضع المتهم الشاذ فى مؤسسة دفاع اجتماعى حيث يخضع لإجراءات علاجية جزائية تهدف إلى إصلاح حالته العقلية وتهذيب نفسه وتوافقته مع مجتمعه . ففيه يخضع الشواذ لإجراء مقيد للحرية منظم لتحقيق الغرض منه ينفذ فى مؤسسة خاصة تحددها المحكمة - استثناء من قاعدة انفصال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية - عملاً على وضع الشخص فى المحل الذى يتفق مع حالة شذوذه تحت إشراف السلطة القضائية . وإن كان الهدف من الإجراء علاجى إلا أنه فى ذات الوقت عقابى ، وإبقاء هذا العنصر فيه ليس بوصفه إجراء أمن إنما باعتباره دفاع اجتماعى من نوع خاص .

ويطبق بالنسبة إلى المجانين نظام علاجى يودى إلى وضع المتهم فى مستشفى للأمراض العقلية وأطلق عليه *l'internement de la defense sociale*

ولما كان قانون الدفاع الاجتماعى البلجيكى الصادر سنة ١٩٣٠ قد سوى بين المجانين والشواذ واعتبرهم مرضى فإن الإجراء الذى قرر لهم هو إيداعهم فى مؤسسة يطبق فيها نظام علاجى مرتب علمياً بقصد شفائهم وفيها يوجد طبيب عقلى ونفسانى ، فيضاف إلى هنا بالنسبة إلى الشواذ منهم نظام تعليمى وأخلاقى يوفق بينهم وبين المجتمع ، وغاية النظام التعليمى اختيار مهنة للفرد وتدريبه عليها وفقاً لميوله واتجاهاته العضوية والنفسية والاجتماعية .

ولكن مشروع تعديل القانون الذى وضعه كورنيل فرق بين المجانين والشواذ،

فبالنسبة للأول حينما يتقرر عدم مسئوليتهم يطبق عليهم نظام سمي la callocation وهو لا يعد عقوبة وإنما إجراء أمن علاجي للدفاع الاجتماعي ، ومن مقتضاه وضع المتهم - متى تطلبت هذا حالته الخطرة - في مؤسسة ليعالج فيها كالمريض العقليين غير المتهمين . أما الشواذ فيخضعون لإجراء سمي l'internement مقتضاه وضع المتهم في مؤسسة يطبق فيها نظام علاجي عقابي يهدف إلى إصلاح الحالة المرضية للمتهم وتهذيب أخلاقه والتوفيق بينه وبين المجتمع .

وإذا أمرت الجهة القضائية المختصة بإيداع المتهم إحدى المؤسسات الصحية العقابية لما تبين لها من شذوذه وقت مقارفة الفعل الموصوف بأنه جريمة ووقت الحكم اقتضى هذا التساؤل عن المدة التي يجوز أن يبغى خلالها بالمؤسسة ، ذلك لأن من شأن وجوده فيها تقييد حريته الشخصية ، بل أن إبداعه بها قصد به به غرض معين ومن ثم متى تحقق تعين إخلاء سبيله .

يقضى القانون البلجيكي والمشروع المعدل له وكذلك المشروعات الفرنسية بأن الحد الأدنى لمدة بقاء المتهم الشاذ في المؤسسة هو ستة أشهر ، وروعى في هذا أنها أقل حد يحقق الغرض من إجراء الدفاع الاجتماعي .

أما الحد الأقصى فإن قانون سنة ١٩٣٠ البلجيكي يجعل الإيداع لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة وفقاً لجسامة الجريمة المسند ارتكابها إلى الفرد ، أى أن هناك تناسباً بين المدة والجريمة . على أن هذا التحديد كان نظرياً لأن لجنة الدفاع الاجتماعي بالمؤسسة المعنية للإشراف على الشواذ تستطيع أن تفرج عن المتهم في أى وقت متى دعت حالته لذلك ، سواء بناء على طلبه أو من تلقاء نفسها متى مضى الحد الأدنى للمدة . وقد ثبت من الإحصاء أن ٧٦٪ من الحالات قد أوقف الإيداع بالنسبة لها بعد انتهاء فترة الفحص . ورأى كورنيل في مشروعه أنه لما كان الغرض من النظام المقرر للشواذ هو علاجهم فإن الإفراج عنهم يكون حينما تصير حالتهم بشكل لا يمثل خطراً على المجتمع ، بشرط أن لا تتعدى مدة الإيداع الحد الأقصى للعقوبة المقررة

للجريمة أصلاً ، فإن دعت حالة المجرم إلى إطالة أمد العلاج تعين استصدار أمر من الجهة القضائية المختصة بذلك بنفس القيود العامة .

وحدد مشروع ليقاسير الحد الأقصى لحبس الدفاع الاجتماعي بالنسبة إلى الشواذ بعشر سنوات ، ويعين الحكم المدة بين الحدين مع مراعاة كل حالة على حدة لا سيما الضعف العقلي وخطورة عدم التوافق الاجتماعي الذي يترتب عليه . فإذا كان الأفضل لحالة المتهم بقاءه طبقاً فإنه يوضع تحت التجربة والملاحظة الخاصة التي يحدد الحكم شروطها وظروفها وأوضاعها لا سيما الرعاية الطبية والاجتماعية بما لا يتجاوز مدة عشرة سنوات . ويجوز مد الحبس لمدة مساوية للحد الأقصى بحكم يصدر من محكمة الجناح . ومتى تحسنت حالة المحكوم عليه صح الإفراج عنه بشرط وضعه تحت التجربة ، ومقتضى هذا أنه يجوز العدول عن الإفراج إذا ساءت حالته .

ويتبين مما تقدم أن القانون البلجيكي والمشروعات المختلفة قد هدفت إلى أمرين أساسيين : أولهما ضمان الحرية الفردية والآخر تحقيق الدفاع الاجتماعي . فضمان الحرية الفردية يتمثل في أن الإجراء الذي يتخذ قبل الشخص الشاذ يكون بمناسبة جريمة ارتكبت ومن ثم يصدر الأمر به من جهة قضائية كالشأن في الأحكام الجنائية العادية . وقد تقيدت هذه الجهة بالمدة التي ينفذ خلالها ذلك الإجراء . أما عن تحقيق الدفاع الاجتماعي فيبين من أن مدة الإيداع في الواقع غير محدودة إلا بإمكان عودة الشخص إلى حظيرة المجتمع خالياً مما أدى به إلى الشذوذ ومقارفة الجريمة .

وهذا الأمر الأخير يقتضى إيجاد نوع من الرقابة والإشراف على تنفيذ إيداع الشواذ في المؤسسات كالشأن بالنسبة إلى العقوبات غير المحددة المدة ، وقد تكون الرقابة لجهة إدارية لها اختصاص قضائي ، أو لجهة قضائية صرفة . وقد أخذ القانون البلجيكي بالنظر الأول فحول حق الإفراج من المحكوم عليه إليه إلى لجنة فنية مشكلة على نحو خاص . أما مشروع ليقاسير فقد رأى أنه ما دامت ضمانات الأفراد بالنسبة إلى الأحكام الصادرة بعقوبات محددة

مرجع صدورها من جهة قضائية . فهذا الضمان ذاته يجب أن يتوافر بالنسبة إلى الأحكام غير المحددة المدة ، والنظام البلجيكي فيه مخالفة للقواعد القانونية لأن القضاء العادى يعتمد فى أحكامه على الخبراء فيمكن الاستفادة بهم فى معاونة القضاء دون تخويلهم - بوصفهم لجنة فنية - سلطة قضائية . وجعل المشروع الإشراف لقاض مختص سمي قاضى التنفيذ تعينه لجنة فنية بكافة التفاصيل المتعلقة بحالة المحكوم عليه من مختلف نواحيها .

بعد أن استعرضنا موقف التقدم العلمى من مسئولية الشواذ جنائياً والتسليم بقيامها جزئياً بما يقتضى مباشرة إجراءات خاصة بالنسبة إليهم تتضمن صفى العقاب والعلاج ، واتجاه الدراسات الجنائية والقانونية نحو مسايرة ذلك التقدم حق علينا أن لا نتأخر عن الركب ونولى الشواذ من المجرمين عناية خاصة تؤهلهم للعودة إلى المجتمع أعضاء نافعين فيه .

وقد تقع الحشية فى النفس من أن تنقلب السجون إلى مصحات ودور للعلاج لو سرنا مع التطور إلى أقصى مداه . وكان هذا الخوف قائماً فى بلجيكا عندما وضع قانون الدفاع الاجتماعى سنة ١٩٣٠ لأحتمال تحويل المجرمين إلى مرضى وصيرورة المودعين فى المؤسسات العلاجية أكثر مما فى السجون . ولكن الدراسة الإحصائية أثبتت العكس وإنه خلال السنوات من ١٩٣١ إلى ١٩٤٠ كانت نسبة من أودعوا تلك المؤسسات بالنسبة إلى جميع المحكوم عليهم بالإدانة تراوح بين ١٪ و ٢٪ وترتفع هذه النسبة إلى ٣,٥٪ و ٤,٥٪ إذا استترل منهم من قضى عليهم بعقوبة الغرامة أو بعقوبة موقف تنفيذها ، أى من لم يطبق عليهم القانون . وقد بان من إحصاء تم خلال السنوات الأولى الخمسة لتطبيق القانون أن نسبة المجانين إلى مضطربي العقل إلى ضعاف العقول فيمن أودعوا المؤسسات هى على التوالي ٧٦ و ٢١٪ و ٤٦,٠٧٪ و ٣٢,١٧٪ .

ويتعين عند اقتراح أى تشريع أن يستوحى من الخبرة والظروف المحلية للدولة مع مراعاة الاعتبارات الفقهية والعلمية ، فلا يوضع مشروع يكون تقديماً

بشكل يصدم الفكر العام لدى المجموع ، وإنما يجب أن تحترم المبادئ التقليدية للقانون الجنائي ويراعى التطور الذي يهدف إليه . وإذا ألقينا نظرة متعمقة إلى الحياة العملية في مجتمعنا لوجدنا أن كثيراً من المجرمين الشواذ يمرون بالمراحل القضائية المختلفة إلى حين تمام تنفيذ العقوبة عليهم دون أن يستلقتوا النظر ، ويترتب على معاملتهم باعتبارهم أشخاصاً عاديين أن لا يطبق عليهم أى إجراء يهدف إلى علاجهم وإصلاحهم . ومن ثم يعودون إلى مقارعة الجريمة بعودتهم إلى الحياة الحرة في المجتمع . وعلى هذا إذا عينا بعلاج الشواذ لأدى الأمر بالتبعية إلى معالجة العود إلى الإجرام .

ولقد أصبحت العقوبة الآن أداة إصلاح لا وسيلة انتقام ، فهن تهدف من بين ما تقصده إلى تقويم المجرم لإعادته إلى المجتمع عضواً سليماً ، وعلى هذا الأساس تقوم السياسة الجنائية في العقاب . ومن ثم إذا قلنا أنه تنبغى العناية بالمجرمين الشواذ واختصاصهم بإجراءات معينة تحقق انتفاع المجتمع بهم ، فإننا لا نكون مجافين للمبادئ التي يعتنقها المجموع بل متمشين مع التطور العلمى والنظرة الإنسانية للجاني .

تبنى المسؤولية الجزائية وفقاً للقواعد التقليدية على أساس من المسؤولية الأدبية ،
فتمى كان الفرد مدركاً لأفعاله وله إرادة حرة في إتيان عمل ما أو الامتناع عنه حقت
مساءلته جزائياً ، فإن انتفى لديه الإدراك والإرادة أو أحدهما رفعت عنه المسؤولية .
وقد تكشف قصور تلك القاعدة حيناً اصطدمت ببعض صور من التطبيقات
العملية إذ بان وجود فئة من الأشخاص لا يمكن إدخالها تحت مكتملي الإدراك
والإرادة أو ناقصيها ، أشخاص لهم قدر من الإدراك والإرادة ولكنه ليس بالكفاية
لاختيار الطريق السوي والامتناع عما ينهى عنه القانون . وعلاجاً لهذا النقص
أعمل القضاء القواعد الخاصة بالظروف المخففة بالنسبة إلى أمثال أولئك الأفراد
ليوقع عليهم قدراً من العقوبة يتناسب مع مدى مسئوليتهم .

بيد أن معالجة الحال على ذلك الوجه لم يستفد منه المجتمع . ففضلاً عن
عيوب العقوبات قصيرة المدة وأمرها معلوم ومسلم به ، فإن مثل ذلك الفرد سوف
يعود إلى المجتمع بحالته التي كان عليها إن لم يكن أسوأ منها ، ويردى في هوة
الإجرام من جديد فيرتكب من الجرائم ما هو أخطر مما سبق له اقترافه . ومن ثم
بدأ الفكر يتجه إلى معاملة الشواذ من المجرمين معاملة خاصة تكفل في وقت واحد
أمرين أولهما مجازاة الفاعل عما أتاها في حق المجتمع ، والآخر علاجه مما ألم به
وسيره في طريق الجريمة ليعود عضواً نافعاً في المجتمع .

وكان من أهم القوانين في هذا الصدد قانون الدفاع الإجتماعي في بلجيكا
الذي صدر عام ١٩٣٠ ، وما وضع من مشروعات معدلة له ، وكذلك
مشروعات الدفاع الاجتماعي الفرنسية ^(١) .

والعنصر المميز لتعرف المجرم الشاذ هو المقدرة على التحكم في التصرفات ،
فإن استطاع الشخص التحكم في تصرفاته مدركاً لها فهو شخص عادي ، وإن
انتفى لديه كلية إدراكه للأمور ومقدرته على التحكم في إرادته فهو شخص مجنون ،

وإن ضعفت لديه تلك القدرة بقدر معتبر عد شاذاً ، والمرجع في هذا كله ما يقرره خبراء الطب العقلي والنفسى . فالشخص الشاذ من وجهة النظر الطبية يجب أن يكون مريضاً عقلياً ، ومن الوجهة القانونية غير قادر جزئياً على تقدير الفعل الخاطئ ، ومن الناحية الاجتماعية يعتبر خطراً على المجتمع .

ويدعو الرأى السائد الآن إلى الاهتمام بالمجرمين الشواذ وتقرير الإجراءات الخاصة التى تتناسب مع حالتهم وتهدف إلى عودتهم لحظيرة المجتمع أشخاصاً نافعين فيه ، ومن ثم كان من المتعين تعرف درجة مسئولية المتهم بوجه دقيق لخطورة الآثار التى ترتب عليها . فالشخص العادى تطبق بالنسبة إليه العقوبات المقررة فى القانون العام ، والمجنون ومن فى حكمه يعد مريضاً يودع فى المستشفيات الخاصة بأمثاله إلى أن يشفى ، أما الشاذ فإنه يخضع لإجراءات تجتمع فيها مميزات العقوبة والعلاج . وكان من الطبيعى إزاء ما تقدم أن يتسم أى تشريع ينظم تلك المعرفة بالدقة التى توصل إلى الحقيقة ، ويتعين فضلاً عن هذا أن يمنح المتهم كافة السبل الممكنة ليستعملها فى سبيل الدفاع عن نفسه .

ونخصص هذا الجزء من المقال للناحية الإجرائية فى معاملة المجرمين الشواذ ومدى ما تحققه من ضمانات للحرية الفردية ، وننتهى إلى اقتراح لمحاولة وضع نظام للدفاع الاجتماعى بالنسبة إلى الشواذ من المجرمين فى الجمهورية العربية المتحدة ، ونعرض فيه فقط لحالة الشخص الذى يثبت ارتكابه للجريمة مع بقاءه على حالته من الشذوذ إلى أن يعاقب ويعالج . وأما من كان شاذاً وقت مقارفته للجريمة ، ثم يبين أنه قد شفى عند الحكم أو وقت تنفيذ الإجراء الاجتماعى ضده فلن نتناوله بالبحث ، وعلى العموم تطبق بالنسبة إليهما العقوبات العادية مع خصم مدة الحجز والإيداع التى أمضاها من مدة العقوبة المحكوم بها تحقيقاً للعدالة .

لما كانت الناحية الإجرائية فى أى نظام يوضع للدفاع الاجتماعى الشأن فى قواعد كالتشأن فى أى ناحية إجرائية للقانون الجزائى ، فإنه ينبغى أن يكون الهدف من تلك الإجراءات هو الوصول إلى تحقيق العدالة كاملة . فالقواعد العامة المقررة فى قانون الإجراءات الجزائية بما تهدف إليه من الوصول إلى الحق تشمل

ضمانات مختلفة للحرية الفردية تتمثل في الجهات المنوط بها تحقيق العدالة على مختلف مراحلها ودرجاتها ، وفي حقوق المتهم في الدفاع عن نفسه . وهذه الضمانات يجب أن تكون الحد الأدنى للشواذ من المتهمين . بل يتعين — على ما سنرى — أن يختص أولئك الأشخاص بضمانات أكثر لأن تلك الاجراءات تتناول أشخاصاً ينظر إليهم المجتمع كأفراد مسئولين مسئولية كاملة عن أفعالهم ، في حين أنهم من وجهة النظر العلمى تنقص مسئوليتهم بقدر حالتهم المرضية .

وعلى هذا يتناول بحثنا للناحية الإجرائية بالنسبة إلى المتهمين الشواذ بيان متى وفي أى الجرائم يمكن اتخاذ إجراءات الدفاع الاجتماعى والجهة المختصة بتقريرها وكيفية الاستعانة بالخبراء ، مع بيان حقوق المتهم في الدفاع ، وأخيراً الرقابة والإشراف على تنفيذ إجراءات الدفاع الاجتماعى .

إن أول الضمانات التى ينبغى أن تمنح للمتهم هى تقرير الوسائل المؤدية إلى تحديد ما إذا كان من المجانين أو الشواذ أو من الأشخاص العاديين ، لأنه على ضوء هذا تتحدد المسئولية ويختلف الإجراء الذى يؤمر به بالنسبة إلى كل منهما . وإنه وإن كان قانون الدفاع الاجتماعى البلجيكى لعام ١٩٣٠ يسوى بين المجانين والشواذ ويوحد الإجراء الذى يباشر بالنسبة إليهم بإيداعهم فى مؤسسة للدفاع الاجتماعى ، إلا أنه أمر أثار نقد رجال القانون والطب هناك ، فقد استقر الرأى على أن واجب المجتمع يقضى بمعالجة المجانين علاجاً خاصاً فى مصحات معدة لهذا الغرض ، أما الشواذ فيتعين توافر الناحية الجزائية إلى جانب الوسائل العلاجية لأن الرأى العام — الذى يتعين الاعتداد به لنجاح أى تشريع — لن يرتضى عدم معاقبة الشاذ إطلاقاً فى حين أنه يراه مدركاً لبعض أفعاله .

ويقتضى فحص حالة المتهم لتحديد الفئة التى ينطوى تحتها إلى اتخاذ إجراءات الخبرة قبله ، وهو إجراء من شأنه أن يقيد حرية الشخصية ، الأمر الذى يوجب أن تكون الجريمة التى يجوز من أجلها مباشرة ذلك الإجراء قبل المتهم مما يصح فيها الحبس الاحتياطى . فالمجتمع لا يهتم بالجرائم البسيطة وهى تخرج

فى الغالب على نطاق الحبس الاحتياطى ، أما الذين لا يحبسون احتياطياً فهم فى الغالب غير خطرين ويرتكبون الجريمة للمرة الأولى : وحق المحكمة فى إحالة المتهم على خبير عقلى لفحص حالته العقلية فى أية حالة كانت عليها الدعوى ما يزال قائماً سواء أكان هذا بناء على طلب من جانب الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة . ويخرج من تطبيق نظام الدفاع الاجتماعى الأحداث من المجرمين لأن لهم نظاماً خاصاً كفيلاً بحمايتهم بعد دراسة تفصيلية لحالتهم . ولهذا نجد القانون البلجيكى ومشروعات القوانين البلجيكية والفرنسية تتناول المتهم من الجرائم التى يتهم فيها الشخص الذى تختبر حالته العقلية . فتتص المادة الخامسة من مشروع ليفاسير على أن تطبق إجراءات الدفاع الاجتماعى بالنسبة إلى كل من بلغ الثامنة عشرة وثبت ارتكابه لجنابة أو جنحة معاقباً عليها بالحبس (وراجع المادة الخامسة من مشروع كورنيل) .

وقد انتقد كثير من الشراح قصر مباشرة إجراءات الخبرة على المتهمين المحبوسين احتياطياً دون غير المحبوسين ، مع أن الحبس الاحتياطى يرجع إلى خطورة الجريمة التى ترد بدورها إلى ظروف مختلفة قد يكون للصدفة فيها دخل كبير ، فضلاً عن أن هناك كثيراً من غير المحبوسين احتياطياً أولى بالرعاية ومباشرة إجراءات الخبرة بالنسبة إليهم . على أنه من ناحية أخرى ليس من الميسور عملاً مباشرة تلك الإجراءات بالنسبة إلى كل المتهمين ، للنقص فى عدد الفنيين المتخصصين وللصعوبات المالية ، ومن ثم يتعين إتباع قاعدة مرنة فى تطبيقها تترك للقاضى مجالاً لتحقيق العدالة كلما وسعه ذلك ، فيقدر ظروف كل حالة تعرض عليه والإجراء المناسب لها ، وبهذا يمكن تفادى اضطراب رجل القضاء إلى حبس المتهم احتياطياً حتى يكون فى مقدوره مباشرة إجراءات الخبرة بالنسبة إليه . وتنص المادة التاسعة من مشروع ليفاسير على أنه إذا لم يكن المتهم محبوساً احتياطياً جاز وصفه تحت الفحص المبدئى بقرار من الجهة المختصة التى تحدد الطبيب الذى يعهد إليه بالمهمة ، وعليه تقديم تقريره خلال خمسة عشر يوماً من وقت توليه لها . (وراجع م ٢٢ من مشروع كورنيل) .

ولما كانت إجراءات الدفاع الاجتماعي تباشر بالنسبة إلى شخص يسند إليه ارتكاب جريمة معينة ، فإن الأمر باتخاذها وبكل إجراءات الخبرة السابقة عليها يجب أن يوكل إلى جهة قضائية باعتبارها الحامي التقليدي للحريات الفردية في أية مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية فلا يعهد به إلى جهة الإدارة ، لأن مباشرة إجراءات الدفاع الاجتماعي بالنسبة إلى الشخص الشاذ - على أي اسم أطلق عليها - تتضمن فضلاً عن العمل على إصلاح الشاذ وإعادةه إلى المجتمع صفة الجزاء ، أي أن لها صفة قضائية .

وعلى هذا يملك المحقق إصدار الأمر باتخاذ الإجراءات المختلفة سواء أكان النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، وكذلك المحكمة عند طرح الدعوى عليها . وإصدار المحقق أو القاضي لقراره بالفحص أو الملاحظة أو الخبرة رهين بقيام دلائل كافية يقدرها على أن حالة المتهم العقلية ليست في الوضع الطبيعي ، سواء أكان هذا من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو المتهم أو المدافع عنه . وتنص المادة ١٢ من مشروع ليفاسير على أنه في أية حالة كانت عليها الدعوى يجوز للجهة المختصة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بوضع المتهم تحت الملاحظة أو الخبرة (وراجع م ٨ من مشروع كورنيل) .

ولقد رأى المشروع البلجيكي المعروض على البرلمان زيادة في ضمانات الحرية الفردية أن يكون تقرير وضع المتهم تحت الفحص الابتدائي لغرفة الإتهام والمحكمة فإذا كان التحقيق يجريه قاضي التحقيق كان الاختصاص لغرفة المشورة سواء كان هذا بناء على طلب النيابة العامة أو المتهم ، فلا يملك القاضي المحقق أن يأمر به .

والقاعدة المقررة في قانون الإجراءات الجنائية أن ندب خير في الدعوى يعتبر حكماً تمهيدياً لا يقبل الطعن استقلاً ، والطعن في الحكم الصادر في الموضوع يبنى عليه نظر كل الأحكام والقرارات السابقة عليه . ولكن خروجاً على هذه القاعدة يصح الطعن استقلاً في القرار القاضي بندب الخبير أو رفض

الندب ، لما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة تتعلق بمسئولية المتهم أو عدم مسئوليته أو تقرير مسئوليته جزئياً الأمر الذى يتخذ بسببه بالنسبة إليه أحد إجراءات الدفاع الاجتماعى . ولكن حتى لا يترتب على التأخير فى مباشرة إجراءات الخبرة أى ضرر يجوز أن ينفذ القرار الصادر تنفيذاً مؤقتاً حتى يتم الفصل فى الطعن المرفوع . وعلى هذا تنص المادة ١٤ من مشروع ليفاسير بقولها يجوز الطعن بالاستئناف فى القرارات الصادرة من أى الخصوم وفقاً لقواعد القانون العام ؛

وكذلك بمقتضى القواعد المقررة فى قوانين الإجراءات الجزائية للمتهم أو محاميه أن يدفع بعدم مسئوليته لجنون أو لعاهة فى العقل ، وحيث إن تبين المحكمة جدية الدفع تندب خبيراً لفحص حالة المتهم العقلية تمهيداً لتقرير مسئوليته أو انعدامها عن الفعل المسند إليه . ومن حق المتهم أن يستعين بخبير استشارى ، وللمحكمة فى النهاية الكلمة الأخيرة فى تقدير رأى الخبراء ، فإن كان المتهم وقت ارتكابه للفعل مجنوناً قضت ببراءته وإلا أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذى تراه مناسباً .

بيد أن الأمر يختلف بالنسبة إلى الشواذ لأن المسألة لا تقتصر على توقيع العقوبة أو عدم توقيعها أو تحديد القدر المناسب منها ، وإنما يقول القضاء كلمته فى شأن الإجراء الذى يتبع بالنسبة إلى المتهم الشاذ ، وهو إجراء له هدفان إرضاء المجتمع وعلاج المجرم . ومن ثم تعينت - قبل أن يكون القاضى رأيه فى مدى مسئولية المتهم - دراسة شخصيته من أوجه عدة صحية ونفسية وعصبية واجتماعية ، ليفيد من حكم القانون بالنسبة إليه ، إذ أن كلامها يساعد القاضى على تكوين عقيدته فى أن يكون الإجراء مناسباً لحالة المتهم بما يؤدي إلى تحقيق الغاية المرجوة من نظام الدفاع الاجتماعى ، ويؤدي أيضاً إلى الأخذ بنظرية تفريد العقاب ليناسب الإجراء كل حالة على حدة . ولذلك يجب ألا يقتصر دور القاضى على تقرير إجراء الدفاع الاجتماعى المناسب بل يجب متابعة الحالة لدرجة استبدال إجراء بآخر يتناسب مع ما وصلت إليه حالة الفرد .

وتعرف حالة المتهم العقلية لا تكفى فيها المعلومات التى يستقيها القاضى من

التحقيق أثناء نظر الدعوى بل يجب وجود بيانات علمية تعينه في هذا الصدد ، ويستعين لها بالفنيين من الأطباء العقلين والعضويين والاجتماعيين ، كما يجب أن يحاط المهتم بالضمانات القضائية والعلمية الممكنة في مباشرة هذه الاجراءات ، لأن النتيجة التي تنتهي إليها تقارير الخبراء تحدد مدى مسؤوليته أو عدم مسؤوليته ، وما إذا كان يطبق بالنسبة إليه القانون العام أو قواعد الدفاع الاجتماعي ، وهي تختلف خطورة وغاية وأهمية من حالة إلى أخرى وفقاً لاعتبار المهتم شخصاً عادياً أو مجنوناً أو شاذاً .

وفحص حالة المهتم عقلياً في هذا المجال يعتبر عملية دقيقة لا يقتصر الأمر فيها على تعرف حالته الشخصية من الناحية الطبية إنما تحتاج إلى دراسة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وما يتميز به ، وكذلك تعرف ماضيه بما يسمح بتحقيق وفحص بعض تصرفاته . في حين أنه وفقاً للقانون العام يقتصر الأمر في إجراءات الخبرة العقلية على الاختبارات الخاصة دون دراسة للوسط الاجتماعي للمتهم أو ملاحظة خاصة له . ولا تحوى الملفات القضائية في الغالب شيئاً مما تقدم . وأخيراً فإن الملاحظة التي تتم في السجون — مهما كانت الظروف المهيئة فيها — لا تحقق الغرض منها ، الأمر الذي يوجب أن تتم في أماكن معدة لهذا الغرض وبواسطة فنيين متخصصين .

ولهذا نجد أن مشروع ليل الفرنسي لم يكتف بالقواعد العامة الواردة في قانون الاجراءات الجزائية بحق الجهة القضائية في ندب خبير لفحص حالة المهتم العقلية وإنما نطلب فحص المهتم بواسطة خبراء عقليين ونفسيين متخصصين في دراسة الشواذ من المجرمين ، ذلك لأن الفحص المبدئي — كما أثبت العمل — قد يفوت على الخبير العقلي العادي معرفة حالة المهتم ما لم يتم بواسطة أشخاص متمرسين فيه .

والخبرة بالنواحي العقلية لتقدير المسؤولية تحتاج إلى دراسة شخصية المهتم ثم تشخيص المرض ، وأخيراً تفسير الحالة المرضية بما يحدد قدر مسؤولية الشخص . ونادراً ما يختلف على تشخيص المرض لأنه غالباً يقوم على نظريات علمية معترف

بها ، ولكن تحديد قدر المسؤولية بالنسبة إلى الحالة المرضية هو الذى يثور حوله الخلاف فى الغالب .

ومهمة الخبير تنحصر فى بيان أمور عدة : هل كان المتهم وقت ارتكابه للجريمة فى حالة حزن أو عاهة عقلية تعدم مسئوليته ، ثم هل هذه الحالة من الخطورة على الأمن العام بما يوجب وضعه فى مستشفى للأمراض العقلية . فإذا لم يكن المتهم فى حالة جنون أو عاهة عقلية هل به من العيوب العقلية والنفسية ما يجعله غير قادر جزئياً على فهم الصفة الخاطئة فى تصرفاته أو أن يوجهها تبعاً لقدر إدراكه لها . وحينئذ هل يعد خطيراً على الأمن العام وتوجب العدالة وضعه فى مؤسسة من المؤسسات الخاصة بالدفاع الاجتماعى ، وإذا كان الأمر كذلك فى أى المؤسسات ينبغى إيداعه (راجع م ٢٤ من مشروع ليفاسير) ، وقد أوضحت ما يجب على الخبير بيانه ، فيتعين عليه إبراز الأسباب النفسية والعضوية والاجتماعية التى أحاطت بإجرام الشخص ، وما إذا كانت تلك الأسباب تغير من الوظائف العليا للسيطرة على القوى العقلية وأثرها فى إضعاف الإدراك للأفعال المحرمة ، وبيان رأى فيما يناسب من الإجراءات لإعادة المتهم إلى حظيرة المجتمع . وحتى يستطيع الخبير تقديم تقرير واف يجب أن تكون جميع المستندات السابقة على الخبرة تحت نظره ، ولهذا تنص المادة ٢٣ من مشروع ليفاسير على أن للخبراء حق الإطلاع والعلم بملف الملاحظة السابقة للمتهم إن وجد .

ووفقاً لقواعد القانون العام يكون ندب الخبير من بين الخبراء المقيدين بالجدول لدى المحكمة ، بيد أنه بالنسبة إلى الدراسة الخاصة بالمجرمين الشواذ قد لا يكون من بين هؤلاء من هو متخصص فى ذلك المجال ، ومن ثم فلا محل للتقيد بخبراء الجدول بل للقاضى أن يندب كل من يرى فى معلوماته الفنية ما يحقق الغرض من مباشرة إجراءات الخبرة ، وإذا كان الخبير قد سبق أن أبدى رأيه فى فحص مبدئى لحالة المتهم فإنه يتعين استبعاده عند تقرير الحالة النهائية .

وحتى لا يبقى المتهم مقيد الحرية لفترة طويلة — ولو كان هذا فى مؤسسة من مؤسسات الدفاع الاجتماعى — وحتى لا تطول الإجراءات بسبب إهمال أو تقصير

الخبير وجب أن يحدد القاضي مدة ينتهى خلالها من مباشرة إجراءات الخبرة مع إجازة مدتها إذا دعت الضرورة إلى ذلك بقرار يصدر منه . وقد حددت المهلة التي يتعين على الخبير أن يقدم تقريره خلالها في مشروع ليل الفرنسى بشهرين تمتد في حالات استثنائية إلى ستة شهور . أما المشروع المقدم للبرلمان البلجيكي فإنه يحدد المدة في مادته الخامسة بشهر تمتد إلى شهر آخر وهكذا على ألا تتجاوز أبداً ستة أشهر (م ٥) . وتنص المادة ٢٥ من مشروع ليفاسير على أنه يجب إيداع التقرير خلال شهرين من وقت تعيين الخبير للمهمة . فإذا لم ينته التقرير في هذا الأجل وجب طلب مد المهلة بعد إيداع تقرير مختصر يبين مسوغات عدم تقديم التقرير في الميعاد ، وتمتد المدة بمعرفة الجهة المختصة شهراً فآخر إلى أربعة أشهر (وراجع المادة ١٣ من مشروع كورنيل) .

والذى يجرى عليه العمل بالنسبة إلى القضايا العادية أنه إذا نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريراً لم يرض الدفاع ، كان من حقه أن يطلب الاستعانة بخبير استشارى ، والمحكمة إن أجابته إلى طلبه تقدر كلاماً من التقريرين وتأخذ منهما بما يطمئن إليه ضميرها . ولكن بالنسبة إلى خطورة إجراءات الدفاع الاجتماعى ، ولأن مباشرة الخبرة يحسن ألا يطول أمدتها وأن تتقرر نتيجتها في أسرع وقت ممكن اقتضى هذا أن يباح للمتهم وللمدافع عنه أن يستعين بخبير استشارى يباشر المهمة مع الخبير المنتدب من جانب المحكمة ، وهو ما يسمى بالخبرة المزدوجة ، وفي هذا ضمان لاطمئنان المتهم إذ يضع ثقته فيه . ومن أجل هذا تنص المادة ٢١ من مشروع ليفاسير على أنه في خلال الثلاثة الأيام التالية لتعيين الخبير ، لمحامي المتهم أن يطلب تعيين طبيب يختاره ليباشر إجراءات الخبرة بالاشتراك مع الخبير المعين بمعرفة الجهة القضائية (وراجع المادة ١١ من مشروع كورنيل) .

ولا شك أنه لا تثور صعوبات حينما يتفق التقريران في النتيجة ، ولكن الصعوبة عند الاختلاف ، ويكون الأمر مرجعه لتقدير المحكمة .

وبمقتضى القواعد العامة فى قانون الاجراءات الجزائية يباشر الخبير المهمة المنتدب لها فى مواجهة الخصوم إلا حينما تدعو الضرورة إلى مباشرتها فى غيبتهم ، فهل تطبق القاعدة فى اجراءات الخبرة بالنسبة إلى المجرمين الشواذ ؟ إن رأى الغالب يرفض فكرة مباشرة إجراءات الخبرة فى حضور الخصوم ، لأنه لا يمكن القول بأن الخبرة التى يأمر بها المحقق تهدف إلى الإتهام ، ولا يمكن القول أيضاً بأن الخبير يستوحى رأى المحقق بداءة قبل كتابة التقرير ، ثم إن الخوف من الخطأ لا محل له ، فمن الممكن تعيين خبراء آخرين سواء بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء نفس المحقق ، فضلاً عن أن مباشرة إجراءات الخبرة فى المواجهة لم تمنع من وجود الأخطاء . ولا شك أن البساطة فى الإجراءات تحقق العدالة أما التعقيد فيها — حسبما دل عليه العمل — فإنه لا يفيد منه إلا المتهم المماطل الذى يبنى إطالة الإجراءات ، أما المتهم العادى فإنه لا يستفيد من تلك الطلبات .

على أن مشروع تعديل القانون البلجيكى قد عنى بتقرير الخبرة فى المواجهة والخبرة المزدوجة ضماناً للمتهم ، فيحضر المحامى الموكل أو المعين كل الإجراءات التى تباشر بالنسبة للمتهم .

وزيادة على الضمانات المقررة فى القانون العام للمتهم من حق الاستعانة بمحام توجب قواعد الدفاع الاجتماعى أن يكون مع المتهم من يدافع عنه ، ويلزم المحامى بأن يحضر جميع إجراءات الملاحظة والخبرة . فإن لم يكن للمتهم من يدافع عنه ، تعين على المحكمة أن تقيم له محامياً للدفاع . فتوجب المادة ٣٩ من مشروع ليل الفرنسى وجود مدافع للمتهم قبل مباشرة إجراءات الخبرة . وكذلك المادة العاشرة من مشروع كورنيل ، والمادة ٢٥ من المشروع البلجيكى .

وقد أثير بحث تحديد أو عدم تحديد مدة تطبيق إجراءات الدفاع الاجتماعى فهل يتعين تحديدها على أساس أن الإجراء يتضمن صفة الجزاء ، وإعمالاً لقاعدة أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، أو ترك بغير تحديد ما دام الهدف

منها هو إصلاح الشخص وإعادةه إلى حظيرة المجتمع منسجماً مع باقي أفرادهِ .
 يأخذ مشروع ليفاسير بتحديد المدة، فتنص المادة ٣٠ منه على أن القرار الصادر بالحبس يحدد حداً أقصى لا يتجاوز عشر سنوات مع مراعاة مختلف الظروف لا سيما أهمية النقص العقلي وخطورة عدم انسجام الشخص مع مجتمعه .
 ووفقاً للمادة ٣٩ الحد الأدنى للحبس هو ستة أشهر . كما أخذ بهذا المبدأ المشروع البلجيكي في المادة السابعة منه التي تنص على أن الأمر بإيداع الشخص في مصحة عقابية يكون لمدة خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة حسب جسامته الجريمة .

أما مشروع ليل فإن المادة ٦٦ منه لا تحدد حداً أقصى لحبس الدفاع الاجتماعي ، ويجوز تجديد المدة إلى ما لا نهاية . وقد كان هذا مثار نقد الفقهاء لأنها تخول سلطات خطيرة وواسعة للقضاة . فالشاذ الذي يرتكب جريمة معاقباً عليها بالإعدام يمكن عدالة أن يبقى في الحبس إلى مدة عشر سنوات ، ومن يرتكب جريمة بسيطة يصل العقاب فيها عادة إلى عدة شهور يجوز أن يبقى في الحبس لمدة سنتين ثم يطول إلى أجل غير محدد ، إذا تبين أنه ما يزال خطيراً على المجتمع ، لأن هذا هو المقياس الوحيد لدى القاضي ، فهو ليس مقياساً قانونياً راجعاً إلى خطورة الجريمة ، إنما مقياس اجتماعي طبي فيبحث ما إذا كان المحبوس قد أصبح منسجماً مع ظروف مجتمعه أو أنه لا يزال يمثل خطراً اجتماعياً .

وهذا الوضع يعتبر منطقياً من ناحية الدفاع الاجتماعي حيث تغلب الناحية الاجتماعية على الناحية القانونية ، أي أنه نظر مقبول إذا أخذنا في الاعتبار الناحية العملية ، لأن فكرة العقوبة قد ألغيت جزئياً ، وأن بقاء الشخص في الحبس رهين بتحقيق الغاية منه . على أنه بالرغم من هذا كله فإن منح القاضي حق إبقاء المتهم إلى أجل غير محدد لجريمة بسيطة يمثل خطورة على الحرية الفردية مما يؤدي إلى إساءة تفسيره من ناحية الرأي العام ، وتتعين التفرقة بين المجنون والشاذ ، وبالنسبة إلى الأخير يتعين وجود تناسب بين الفعل ومدة

الحبس وإلا نترك القانون الجزائي جانباً . فإذا قبلنا فكرة الحبس لمدة طويلة بالنسبة إلى الجرائم الخطيرة ، فإن الأمر لا يكون مقبولاً بالنسبة إلى الجرائم البسيطة .

وقد كان لهذا النظر أثره في أن مشروع ليفاسير الذى أتى بعد مشروع ليل وحدد حداً أقصى لحبس الدفاع الاجتماعى .

إذا ثبتت مسئولية المتهم جزائياً وثبت في ذات الوقت شذوذه بوشر بالنسبة إليه إجراء دفاع اجتماعى ، وهو ما يسمى في القانون البلجيكي بإيداع الشخص إحدى ملحقات المؤسسات العقابية ، ويطلق عليه المشروع المقدم من اللجنة التى يرأسها ليفاسير حبس الدفاع الاجتماعى . وهذا الإجراء على أى التسميتين يهدف إلى العمل على إصلاح المجرم الشاذ لإعادته منسجماً مع المجتمع الذى يعيش فيه ، الأمر الذى لا يمكن تجديد مدة له سلفاً ، وإنما هذا رهين بكل حالة على حدة وفق ما يقدره القاضى وما يسفر عنه تطور حالة المجرم ، فهو شبيه بنظام العقوبة غير محددة المدة .

وحتى لا يبقى الفرد مقيد الحرية بخضوعه لإجراء الدفاع الاجتماعى إلى غير أجل معين تعين إيجاد إشراف ورقابة على تنفيذ ذلك الإجراء وعلى تطور حالة المجرم الشاذ ، حتى إذا تحققت الغاية أفرج عنه فوراً ، وهذا ما يثير تحديد الجهة التى يعهد إليها بتلك المهمة ، وما يمكن إعانتها به من معلومات لمباشرتها .

إنه لما كان أمر الإيداع أو الحبس يتضمن فكرة الجزاء وقد صدر من هيئة قضائية فإنه يجب أن يعهد بالإشراف والرقابة على تنفيذه إلى جهة لها صفة قضائية كالشأن في الأحكام غير محددة المدة ، وهى إما أن تكون لجنة فنية يخول لها الاختصاص القضائى أو إحدى جهات السلطة القضائية العادية .

ولقد أخذ القانون البلجيكي لسنة ١٩٣٠ ومشروعه المعدل له بنظام اللجنة ، فتطلب في كل مؤسسة عقابية لجنة تسمى لجنة الدفاع الاجتماعى تشكل من أعضاء ثلاثة : قاض متخصص ومحام تعينه النقابة وطبيب متخصص ، وذلك لمدة ثلاث سنوات . وانتقدت فكرة إسناد الرقابة والإشراف إلى لجنة لأن في هذا

مخالفة للقواعد القضائية ، إذ القاضي العادي يعتمد في بناء أحكامه على آراء الخبراء المتخصصين ولا مانع من إستناده إليهم دون تحميل لجنة فيها أعضاء من غير القضاة بسلطات قضائية (راجع م ١٣ من المشروع) .

وأخذ مشروع ليفاسير بوجهة النظر الأخرى وجعل الرقابة والإشراف على المحبوسين للدفاع الاجتماعي إما لمحكمة الجناح في غرفة مشورة أو لقاضٍ مخصص لهذه الغاية ، ويلحق بكل مؤسسة علاجية لجنة متخصصة تضع تقريراً برأيها عن كل شخص بها ، ويودع لدى الجهة المختصة بالرقابة . ورؤى أن يكتفى بقاض واحد للإشراف بصرف النظر عن الهيئة التي أصدرت الحكم ، إذ أن المسألة تتعلق بدراسة إنسانية هي تحقيق الهدف من قانون الدفاع الاجتماعي . وكان الاعتراض على هذا النظام هو الخشية من إساءة التقدير لا سيما عند ما يطلب إلى القاضي مد الحبس . ولذا رؤى أن يكون الإفراج لقاضي التنفيذ أما الحبس فيرجع فيه لمحكمة الجناح في غرفة المشورة (راجع م ٥٢ و ٥٣ من المشروع) .

وكان مشروع ليل يجعل الإشراف على تنفيذ إجراءات الدفاع الاجتماعي من اختصاص قاص يعهد إليه بهذه المهمة ، وتوجد لجنة استشارية تلحق بكل مؤسسة أو مستشفى نفسية ويطلب رأيها في كل حالة تحتاج إلى قرار من قاضي التنفيذ ، وتتكون اللجنة من مدير المؤسسة وأعضاء من الأطباء والاجتماعيين (م ٥١ و ٥٢ من المشروع) .

وعند ما وضع المشروع المعدل للقانون البلجيكي أريد الأخذ بنظام قاضي التنفيذ ، بيد أن الإدارة العقابية نجحت في الإبقاء على النظام القائم ، أي لجنة الدفاع الاجتماعي ، وإن كانت المذكرة الإيضاحية قد أشارت إلى الأمل في أن يعهد بالأمر إلى قضاة لهم اهتمام خاص بعلم الإجرام ويقوم دليل حقيقي على تخصصهم .

ومن العلماء البلجيكيين من يرون الإبقاء على الأوضاع التي جاءت بالقانون الصادر سنة ١٩٣٠ ، ذلك لأنه أثبت نجاحاً مما لا يجعل هناك داعياً لتعديله ،

وإنما يجب أن توضع الإمكانيات المادية لإتمام تنفيذه ، فأى إصلاح لا ترجى منه فائدة إلا إذا كان ممكن التنفيذ عملاً ، ويتعين أولاً إيجاد مختلف الأشخاص الحاذقين لعملهم والذين يستفاد بهم في صدد المجرمين الشواذ من قضاة وخبراء نفسيين وأطباء وحراس وغيرهم . وهذا ما قرره جمعية الطب العقلي في بلجيكا بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ من أنه لا يتعين اقتراح أى إصلاح قبل أن يوفر لنظم معاملة المجرمين الشواذ التنظيم والأشخاص والإدارة اللازمة لتطبيق القانون القائم تطبيقاً سليماً ، وهو ما قرره أيضاً اتحاد بلجيكا ولو كسبرج للقانون الجنائي ، في ١٨ مارس سنة ١٩٥٠ . وإنه من الأوفق إدخال تعديلات تدريجية على القانون دون تعديله تعديلاً شاملاً بغير وجود الإمكانيات اللازمة لتنفيذه . فالتطبيق العملي هو الذى يكشف عن الحاجة إلى تعديل القانون ، ويأتى فى بساطة دون خلق تعديل مستند إلى الأفكار المجردة .

وإن فكرة قاضى التنفيذ جميلة فى ذاتها ، ولكنها توجب على القاضى أن يلم بجميع المسائل الفنية والتطور العلمى لها ، وبمضى الوقت سوف نجد القاضى يجمع بين رجل القانون وعلم النفس . على أنه فى حالات كثيرة تخرج المسألة عن معلومات القاضى وتضع الطبيب فى الطريق ويصبح مشاركاً فى الرأى وليس بصاحب رأى استشارى فقط ، أى أن الحكم فعلاً هو الطبيب . والأفضل بقاء التعاون بين القضاة وعلماء النفس والأطباء ، مشاركة فى العمل لاتخاذ قرارات معقولة لحماية الجماعة من إجرام الشواذ بمناقشة كل حالة على حدة .

ومهمة هيئة الرقابة والإشراف سواء أكانت تتمثل فى قاضى التنفيذ أو لجنة الدفاع الاجتماعى بالمؤسسة تدور حول عدة أمور .

فالأصل أن يكون إيداع المجرم الشاذ فى مؤسسة أو مستشفى عقابية مخصصة لهذا الغرض ، وقد تكون ملحقة بأحد السجون ، على أنه يجوز تبعاً لتطورات حالة المحكوم عليه أن تأمر بنقله إلى أية مؤسسة أخرى ترى أن فيها من الوسائل الكافية ما يؤدى إلى انصلاحي حاله . ويجوز أن تكون تلك المؤسسة من المؤسسات الأهلية

المعترف بها من الحكومة ما دامت تحقق الغرض من إيداع المتهم بها . وهذا النقل كما يجوز أن يتم من تلقاء نفس الجهة المشرفة يصح أن يطلبه المتهم أو المدافع عنه أو النيابة العامة ، وينخضع حينئذ لتقدير تلك الجهة .

والاختصاص الأصيل لجهة الإشراف والرقابة هو دراسة حالة المحكوم عليه ومدى تطورها تمهيداً للإفراج عنه ، سواء في هذا أكان الإفراج نهائياً أم تحت شرط التجربة . فوفقاً للمادة ٣٢ من مشروع ليقاسير إذا رأى أن إصلاح حالة الفرد تكون أفضل لو بقي طليقاً فإنه يستبدل بحبسه وضعه تحت التجربة مع الملاحظة الخاصة ، وتحدد المدة حينئذ بما لا تتجاوز عشر سنوات . ويمثل هذا تنص المادة ١٩ من المشروع البلجيكي .

هذا ويجوز أن يخلى سبيل المتهم تحت التجربة بعد وضعه في الحبس للدفاع الإجتماعي وفقاً لظروف كل حالة على حدة ، وذلك إذا تحسنت أحواله لا سيما مع الناحية الأدبية وانسجابه مع الحياة الاجتماعية . وحينئذ لا تزيد المدة عن باقى المدة المقررة للحبس للدفاع الاجتماعى .

ويحدد القرار الصادر بالإفراج مع شرط التجربة الشروط التى يخضع لها المفرج عنه ، فإن خالفها أو ساءت حالته جاز للنيابة العامة أن تطلب إلى المحكمة حرمانه من هذا الإفراج أو تحديد شروط أخرى لبقاء الفرد مفرجاً عنه . فإن ألغى الإفراج المؤقت لا يجوز إعادته إلا بعد مضي فترة يحددها القانون (راجع المواد ٦٢ وما بعدها من مشروع ليقاسير والمادة ٢٠ من المشروع البلجيكي) .

والآن بعد أن انتهينا من الكلام على مسئولية الشواذ بتحديد المقصود بهم والإجراءات التى تتناسب مع حالتهم والضمانات التى تمنح لهم خلال مراحل التحقيق والمحاكمة والتنفيذ ، فقد تكشف مدى أهمية العناية بالمجرمين الشواذ بوصفهم يكونون فى الأمة فريقاً من أفرادهم أحاطت بهم ظروف دفعتهم إلى سلوك سبيل الأجرام ، وأنه لو عنى بأمرهم لعادوا إلى حظيرة المجتمع أفراداً نافعين فيه . وبالرغم من أنه ليس هناك شك فى أن من بين المجرمين فى بلادنا كثيراً من

الشواذ ، إلا أن قانوننا الجزائي يأخذ بالقاعدة التقليدية في المسؤولية ، اهتداء بالتشريع الفرنسي الذي استقى منه مبادئه . ولما كان كثير من الدول قد بدأ في توجيه عناية خاصة للمجرمين الشواذ — نصوص في القانون أو بتولى بعض الجهات الخاصة أمرهم — وجب علينا ألا نتأخر عن الركب فنعنى بدراسة مسؤولية الشواذ وخير الوسائل التي تتخذ بالنسبة إليهم .

ونجاح أى مشروع أو تنظيم يكون رهيناً بمدى ملاءمته للبيئة التي يطبق فيها بأن ينبعث من احتياجاتها ويتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية منها . فنقل نظام طبق في إقليم وثبت نجاحه لا يعنى الوصول إلى ذات النتيجة في إقليم آخر لاختلاف الظروف الخاصة بكل منهما ، بيد أنه ليس ثمة ما يمنع من الاهتمام بالدراسات التي تمت والنظم التي طبقت في دول أخرى للاستفادة منها . وعملاً على إيجاد نظام خاص بالمجرمين الشواذ والوصول إلى الهدف الذي ينبغي منه بإعادتهم إلى حظيرة المجتمع أفراداً صالحين ، فإنه يتعين البدء في وضع نظام مبسط ، — على سبيل التجربة — وفي نطاق ضيق يتفق مع إمكانيات تنفيذه ، ثم بدراسة النتائج التي ينتهي إليها بمعرفة أخصائيين متمرسين ليتوسع في تطبيقه بالإفادة من مدى ما لاقاه من نجاح وتفادى ما يكشف عنه من عيوب .

وتطبيقاً للفكرة السابقة نضع نظاماً مبدئياً ليتبع بالنسبة إلى الشواذ من المجرمين ، ولن يكون هذا في صورة نصوص تشريعية — حيث لا يتسع المجال لها في هذا المقال ، وإنما تقتصر على بيان الخطوات الأساسية في المشروع والهدف منها . كفكرة في الموضوع توضع تحت يد من قله يعنيه الأمر ويزيد في البحث .

١ — إن الغاية من إيجاد نظام خاص للمجرمين الشواذ هو منعهم من العودة إلى مقارفة الجريمة ، أى أن هذا يعنى وجود فريق من الشواذ بين المجرمين العائدين إلى الإجرام ، الأمر الذي يقتضينا أن نجعل جزءاً كبيراً من نطاق التجربة شاملاً للمجرمين العائدين ، فبقدر امتناع هؤلاء عن معاودة الردى في مهاوى الجريمة يكون نجاح التجربة . ومن الطبيعي أنه لا يمكن تطبيق النظام المقترح بالنسبة إلى كل المجرمين العائدين . وإنما يقع الاختيار على فريق منهم ليكون موضع التجربة

ولما كانت جميع الإمكانيات التي قد تلزم للدراسة ميسرة في القاهرة ، فإن الاختيار يكون من بين المتهمين في نطاقها . ومن بين المجرمين العائدين نأخذ نوعين الأول المعتادين على ارتكاب جرائم الاعتداء على المال ، خاصة السرقة والنصب ، والآخر المعتادين على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس وخاصة الإيذاء بالضرب والجرح .

وفضلاً عن المجرمين العائدين فإنه ينبغي — إتماماً للدراسة — أن يكون موضع التجربة بعض من يرتكب جرائم خطيرة للمرة الأولى — ومن هذا القبيل جرائم القتل والاغتصاب والحرق — والتي يترك أمر تحديدها للظرف المناسبة .

وبهذا تنحصر التجربة في المتهمين بجرائم القتل والجرح والضرب وهتك العرض والاغتصاب والحرق والسرقة والنصب .

وأما كيفية اختيار أولئك المتهمين من بين غيرهم . فيفترق بين جرائم المال وغيرها . فبالنسبة إلى جرائم الاعتداء على المال — السرقة والنصب — إذا اتهم فرد بارتكاب واحدة منها تعين فوراً تعرف سوابقه المدرجة في صحيفة حالته الجنائية فإن كشفت عن تعدد تلك السوابق صلح صاحبها لأن يكون محلاً للدراسة . وليس من الميسور في بدء تطبيق النظام تحديد عدد السوابق اللازمة للتجربة ، إنما الأمر رهين بالحالات التي تعرض في العمل ، وتنظم طرق الاختيار فيها الهيئة التي تقوم على تنفيذ ذلك النظام . وكذلك الحال عند إختيار بعض مرتكبي جرائم الاعتداء على الأشخاص بالإيذاء سواء بالجرح أو بالضرب . أما بالنسبة إلى جرائم القتل وهتك العرض والاغتصاب والحرق ، فإن هذه الجرائم غالباً ما تكون عارضة ويحسن ترك أمر اختيارها وفقاً لظروف كل حالة على حدة .

ولا يكفي أن يكون الشخص متهماً بإحدى الجرائم السابقة ، وإنما يجب فوق هذا أن يكون من الجائز حبسه احتياطياً من أجلها بتوافر شروطه ومن أهمها وجود دلائل كافية على ارتكابه الجريمة المستندة إليه ، ذلك أن وضع فرد موضع الاختبار والفحص يقتضي تقييد حريته ، وهذا القيد توجب العدالة أن نخضع مدته فيما بعد من مدة العقوبة التي قد يقضى بها على المتهم ، لا سيما إن تبين أنه

إنسان عادى كامل المسئولية . ويتعين أن يصدر فعلاً أمر بجبس المتهم احتياطياً ليكون هناك أساس من قانونى لتقييد حريته قبل أن يصدر ضده حكم نهائى بالإدانة .

٢ — فإذا تم اختيار بعض المتهمين على الوجه آنف البيان تعين فحصهم فحصاً يتناول فيهم النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية . والهدف من هذا الفحص هو الوصول إلى صورة صحيحة عن حالة المتهم لتحديد مدى تمكنه بالإدراك والإرادة وتبعاً لتحديد قدر مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه ، وهى فى ذات الوقت تكون من بين العناصر التى تطرح على القاضى ليقرر الإجراء الذى يتخذ بالنسبة إلى المتهم إن تبين شذوذه .

على أنه حتى يأتى الفحص بالغاية المرجوة منه لا يكفى فيه أن يكون عاماً على الوجه الذى يتم حالياً فى السجون ، وإنما يجب أن يقوم على أسس خاصة واستعداد فى . فيجب أن تنشأ عيادة خاصة تلحق بالسجن العمومى بالقاهرة وتعد على أساس من العلم فيوفر لها من الأجهزة والمعدات الحديثة التى توصل إلى الكشف عن حالة المتهم لا سيما من الناحيتين العقلية والنفسية .

ويتعين أن يقوم على أمر هذه العيادة أفراد متخصصون ويهتمون بحق بالدراسات المرجوة من النظام المقترح .

فالطبيب البشرى ينظر إلى المتهم على أنه كائن عضوى له تركيب علمى خاص ، فيلاحظ ويثبت كل ما لا يكون من الصفات أو المميزات فى الإنسان العادى ، لأنها قد تكون ذات أثر فى قدرته العقلية وتبعاً لتصرفاته وتحديد مسئوليته والإجراء المناسب له .

والطبيب العقلى لا يقتصر فى دراسة المتهم على ناحية كمال إدراكه وإرادته فقط ، ولكن يتناول بالبيان كل المظاهر التى يمكن أن تكون ذات أثر فى تعرف حالته العقلية على وجه دقيق .

والإخصائى النفسانى — وفى رأينا أن مهمته هى أدق الأعمال جميعاً — يتناول المتهم بالدراسة العلمية الدقيقة ، إذ كثيراً ما يكون شذوذ الجانى مرجعه إلى أمراض وعلل وأسباب نفسية ، وتعرف تلك الأسباب وما يصاحبها من مظاهر

قد يؤدي إلى حل كثير من الصعاب التي تثور في العمل من ناحية تحديد المسؤولية وتقرير الإجراء المناسب .

وأخيراً فإن الإحصائي الاجتماعي ينطلق إلى البيئة التي نشأ وأقام فيها المهتم ويتناولها بالبيان من كافة نواحيها لا سيما ما تعلق منها بما يؤثر في حالته النفسية والعقلية وسلوكه سبيل الإجراء من علمه .

ولا شك في أن المهمة عند البدء بها لن تكون ميسرة ، ولكن اختيار القائمين على أمرها ممن يؤمنون بفائدة الدراسة العلمية الجديدة والأبحاث الميدانية سوف تجعلهم يضعون الخطوط الأولى التي تكون دستوراً لمن يتولى الأمر بعدهم ، فالنماذج التي تعد والتقارير التي توضع تكون نبراساً بتيسير المهمة من بعدها حين يتسع نطاق الإجراءات التي تباشر بالنسبة إلى المجرمين الشواذ .

وما ينتهي إليه المتخصصون على الوجه المبين يفرغ في تقرير شامل منسق على أساس علمي ، وعلى ضوء ذلك التقرير - الذي يرفع إلى الجهة التي تتولى أمر الدعوى الجزائية - تباشر الإجراءات بالنسبة إلى المهتم .

وإنه لأمر طبيعي أن لا يتيسر سلفاً تحديد مدة بنهي المختصون من إعداد التقرير خلالها ، على أنه - والمهم في الحبس الاحتياطي - يكون الأجدر بالعدالة الانتهاء منه في أقرب وقت مستطاع ، وذلك لغايتين : الأولى أن لا يبقى المهتم العادي في الحبس لمدة قد لا تصل إليها العقوبة ، وألا تضيق على المهتم الشاذ فرصة مباشرة إجراءات علاجية بالنسبة إليه قد يكون في تأخيرها ضرر له وحالته ، وعلى هذا يحدد المحقق أو القاضي المدة التي ينبغي تقديم التقرير خلالها ويكون مدتها لأسباب قوية وبقرار منه .

٣- ولا شك في أن الإجراءات التي يراد مباشرتها قبل المسئول الشاذ تهدف إلى أمرين : مجازاته عما وقع منه في حق المجتمع ، وعلاجه مما ألم به . وهذا الإجراء - وإن حدد مدته حد أقصى قد يكون أمده أطول من مدة الحد الأقصى للعقوبة المقررة أصلاً للجريمة ، فإذا بقي المهتم مقيد الحرية على أي وجه كان القيد ثم بان انعدام الأساس السليم لها ، لأسفر الحال عن مساس بالعدالة ، ومن

ثم كان طبيعياً أن يكفل للمتهم من الضمانات ما يطمئن معه إلى أن ما بوشر قبله من إجراءات كانت تقتضيها العدالة .

ومن أهم الضمانات أن يكون للمتهم مدافع عنه ، يتابع مختلف المراحل ليضمن له مباشرة كل ما يمكن اتخاذه من الاجراءات ، سواء لإثبات براءته أو عدم مسؤوليته أو مسؤوليته ، مسئولية جزئية وفقاً لظروف كل دعوى . وقد يكون للمتهم من يدافع عنه ، ولكن حين لا يوجد تعين أن يتكفل القانون بما ينظمه من قواعد بإقامة محام يساند المتهم في موقفه .

ويبدأ واجب المحامي من وقت أن يقع الاختيار على المتهم ليكون من بين من تشملهم إجراءات الاختبار ، لأنه من قبل هذا لا محل لاستبدال قواعد خاصة بقواعد القانون العام . وسوف يفيد وجود دفاع عن المتهم في المعاونة على دراسة ما قد يثار من مسائل وأبحاث في نطاق الميدان العلمى الجديد ، وتكون هناك ذخيرة من المعلومات والأبحاث تعين المتهمين بشئون الشواذ لإيجاد مختلف الحلول لها . وقد يثار في هذا المجال بحث ما إذا كان واجب المحامي يقتصر على متابعة الإجراءات وفقاً للقواعد العامة في المحاكمات الجزائية ، أم ينبغي أن يكون له دور خاص لا سيما فيما يتعلق بأمرين أساسيين : أولهما مباشرة إجراءات الخبرة في حضوره والآخر إتخاذه موقفاً إيجابياً يطلب الخبرة المزدوجة ، وهما الأمران اللذان أثرا في دراسة موضوعات الدفاع الاجتماعى على ما سلف البيان .

وفى رأينا — أن اشتراك آخرين مع الخبراء المعينين من قبل المحقق في فحص حالة المتهم من كافة نواحيها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية يأتى بأوفى النتائج لا سيما في ميدان تخصص جديد . وكذلك مباشرة إجراءات الخبرة في مواجهة المتهم والمدافع عنه يفسح المجال لدراسة مسائل عديدة تثور على الطبيعة . ولكن هل من الميسور عملاً تطبيق هذه القواعد ؟ إننا نفتقر إلى وجود العدد الكافي من المتخصصين الذين يمكن الاستفادة من خبرتهم ، وفضلاً عن هذا فإن مباشرة الإجراءات في المواجهة — في نطاق لم تتبين معالجه بعد — قد يؤدي إلى اضطرابها ، ومن ثم فإننا نرى أن يكتفى بالنسبة إلى واجب المحامي بالقواعد العامة ، أى حق

طلب تقديم تقارير من خبراء استشاريين وجواز مباشرة أعمال الخبرة في غير حضور الخصوم .

٤ - فإذا قدمت تقارير الخبراء المختصين بفحص حالة المتهم إلى جهة التحقيق التي تتولى أمر الدعوى الجزائية فإنها تخضعها لتقديرها ، ومتى أخذت بها وكانت الأدلة على مقارفة المتهم للجريمة كافية ، أمرت بإحالة الدعوى على المحكمة مشفوعة بجميع أوراقها ومستنداتها . فإن رأت أن الأدلة على المتهم غير كافية تصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى . وإذا انتهى تقرير الخبراء إلى شذوذ المتهم طبقت الأحكام العامة المقررة في قوانين الدولة بالنسبة إليه ، وإن كان إنساناً عادياً أخطئ سبيله . ومتى طرحت الدعوى على المحكمة كان واجبها أن تقول كلمتها فيما إذا كان المتهم المائل أمامها تعد من الشواذ أم لا ، وتستعين في هذا بالأوراق المقدمة إليها وبمختلف الأدلة التي قد تطرح عليها ، بل وبمن تستعين به من الخبراء ، وعلى ضوء ما تنهى إليه يكون تقديرها للعقوبة أو لإجراء الدفاع الاجتماعي .

٥ - وإذا انتهت كلمة القضاء إلى تقرير صحة إسناد الجريمة إلى المتهم ، وإلى أنه يعد من المجرمين الشواذ فإنها تأمر بأن يطبق عليه إجراء للدفاع الاجتماعي وهذا الإجراء في رأينا يجب أن يحقق هدفين ، أحدهما إرضاء شعور الجماعة بالاعتصاف من الجاني ، لأنها لن ترضى عن أن يعامل فرد هو في نظر الإنسان العادي لا تمس عقله علة معاملة المريض فيودع في المستشفى ، والآخر أن نعمل على الإصلاح من شأن المجرم الشاذ وعلاجه بما يعيده إلى حظيرة المجتمع .

وتحقيق الهدف الأول يتم بتقييد حرية الفرد - شأن المسجون العادي - بل وتشغيله في الأعمال التي تتناسب مع حالته ، وتكون بالقدر الذي يترك به أنه يجازى عما اقترفه في حق المجموع بارتكاب الجريمة . والهدف الآخر يتحقق باتباع مختلف وسائل العلاج اللازمة لذلك الشخص ، سواء من الناحية الجسمانية أو العقلية أو النفسية ، ويقوم عليها متخصصون كأولئك الذين باشروا إجراءات الخبرة الأولى . ولكن إلى متى يستمر القيد على الحرية ومباشرة إجراءات العلاج ؟ لقد تناولت الأبحاث هذا الموضوع وحددت مدداً قصوى وفقاً لنوع الجرائم لا يتعداها

إجراء الدفاع الاجتماعي ، بيد أن هذا التحديد في نظرنا يخضع للتحكم ، وقد لا يؤدي الغاية منه . ونرى أن تحديد مدة إجراء الدفاع الاجتماعي يكون من ناحية واحدة فقط ، هي مدة تشغيل المحكوم عليه في المؤسسة أو المكان الذي يباشر فيه الإجراء بوصفه جزاء ، فإنها ينبغي أن لا تزيد على الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة . وليس للمحكوم عليه أن يتضرر من هذا لأن توقيع عقوبة عليه تنزل عن ذلك الحد مسألة اختيارية للقاضي ، والوصول إلى ذلك الحد ليس فيه مجافاة للعدالة ما دام القانون ينص عليه . بيد أنه إذا انتهت هذه المدة وكانت حالة المتهم تستدعي استمرار العلاج ، فإنه ينقل حيثئذ إلى مصحة علاجية بغير تحديد مدة لبقائه فيها إلا بشفاؤه . ولن يكون من المقبول إخلاء سبيل المتهم قبل ذلك ، وإلا أضفنا كل ما قطعناه من إجراءات في سبيل إصلاح ذلك الشذوذ وإعادته إلى المجتمع شخصاً صالحاً .

ومع كل ما تقدم فإن المدافع عن المتهم — الذي يلزمه في كل الإجراءات — له دائماً حق طلب الإفراج عنه في أي وقت ، إن ارتأى أن علاجه قد تم ، وينظر القضاء في هذا الطلب بمشورة لجنة فنية تجتمع لبحث الحالة . وعلى هذا فلا محل لأن يحدد حد أدنى لبقاء المتهم في مؤسسة الدفاع الاجتماعي ما دما قد حققنا الأهداف من بقاءه فيها .

٦ — ومن المنطقي أن لا تنقطع صلة المجرم الشاذ بالمؤسسة العقابية العلاجية بمجرد الإفراج عنه ، بل لا بد أن تشمل رعايتها إلى فترة تمتد بعد ذلك ليطمئن معها إلى استمرار نجاح التجربة . إذ قد يكون من بين أسباب الشذوذ الظروف الاجتماعية التي مر بها الفرد ، وبلا شك فإن معالجة هذه الظروف أو رعاية المتهم حين عودته إليها من شأنه أنه لا يجعلها ذات تأثير عليه . وكذلك فإن مثل ذلك الشخص قد يكون دائماً في حاجة إلى من يأخذ بيده بعد التجربة التي مر بها ، ويتعين أن يوجد من يعينه على ذلك .

وإننا بهذه الفكرة العامة نستطيع أن ندخل إلى البلاد تجربة جديدة نؤمن بأنها سوف تأتي بأحسن النتائج في مكافحة الجريمة .

المراجع

1. Anderson. C, L'application pratique de la loi de defense sociale, *Rev. Dr. Pén. et Crim.*, 1954.
2. — , Defense sociale et liberté, *Rev. Dr. Pén. et Crim.*, 1960.
3. Bouzat P., *Traité Theorique et pratique de droit Penal*, 1951.
4. Commission Chargée d'etudier la revision de la loi du 9 avril 1930 de defense social à l'égard des anormaux et des delinquants d'habitude, *Rev. Dr. Pén. et Crim.*, 1940.
5. Commission de Lille, Avant projet de loi de defense sociale, *Rev. Science. Crim. dr. pén. Comp.*, 1948, 1949, 1950, 1951.
6. Cornil. P., Vingt ans d'application de la loi de defense social, *Rev. Science. Crim. dr. Pén.*, 1955.
7. De Vabre. H.D., *Traité de droit criminel et de legislation pénal comparé*, 1947.
8. *Encyclopedie Dalloz*, "aliénés", T. 1., 1953, p. 91.
9. Fettiveis. V.D.B., La loi belge de defense sociale et les anormaux, *Rev. Dr. Pén. et Crim.*, 1949.
10. — , Le projet de loi de la defense social à l'égard des anormaux, *Rev. Dr. Pén. et Crim.*, 1961.
11. Garcon. G., *Code Rénal annoté*, T. 1,
12. Germain. C., Les traitement des delinquants anormaux, dans *Les delinquants anormaux mentaux*, 1959.
13. Levasseur. M., Avant - projet de loi concernant les delinquants anormaux presente par la commission d'etudes, dans *Les delinquants anormaux mentaux*, 1959.
14. Levasseur. G., La defense sociale - nouvelle appelle à combler la plus important du droit penal français moderne, dans *Les delinquants anormaux mentaux*, 1959.
15. Levasseur. G., *Sociologie criminelle et defense sociale*, 1957.
16. Ley, A., Faut-il modifier notre loi de defense social, dans *Les delinquants anormaux mentaux*, 1959.
17. Pinatel. J., Anormalite mental et Criminalité, dans *Les delinquants anormaux mentaux*, 1959.
18. Vienne, R., La procedure de contrôle de l'exécution des mesures, dans *Les delinquants anormaux, mentaux* 1959.

الحسبة في الشريعة الاسلامية

(دراسة مقارنة بالأنظمة المشابهة في القانون الوضعي)

على حسن فهمي

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تقديم :

نتناول هنا دراسة الحسبة في الشريعة الإسلامية مقارنة بالأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي .

وأهمية دراسة هذا الموضوع ليست مقصورة على الناحية التاريخية ، كما أنها ليست مقصورة على عرض لبعض التراث في الفقه الإسلامي ، بل إن لها أهمية ذلك في مجال الدراسة القانونية المقارنة ، بالإضافة إلى أننا في مرحلة التعرف على أوضاعنا الاجتماعية والحضارية والثقافية بغية الوصول إلى القواعد القانونية والتنظيمية التي تلائم ظروف مجتمعنا . ولقد تناولنا تلك الدراسة في فصلين وخاتمة .

استعرضنا في الفصل الأول منها ملامح نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية ، فقدّمنا تعريفاً للحسبة والسند التشريعي الذي تقوم عليه والشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يحتسب ، ثم ألحنا إلى تنظيم الحسبة بواسطة الدولة الإسلامية حينما اتسعت رقعتها ، وتناولنا الفروق بين المتطوع ووالي الحسبة ، واستعرضنا آداب المحتسب ، ثم بينا حدود الحسبة ودرجات الاحتساب ، ثم أوضحنا وظائف الحسبة الإدارية والقضائية ، واستعرضنا ما وضعه الفقهاء المسلمون من حدود وفواصل بين الأجهزة المختلفة التي كان يناط بها القضاء في المجتمع

الإسلامى ، وهى ولاية القضاء وولاية الحسبة وولاية المظالم ، وفى ختام الفصل نبهنا إلى أمرين : أولهما أن ثمة من الدلائل ما يشير إلى أخذ الصليبيين بنظام الحسبة عن المسلمين أثناء فترة الحروب الصليبية . وثانيهما أن التطبيق العملى للحسبة فى العهود المتأخرة وعلى الأخص فى العهد المملوكى فى المجتمع المصرى آل إلى مجرد صورة شكلية باهتة .

وفى الفصل الثانى عقدنا مقارنة بين الحسبة كنظام للآتهام وكولاية قضائية الأنظمة المشابهة فى التشريع الوضعى ، وذلك فى مبحثين . فأفردنا المبحث الأول للمقارنة بين الحسبة كنظام للآتهام والأنظمة المشابهة فى التشريع الوضعى ، فاستعرضنا الأنظمة المختلفة للآتهام ، كما استعرضنا بعض التشريعات التى نأخذ بها موضحين موقف الحسبة ، كنظام للآتهام فى المجتمع الإسلامى . وخصصنا المبحث الثانى للكلام عن الحسبة كأداة القضاء مع المقارنة ببعض الأنظمة المشابهة ، وأولينا التشريع المصرى فى ذلك الشئ الكثير من الآتهام . وفى خاتمة الدراسة أبرزنا الدور الاجتماعى للحسبة فى تنظيم المجتمع الإسلامى .

الفصل الأول

الحسبة في الشريعة الإسلامية

الحسبة لغة العد والحساب ، والاحتساب الإنكار على شيء ، وفي الشريعة الإسلامية هما الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله (التهانوي ، ٦ ، ٥٥٦ وأيضاً بطرس البستاني ، ٧ ، ٢٢٧) . كما استعمل بعض المؤلفين الذين كتبوا في الدراسات الإسلامية لفظ الحسبة بمعنى أضيق هو الشرطة الموكلة بالأسواق والآداب العامة (الششتاوي وآخرون ، ٥ ، ٣٧٩) .

والأساس التشريعي للحسبة ما ورد بالقرآن الكريم من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مثل قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » ، وقوله : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » ، وقوله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » وقوله أيضاً : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين » (الغزالي ، ٣ ، ٢٣٠) .

وفي الحديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه » ، وقوله أيضاً « بثس القوم قوم لا يأمرون بالقسط وبثس القوم قوم لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر » (الغزالي ، ٣ ، ٢٣٣) .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمثل معلماً بارزاً في تنظيم المجتمع الإسلامي

وهو فرض كفاية بمعنى أنه إذا قام به البعض سقط عن الآخرين ، وهذا واضح من قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة » ، ويصير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين - أى يناط بفرد معين أو بأفراد بالذات - على القادر إذا لم يقم به غيره . (ابن تيمية ، ١ ، ٦ و ١٨ و ٥٣ ، وأيضاً الغزالي ، ٣ ، ٢٣٠) .

والأمر بالمعروف هو الأمر بكل ما فرضه الشارع الإسلامى ، والنهي عن المنكر هو النهي عن كل ما يخالف أحكام ذلك الشارع . والمنكر هنا أعم من المعصية فالمعصية لا تصدر إلا عن مكلف بينما قد يصدر المنكر عن غير المكلف أيضاً ، ولذلك فيمنع الصبي والمجنون من إتيان ما يخالف أحكام الشريعة مع كونهما غير مكلفين (الغزالي ٣ ، ٢٤٤) .

ويشترط فيمن يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون مكلفاً مسلماً قادراً . ومناط شرط التكليف أن غير المكلف لا يلزمه شيء أما شرط الإسلام فالحسبة ولاية ولا ولاية لغير المسلم على المسلم ، وذو القدرة والسلطان أقدر من غيره وعاليه من الوجوب ما ليس على غيره إذ أن مناط الوجوب هو القدرة ، يقول تعالى : « فاتقوا الله ما استطعتم » ، ويقول أيضاً : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » .

وذهب البعض إلى اشتراط العدالة ولم يجيزوا للفاسق أن يحتسب ، يقول تعالى « أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم » ، ويقول أيضاً : « كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » . وأجاز البعض للفاسق أن يحتسب بحجة أن اشتراط العدالة مطلقاً أمر يضيق باب الاحتساب إن لم يغلقه . واشترط بعض الفقهاء أن يؤذن في ذلك من ولى الأمر ولذلك لم يثبتوا الحسبة لآحاد من الناس ، إلا أن رأى الراجح أن الحسبة تثبت لآحاد الناس ولو لم يكونوا ماذونين بذلك من ولى الأمر لعموم الآيات والأحاديث الواردة في هذا الشأن ، فضلاً عن أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما يرد على تصرفات الأفراد يرد

أيضاً على تصرفات الحكام، ومن غير المعقول أن يشترط إذن ولي الأمر في الإنكار عليه (ابن تيمية ١٢ ، ٦ وأيضاً الغزالي ، ٣ ، ٢٣٤-٢٣٩) .

فالحسبة - كما أسلفنا - تثبت لآحاد الناس ، وهذا ما جرى عليه العمل في صدر الدولة الإسلامية . فلما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية على عهد الخليفة عمر بن الخطاب كان أول من وضع نظاماً للحسبة ، وكثيراً ما كان يقوم بنفسه بعمل المحتسب (حسن إبراهيم حسن ، ٩ ج ١ ، ٣٢٨) .

ولم يؤثر تنظيم الحسبة وتعيين الولاة للقيام بعمل الحسبة في بقاء إثبات الحسبة للأفراد، غاية ما في الأمر أن ثمة فروقاً في التطبيق بين عمل المتطوع وعمل والى الحسبة (X) ، منها أن الحسبة فرض عين على المحتسب بينما هي فرض كفاية على المتطوع ، كما لا يجوز للمحتسب أن يتشاغل عن الحسبة بأمور الحياة بينما يجوز ذلك للمتطوع ، كما لا يجوز الاستعداد واللجوء إلا إلى والى الحسبة وليس إلى غيره من الأفراد وعليه هنا أن يجيب من استعداده بينما ليس على المتطوع ذلك ، ويجوز للمحتسب أن يتخذ من الأعوان من يستطيع به مباشرة مهامه بينما لا يجوز للمتطوع من الأفراد ذلك ، كما أن للمحتسب أن يحصل على أجر من بيت المال ولا يثبت ذلك للمتطوع ، ويجوز للمحتسب أن يعزر (XX) في المنكرات الظاهرة بما لا يجاوز الحدود وليس ذلك للمتطوع ، كما يجوز للمحتسب أيضاً اجتهد رأيه فيما يتعلق بأحكام العرف السائد دون تلك المتعلقة بالآراء الخلافية في الفقه ، فيقر وينكر ما أداه إليه اجتهداه فيما يتعلق بالعرف (الماوردي ، ٤ ، ٢٠٨ وما بعدها) .

واشترط فيمن يلي الحسبة - فضلاً عن الشروط العامة التي أوردناها فيمن

(X) استخدم هذا اللفظ لأول مرة في عهد الخليفة المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هجرية) ، يراجع في ذلك الدكتور حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٤٨، ص ٢٤١ .

(XX) التعزير هو العقوبة الغير المقدرة ويترك تقديرها للقاضي وذلك في الجرائم التي لم يفرض لها الشارع الإسلامي عقوبات محددة (الحدود) .

يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - أن يكون ذا رأى وعلم بالمنكرات الظاهرة . واختاف فيما إذا كان للمحتسب أن يجتهد في الأمور التي اختلف فيها الفقهاء وأن يحمل الناس على رأيه واجتهاده أم لا ، والذين قالوا بالإيجاب اشترطوا فيمن يلي الحسبة أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد، أما الذين قالوا بعكس ذلك فيجوز عندهم أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد ويكتفى بعلمه بالمنكرات المتفق عليها (الماوردي ، ٤ ، ٢٠٩) .

ومن آداب المحتسب أن يكون رفيقاً لا يصدر في أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر عن قسوة أو عنف ، فالإفراط في الزجر ربما يغري بالمعصية ، يقول تعالى مخاطباً الرسول عليه الصلاة والسلام : « ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك » . ويجب أن يتعفف المحتسب عن أموال الناس وأن يمتنع عن قبول الرشوة ، كما يجب عليه أن يلزم أعوانه بذلك كله (الشيرازي ، ٢ ، ٩ - ١٠) .

وما يجب أن يتحلى به المحتسب أن يكون ورعاً حتى يعمل بما يعلم ، وحتى يكون احتسابه مقبولا من الرعية . ولقد قدمنا أن البعض يشترط العدالة فيمن يحتسب وأن البعض يميزون الاحتساب للفاسق ، ولقد روى عن أنس قال : « قلنا يا رسول الله ألا نأمر بالمعروف حتى نعمل به كله ، ولا نهى عن المنكر حتى نجتنبه كله ، فقال عليه السلام : « بل مروا بالمعروف وأن لم تعملوا به كله ، وانهاؤا عن المنكر وأن لم تجتنبوه كله (الغزالي ، ٣ ، ٢٥١ وما بعدها) .

كما أوجب البعض أن يكون المحتسب على بجانب كبير من الصبر ، إذ هو معرض أحياناً لبعض الأذى في أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ، يقول تعالى على لسان لقمان لابنه « وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور » (ابن تيمية ، ١ ، ٦١) .

وحدود الحسبة الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله ، ولذلك فيحظر الالتجاء في ذلك إلى التجسس ، يقول تعالى : « ولا تجسسوا »

إذ ينبغي أن يكون المنكر ظاهراً للمحتسب بغير تجسس ، كما يشترط أن يكون المنكر حالاً فلا حسبة في منكر تم ولا حسبة أيضاً في مجرد الظن في اعتزام اتیان منكر ، كما يشترط أيضاً ألا يكون المنكر محل اجتهاد ، فكل ما هو محل اجتهاد لا حسبة فيه ، إذ أن الآراء حوله خلافية (الغزالي ، ٣ ، ٢٤٤ وما بعدها) .

إلا أن ثمة آراء تجيز الحسبة فيما هو محل اجتهاد – كما قدمنا – ولذلك اشترط هؤلاء فيمن يلي الحسبة أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد حتى يستطيع أن يجتهد في الأمور الخلافية ، وأن يحمل الناس على رأيه واجتهاده .

ولا يشترط فيمن يوجه إليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المحتسب عليه) إلا أن يكون إنساناً ، فلا يشترط فيه التكليف أو التمييز ، فالصبي الغير المميز والمجنون ينعان من شراب الخمر مثلاً مع سقوط التكليف وعدم توفر التمييز (الغزالي ، ٣ ، ٢٤٦) .

ويجوز للولد أن يحتسب على أبيه ، أي أن يأمر أباه بالمعروف إذا ظهر له أن الأب ترك فعله ، كما يجوز أن ينهي إياه عن المنكر إذا ظهر له أن الأب يأتى المنكر . وأجيز للولد أن يفعل ذلك في حدود التعريف ما قد يجهله الأب على أن يكون التعريف بالرفق ، كما أجيز له أيضاً أن يلجأ إلى التخويف بالله تعالى دون أن يتعدى ذلك إلى غيره من درجات الاحتساب الأخرى الأكثر عنفاً (الغزالي ، ٣ ، ٢٣٨) .

كما أجيز ذلك أيضاً – وبنفس الحدود السابقة – للزوجة على الزوج وللرعية على الحاكم ، ففي الحديث «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» (الغزالي ، ٣ ، ٢٥٩) . وفي صدر الإسلام . كان الكثيرون من الأفراد يقومون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواجهة ولاية الأمور لا تأخذهم في ذلك لومة لائم ، وكانوا يحققون بذلك رقابة فعالة على أعمال الحكام ، وكان من الحكام من ينصاع لذلك (الشيرزى ، ٢ ، ٧ وما بعدها) .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد يصبح عديم الجدوى، إذا لم يسانده بعض القوة والزجر، فإن الله يزرع بالسلطان ما لم يزرع بالقرآن، ولقد أشار الله إلى ذلك بقوله: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد إلى نهاية الآية»، فأردف تعالى الكتاب بالحديد - يرمز للقوة والسلطان - ليقوم الناس العدل «(بن تيمية ١، ٥ و ٣٨)».

ويذهب الفقهاء إلى أن للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر درجات تتدرج في الشدة والضعف. وأول هذه الدرجات التعريف إذ أن البعض يقدم على ارتكاب المنكر وهو يجهل ذلك، وهنا يجدر تنبيهه إلى ذلك في لطف. يلي ذلك النهي بالوعظ والتخويف بالله تعالى وذلك بالنسبة لمن يأتي المنكر وهو يعلم ذلك. يلي ذلك التعنيف بالقول إذا لم يجد الوعظ والتنبيه على ألا يصل التعنيف إلى حد استخدام الفاحش من القول. يلي ذلك التغيير باليد هذا في بعض المعاصي مثل إراقة الحمر دون البعض الآخر مثل المعاصي القولية وقيل بعدم لجوء المحتسب إلى ذلك ما لم يعجز عن تكليف المحتسب التغيير بنفسه كما اشترط أن يقتصر التغيير على القدر المحتاج إليه وإلا عد ذلك إسرافاً في الأذى لا مبرر له ويلي ذلك التهديد بالحق الأذى كالضرب ونحوه، ويلي ذلك مباشرة الضرب فعلا دون استخدام السلاح في ذلك وبالقدر الضروري، وأخيراً استخدام السلاح والأعوان في ذلك.

وفيما سبق كله يثبت ذلك للأفراد ما يثبت لمن يلي الحسبة بإذن الحاكم، على خلاف في مباشرة الضرب واستخدام السلاح والأعوان في ذلك، إذ لا يجوز البعض ذلك خشية اضطرام الفتن (الغزالي، ٣، ٢٤٨-٢٥١).

والحسبة أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من العمومة والإتساع بحيث تؤدي بكثير من الوظائف التي تقوم بها في الوقت الحاضر إدارات كثيرة متخصصة، ولذلك نرى الامام ابن تيمية يسمي كتابه في الحسبة الذي سبق أن أشرنا إليه «الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية». وباستعراض بعض

ما كتب عن الحسبة في الإسلام وبخاصة من ناحية التطبيق نجد أن الكثير من الوظائف المتنوعة كانت تناط بوالى الحسبة ، منها ما يتعلق بضبط الأوزان وأسعار السلع ، والتفتيش على الأسواق والبضائع ، وإعدام الفاسد من المأكولات والمشروبات (بطرس البستاني ، ٦ ، ٥٥٧ وأيضاً بن خلدون ، ١٠ ، ١٩٦) .

كما كان يقوم المحتسب على إصلاح الشوارع وإزالة المباني المتداعية ومنع الحمالين وأصحاب السفن من الاكثار في الحمل ، ويتدخل في منع معلمى الصبية من ضرب التلاميذ ضرباً مبرحاً (بن خلدون ، ١٠ ، ١٩٦ وأيضه المقرئى ، ١٢ ، ٣٤٢) .

كما يقوم المحتسب برفع الغش والتدليس ومراقبة أهل الصناعات في ذلك ، كما يحمل المماطلين على دفع الديون (يراجع في ذلك ٢ ، ٢١-١٠٢) .
ويشرف المحتسب على تعمير المساجد ويأمر القائمين عليها بتنظيفها وإنارتها كما يأمر بجيران المساجد من المسامين بالمواظبة على صلاة الجماعة لاظهار شعائر الدين ، كما ينهى المحتسب عن تطريب الأذان وقراءة القرآن بأصوات ملحنة ، كما يمنع المحتسب النساء من زيارة القبور ومن النواح على الموتى (الشيرزى ، ٢ ، ١١٠ وما بعدها) .

كما يأمر المحتسب بصدق الحديث وأداء الأمانات كما ينهى عن المنكرات في المعاملات - والعبادات بصفة عامة ، ويدخل في المنكرات المتعلقة بالمعاملات العقود الربوية وبيع الغرر واحتكار ما يحتاج إليه الناس لقول الرسول « لا يحتكر إلا خاطيء » ولهذا كان لولى الأمر أن يكره المحتكر على بيع ما عنده بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه (بن تيمية ، ١ ، ١٠ - ١٤) .

ومن أمثلة المنكرات في العبادات والمسائل الدينية ، البدع من الأقوال والأفعال مما يخالف الكتاب والسنة والاجماع ، ورواية الأحاديث المفتراة على الرسول ، والشعوذة ويجب على المحتسب أن يلجأ إلى منع ذلك والعقاب عليه .

وللمحتسب حتى في حالة خشية ارتكاب الجريمة أن يتدخل على سبيل

الاحترار ، كما منع عمر بن الخطاب أن يجتمع الصبيان بمن كان يتهم بالفاحشة وكذلك الاحترار عن قبول شهادة المتهم بالكذب (بن تيمية ، ١ ، ٢٧ وما بعدها) .

ويمكن القول أن تلك الوظائف التي أوردنا بعضاً منها والتي كانت تناط بوالى الحسبة كانت ذات طبيعة إدارية يمكن أن تتصل بعمل الشرطة ولذلك كثيراً ما كانت تناط الحسبة والشرطة بوال واحد كما استعمل بعض المؤلفين الإسلاميين لفظ الحسبة بمعنى الشرطة كما قدمنا (الششتاوى ، ٥ ، ٢٧٩ وأيضاً القلقشندي ، ١١ ، ٤٨٧) .

وليس معنى ذلك أن الحسبة تباشر اختصاصاً إدارياً بحتاً، فهي كما سنبين فيما بعد تباشر اختصاصات متنوعة يبرز فيها العنصر الإداري والعنصر القضائي .

قلنا إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ألقاه الشرع الإسلامي على كل مسلم مكلف قادر والجريمة تدخل في عموم المنكر ولذلك كان الواجب على من تتوفر فيه شروط الاحتساب أن يدفع الجريمة فإذا وقعت كان من الضروري أن يمكن من إقامة الدعوى الجنائية والوصول إلى عقاب الجاني وعلى هذا يكون لكل إنسان مكلف قادر بل عليه أن يقيم الدعوى الجنائية على كل جريمة حتى ولو لم يكن مجنياً عليه ولو لم يكن أصيب بضرر مباشر عن ارتكاب الجريمة . (العشماوى ، ١٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧) .

وهنا تبرز إحدى الوظائف الهامة التي كانت تقوم بها الحسبة في المجتمع الإسلامي وهي وظيفة الاتهام فالحسبة في ذلك نوع من أنواع الاتهام الفردي .
وفضلاً عن ذلك فكانت الحسبة تقوم ببعض الوظائف القضائية القاصرة .
فكانت للمحتسب النظر في بعض الدعاوى التي تتصل بحقوق الأفراد والتي ترفع إليه أو تصل إلى علمه دون أن ترفع إليه وهذه الدعاوى تتصل بالغش والتدليس في البيع والشراء والتطفيف في كيل أو وزن وكذلك الدعاوى التي تتعلق بمطل بعض المدينين مع القدرة على الوفاء ، وعلى العموم ما يتصل بالحقوق المعترف

بها مما ليس فيه سماع بينة وتحقيق شهادة ، مما يستلزم الفصل بسرعة (الماوردى ٤ ، ٢٠٩ وابن خلدون ، ١٠ ، ١٩٦) .

ولذلك اعتبرت الحسبة نوعاً من القضاء ، وكانت فى كثير من الدول الإسلامية مثل العبيديين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس مما يدخل فى ولاية القاضى (حسن إبراهيم حسن ، ٩ ج ١ ، ٥٧٧ ، وأيضاً ابن خلدون ، ١٠ ، ١٩٦) .

ولقد كانت ولاية القضاء موزعة بين جهات ثلاث : القضاء ، وولاية الحسبة ، وولاية المظالم . وكانت تلك الجهات الثلاث تقوم على النظر فى منازعات الناس وما يرتكبونه من أفعال تخالف أحكام الشريعة . ولم تكن الفواصل بين تلك الجهات الثلاث واضحة تمام الوضوح بادية الأمر ، بل إن هذه الجهات الثلاث لم تظهر جميعاً فى وقت واحد وإنما ظهرت حسب دواعى الحاجة . وليس معنى ذلك أنه لم تكن ثمة حدود مميزة بين كل من تلك الجهات ، بل إن الفقهاء حاولوا وضع المعايير والحدود الفاصلة بينها ، فضلاً عن أن التطور والتطبيق العملى أرهف من تلك الحدود (العشماوى ، ١٨ ، ٣٣٤ وما بعدها) .

فيتناول اختصاص القاضى الفصل فى المنازعات واستيفاء الحقوق عن طريق الاقرار أو البينة وثبوت الولاية له على القاصر والمجنون وكل ممنوع من التصرف والنظر فى الأوقاف ومحاسبة النظار وتنفيذ الوصايا والنظر فى بعض الدعاوى المتعلقة بالتعدى فى الطرقات ومخالفة القواعد المتعاقبة بتنظيم البناء وله أن ينفرد بالنظر فيها وإن لم يحضر خصم مطالب ، وأخيراً يقيم القاضى الحدود على مرتكبى الجرائم فإن كانت من حقوق الله كان له ذلك وإن لم يحضر خصم مطالب إذا ثبت ارتكاب الجريمة باقرار أو بينة ، وإن كانت متعلقة بحقوق الآدميين لم يكن له النظر فى ذلك إلا بحضور خصم مطالب (الماوردى ، ٤ ، ٦٧ وما بعدها) .

أما إلى المظالم فكان يختص بالنظر فيما عجز القضاء عن إنفاذه من أحكام نظراً لعلو مكانة المحكوم عليه مثلاً وكذلك النظر فيما أعجز إلى الحسبة من حمل الناس على المعروف ونهيمهم عن المنكر فضلاً عن نظره فى جور الحكام والولاة (الماوردى ، ٤ ، ٦٧ وما بعدها) .

ولقد عرفت وظيفة والى المظالم منذ الصلبر الأول للدولة الإسلامية ، وإن اختلطت كثيراً بسلطة الحاكم ، وكان الخلفاء أنفسهم كثيراً ما يجلسون للنظر فى المظالم ، عند ما أحسوا بجور الولاية ، وكثيراً ما كانت ولاية المظالم تساند القضاء على أساس أن والى المظالم أقوى يداً وأكثر سلطاناً ، ومع ذلك فقد كان القضاء دائماً هو جهة الولاية الأصلية فى الفصل فى منازعات الناس مدنية كانت أو جنائية ، ومع أن ولاية المظالم كانت تتضمن عنصراً قضائياً إذ كان يناط بها أيضاً استيفاء الحقوق ، فقد انتهى بها التطبيق العملى إلى أن أصبحت سلطة تنفيذية تقوم بمرحلة التحقيق الابتدائى وتقوم على رفع الأمر إلى القاضى أحياناً وإلى المحتسب أحياناً أخرى ، كما تقوم بإنهاء الدعوى — فى بعض الأحيان — صلحاً مع إلزام الخصوم بقبول قرار والى المظالم ، وكان يقع على والى المظالم عبء تنفيذها حكم القاضى أو حكم المحتسب إذا ما عجز هؤلاء عن ذلك (العشماوى ، ١٨ ، ٣٣٨ — ٣٤٢) .

أما الحسبة فهى واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم . فالحسبة — فى اختصاص القضاء الضيق — تقتصر على سماع الدعاوى المتعلقة بالحقوق المعترف بها حيث لا يحتاج الأمر إلى سماع بينة والى أناة القضاء ، كما يستطيع المحتسب أن يحكم بتعزير دون أن يجاوز ذلك إلى حد ، كما أن والى الحسبة يعتمد على شىء من السلطان والقهر مما لا يلجأ إليه القاضى ، ذلك أن الحسبة نظام يقوم على الزجر والرهبه (الماوردى ، ٤ ، ٢٠٩ — ٢١٠) .

قدمنا — باختصار — عناصر الحسبة كولاية لها اختصاص قضائى سواء فى مجال الاتهام أو الحكم وفرقنا بينها وبين الجهات الأخرى التى نيط بها القضاء ، ومن ولاية القضاء وولاية المظالم .

وقد سبق أن استعرضنا الوظائف الادارية للحسبة ، وقلنا إن الحسبة ذات اختصاصات متعددة ، يبرز فيها الاختصاص الادارى الذى يمكن أن تعد الحسبة معه — فى شىء من التجاوز — هيئة ذات ولاية تتعلق بأعمال الشرطة ، فيها فضلاً عن ذلك اختصاص قضائى ضئيل يمكن أن تعد معه الحسبة جهة

قضاء فيما رفه عن القضاء من أمور بالإضافة إلى وظيفتها في مجال الاتهام .

ويجدر في ختام هذا الفصل أن نشير إلى أمرين :

أولهما : أن ثمة من الدلائل ما يشير إلى تأثير الصليبيين ببعض الأنظمة الإسلامية ونقلهم إياها عن المسلمين ، ومن بين تلك الأنظمة نظام الحسبة ، على نحو ما سنشير إليه تفصيلاً فيما بعد (الشيرزى ٢ ، ١٢٥-١٢٩) . وقد تكون بعض عناصر ذلك النظام نقلت إلى أوروبا عن هذا الطريق ، وعلى كل فهذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة .

ثانيهما : أن التطبيق العملي في العهود المتأخرة - وعلى الأخص في معظم عهد المماليك وفي المجتمع المصري بالذات - كشف عن الدور الضعيف الذي كانت تقوم به أجهزة الحكم ومن بينها وإلى الحسبة ومعاونوه في المجتمع المصري آنذاك ، فلقد أدت الفوضى والتنازع المستمر على السلطان بين المماليك إلى إصابة ولاية الحسبة بالشلل ، ولو أن الولاة حرصوا - من الناحية الشكلية - على شغل منصب وإلى الحسبة ، وعلى سبيل المثال ، يذكر الجبرتي أن طائفة من اللصوص انتشروا بالقاهرة عام ١٧٨٦ وأعملوا في الناس سلباً ونهباً ، والوالى والمحاسب وغيرهم من الحكام مقيمون بالقلعة (وهى مكان الحكم وقتئذ) لا يجسرون على النزول منها إلى المدينة لإنفاذ النظام والقانون (الجبرتي ، ٨ ج ٢ ، ١٤٨) . وفي الفصل التالى ، سنعمد إلى دراسة مقارنة بين الحسبة فى الإسلام ، من حيث إن من بين وظائفها الاتهام والقضاء - فى الحدود التى قدمناها - وغيرها من النظم المشابهة فى التشريع الوضعى .

الفصل الثاني

دراسة مقارنة بين الحسبة والأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي

انتهينا إلى أن الحسبة في الشريعة الإسلامية نظام ذو طبيعة إدارية ، بيد أنه يتضمن بعض العناصر القضائية ، وقلنا إن الحسبة بمعنى عام هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن على الأفراد أن يمنعوا المنكر ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، فإن وقع المنكر استطال واجبهم إلى العمل على تغييره ، وأن السبيل إلى ذلك هو رفع الأمر إلى القضاء ، فعلى الأفراد - ولو لم يقع عليهم ضرر مباشر من ارتكاب الجريمة - أن يرفعوا الأمر إلى القضاء ، وذكرنا أن هذا الواجب فرض كفاية بمعنى أنه إذا قام به نفر سقط عن الآخرين ، وقلنا إن هذا الواجب يصبح فرض عين على القادر إذا لم يقم به غيره ، وذكرنا أن اتساع رقعة الدولة الإسلامية اقتضى تخصيص ولاية يقومون على الحسبة ، وهنا يعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين على والي الحسبة لأنه يملك من القوة والسلطان مالا يملكه غيره من الأفراد .

ومن هذا يتضح أن الأصل في الشريعة الإسلامية هو الاتهام الفردي أي حق الفرد - بل واجبه - في الاتهام سواء أضر من الجريمة مباشرة أم لا ، وأن تخصيص وال يقوم على الحسبة لم يتعارض مع هذا الأصل العام .

ولقد ذكرنا أن من بين اختصاصات والي الحسبة الفصل في بعض الدعاوى التي تستلزم سرعة في العمل ، ولا يحتاج الأمر فيها إلى أناة القضاء ، وأن تلك الدعاوى تتعلق بحقوق الآدميين فيما يتصل ببخس في بيع أو شراء أو تطفيف في كيل أو وزن أو مطل وتأخير لدين مستحق مع المكنة ، بشرط أن تكون تلك الحقوق معترفًا بها بحيث لا يجوز له سماع بينة (الماوردي ، ٤ ، ٢٠٩) .

ومن هذا يتبين أن الحسبة — فضلا عن الوظائف الادارية المتعددة التي تقوم بها والتي سبق أن استعرضناها — نظام اتهام ، بجانب كونها ولاية قضاء في الحدود التي قدمناها .

وسوف نقتصر في هذا الفصل ، على إيراد دراسة مقارنة بين الحسبة في الشريعة الإسلامية كنظام اتهام وكجهة قضاء — في الحدود المرسومة — وبين الأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي .

كما سنتناول — في مبحث ثان — الحسبة كجهة قضاء وغيرها من الأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي .

المبحث الأول

الحسبة كنظام اتهام

والأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي

الأنظمة المختلفة للاتهام

عرف الاتهام أنظمة مختلفة . أولها نظام الاتهام الشخصي أو الخاص accusation privée حيث يقوم المجني عليه أو ورثته برفع الأمر إلى القضاء بطلب توقيع العقوبة على الجاني ، ويلاحظ على هذا النظام أنه يفترض أن الجريمة تصيب المجني عليه دون غيره ، ويعاب عليه أن المجني عليه قد يتقاعس عن الاتهام لغلبة الجاني وخشية بطشه . وثانيها : حيث يباح لكل فرد في المجتمع أن يرفع الدعوى مطالباً بانزال العقاب بالمتهم سواء لحقه ضرر مباشر من الجريمة أم لا ، على أساس أن الجريمة أمر يחדش المجتمع ويمس كيانه . وفي هذا النظام قد يهمل الأفراد رفع الأمر إلى القضاء لأسباب كثيرة أو قد يعمدون إلى إساءة استعمال هذا الحق نكاية بخصومهم ، ولذلك سنرى أن التشريعات التي تتبنى هذا النظام من أنظمة الاتهام ، تحاول

علاج هذين الأمرين بأن تنيط بهيئة تابعة للدولة سلطة الاتهام بالإضافة إلى حق الفرد العادي في الاتهام ، كما أنها تضع من العقوبات والأجزية ما يكفل عدم إساءة استعمال هذا الحق . وثالث تلك الأنظمة ما يسمى بطريقة الاتهام القضائي *poursuite d'office* ، أى أن القاضي يتصدى لنظر الدعوى دون حاجة إلى خصم يرفعها وبمجرد علمه بالجريمة . وبواجه هذا النظام نقداً يقوم على أن القاضي يكون خصماً وحكماً في الوقت نفسه مما يجعله يميل إلى جانب الادانة . وثمة نظام رابع هو ما يسمى بنظام الاتهام العام *accusation publique* أى أن تقوم بالاتهام هيئة عامة مستقلة عن القضاء نيابة عن المجتمع ، وينتقد هذا النظام بأن تلك الهيئة غالباً ما تكون تابعة للسلطة التنفيذية مما قد يؤثر على حيده أعمالها (العرابي ، ٢٠ ، ١-١٧) .

والواقع أن تطبيق تلك الأنظمة المختلفة من أنظمة الاتهام جعل كلا منها يستعير من الآخر بعض عناصره سداً لثغرات أبانت عنها الممارسة ، حتى ليكن القول إنه لا يوجد في النظام التشريعي القائم نظاماً قانونياً يأخذ بأحد تلك الأنظمة التي استعرضناها - خالصة من عناصر تستعيرها من نظام آخر من أنظمة الاتهام .

وعلى كل ، فيذهب كثير من الفقهاء إلى أنه يمكن رد الأنظمة المختلفة للإجراءات الجنائية إلى نظامين أساسيين: النظام الاتهامي *la procedure accusatoire* وهو النظام الذي يسود التشريعات الانجلو أمريكية ، وفي هذا النظام لا تختلف الدعوى الجنائية كثيراً عن إجراءات الدعوى المدنية، فهي دعوى تدور بين خصمين ، المدعى وهو من أضرت به الجريمة والمدعى عليه وهو الجاني . ونظام التحري والتنقيب *la procedure inquisitoire* . ويقوم على أساس مباشرة الدعوى بواسطة هيئة تنوب عن المجتمع الذي يملك الدعوى الجنائية ، وأن مصلحة المجتمع تقوم على ضرورة جمع أدلة الاتهام والتحقيق من الجاني ، فإذا تم ذلك ، رفعت هيئة الاتهام الأمر إلى القضاء . ويرجع هذا النظام

فى أصوله الأولى—إلى عهد الرومان حيث كان مقصوراً فى تطبيقه على العبيد وأحط المجرمين ، بيد أن نطاق تطبيق هذا النظام اتسع فى معظم دول أوربا وشمل جميع أنواع المجرمين . ولقد أخذت به التشريعات اللاتينية ومن بينها التشريع الفرنسى . على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن معظم التشريعات التى أخذت بنظام التحرى والتنقيب أدخلت عليه من التعديلات الجوهرية مما يمكن القول معه إنها استحدثت نظاماً مختلطاً حاول استبعاد عيوب كل من النظامين والأخذ بمزايا كل منهما ، ومن بين تلك التشريعات قانون الاجراءات الجنائية المصرى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ (محمود مصطفى ، ١٤ ، ٩-١١ وأيضاً حسن المرصفاوى ، ٢١ ، ٨-١١) .

وليس هنا مجال استعراض تاريخ الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالاثام وأنظمتها المختلفة ، كما لا نستطيع — فى هذه الدراسة — أن نقدم عرضاً للتشريعات المختلفة القديمة والمعاصرة ، وما تأخذ به من هذا النظام من أنظمة الاثام أو ذاك ولذلك سنقتصر على عرض لبعض التشريعات القديمة والتشريعات المعاصرة ، ونبين إلى أى حد أخذ كل منها بنظام أو أكثر من أنظمة الاثام التى استعرضناها .

وبالنسبة للتشريعات القديمة ، سنحاول إبراد فكرة إجمالية فيما يتعلق بالتشريع الفرعونى ، والقانون الاثينى ، والقانون الرومانى . وجدير بالذكر أن القانون الرومانى بالذات نقلت عنه القوانين اللاتينية كما تأثرت به التشريعات الإنجلوسكسونية أيضاً (العشماوى ، ١٨ ، ٣٦) .

ونبادر إلى التنبيه ، فيما يتعلق بالتشريع الفرعونى ، إلى أن المصادر قليلة غير كافية لإعطاء صورة واضحة المعالم عن نظام الاثام الذى كان يأخذ به التشريع المصرى إلى عهد الفراعنة ، غاية ما فى الأمر أن بعض من تناولوا بالدراسة هذا الموضوع ذهبوا إلى أن التشريع الجنائى الفرعونى أعطى للأفراد حق التبليغ عن الجرائم سواء كان مجنياً عليه أم لا ، بل أوجب هذا فى حالات معينة إذا تعلق الأمر بمؤامرة ضد الملك أو الحكومة ، كما ذهبوا إلى أن

القانون الفرعوني عرف نظام المدعى العام الذى يباشر الاتهام أمام القاضى كممثل لولى الأمر ، كما ذهبوا إلى أن عبء الاتهام يقع - أساساً - على المجنى عليه أو على شهود الجريمة ، وفى حدود ذلك ذهبوا إلى أن قواعد الاتهام فى التشريع الفرعوني تميل - بصفة أساسية - إلى النظام الاتهامى (رءوف عبيد ، ١٥ ، المقدمة وانظر أيضاً لنفس المؤلف ، ١٦ ، ٦٧ - ٦٩) .

وذهب البعض إلى أنه يبدو أن القانون الفرعوني كان يعطى الأفراد حق الاتهام سواء بالنسبة للجرائم العامة التى تمس المجتمع كله بوصفهم مواطنين ، أو بالنسبة للجرائم الخاصة التى تصيبهم مباشرة . (العشاوى ، ١٨ ، ١٨) .

كما قرر التشريع الفرعوني - ضماناً لحسن استخدام الأفراد للاتهام - عقوبات لمن يسىء استخدام هذا الحق (رءوف عبيد ، ١٥ ، المقدمة) .

أما عن القانون الأثينى القديم ، فقد كان يعطى للأفراد حق الاتهام ، مع التفرقة بين الجرائم العامة التى تتصل بأمن الجماعة ومقوماتها حيث يكون لكل مواطن الحق فى مباشرة الاتهام باعتباره ممثلاً للمجتمع ، والجرائم الخاصة حيث يقتصر الحق فى مباشرة الاتهام عنها على من وقع عليه فعل الاعتداء ، كما كان من الجائز - فيما يتعاق بالجرائم الخاصة - أن يتم الصلح بين الطرفين وبذلك ينهى النزاع الجنائى ، أما بالنسبة للجرائم العامة فام يكن ذلك جائزاً . (العشاوى ، ١٨ ، ٢٦ - ٢٨) .

أما بالنسبة للقانون الرومانى ، فيمكن القول إنه عرف نظام الاتهام الفردى ، فكان يحق لكل فرد - عدا النساء والقصر ورجال الجيش وذوى السمعة السيئة - أن يباشر الاتهام الجنائى بشرط أن يكون قد ناله ضرر من الجريمة ، وعن طريق موافقة الحاكم على مباشرته الاتهام ، وإذا ثبت أن المدعى كان يكيد بدعواه للمدعى عليه كانت تفرض عليه بعض العقوبات البدنية مثل الكى فى الوجه أو اليدين أو الساقين ، ولقد أفضى تقاعس الأفراد عن مباشرة هذا الحق أحياناً وتعسفهم فى استعماله حيناً آخر إلى نشوء فكرة الاتهام العام ، وأعطى

هذا الحق لحكام الولايات دون توقف على طلب الأفراد ، (العشماوى ، ١٨ ، ٣٢-٣٦) .

أما بالنسبة للتشريعات الحديثة وموقفها فى الأخذ بهذا النظام من نظم الاتهام أو ذاك ، فيمكن أن تشير - هنا - إلى النظام الإنجليزى ، حيث يأخذ - بصفة أساسية - بنظام الاتهام الفردى ، ونلمح إلى بعض التشريعات المعاصرة التى تتجه إلى ذلك الاتجاه كما سنشير إلى التشريع الفرنسى والتشريع المصرى كنظم تأخذ - بصفة أساسية - بفكرة الاتهام العام ، ونلمح أيضاً إلى بعض التشريعات المعاصرة التى تنحو نحوها .

ويجدر بنا أن ننبه ، إلى ما سبق أن ذكرناه ، من الاتجاه المعاصر فى التشريع الوضعى إلى أن الأنظمة المختلفة للاتهام بدأت تتقارب نتيجة الحطة التوفيقية التى بدأت تنهجها للجمع بين مزايا النظامين الرئيسيين للاتهام : الاتهام الفردى والاتهام العام .

ويجوز الأصل فى النظام الإنجليزى على أن للفرد الحق فى مباشرة الاتهام سواء أضر من الجريمة مباشرة أم لا (باتريك دفلن ، ٢٣ ، ١٦) . إذ أن أفراد الدولة يسلطة الاتهام قد يؤدى بها إلى إهدار شكاوى الأفراد فلا تصل إلى القضاء . وليس معنى ذلك أن ينفرد الفرد - فى النظام الإنجليزى - بسلطة الاتهام ، ذلك أن القانون الإنجليزى - وأن كان يأخذ بنظام الاتهام الفردى - إلا أنه فى تطوره عرف لسلطات أخرى تتولى الاتهام إلى بجانب الحق المقرر للأفراد فى ذلك ، بمعنى أن القانون أوجد هيئات تشارك الأفراد حقاً ثابتاً لهم هو حقهم فى الاتهام دون أن تسلبهم هذا الحق (سمير الجتورى ، ١٧ ، ٥ وأيضاً العشماوى ، ١٨ ، ٥٦-٥٧) .

ويجوز للأفراد وللدولة فى النظام الإنجليزى - من الناحية النظرية على الأقل - حق مباشرة الاتهام فى كافة الدعاوى ، إلا أن الملاحظ أن الفرد فى ممارسته لهذا الحق يقتصر فى الواقع على الجرائم التى تمسه مباشرة دون غيرها ،

كما أن الدولة تقوم بمباشرة الاتهام في الجرائم التي تتعلق بمصلحة عامة أو في الأحوال التي يتقاعس فيها الأفراد عن مباشرة الاتهام ، كما تباشر الهيئات العامة الاتهام في الدعاوى التي تتعلق بمصالحها عن طريق ممثليها ، الذين لا يخرج حقهم في الاتهام هنا عن كونه من حقوق الأفراد في مباشرة الاتهام (سمير الجتزوري ١٠٧ : ٥-٧ وأيضاً عدلى عبد الباقي ، ١٩ ، ٢٧) .

ولم يعرف القانون الإنجليزي - على نحو ما عرفت التشريعات اللاتينية - فكرة الادعاء مدنياً أمام القضاء الجنائي ، إلا في نطاق ضيق رسمه القانون الصادر عام ١٨٧٠ والذي يعطى للمحاكم الجنائية الحق في الحكم بتعويض لا يزيد على مبلغ مائة جنيه في جرائم الاعتداء على المال دون غيرها من الجرائم (تيرنر ، ٢٩ ، ٥٨٢) . ومن الواضح أن النظام الإنجليزي في الاتهام - كما استعرضنا خطوطه الرئيسية - يكاد يقترب من نظام الحسبة الإسلامية ، مع اختلاف في أن الاتهام بالنسبة للقانون الإنجليزي لا يعدو كونه حقاً للفرد في حين أنه في الشريعة الإسلامية واجب على القادر ، كما أن التطبيق العملي في الدولة الإسلامية أدى إلى إناطة الحسبة بشخص أو بأشخاص يعينون لذلك ، وأن هذا لم يسلب الأفراد ما أنيط بهم - أصلاً - من الحسبة ، ونفس الأمر ، في النظام الإنجليزي إذ أن التطور أدى إلى إيجاد هيئات أنيط بها الاتهام بجانب الأفراد الذين لم يتأثر حقهم بذلك - في مباشرة الاتهام .

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن ثمة نصوصاً تدل على أن الصليبيين أخذوا نظام الحسبة عن المسلمين إبان الحروب الصليبية ، وطبقوها فعلاً في مملكتهم ببيت المقدس ، مما قد يجعل من المفيد دراسة هذا الموضوع بشيء من التعمق والتحقيق التاريخي الموضوعي ، لمعرفة ما إذا كانت بعض التشريعات الأوروبية - كالقانون الإنجليزي الذي يأخذ أساساً بنظام الاتهام الفردي - قد تأثرت بنظرية الشريعة الإسلامية في الاتهام ، (تراجع النصوص الفرنسية وترجمتها بالعربية التي أوردها الناشر ٢ - ١٢٥ - ١٢٩) .

والقانون الإنجليزي - كما قلنا - مثل بارز من التشريعات التي تأخذ

بنظام الاتهام الفردى — بصفة أساسية — على أنه من الواضح أن تطور التطبيق أدى إلى الاعتراف لبعض هيئات تابعة للدولة بحق الاتهام دون أن يخل ذلك بحق الأفراد العاديين فى الاتهام ، وذلك حتى يمكن للمشرع أن يرأب الصدع الذى ينجم عن تقاعس الأفراد فى ممارسة هذا الحق لأى سبب أو خشية إساءة استعماله للتنكيل بالخصوم أو كطريق لابتزاز الأموال .

وكما استعرضنا القانون الإنجليزى كأحد التشريعات التى تتبنى — أصلاً — نظام الاتهام الفردى فى التشريع الوضعى المعاصر ، سنأخذ القانون الفرنسى والقانون المصرى الذى أخذ عنه كأمثلة للتشريعات التى تقوم — أساساً — على نظام الاتهام العام . ولو أننا نبادر إلى التنبيه هنا — كما نبينا من قبل — إلى أن المشرع الفرنسى والمشرع المصرى أدخلوا من التعديلات الجوهرية على نظام الاتهام العام — كما سنرى — ما جعله نظاماً يمكن أن يسمى بالنظام المختلط لأخذه ببعض القيود على فكرة الاتهام العام سداً للثغرات التى كشف عنها التطبيق . فالدعوى الجنائية فى التشريع الفرنسى تمارس — بصفة أساسية — بواسطة الموظفين الذين يعينهم القانون لذلك (دالوز ، ٣ ، ٢٢ — ٢٥) . على هذا نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ، وحكمت المحاكم الفرنسية تطبيقاً لذلك بأنه « لا يجوز للمتهم أن يعلن الشخص الذى يدعى أنه هو فى نظره الفاعل الحقيقى للجريمة » (الشاوى ، ١٣ ، ١١) .

ولقد كانت المغالاة التى أخذ بها القانون الفرنسى القديم بنظام المدعى العام سبباً فى رد فعل عنيف جاء فى أعقاب الثورة الفرنسية كاد أن يودى بنظام الاتهام العام وأن يحل محله نظام الاتهام الفردى ، إذ أجاز القانون الصادر فى ١٦ ٢٩ سبتمبر ١٧٩١ للمجنى عليه أن يقيم الدعوى الجنائية وأن يكون ذلك هو الأصل فى رفع هذه الدعوى ، كما أجاز أيضاً لغيره من الأفراد — إذا علم بوقوع الجريمة — أن يقيم الدعوى الجنائية عنها أمام قاضى الصلح ، بيد أن هذا النظام لم يحظ بالتطبيق وسرعان ما انتكس الوضع وعاد القانون الفرنسى إلى حظيرة الاتهام العام ، وذهب البعض إلى تعليل العودة إلى نظام الاتهام العام بعدم كفاية

قضاة الصلح من ناحية الإعداد الفني فضلاً عما قيل من أن الأفراد في فرنسا نادراً ما يباشرون الدعوى الجنائية ما دامت صوالحهم الخاصة لم تضار .
(العشماوى ، ١٨ ، ٤٢ ، ٤٤) .

فإذا ما استعرضنا نصوص قانون الإجراءات الجنائية المصرى الصادر عام ١٩٥٠ ، نجد أن القانون المصرى يأخذ بصفة أصلية أيضاً بفكرة الاتهام العام تباشره النيابة العامة نيابة عن المجتمع . وعلى هذا تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ز « تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون » ، كما تنص المادة ٢٢ من قانون نظام القضاء الصادر في ٢٨ أغسطس ١٩٤٩ « تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص في القانون على خلاف ذلك » . وهاتان المادتان تقابلان المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات المصرى القديم « لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية » ، كما كانت تنص المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية « على النائب العمومى إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية إما بنفسه أو بواسطة وكلائه » .

ولا شك في أن النص الجديد يفضل النص القديم في الصياغة الدقيقة ، ذلك أن حق النيابة ليس مقصوراً فقط على إقامة الدعوى العمومية بل لها أيضاً مباشرتها . كما أنه يفضل النص الفرنسى الذى يفهم منه أنه أن الدعوى العمومية تملكها النيابة في حين أن الدعوى تملكها الهيئة الاجتماعية التى وكلت إلى النيابة العامة رفعها ومباشرتها ، بدليل أن النيابة العامة لا تستطيع أن تترك الدعوى أو توقفها أو تعطلها على نحو ما أشارت الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية المصرى المطبق (عدلى عبد الباقي ، ٢٩ ، ٢٩) .

والقاعدة في التشريع المصرى أن النيابة العامة بصفتها سلطة اتهام تختص دون غيرها بمباشرة الدعوى بعد تحريكها دون أن ينازعها في ذلك أحد بيد أن اختصاصها بتحريك الدعوى ترد عليه بعض القيود ، كما سنوضح ، ومباشرة

الدعوى أو استعمالها أعم من مجرد تحريكها ، ذلك أن تحريك الدعوى الجنائية يقتصر على البدء في تسييرها أو هو أول إجراءات استعمالها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، أما استعمال الدعوى فيشمل - زيادة على ذلك - جميع الأعمال اللازمة للوصول إلى الحكم بمعاقبة الفاعل . (محمود مصطفى ، ٢٠ ، ١٨ ، وأيضاً العرابي ، ٢١ ، ٤١) .

أما اختصاص النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية فتزد عليه بعض القيود ، على ما سنرى :

أولاً : أن للمدعى بالحقوق المدنية ، أى لمن أضاره وقوع مخالفة أو جنحة ، أن يرفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية المختصة ، ويترتب على قبول الدعوى المدنية تحريك الدعوى الجنائية بالتالى (المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية) . وباستعراض المناقشات البرلمانية حول تلك المادة يبدو أن تخويل الأفراد حق رفع الدعوى مباشرة فى هذه الأحوال إنما قصد به تلافى سهو النيابة أو إهمالها فى وظيفتها ، كما أن قصر هذا الحق على من لحقه ضرر من الجريمة دون المجنى عليه عامة ينتج عن أن الدعوى العمومية تنشأ عن قبول الدعوى المدنية التى تستند إلى ضرر أصاب رافعها . (محمود مصطفى ، ٢١ ، ٩٥) .

على أن حق المدعى بالحقوق المدنية يقف عند تحريك الدعوى العمومية *la mise en mouvement* دون مباشرتها أو استعمالها *l'exercice* إذ يبنى ذلك للنيابة العامة بحسب الأصل العام (عدلى عبد الباقى ، ١٩ ، ٣٠) .

وهنا نرى أن المشرع المصرى قد أعطى فى هذه الحالة لمن أضير من الجريمة (جنحة أو مخالفة) الحق فى تحريك الدعوى العمومية عن طريق رفع الدعوى بالحقوق المدنية ، وهذا لا شك تأثر من جانب المشرع ببعض انكار الاتهام الفردى .

ثانياً : ولكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، أن تتصدى لإقامة الدعوى الجنائية إذا رأت - عند النظر فى أى دعوى مرفوعة أمامها - وبالنسبة لمحكمة النقض - عند النظر فى الموضوع بناء على الطعن للمرة الثانية -

أن ثمة متهمين آخرين غير من أقيمت عليهم الدعوى أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو أن ثمة جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروفة أمامها ، فالها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص وبالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى جهة التحقيق بل لها أن تندب أحد أعضائها لإجراء هذا التحقيق (المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية والعراقي . ٢٠ ، ١٨) .

ثالثاً : للمحاكم – بصفة عامة – أن تقيم الدعوى بل لها أن تحكم أيضاً في الجنح والمخالفات التي تقع في جلساتها حال انعقادها (المادتان ٢٤٣ ، ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتان ١٢٥ و ١٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية) .

رابعاً : توقف رفع الدعوى الجنائية على شكوى أو طلب أو إذن على نحو ما سنين : –

(١) تعليق رفع الدعوى على شكوى : تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي ، في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون » .

والجرائم المنصوص عليها في هذه المادة هي : زنا الزوجة (٣٧٤ ع .) ، وزنا الزوج (٢٧٧ ع .) والفعل الفاضح مع امرأة في غير علانية (٢٧٩ ع .) وعدم تسليم الولد الصغير إلى من له الحق في طلبه (٢٩٢ ع .) ، والامتناع عن دفع النفقة أو أبجرة الحضانة أو الرضاعة المحكوم بها (٢٩٣ ع .) ، والقذف في حق أحد الموظفين العموميين بسبب أداء الوظيفة (المواد ١٨٥ ، ٢٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ع .) ومن الأخرى التي نص عليها قانون السرقة من الأصول والفروع والأزواج (المادة ٣١٢ ع . معدلة بالقانون ٦٤١

لسنة ١٩٤٧) (محمود مصطفى ، ٢١ ، ٥٩) .

ولما كان هذا القيد على جريمة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية استثنائياً ، وخشية اتخاذه وسيلة للتهديد ، فقد قرر القانون مدة ثلاثة أشهر لسقوط الحق في الشكوى (الشاوى ، ١٣ ، ١٣) .

(ب) تعليق رفع الدعوى على طلب : تنص المادة ٨ من قانون الإجراءات الجنائية « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ ، ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون . كما تنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المحبى عليها » .

والجرائم المنصوص عليها في هاتين المادتين تتصل بالعيب علانية في رئيس دولة أجنبية (المادة ١٨١ ع .) ، والعيب علانية في حق ممثل دولة أجنبية معتمدة في البلاد بسبب أمور تتعلق بوظيفته (المادة ١٨٢ ع .) ، وكذلك الإهانة أو السب العلني الموجه للمجلس النيابي أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة (المادة ١٨٤ ع .) . كذلك تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركي بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو اتخاذ أية إجراءات بالنسبة لها إلا بناء على طلب مدير عام مصلحة الجمارك (المرصفاوى ، ١٦ ، ٧٢) .

(ج) تعليق رفع الدعوى على إذن : وردت الأحوال التي يشترط فيها الإذن في نواح متفرقة من التشريعات ، مثل النص على عدم جواز القبض على القاضى وحبسه احتياطياً ، في غير حالة التلبس بالجريمة ، إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المختصة (م ٥٣ من قانون استقلال القضاء الصادر

بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ والمعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥)، وما كانت تنص عليه المادة ١١٠ من دستور عام ١٩٢٣ الملغى من عدم جواز اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد أى عضو من أعضاء البرلمان فى أثناء دور الانعقاد وفى غير حالات التلبس إلا بإذن المجلس . (المرفقاوى ، ١٤ ، ١٧٣) .

تلك هى القيود التى أوردتها المشرع المصرى على حق النيابة العامة - وهى جهة الاتهام الأصابة - فى تحريك الدعوى الجنائية ، بيد أننا ننبه ثانية إلى أن تلك القيود تقف عند حد تحريك الدعوى ، أما استعمالها ومباشرتها فإنه من صميم اختصاص النيابة العامة دون منازع .

ومن هنا يبين أن المشرع الفرنسى المشرع المصرى - الذى أخذ عنه - أخذاً بمبدأ الاتهام العام ، إلا أن قانون الإجراءات الجنائية المصرى طور هذا النظام بأن وضع من القيود على حق سلطة الاتهام العام وهى النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ما يكفل - إلى حد ما - بعض الرقابة على تلك السلطة فى مجال انفرادها بالاتهام .

وقد يقال إن المشرع المصرى خول الافراد عند العلم بوقوع الجريمة أن يبلغوا النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى (المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية) (*) وهذا يشبه بالاحتساب . إلا أن هذا القول لا يخلو من مغالطة ، ذلك أن الاحتساب واجب على الأفراد بينما يقتصر القانون المصرى على منح الأفراد حقاً فى التبليغ ، فضلاً عن الاختلاف بين الأمرين ، فالاحتساب رفع الأمر إلى القضاء أى مباشرة الاتهام فعلاً ، بينما التبليغ لا يعدو

(*) هذا النص يقابل الفقرة الأولى من المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الملغى مع بعض الاختلاف بينهما ، إذ أن التبليغ فى قانون تحقيق الجنايات كان واجباً على الأفراد ولو أنه كان خلواً من جزاء قانونى يحمله ملزماً وكذلك الأمر فى قانون تحقيق الجنايات الفرنسى (المادة ٣٠ منه) . انظر (الشاوى ١٣ ، ٢٨)

كونه إعلاماً لسلطة الاتهام بوقوع جريمة ما ، وتبقى بعد ذلك حرية سلطة الاتهام في رفع الأمر إلى القضاء أو عدم الالتفات إلى ذلك .

ولقد اتجهت معظم التشريعات ، التي أخذت عن القانون الفرنسي ، إلى الأخذ بنظام الاتهام العام ، إلا أن الكثير منها أدخل على هذا النظام الاتهام الفردي ، سداً للثغرات التي قد تنجم عن الأخذ في صراحة - بنظام الاتهام العام .

بهذا نكون قد أنهينا المبحث الأول من هذا الفصل ، باستعراض للنظم الرئيسية للاتهام في التشريع الوضعي ، مع الإشارة إلى موقف الشريعة الإسلامية في هذا الصدد .

المبحث الثاني

مقارنة بين الحسبة كجهة قضاء والأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي

ذكرنا أن الحسبة لها اختصاص قضائي قاصر ، فضلاً عن اختصاصاتها الإدارية الكثيرة ، بالإضافة إلى كونها نظاماً للاتهام الفردي . قلنا إن وإلى الحسبة كان يناط بالقضاء فيما قصد به التخفيف عن القضاء في ذلك النوع من الدعاوى التي تتعلق بحقوق متفق عليها والتي تتطلب سرعة في الفصل ولا تستلزم أناة القضاة وتمحيصهم للأدلة والبيانات فهو لا يسمع من الدعاوى ما يخرج عن المنكرات الظاهرة ، ويكون سماعه للدعاوى فيما يتصل بحقوق الآدميين فيما تعلق ببخس أو تطفيف في كيل أو وزن أو غش أو تدليس في مبيع أو ثمن أو مماثلة في دفع دين مستحق مع القدرة على الوفاء (الماوردي ، ٤ ، ٢٠٩) .

وواضح أن دور المحتسب في القضاء يقتصر على نطاق ضيق لا يتعداه ، وقد أنيط به الفصل في تلك الدعاوى البسيطة التي لا تتعلق بحقوق متنازع عليها

وتستلزم في فحصها دقة وروية ومناقشة للأدلة ، تلك الدعاوى التي يرى أن يقوم على نظرها قضاء يتسم بالسرعة في الفصل تخفيفاً عن القضاء العادي ورفعاً لكثير من العناء عن كاهله ، كما أن العقوبات التي كان يجوز له الحكم بها لا تعدو تعازير لا تصل إلى حدود .

ولعل الفكرة من إيجاد جهة قضاء للنظر في الدعاوى التي تحتاج إلى سرعة في الفصل ، تأخذ بها معظم التشريعات المعاصرة سواء في مجال المنازعات المدنية أو الجنائية ولكننا سنقصر دراستنا في هذا المبحث على المقارنة بين الحسبة كنظام يجمع بين الاتهام وولاية القضاء - في حدود معينة - والنظم المشابهة في التشريع الوضعي ، وسنكتفي في هذا بالتشريع المصري .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المصري معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ « لوكيل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى إصدار الأمر الجنائي في الجنح ، التي يعينها وزير العدل بقرار منه ، وفي المخالفات متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس أو بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضمينات أو الرد ، ولا يجوز أن يؤثر فيه بغير الغرامة على ألا تزيد في مواد الجنح على مائتي قرش » .

وتطبيقاً لتلك المادة صدر قرار وزير العدل في ١٩ يونيو ١٩٥٧ يميز لوكلاء النائب العام كل في دائرة اختصاصه إصدار الأمر الجنائي في الجنح المنصوص عليها في المواد ١٣٣ فقرة أو ، ٢٤٢-١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ من قانون العقوبات وكذلك الجنح المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

والجنح المنصوص عليها بقرار وزير العدل السابق ، هي إهانة أو تهديد موظف عمومي أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها (م ١٣٣-١ ع .) ، والجرح أو الضرب دون سبق إصرار أو ترصد الذي لم ينشأ عنه عاهة مستديمة والذي يحتاج في علاجه

إلى فترة تقل عن عشرين يوماً (م ٢٤٢-١ ع) وكل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة (م ٣٠٦ ع) ، وكذلك الحرق الناشئ باهمال (م ٣٦٠ ع) ، بالإضافة إلى الجنح المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

ويلاحظ أن القانون في جميع هذه الجرائم لا يوجب الحكم بالحبس أو بإحدى العقوبات التكميلية ، والحكمة التي من أجلها شرع نظام الأوامر الجنائية وأعطى الحق لوكلاء النائب العام في إصدارها - في الحدود التي رسمها القانون - هي سرعة الفصل في القضايا البسيطة الأهمية بعقوبة الغرامة التي يغلب أن يرتضيها المحكوم عليه (المرفقاوى ، ١٤ ، ٧١٠-٧١١) .

كما يلاحظ أن القانون رسم حدوداً معينة لإصدار النيابة للأمر الجنائي ، إذ أوجب صدوره من أعضاء النيابة العامة ممن في درجة وكيل فأعلى ، دون أن يعطى ذلك الحق لمن يقل عن درجة وكيل من أعضاء النيابة العامة ، على أساس أن إصدار الأمر الجنائي بمثابة إصدار للحكم في الدعوى مما يستلزم أن يكون من أصدر الأمر الجنائي قد تفرس بخبرات كافية تسمح له بذلك (المرفقاوى ، ١٤ ، ٧١١) .

كما أن نطاق تطبيق ذلك النظام يقتصر على دائرة المخالفات وبعض الجنح - التي يعينها وزير العدل - متى كان القانون لا يوجب الحكم بالحبس أو بعقوبات تكميلية ولم يطالب فيها أية تعويضات أو الرد ، كما جعل القانون حداً أقصى للغرامة التي يجوز أن يصدر بها الأمر مائتي قرش .

وعلى هذا فإن النيابة العامة - في التشريع المصري - وهي سلطة الاتهام الرئيسية يعهد إليها باختصاص قضائي ضئيل وفي حدود معينة رسمها القانون ، وذلك للتخفيف على القضاء بالنسبة لبعض الجرائم البسيطة التي تستلزم سرعة الفصل والتي يصدر فيها الأمر بعقوبة الغرامة فيما لا يتجاوز مائتي قرش ، وهي عقوبة غالباً ما يرتضيها المتهم المحكوم عليه .

ويلاحظ أن ثمة تشابهاً بين الحسبة كولاية قضاء - في حدود معينة -

الشرعية الإسلامية بالإضافة إلى كونها نظام اتهام ، وإصدار النيابة العامة وهي سلطة الاتهام الرئيسية في التشريع المصري – للأوامر الجنائية في بعض الجرائم وفي حدود معينة .

ولقد رأينا أن الحسبة كولاية قضاء تقتصر على نطاق ضيق من الدعاوى البسيطة ، شأنها في ذلك شأن النيابة العامة حينما تصدر أمراً جنائياً طبقاً للتشريع المصري ، فالدعاوى التي تفصل فيها بجهة الحسبة في الشرعية الإسلامية أو النيابة العامة في التشريع المصري من قبيل الدعاوى التافهة التي تحتاج إلى سرعة في الفصل والتي يراد بذلك التخفيف عن بجهة القضاء العادي .

كذلك الأمر بالنسبة للعقوبات التي تخول بجهة الحسبة الحكم بها ، والعقوبات التي يمكن أن يصدر بها الأمر الجنائي من النيابة العامة ، فهي عقوبات أخف من العقوبات العادية في كلا النظامين ، الشرعية الإسلامية ، والقانون المصري . بيد أن العقوبات التي يمكن أن يصدرها وإلى الحسبة من قبيل التعازير التي لا تصل إلى حدود ، ولكنها في الوقت نفسه تتدرج شدة من التوبيخ إلى الجلد والحبس والنفي ، وهي عقوبات – في مجموعها – أشد بكثير من عقوبة الغرامة التي لا تزيد على مائتي قرش التي يمكن للنيابة العامة أن تصدر بها الأمر الجنائي طبقاً للقانون المصري .

لعلنا – في هذه العجالة – نكون قد قارنا بين الملامح البارزة بين الحسبة في الشرعية الإسلامية كنظام للاتهام وكأداة قضاء وبعض النظم المشابهة في التشريع الوضعي .

خاتمة

انتهينا في الفصل الأول من استعراض سريع للملامح الحسبة في الشريعة الإسلامية في المجالين الفقهي والتطبيقي . وعقدنا - في الفصل الثاني - مقارنة بين الحسبة كنظام للاتهام ، وبعض نظم الاتهام المختلفة في التشريع الوضعي المعاصر مع الإشارة إلى أوجه الاتفاق والمفارقة ، كما حاولنا أن نبرز أوجه التشابه بين الحسبة كنظام يجمع بين الاتهام والقضاء - في حدود قاصرة - والنيابة العامة وهي سلطة الاتهام الرئيسية في نظامنا المصري حيث أعطاهما المشرع بعض الاختصاص القضائي القاصر أيضاً فيما يتعلق بإصدارها الأوامر الجنائية - في حدود رسمها القانون .

ولم يكن من الممكن أن نقارن بين الحسبة من حيث اختصاصاتها الإدارية المتشعبة وغيرها من الهيئات في المجتمعات الأخرى التي تقوم على مثل تلك الوظائف التي كانت تناط بالحسبة ، وذلك أن هذه الوظائف والاختصاصات تقوم بها حالياً في الدول المعاصرة هيئات ووزارات متخصصة كثيرة نظراً لتعدد الظروف الاجتماعية والحاجة الملحة إلى لامركزية الاختصاصات وإلى الاستفادة من التخصصات الدقيقة .

ولا شك أن تسليط الأعضاء على نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية مع إجراء الدراسة المقارنة بالأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي أمر بالغ الأهمية في التعرف على أصولنا القانونية فضلاً عن تأصيل القواعد القانونية التي قدر لها أن تحكم مجتمعنا ردهاً طويلاً من الزمن ، حتى يمكن ، ونحن في مرحلة تخطيط اجتماعي اقتصادي تشريعي ، أن ترسم سياستنا القانونية بما يتلائم مع أوضاع وظروف المجتمع الذي نعيش فيه حتى لا يكون ثمة ثغرة بين نصوص القانون والوسط الاجتماعي الذي تحكمه تلك النصوص .

قائمة بمراجع الدراسة .

مراجع باللغة العربية

(أ) مراجع في الفقه الإسلامى

١ - ابن تيمية (أبو العباس أحمد) ، الحسبة في الإسلام ، طبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٣١٨ هجرية .

٢ - الشيزرى (عبد الرحمن بن نصر) نهاية الرتبة في طالب الحسبة ، قام على نشره السيد الباز العرينى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٣ - الغزالى (أبو حامد محمد) ، أحياء علوم الدين ، الجزء الثانى (غير مبين مكان وتاريخ النشر) .

٤ - الماوردى (أبو الحسن على) ، الأحكام السلطانية ، مكتبة الخانجى القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٠٩ م .

(ب) مراجع في التاريخ الإسلامى والدراسات الإسلامية والعربية

٥ - أحمد الشنتاوى وإبراهيم زكى خورشيد وعبد الحميد يونس وحافظ جلال (ترجمة) ، دار دائرة المعارف الإسلامية ، القاهرة ، الجزء السابع (غير مبين تاريخ النشر) .

٦ - بطرس البستاني ، دائرة المعارف العربية ، بيروت ، ١٨٧٧ م .

٧ - التهانوى ، كشف اصطلاحات الفنون ، الجزء الأول ، (غير مبين مكان وتاريخ النشر)

٨- الجبرتي (عبد الرحمن) ، المختار من تاريخ الجبرتي ، اختبار محمد قنديل البقلي ، كتاب الشعب ، مطابع الشعب ، القاهرة ، سنة ١٩٥٨ .

٩- دكتور حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى . القاهرة ، ١٩٣٥ والجزء الثاني ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٨ .

١٠- ابن خلدون ، مقدمة بن خلدون ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٨٨٦ .

١١- القلقشندي ، صبح الأعشى ، الجزء الثالث (غير مبين مكان وتاريخ النشر) .

١٢- المقرئزي (تقي الدين أحمد) ، الخطط المقرئزية ، الجزء الثاني ، مكتبة المليجي الليثي بالأزهر ، القاهرة ، ١٣٤٢ هجرية .

(ج) مراجع في الإجراءات الجنائية

١٣- دكتور توفيق محمد الشاوي ، مجموعة قانون الإجراءات الجنائية مع تعليقات مقارنة ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة (غير مبين تاريخ النشر) .

١٤- دكتور حسن صادق المرصفاوي ، أصول الإجراءات الجنائية ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٧ .

١٥- دكتور رؤوف عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٦ .

١٦- دكتور رؤوف عبيد ، بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٥٨ .

١٧ - سمير الجتورى ، الاجراءات الجنائية فى النظام الأنجلوسكسونى ،
(غير منشور) ، مقدم إلى معهد العلوم الجنائية ، كلية الحقوق ، جامعة
القاهرة ، ١٩٥٨ .

١٨ - دكتور عبد الوهاب العشماوى ، الاتهام الفردى أو حق الفرد فى
الخصومة الجنائية ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

١٩ - عدلى عبد الباقي ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ،
المطبعة العالمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥١ .

٢٠ - على زكى العرابى ، المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية ، الجزء
الأول ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥١ .

٢١ - دكتور محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ،
مطبعة جامعة القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٥٧ .

مراجع بلغات أجنبية

22. Dalloz, pepertoire de droit criminel et de procédure penàle, publié sous la direction de M. Antonin Bossen, Jurisprudence generale Dallos, Tome I, Paris, 1953.
23. Patrick Devlin, The Criminal prosecution in England, London, Oxford University Press, 1960.
24. Turner, J.W. C, Kenny's Outlines of Criminal Law, Cambridge at the University Press; 17th. edition, 1958.

إسهام فى دراسة الجناح الجنسى

الجناح الجنسى لدى المراهقين فى مونتريال

دنيس زابو

الأستاذ بكلية العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بجامعة مونتريال

مقدمة - طبيعة الجريمة الجنسية - مدى انتشار الجريمة الجنسية وصورها - أساطير وحقائق تتعلق بالجريمة الجنسية - الجناح الجنسى لدى المراهقين : فروض العمل - بعض نتائج البحث - خلاصة .

مقدمة

من النادر أن تثير الكتابات التى تتناول السلوك البشرى بالدراسة اهتماماً كبيراً يثير من العداوة ما تثيره هذه الفصول التى تعالج الحياة الجنسية للإنسان . وقد قوبلت دراسة ظواهر الغريزة التناسلية - السوية منها والشاذة - بإعراض من رأى العام بسبب عدم الرغبة فى مواجهة المشاكل التى تثيرها هذه الظواهر . وكلما كانت المشكلة خطيرة كان هذا الإعراض شديداً . ولا يعجب علماء

* Szabo, Denis

Contribution à l'Etude de la Delinquance juvenile, Université de Montréal,
1960.

ترجم التقرير محمد خيرى محمد على الباحث الأول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية .
وراجع الترجمة الأستاذ الدكتور يوسف مراد أستاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الاجتماع الثقاة من ذلك . والواقع أن مشكلتي أصل الحياة ومصير الإنسان تحاطان بهالة من القدسية تحول دون دراستهما . وقد ترتب على ذلك أن بدا الباحثون الذين أرادوا بحثهما — في نظر معاصريهم — هراطقة أو زنادقة ، خطر على النظام العام من ناحية ، وعلى الحقيقة الثابتة من ناحية أخرى . ويبرهن على صحة هذا حياة ومؤلفات كل من العالمين دوركيم وفرويد . وكلما مست البحوث الأفكار السابقة الراسخة لدى الجمهرة من الناس ، وكانت أكثر تعمقاً في دراسة دواخل الإنسان النفسية ، كان رد فعل الرأي العام أقوى وأعنف .

وعلى الرغم من المعارضات الشديدة التي أدت أحياناً إلى إحراق هذه المؤلفات ، فقد ولد منذئذ علم الدين وازدهر دون أن تضعف العقيدة ، حتى أنه يمكن القول أنه قد ترتب على هذه الدراسات أن خلصت العقيدة من جانب من الشوائب ، وقد أدى البحث العلمي للحياة الجنسية إلى النتيجة نفسها ، ولم يترتب عليه أى تدنيس لأعماق الشخصية البشرية ، بل إنه كان — على العكس — فاتحة لأعمال هامة بالنسبة للصحة الجسمية والعقلية .

وستناول في هذه الدراسة النظرة العلمية لسلوك الجنسى الجانح ، وبعد أن تذكر دور العلوم المختلفة في تفسير الجريمة الجنسية ، سنقدر أهمية هذا النوع من الجرائم بالنسبة لمجموع الجرائم التي ارتكبت في البلاد الغربية الهامة ، ثم ندرس السمات الخاصة بالجناس الجنسى عند المراهقين في منتريال ، بالكشف عن العوامل المختلفة المرتبطة بالشخصية وبالبيئة الأسرية والاجتماعية . وأخيراً نقترح بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد على تجنب بعض صورالجناس الجنسى .

ويشتمل هذا البحث عن شقين متميزين . وسنعالج أولاً محاولة تفسير السلوك الجنسى الإجرامى ثم نعرض نتائج الدراسة الميدانية التي عملت في منتريال .

طبيعة الجريمة الجنسية

مظاهرها السيكوباتولوجية والاجتماعية والقانونية

سنحاول أولاً أن نعرف الجريمة الجنسية في أبعادها السيكوباتولوجية والاجتماعية والقانونية . ولا بد من أن نتطرق إلى بحث ظاهرة الجريمة الجنسية بصفة عامة قبل التحدث عن أحد مظاهرها الخاصة : الجناح الجنسي عند المراهقين .

لا يفسر السلوك الجنسي الإجرامى للبالغين منذ فرويد إلا كنتيجة لعصاب نشأ أثناء الطفولة . . . ويلاحظ دى جريف « أن غير المتوازنين جنسياً هم فى الغالب من الذين لم ينضجوا عن مرحلة الطفولة ، وهم كذلك من ذوى الشخصيات المتخلفة . والفعل الجنسي الاندفاعى النمطى هو الاستعراء ، وهو يتحقق أثناء حالة قلق يتزايد ، ويحقق بعد عمله راحة نفسية كبيرة . والفعل الاستعرائى بهذه الصورة القهرية نادر جداً . ويبدو هذا الفعل — فى معظم الأحيان — كأنه عمل سوى يقوم به فرد ذو شخصية تتصف بقليل أو كثير من سمات الطفولة ، قد تظل محتفظة بكثير من هذه السمات . وهذه هى الصورة التى يصل إليها غالباً ضعاف العقول . ولكننا لا نستطيع — مع ذلك — أن ننكر وجود الانحرافات الجنسية لدى أشخاص أسوياء فى نواح أخرى . والانحرافات الجنسية تكون غالباً ذات صلة بعدم تكامل المصير البيولوجى الذى ثبت قبل الأوان » .

وعلى ذلك فإن ما يعاقب عليه القانون هو فى الواقع نتيجة تثبيت بعض سمات معينة للسلوك الجنسي خاصة بمرحلة سابقة للعمر العقلى .

مم يتكون الانحراف الجنسي ؟

نستطيع أن نقول — مع فرويد — إن سلوكاً جنسياً ما يكون منحرفاً بقدر ما يغفل

الغرض الرئيسى للدافع الجنسى أى التناسل . « والواقع أننا نصف نشاط جنسى بالانحراف متى كان يعرض عن الإنسال ، ويتربع إلى التماس اللذة مستقلة عن هذا الهدف . ولأن التناسل عماية مستبعدة من القدرة البيولوجية للطفل قبل المراهقة ، فإنه يمكننا أن نصف حديثى الولادة الذين ستحدد مصيرهم التأثيرات الاجتماعية الثقافية الحضارية التى تعمل فى وسط الأسرة أولاً ثم فى وسط الجماعات الأولية بعد ذلك ، بالانحراف المتعدد الأشكال ، إلا أن هذا الانحراف لا يكون دائماً تصرفاً ضد الطبيعة ، بل على العكس مرادفاً للسلوك الطبيعى ، لأن الطفل السوى يولد وفيه هذه النزعات . ويجب علينا إذن أن نكمل تعريف فرويد بالقول أن الانحراف الجنسى عبارة عن لذة منفصلة عن الفعل التناسلى ، ولكنها فى الوقت نفسه لذة لا ترضى عنها المعايير السائدة فى أى حضارة من الحضارات .

وفى الواقع أن جميع عناصر الحضارة فى المجتمعات الغربية تشترك فى قمع مظاهر الغريزة الجنسية وكبتها ، وكلما كان هذا القمع لا رحمة فيه كانت ممارسة هذه الميول المنحرفة أشد عنفاً . وتكفى المقارنة السريعة بين الجرائم الجنسية فى بلد متمتت أخلاقياً وبلاد أخرى تكون التقاليد والأعراف فيها أكثر حرية ، لتؤكد لنا صحة هذه الملاحظة .

إن المهمة الرئيسية التى يعتبر المجتمع من واجبه القيام بها عن طريق التربية — طبقاً لما يراه فرويد — هى « ضبط الغريزة الجنسية وكبحها حين تتخذ مظهر عملية التناسل ، ثم إخضاعها لإرادة الفرد التى تتمثل لمطالب المجتمع »

وإذن فالمجتمع نفسه هو الذى يسبب لدى بعض الأشخاص الانحرافات الجنسية . ويرجع أصل هذه الانحرافات إلى الثقافة والحضارة لا إلى الطبيعة . وإذن فنحن بإزاء ظاهرة معيارية ، فقد تصدر ثقافتنا حكمها على سلوك ما بأنه شاذ فى حين أنه قد يكون متكاملًا تماماً ويعد سويًا كل السواء فى مناطق ثقافية أخرى .

وهذا ما أكدده فرويد بقوله : « وعلى هذا النحو وجدنا أن جميع النزعات المنحرفة نرجع أصولها إلى عهد الطفولة ، وأن الأطفال يحملون بذورها جميعاً ويفصحون

عنها بالقدر الذى يتمشى مع عدم تضجهم ، ووجز القول أن الجنسية المنحرفة ليست شيئاً آخر غير الجنسية الطفلية مضخمة ومفككة إلى مكوناتها الجزئية .
وبهذه النظرة الديناميكية التى رادها فرويد ومدرسته ، بدأت محاولات بشأن تعريف الجريمة الجنسية . . .

فالمجرم السيکوباتى الجنسى هو الذى : (١) يفتقر إلى الأنا الأعلى والضمير الخلقى ، وهذا النقص يظهر فى إنعدام الشعور بالذنب انعداماً كلياً ، (٢) وهو الذى يجد صعوبات كبيرة فى أن يتعلق بأى إنسان آخر ، كما يعجز عن الشعور بالحب الصحيح لشخص آخر ، (٣) وهو الذى ينمى اتجاهها عدوانيا بالغاً نحو بيئته الاجتماعية التى يعيش فيها ، (٤) وهو الذى يطالب بإشباع مباشر وإندفاعى بطريقة طفلية - غالباً - لحاجاته وخاصة فى المجال الجنسى .

فالمسألة ، إذن ، هى أن يظهر لدى هؤلاء الأشخاص الميل للاعتداء فى المجال الجنسى . وتصرفاتهم هذه عبارة عن تصرفات متكررة ، وليست ناتجة عن إدمان شرب الخمر أو عن مرض عقلى ، فهم عاجزون عن ضبط دوافعهم الجنسية وغير قادرين على التعلم بالخبرة ، وغير مسئولين ، وهم يهددون المجتمع بشكل خطير . هؤلاء هم المنحرفون بالجنسية الغيرية أو الجنسية المثلية .

ويجب أن نلاحظ - مع ذلك - أنه على الرغم من القوانين العديدة التى صدرت بشأن السيکوباتية الجنسية الاجرامية فإن هذا المفهوم ظل موضوعاً للجدل الشديد . ورغبة المشرع فى الدفاع عن المجتمع أقوى من اهتماماته بالدقة العلمية . والحقيقة أن الأغلبية الساحقة لعلماء الطب العقلى ، وكذلك علماء الاجرام يميلون إلى عدم الاعتراف بالتعبير الخاص بالسيکوباتية الجنسية الاجرامية . ويقترح التقرير الحديث الذى وضعته اللجنة الملكية للبحوث - والخاصة بالقانون الجنائى - إحلال عبارة الجانح الجنسى الخطير محل المجرم السيکوباتى الجنسى .

والواقع أنه ليس هناك إجراء علاجى مشترك بين أفعال المنغمس فى الجنسية المثلية فى المدن الكبرى ، والاغتصاب الجنسى الذى يرتكبه شاب فى الريف .

وهناك ميل في السيكيوباتولوجية المعاصرة إلى عدم عد السلوك الجنسي المنحرف وحدة مستقلة ، ولكن كما أظهر فرويد كأحد المكونات الرئيسية للشخصية . فالأشخاص العصاةيون المتهمون بجرائم جنسية يعاملون إذن — طبقاً لهذا الاعتبار — كأشخاص عصاةيين بالإضافة إلى معاملتهم كأشخاص منحرفين جنسياً ، ويعتبر هذا الانحراف نتيجة للعصاب لا سببه .

أما وجهة نظر علم الاجتماع فإنها تضيف إضافة هامة إلى الاعتبارات السابقة ، وقد جمعت البحوث الأثنولوجية والاجتماعية مادة أظهرت تنوعاً بشأن الأفعال الجنسية التي مارسها الشعوب المختلفة .

وتؤكد هذه البحوث ملاحظة فرويد التي ترى أنه ليس ثمة إلا أشياء بسيطة جداً في الطبيعة الإنسانية عند الولادة . وتسجل الثقافات والحضارات التنوعات المختلفة التي تتعلق بالعادات والأعراف والتقاليد الجنسية .

ومع ذلك فقد نخطئ إذا حددنا هذه التنوعات لدى بعض المناطق الثقافية الحضارية الواسعة في العالم . بيد أن هذه التنوعات محسوسة وموجودة فعلاً — ولكن بدرجة أقل — في الثقافة والحضارة الواحدة ، وهي الثقافة السائدة التي تتكون من ثقافات وحضارات فرعية مختلفة . وقد لاحظ وليام جراهام سمنر أن الأعراف والتقاليد يمكن أن تعتبر أي شيء صالحاً مقبولا . ودون أن نشاركه رأيه في هذه النسبية الشاملة ، فإن بعض البحوث الحديثة قد أظهرت لنا أهمية الدلالات المختلفة لأفعال معينة في ثقافات وحضارات فرعية مختلفة .

ولم تدهش نتائج تقرير كترى إلا الأشخاص الذين لا يميزون بين التقاليد والأعراف المعترف بها والتقاليد والأعراف المعمول بها . وكثرة حدوث الأفعال التي تعتبرها الأخلاق المسيطرة أفعالا منحرفة تدل على وجود بناء طبقى أخلاقى معقد في المجتمع الأمريكى ، وهو بناء طبقى يخضع لمحكات اجتماعية ثقافية حضارية غير محددة .

ويتكون الضمير الأخلاقى — وهو الأنا الأعلى لدى علماء التحليل النفسى —

أثناء عملية التنشئة الاجتماعية التي تتشكل وفق المعايير الثقافية الحضارية المختلفة . ونتيجة لذلك ، فإننا سنرى أن ثمة جماعات تسودها ثقافة وحضارة معينة لا تعطي مطلقاً أى قيمة للبكورة قبل الزواج . بل أن بعض المجتمعات الزراعية لاتدرك هذه القيمة على هذا النحو بل على نحو آخر ، فلا يجرؤ الفرد أن يتزوج دون أن يكون على يقين بأنه سينجب أطفالاً . ومن ناحية أخرى فإن معظم الممارسات الجنسية التي نستنكرها عليها ثقافتنا وحضارتنا أو لا زالت تمارس في ثقافات وحضارات أخرى

ولم يهتم علم الاجتماع بنسبية السلوك الجنسي سوى فقط ، وإنما يبحث كذلك عن الأسباب التي تجعل المجتمع يقابل هذه الانحرافات الجنسية بردود فعل شديدة . فالعقوبات الكبيرة التي توجد في القانون الجنائي الكندي شديدة جداً . ولنأخذ الاغتصاب مثلاً على ذلك : يقرر هذا القانون أن عقوبة الاتصال الجنسي بأثنى يقل عمرها عن أربعة عشر عاماً هي السجن المؤبد والجلد . أما في بريطانيا فإن اللواط والاتصال الجنسي بالحيوانات يعاقب عليهما بالسجن المؤبد ، كما يعاقب على الاتصال بالمحارم وفض أب أو وصى بكارة فتاة أقل من ١٤ سنة بعقوبة أقصاها ١٤ سنة ، ويعاقب على هتك عرض شخص ذكر أو محاولة اغتصاب بالسجن لمدة عشر سنوات .

وعلى الرغم من أن القوانين الجنائية الإنجليزية والإمبريكية والفرنسية ، أقل قسوة وشدة من القانون الجنائي الكندي ، فإنها تتضمن كذلك عقوبات صارمة بالنسبة للجرائم الجنسية .

وتعكس هذه القسوة من المشرعين الرأى العام الذي تبدل أمامه الجرائم الجنسية بالغة الخطورة ، قد تصل إلى حد المستيريا الجماعية

ومن ناحية أخرى ، فإن الأنحكام التي ينطق بها القضاء ، وصوت الصحافة تظهر الحساسية الشديدة للرأى العام إزاء الجريمة الجنسية .

وقد تمكنا من محاولة شرح هذه الحالة بالرجوع إلى نظرية أميل دركايم الخاصة بأساس القانون الجنائي . فقد وضع عدداً معيناً من القواعد القضائية التي تحرم الأفعال التي تكون ضد العواطف ، هذه العواطف التي تمتد جذورها إلى أعماق شعور الأغلبية الساحقة في مجتمع معين ، وهي أفعال يعتبرها أكثر أعضاء المجتمع حالات غير سوية ومرضية . وكشأن هذه القواعد ، فإنها تنبعث من الشعور الجمعي ، إذ أن الجماعة هي دائماً التي تصدر أحكام الإدانة أو التبرئة . وكان قمع الأفعال المضادة للشعور الجمعي هو عمل « جمعية المواطنين » في عهد اليونان والرومان ، بينما كانت جماعة المحلفين تترجمان المجتمع في المجتمعات الجرمانية اللاتينية .

إن قواعد القانون الجنائي ، بل وأقصى هذه القواعد — والجرائم الجنسية تكون جزءاً ملحوظاً منها — تقوم على عواطف قوية وشائعة في الجماعة . ويفسر لنا عمق انفعالات الجمهور التطور البطيء جداً للقانون الجنائي بالقياس إلى القانون المدني مثلاً . ويشهد ثبات القانون الجنائي — كما كتب دوركايم — على قوة مقاومة الشعور الجمعي الذي يتميز بهذا الثبات نفسه .

يعرف دوركايم العقل الجمعي بأنه مجموعة العقائد والعواطف المشتركة بين أغلبية أعضاء مجتمع واحد الذي يكون نظاماً محدداً له حياته الخاصة . ونستطيع بهذا التعريف أن نقرب من وجهة نظر الأنثروبولوجيين الإنجليز والأدريكيين عن كلمة ثقافة . أن فعلاً ما يعتبر جريمة — من وجهة نظر هؤلاء العلماء — عندما يعتدى على مظهر قوى محدد من مظاهر العقل الجمعي . ومعنى ذلك أن الفعل لا يחדش العقل الجمعي لأنه فعل إجرامي ، ولكن على العكس ، فإنه فعل إجرامي لأنه يחדش الشعور الجمعي . « ونحن لا نرفضه أو نستهجنه لأنه جريمة ، ولكنه يصبح جريمة لأننا نستهجنه »

يقوم تماسك المجتمع طبقاً لتعريف دركايم ، على تماسك الثقافة والحضارة ، أى على العقل الجمعي . ومعنى ذلك أن الجريمة ليست عبارة عن أذى يصيب

مصاحبة خاصة ، وإنما تمثل الجريمة دائماً اعتداء على ساطة . . .

فالنظرة التقليدية للعقوبة هي أنها من أصل إلهي وأنها تعبر عن حالة . وعلى ذلك ، فالغضب من الجرائم الجنسية ليس غضباً لشخص بعينه ، وإنما إنفعالية للنفس البشرية . . .

ونحن نلاحظ مع دركنا أن معظم الجرائم التي تؤذى ثقافة مجتمع ما ليست بالضرورة هي الأفعال المؤذية ، بل قد لا تكون أحياناً أفعالاً مؤذية على الإطلاق . فضرر جريمة الرجل الذي يقتل عشيقته في نوبة غيرة ضئيل جداً بالنسبة للمجتمع بالقياس إلى الجرائم التي يقترفها الخاصة - وهم الأشخاص موضوع بحث العالم الأمريكي ساذرلاند - والتي تكون أكثر إيذاء لمصالح المجتمع . فالعقوبات التي تفرض على الخاصة (مديرو الشركات أو كبار التجار أو المحامون أو السياسيون المرتشون) ليس لها ارتباط أو تشابه بالعقوبات التي يوقعها المجتمع على القاتل - حتى في جرائم القتل العاطفية . ويمكن أن نلاحظ هذه الملاحظة نفسها فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والعبث الجندي بين المراهقين حتى إذا أدى إلى فقدان البكارة والجنسية المثلية التي تمارس بين أفراد في مرحلة واحدة من العمر : (وكل هذه الجرائم التي تمثل معظم الحالات التي نعالجها في هذا البحث) يمكن أن نلاحظ أن هذه الجرائم ليست بذات ضرر للآخرين ، ولكنها تمس الشعور الجمعي ، ولذلك فإن العقوبات التي تفرض عليها شديدة جداً ، ذلك لأنها مفروضة من قوة لا يتحكم فيها العقل .

ونستطيع أن نتساءل في هذا الخصوص عن فاعلية هذا القمع . فإنها تكاد تكون معدومة . وفي الواقع أن التهديد بالإعدام لم يمنع أحداً من أن يقتل الشخص . . . الذي وصلت معه الصراعات الشخصية إلى حد الاحتدام ، فكذلك لم تؤد شدة العقوبات الصارمة الخاصة بالمجرمين الجنسيين إلى خفض نسبة اعتداءاتهم إلا بقدر لا يذكر . وهذا القمع الصارم الذي يصل أحياناً إلى درجة الوحشية لم يكن الغرض منه عدم عودة المجرم إلى جريمته أو إحساسه

بالندم ، فإننا بصدد انتقام يصل إلى حد العنف هدفه الاحتفاظ بمجموعة القيم التي تضمن تماسك وإصالة ثقافة ما ، وهي الثقافة التي يعتبرها هذا المجتمع صورة معبرة عنه .

ولمخص ما سبق ، أن قمع الجرائم الجنسية له أساس رئيسي اجتماعي ثقافي ، لا فسيولوجي أو نفسي . إذ لا نستطيع أن نجد في كليهما ما يشير إلى وجود استعداد ينظم بطريقة تحكمية حياة الغرائز . فإن لكل ثقافة طريقها الخاصة التي تفرض لحياة الغرائز قواعد صارمة تجزى بالعقوبات التي ليست لها غاية وقائية ولا علاجية وإنما تمثل فقط إنتقام المجتمع ، حيث تتمشى شدة هذا الانتقام مع درجة التماسك الثقافي الحضاري للجماعات التي تكون المجتمع . ومن المفهوم أن لتنظيم الحياة الجنسية وظيفة اجتماعية إيجابية أيضاً ، وبفضل هذا التنظيم تتكون أول رابطة بين أفراد المجتمع ، وهي القرابة . ويؤيد ذلك ما أوضحه كلود ليفي استراوس بأسلوبه الرائع في كتابه « الأبنية العنصرية للقرابة » من أن تحريم الاتصال بالمحارم كانت القاعدة الأولى التي وضعتها البشرية ، والتي ترتب عليها أن تخرج الأسرة من عزلتها عن طريق تكوين علاقات وارتباطات قرابية مع أسر أخرى . وبهذه الكيفية وضع أساس المجتمع البشري .

مدى انتشار الجريمة الجنسية وصورها

بعد هذه الاعتبارات السابقة سنقدم تلخيصاً موجزاً عن أهم المعطيات الرئيسية المورفولوجية للجرائم الجنسية ومدى انتشارها في بعض الدول الغربية . ولندكر أولاً ننا نستعمل اصطلاح « الجريمة الجنسية » بمعناها القانوني ، ونستبعد منه الجرائم التي لها دافع جنسي (بعض السرقات ، القتل ، الحريق) ، كما نستبعد منه أيضاً الجرائم التي ترتبط نوعاً ما بالجنس دون أن يكون الجنس هو الدافع الرئيسي لها (البغاء مثلاً وهي الجريمة التي تغلب عليها الطابع الاقتصادي) .

والجرائم الرئيسية التي كانت موضوع هذه الدراسة هي :

(١) جرائم الجنسية الغيرية : اغتصاب ومحاولة اغتصاب ، الاعتداء على حياة امرأة ، تحريض فتاة أقل من ١٣ سنة ، تحريض فتاة يتراوح عمرها بين ١٣ - ١٦ عاماً ، الاتصال الجنسي بالمحارم .

(ب) جرائم الجنسية المثلية : اللواط ، إتيان الحيوان ، الفحشاء ، الاعتداء على حياة رجل .

ما نسبة هذه الجرائم الجنسية بالنسبة للجريمة بصفة عامة ؟ لتبين ذلك نلقى نظرة إلى بعض الإحصاءات الخاصة ببعض الدول (بريطانيا ، فرنسا ، كندا ، والولايات المتحدة) .

ويشير تقرير إدارة العلوم الجنائية الصادر عن جامعة كمبرج ببريطانيا أن الجرائم الجنسية تمثل أقل من ٦٪ من مجموع الأفعال الإجرامية التي تعرفها السلطات القائمة خلال عام ، كما أن نسبة زيادة الجرائم الجنسية منذ سنة ١٩٣٧ كانت ثابتة ، وهن نسبة تفوق نسبة الجرائم الأخرى ، فإن متوسط الجرائم الجنسية كانت ٤٤٤٨ جريمة سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وكانت ١٥٦٣٦ في سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥

بزيادة قدرها ٢٥٢ ٪ وبعبارة أخرى فإن كل ١٠٠ جريمة جنسية بلغت إلى البوليس قبل الحرب مباشرة ، يقابلها ٣٥٢ جريمة جنسية عقب الحرب .

ويوضح لنا الجدول رقم (١) : تقسيم الجرائم حسب طبيعتها الخاصة بالجنسية المثلية أو الجنسية الغيرية .

الجدول رقم ١

نسب الجرائم

السنة	عدد الجرائم الجنسية	الجنسية الغيرية	الجنسية المثلية
١٩٣٧ - ١٩٣٨	٤٤٤٨	٪٧٣,١	٪٢٦,٩
١٩٤٤	٦٩٦٥	٪٧٢,٦	٪٢٧,٤
١٩٤٧	٩٠١٨	٪٦٩,٢	٪٣٠,٨
١٩٥١	١٤٠٩٩	٪٦٥,٢	٪٣٤,٦
١٩٥٤	١٥٦٣٦	٪٥٩,٣	٪٤٠,٧

وقد دهشنا بصفة خاصة للزيادة المطردة الخاصة بنسبة جرائم الجنسية المثلية . فكل مائة جريمة من هذا النوع أبلغت للبوليس سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ يقابلها ٢٣٢ في ١٩٤٧ و ٤٠٧ في سنة ١٩٥١ و ٥٣٠ في سنة ١٩٥٤ . ومعنى هذا أن هذه الزيادة كانت بمقدار ٤٠٠ ٪ بالنسبة بما كان عليه الحال قبل الحرب .

أما فيما يختص بجرائم الجنسية الغيرية ، فلم تزد إلا بمقدار ٢٠٠ ٪ أثناء نفس المدة .

وفيما يلي جدول يتضمن تفصيلا لكل نوع من الجرائم الجنسية الأساسية بالنسبة لمجموع الجرائم الجنسية من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٥٤ .

الجدول رقم ٢

نسب أهم الجرائم الجنسية من سنة ١٩٤٧ - ١٩٥٤

الزيادة		١٩٥٤		١٩٤٧	الجرائم
النسبة	العدد	النسبة	العدد		
٢٢,٥	٥٤	١,٩	٢٩٤	٢٤٠	الاغتصاب والشروع في الاغتصاب
٤٢,٢	٢١٣٢	٤٥,٩	٧١٨٤	٥٠٥٢	اعتداء على حياة امرأة
٨٢,٦	٩٥	١,٣	٢١٠	١١٥	تحريض فتاة أقل من ١٣ عاماً
٩٨,٥	٦٦٥	٦,٨	١٣٤٠	٦٧٥	تحريض فتاة من ١٣-١٦ عاماً
٦٥,١	٩٩	١,٦	٢٥١	١٥٢	الاتصال الجنسي بالمحارم
٤٨,٨	٣٠٤٥	٦٠,٣	٩٢٧٩	٦٢٣٤	مجموع الجرائم الجنسية الغيرية
٣٠٩,٠	٧٨٨	٦,٧	١٠٣٤	٢٥٥	اعتداء على حياة ذكر
٧٨,٤	١٤٤١	٢١,٠	٣٢٨٠	١٨٣٩	الاغتصاب والشروع في الاغتصاب
١٩٤,٨	١٣٤٤	١٣,٠	٢٠٣٤	٦٩٠	فحشاء كبرى
١٢٨,٣	٣٥٧٣	٤٠,٧	٦٣٥٧	٢٧٨٤	مجموع الجرائم الجنسية المثلية
٧٣,٤	٦٦١٨	—	١٥٦٣٦	٩٠١٨	مجموع الجرائم الجنسية

ويوضح هذا الجدول الظاهرة التي سبق أن أهتمنا بها : أي زيادة الانحراف الجنسي بشكل واضح في بريطانيا العظمى . ويلاحظ منذ سنة ١٩٤٧ زيادة مطردة فيما يتعلق بكل الجرائم السابقة . كما كانت نسبة الاعتداء على الحياة كبيرة جداً وخاصة فيما يتعلق بجرائم الجنسية الغيرية والجنسية المثلية .

ويشغل هذا النوع في فرنسا اهتماماً قليلاً بالنسبة لمجموع الجرائم ، فإن متوسط عدد الشكاوى خلال الأعوام سنة ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، كان ٧٠٠٠ شكاوى في العام . ولكننا نلاحظ أن هذه الجريمة تحتل مكاناً يبلغ بين الجرائم غير المعروفة ، فإن نسبة كبيرة من الضحايا يمتنعون من الإبلاغ إلى البوليس بسبب الخجل أو التهديد أو المخاوف التي قد تلحقهم من أذى أفراد الأسرة ، ومع

ذلك ، فهذا النوع من الجرائم هو النوع الذى يمكن أن يكون موضعاً المبالغات والاتهامات الكاذبة .

وقد سجل البوليس أثناء الحرب العالمية الأخيرة ٤٤ شكوى اغتصاب ادعائى فقط لكل عشر حالات حمل غير شرعى لزوجات الأسرى . كما يجب أن نلاحظ في هذا الشأن أن كثرة حدوث المطاوعة الجزئية لدى بعض الضحايا تجعل تقدير الإتهام أمراً دقيقاً للغاية . أما حالات الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب فيبلغ عددها ١٠٠٠ في السنة أى بنسبة ٠,٣٠٪ من مجموع الجرائم .

أما في الولايات المتحدة فإن الإحصاءات الخاصة بالجرائم الجنسية مقتضبة جداً، فإن تقرير Uniform crime report يذكر أن عدد حالات الاغتصاب قد بلغ ٦٥٥٧ حالة ، في عام ١٩٥٦ ، أى بنسبة ٩,٩ لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان . أما فيما يخص بالجرائم الجنسية الأخرى غير المفصلة في هذا التقرير فقد بلغ عددها ٢٩١١٥ أى بنسبة ٤٤,١ لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان .

ويشير تقرير مكتب المخابرات الفيدرالى F.B.I. إلى أن عدد حالات الاغتصاب في عام ١٩٥٠ قد بلغ ٦٠٠٠ حالة ، بينما يقدر هذا التقرير أن العدد الواقعى فعلاً عبارة عن ١٨٠٠٠ تقريباً . كما يشير التقرير إلى أن عدد الجرائم الجنسية الأخرى التى حدثت في هذا العام نفسه قد بلغت ١٧٨٧٨ جريمة جنسية . وهناك كثير كثير من الخبراء يعتقدون أن هذه الأرقام لا تمثل الا ٥ ٪ من الجرائم التى ارتكبت فعلاً . ويكون المنحرفون جنسياً في ولاية كاليفورنيا ٩ ٪ من مجموع نزلاء السجون ويقدر المستر جوتماخر Guttmacher أن نسبة الجريمة الجنسية تمثل ما يقرب من ٣ ٪ من مجموع الجرائم المرتكبة في الولايات المتحدة . وهذه النسبة هى التى ظهرت في تقارير البوليس في ولاية دترويت .

ومع ذلك فإن الأرقام الآتية المستمدة من تقرير كنزى الخاص بالسلوك الجنسي عند الرجل والمرأة توضح مدى انتشار ممارسات جنسية معينة ، والتى لو أبلغت إلى البوليس لاعتبرت بجرائم : أن أكثر من ٧٠ ٪ من الرجال وأكثر من ٥٠ ٪ من النساء كانت لهم علاقات جنسية قبل الزواج ، وأن ٣٧ ٪ من الرجال قد

مارسوا الجنسية المثلية، وحوال ٦٠٪ قد مارسوا عملية الاتصال الجنسي بالمرأة في فمها fellatio أو إثارة عضو المرأة بلسان الرجل cunnilictus كما أن ١٧٪ من الأولاد الذين يقيمون في الريف قد قاموا بصورة أو بأخرى بالاتصال الجنسي بالحيوان . وعلى الرغم من أن جرائم الأحداث - كجريمة الاستعراء مثلاً - لا يشملها البحث، فإننا نستطيع أن نقول أنه لو اهتمت السلطات بتتبع السلوك الجنسي المنحرف كما يحدده القانون، كاهتمامها بالجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص أو الممتلكات، لترتب على ذلك أن بدت الجرائم الجنسية - في هذه الدولة - أهم فئة من فئات الجرائم .

أما فيما يتعلق بكندا ، فيوضح الجدول رقم ٣ زيادة بعض الجرائم الجنسية ، بالمقارنة بتطور جميع الجرائم . ومن الصعب أن تفسر هذه الأرقام دون أن نستند إلى معلومات أخرى ، كنسب الأحكام بالبراءة رغم أنها قابلة للتغيير ، فإن ٤٩٪ من الأشخاص المتهمين بالاغتصاب من سنة ١٩٤٩ - سنة ١٩٥٢ قد برثوا ، بينما تقل هذه النسبة إلى ٣٠٪ عام ١٩٥٥ .

ويوضح الجدول رقم ٣ عدد المحكوم عليهم في جرائم جنسية عام ١٩٥٤ حسب الفئات الرئيسية للجرائم .

الجدول رقم ٣

الأشخاص المحكوم عليهم لجرائم جنسية حسب فئات الجريمة
سنة ١٩٥٤

عدد الجانحين	الجرائم
٤٥١	الاغتصاب والشروع في الاغتصاب
٤٧٩	اتصال جنسي أو الشروع في هذا الاتصال
١٣٩	الواط، والاتصال الجنسي بالحيوان أو الشروع في هذا الاتصال
٢٤٤	اعتداء على حياة ذكر أو الشروع في ذلك
١٢٩٦	اعتداء على حياة امرأة أو الشروع في ذلك
٧٧١	فحشاء كبرى أو الشروع في ذلك .
٣٣٨٠	المجموع

ومن جهة أخرى، فقد أشار التقرير إلى أن ٤٣٪ من الحالات تقل أعمارها عن ١٣ سنة، وأن ١٣٪ من حالات الاغتصاب أو الشروع في الاغتصاب في نفس هذه السن. أما فيما يتعلق بالاعتداء على حياة أنثى أو محاولة هذا الاعتداء، فإن ٦٦٪ من هذه الحالات تقل أعمارها عن ١٣ عاماً، أما بالنسبة للفحشاء الكبيرة أو الشروع فيها فتصل النسبة في هذه السن إلى ٣٤٪ من الحالات.

ويجب أن نلاحظ أن البلاغ عن هذه الجرائم الجنسية، يكون بالنسبة للأطفال أكثر نسبياً عنه عندما يكون الضحايا من البالغين. ولذلك ٪ فإن هذه الأرقام تمثل الأرقام الصحيحة أكثر مما تمثل أرقام جرائم أخرى.

وفيما يتصل بالميل إلى العود إلى ارتكاب الجرائم الجنسية، فإننا نستطيع أن نستنتج من التقرير الملاحظات الآتية:

— ٨٦٪ من المذنبين في جريمة جنسية لم يرتكبوا جريمة جنسية مرة أخرى
ثانية:

— ٤٪ فقط من الذين أدينوا مرتين أو أكثر في جريمة جنسية أدينوا مرة أخرى في جرائم من نفس النوع.

— ٨٠٪ من الذين أدينوا مرة واحدة في جريمة جنسية لم يدانوا في أي جريمة من أي نوع آخر.

— ٩٪ فقط من الذين أدينوا مرة واحدة في جريمة جنسية أدينوا في أكثر من جريمة من نوع آخر.

— ٧٢٪ من الذين أدينوا مرة واحدة في جريمة جنسية لم يدانوا فيما بعد لأي مخالفة.

وبصفة عامة فإن الجرائم الجنسية ليست من الجرائم التي يمكن أن تتصف بأنها جرائم عود.

أما إذا انتقلنا إلى أعمار المذنبين، فإننا نستطيع أن نقرر أن المجموعة التي

تقع أعمارها بين ٢٠ و ٢٤ عاماً هي التي تزود المنحرفين جنسياً بأكبر عدد ، كما أن هذه المجموعة تزود الجرائم الأخرى بأكبر عدد أيضاً .

ومن هذا العرض السريع عن انتشار الجريمة الجنسية في الدول الغربية الرئيسية ، نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية :

- ١ — أن عدد الجرائم الجنسية لا يبلغ إطلاقاً ٥٪ من مجموع الجرائم .
- ٢ — أن المجرم الجنسي شاب ، ومن النادر أن يكون من العائدين .
- ٣ — أن نسبة التحقق من شخصية المنحرفين جنسياً نسبة منخفضة .

وتسترعى هذه النتائج تعليقاً هاماً . فنحن نعرف أن علم الإجرام يعتمد على دراسات على الذين حكم عليهم وجسوا ، وأحياناً على نزلاء السجون . ولأسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها فإن الاحتمال ضعيف أن تكون هذه العينة من المجرمين المحكوم عليهم ممثلة لمجموعة المجرمين ، إذ أنها تمثل غالباً فئات معينة من المجرمين .

وفي الواقع ، فإننا نضع الفرض الآتي : وهو أن الانحرافات الجنسية التي لا يقرها المشرع ، قد تقرها مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع . وبعبارة أكثر دقة ، فإن هذه الأفعال يتسامح فيها بقدر ما تكون مظاهر الاحترام الخارجية بعيدة عن الادانة .

ويمكن أن يرجع إلى كثير من الدراسات ، أو البحوث الأكلينيكية للتحقق من هذا الفرض .

ويبدو أن هذا كله يبرهن مرة أخرى ، على الأصل الاجتماعي الثقافي الحضاري لمعظم الانحرافات الجنسية .

ونتيجة لذلك فإن أهمية ودلالة الجرائم الجنسية — إلا فيما يتعلق بالسيكوباتية التي لا تمثل إلا عدداً ضئيلاً من المذنبين — في مجتمع معين تقوم فقط على العوامل الثقافية الحضارية الاجتماعية .

ويظهر أن شدة رد فعل الرأي العام ضد الجرائم الجنسية تكون بمقدار شناعة هذه الجرائم في نظره .

أساطير ووقائع تتعلق بالجريمة الجنسية

- نحتم بملخص عن بعض أوهام تتعلق بموضوع الجناح الجنسي ، عن تابان من تقرير قدمه للجنة الفحوص لولاية نيوجرسي عن الجناح الجنسي التعودي .
- ١ - يعتقد الناس عادة ، أن المجرمين جنسياً يكثر انتشارهم في هذه الدولة ، كما يميلون إلى الاعتقاد بأن الجرائم الجنسية الناتجة عن مرض عقلي لا يمكن تشبيهها بالجرائم الجنسية العادية التي تصل إلى معرفة البوليس . ولكن يجب ألا يؤثر الرعب الذي ينتج عن هذه الأعمال الخطيرة والتي يرتكبها بعض المرضى النادرين ، على نظرتنا للجناح الجنسي .
 - ٢ - ويعتقد أن جميع الجرائم الجنسية هي من جرائم العود ، ولكننا وجدنا أن الأمر على العكس من ذلك .
 - ٣ - ليس صحيحاً أن الجرائم الجنسية يمكن التنبؤ بها بالطرق العلمية .
 - ٤ - إن زيادة القوة الجنسية لدى المجرمين هي أيضاً أسطورة . . .
 - ٥ - يعتقد الجمهور اعتقاداً خاطئاً أنه يمكن وضع وسائل علاجية ناجعة لعلاج الجانحين الجنسيين العائدين . ولكن على العكس فإن معظم نزلاء المستشفيات العقلية طبقاً للقوانين الخاصة بالسيكوباتية الجنسية الإجرامية لا يعالجون معالجة نوعية . وسبب هذه الحالة المحزنة في معظم الأحيان عدم كفاية الموظفين وعدم توفر الوسائل المادية .

الانحراف الجنسي لدى المراهقين

فروض للعمل

لننتقل الآن إلى دراسة مظهر خاص ومحدد للجناح الجنسي ، وهو الجناح الجنسي عند المراهقين . ولنقل منذ البداية أن المراهقة ليست سوى مرحلة من التطور للحياة الجنسية والاجتماعية للإنسان . ونتيجة لذلك ، فإن كل ما قيل عن طبيعة الانحرافات الجنسية للبالغين يصدق في خطوطها العريضة على المراهقين . ومع ذلك فإننا سنذكر فيما يلي الفروق الرئيسية بين البالغين والمراهقين فيما يختص بالجرائم الجنسية :

١ - يتعلم الشباب أدوار الرجل والمرأة التي تحددها ثقافتهم . وتكون هذه المعرفة . كما يرى ذلك علماء التحليل النفسي . عن طريق التحسس أو التلمس طبقاً لمبدأى اللذة والواقع . أن الجاذبية الطبيعية بين الجنسين منظمة بشكل صارم بواسطة المعايير الثقافية الحضارية ، والشباب يتعلمون أن يقيسوا قوة هذه الحواجز وضعفها .

وفي الوقت نفسه يجب عليهم أن يميزوا ، داخل النظم المعقدة الخاصة بمجتمعهم ، بين الأدوار التي يجب أن يقوم بها كل من الجنسين ، وعلى ذلك فإن هذه الأدوار تدرك وتؤول بطرق مختلفة في مختلف طبقات المجتمع . ومن النادر أن تتفق التعاليم التي يتلقاها المراهق أثناء تعلم الدين ، أو بيئته أو جبرته ، أو من الجرائد أو من السينما ، أو من صحبة بعض الأصدقاء . وينتج عن ذلك أن يدرك المراهق أدواره بطريقة متناقضة ، وهذا مما يؤدي في كثير من الحالات إلى الانحرافات الجنسية ، بل إلى الجرائم الجنسية .

٢ - إن عالم الأطفال خاضع لرقابة البوليس والرأى العام ، بشكل أكبر أو أقل من عالم البالغين . بشكل أكبر لأن كل ما يتعلق بالأحداث يثير الغضب

ويكون صدهاء كبيراً ، فإن العقوبة التي يتعرض لها البالغ الذي يعتدى على عفة طفل عقوبة شديدة ، وبشكل أقل لأن الألعاب الجنسية بين المراهقين لا يلتفت إليها البالغون .

وينتج عن ذلك كله أن الجرائم التي يجمعها البوليس في أوساط المراهقين تكون عينة أقل تمثيلاً للسلوك الجنسي بين الشباب منها في عالم البالغين . فالجرائم الجنسية المكتشفة لا تمثل السلوك الجنسي لمجموعة الرجال والنساء . وليست دائماً الحالات الأشد خطورة فقط التي تكتشف ، ولكن - كما في حالة جرائم الخاصة - الجزء الاجتماعي يمكن أن يكون قوياً أيضاً بالنسبة لهذا السلوك في وسط ما ، وينعدم في وسط آخر .

٣- لا يوجد لدى المراهقين جرائم جنسية خطيرة كجرائم القتل بسبب جنسي مثلاً . والاستعرائيون الذين يكونون العدد الأكبر من البالغين المذبحرين جنسياً من النادر أن يكون منهم مراهقون ، أما التلصص البصري الجنسي وهو أكثر انتشاراً يعاقب غالباً بصفعة على الوجه أو بالضرب أكثر من تبليغ الأمر إلى البوليس . والواقع أن جزءاً قليلاً من الجرائم الجنسية لدى الأحداث يرتكبه أطفال يمرون في أزة النمو ، أو لأنهم غير متكيفين مع أوساطهم . وإن جزءاً كبيراً من هذه الانحرافات يكون سلوكاً جنسياً سوياً في شلل الشباب ، ولا يكتشف إلا بفضل تيقظ بعض الآباء الذين يهتمون بمعرفة رفقاء أبنائهم .

٤- وأخيراً يجب أن يكون حاضراً في الذهن دائماً أن التمييز القانوني بين الأفراد القصر والراشدين يتسم بصفة تحكيمية للغاية إذا نظرنا إلى التمييز من وجهتي النظر السيكولوجية والاجتماعية .

إن المراهقين لا يختلفون في شيء من الناحية النفسية الفيسولوجية سواء كان منهم أقل من ١٨ سنة أو كان سنهم ٢١ سنة أو أكثر ، أما فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية فإن المراهقة لا يصل مداها إلا في اللحظة التي يكون الفرد فيها أسرة ويقوم بحاجاته . ونحن نعرف أن متوسط سن الزواج يختلف من ثقافة

إلى أخرى ، ومن طبقة اجتماعية إل أخرى . ومع ذلك ، فيجب على الباحث دائماً أن يخضع إلى إحدى قواعد علم الإجرام الآتية : « لا جريمة إلا بنص »

إن البحث الذى تقدم نتائجه الآن ، قد عمل أثناء شهور الصيف عام ١٩٥٩ فى منتريال . وهو لا يقوم على اتصالات مباشرة أو على نتائج استبار مراهقين جانحين . ويجب علينا أن نقنع بالمعطيات التى تقدمها لنا ملفات العيادة الخاصة بمساعدة الأطفال وجمعية الخدمة الاجتماعية . كما يجب علينا أن نخضع هنا إلى مطلب آخر من مطالب البحوث فى علم الإجرام : إنه من النادر أن تكون مستندات المحاكم فى الواقع معدة بحيث يمكن الإفادة منها فى التفسير العلمى ، إذ أن هدفها شىء آخر ، وهو مجرد جمع المعلومات بطريقة إدارية معينة بحيث يمكن أن تخدم العدالة . وأنا لنجد فى ملفات المحكمة معلومات ثمينة عن الجريمة والظروف التى ارتكبت فيها وكذلك عن بعض شهادات الشهود . وبفضل العلاقات التى توطدت بيننا وبين الخبراء فى عيادة مساعدة الأطفال ، جمعت البيانات والمعطيات الخاصة بالشخصية وبالوسط الأسرى للمتهم .

ويكمل هذان النوعان من المستندات كل منهما الآخر بطريقة أو بأخرى ، إذ لا يوجد ناحية أخرى (تركيبية) تستطيع أن تسد الفجوة الموجودة بينهما . ومع ذلك فإن المستندات الأساسية هى التى تسمح بإمكان استغلالها للفائدة العلمية . وخاصة تقارير العيادة كاملة ومنظمة ومقننة منذ سنة ١٩٥٨ .

وقد اضطررنا إلى استبعاد الحالات التى ليس لها ملف اكلينيكي ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى . فإن عدداً قليلاً من الأطفال قد حولوا إلى العيادة للفحص عن طريق المحكمة . ليست هذه الحالات دائماً أكثرها خطورة بل تلك التى تكون فيها شخصية المراهق مصابة باضطرابات طباعية عميقة . وانلاحظ أيضاً أن المستندات الموجودة فى ملفات عيادة مساعدة الأطفال ليست مقننة أو منسقة على نمط واحد إلا منذ بداية عام ١٩٥٨ ، أما الملفات الموجودة قبل هذا التاريخ فلا يمكن أن تكون أساساً فى التحليل العلمى .

ولهذه الأسباب جميعاً ، فإن الحالات الاثنتين والثمانين التي اختبرت ، والتي كانت موضوعاً للدراسة الحالية ، تكون مجموعة إحصائية وليست عينة ممثلة . ونقول مجموعة لأننا استعنا بجميع الملفات التي يمكن الاستفادة منها - وقد اضطررنا إلى فحص مئات الملفات - كما نقول عينة غير ممثلة ، لأن استبار الأطفال الذين عرضوا على الجبر وكذلك نقص مضمون بعض الملفات لا يضمنان توافر المعايير العلمية .

وعلى ذلك ، فإن نتائج بحثنا . لا تزودنا إلا ببعض الدلالات وبعض الفروض التي وضعناها عن الجناح الجنسي بصفة عامة ، والمراهقين بصفة خاصة .

ولنلخص الآن الفروض التي قمنا في ضوءها بتفريغ البيانات الواردة في الملفات . وكانت المشكلة كالتالي :

ما هي العوامل الخاصة بالشخصية والخاصة بالبيئة التي تحول حالة من الجناح الكامن إلى سلوك يدخل في صراع مع القانون ؟ وقد اخترنا تفرقة كيت فردلاندر التي بدت لنا كنقطة بداية مثمرة في التطبيقات التي اهتم بها البحث ، وهي تفرقة بين العوامل الأولية والعوامل الثانوية . فالعوامل الأولية مرتبطة بالشخصية ، وهي التي تسمح بأن تبين الأسباب التي تثير التكوين الخاص بالبيئة انطباعية المضادة للمجتمع . أما العوامل الثانوية فإنها أكثر ارتباطاً بالوسط كما تسمح بتحديد أسباب تحول الجناح الكامن إلى جناح ظاهر وهذه العوامل الأخيرة هي التي تحدد الشكل الذي ستأخذه « البيئة الطباعية المضادة للمجتمع » الموجودة من قبل .

لنفحص مع المؤلف هذه العوامل الأولية . « يتفق علماء الطب العقلي الحديث في الاهتمام بالشهوى الأولى للطفل ، وهي الفترة التي يتم أثناءها تكوين الجهاز العصبي ، إذ من الواضح أن هذا الجهاز هو أقل الأجهزة مقاومة في هذه الفترة الحرجة . وليست العلاقات العاطفية التي تقوم بين الأم والطفل أثناء الشهور الأولى هي التي تكون حاسمة في تقدير مستقبل الطفل بل أيضاً الحياة داخل

الرحم . والصدمات الجسمية أو العاطفية التي يتلقاها الطفل في السنة الأولى تسبب ضعف شخصية الطفل ضعفاً بالغاً .

إن دلالات الاضطرابات النفسية الخطيرة المكتسبة أثناء الطفولة المبكرة تبدو منذ البداية في اضطرابات ذات طبيعة فسيولوجية مثل التواء ، والأرق ، والتبول اللاإرادي . . . الخ . ولكن كلما تقدم الطفل في العمر اتخذت هذه الاضطرابات شكلاً اجتماعياً ، وكلما اندمج الطفل في المجتمع - بفضل عملية التنشئة الاجتماعية - كانت هذه الصراعات ذات طابع اجتماعي . وعلى ذلك فإن المجتمع يصور تصويراً قُبلياً للطفل عن طريق الأسرة ، إذ يتشكل الطفل في أحضانها ويكون اتجاهاته نحو الآخرين وفي نهاية الأمر نحو المجتمع .

ويجب ألا ننسى أن هذه العوامل الأولية تؤثر في جهاز نفسي ذي صفات وراثية ، وأن التفاعل بين البيئة والسمات الجبلية هو الذي يحدد ردود الإفعال المتنوعة للطفل

أما العوامل الثانوية ، فإنها تتعلق بالوسط أو البيئة أو أثرها في شخصية الطفل أقل مباشرة من أثر العوامل الأولية . ومن بين العوامل المهمة نشير إلى أثر الصحبة ، والتقدم الدراسي ، وقضاء أوقات الفراغ ، وظروف العمل . ولنضيف أيضاً الظروف الخاصة بمحل إقامة الأسرة . قد أشارت كيت فردلاندر إلى وجوب الحذر من الميل إلى إعطاء أهمية كبيرة إلى العوامل الثانوية في نشأة الجناح .

أن أثر الأصدقاء الذي يأخذ في الغالب شكل الانتماء إلى جماعة المراهقين (العصابة) يكون عاملاً رئيسياً في أسباب الجريمة . أن التطور السوي للتنشئة الاجتماعية يسير من الاعتماد الكامل على الآباء إلى أن يقل شيئاً فشيئاً بحيث يصبح الطفل معتمداً على نفسه ، أي بحيث تكون له شخصيته الاستقلالية . وإذا كان التقمص لأحد الأبوين لا يسمح أن يؤدي إلى الاستقلال الذاتي الذي يجعل الفرد

قادرا على التصرف بنفسه فإن الإحساس الحاد بالذنب يمكن أن يظهر لدى المراهق نتيجة لذلك . بدلا من الانتقام من أحد الأبوين اللذين خيبتا أمه . فإن المراهق يرجع الذنب إلى نفسه . وهذا الشعور بالذنب (وهي حالة مرضية) ستتطور معظم الوقت إلى حالة باثولوجية . وقد يؤدي هذا التطور في كثير من الأحيان إلى سلوك جانح . وعندئذ يكون المراهق في حالة تحول كبير (في مفترق الطرق) من حيث تنشئته الاجتماعية : فإما أن يتجه إلى أوساط سوية . وإما أن ينضم إلى أحد الشلل أو الزمر التي تعيش على هامش المجتمع ، وهي شلل في حالة صراع دائم مع المجتمع .

فبدلا من أن يتقمص المراهق أحد الأشخاص الإيجابيين من المراهقين مثله . كأعضاء الكشافة أو الجماعات الدينية ، أو الجماعات المهنية ، فإنه (في الحالة الثانية) يتخذ مثلا أعلى ، هو الشخص الخارج على القانون ، أي أنه يتخذ سمة الغوغاء ، وهي السمة التي كان قد تنبأ بها له أبواه في عدة مناسبات . وتتجه كل المراحل القادمة والحاسمة في تنشئته الاجتماعية إذن نحو تأكيد أو تثبيت علاقاته مع أعضاء المجتمع الهامشي الذي يكون جماعة الغوغاء .

وبهذا سيكون المراهق مزوداً بثقافة تضاد قيمتها ورموزها قيم ورموز ثقافة المجتمع السوي ، وهي القيم والرموز التي يفترض المجتمع أن أفرادها الأسوياء يتخذونها وسائل لسلوكهم السوي ويحرضون عليها ضمانا لأمن المجتمع . . .

بعض نتائج البحث

لقد فحصنا ٨٢ ملفاً انتخبناها بعد أن استعرضنا مئات من ملفات عيادة مساعدة الأطفال ومكتب الرعاية الاجتماعية . وقد درسنا هذه الملفات في ضوء العوامل الأولية والعوامل الثانوية . فدرسنا أولاً العوامل الأولية ، وهي شخصية المذنب وجريمته . وكذلك حالة أمه وأبيه وإخوته وأخواته وسمات الحياة العائلية .

وفما يلي توزيع لأفراد هذه المجموعة حسب السن والجنس

الجدول رقم ٤
أعمار المتهمين

النسبة المئوية	عدد الجانحين	فئات السن
١٤,٦٣٪	١٢	أقل من ١٣ عاماً
٧٦,٨٢٪	٦٣	من ١٤ — ١٦ عاماً
٨,٥١٪	٧	من ١٧ — ١٩ عاماً
	٨٢	المجموع

إن نسبة صغيرة من الأطفال المتهمين بجرائم جنسية ، والذين تقل أعمارهم عن ١٣ عاماً (١٤,٦٣٪) يمكن تفسيره بأن بلوغ هؤلاء الأطفال لم يحدث إلا بعد سن ١٣ عاماً . ويؤخذ من هذا الجدول كذلك أن عدداً صغيراً من المتهمين يزيد عمرهم عن ١٧ عاماً (٨,٥١٪) وهو أمر يشير الدهشة فهل يدل هذا العدد على أن السلوك المنحرف أقل حدوثاً في هذه الفئة من العمر عنها في الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٤ — ١٦ عاماً ؟ . ولكن هذا يبدو متناقضاً مع ما نعرفه عن تطور الغريزة الجنسية عند الإنسان .

وتمر الغريزة الجنسية . قبل أن تصل إلى حالة نضجها الكامل ، في مرحلة أكثر شدة وحيوية . وذلك لأن الحاجات الجنسية تزداد شيئاً فشيئاً منذ ظهور الشبقية التناسلية أثناء طول فترة المراهقة . وفي هذه الحالة كيف يمكن أن تفسر نسبة الانخفاض المفاجئ للمتهمين من هذه الفئة ؟

إن العوامل الرئيسية عوامل اجتماعية ثقافية . وفي الواقع فإنه بفضل التنشئة الاجتماعية المستمرة، يتعلم المراهقون إما كبت غرائزهم الجنسية بعد أول مغامرة أدت إلى نتيجة ضارة ، (وهي نتيجة إما إن تكون تأنيباً للدرجة أن تصل إلى الإتهام) وإما إرضاء الغريزة الجنسية بطريقة غير شرعية وسرية . وفيما يتعلق بهذه الحالة الأخيرة فإن شلل المراهقين يحدثون طرقاً كثيرة للتنفيس عن هذه الغريزة الجنسية بطرق سرية ، وهي الطرق التي يكون القمع فيها شيئاً مستحيلاً . ولهذا الأسباب نفسها فإنه من الصعب جداً أن تقدر مدى الحرية الجنسية التي تمارس في هذه الأوساط السرية في أوساط المراهقين . وإذا رجعنا إلى الدلالات غير المباشرة مثل عدد حالات الإجهاض أو عدد حالات الحمل غير الشرعي فمن الممكن أن تكون هذه الحرية الجنسية ، منتشرة في بعض الأوساط انتشاراً كبيراً .

ولنتقل الآن إلى التوزيع حسب الجنس بالنسبة للمتهمين .

الجدول رقم ٥
جنس المتهمين

النسبة	عدد الجانحين	النوع
٧٨,٠٤٪	٦٤	بنات
٢١,٩٤٪	١٨	أولاد
	٨٢	المجموع

وفي هذا النوع من الانحراف ، تلعب الأنثى دوراً هاماً . ونسبة البنات ، في الواقع ، كبيرة أيضاً كما سنرى بعد ذلك . إذ أن عدداً معيناً من الأولاد الذكور يزاولون الجنسية المثلية . ونحن نعرف أن النساء لا تمثل أكثر من ١٠٪ من مجموع الجانحين ، وأنه بالنسبة لجرائم العنف وبالنسبة للجرائم ضد الممتلكات فإن نسبة المتهمات قليلة جداً . ومن الواضح أن الجريمة النسائية بمعناها الحقيقي هي البغاء . وعلى ذلك ، فإن كيتيايه قد جذب اهتمامنا إلى صفة البغاء الاستبدالية ، إذ أن البغاء يحل محل جرائم أخرى ، مثل السرقات والتشرد ورفض التكفل بحاجات الأسرة . فالمرأة إذن لها ميل أن تلجأ إلى البغاء إزاء صعوبات الحياة التي تؤدي بالرجال إلى ارتكاب جرائم أخرى .

ما هي الفروض التي يمكن أن نتقدم بها لتفسير الزيادة العددية الخاصة بالنساء في مراهقيننا ؟ أولاً : أنه من المحتمل أن تكون الرعاية العائلية والاجتماعية ، وأفراد الجيرة ، والوسط المدرسي ، ومحل العمل شديدة وصارمة بالنسبة للبنات أكثر منه للبنين . وعلى ذلك يكون الإبلاغ بالنسبة للبنات أكثر حدوثاً . كما أن النتائج الفسيولوجية للفعل الجنسي غير الشرعي لا يفاق إلا الفتاة ، وأن الحمل أو محاولة الإجهاض تقع دائماً تحت طائلة القانون . وأخيراً فنحن نعرف أن الفتيات يبلغن جنسياً قبل الأولاد الذكور .

وقد تمكنا من أن يكون لدينا بعض التفاصيل عن الصحة الجسمية لهؤلاء الأطفال ، إذا اتضح أن أحداً منهم لا يعاني مرضاً نفسياً أو جسماً عضوياً (مثل الصرع أو المرض الذهاني . . . الح) ، وكانت الحالة الصحية في ٣١ حالة منهم سيئة . كما كانت معظمها حالات أنيميا أو حالات عصبية خفيفة . ولكنه من المحتمل أن توجد نسباً قريبة من النسب التي سبق أن أشرنا إليها لدى أولاد يتسبون إلى مستويات متشابهة ، ولكنها مع ذلك ، لم تتعرض إلى مخالفة القانون أو عرض أمرها أمام المحكمة .

ولنتقل الآن إلى حالتهم الصحية العقلية : لقد اختبر المراهقون بواسطة اختبار وكسلر بلقيو وأحياناً بواسطة اختبار بينار — باربو Pinard - Barbeau .

والجدول الآتى يوضح نسب نالذكاء :

الجدول رقم ٦

نسب الذكاء

نسبة المثوية	عدد الجانحين	نسبة الذكاء
٤٣,٩٠ %	٣٦	أقل من ٨٠
١٨,٢٩ %	١٥	من ٨١ - ٩٠
٢٩,٢٦ %	٢٤	من ٩١ - ١١٠
٨,٥٣ %	٧	١١١ فأكثر
١٠٠ %	٨٢	المجموع

ومنذ بداية دراسات علم الإجرام ، كانت العلاقة بين الذكاء والجنح مشكلة أثارت جدلاً طويلاً . وقد ظل هذا الجدل غامضاً ما دمنا نحاول وضع علاقة بين الأمية أو درجة التعليم وبين الجريمة . ولكن الجدل قد أصبح محدداً ودقيقاً ومثمراً منذ استخدام الاختبارات السيكولوجية التي تقيس الذكاء والمستوى العقلى للأفراد ، وذلك بفضل عدد معين من المعاملات الكمية ، وكان بداية ذلك ، المقياس الذى وضعه ألفريد بينيه إذ كان مرحلة مميزة فى هذه الدراسات . أما بالنسبة للباحثين فى بداية هذا القرن ، فيبدو أن العلاقة الإيجابية بين البله والضعف العقلى وبين الجنح حقيقة مسلم بها .

ونستطيع أن نلخص هذه الآراء فى النقاط الآتية :

١ - إن الضعف العقلى هو نمط المجرم بالولادة ، وهى الفكرة التى يعتر بها لومبروزو .

- ٢ - إن الضعف العقلي من المعطيات الوراثية .
- ٣ - إن جريمته المميزة له هي جريمة جنسية .
- ٤ - إنه يرتكب جريمته لأنه غير قادر على أن يميز المحرمات والمعايير الخاصة بثقافته .
- ٥ - إنه لا يشعر بتهديد العقوبة لأنه غير قادر على أن يتنبأ بنتائج فعله .
- ٦ - إنه خاضع للإيحاء إذ ينقاد ويتأثر بالمجرمين العائدين .
- ٧ - إنه يقع تحت هذه الإغراءات بسهولة لأنه ينتسب إلى أسرة تعيش في وسط ينتشر فيه الجناح .

ومنذ بداية الدراسات الدقيقة المتخصصة في ميدان جناح الأحداث ، وعلاقة نسبة الذكاء بالجناح ، فإن مشاكل منهجية دقيقة قد حلت . وقد اختير أولا مجموعات ضابطة من الأطفال غير الجانحين الذين يعيشون في أوساط اجتماعية ثقافية تشبه إلى حد كبير تلك التي يعيش فيها الجانحون . ومن الواضح أن هذه العملية صعبة التحقيق . فقد يعثر نتائجها بعض الخطأ ، وذلك لعدم تمثيل المجموعة الضابطة (غير الجانحين) . وقد استخلصنا من ذلك أن عدد الأولاد ذوي الضعف العقلي يبلغ ١,٢ في مجموعة الأولاد الجانحين ، بينما بلغت هذه النسبة ١ فقط في الأولاد غير الجانحين . ويبدو أن متوسط الذكاء في مجموعة الأولاد غير الجانحين ، كان أعلى بدرجة بسيطة . وهذا ما نستطيع أن نستخلصه من الدراسة التي قام بها ميريل في كاليفورنيا ، حيث بلغت نسبة الذكاء في الأطفال العاديين ١٠١,٩ بينما بلغت نسبة ذكاء الأولاد الذين سبق أن حوكموا أمام محكمة الأحداث ٩٢,٥ . وهناك دراسات أخرى نستطيع أن نستخلص منها نفس النتائج ، إذ يوجد تفوق بسيط في نسبة الذكاء في المجموعة الضابطة . وقد دهشنا أن نجد أن نسب الذكاء المنخفضة مرتبطة - في كثير من كثير من الأحيان - بوسط اجتماعي ثقافي فقير وذلك بالنسبة للجانحين أو غيرهم ولنلاحظ أن دراسات قامت بقياس نسبة الذكاء لأنماط متعددة من الجرائم وانتهت إلى النتائج الآتية :

إن نسبة الذكاء مرتبطة ارتباطاً إيجابياً مع جريمة مثل التزوير ، ومرتبطة ارتباطاً سلبياً مع الجرائم الجنسية . وقد لاحظ إيكرسون أنه بالنسبة للبنات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٣ - ١٨ عاماً والمتهمات بجريمة جنسية لاحظ أن نسبة ذكاء اللائي حملن كانت منخفضة ، أما بالنسبة للفتيات الصغيرات اللائي نجحن في تجنب هذا التطرف (عدم الحمل) فقد كانت نسب ذكائهن أعلى من السابقات .

أما الأمهات غير المتزوجات فلهن نسبة ذكاء أقل من البنات اللائي اتهمن بانحرافات جنسية دون أن يضعن مولوداً .

ليس لدينا - للأسف - بيانات مقارنة لتقدير نسبة ذكاء أطفال مجموعتنا . ويبدو ، مع ذلك ، أن نسبة المراهقين التي بلغت نسبة ذكائها أقل من ٨٠ (بمعنى أنهم على حافة الضعف العقلي) كانت عالية جداً ، وهذا يحملنا على الاعتقاد أن هذه النسبة تنقص جداً في حالات الأحداث غير الجانحين في نفس الأوساط الاجتماعية .

وإذا انتقلنا إلى الحالة التعليمية ، فإننا نجد التوزيع الآتي :

الجدول رقم ٧
الحالة التعليمية

النسبة	عدد الجانحين	الحالة التعليمية
٥٤,٨٧ %	٤٥	الفصل السادس أو دونه
٤٣,٩٠ %	٣٦	من الفصل السابع إلى الفصل ١١
١,٢١ %	١	من الفصل الثاني عشر
	٨٢	المجموع

ونلاحظ عدم وجود أحد في الدراسات العليا . وسيكون لدينا الفرصة لتفسير ذلك بالإطلاع على الأصل الاجتماعي للآباء وعلى مهتهم - وهو

تفسير قد يكتنفه الشك .

إن نسبة كبيرة من الأولاد الأذكياء هاشيين ، وهى نسبة تعطى ، فى هذا الموقف ، تفسيراً تكميلياً لأن هؤلاء الأطفال غير قادرين على أن يتقدموا فى دراساتهم وهناك أيضاً تأثير تكوين مجموعتنا من حيث العمر فإن معظم أعضائها يقل أعمارها عن ١٦ عاماً .

ولكن هل يؤكد لنا ذلك ، أن تجارة الجسد غير الشرعية غير موجودة فى أوساط المراهقين الذين يتابعون دراساتهم العالية ؟ ليس هناك ما يحملنا على هذا الاعتقاد . وفى الواقع ، فإن المؤسسات — رسمية أم غير رسمية — تحمى : هؤلاء المراهقين ، هذا بالإضافة إلى أنهم محميون من آباءهم الذين يعيشون فى حالة اقتصادية واجتماعية عالية ، ويستطيعون أن يتدخلوا لدى السلطات لتجنب أى فضيحة . ومع ذلك يجب أن نلاحظ أنه من غير الممكن ، بما لدينا من وسائل البحث ، أن نقدم أى تقرير عن أهمية هذه الظاهرة .

إن جميع هؤلاء المراهقين لا يذهبون إلى المدرسة . فما هى إذن نواحي النشاط التى يزاولونها ؟

الجدول رقم ٨

نواحي النشاط التعليمية والمهنية

النسبة	عدد الجانحين	نواحي النشاط
٥١,٢١ %	٤٢	طلاب
٧,٣١ %	٦	صبيان فى مصانع
١٩,٥١ %	١٦	عمال بما فيهم السكرتاريون
٢١,٩٥ %	١٨	بدون مهنة

إن نسبة الأطفال الذين يترددون على المدارس — فى موضوع بحثنا — مهمة جداً . وإذا لاحظنا أن ٥٧,١ % من الأطفال فى منتريال الكبرى الذين

يتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاماً تلاميذ ، وأن ٤٢,٩٪ يعملون ، فإن هذا يوضح جزئياً عدم القدرة العقلية هؤلاء المراهقين على متابعة الدرس . ولكن من ناحية أخرى - على الأقل فيما يتعلق بخمسة عشر مراهقاً ليس لهم مهنة - فإن ذلك يفسر بعدم قدرة الآباء على توجيه أولادهم نحو الطرق السوية للارتقاء الاجتماعى .

أما فيما يتعلق بالإنتماء الدينى الذى هو فى نفس الوقت دلالة على الإنتماء الأثنولوجى ، بينما يكاد يكون جميع الكاثوليكين يتكلمون الفرنسية ، يمكن توزيعهم كالاتى :

الجدول رقم ٩
الانتماء الدينى

النسبة	المجموع	البنين	البنات	الدين
٨٠,٤٨	٦٦	١٤	٥٢	كاثوليكون
١٩,٥١	١٦	٤	١٢	بروتستنتيون
	٨٢	١٨	٦٤	المجموع

إن توزيع مجموعتنا حسب النسب المشار إليها فى الجدول هى نفس النسب تقريباً بين السكان عامة : فإن $\frac{2}{4}$ السكان من الكاثوليك يقابلهم $\frac{1}{4}$ السكان من البروتستانت . ولنلاحظ هنا عدم وجود الأطفال الذين ينتمون إلى الطائفة اليهودية الذى يمثل ٥,٨٪ من مجموع سكان منتريال الكبرى .

وتتطابق هذه الوقائع تطابقاً تاماً مع علم الجريمة الذى يرى أن الدين لا يمكن أن يكون عاملاً من العوامل التى تسبب الجريمة ، كما أنه لا يمكن أن يكون عاملاً يقلل من الميول الإجرامية .

إن ثمة مظهراً هاماً لشخصية المراهقين الذين نشئوا خارج الأسرة . وقد تبين أن اثنين قد قاما بتربيتهما أجدادهما ، بينما قام أحد أفراد الأسرة من جهة أحد الأبوين بتربية ٤ منهم ، كما ربي ١٥ منهم فى مؤسسات (ملاجئ) للأيتام

(مثلاً) . وهذا الرقم الأخير يبدو أن له دلالة ، وهى أن الأطفال المشكلين لا يمكنهم أن يتكيفوا إلا بصعوبة فى الوسط الاجتماعى للمؤسسة ونتيجة لذلك — كما سنرى فيما بعد — فإن بحثنا يتعلق إلى حد كبير بأطفال يعانون من مشكلات طباعية .

ويجب أن نذكر أيضاً حالة المراهقين المتبنين ، من بين الاثنين والثمانين مراهقاً نجد أن ٩ (بنسبة ١٠٪ تقريباً) منهم متبنين ، وهذا العدد مرتفع نسبياً إذا قورن بعدد الأطفال المتبنين فى المجتمع العام . إن التبنى عملية دقيقة جداً . فإن الشعور بالنزد الذى يوجد فى عدد كبير من آباء المراهقين الجانحين يصل إلى درجة حادة جداً لدى المراهقين . فإن أقل التأنيب من الوالدين كثيراً ما يؤوله الأطفال المتبنون بأنه محاولة لإغاضته خاصة عندما يكون الطفل قد علم فى ظروف أليمة أنه طفل متبنى . ومن النادر أن يتخلص المراهقون من آثار مثل هذه الصدمات الإثفالية التى يتلقونها فى هذه الظروف .

وقد رأينا عند وصفنا لعملية التنشئة الاجتماعية الدور الحاسم الذى تلعبه العلاقات الأسرية فى مستقبل الطفل . كما أشرنا أيضاً إلى المعلومات المميزة للعلاقات التى يتعامل بها المراهقون موضوع بحثنا مع آبائهم . ونحن نعرف أن الوسيلة الرئيسية لعملية التنشئة الاجتماعية عبارة عن تقمص الطفل المتلاحق لصورة الأب أو الأم . وفى الواقع فإنه بفضل هذا التقمص ينشأ الأنا الأعلى لدى المراهق كما ينشأ الضمير الأخلاقى . فالطفل كما تقول فريد لاندر عندما يكون مدفوعاً بالحب وبالخوف يحاول أن يتقبل ما تفرضه عليه أمه مخالفاً فى هذا رغبته الخاصة . فوجود الأب والأم إذن أمر لا غناء عنه ، وخاصة أثناء فترة العمر التى تقع بين الثانية والسادسة .

وفى هذه الحالة يكون الطفل معتمداً كلية على أحد أبويه . ولهذا فإن أحكام الطفل تنفرد قليلاً قليلاً وأولاً بأول حيث تتكون خبراته الاجتماعية . ومنذ المرحلة الأوديبية ينتج تقمص إلى أحد الأبوين من نفس الجنس ، وتقمص

الطفل لأحد أبويه من الجنس الآخر يكون أقل شدة . وإن صورة الأبوين ، كما يتخيلهما ، تصبح مطبوعة في الطفل . ولأن الطفل يريد أن يتشبه بإحدى هاتين الصورتين (صورة الأب أو الأم) فإن نماذج سلوك هذه الرغبات تسير وفق هاتين الصورتين . وإذا اضطربت العلاقات بين الطفل وبين الأبوين فإن شعوراً قوياً بالذنب وعدم الأمان ينمو في الطفل . وإن أمهات أطفال الجانحين هن في الغالب إما أن تكون أنوثتهن ضعيفة جداً وإما أن تكون هذه الأنوثة شديدة جداً . أما فيما يتعلق بالآباء ، فإما أن يكونوا ضعفاء جداً بحيث لا يتركون أى أثر عند الطفل الجانح ، وإما أن يكونوا مستبدين متسلطين .

« إن صورة الأبوين التي يراها الطفل ليست — كما يقول جيمو وباريه — هي الصورة المثالية ، وهي الصورة التي كان يتوق الطفل من أعماق نفسه إلى أن يراها ، وذلك حتى تستمر في حمل البذور التي تجعل منه رجلاً متوازناً في المستقبل .

ولكن ينتج عن عدم اتزان الزوجين ، صدمات عند الطفل ، كما يؤدي إلى اضطراب النمو الطبيعي في المرحلة الأوديبية . وفي الواقع ، كيف يمكن أن نقول إن الطفل يستطيع أن يتعرد مع الآباء الذين يدرك أنهم غير كاملين ؟ إنه من السوى أثناء المرحلة الأوديبية أن يعارض الطفل أحد الآباء الذي ينتمى إلى جنسه ولكن الثبات على هذه الكراهية أثناء مرحلة المراهقة يدل على انحراف يقينى ...

ومن الواضح أن أسوأ الظروف هي عدم تقمص الصبي لأبيه والبنت لأمها . والمراهق في هذه المرحلة لا يصبح مطلقاً بالغاً مترناً . وتلعب هذه الفكرة دوراً هاماً عند المراهق في امتهانه للجريمة .

وفيما يلي النتائج التي جمعناها عن تقمص المراهقين موضوع البحث صور آبائهم .

الجدول رقم ١٠
تقمص الجانحين آبائهم

الحالة	أناث	النسبة	ذكور	النسبة
تقمص الأم	٣٤	%٥٣,١٢	٩	%٥١,٠٠
تقمص الأب	٩	%٢٤,٠٦	١	% ٥,٥٥
لا تقمص على الإطلاق	٢١	%٣٢,٨١	٨	% ٤٤,٤
المجموع	٦٤		١٨	

ويمكن أن نستخلص الملاحظات الآتية من الجدول السابق :

(أ) يبدو أن السيادة المطلقة لتقمص شخصية الأم عند البنت عنصر إيجابي فيما يتعلق بشخصيتها .

(ب) تكشف النسب الكبيرة التي تبدو بين الأطفال بشأن عدم تقمصهم لشخصية أحد الأبوين عن أن هناك عدداً كبيراً يكون تطورهم النفسى والاجتماعى تطوراً مرضياً ، وذلك بسبب إنعدام الحياة الأسرية .

(ج) ليست النسب المرتفعة لتقمص شخصية الأم من جهة الذكور ، غريبة كما يبدو ، وهى علامة للجنسية المثلية ، وهذه الظاهرة توجد لدى عدد كبير من الذكور .

وأخير نذكر شيئاً دقيقاً عن الجانحين الذين أجرى عليهم البحث يتعلق باختيارنا لشخصيتهم . إن المعلومات التي تحت أيدينا غير كافية بحيث يمكن أن نكشف منها نمطاً سيكولوجياً محدداً . ومع ذلك فقد استطعنا أن نميز أربعة أنماط للشخصية وهى :

١ - إن الشخصية المتزنة (المنسجمة) هى التي لا نجد فيها أى نوع من أنواع الاضطراب النفسى الخطير ، والتي لا يوجد فيها أى نوع من أنواع الاضطراب الجنسى ، سواء أكان اضطراباً عارضاً أو لفترة قصيرة .

٢ - وقد أطلقنا اصطلاح « المتوردين السليبين » على الأطفال الذين يوجد

لديهم اضطراب كبير في شخصيتهم ، ويتخذون معايير أخلاقية تختلف عن القانون ، ولكنهم ليسوا في حالة معارضة دائمة أو لمدة طويلة مع الأسرة أو مع أى سلطة اجتماعية أخرى .

٣- وقد أطلقنا اصطلاح « المتمردين الإيجابيين » على الأطفال الذين يوجد لديهم اضطراب كبير في شخصيتهم ، والذين يرفضون طاعة أبويهم أو المجتمع ، ويتخذون معايير يحرمها القانون ، ويندججون في ثقافات خاصة واطئة ، وهى الثقافات التى تسود فيها هذه المعايير التى يحرمها القانون .

٤- وقد أطلقنا اصطلاح « منحرفين جنسياً » على المراهقين الذين إما أن يكونوا من المرتكبين العائدين العتاة للجنسية المثلية (سواء أكانوا من الذكور - وهم الأغلبية - أم من الإناث) ، والشابات اللاتى يمارسن البغاء لا حاجة مادية بقدر ما يمارسنه بهدف إطلاق العنان لفجورهن .

الجدول رقم ١١ أنماط الشخصية

النسبة	عدد الجانحين	نمط الشخصية
١٣,٤١ %	٩١	شخصيات متوافقة
١٤,٦٣ %	١٢	شخصيات متمردة سلبية
٥٢,٤٣ %	٤٣	شخصيات متمردة ايجابية
١٩,٦٣ %	١٦	شخصيات شاذة جنسياً
	٨٢	المجموع

والمجرمون الذين يمثلون العدد الصغير بالشخصيات المتوافقة يمكن اعتبارهم تقريباً عرضيين . ومن غير شك فإن معظم هذه الحالات المتشابهة ينتهى أمر توافقهم بالتأنيب الشديد ، ولكن لا يعرض أحد منهم على المحكمة

أما الشخصيات المتمردة السلبية فإنه يصعب عليهم أن يحافظوا على النظام الذى يتبعه والديهم والذى يجدونه شيئاً قاسياً

أما مشكلة الشعور بالذنب ، وهى السمة الشخصية الأخيرة ، فيجب أن ننظر إليها من ثلاث نواح :

أولاً : من الناحية القضائية . فإن المسألة مسألة أدلة ، وجميع المراهقين الذين بحثت ملفاتهم قد حوكموا أمام المحكمة ووجدوا مذنبين .

ثانياً : المعنى الجارى لإصلاح « الذنب » يشير إلى اتجاه ظاهر للشخص الذى يشعر أولاً يشعر بأنه مذنب .

وأخيراً : فإن علماء التحليل النفسى أعطونا دلالة أخرى لهذا اللفظ ، فإنهم يرون أن الشعور بالذنب يظهر وقت الإحباط الذى يعانى به الطفل أثناء تنشئته الاجتماعية ، وأثناء تكوين شخصيته الأخلاقية ، وفى حل مشاكل عديدة .

ونقطة معاناة هذا الذنب فى ذروته ، تقع فى لحظة تصفية عقدة أوديب : فإن مشاعر العدواة التى يستشعرها المراهق نحو آبائه تغرس فى نفسه شعوراً بالذنب . وبهذا المعنى الأخير ، وفيما عدا بعض المراهقين الذين تمت شخصيتهم نموا متوافقاً ، فإن جميع المراهقين موضوع البحث قد ضايقهم الشعور بالذنب بشكل محسوس .

وفى الشخصيات السيكولوجية أو الطبية النفسية كانت هذه السمة واضحة . ومع ذلك ، ففما يتعلق بالمعنى الثانى للإصطلاح ، فإن أغلبية كبيرة من المراهقين (٦٥ ٪) لم يشعروا بأنهم مذنبون ، أما الآخرون فقد أعلنوا أنهم خجلون من سلوكهم ويقبلون العقوبة . وتفسير هذه الظاهرة هو أن عدداً ملحوظاً من المراهقين . موضوع الدراسة ، ينتسبون إلى ثقافات خاصة تختلف قيمها اختلافاً كبيراً عن قيم الثقافة التى ينبع منها القانون الجنائى .

ويدرك المراهقون (موضوع البحث) أن متابعتهم لمضمون الثقافة العامة (وهى كما ذكرنا على خلاف ثقافتهم الفرعية التى تنشأ عليها) شىء يغيظهم ، ويتدخل فى حريتهم ويجعلهم لا يقعون تحت أى قمع . ويبدو إذن أن عدم الشعور بالذنب يرتبط ارتباطاً أساسياً بمعطيات ثقافية حضارية اجتماعية .

وبعد أن تناولنا الشخص المذنب نفسه سبحث الفعل الإجرامى الذى أدى إلى تقديمه للمحكمة .

وفيما يلي جدول عن توزيع المراهقين حسب صفات الاتهام القانونية .

الجدول رقم ١٢
توزيع المتهمين حسب الجريمة

النسبة	عدد الجانحين	الجري
% ٥١,٢١	٤٢	فساد الخلق
% ٢٥,٦٠	٢١	الحاجة إلى الحماية
% ٨,٥٣	٧	فحشاء
% ٩,٧٥	٨	هروب
% ٤,٨٧	٤	التسكع فى الطريق
	٨٢	المجموع

إن الدلالة لهذه المعطيات ، تلخص فيما يلى :

نستطيع أن نقول إن ٢/٣ الجانحين جنسياً ، قبض عليهم ممثلو القانون كمتهمين بفساد الخلق وبالفحشاء والتسكع وبعض الهارين ... الخ ، أما الباقون فقد قبض عليهم نتيجة اتهامات من الأبوين اللذين طلبا مساعدة السلطات .

ونضيف إلى ما سبق شيئاً عن الملابس الاجتماعية التى ارتكبت فيها هذه الجرائم غير الشرعية ؟

الجدول رقم ١٣
السياق الاجتماعى للجريمة

النسبة	عدد الجانحين	
% ٧,٣١	٦	البغاء
% ٧٤,٣٩	٦١	فى شلة
% ١٨,٢٩	١٥	أحياناً أو عرضاً
	٨٢	المجموع

إن نتائج هذا الجدول يكمل بطريقة ما ، ما حللناه سابقاً عن شخصية المراهقين . فإن المراهقات اللائي يستسلمن إلى البغاء والمراهقين الذين لهم علاقة مع اللواطيين ينتمون إلى فئة المنحرفين جنسياً . . أما المنحرفون (أحياناً) أو « عرضاً » فإنهم يشتركون مع الشخصيات المتوافقة ، والشخصيات المتمردة السلبية .

إن ٥٣ من المراهقين قد ارتكبوا جرائمهم مع أحداث ، و ٢٩ فقط قد اتهموا مع بالغين . وهذا العدد الأخير لا يدل أيضاً على شيء ، لأن ٢٥ من المذنبين البالغين كانوا أقل من ٣٠ سنة .

إن الجنسية المثلية عند المراهقين ، هي أيضاً حقيقة لم تدرس بعد دراسة عميقة . وهي — من الناحية الإحصائية على الأقل — من الصعب اكتشافها . ولكننا مع ذلك — نعرف شيئاً عن أسبابها .

فإن الطفل بعد تصفية صراع أوديب يمر في مرحلة جنسية دقيقة هي مرحلة الكمون . وهي التي تقع تقريباً بين سن ٦ و ١٢ سنة . وأثناء هذه الفترة يقوى الأنا على حساب الهو ، وذلك بفضل الإعلاء والنضج العقلي . ويميل الأطفال في هذه المرحلة إلى مصاحبة أشخاص من نفس أعمارهم .

وليس إلا في المرحلة التالية ، أي مرحلة البلوغ ، يسود الانتباه إلى الجنسية الغيرية ، وتحل نهائياً محل جذب الجنسية المثلية .

وطبقاً لرأى أغلبية علماء الطب النفسي ، فإن الجنسية المثلية هي سلوك تتعلمه أحياناً شخصية لديها الاستعداد الفسيولوجي ولهذا السبب يجب أن نبحث في الوسط الأسرى عن العوامل التي تؤدي إلى هذا الانحراف . وعادة نجد الظواهر الآتية :

— غياب الأب أو ضعف رجولته .

— غياب أو انعدام النموذج الأبوي أو الأمي الذي ينبغي أن يتقمصه الطفل .

— تقمص شخصية الأخت (بالنسبة للولد) أو تمرد فتاة معتدية ضد تسلط متطرف من أحد الذكور في الأسر .

— عدم استقرار انفعالي خطير وطويل المدى .

إن (الذكور الذين تقمصوا شخصية من الذكور كان من الصعوبة جداً أن يخرجوا من هذه العلاقة . وعلى العكس من ذلك فإن الذكور تقمصوا شخصية أمهاتهم لعدم قدرتهم على الارتباط بآبائهم . وبالنسبة للبنات ، فإن تقمص شخصية الأم يمكن أن يؤكد سبب الجنسية المثلية إذا كان الطريق بالنسبة لعلاقات الجنسية الغيرية تبدو أنها بدون مخرج ، ويكون الحياء الشديد من بين عوامل الجنسية المثلية ، كنتيجة محتملة لعدم التكيف الأسرى .

وبصورة عامة ، فإننا لا نعتبر الشخصية الأنثوية أو الذكورية كشيئين يختلفان اختلافاً أصلياً . ولكن كقطبين لمتصل واحد .

ومن بين الحالات التي درستها ، نجد أن ١٠ من الذكور متهمون بالفحشاء أو بسوء الخلق ، وه بنات كانت لهن خبرات جنسية مثلية . وأن شدة التابو في مجالهم لم يكن متشابهة بالنسبة للجنسين ، على العكس بالنسبة للجرائم الجنسية الغيرية حيث تتسامح الأخلاق الجارية بالنسبة للذكر ، بينما تشدد بالنسبة للنساء ، فإن الجنسية المثلية أمر كرهه مذموم بين الرجال ، بينما يكون التعنيف أقل شدة إذا كان الاتصال الجنسي بين امرأتين . وأيضاً فإن الخمس بنات المراهقات لم يذن بالجنسية المثلية كما هو الحال مع الأولاد الذكور العشرة ، فقد تبين من ملفاتهم أن لهن خبرات عن السحاق .

وطبقاً لرأى علماء الجريمة بوجه عام فإن نسب العائدين بين الجانحين جنسياً منخفضة جداً إذا قارناها بنسب الأنواع الأخرى من المجرمين .

وحسب البحث الذي كتبه كارپمان Karpman في هذا الموضوع ، فإن الأشخاص المحكوم عليهم بسبب الجرائم الجنسية قد حكم عليهم للمرة الأولى ،

ولا يوجد إلا مجموعة صغيرة من الأشخاص غير متكيفة بصفة خاصة .
وسيكوباتيين وهؤلاء هم العائدون .

ونسب العائدين ليست متساوية بالنسبة لجميع الجرائم . فإن البحث الذى قام به رادزينوفتش Radzinowicz الذى عمل فى إنجلترا ، وضع لنا أن هناك فرقاً ١٪ بالنسبة للأشخاص الذين زاولوا المعرفة الجنسية و ٩٪ بالنسبة للاستعرائيين ، ١١٪ بالنسبة للجنسية المثلية .

والجدول الذى يقدمه هذا المؤلف يوضح لنا أهمية العود بالنسبة للجرائم الجنسية المثلية والجنسية الغيرية .

الجدول رقم ١٤

أهمية العود

عدد المحكوم عليهم							
مجموع المحكوم عليهم في جرائم الجنسية المثلية والجنسية التريزية والاستعراء							
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٨٥	١٠٠	٥٠٩	١٠٠	٩٨٦	١٠٠	٤٩٠	١٠٠
٣٤٤	١٧,٣	٦٢	١٢,٢	١٨٠	١٨,٣	١٠٢	٢٨
٢٢٢	١١,١	٤٠	٧,٩	١٢١	١٢,٣	٦٠	١٢,٢
٦٦	٣,٣	١٤	٢,٧	٣٤	٣,٤	١٨	٣,٧
١٩	١,٠	٤	٠,٨	١٠	١,٠	٥	١,٠
١٦	٠,٨	٤	٠,٨	٧	٠,٧	٥	١,٠
٢٢	١,١	—	—	٨	٠,٨	١٤	٢,٩

مجموع المحكوم عليهم العائدون الجرائم الجنسية فقط
١ { عدد الجرائم الجنسية
٢ { السابقة على آخر
٣ { اتهام
٤ {
٥ وأكثر

وقد انتهى البحث الذى قام به ماسو Mazo عن الجرائم الجنسية فى فرنسا إلى نفس النتائج السابقة . إذ وجد الباحث أن ١٦,٧٪ من العائدين هم من الجانحين الجنسيين وأن ١٨,٣٪ منهم من المجرمين الآخرين .

ولنذكر أن نسب العائدين لها دلالة غير دقيقة وقاصرة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية : وهي في الحقيقة (أى بالنسبة للجائحين جنسياً) بعيدة عن النسب الحقيقية أكثر من النسب الحقيقية لمجموع العائدين المحكوم عليهم في الجرائم الأخرى . ويتضح هذا بالنسبة لجرائم الجنسية المثلية أكثر من جرائم الجنسية الغيرية . حيث أن الدور الغامض الذى يقوم به الضحية يسمح بصعوبة بتمييز دور المسئولية التى تقع على المتهم .

ولنذكر أن هناك عوامل اجتماعية ثقافية حضارية (مثل الحجل وخشية الفضيحة وخلافات أسرية . . الخ) تمنع الضحية من الشكوى ، ويمكن أن نستخلص من البيانات التى لدينا النتائج الآتية :

— ٦٣ من المراهقين لم يسبق لهم أن عرض أمرهم على المحكمة .

— ٩ حكم عليهم لارتكابهم جرائم جنسية .

— ٨ حكم عليهم لارتكابهم جرائم أخرى .

— ١ حكم عليه لإرتكابه جرائم جنسية وجرائم غير جنسية .

ونجد من العائدين :

— ٥ من الذكور ارتكبوا الجنسية المثلية .

— ٣ من الإناث انتهوا إلى البغاء .

— ٢ آخرين ، قبض عليهما بسبب هروب متعاقب مع شلة .

ويبقى بعد ذلك أن نفحص الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الجريمة . وقد بين الآباء والأبناء (وفى شيء أكثر دقة ، المعايير والمقاييس التى يتخذها الآباء — من الناحية السيكلوجية — أن الجريمة نتيجة لتنشئة اجتماعية ناقصة . أما من الناحية الثقافية الحضارية الاجتماعية ، فإنه من الممكن أن ينتج صراع تتعارض مع المعايير والمقاييس التى يزاوها المراهقون فى شللهم) ، أو رغبة كبيرة من الأبناء للحب والعطف ، المحرومين منه فى أسرهم ، (أو ما يحل محل أسرهم ،

مثل المؤسسة أو غيرها) . وفي بعض الحالات فإن البنت المراهقة تقع حقيقة في الحب مع رجل ويعارض الأبوان - بشدة - شروع المراهقة وحبیبها في الاتحاد معاً (الزواج) . وترجع هذه المعارضة ، أما لأن الفتاة صغيرة جداً ، وأما لأن الشخص الذي اختارته يبدو للأنوين أنه ليس بالشخص الكفء لها . والحروب أو الحمل الذي ينتج من هذه العلاقة يدعو الأبوين إلى طلب حماية السلطات .

ونلاحظ في الجدول الآتي ، الحالة التي ارتكبت فيها الجريمة الجنسية .

الجدول رقم ١٥
سمات الجريمة

النسبة	العدد	سمات الجريمة
٦٣,٤١ %	٥٢	رد فعل أو هروب من وسط عائلي مفكك أو به قمع
٢٣,١٧ %	١٩	أزمة مراهقة
٦,٠٩ %	٥	حب عنيف قبل البلوغ
٧,٣١ %	٦	تأثير الشلة
	٨٢	المجموع

وعندما وضعنا هذه الفئات اتخذنا السمة السائدة وهي السمة التي تتميز مباشرة السلوك المذموم . وفي الواقع ، فإن عدداً كبيراً من هذه الحالات تتشابه وتتداخل كثير من السمات فيها .

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة جماعة الأسرة ، فسنحفل في تفصيل الحالات التي تقع في الفئة الأولى . ولنواجه العدد الأقل ، أي هؤلاء الذين نحدد وضعهم نتيجة لعوامل خارجية عن الأسرة .

وبعد فحص سمات شخصية المراهقين ودراسة خصائص الجريمة ، نحاول الآن أن ندرس أعضاء الأسرة . ولنلاحظ أولاً ، الحالة الزوجية للأم ، فترى

أما غير متزوجة تعيش وحدها . وأما غير معروفة : تربى طفلها في مؤسسة .
و ١١ أما منفصلات عن أزواجهن (٣ انفصلان انفصالا شرعياً) و ٦ من
بينهن يعشن مع رجال آخرين كما يعيش الأزواج ، و ٥ يعشن بمفردهن ، وأمين
أرملتين ولم يتزوجا مرة ثانية ، وإمين توفتا وحل محلها زوجيا أب .

ومن الأمهات الإحدى والثمانين لدينا إذن ١٧ كن في موقف غير سوى فيما يتعلق
بالحالة الزوجية . ومن الصعب أن نعقد مقارنة مع باقي السكان . ومع ذلك فقد
استطعنا أن نحصل على معلومات مادية . وذلك لرى إذا كانت المعلومات تختلف
أو تتفق مع المعلومات التي يكتشفها باحثون آخرون . وفي الولايات المتحدة
كثير من الباحثين قدروا أن نسبة الأسرة المتصدعة بين الأحداث المنحرفين ،
تقع بين ٤٠٪ و ٦٠٪ وتزيد هذه النسبة ١٠٪ تقريباً بالنسبة للأحداث المنحرفات
وهذه النسبة ، هي ضعف النسبة بين غير الجانحين . وفيم يتعلق بهذه الأرقام
فإن نسبة الأسر المتصدعة تبدو متواضعة نسبياً بين مجموع سكاننا . ونستطيع
نرجع هذا (على الأقل جزئياً) إلى الاستقرار الكبير للأسرة الكندية الفرنسية .

ويجب ألا ننسى أن ظاهرة الانفصال (أو الطلاق) ليست إلا علامة
جزئية على صفة الحياة الزوجية . إذ أن إقامة زوجين لمدة طويلة معاً في جو من
من الكراهية يمكن أن تكون أشد أذى بالنسبة لشخصية الطفل أكثر من
الانفصال . وسنحلل فيما بعد « صفة الحياة الأسرية وآثار التفكك المستمر
حسب تعبير القاضي شازال — على شخصية الطفل » .

. ولنلاحظ هنا — بكل بساطة — أن كل ما يؤثر تأثيراً سيئاً على العلاقات
بين الأم والطفل له تأثير سيء على الطفل . ونستطيع أن نقسم الأمهات
إلى عدة فئات طبقاً لطبيعة شخصياتهن .

الجدول رقم ١٦

شخصية الأم

النسبة	عدد الحالات	نمط الشخصية
٢٠,٩٨٪	١٧	متوازنة
٤٤,٤٤٪	٣٦	متسلطة
٢٩,٦٢٪	٢٤	غير متوازنة (مضطربة)
٤,٩٣٪	٤	سيكوباتية
	٨١	المجموع

إن ربع الأمهات لهن شخصية واضحة من حيث التأثير على الأطفال في تنشئتهم التنشئة الاجتماعية المرضية . والأمهات المتسلطات يحمين - في شيء مبالغ فيه - أطفالهن الذين يدخلون منذ بداية المراهقة في معارضة عنيفة معهن . وقد رأينا أن الشخصية المتسلطة للأم هي أحد العوامل الهامة للجنسية المثلية عند الذكور . وفي الواقع فإن ٧ من ١٠ ذكور اتهموا بالجنسية المثلية كانت لهم أمهات متسلطات . وكانت أم ولدين غير متوازنة بينما كانت أم الولد العاشر سيكوباتية .

ويجب أن نضيف إلى ذلك أنه في أغلب الحالات ، حيث تكون الأم متسلطة ، فإن الأب لا يكون فقط لا أهمية له في المنزل ، وإنما بالإضافة إلى ذلك ، يكون غير مكترث معظم الوقت بحياة الأسرة .

وقد وضعنا اصطلاح « غير متوازنة » للأمهات اللائي :

(أ) لا يكثرن بأولادهن

(ب) لا يكثرن ببيوتهن

(ج) يعشن في تخطيط جنسى

وهؤلاء غير قادرات على أن يتحملن أى مسئولية تتصل بتربية أطفالهن المحرومين من حبهن ، كما أنهن يحملن حقداً عميقاً في صدورهن .

والأمهات السيكوباتيات هن اللائى يحتجن إلى تدخل الطبيب النفسى أو اللائى وصلن إلى حالة من الضعف العقلى الناتج عن إدمان الخمر .

وبدراسة دور الأم في حياة الأسرة يمكن أن نتبين ثلاثة مظاهر :

(أ) اتجاهها نحو الزواج .

(ب) اتجاهها نحو أطفالها .

(ج) عملها خارج المنزل .

وفيما يتعلق باتجاه الأم نحو زوجها فإننا نقرر أن :

— أن ٣٢ كن متسلطات .

— أن ٤١ كن لديهن اتجاه نحو الخضوع والخنوع .

ما أثر ذلك من الناحية الإجرامية ؟

نحن لم نستطع أن نحدد ذلك ، لأنه كان من الصعب فصل هذين العاملين بكفاية ، وأن نستبعد العوامل الأخرى التى كانت تتدخل فى ذلك . والفحص الدقيق للحالات كشف عن أن الجوا الأسرى كان غالباً ضاراً عندما كان للزوجات اتجاه خنوعى أكثر مما لو كان الأمر على العكس من ذلك .

إن سلوك الأمهات نحو أطفالهن يؤكد دلالة النتائج السابقة :

— ٣٠ أما يحمين أطفالهن حماية مبالغ فيها .

— أن ٩ أمهات كن عطوفات ومعقولات .

— ٤ أمهات يعوزهن العطف ، وكن لا يكثرن قليلاً أو كثيراً بشأنهم .

ويجب أن نلاحظ أن ١/٣ الأمهات كن يعملن خارج البيت (٢٥ من ٨١)

وأما السمات التى نذكرها بالنسبة للآباء فهى كالآتى : فيما يتعلق بالحالة

المدينة (التي تتعلق بحالتهم مع الأمهات) وشخصيتهم ومهنتهم ، واتجاهاتهم نحو الأطفال .

والجدول الآتي يحلل شخصياتهم .

الجدول رقم ١٧

شخصية الآباء

النسبة	العدد	نمط الشخصية
٢٢,٢٢ %	١٤	متوازنة
٤٤,٤٤ %	٢٨	متسلطة
٣٦,٠٣ %	٢٩	غير متوازنة
٣,١٧ %	٢	سيكوباتية
	٨٢	المجموع

إن نسبة الشخصيات المتوازنة تقرب من نسبة الشخصيات المتوازنة بالنسبة للأمهات ويجب أن نضيف فقط أنه بين الآباء غير المتوازنين كان منهم ١٥ مدمناً للخمر .

وبين الجدول الآتي المهن التي كان يزاو لها للآباء .

الجدول رقم ١٨

مهنة الأب

النسبة	العدد	المهنة
٤٩,٣١ %	٣٦	عمال يدويون
٣٢,٨٧ %	٢٤	عمال مخصصون
١٧,٨٠ %	١٣	صناع — تجار — موظفون
	٧٣	المجموع

وكان معظم العمال اليندويين يعملون باليومية . وبين العمال المتخذ صين وجدنا سائقى عربات النقل وتقاشين وعمال فى بارات مثلاً . والأشخاص الذين يوجدون فى أعلى السلم الاجتماعى كانوا : مدير مصنع ، ووكيل مبيعات ، فى محل تجارى . ولا أحد من هؤلاء الأشخاص أكمل تعليمه الجامعى . ومع ذلك فإن الآباء ينتمون إلى فئة العمال اليندويين .

وتؤكد هذه النتيجة ما هو معروف من أن الجرائم التى ينص عليها القانون الجنائى ترتكب أكثر ما ترتكب بين الطبقات الشعبية .

وفى دراسة للجريمة الجنسية الاتصال الجنسى بالمحارم وجدنا نسباً مشابهة عندما قسمنا المتهمين حسب المهنة . ويجب أن نذكر ، بهذا الخصوص ، ما قلناه عن الصفة العرضية الخاصة بفضيحة الجريمة الجنسية .

وإذا اعتبرنا دور الأب فى الأسرة ، فإننا نرى أن ١٢ فقط من ٧٣ أب يتدخلون فى تربية الأطفال .

إن الغالبية العظمى غير مكترئين بالناحية التعليمية لحياة الأسرة .

وأما اتجاهاتهم نحو الأطفال فيبدو كالاتى :

— ٢٧ أباً له سلوك متسلط زاده إدمان الخمر .

— ١٢ أباً منهم له اتجاه معقول .

— ٣٨ أباً من هؤلاء الآباء غير مكترئين مطلقاً بأطفالهم .

ومن ناحية أخرى فإننا نجد فى مجموعة المتسلطين (وذلك للآباء غير المكترئين بحياة الأسرة) آثار إتيان المحارم أو محاولة الاتصال الجنسى بهن .

ولنلاحظ أن أحداً من الأطفال لم يبلغ السلطات عن ذلك ، ولكننا استطعنا أن نكتشف ذلك عن طريق الملفات ، حيث كان قد أدلى أفراد موضوع البحث ببيانات تتصل بهذه الناحية ، سواء لضابط المراقبة وهو (ضابط المراقبة الاجتماعية ، أو للطبيب النفسى ، أو للأخصائى الاجتماعى) .

والمعلومات التي تمكنا من جمعها عن الأخوة والأخوات ليست كثيرة ،
ولنبين أولاً حجم الأسرة .

الجدول رقم ١٩
عدد الأطفال لكل أسرة

١٠	١٢,١٩ %	طفل وحيد
١٧	٢٠,٧٣ %	طفلان
٢٨	٣٠,٤٨ %	٣ - ٤ أطفال
٨	٩,٧٥ %	٥ - ٦ أطفال
٢٢	٢٦,٨٢ %	٧ أطفال فأكثر
٨٢		المجموع

الجدول رقم ٢٠
عدد الأطفال في كل أسرة في منتريال الكبرى

النسبة بين مجموع السكان	عدد الأطفال في الأسرة
٢٥,٤ %	طفل واحد
٣٠,٨ %	٢ - ٣ أطفال
٣٠,٨ %	٤ - ٥ أطفال
٣,١ %	٥ أطفال فأكثر
٣٢,٦ %	أسر بدون أطفال

ولكى تكون المقارنة دقيقة بين البيانات التي حصلنا عليها والمعلومات التي تتعلق بسكان منتريال الكبرى ينبغي - في وضوح - أن نثبت عدداً معيناً من المتغيرات مثل السن والمهنة ... الخ . وقد لاحظ لأكوست في هذا الخصوص أن مجموعة عمال القطاع الأول ، وهو القطاع الذي تكون فيه

الأسرة أكبر عدداً ، ليسوا مؤهلين ، وهم من الجيل الأول الحضري (أى الجيل الأول الذى هاجر من الريف وعاش فى الحضر) .

ونحن نعرف أن الأسرة — تقريباً — فى كندا ، عبارة عن أسر عددها كبير (بمعنى أن أطفالها أكثر من ٣) . وكثير من الباحثين — وخاصة الزوجين جلوك Glueck — قد أشاروا إلى الدور الذى تؤديه زيادة عدد أفراد الأسرة فى الجريمة وخاصة فى طبقة العمال الحضريين . حيث أن زيادة التناسل عبارة عن علامة من علامات عدم المسئولية الأخلاقية والاجتماعية .

وإذا أضفنا إلى هذه الملاحظات البيانات التى جمعناها عن شخصية الآباء . فإننا نستطيع أن نقرر إلى أى حد كانت أوساطهم الأسرية مؤذية أو ضارة . والمعلومات التى لدينا عن العلاقات بين الأخوة والأخوات ، كانت لها دلالات :
— فى ١١ حالة كانت العلاقة حسنة .

— فى ٤١ حالة كانت متوسطة .

— فى ٢٠ حالة كانت سيئة سوءاً واضحاً .

ونستطيع أن نوضح الجو الأسرى فى الأسر الاثنتين والثمانين كما يلى :

(أ) حسنة فى ٢٠ أسرة .

(ب) متوسطة فى ٢٢ أسرة .

(ج) سيئة فى ٢٩ أسرة .

ويلخص شولمان H.M. Shulman النتائج لبحوث هامة تتصل بأثر الجوال العائلى فى الجناح . وقد اعتبر أن انسجام العلاقات بين الزوجين ، والوسط الوجدانى فى الأسرة ، واتجاه الوالدين نحو الأطفال ، كلها من العوامل الحاسمة بالنسبة لمستقبل الأطفال . ويرى أنه يمكن أن نستنتج نتائج دقيقة من الملاحظات الخاصة بالعلاقات بين الآباء والأبناء ، إذ أن لهذه العلاقات دلالة وافية على مستقبل الطفل ، من حيث توازنه الوجدانى . فإن الطفل المكروه فى أسرته غير المحبوب المهمل الذى يعامل معاملة سيئة من الأبوين معرض للسلوك الجانج .

وقد انتهى القاضى شازال إلى هذا المعنى نفسه ، ويختم بالملاحظات الآتية :

« إن التفكك الأسرى الذى نراه عامل جناح الأحداث ... يحدد عدم الأتران الوجدانى . إن الطفل فى الواقع ، لا ينمو نمواً مترناً إلا فى جو يرتبط فيه الوجدان مع السلطة الأبوية ، ولهذا فإن التفكك يثير فى الغالب صدمات عميقة ، متعاقبة ، سواء أكانت هذه الصدمات مشاجرات بين الأبوين ، وهى المشاجرات التى يكون الأطفال فيها ضحيتها وسببها ، أم إسرافاً فى العاطفة ، أم تثبيت عواطف نحو بعض أفراد الأسرة . وفى الغالب أيضاً ، فإن التفكك الأسرى يمنع تقمص الطفل لأحد أبويه . وعلى ذلك ، فإن الطفل يبحث ، خارج الأسرة المفككة ، عن نماذج يمكن أن تكون بالنسبة إليه نموذجاً للحب والعطف أو القوة والجرأة . وحينئذ يترتب على ذلك أنماط معينة من الأشخاص — ضد المجتمع يجذبونه نحو مغامرات مؤسفة .

ونحن ندرك هنا الاعتماد المشترك بين العوامل الأولية والعوامل الثانوية ، وأن نواحى الفشل الناتج أثناء عملية التنشئة الاجتماعية فى الأسرة (ونواحى الفشل هذه من العوامل الأولية) تصل فى مستواها إلى المستوى الذى يتعلق بتأثير العوامل الثانوية ، وأهم هذه العوامل عصابات المراهقين .

ويبقى بعد ذلك أن نفحص العوامل الثانوية التى تشترك فى ظواهر السلوك الإجرامى . وسنبحث مستوى المعيشة ، والمسكن ، والمدرسة ، والجيرة ، وأوقات الفراغ . ولم نستطع أن نجمع معلومات عن تكيف المراهقين للعمل ، وكذلك عن عوامل نجاحهم فى مهنتهم . وفى الواقع ، فإن أغلبية المراهقين (٤٧) كانوا طلبة ، و ١٥ كانوا بدون مهنة ، أما الآخرون فلم يمارسوا أى عمل يؤجرون عليه إلا فى فترات قصيرة جداً . ومع ذلك فإننا نلاحظ بالنسبة للمراهقين الأخيرين (١٥) عدم استقرار كامل فى أعمالهم .

وفىما يتعلق بمستوى المعيشة ، ليس لدينا معلومات دقيقة عن مقدار دخل الأسرة . ولكن الباحثين قد أشاروا فى تقاريرهم إلى الأسر التى كانت تعيش

على المساعدات الاجتماعية أو الخاصة ، كما ذكروا العلامات الخارجية للثروة (المسكن ، الملبس ، السيارة) . وقد صنفنا الأسر الاثنتين والثمانين إلى ٣ فئات حسب دخولهم : الفئة الأولى تتكون من أشخاص في مجبوحة من العيش (٣٦) الفئة الثانية (٢٧ أسرة) كانت حالتها أقل من المتوسط ، أما الفئة الثالثة وتشمل (٢٨ أسرة) فكانت حالتها المادية سيئة للغاية .

وأسر المجموعة الأولى ، هي الأسر التي كان دخلها مرتفعاً ، سواء لأن الأب كان يعمل أو لأن للأم دخلاً يساعد دخل الأب ، أو كان الدخل من المساعدات المالية التي يقدمها الابن البالغ في الأسرة لأنه يقيم معها . أما أسرة المجموعة الثانية فقد كانت تعاني صعوبات مالية ، وذلك لقلة الدخل الذي كان يحصل عليه رئيس الأسرة ، وكذلك لكبر حجم الأسرة . أما فيما يتعلق بالأسرة المحتاجة فعلاً ، حيث كان الأب متغيباً (لأنه مات ، أو منفصل شرعياً أو غير شرعي أو متغيباً معنوياً : سكير أو فلاتي) فليس لدينا — للأسف — معلومات مقارنة تسمح بتقدير هذه الأرقام من الناحية الإجرامية . ومع ذلك ، فإن هذه الأرقام لا توحي أن الشقاء المادي وحده ، يمكن أن يكون عاملاً حاسماً للجنح الجنسي . أما المعلومات التي تتصل بالفقر المعنوي ، فهي أكثر أهمية . ومن ناحية أخرى ، فإن علماء الجريمة لا يعلقون أهمية كبيرة على الفقر كعامل من عوامل الأجرام . وفي المجتمعات الغربية ، حيث يوجد وفرة من الخيرات المادية ، فإن الفقر هو — في أكثر الأحيان — نتيجة لعدم تكامل الشخصية أو نقصها أو عدم تكيفها ، أكثر مما يكون نتيجة لعوامل خارجية (مثل البطالة ، التغذية غير الكافية ، الأمية . . . الخ) كما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى .

ونحن نذكر مثلاً أن الحالات الثمانية عشرة الفقيرة ، كانوا جميعاً حالات فردية مرضية نتيجة السكر ، الكسل ، أو الناحية الاجتماعية ، مرضية (هروب رب الأسرة ، الذي يترك أطفالاً كثيرين عبثاً على زوجته) .

فالحالة المادية لا تلعب دوراً حاسماً ، في الجنح الجنسي عند المراهقين .

ويصدق هذا الكلام أيضاً ، على المساكن ، فلم نجد غير عشرة أكواخ ، و ١١ مسكناً غير كاف ، مقابل ٦٠ مسكناً كانت مناسبة ومتناسبة مع مكانة الأسرة . وبصفة عامة كان جميع هؤلاء الأشخاص يسكنون سكناً طيباً . وحتى المساكن التي نصفها بأنها أكواخ فإن ٤ من هذه العشرة كانت رديئة لزيادة عدد السكان فيها (أى أكثر من ٢ فى الحجرة) أما الستة الأخرى فينقصها العناية والنظافة . ونستطيع أن نستنتج أن الأطار العام المادى للحياة الأسرية ، لا يلعب دوراً فى الجناح الجنسى عند المراهقين .

وننتقل الى تأثير المدرسة على التنشئة الاجتماعية للطفل . وقد كتبت كيت فردلاندر « إن الطفل الذى بدأ يتردد على المدرسة يجد نفسه معرضاً لمؤثرات خارجية . وتساعد هذه المؤثرات الطفل على ضبط ومراقبة ميوله غير المرغوب فيها ، وذلك عن طريق تقوية جماع الأنا بفضل العمل العقلى . وكذلك بتقوية (الأنا الأعلى) عن طريق تقمص الطفل أشخاصاً آخرين . ويضطر الطفل فى هذه الحالة إلى أن يتأقلم مع الجماعة ويتشبه بأفراد سنه وذلك بحكم عملهم معاً . وتجرى كل هذه العمليات فى اللاشعور بالنسبة للطفل السوى وتمر غير مدركة منه . . .

والمدرسة يمكنها إذن أن توجه ، ولكن لا يمكنها أن تغير الاتجاه الذى اتخذته شخصية الطفل فى الأسرة . ويعتمد النجاح المدرسى إذن على منابع أو مصادر عقلية ، وخاصة على الناحية الوجدانية التى يكتسبها الطفل عادة فى المنزل . وفيما يلى المعلومات التى وصلت إلى أيدينا فيما يتصل بتكيف الأحداث فى المدرسة :

- ٢٠ مراهقاً حصلوا على تقديرات جيدة .
- ٢٥ مراهقاً حصلوا على تقديرات أقل من المتوسط .
- ٣٧ مراهقاً حصلوا على تقديرات ضعيفة .
- ١٥ فقط اعترفوا بأنهم يحبون المدرسة ، وقد تشبهوا بالمدرس .

ومن الواضح أن لنسب الذكاء أهمية في تفسير هذه الأرقام . وفي الواقع فإن ٥١ طفلاً تقل نسب ذكائهم عن ٩٠ . وهذا ما يوضح كثير أسباب هذه النسبة العالية للنتائج التي دون المتوسط والضعيفة . ومع ذلك فإن ظاهرة حب المدرسة أو عدم حبها . أو التشبه بالمدرس أو عدم التشبه به ، يعتمد كذلك على عوامل أخرى . ويوجد عدد كبير من الأطفال ، ليس لشخصياتهم بناء سليم يسمح لهم أن يجدوا في المدرسة الوسط الذي يشبع ميولهم . ومثل هذه الشخصية ، قد تصبح المدرسة مكاناً للاجباط يشبه منزلهم ، أما سلوكهم — كأطفال غير متكيفين — فإنه يدعو إلى التفكير في عقابهم ، ونبذهم من السلطات والأصدقاء . وبالنسبة لهم فإن ردهم على فشلهم هو الهرب من المدرسة ، والبحث عن نواحي سارة خارجها .

وهذا يقودنا إلى البحث في العوامل الثانوية الأخرى : البحيرة ، واستغلال أوقات الفراغ التي تتعلق كثيراً بالبحيرة .

إن هيكل البحيرة ، بالنسبة للمراهق ، عبارة عن نواحي نشاط متعددة تحدث في المنظمات الرئيسية التي تقوم بها الكنيسة والمدرسة لخدمة هؤلاء الطلاب . وكذلك عن طريق وجود ملاعب للمراهقين ودور السينما .

ويوجد على هامش هذه البحيرة محلات الشرب والمطاعم والنوادي التي يتردد عليها البالغون بصفة رئيسية ، والتي يمكن أن يتردد عليها جماعات الشباب . وهذه المجموعة من التنظيمات (المنظمات والجماعات) هي التي يتكون منها الحي . ويترتب على ذلك ، وجود ثقافة ، ونمط من الحياة . وكل هذه هي التي تكون عالم المراهقين الثقافي الحضاري . وفي هذا المجال الثقافي الحضاري ، يوجد انحرافات وثقافات فرعية جانحة ، كالأمر تماماً في أي ثقافة وحضارة أخرى . وكلما كان اشتراك المراهقين في المنظمات السوية — في نطاق الكنيسة والنوادي الرياضية . . الخ — قوياً كان اشتراك المراهقين في الجماعات المنحرفة أقل .

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نميز الأحياء التي تسود فيها الأوضاع الإنشائية لثقافة متكاملة حول قيم إيجابية ، من الأحياء التي تسيطر فيها الثقافات الإجرامية .

إن المجموعة موضوع الدراسة ، تنقسم بين هاتين الفئتين من الأحياء ، وكذلك طبقاً للنسب الآتية : ٢٥ أسرة تعيش في جيرة مناسبة ، بمعنى أنها جيرة فيها الثقافة الفرعية الإجرامية ، لا تسيطر على علم المراهقين . وعلى العكس من ذلك ، فإن ٥٦ أسرة تعيش في جيرة غير سليمة .

وترتبط النتائج المتعلقة باستغلال أوقات الفراغ ، بالنتائج السابقة : ١٥ مراهقاً فقط يقضون أوقات فراغهم مع الأسرة ، وكذلك في جماعة من الشباب قبلهم الأسرة . أما الآخرون فإنهم أعضاء مندمجون إلى حد ما في شلل المراهقين .

وها نحن نجد أنفسنا قد عدنا مرة ثانية إلى تداخل العوامل الأولية والعوامل الثانوية . إن نواحي الفشل التي نتجت أثناء التنشئة الاجتماعية في الأسرة ، وفقدان الشعور بالعاطفة ، كل هذا يقود المراهقين نحو العصابات الإجرامية . وعلى ذلك ، وحتى في حي تسيطر عليه الثقافة الفرعية الإجرامية ، فإن ١٠ - ١٥٪ فقط من المراهقين يصبحون جانحين . وقد لاحظنا مثل هذه الظاهرة في نيويورك حيث تبين أن ٧٥٪ من الجانحين ، قد أتوا من أقل من ١٪ من مجموع الأسر الموجودة في نيويورك .

وإذن ، فإن السبب الرئيسي للانضمام إلى عصابة إجرامية ينبع من الوسط العائلي . « إن بحث العصابة يمثل مجهوداً لتعويض النقص الوجداني . وكل طفل في حاجة - لكي ينمو ويتطور - إلى حرارة القلب ، فإذا عجزت الأسرة عن أن تمنحه ذلك ، وكانت تصدمه دائماً فإنه يبحث في الخارج عما لا تحققه له هذه الأسرة . وهذا هو - أحياناً - تفسير المغامرة العاطفية للمراهق . بل أن هذا هو - في غالب الأحيان - تفسير اندماج الأعضاء في

العصابة . إنهم الأصدقاء الطيبون الذين يجتمعون ، وهم يحبون بعضهم بعضاً ، ويقبلون أن يساعد كل منهم الآخر . وفي نفس الوقت فإنهم يتسامحون فيما قد يحدث بينهم من أفعال . وأن حبهم لبعضهم يجعلهم يغفرون أفعال العضو الذى لا يتبع قواعدهم أحياناً . ويحدث أن الشلة ، تأخذ تحت حمايتها أولاداً أصغر من أعضائها ، وهذه كلها سمات تظهر الطاقة العاطفية الوجدانية للشلة .

وجميع الأولاد الذين يرومون تقييماً اجتماعياً ووجدانياً معيناً فى الشلة (العصابة) يرهنون على أن هناك ضعفاً خطيراً أو أقل خطورة بالنسبة للمعنى الأخلاقى . وبسبب الفشل فى التنشئة (قبل سن ١٢ - ١٣ عاماً) فإن الأنا الأعلى يظهر ضعفاً ونقصاً لا يمكن تعويضه فى الغالب .

إن التكوين الأسامى للشلة - سواء أكانت إجرامية أم لا - يقوم على أساس حاجة إلى اللعب والمغامرة .

أما فى العصابات فإن النشاط يوجه منذ البداية نحو السرقات الصغيرة وسرقة العربات والعلاقات الجنسية وكما لاحظ القاضى شازال « إن هذه العصابات ترتكب الجرائم ، ولكن هذه الجرائم ، هى نتيجة لمجموعة الأولاد أو الشباب الذين سبق أن كانوا منضمين بعضهم إلى بعض . ولا تجتمع هذه الشلل بغرض السرقة ولكنها تجتمع ثم تسرق . وعلى ذلك فإن العوامل الأولية تثير رد فعل يجعل المراهق يبحث عن الشلة التى يجتمع فيها . وتضم العصابة المراهقين الذين لا يستطيعون الاندماج فى شلل أخرى ، والذين فشلوا فى الوسط العائلى وفى الوسط المدرسى ، وأحياناً فى وسط العمل . وفى نظر أغلب المراهقين يعنى هذا الانضمام - فى الواقع - البحث عن وجه والد أو والدة ، ممكن أن يكون صحيحاً . أما بالنسبة لمعظم الفتيات الشابات فإن الأعمال الجنسية ، فى وسط الشلة ، تكفل الإيمان وتعطى قيمة لشخصياتهن . كما أن ثبوت العدد الأكبر عند مرحلة معينة أثناء التنشئة ، وهى مرحلة تجعلهم

غير قادرين على أن يتكيفوا في الوسط العادى لا يصبح عقبة في وسط الشلة .
 إذ أنهم يستطيعون أن يظهروا كما هم ولا يمنعهم أى ضغط من الظهور كما هم .
 وتكفل لهم الشلة تعويضات وجدانية تعوضهم عن نواحي الفشل الذى عانوه في
 الماضى . إن الذاتية التى لم يستطع المراهق أن يكتسبها في الحياة العادية يصل
 إليها عن طريق العصابة ، كما تضمن العصابة للمراهق — بدلا من عاطفة
 الحب — الاحترام والأمان . وهذه هي الغاية الرئيسية لهؤلاء الذين لا قوا الاحباط ،
 والذين يعانون القلق ، وكذلك الذين يتصفون بصفات عدوانية ، وأيضاً الذين
 حرّموا دائماً من الحب القلبي والتقدير والأمان .

وقد لحص جينو وبارو Gueneau, Parrot النمط الأخلاقى الذى ينمو في
 وسط شلل (العصابات) المراهقين في قوله : « إن معظم المراهقين المنحرفين
 لهم أخلاق لا تختلف أو تختلف قليلا في طبيعتها عن معظم أفراد المجتمع .
 وهؤلاء المراهقين مفهوم الخير والشر ، وهم يتفوقون في تفكيرهم على أن السرقة
 فعل سيء ، وأنه من الخير قول الصدق . إن شعور المراهق بفقدان الحب ،
 يعتبر كمطلب أخلاقى ، إصابة الشلل « أنت ولد شقى جدا ، وأنا لم أعد
 أحبك » . ويعنى هذا ، بالنسبة للمراهق نقصاً أخلاقياً فيه . ولاعتقاد الطفل أنه
 غير محتمل وأنه يزاول العادة السرية ويتفوه بكلمات سيئة ، فإن أبويه
 لا يجبانه . وبدلا من أن يأخذ المسألة ببساطة ، وأن يتناول قليلا عن قواعده
 الأخلاقية ، فإنه على العكس من ذلك ، يعمل على تقوية هذه القواعد ، بحيث
 لا يمكن الوصول إليها .

وتكون الفرق بين مستوى سلوك المراهق ومستوى طموحه مصدراً للقلق . وابتداء
 من هذا القلق يجب أن نفهم الانحراف الأخلاقى للمراهق . إن القلق يولد
 إحساساً بالذنب المرضى . وسيبحث الجانح بكافة الطرق في عقاب نفسه ،
 أو في أن يعاقبه الآخرون . وعلى ذلك ، يصبح طريق الانحراف نحو الجريمة ممهداً .
 ومن المعلوم أن جميع الجانحين لم يصبحوا كذلك بالطريقة السابقة .

ويجب الإشارة إلى أن أخلاق الجانح — أحياناً — هي أخلاق الأبوين .

فإذا كان الأب يسرق ، فإن المراهق يسرق . كما تتعارض ، أحياناً ، أخلاق المراهق ، تعارضاً كلياً مع أخلاق الأبوين

والتخلط الجنسي أحد السمات الثقافية الحضارية لعصابة أو لشلة من المراهقين . في الواقع — إلا أن معظم الجرائم التي يتهم بها المراهقون الذين قمنا بدراستهم ، هي نتيجة للتخلط الجنسي في العصابات .

خلاصة

للمعلومات التي جمعناها لها دلالات . يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

(أ) إن قمع هذا النمط من الجناح يتصل بالفتيات أكثر من الفتيان ، وأسباب ذلك كثيرة . ولنشر مع ذلك إلى الظاهرة الآتية : إن الوسيلة الوحيدة ، بالنسبة للفتاة الصغيرة — لتشعر بأن لها قيمة — هي أن تحصل على إرضاء سهل ، وأن تشعر بأنها موضع عروض الرجال الجنسية .

(ب) وفيما يتعلق بالأولاد الذكور فإن نسبة كبيرة منهم تمارس الجنسية المثلية ، وتكون هذه الجنسية المثلية بين رفاق من نفس العمر إلى إلى أن تصل إلى العهارة مع البالغين . والأسباب الرئيسية لهذا السلوك هي الحماية الزائدة من جانب الأم وانفصال الجنسين بعضهما عن بعض انفصالاً صارماً وكذلك تأثير الصدمات أثناء السنوات التي تسبق البلوغ .

(ج) وأكثر الفتيات اللاتي يمارسن علاقات جنسية غير شرعية يأتين من أوساط أسرية تنتشر فيها الصدمات ، كما أن مستواهن العقلي منخفض جداً ، ولذلك فإنهن يبحثن في التخلط الجنسي عن تعويض عاطفي .

(د) ويبدو أنه من الصعب أن نغزل النشاط الجنسي عن نواحي النشاط البشري الأخرى . ومع ذلك فإن المجتمع يراقب بشدة هذا النشاط الجنسي

أكثر من نواحي النشاط الأخرى . ونتيجة لذلك فإن غير المتكفين في هذا المجال أكثر عدداً من غيرهم . وفي ثقافتنا ترتبط الناحية الجنسية بفكرة الخطيئة وكل ما يتعلق بهذه الحياة الجنسية ، يثير شعوراً بالإحساس بالذنب .

ونريد أن نقترح في هذا الشأن بعض الاجراءات لتجنب المظاهر الخاصة بالجناح الجنسي . ولقد رأينا في بداية هذه الدراسة أن العقوبة مهما كانت شديدة ، فإن تأثيرها الوقائي ضعيف على الانحراف الجنسي ، وذلك لأن الانحراف الجنسي يتصل اتصالاً قوياً بالحياة الغريزية أكثر من أنواع السلوك الأخرى الإجرامية التي ترتبط ارتباطاً أكبر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافة .

ويبدو أن واجب الوقاية الهام هو بناء أسروية قوية .

وفيما يتعلق بالانحراف الجنسي عند المراهقين ، ينبغي أن تهتم الوقاية الاجتماعية بالنقاط الآتية :

١ - تدعيم المساعدات الاجتماعية والطبية للأسرة . حيث أن المراهقين لا يتلقون التربية الملائمة لحالاتهم . وكل استثمار ، يعمل في هذا القطاع يعود بالفائدة حتى من الناحية المالية : وذلك لأن تكاليف الخدمات الاجتماعية لا تمثل في الواقع ، إلا جزءاً صغيراً من تكاليف إدارة السجون .

٢ - ودون أن نصف ما يطلق عليه المعلومات الجنسية ، فإنه من المستحسن أن نضيف تعليم الناحية الجنسية عند تكوين المراهقين من الناحيتين العقلية والأخلاقية . ومن المستحسن هنا أن نتبع التجارب التي عملت في فرنسا وفي بلجيكا في هذا الموضوع . ويؤدي الجهل الذي يقع فيه المراهق ، نتيجة لعدم تعليم أبويه له في هذه الناحية ، إلى أن يعتقد أن الجنسية مجال لا تتدخل فيه الأسرة إلا بطريقة القمع . وتؤدي ظروف هذه التربية إلى نتائج سيئة ، إذ ترفض الأسرة كل مسئولية تتعلق بتعليم الأطفال الناحية الجنسية

٣- يجب تزويد كل الأحياء بجهاز اجتماعى مناسب حيث يعيش الأطفال أغلب أوقاتهم فى الشوارع وفى الممارات السكنية الكبيرة وكذلك فى وسط المدينة ، إذ أنه من المستحيل أن نمنع عصابات الأطفال . فإن هذه الاجتماعات تجلب السرور الذى لا ينبغي أن نكافحه ولكن يجب أن يكون مندمجاً مع الثقافة العامة السائدة . ولكى نصل إلى هذه الغاية ، يجب أن يرمى هذه العصابات ، أخصائيون اجتماعيون ، يحاولون التنسيق بين أهداف المجتمع وأهداف العصابة . وبذلك يمكن أن يكون السلوك الجنسى لأعضاء الجماعة متلائماً مع المثل العليا الأخلاقية ، للثقافة السائدة .

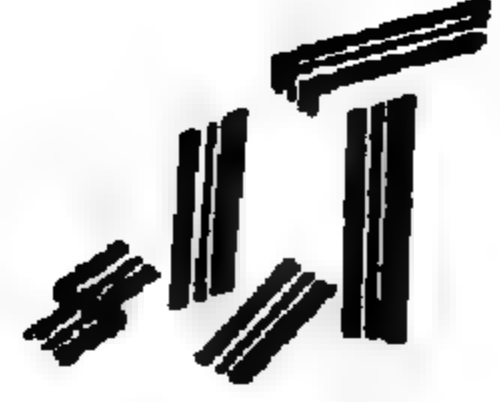
٤- إن الوقاية العملية للجنسية المثلية ، تقوم أساساً على :

(أ) سرعة اكتشاف الانحراف .

(ب) إنشاء خدمات علاجية متخصصة .

إن عدداً كبيراً من المراهقين المنحرفين إلى الجنسية المثلية يمكن إعادتهم إلى المجتمع . والقمع وحده - بالنسبة لهذا النوع من الجرائم - ليس له إلا نتائج أضعف وأقل من نتائجه بالنسبة للجرائم الجنسية الأخرى .

وأملنا أن يقدم هذا البحث مساهمة متواضعة فى زيادة معرفتنا فى مجال من الضرورى أن تتلقى فيه العدالة والمحبة أضواء البحث العلمى .



مشكلة ازدحام السجون

دكتور بدر الدين على

الحير المنتدب بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

عن التقليل من عدد المرسلين إلى السجون والتوسع في عملية الافراج فيبدو أن فيهما الحل الوحيد للتخفيف العاجل من أزمة ازدحام السجون طالما يتعذر علينا بناء سجون جديدة في الوقت الراهن ، ويبدو أنه من الممكن عمل شيء بخصوصهما في حدود الامكانيات الحالية إذا كان ثمة اقتناع بمجدواهما . وستناول فيما يلي هذين الحلين بشيء من التوضيح .

التقليل من عدد المرسلين إلى السجون :
ويمكن تحقيق هذا الهدف بثلاث طرق :
أولاً : استبدال عقوبة الحبس - وخاصة بالنسبة للسابقة الأولى في الجرائم غير الخطيرة كالمخالفات والجناح البسيطة - بالوضع تحت الاختبار القضائي أو العمل في المؤسسات المناسبة لهذا الغرض . ولا شك أن الأخذ بهذه الطريقة غير ممكن في حدود الإمكانيات الحالية ويقترح درجها ضمن برنامج العشر سنوات ، على أن تقوم لجنة مختارة بدراسة الموضوع .
ثانياً : استبدال عقوبة الحبس القصير - كلما أمكن ذلك - بالغرامة أو الحبس مع إيقاف التنفيذ . وهذه الطريقة يمكن الأخذ بها في حدود الإمكانيات الحالية إذا اقتنع المسؤولون بذلك .

ثالثاً : الحد من حبس المتهمين على ذمة التحقيق واستبدال هذا الحبس بنظام الكفالة المالية أو الضمان الشخصي كلما أمكن ذلك .

تبدو الأهمية البالغة المشكلة ازدحام سجوننا جلية إذا ما علمنا أن سجون الإقليم المصري التي يصل عدد نزلائها حالياً إلى ما يقرب من ثلاثين ألف مسجون كانت عند بنائها من حوالى ستين عاماً معدة على أساس المقرر الصحي لاستيعاب حوالى ١٢ ألف نزيل .

ولا تقف مضار ازدحام السجون على الناحية الصحية فحسب ، بل يضاف إلى هذا ما يتطلبه ذلك الازدحام من زيادة الجهد والوقت والتكاليف من جهة وزيادة الصعوبات والعراقيل والمتاعب من جهة أخرى فيما يتعلق بشتون الحراسة والمحافظة على النظام وتحسين مستوى المعيشة وكفاية عدد الموظفين واستيعاب نواحي النشاط بالبرامج المختلفة .

وهناك ثلاثة حلول للحد من أزمة ازدحام السجون في الإقليم المصري :

أولها : بناء سجون جديدة كافية .
وثانيها : التقليل من عدد المرسلين إلى السجون محكوماً عليهم أو في انتظار التحقيق .
وثالثها : التوسع في عملية الافراج عن النزلاء المحكوم عليهم في السجون .

وبالنسبة لبناء سجون جديدة فإن هذا يتوقف على توفير الإمكانيات المادية اللازمة لذلك وبالتالي نرى إدراجه ضمن برنامج يرمى تحقيقه خلال عشر سنوات . أما

التوسع في عملية الإفراج عن المسجونين المحكوم عليهم :

وهناك طريقتان لتحقيق هذا الهدف بشكل لا يتطلب زيادة في الإمكانيات المادية الحالية ولكنه يستدعي تعديلا في بعض الأوضاع التشريعية والقضائية والتنفيذية القائمة حالياً من جهة وتعاوناً بين الهيئات المختصة بتلك السلطات من جهة أخرى . ويمكن تلخيص هاتين الطريقتين فيما يلي :

أولاً : الاكثار من قرارات العفو عن جزء من مدة العقوبة المحكوم بها على المسجونين في المناسبات المختلفة وهذا إجراء لا بأس به طالما يراعى ذوو الشأن عدم شمول هذا العفو للمسجونين الذين يرى المسئولون خطورة في خروجهم واحتكاكهم بالمجتمع والمسجونين الذين يرى في بقائهم مدة أطول في السجن استكمالاً لعملية بدأت لتدريبهم وتأهيلهم وتقويمهم وفائدة تعود عليهم وعلى المجتمع .

ثانياً : توسيع نطاق عملية الإفراج تحت شرط (وهي قائمة حالياً على أساس استيفاء ثلاثة أرباع مدة العقوبة ويكاد يكون شرطها الوحيد هو حسن السير والسلوك خلال تلك المدة) واستحداث ما يلزم من نظم للأخذ به .. وهناك نطاقان رئيسيان يمكن اقتراحهما في هذا المضمار .

إحدهما نظام الحكم بعقوبة غير محدودة أو غير نهائية .

وهنا يحكم القاضي بعقوبة تتراوح مدتها بين حد أقصى وهو حد المدة المعتاد الحكم بها حالياً وحد أدنى يصل إلى ثلث تلك المدة المعتادة حيث يتقرر موعد الإفراج عن المسجون بناء على رأى هيئة مكونة لذلك للغرض . وقد يقتضى تنفيذ قرار هذه الهيئة بالإفراج عن المسجون موافقة وزير العدل . ولاشك أنه يجب قبل تطبيق هذا النظام تشكيل لجنة متخصصة للدراسة هذا الموضوع وتقديم مشروع واف عنه .

والنظام الثانى خاص بمراقبة المسجون بعد الافراج عنه ورعاية ، وهو نظام مكمل لنظام الحكم بعقوبة غير محددة من جهة ومكمل لبرامج الاصلاح والتقويم الواجب اتباعها في السجن من جهة أخرى . وهو نظام متكامل يساعد المسجون بعد الإفراج عنه على التغلب على المشكلات المختلفة التي تواجهه خارج السجن ويراقب المسجون المفرج عنه ويشرف على سلوكه وتصرفاته .

ويقترح هنا تطبيق نظام شبيه بنظام البارول ، وهو نظام ذو صبغة قانونية اجتماعية إدارية ، فالقانون يشترط للإفراج عن المسجون قبل وفاء مدته وضعه تحت مراقبة ورعاية البارول . ويركز هذا النظام مسئولية الإشراف والمراقبة والرعاية والتوجيه بيد اخصائى اجتماعى يطلق عليه ضابط البارول ، ويكون هذا الضابط محور الاتصال بالهيئات المختلفة المتعلقة بمراقبة ورعاية المسجون المفرج عنه .

وبينا يوجد للمسجونين المفرج عنهم بالإقليم المصرى رعاية اجتماعية تقوم بها الجمعيات والهيئات الأهلية المختلفة لرعاية المسجونين وأسرم ورقابة أو ملاحظة إدارية بواسطة رجال الشرطة ومساعدات مالية تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ، إلا أن هذه الرعاية والرقابة والمساعدة لا تنطوي جميعها تحت لواء نظام موحد مترابط متكامل كنظام البارول ، كما أن عدد المسجونين المفرج عنهم المتعين بفوائد ومزايا تلك النظم محدود للغاية .

وأخيراً فإن فكرة الأخذ بتطبيق نظام شبيه بالبارول في بلادنا تستدعى تشكيل لجنة من الاخصائيين لدراسة هذا النظام واظهار مدى إمكان تطبيقه بالنسبة لظروفنا وأوضاعنا وتقديم تقرير واف عن ذلك . ويلاحظ أن اتباع هذا النظام غير متيسر في حدود الإمكانيات الحالية ويقترح ادراجه ضمن برنامج العشر سنوات على أن يتم تنفيذ أكبر قدر منه في بحر خمس سنوات .

مجلة الملخصات الجنائية

Excerpta Criminologica

الاجتماعية والجنائية . ويمثل الاقليم الشمالى
الدكتور محمد الفاضل .

وقد تم وضع تصنيف للعلوم والدراسات
المتصلة بعلم الاجرام تنشر على أساسه المواد فى
المجلة . وقد ساهم فى وضع هذا التصنيف مئات
الباحثين من مختلف البلدان ، وكان موضع
تعديلات كثيرة حتى استقر بوضعه الحالى .

وهذه هى الفئات الكبرى للتصنيف .
التي يتدرج تحت كل فئة منها فئات فرعية
عديدة .

- ١ - عموميات
- ٢ - علم الحياة
- ٣ - علم النفس
- ٤ - الطب العقلى
- ٥ - علم الاجتماع
- ٦ - جماعات خاصة
- ٧ - بعض الجرائم المعينة والسلوك غير
الإجرامى المضاد للمجتمع
- ٨ - التنبؤ
- ٩ - المجنى عليه
- ١٠ - المنع
- ١١ - الحبس والعقوبة والعلاج
- ١٢ - إعادة التربية
- ١٣ - قانون العقوبات
- ١٤ - الاجراءات الجنائية وإدارة العدالة

صدر فى يناير ١٩٦١ العدد الأول
من مجلة الملخصات الجنائية التي تصدر مرة
كل شهرين عن مؤسسة الملخصات الجنائية فى
امستردام بهولندا متضمنة ملخصات للبحوث
التي تنشر فى مجال علم الاجرام فى جميع أنحاء
العالم .

وقد كان صدور هذه المجلة وليد الجهود
الدأبة للباحثين فى علم الاجرام فى مختلف الأقطار
الذين ظلوا فى مداولات ومراسلات مستمرة فى
سبيل إنشاء المجلة . وقد اختير لرئاسة تحرير
المجلة مجلس مكون من الأساتذة فرتربرجر أستاذ
علم الاجرام بجامعة فراو برج والأستاذ ت .
س . ن . جنييتز المحاضر الأول فى الطب العقلى
الشرعى بمعهد الطب العقلى فى لندن والأستاذ
و . ه . ناجل أستاذ علم الاجرام بجامعة
ليدن . واختير رئيساً للتحرير الأستاذ ناجل ،
ويعاونه الأساتذة ه . ج . كلير من ستراسبرج
وس . م . لانجيميجير فان شريفين من لاهاى ،
وج . روز من مانشستر .

كما اختير مجلس دولى للتحرير ينتشر أعضاؤه
فى جميع أنحاء العالم ويزودون المجلة بملخصات
المقالات والبحوث التي تصدر فى الأقطار التي
ينتمون إليها .

ويمثل الإقليم الجنوبي من الجمهورية
العربية المتحدة فى هذا المجلس الدكتور
أحمد محمد خليفة مدير المركز القومى للبحوث

وقد أصدرت المجلة قبل العدد الأول عدداً كتجربة أرسلته إلى مراسليها في مختلف الأقطار لإبداء رأيهم وملاحظاتهم عليه ثم صدر بعد ذلك العدد الأول في يناير ١٩٦١ .

وتحتفظ المجلة في مقرها بنسخ طبق الأصل من المقالات والبحوث التي تقوم بتلخيصها . وهي على استعداد لإجابة طلبات الباحثين الذين يرغبون في الحصول على نسخ مصورة بالميكروفلوم من الأصول مقابل أجر زهيد .

كما أن المجلة قد كونت هيئة للترجمة على أعلى درجة من الكفاية مستعدة للترجمة من أى لغة إلى لغة أخرى .

ويتولى الدكتور أحمد محمد خليفة تزويد المجلد بملخصات والبحوث والمقالات التي تنشر في الإقليم الجنوبي في المجلات العلمية الآتية :
١ - المجلة الجنائية القومية ، يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ثلاث مرات في السنة في مارس ويوليو ونوفمبر ، وتطبعها دار المعارف ، القاهرة .

٢ - مجلة القانون والاقتصاد ، وتصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة مرتين في السنة ، مطابع جامعة القاهرة .

٣ - مجلة كلية الآداب ، وتصدرها كلية الآداب بجامعة القاهرة ، مرتين في السنة في مايو وديسمبر ، مطابع جامعة القاهرة .

٤ - حولية كلية الآداب تصدرها كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المطابع الأميرية ، القاهرة .

٥ - مجلة كلية الآداب ، وتصدرها كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، مرة في السنة ، مطبعة جامعة الإسكندرية .

وقد أرسل الدكتور أحمد محمد خليفة للمجلة تلخيصات لثلاث مقالات نشرت بالمجلة الجنائية القومية وهي :

١ - دراسة بيولوجية لعينة من البغايا مقارنة بمجموعة ضابطة . للمرحوم الدكتور أحمد فهمي رجب والأستاذين زين العابدين سليم .

٢ - دراسة حالة خادمة أتهمت بالاعتداء على مخلومتها . للدكتور السيد عويس وآخرين .

٣ - مقال عن « سيكولوجية المجرم » للدكتور ف ، فيراكوتى أستاذ الانثروبولوجيا الجنائية ، نشرت بالإيطالية .

وقد نشر هذه التلخيصات في العدد الأول من المجلة .

ويعتبر صدور هذه المجلة حدثاً علمياً هاماً ، وذلك لحاجة الباحثين في علم الاجرام إلى مجلة ترصد لهم في إيجاز نتائج البحوث والدراسات التي تجرى في مختلف أرجاء العالم .

الاتجاهات الجنائية الراهنة في النرويج *

إيدار موجلستو

(من منشورات وزارة العدل النرويجية ، أرسلو ، ١٩٦٠)

السجون. وتختلف هذه الاحصاءات عن سابقتها من حيث أنها تشمل الجنايات والجنح بصورة موجزة. وأياً كان الأمر، فإن الجنح تخرج عن نطاق إطار الأفعال المرتبطة بالسلوك الإجرامي ولذلك فلن تكون مجال مناقشة في هذه الدراسة.

وثمة بطاقات فردية تملأ بالنسبة للأشخاص الذين يصدر ضدهم حكم قضائي، أو تصدق المحكمة على تغريم الشرطة لهم، وتشمل هذه البطاقات على بيانات: الاسم، تاريخ ومحل الميلاد، والنوع، والمهنة، والجريمة والسوابق الجنائية، ومواد القانون المعاقب بها، وزمان ومكان ارتكاب الجريمة وطبيعة العقوبة، وما إذا كانت مشروطة أو غير مشروطة أو القرار بتطبيق تدابير أمن معينة، أو الإيداع في مدارس تدريب الأحداث الجانحين أو تعليق الحكم، كما يحصل مكتب الاحصاء على بيانات خاصة بالأشخاص المشتبه فيهم وترسل بها تقارير إلى النائب العام عند الضرورة.

وكانت هذه الاحصاءات القضائية حتى ١٩٥٧ تعد من أهم المصادر لتقدير مدى انتشار الجريمة وحجمها وأنواعها في النرويج. وفي السنوات التالية أصبحت إحصاءات الشرطة أهم مرجع في هذا المجال. أما الدور الرئيسي للاحصاءات القضائية اليوم فقد أصبح تسجيل ما يحدث بالفعل مع الإشارة إلى نوع العقوبة المختارة.

تعد الاحصاءات الجنائية المصدر الطبيعي لدراسة مدى انتشار الاجرام في بلد ما. وفي النرويج يوجد نوعان من الاحصاءات الجنائية يقوم باعدادهما المكتب المركزي للاحصاءات:

١ - إحصاءات الشرطة (الأمن العام) ،

٢ - الاحصاءات الجنائية التقليدية (القضائية)

وتتضمن احصاءات الشرطة الجنايات والجنح التي تزيد عقوبتها على ٣ شهور. والغاية الرئيسية لاحصاءات الشرطة أن تقدم مسحاً عاماً لأنماط الجرائم وعددها ونتائج تحقيقات الشرطة، ومدى نجاح الشرطة في الضبط وجمع الأدلة الكافية. وتشمل هذه الاحصاءات بيانات معينة عن المتهمين مثل السن، الجنس (النوع) مجال الإقامة. وكذلك بيانات عن درجة خطورة المتهم من حيث عدد سوابقه في نفس السنة، وصفته في ارتكاب الجريمة، كفاعل أصلي أو بالاشتراك مع آخرين. كما تتضمن الاحصاءات بيانات عن الأحداث الجانحين (أقل من ١٤ سنة).

وقد أعدت هذه الاحصاءات من البيانات التي ترد من أقسام الشرطة في أنحاء النرويج (سنة ١٩٥٧).

أما الاحصاءات القضائية فتقوم على البيانات التي تقدمها النيابة العامة تبعاً لاشتباه الاتهام، والغرامات، وأحكام الإيداع في

(*) Idar Maglestad Present criminal trends in Norway

ترجم التقرير وخلصه مكرم سمعان خليل الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والحريق العمد والسرقات بأنواعها .
أما جرائم البالتين ، فأكثرها الاختلاس
والقذف ، والغش وإفساد الأطفال .
وقد لوحظ أن نسبة الجرائم عموماً تصل إلى
أقصاها بين الأحداث (من بلغوا ١٤ عاماً
بخاصة) ، فقد بلغت نسبة الاتهام بينهم ١٣
لكل ١٠٠٠ من السكان في فئة السن نفسها
وذلك ١٩٥٨ ، ثم بدأت تهبط بعد ذلك هبوطاً
حاداً .

نوع المتهمين :

وقد اتضح أن ٩٢٪ من المتهمين ذكور ،
وأن ٨٪ فقط أناث ، وقد اتهم حوالي $\frac{1}{3}$
الإناث في جرائم خلقية ، وهن يمثلن ٤٥٪ من
مجموع المتهمين في هذا هذه الجرائم . كما اتضح
أن ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ اتهم في جرائم تزوير
أوراق رسمية . وشكاوى كيدية . وفي القليل
النادر أن تهم امرأة في جريمة جنسية ، أو
سرقة مع ظروف مشددة . ومن بين الجرائم
الشائعة بين الإناث السرقة من الحافلات ،
والسرقات الصغيرة من المنازل .
وتبعاً للسن ، يقل عدد الصغيرات
الجناحيات حتى ١٤ سنة ، ويكثر عدد المتهمات
بين الأناث اللائي تعدين الأربعين عاماً في
جرائم القذف بوجه خاص .

أما الأحداث الجانحون فقد كان أغلبهم
يرتكبون جرائمهم في جماعات . فأن ٨٤٪ منهم
قبض عليهم في جرائم بالاشتراك مع آخرين
وبدأت تقل هذه الجماعية في ارتكاب الجرائم
مع تقدم السن .

تطور الاجرام

تشير الاحصاءات الجنائية في عامي
١٩٥٦ - ١٩٥٨ إلى أن نسبة الجرائم ارتفعت

الجرائم والمجرمون ١٩٥٨ :

سجلت إحصاءات الشرطة ٣٧٠٠٠ جريمة
سنة ١٩٥٨ . وقد بلغت جرائم السرقة حوالي ثلثي
مجموع هذه الجنايات وكان ٣٥٠٠ جريمة
منها (أى ١٠٪) جرائم سرقة سيارات وما إليها
وأكثر من ٢٠,٠٠٠ جريمة (أى ٥٥٪)
سرقات أخرى .

وقد حفظت حوالي خمسي هذه الجرائم
لعدم معرفة الفاعل ، كما حفظ ١٠٪ من هذه
الجرائم أيضاً لتنازل المجنى عليه عن المضي في
محاكمة الجاني ، ولم تسجل أى بيانات شخصية
عن الجناة في هذه الجرائم التي حفظت .

الأعمار :

تؤكد الاحصاءات أن الشرطة جمعت
أدلة مؤكدة ضد ٩٠٠٠ متهماً ، وتمثل الجرائم
التي اشتركوا في ارتكابها حوالي $\frac{1}{3}$ مجموع
الجرائم المبلغ عنها .

وكان حوالي ٢٥٪ من هؤلاء أقل من سن
المسئولية الجنائية (أى أقل من ١٤ سنة) في
حين أن ٢٠٪ منهم ممن بلغت أعمارهم ١٤ سنة
ولم تتعد ١٧ عاماً . وباقي المتهمين (أى ٥٥٪)
لم يبلغوا الواحدة والعشرين .

أنواع الجرائم :

وأكثر الجرائم شيوعاً بين الأحداث
الجانحين سرقة الدراجات البخارية والأشياء
الصغيرة ، وتخريب ملكيات الآخرين ، والسطو
والاقتحام . فقد بلغت نسبة الأحداث المتهمين
في هذه الجرائم أكثر من ٨٠٪ من مجموع
المتهمين ، كما اتضح أن ثمة أحداثاً صغار
وراء أكثر من $\frac{2}{3}$ جرائم سرقة إطارات السيارات

يستبدل بعقوبة السجن. وإذا كان المذنب قاصراً بسبب مرض أو ضعف عقلي، أو كان ثمة خطر ارتكابه جريمة أخرى فثمة حكم باتخاذ تدابير أمن معينة إزاءه جنباً إلى جنب مع العقوبة. وفي ظروف خاصة قد يعلق تنفيذ الحكم على شروط معينة.

ويتخذ هذا التعليق صورتين :

- (١) إما أن يتم النطق بالعقوبة ويعلق تنفيذها على شروط معينة.
- (٢) أو تقرر المحكمة أن المتهم مذنب وتؤجل النطق بالعقوبة.

والنيابة في الترويج سلطة عقاب الأفراد في جرائم معينة، وفي الجناح المعاقب عليها بغرامة أو بالحبس الذي لا يزيد عن سنة.

والمحكمة أن توقف الإجراءات العقابية عن الأحداث بين ١٤ - ١٨ عاماً والمعوقين عن التكيف الاجتماعي، واسناد مسئولية تقويمهم إلى الهيئات المعنية برعاية الأطفال.

وأى نوع من تعليق الحكم المشروط رهن ألا يرتكب الفرد جريمة أخرى خلال العامين التاليين للحكم. كما يفرض على الجاني في حالة تعليق تنفيذ العقوبة أن يخضع لتدابير الاختبار القضائي وقد يدفع تعويضاً للشاكي.

وقد استطاعت الشرطة أن تنهى التحقيق في حوالي ٢٠٪ الجرائم المبلغ عنها سنة ١٩٥٨ وقد حفظ نصف هذه القضايا، أما لعدم معرفة الفاعل، أو لأنه تحت من المسئولية الجنائية أو لأسباب أبدتها النيابة. ولم يقدم للقضاء سوى ٢٠٪ من القضايا المبلغ عنها.

وقد صدر ٥٣٠٠ حكم جنائي خلال هذه السنة، حكم بالغرامة في ٩٪ منها وعلق الاتهام في ٤١٪، في حين أنه حكم بالسجن في ٤٨٪ منها ولكن أكثر أحكام السجن كانت مشروطة. وقد هرب حوالي ٦٩٪ من حكم

ارتفاعاً ملحوظاً بين من تراوح أعمارهم من ١٤ - ٢٠ عاماً. وأن كان اتجاه نسبة الإجماع إلى الزيادة بوجه عام منذ ١٩٤٩، فإنها كانت أكثر زيادة بين أصحاب هذه المرحلة من العمر في الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٨ بوجه خاص. وكادت النسبة تكون ثابتة خلال هذه الفترة بالنسبة لمن تراوحت أعمارهم بين ٢٥ - ٢٩ عاماً.

وتؤكد الإحصاءات منذ ١٩٢٣ أن ثمة ارتفاعاً مستمراً في نسبة جناح الأحداث بوجه عام وفي جرائم السرقة بوجه خاص (وسرقة الدراجات وإطارات السيارات بشكل أخص في السنوات من ٤٩ - ١٩٥٥).

وأهم ما يتسم به تطور الإجرام في الترويج حالياً هذه النسب العالية للإجماع بين الأحداث وصغار السن في السنوات الأخيرة. فقد بلغت نسبة الجنايات حتى ١٩٥٠ أقصاها بين أفراد في مرحلة العمر ٢١ - ٢٤ عاماً، وفي السنوات ١٩٥١ - ١٩٥٤ ارتكب أكبر نسبة من الجرائم من تراوحت أعمارهم بين ١٨ - ٢٠ عاماً. وفي السنوات الأربع الأخيرة أصبح في مقدمة المجرمين من تراوحت أعمارهم من ١٤ - ١٧ عاماً. وأصبحت مشكلة الترويج اليوم كثرة الإجرام بين الأحداث، وما هو أشد خطراً احتمال أنه يتورط هؤلاء في جرائم أكثر وأخطر مع تقدم العمر.

الإجراءات العقابية

القاعدة الأساسية في قانون العقوبات الترويجي أن المتهم الذي تثبت إدانته يحكم عليه بالسجن أو الغرامة. وبالنسبة للمذنب الذي بلغ ١٨ عاماً ولم يتعد ٢٣ عاماً فإن حكماً بإيداعه المدرسة التدريبية للأحداث الجانحين

عليهم بأحكام مشروطة . وثمة ٣٣٪ ممن حكم عليهم بغرامة قضوا مقابلها في السجون أو نقلوا بدلا منها أي نوع من أنواع الحد من الحرية . وفي السنوات الأخيرة اتجه القضاء النرويجي إلى التوسع في النطق بالأحكام المشروطة . ويراعى عامل السن بوجه خاص في هذه الأحكام . فالأحكام المشروطة تكثر في مراحل السن الصغير ، وعلى العكس في الأحكام غير المشروطة فإنها تزداد كلما كان سن الجناة متقدماً .

ولما كانت عقوبة الحد من الحرية تلعب دوراً ضئيلاً في قانون العقوبات النرويجي فإن للعقوبات الأخرى أهمية خاصة . وتبعاً لقانون حماية الأطفال ، يفضل النطق بتعليق الاتهام في حالة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ - ١٧ عاماً . ولذلك فإن هيئات رعاية الأطفال تعد من المنظمات الهامة جداً في مكافحة النشاط الإجرامي وفي علاج صغار الجناة أيضاً . وفي سنة ١٩٥٨ ، أحالت المحاكم ١٣٩ صغيراً ممن علق الاتهام بالنسبة لهم إلى منظمات الرعاية للأطفال . وهم يمثلون حوالي ١٪ ممن في سن ١٤ - ١٧ من المتهمين وذلك للعناية بهم

وتطبيق تدابير الاختبار القضائي عليهم . أما في حالة الجناة الذين تعدوا السابعة عشرة ، فإن ضباط الاختبار القضائي هم المسئولون عن تطبيق هذه التدابير عليهم . وقد اتضح أن حوالي ١٠٪ من الأحكام المعلقة و ٢٥٪ من الأحكام المشروطة قد تم متابعتها بعلاج الجناة دون حرمانهم من حريتهم ، وهو نظام مقبول من جانب سلطات الاختبار . وثمة اتجاه في ميزانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ للتوسع في إنشاء لجان الاختبار القضائي .

خلاصة الأمر أن النرويج قللت كثيراً من أحكام سلب الحرية كعقوبة أساسية أساسية للأفعال الإجرامية . كما أن عملية علاج المجرمين دون الحد من حريتهم - التي تسهم كعلاج جزئي لمشكلة السجون المزدحمة - لا زلت عملية ناشئة . ولا يعني هذا أن أغلبية الجناة يفلتون من العقوبة كلية . فإن الأحكام المعلقة والعقوبات المشروطة التي لم تتبع بعلاج حاسم هي نذير خطير بأن المجتمع لا يستطيع السيطرة على المخاطر التي تحيق بالقوانين الأساسية للرفاهية الاجتماعية . ومن ثم تؤدي نتائجها كثيرين .

Statistics are not, however, everything. Scientific researches dealing with crime factors and criminal types are essential if we wish to avoid extemporisation.

However, if we state the need for facts to plan a protective policy against crime, this does not necessarily mean that we should suspend every protective policy until we are provided with a fuller knowledge of the problem. On the contrary, we should carry on with the planning of this policy without delay, and later on we can benefit by the findings of such researches as they come.

Criminal prophylaxis is similar to protection against anything else, and it is preferable that it should be made at an early stage. The more distant from the battlefield the lines of defence, the greater the expectations. Therefore, the protective work should start with juveniles. All methods of early diagnosis should be used in order to reveal latent delinquency. Actually the school is the first milieu where we can detect such deviant and abnormal tendencies in individuals, because it represents a comprehensive community that reveals the personalities of its members.

It should not be considered that protective efforts should cease when delinquency becomes manifest, because protection in a wider sense includes protection against further criminal activities of the delinquent. In point of fact the indulgence into crime increases our responsibility, as other elements appear in the foreground such as arrest, detention, prosecution, imprisonment, all of which represent experiences of a destructive impact on the personality and which any sound prophylactic policy should not ignore.

emphasized by the fact that the townsfolk are not only remote from the impact of the integrated rural life, but also live in a spacious atmosphere affected by the various influences pouring into the city from everywhere through the modern mass media of communication.

The result is that we find in the city, particularly during periods of transition, various categories who differ in their culture according to the extent of their receptivity to urban values. These people are susceptible to various opposite winds blowing from different directions which may intensify the increase of criminality in modern towns. This disturbance is primarily manifest in the conventional family relationships based upon the authority of seniors and their domination over the family. During the period of transition, however, the members of the family are emancipated from this conventional authority before the form of deterrence, accompanying the new order, finds stability. Apparently this form is essentially based upon the authority of positive law and the forces sustaining it.

Undoubtedly the old deterrent authority deeply rooted in the hearts of the members of society is more powerful than the authority of law, which is the principal form of social control in urban community. This may explain why social control in an urban community is weaker than in a rural community.

Criminal law may be the law of the minority governing the country even though the masses, their traditions and prevailing values may be alien to this law. It may suffice in this connection to refer to the mores of vendetta, and to the hyper-sensitive concepts of honour predominant in rural societies. Therefore crimes in this respect are committed in obedience to the prevailing cultural values and are not exactly anti-social acts. They are rather unlawful acts by prescription of the political authority.

So far it has been our concern to emphasize the importance of the policy of indirect protection against crime lest it should be superseded by the prevailing tendency to direct protection.

To conclude these notes, we would like to stress one or more points related to the problem of prophylaxis.

Any protective policy, in order to achieve success, should rest upon facts. Therefore, accurate criminal and non-criminal statistics are indispensable.

sion of a social change leads to the disintegration of certain relationships, tendencies and types of behaviour connected with the systems that were part of the previous social structure. To substitute these relationships, tendencies and types by others adjusted to the new social conditions is not an easy task. Hence the community gets along, influenced by standards and concepts belonging to the old decayed conditions before others, more suitable to the new system, take shape.

Actually, material evolution is not confronted by the same resistance as cultural evolution. If a certain invention is accepted because of its apparent utility, the idea behind this invention remains for long an object of doubt, reluctance and resistance. In this way we are always faced with a cultural confusion due to the precedence of the material development to the resulting social change.

In simple integrated societies we find that the relationships, trends and patterns are so stable that the traditional social control seems almost general. This is true of the traditional rural society where the immediate personal relationships prevail. The urban community is, on the contrary, certainly less personal. The cultural harmony that prevails in a rural society is crushed under the dominant individualism of the urban society which fosters the spirit of isolation, independence and exploitation.

From the outset the family is seriously affected by urbanization. The extended and firmly integrated family is apt to be reduced to a limited family, confined to the husband, wife and children. Thus it is only natural that this diversity in the patterns of social life should result in different types of personality.

At any rate the acquisition of the new values in the periods of social transition is not easily accomplished. Even if the old values seem degenerate, their stamp remains felt and tangible in the new social order. This is the reason why a large segment of city dwellers cannot be said to represent fully the new values. This segment constitutes original migrants who had emigrated to the town and established themselves there. But those city-born people whose relationships with the country have been severed and who have received their education in town, are imbibed with ideas contrary to the established feelings of their fathers who were familiar with country life in their childhood. This difference is all the more

personality should always be conducted in the context of social values, otherwise, personality would be a misleading concept.

Direct protection takes various forms and methods concerned with physical, psychological and mental testing, and treatment connected with these aspects as well as the service given to the case through individual, family, school and conjugal advice and guidance. This service also includes child-guidance clinics and such methods as may deal with the individual in an attempt to protect him against or relieve him from criminogenic factors.

Indirect protection is based upon the fact that social conditions or institutions may facilitate encroachment upon the values cherished by society or fail to seat these values in the souls of individuals. Thus the object of indirect protection would be these institutions and conditions themselves.

It may be stated that the criminal phenomenon either originates from this negligence in confirming the existing values or may be due to the fact that these values are not permanent or that they are rapidly developing in such a way as may weaken the ability of individuals to follow and adapt themselves to them. In this second type it appears that a good deal of the responsibility may be due to the instability of the value system in society itself and to the confrontation of the individual with unstable values, resulting in a cultural shock which may take place in so many cases, such as in revolutions, wars, intellectual turmoils, and rapid economic changes and notably industrialization.

Therefore social prophylaxis should be based upon the study of the existing social conditions in order to discern the values upon which they evolve, and then to decide the social, economic and legal policies which will place the individual in a position enabling him to respect and abide by these values. If these values happen to be in conflict, the social policy has to alleviate the sharpness of the conflict and thus facilitate the peaceful developing of personality.

We may clarify what we mean by the impact of the cultural shock on the criminal phenomenon, through the explanation of what takes place in the case of a transition from a rural society to an industrial one.

The dynamic nature of society calls for a constant movement of its components. The constant movement which is an expres-

a very important part of the material conditions affecting the human life in society. There is no doubt that there exists an obvious point in this element concerning the responsibility of society in protecting the individual against starvation. In other words, it is responsible for providing him with the minimum of his material needs for subsistence.

The economic aspect, however, is not confined within this limited scope, because in actual life it is conditioned by the prevailing value-system. What may be considered a marginal standard of living differs according to the various standards of living. Even more, the materialistic outlook to life is not the same with all societies; some stress the importance of the material values to the extent of considering it the basic value in society. Therefore the material need is not purely material but culturally conditioned by the prevailing value system in a given culture.

From the foregoing one may say that criminal prophylaxis aims at either the individual or the social factors of crime. Naturally, dealing with the individual factors means dealing with the individual himself. Combating the social factors, however, either deals with the individual or individuals with a view to fighting against the social influences that affect the personality, or it may turn to the social conditions themselves with a view to preventing them from producing their effects on the individual.

The first type of social protection is a direct one, whereas the second type is indirect.

There often exists a certain exaggerated tendency towards direct protection manifest in concentrating upon the individual person. Exaggeration in this tendency would tend to cloud the very nature of the problem, namely that crime is essentially the outcome of social conditions which should be dealt with in their sources of origin. We definitely do not go so far as to say that direct protection is of little avail, but we should like to stress the fact that going to the other extreme to the point of neglecting indirect protection, is insufficient as far as the protective aspect is concerned. There is no doubt that psychiatric and psychological researches have contributed much in revealing the nature and causes of criminal behaviour. It should always be borne in mind, however, that crime is a social reality which cannot be absolutely controlled by medical or psychological considerations. Study of

irresolute in the face of contradictory values, a state of mind which not only affects their behaviour but also their inner life. They become prone to law-breaking or to various psychic and behavioural disturbances.

The acculturation of the individual with the prevailing values is a task for which the whole society with its various agencies and institutions is responsible.

At the top of these institutions there exists the family, being the milieu in which the individual spends his early life and most of his time. The individual is deeply affected by his family as he enters it free from any previous external influence, and he thus becomes more prepared to accept the impressions communicated to him and thecepts impressed upon him.

Next comes the school, an institution that embraces the individual for a long period. The school presents group of individuals from whom the child may contract a great many influences. Above all there is the teacher who is supposed to be the impersonification of the head of the family.

We also have to consider the place where the child works, be it a factory or a shop. This place is by no means less important than the school as far as its influence is concerned, particularly as in many instances, it replaces the school.

There are also all other places where the child spends his leisure and mixes with other people such as the club, the playground and the neighbourhood.

In modern times other institutions transmitting the cultures of society have come into prominence. Such institutions, believed to interpret these cultures are the various mass media, the most important of which are printed matter, the press, radio and television. These media exercise a far-reaching influence owing to their popularity, extensiveness and the unlimited number of people who are affected by them. Their influence is further due to their power of suggestion through their mass appeal and their high content of entertainment and persuasion.

The above clearly indicates that the second element in social integration is a cultural element, communicative and interpretive of the values accepted by society.

The third element, is the economic element which constitutes

himself but by seeking them out in society and social institutions and conditions.

Social factors may be crystalized into three aspects : emotional, cultural and economic.

Concerning the emotional aspect, it is well-known that the community receives the individual from birth with certain attempts, successful or unsuccessful, of good or bad influence, to create in him a feeling of belonging to the community. Thus there is an endeavour to associate the individual with the community. This is an extremely important element in the socialisation process. It may well be the basis upon which the entire process stands. In this connection, the importance of the family in the molding of personality resides in the fact that it is the first agent which receives the individual on behalf of the community in order to provide him with this feeling of belonging to the community.

The second aspect of the socialization process is the furnishing of the individual with the specific culture and concepts and system of values of the community.

These values are not human in the sense that they are not universal in the human kind. In point of fact they are cultural and thus vary according to the type of community. They may further be contradictory among the various communities. They are deeply rooted in the life of the community and are not easily or rapidly changed or altered by commands, interdictions or laws.

Therefore any attempt to impose values alien to those peculiar to a certain community, might produce a "cultural shock" that could let loose certain acts and modes of behaviour tending either to the good old values or oscillating between the old and the new. This actually happens when the new values are sought to be imposed by force on if a rapid social change is attempted.

A certain law, expressive of a value not firmly established in the community, would result in acts considered by the law as offences. The responsibility for such acts falls partially upon the community itself which does not instruct its members on the basis of the desired values.

An excessively rapid change, on the other hand, does not afford to all individuals the opportunity to achieve an easy transition to the new culture. It causes many to be hesitant and

Considering that the crime itself implies lack of harmony on the part of the individual with the norms of the community, protection is put into effect by taking measures which realize this harmony between the individual and the community and thus make him more prepared to satisfy the community, more considerate to its views and more willing to respect them. Thus anything that reinforces this harmonisation process or that weakens the factors which obstruct this process belongs to the domain of criminal prophylaxis.

Now, the harmonisation process between the individual and the community requires the existence of the aptitude, propensity and possibilities in both the individual and the community. From the individualistic viewpoint it is rather difficult to admit that there exists in the individual specific qualities which lead to criminality, because crime, as has been demonstrated, is a violation of a norm. In other words, crime is not an act of a specific nature, but is one that is given the quality of crime. Thus the individualistic tendency which leads to a certain act does not turn a person into a criminal by nature as is often maintained, but it makes him more prone to a certain act which might or might not be described as a crime. If, for instance, an individual who is inclined to larceny is seen at present to be a criminal, this does not necessarily mean that he would have been so considered at any time or place. Furthermore, if somebody has an aggressive tendency, he may not necessarily attack others but he may be a violent boxer or a wrestler, that is to say, he may perform an act which materially may constitute an aggression but which the community does not describe as criminal.

Thus, these factors which can be termed as individual crime factors should only be understood as a special readiness or propensity which under the actual legal system happens to be considered as conducive to criminal violation of a social norm.

The crimino-social factors, on the other hand, are fundamentally related to the society. This concept does not, however, imply that they do not function through the individual, for it is he who commits the act. By this act he not only expresses his intrinsic individuality but also his personality traits which have been formed through the fusion of the social influence with the individual ones. Therefore, crimino-social factors, if they have to be decisively influenced, are not only fought through the person

will, is at the same time a tangible fact in the structure of a given community and a product of its specific nature. In other words, it relies upon facts embedded in the community and upon the opinions and beliefs held among people. The legislator, however, does not always pursue this sense but often incriminates certain acts to irrespective of any of the prevalent beliefs or traditions.

These untraditional crimes have been so common that traditional crimes such as homicide, injury, fraud and rape are no longer the main concern of the legislator. In fact the scope of incrimination has broadened to encompass several acts never before heard of. This development is due to the fact that modern social and economic life has been so complicated that the State has had to intervene to organise these new relationships, imposing restrictions and fixing border-lines between the various interests which have increased of late and acquired a complicated nature on account of the increase in the division of labour and the growing interdependence of individuals in the performance of their activities and their inclination to be affected by the manner in which others practise theirs.

Since the prevention of the criminogenic personality is the aim of the prophylactic policy, discussion on this policy should primarily deal with the first kind of offences which reveal a criminal tendency and are not mere contraventions of the ordinances of the legislator. But it cannot be said, even as far as the traditional offences are concerned, that all of them can be combated by the same methods. For there is difference between homicide which is intended for vengeance and homicide for the purpose of burglary. Further still, there is a difference between assault meant to cause injury and assault essentially intended to satisfy the aggressor's sexual desires. There is also a difference between crimes committed against the person and crimes against property, falsification, bribery and state security crimes. The bribee, for instance, might be incapable of causing any personal harm, and he might refrain from stealing anything and he might have been a perfect example of honesty in his ordinary life.

Actually in order to plan a proper protective policy, the distinctions between the various types of criminal behaviour should be considered as regards their nature and the values they violate.

Such an intervention would, otherwise, result in the weakening of the deterrent influence that the legal rule should possess.

Actually offences are at variance in so far as their immoral nature is concerned. Some of them are felt by all to be crimes, such as homicide, arson and larceny. Others do not clearly show their criminal nature, such as certain types of swindling, embezzlement, bribery and insult. Certain offences are of an extremely vague nature and may not be recognized except by those familiar with the law. This is the case with crimes of an economic or fiscal nature.

It is most certain that the more flagrant the criminal nature of the act, the stronger is the internal control and, accordingly, the need for deterrenceless. This idea is exemplified by the enormous number of offences which constitute a violation of regulations and which thus occur as a result of the weakness of the internal inhibition whilst enough strong deterrence is lacking.

Furthermore, the power of deterrence is limited by the consciousness of the individual that he is in the same position as that of the offender or the convict. If he feels that he is anything else in a way that makes such an identification difficult, then the deterrent influence is feeble. Sentencing a highway murderer to capital punishment, for instance, would not actually deter a man who plans to practise vendetta.

Equally, regarding professionals, deterrence could be worthless as the criminal has carefully considered the matter and is prepared to face all consequences including the punishment which he might receive. This may be the reason why the punishment for certain professional crimes such as narcotic trafficking is often raised. The risks which the professional criminal may venture upon are thus increased so that he might reconsider his situation and abandon his criminal career.

In treating criminal prophylaxis the nature of the crime has to be considered; for protection is based upon combating the factors conducive to the criminal behaviour and there is apparently a big difference between combating a crime which involves immorality and combating a crime which is simply a violation of a legal order.

Crime, while being a norm dependent upon the legislator's

from committing the offence is not due to a reluctance on the part of the personality, but rather because the individual fundamentally fears punishment, so that if the punishment were less stringent or were less certain, the crime would stand a chance of being committed. Deterrence, on the other hand, is not prevention because reluctance is not due to measures taken to render the criminal act more difficult to commit, but rather on account of the fear of the law and punishment. Before embarking on criminal prophylaxis, I should like to say a few words in regard to both prevention and deterrence and the extent of their effectiveness in the fight against crime.

Undoubtedly, prevention is a decisive procedure but highly expensive and to make it fully effective is not an easy task. Although the reinforcement of the security authorities is essential and important in such a way as to be quick on the spot when a law-breaker appears on the scene or even when attempting to commit his offence, yet this is not an easy task to undertake from the practical point of view. Though this may be effective in certain offences against property, such as burglary and highway robbery, a large number of criminals cannot thus be prevented from committing offences against the person such as emotional offences or sexual assault.

On the other hand, it is hardly possible, from a scientific viewpoint, to evaluate the impact and effectiveness of deterrence based upon incrimination and intensification of the penalty, for there exists no method by which we can estimate the number of individuals who refrained from committing certain crimes on account of the deterrent effect of either the law or the sentences. But it can be said that deterrence is almost of no impact in the case of intense emotion or excessive drunkenness. It can further be stated that if the law is not congenial with the feelings of the community, its deterrent influence will be feeble, particularly if the predominant moral value is inconsistent with the values introduced by the law. The deterrent influence, moreover, will not be very strong if the law is neutral from a moral standpoint, that is, if law breaking is not considered a violation of a moral value, cherished by the community. In this case it is preferable that the legislator should not unjustifiably intervene by incriminating certain acts which are unworthy of being incriminated.

NOTES ON CRIMINAL PROPHYLAXIS

by

A.M. KHALIFA, LL.D.

Director of the National Center
of Social and Criminological Research,
Cairo, U.A.R.

By criminal prophylaxis we mean such measures as may prevent the development of the crimino-personality. Thus protection against larceny, for instance, would result in the prevention of the personality of the thief from developing so that the individual is fortified against any tendency to steal.

In this way the concept of prophylaxis is distinguishable from both prevention and deterrence in the sense that crime prevention calls for certain measures that make the offence difficult to commit. Presumably the criminal personality is there trying to commit the offence, but certain external obstructions stand in the way of the act. These obstructions take the shape of preventive measures such as police patrols, strengthening of guard and so forth.

But prevention is not a function solely confined to the police. The landlord who reinforces the watch over his house or fits its doors with safe locks, actually practices a preventive function. In a like manner, the employer who imposes a strict control over his book keeper by checking over his work and distributing the operation over a number of persons, each checking the work of the others is also carrying out a preventive function. The head of the family who puts his son under his close care and does not allow him to go away in the company of persons of doubtful character, thus protecting him against indecent assault, likewise performs a preventive function.

Deterrence, on the other hand, simultaneously includes both prophylaxis and prevention. Deterrence is the intimidation of the individual from attempting an offence through punishment. This is the function of the law and the court decisions made in application of the law. It is not protection in its full sense, for abstention

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr. Hussein El Shafei

Vice-president of the Republic

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar

Mr. Moh. Ali Hafez

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Dr. El-Said Menstafa El-Said

Mr. Hafez Sabek

Mr. Moh. Abou Zahra

Dr. Ahmad M. Khalifa

General Abdel Azim Fahmy

Mr. Moh. Zaki Sharaf

Dr. Ali Ahmad Rashed

Mr. Moh. Zaki Mousa

General Ibrahim Salem

Mr. Moh. Pathi

The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkal City, Guezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

Assistant Editors

M. Ezzat Hegazy

El-Sayed Yassin El-Sayrat

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.

(in English)

Notes on Criminal Prophylaxis

(in Arabic)

The Legal Responsibility of the Abnormal

“Al-Hisbâ” in Islamic Law

Contribution to the Study of Sex Delinquency





Bibliotheca Alexandrina



0535420